

بناء مجتمع علن المواطنين

المجتمع المدني

في

القرن الحادمي والعشرين

تحرير:
دون إميم. إيرلمي



ترجمة: هشام عبد الله
مراجعة: فؤاد سروجي

بناء مجتمع من المواطنين

المجتمع المدني في القرن الحادى والعشرين



الأهلية للنشر والتوزيع

الملكة الأردنية الهاشمية ، عمان
وسط البلد ، خلف مطعم القدس
٤٦٣٨٦٨٨ ، فاكس ٤٦٥٧٤٤٥
ص. ب : ٧٧٧٢ عمان / الأردن

بناء مجتمع من المواطنين
المتحتم المدني في القرن الحادي والعشرين
تحرير : دون إي. إيرلي
ترجمة : هشام عبد الله
مراجعة: فؤاد سروجي

الطبعة العربية الأولى ، ٢٠٠٣
حقوق الطبع محفوظة

تصميم الغلاف : زهير أبو شاهين / الأردن

© ٤٦٥٧٨٦٩

الصف الصوتي: الوسام للخدمات المطبعية ، عمان ، هاتف

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without the prior permission of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح باعادة اصدار هذا الكتاب
أو اي جزء منه ، بأي شكل من الأشكال ، إلا بإذن خطّي مسبق من الناشر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بُنَاءُ مجتَمِعٍ مُّهَاجِرٍ

الْمُهَاوَاطِينَ

المجتمع المدنى
فى القرن العادى والعشرين

تحرير: دونا مي. ايبراهيم

ترجمة: هشام عبد الله
مراجعة: فؤاد سروجي



BUILDING A COMMUNITY OF CITIZENS CIVIL SOCIETY IN THE 21st CENTURY

Copyright © 1994 By the Commonwealth Foundation

٩٤ - ٢٢٦٨٧

بنا مجتمع من المواطنين في القرن الحادي والعشرين

أيبرلي؛ ترجمة هشام عبد الله

مراجعة فؤاد سروجي - عمان : دار الأهلية ، ٢٠٠٣

٤٧٨ ص

١ . مواطنة - الولايات المتحدة ٢ . المجتمع المدني - الولايات المتحدة

٣ . المجتمع ٤ . المشاركة السياسية - الولايات المتحدة

٥ . الولايات المتحدة - السياسة والحكم

٦ . ايبرلي ، دون ب.ه. عبد الله ، مترجم

ج . ف . سروجي ، مراجع

اهداء

اهدي هذا الكتاب لأولادي ، بريستون ،
وكارولين ومارغريت ، ثلاث مصادر رائعة
للسعادة والتفاؤل ، كما هم كل شبان اميركا
... على أمل ان يجعل الافكار المطروحة في هذا
الكتاب والاعمال التي توحى بها عالمهم وعالم
أولادهم اكثر انسانية ووعداً بالخير

المحتويات

١١	المقدمة
١٦	تنوية
١٧	تمهيد
٥٧	الجزء الأول ... التحولات في المجتمع المدني الأميركي
	الفصل الأول
٥٩	المواطنة في القرن الحادي والعشرين : الحكم الذاتي الفردي
	مايكل اس . جوينس
	الفصل الثاني
٦٨	عناصر بناء ثقافتنا الاميركية
	هيلز ريتشاردسون هيجنز
	الفصل الثالث
٨٩	الحضارة الاميركية وفكرة التقدم
	جيفرى آ. ايزينباش
	الفصل الرابع
٩٩	الافق الجيلية للمجتمع : جيل الالفية
	وليم آ. شتراوس ونيل هوبي
	الفصل الخامس
١٢١	التوجهات العالمية تعيد تشكيل المجتمع المدني
	وليم فان دوسن ويشهارد

الفصل السادس

١٥٣ تصورات توافقية ديمقراطية : «المصلحة الشخصية: وفهمها الصحيح»

ادوارد ا. شوارتز

١٦٥ الجزء الثاني ... التعليم لبناء مجتمع مدني

الفصل السابع

١٦٧ التعليم لبناء مجتمع انساني : تنمية الفضائل المدنية

دنيس بي. دويل

الفصل الثامن

١٨٠ دور الابطال والبطولات في القصة الاميركية

دنيس ديننبرغ

الفصل التاسع

١٩٤ بناء المجتمع المحلي من خلال التربية والتعليم

ايريك ان. ايبلنغر

الفصل العاشر

٢١٠ هل يمكن للمدارس والكليات المساعدة في استعادة المواطنة؟

جون دبليو. كوبر

٢٢٩ الجزء الثالث ... السياسة ، والقانون ، والمحوار العام في اميركا

الفصل الحادي عشر

٢٣١ ما بعد توسيع سلطات الحكومة : تضاؤل امكانيات السياسة العامة

دون ئي . إيبيري

الفصل الثاني عشر

الاحزاب السياسية واستبدال المسؤولية المدنية

كولين شيهان

الفصل الثالث عشر

المواطنة : تتسامي على اليمين واليسار

أ . لورنس شيكرنغ

الفصل الرابع عشر

الفالرالية والمواطنة والمجتمع المحلي

يوجين بيليو . هيكونك الابن

الجزء الرابع ... المؤسسات المدنية الأميركيّة

الفصل الخامس عشر

الرجل ، والمرأة ، والأسرة : الاختلافات والتبعية في الحوار الأميركي

باربرا دافو وايتهد

الفصل السادس عشر

دور القيم المعيارية في إنقاذ الغيتو المدني

غلن سبي . لوري

الفصل السابع عشر

بناء المجتمع حسن التنظيم : هياكل تقديم الاعانة والوساطة

تي. وليم بوكس

الفصل الثامن عشر

الدين في الساحة العامة المدنية

اوسم جينيز

٣٨٣	الجزء الخامس ... نظرات على المجتمع المدني	الفصل التاسع عشر
٣٨٥	التقليدي : تقوية روابط المجتمع المدني	الفصل العشرون
٣٩٧	المجتمعية : توافق جديد بين الحقوق والمسؤوليات	الفصل الحادي والعشرون
٤١٢	الليبرتارية : بناء المجتمع المدني عن طريق الفضالية والحرية	الفصل الثاني والعشرون
٤٢٨	الشعبي : المواطنة كعمل عام وحرية عامة	الفصل الثالث والعشرون
٤٥٤	الدور المتعاظم للوسط : تأكيد المثل العليا الاميركية	المشاركون
٤٧٣	البيزابيث بي. لوري	

مقدمة

يواجه الأميركيون اليوم زخماً من التحديات والتغيرات تجري بسرعة تسبب الدوار. وقد وصف جورج غالوب المختص في اجراء استطلاعات الرأي التبدل العميق في المجتمع الأميركي على أنه «موجة مذَّارِيخية عظيمة - مجموعة من النبضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة، تحملنا دون كل أو ملل نحو مواعيد مع المستقبل».

فجأة ينقلب الأميركيون على أنفسهم ويسائلون أسئلة جديدة: ما هي حالة قيمنا ومؤسساتنا الديمقراطية؟ هل يمكن للدولة التي هي مسقط رأس الحرية المعاصرة ان تبقى رعية للعالم اذا ما استمرت التوجهات الحالية؟ وكما انهارت المعتقدات القديمة، تسعى انماط وأولويات جديدة ابتدأ مؤخراً إلى تحديد الخطوط السياسية والاجتماعية للقرن الحادي والعشرين.

في أيلول ١٨٦٣، اشاد ابراهام لينكولن مقبرة خاصة للجنود الشبان الذين كرسوا انفسهم كليّة للحرب. والسؤال الذي طرحة لينكولن في تلك المناسبة المهيّبة هو السؤال نفسه الذي يجب على المواطنين والقادة المخلصين ان يعيدوا طرحة اليوم: «هل يمكن لهذه الأمة، او أي امة أخرى لها هذا التصور وهذا التفاني أن تدوم طويلاً؟»^٩

يلقي الكثيرون نظرة مختلفة على مضمون ما تتصف به دولتنا ويستشعرون أن أميركا تواجه التهديد مرة أخرى - هذه المرة من الداخل. فلم تفرز المادية الدياليكتيكية التي سيطرت في القرن العشرين تجربة شمولية فاشلة وحسب، بل أفرزت أيضاً فتوراً ولامبالاة اخلاقية في الغرب الديمقراطي العلماني أفقد المجتمع هدفه والبوصلة التي توجهه.

يمكن الضعف الأكبر الأميركي في المجالات المدنية، والثقافية، والأخلاقية حيث تظهر عيوب الحلول الحكومية وعدم صلاحيتها. وقد تحدث دافيد بلان肯هورن من «معهد القيم الأميركي» عن «ركود اجتماعي» و«ركود ثقافي» الأميركي كان له عواقب خطيرة على مستقبل أميركا. قال، «ثمة تراجع في الشعور بالالتزامات المدنية، وانخفاض في الثقة

بالمؤسسات الاجتماعية، وتدن في الاهتمام ببعضنا في المجتمع، مع زيادة في تشكيلة الأمراض الشخصية، ومن بين ما ذكره منها الصحة العقلية، والجريمة، وانتحار المراهقين، وأنواع أخرى من الأمراض الشخصية.

هذا الكتاب هو دعوة لنهاية ثقافية ومدنية في أميركا ستكون معركة استعادة القيم والأفكار الأساسية للتجربة الأمريكية مختلفة جداً عن الصراعات والتحديات السابقة التي واجهها الأميركيون . ويبدأ وضع مخطط المهمة بطرح استئلة صعبة. ما هي الأسس القائمة للأعداد لصلاح المؤسسات العامة والمجتمع المدني والتي أُضعفت بشدة؟ وكيف يمكن للاصلاحات الضرورية الملحة ان تُدفع قدما في عملية سياسية تحكمها مصالح تقاوم الاصلاح بقوّة؟ وكيف يمكن تقوية المبادئ الفلسفية الأمريكية من دون دفع الأيديولوجيات التي تتنافس على السلطة؟ وكيف يمكن للمرء احياء ثقافة، مع مؤسساتها وما تؤمن به، دون احياء الدولانية (Statism) والديماغوجية؟

أن حياتنا السياسية وحوارنا العام في أزمة. فالناس يتذمرون ان الحكومة غير مؤهلة في الكثير مما تفعله، وان فشلها مكلف، ويعتبرون ان السياسة معزولة وغير متراقبة. لقد تطورت السياسة لتصبح عملاً ذا شأن عظيم بحيث أصبح لدينا طبقة حاكمة شبه دائمة هي المنتج والمستهلك لكل ما يجري . لذلك لا غرابة ان يرى الناس ان السياسيين لا يخدمون سوى اغراضهم الخاصة، وانهم أميل الى خلق المشاكل من حلها، ومن المستبعد ان يقدموا حلولاً حقيقة لتحسين نوعية الحياة.

على الرجال والنساء ذوي المبادئ ان يتحركوا لاستعادة الاستقامة المفقودة في مؤسسات دولتنا السياسية والحكومية، وان يقرروا بنزاهة بمحضها قدرة السياسة على تجديد الحياة الأمريكية. وتتبع سخرية الناس من حقيقة انه في الوقت الذي تضاءل فيه انجاز الحكومة، ارداد سوق السياسة رواجاً. الاجنادات السياسية لليسار واليمين بولغ كثيرا في اعتبارها مصدراً للتجديد القومي. اقامة المجتمع الجيد ليس أمراً سهلاً أو بسيطاً: فهو يتطلب تحسين حياتنا العامة - تقوية الفضائل المدنية والشخصية - وليس تنظيف مؤسستنا السياسية وحسب .

الاستخدام الأكثر حكمة للبرامج العامة هو أن نستنهض في الناس اصراراً جديداً على تقوية المجتمع المدني، خاصة مؤسسات الأسرة، والمجتمع الذي تقوم عليه . ويجب على القادة السياسيين ان يُفهّموا الناس بصراحة انهم ليسوا الجواب، لا هم ولا مباراراتهم: وأننا إذ أردنا انقاد الأسر، وجعل احيائنا أكثر دوراً وأمناً، وأن نستعيد الفضائل المفقودة مثل النزاهة واللطف، فإن علينا نحن الناس، أن ن فعل ذلك . لا يستطيع السياسيون إعادة بناء المجتمعات المنهارة. المواطنون فقط يقدرون على ذلك، لكن يمكن لكلماتهم الصادقة ونفوذهم أن يقود المجتمع في هذا الاتجاه. فإذا عادت السياسة إلى مكانها الصحيح المتواضع في المجتمع فقد يعود الأمل إلى الأميركيين الذين يسعون للعيش في مجتمع أقل تمزقاً بسبب العرق أو الطبقة، أو الانقسامات السياسية.

السياسة، كما نعلم، تجرح أكثر مما تجدد المجتمع أو تشفيه. الأمر الأساسي لتجديد التوازن هو استعادة المفهوم القديم الأشمل والأوسع للمواطنة. ويقول هاري بويت مؤلف كتاب «الكونونيوليث: عودة إلى سياسة المواطن»، والمشاركة في هذا الكتاب، لقد حان الوقت للكف عن الشكوى من المشاكل العامة والبدء في إعادة بناء نوعية حياتنا العامة. ويضيف، لقد حان الوقت لإعادة اختراع المواطن: ليس كمنوذج شاعري، بل كعقد اجتماعي يشتمل على العمل الجاد والتضحيات. ومهما كان ما تفعله الحكومة أو لا تفعله، فإن مهمة الاصلاح والتجديد ستقع على كاهل المواطنين.

سوف يتقبل الجادون في إحياء المواطننة حقيقة وجود مشاكل للأفراد تتطلب أحياناً مساعدة عامة. ويوجد الكثير من العوائق أمام المواطننة والاكتفاء الذاتي، علاوة على أن افتقار الكثيرين من الأميركيين الفقراء إلى فرصة ذات قيمة هو حقيقة واقعة. ومع ذلك، فإن التجديد القائم على إحياء المواطننة سيدرك أن العوائق أمام الحصول على فرصة هي داخلية بقدر ما هي خارجية بالنسبة للفرد. فلم يسبق في التاريخ الأميركي كله ان كان هناك وفرة من الفرص تضمن لأغلبية المواطنين الاكتفاء الذاتي كما هو الحال الآن.

في النهاية، يتطلب إحياء مفهوم المواطننة القديم والكامل، أن ينظر إلى الأفراد على أنهم قادرين على حكم الذات، بواسطة أنفسهم وقادتهم. ويجب جعل المسؤولية حجر الزاوية في

العقد الاجتماعي الاميركي الاساسي . فتمة أمل ضئيل في التغيير الذي يعتمد على استراتيجيات تأتي من فوق، أو على النظريات المجردة، أو ببساطة على دورة جديدة من الاصلاحات المبرمجة . على المواطنين ان يتولوا مسؤولية انعاش المؤسسات، والصفات التي يقتدي بها، واعادة اكتشاف الحكمة الصالحة لكل زمان لاتبعاها في حياتنا اليومية. لقد فرضت طبقة الخبراء في اميركا هيمنة عظيمة على حياة الاميركيين، وسلبت منهم مكانتهم كمواطنين حقيقين.

يتم النهوض بواجبات المواطن ضمن بيئه من الحياة المشتركة، وليس من خلال المشاركة في السياسة فقط . وهذا هو المجتمع المدني، المجال الذي يدير فيه معظم الاميركيين حياتهم والذي يقدم شكلًا مرضيًّا له معنى من المشاركة. لقد أضعفت سلطة مؤسسات مثل الأسرة، والكنيسة، والكنس، والأحياء ، والجمعيات التطوعية باضطراد في اميركا عن طريق دفع الناس نحو الفردانية (individualism) في الثقافة ومن ضغوط السياسات العامة حسنة النية والمتعلقة في الوقت نفسه.

لا يمكن الحفاظ على هذا القطاع التطوعي الحيوي وتنشيطه إلا من خلال التزام ملaiين الاميركيين . ويجب على الاميركيين أنفسهم مقاومة الخسارة المضطربة في استقلالهم المدني عن طريق تعزيز الجمعيات والمؤسسات المحلية ضد هجمات الثقافة والدولة. وليس هناك أمل كبير في خلق مجتمع محلي أصيل من دون كبح الفردانية والتوجهات البيروقراطية.

الأسرة بشكل خاص، يجب اعتبارها الأساس الوحيد الأصيل لإقامة مجتمع محلي حقيقي، وروابط إنسانية ذات مغزى، وتعاطف وتواصل اجتماعي. هنا أيضًا يقع على كاهل الفرد الاميركي مواجهة تفكك الأسرة. وقد أصبح النقاش حول الأسرة مسيساً مثل الكثير من القضايا. لكن الأسرة ليست فكرة ليبرالية أو محافظة؛ إنها كلاهما. فهي تحافظ على عادات ايجابية وعلى القدرة على تنظيم الذات، وتتضمن التقدم الانساني الحقيقي في مجتمع حر. لذلك يجب على الليبراليين والمحافظين المسؤولين التخلص عن محاولات ربط الأسرة بالاجنadas الحزبية، والقيام بعمل اجتماعي مشترك لاعادة احياء الأسرة في بيئه

مجتمع مدنى، وأياً كان ما يتضمنه النقاش حول الأسرة، فيجب أن يكون هدفه الرئيسي حياة الوحدة الأساسية وكل ما عدا ذلك فهو ثانوى.

ليس أمام أميركا من خيار سوى التعامل مع التنافس ما بين الاختلاف والثقافة العامة، ثمة فرضية سائدة منذ زمن بأن ما يوحد أميركا هو الحفاظ على عقيدة أميركية فريدة. فالفلسفـة الأمـيركـية العـامـة هي فـلـسـفـة تـقـبـل الاختـلـافـاتـ الجنـسـيـةـ والـعـرـقـيـةـ، وـتـسـعـىـ فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ إـلـىـ دـمـجـ الجـمـيعـ فـيـ إـحـسـاسـ بـالـمـصـيرـ المـشـترـكـ القـائـمـ عـلـىـ مـثـلـ التـقـدـمـ، وـالـمـساـواـةـ، وـالـتـفـاؤـلـ، وـالـفـرـصـةـ. وـتـشـمـلـ هـذـهـ الـفـلـسـفـةـ العـامـةـ رـؤـيـةـ مـشـترـكـةـ لـلـصـالـحـ العـامـ. إـنـهـ لـيـسـ المـجـمـوعـ مـنـ دـوـنـ الفـردـ. وـهـيـ تـدـعـوـ جـمـيـعـ الـأـمـيرـكـيـيـنـ إـلـىـ اـحـتـرـامـ التـنـوـعـ العـرـقـيـ الـأـمـيرـكـيـ مـنـ خـلـالـ تـعـدـديـةـ جـرـىـ تـحـديـثـهاـ بـشـكـلـ حـسـنـ، وـتـدـعـوـ أـيـضاـ إـلـىـ التـسـامـيـ فـوـقـ خـصـوصـيـاتـ الـجـنـسـ، وـالـطـبـقـةـ، وـالـدـينـ، لـلـبـحـثـ عـنـ الـقـوـةـ فـيـ الـقـيـمـ الـمـدـنـيـ وـالـدـيمـقـراـطـيـةـ الـمـشـترـكـةـ.

إن إيجاد استمرارية للتقدم الأميركي في مجتمع متعدد الثقافـاتـ سيـتـطلـبـ مـراجـعةـ الـمـبـادـيـءـ الـتـيـ قـامـ عـلـيـهـاـ وـقـدـ صـرـحـ أـبـرـاهـامـ لـيـنـكـولـنـ أـنـ الـمـشاـعـرـ السـيـاسـيـةـ الـتـيـ كـانـ يـمـتـلـكـهاـ اـبـنـيـتـهـاـ عـنـ مـصـدـرـ غـنـيـ وـحـيدـ هوـ إـلـانـ الـإـسـقـالـ الـذـيـ يـنـصـ،ـ نـعـتـقـدـ أـنـ تـلـكـ الـحـقـائـقـ لـاـ تـحـتـاجـ إـلـىـ تـوـضـيـحـ،ـ إـنـ جـمـيـعـ النـاسـ خـلـقـواـ مـتـسـاوـيـنـ،ـ وـقـدـ مـنـحـمـ الـخـالـقـ حـقـوقـاـ لـاـ يـمـكـنـ التـنـازـلـ عـنـهـاـ،ـ مـنـهـاـ حـقـ الـحـيـاةـ،ـ وـالـحـرـيـةـ،ـ وـالـسـعـيـ لـلـسـعـادـةـ.ـ إـذـاـ كـانـتـ هـذـهـ الـعـقـيـدـةـ الـأـسـاسـيـةـ كـافـيـةـ لـقـيـادـةـ الـأـمـةـ خـلـالـ أـخـطـرـ نـزـاعـاتـناـ وـأـكـثـرـهـاـ دـمـوـيـةـ،ـ فـهـيـ بـالـتـاكـيدـ كـافـيـةـ لـإـصـلـاحـ الـنـظـامـ الـمـدـنـيـ الـمـمـرـقـ لـأـمـةـ تـعـيـشـ بـسـلامـ فـيـ وـطـنـهـاـ وـفـيـ الـخـارـجـ.

إـنـ،ـ كـيـفـ يـمـكـنـاـ بـنـاءـ الثـقـةـ فـيـ الـمـدـارـسـ،ـ وـاستـعادـةـ التـلاـحـمـ فـيـ الـأـحـيـاءـ وـحـشـدـ الـمـوـاطـنـيـنـ لـإـعادـةـ بـنـاءـ الـمـجـتمـعـ الـمـحـلـيـ المـفـقـودـ؟ـ مـاـ الـذـيـ نـحـتـاجـهـ لـإـعادـةـ بـنـاءـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ،ـ وـالتـقلـيلـ مـنـ الـفـرـدـانـيـةـ وـاستـعادـةـ ضـبـطـ الـنـفـسـ وـالـلـطـفـ وـالـكـيـاسـةـ؟ـ تـلـكـ هـيـ الـأـسـئـلـةـ الـتـيـ نـظـرـ فـيـهـ الـمـشـارـكـونـ فـيـ هـذـاـ الـكتـابـ وـبـحـثـوـهـاـ بـجـديـةـ.ـ وـانـضـمـواـ إـلـىـ الـمـحرـرـ فـيـ مـنـاشـدـةـ الـقـارـيـءـ أـنـ يـسـعـىـ لـتـطـبـيقـ رـؤـيـتـهـ الـمـدـنـيـةـ الـخـاصـةـ الـتـيـ تـنـادـيـ بـهـاـ فـصـولـ هـذـاـ الـكتـابـ،ـ مـهـماـ كـانـ مـسـتـوـىـ نـفـوذـهـ،ـ وـفـيـ كـلـ مـجـتمـعـ مـحـلـيـ فـيـ الـأـمـرـكـاـ.

تنوية

انا في غاية الامتنان للمساهمة غير العادية التي قدمها كليف فريك، مدير الاتصالات في مؤسسة الكومونيبلث، الذي ساعد في اخراج هذا الكتاب؛ وسکوت بيشوب الذي كان لهاراته التنظيمية واهتمامه بالجودة فضل كبير في تحسين هذا الكتاب؛ ودب ستربول، التي كان لمساعدتها التقنية في تحرير الكتاب أثر في جعله كتاباً ممتعاً سهلاً.

أنا ايضاً مدين لكل واحد من المساهمين من هذا الكتاب. الكثيرون منهم أصدقاء واعتقد انهم يمثلون جانباً من الفكر الأميركي المبدع في المجالات التي تناولها هذا الكتاب. وقد ساهم كل كاتب بصوته الفريد في مشروع تعزيز المواطن وتجديد حياتنا الديمقراطية، واصلاح مؤسسات المجتمع المدني.

وأدین بشكل خاص للمفكرين على السرج الأميركي الحالي، الذين تتوحد رؤيتهم بالنسبة لتجديد المجتمع المدني رغم اختلاف سياساتهم. وهم تحديداً، أميتاي اتزيونى من الحركة المجتمعية؟ وبيل بينت وزير التعليم السابق وممؤلف «كتاب الفضائل»، وديفيد بلانكنهورن من معهد القيم الاميركية، وبيل جالستون، مستشار الرئيس لشؤون السياسة المحلية، ومايكل نوفاك من معهد المشروع الأميركي. وهم من طليعة الرواد الذين يشقون الطريق نحو ايجاد اطار عمل جديد للنظر في مشاكل اميركا الاجتماعية، وهم مصدر الهام للمحرر والكثيرين من ساهموا في هذا الكتاب.

اخيراً، أود أنأشكر مطبعة الجامعة الأميركيّة ليمانها بأن هذا المشروع سيتمكن عن كتاب يستحق أن يتم تداوله على نطاق واسع.

تمهيد

البحث عن مجتمع مدنى

دون ئي ايبرلي

ندرك جميعاً أن جميع الردود التنظيمية العقلانية، والعلمية، والتكنولوجية على الحاجات البشرية في القرون الأخيرة لم تكن كافية للرد على أعمق ما يتوقع إليه الناس، رغباتهم الروحية، والطريقة التي يعاملون بها بعضهم البعض.

« السيدة الأولى هيلاري رودهام كلينتون »^(١)

لا بد من وجود قدر معين من القيم المشتركة. وهذا هو الشيء الأكثر أهمية من بين جميع مكونات المجتمع المحلي. وقد تنعكس هذه القيم في قوانين أو قواعد مكتوبة، في إطار مشترك من المعاني، وقد العادات المكتوبة، أو في الرؤية المشتركة لما يعتقد أنه يشكل الصالح العام والمستقبل.

« مؤسس القضية المشتركة، جون غاردنر »^(٢)

البديل عن الساحة العامة الهزلية هو إعادة بناء المجتمع المدني في أميركا. فما هو « المجتمع المدني »؟ المجتمع المدني هو تحقيق تعددية اصيلة تتصارع فيه المعتقدات بشكل واضح جلي.

« رئيس خزان الأفكار المحافظ جورج وينغ »^(٣)

ندرك الرؤية المجتمعية ان الحفاظ على الحرية الفردية يعتمد على صيانة مؤسسات المجتمع المدني التي يتعلم فيها المواطنون احترام بعضهم علاوة على احترام انفسهم؛ حيث نكتسب احساساً قوياً بمسؤولياتنا المدنية والشخصية، مع تقدير لحقوقنا وحقوق الآخرين؛ وحيث نطور مهارات حكم الذات علاوة على عادة حكم انفسنا، ونتعلم خدمة الآخرين وليس انفسنا فقط...»

« من خطة العمل المجتمعية »^(٤)

بتزاييد اعتمادنا على العيش في مجتمع سياسي على حساب المجتمع المدني. التحدى ... هو التمسك بمبادئ المجتمع المدين - القائمة على التطوع - في اثناء مواجهة لهيب الدولانية (Statist) ... ان مستوى الضرائب هو مقياس فشلنا في تمدين مجتمعنا.

«المدافع على الليبرتارية، ادوارد اتش. كراين، رئيس معهد كاتو»^(٥)

الحزب السياسي الأميركي الأقدر على إعطاء المجتمع المدني حياة، ونفساً، وتوسعاً لن يزدهر في القرن الحادي والعشرين وحسب، بل سيغزو برضاء الناس وسيحكم. «عالم الدين الكاثوليكي، مايكل نوفاك»^(٦)

يبعدون هناك الكثير من الاتفاق حول ضرورة تحسين المجتمع المدني سواء لدى المحافظين أو الليبراليين. لكن، رغم هذا الاجماع الظاهر وسط مختلف فئات الطيف السياسي، فإن البحث عن مجتمع مدني انساني، حسن التنظيم يبقى خادعاً مع اقتراب بداية القرن الحادي والعشرين. وكما يشير العنوان فإن هذا الكتاب يستطلع اوضاع الحياة المدنية والديمقراطية في اميركا ويسعى لايجاد أساس للتقدم في القرن الحادي والعشرين.

تعيش اميركا اليوم وسط اضطرابات اجتماعية في الداخل وتغيرات عالمية ذات حجم وسرعة وعدم وضوح بحيث يقول مستطلعوا المستقبل أنه قد لا يكون لها مثيل فيما عرفه الانسان. فوسط هذا التصاعد الاقتصادي تخشى قطاعات كبيرة من مختلف فئات المجتمع من وجود خطأ أساسي للغاية في جوهر المجتمع ذاته، شيء لا يمكن قياسه بالتعابير التقليدية لمعدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي أو ارقام البطالة. فقلق الناس يتعلق بشكل متزايد بالمؤشرات الثقافية، مثل زيادة معدلات الحمل لدى المراهقات، والعنف. وتراجع العلامات في الاختبارات المدرسية، وهي عوامل مهمة بالنسبة للتقدم القومي بقدر أهمية النمو الاقتصادي.

لكن، حتى هذه البيانات الاجتماعية لا تكشف سوى مؤشرات التراجع الاجتماعي الممكن قياسها، في وقت صارت نوعية الحياة تتشكل اكثر بإشیاء اصابها الضعف وهي غير قابلة لقياس، مثل عناصر اللطف وأداب السلوك الاساسية. الكثيرون يقولون انهم

وجدوا الحياة أشد قسوة، والثقافة أكثر سطحية، والمناقشات العامة أكثر حدةً وغضباً، والتعامل بين الأفراد أقل احتراماً مما كان عليه الحال وهم صغار. ثمة شعور بأن الأميركيين قد أصبحوا قصيري النظر وانانيون، تستحوذ عليهم فكرة الحقوق والمكتسبات، وأن النوعية، والتمييز، والالتزام في العمل قد ذوت جميماً.

ويبدو هذا المزاج غريباً في ضوء نجاح الأمة . فمن جهة، تقف أميركا اليوم في مكانة ربما أعلى من أيّة أمة عرفها التاريخ. وبعد أن هزمت قوى الأنظمة الشمولية، تحتل الولايات المتحدة مركزاً لا ينزعها فيه أحد: القوة العظمى الوحيدة عسكرياً واقتصادياً. وما زالت أميركا الوجهة الأولى التي يرغب الناس في الهجرة إليها، وتتصدر سلعاً وخدمات أكثر من أي دولة عرفها التاريخ؛ وتوظف أعداداً من سكانها أكثر من أي وقت مضى: وليس لعقريتها التكنولوجية ما يضاهيها في العالم كله . بإختصار، هي الدولة الأغنى والأقوى، والأكثر جذباً على وجه الأرض.

طيلة عقود الحرب الباردة، تعززت الحاجة لهوية واضحة المعالم وهدف اخلاقي حين قادت أميركا جبهة ديمقراطية موحدة ضد الشيوعية. واحتاجت مبادئها الجوهرية إلى القليل من الإيضاح. فلا يمكن انكار ان الصراع بين الشرق والغرب وما نتج عنه من تصميم قد وازن بين الأمور . ومع نهاية الصراع بين الشرق والغرب، لم تعد أميركا مضطورة للقيادة. فإذا كان عليها ان تقود الأمم الأخرى، فإنها تقودها بدافع من القدوة الأخلاقية أكثر مما هو بداع من الضرورة الأخلاقية.

فالعالم كله حر في تقرير النظام السياسي الاجتماعي الذي سيتبعه . ويزداد الحكم على أميركا في العالم ليس بتتفوقها العسكري، بل باوضاعها الاجتماعية في الداخل. وأنه لن المدخل لأغنى دولة صناعية في العالم ان يكون معدل الفقر فيها ضعف ما لدى الدول الصناعية الأخرى وان توصمها الوكالات الدولية بإنها زعيمة العالم في مستويات فقر الأطفال وانتحار الشبان .

وفي حين يبدو أن ليس هناك من أيديولوجية تتنافس اليوم سيطرة وشعبية الرأسمالية الديمقراطية بوصفها النظام الأفضل لتلبية التطلعات الإنسانية، فإن الصورة ليست بهذه

البساطة بائي حال من الأحوال. فالعوامل التي تقود إلى النزاعات البشرية التي عادت إلى الظهور في مختلف أنحاء العالم، وحتى داخل أميركا في السنوات الأخيرة، هي قوى العرق، والجنس، والدين، والقومية، القديمة. والتي تمثل بعض أكثر الانشقاقات المحيرة التي طبعت التاريخ البشري منذ بدء الخليفة وهي من النوع الذي عجزت الديمقراطيات عن معالجتها.

لقد بترت الرأسمالية الديمقراطية نفسها بخروجها منتصرة من العديد من التحديات خلال القرن العشرين، سواء كان ذلك تغلبها على الركود الاقتصادي في أميركا نفسها أو التحدى الإيديولوجي في الخارج. لكن يتساءل الكثيرون هل يكفي تحقيق التقدم الاقتصادي، إذا كانت مدارسنا لا تقوم بواجبها، وإذا كانت الجريمة تتحدى السيطرة، وإذا فقد الأطفال براءتهم في ثقافة مضادة من العنف والابتذال؟ وحين يصبح المجتمع غير مكتثر اطلاقاً لضرورة حماية أطفاله من الأذى ويترك واحداً من كل أربعة أطفال يعاني من الفقر، فإنه يخاطر بفقدان مكانته كزعيم للعالم.

لكن الجهر بالحديث عن مكانة المجتمع الأميركي يحمل في طياته خطراً. فيمكن للمرء أن يوصف بسهولة انه متشائم، أو انهزمي، او حالم. لكن، ليس لهذا الحديث مكان في أميركا لسبب بسيط لأننا كنا على الدوام أمة متفائلة: وليس للتشاؤم مكان، تقريباً في أميركا. وقد وصف المؤرخون الاجتماعيون أميركا بأنها بلد يفتقر بشكل أساسي إلى الحس المأساوي.

لقد تجاوزت الولايات المتحدة التحولات الصعبة بعزيمة لا تلين، موقنة بأن حضارتنا تقف فوق قوانين التاريخ الثابتة التي يبدو أنها تؤكد بأن الدول تذوي وتمضحل كما تكبر وتعاظم. ولقد ذكر القادة الأميركيون مواطنיהם، مراراً وتكراراً، انه مهما حدث، فإنهم شعب القدر: الازدهار الاقتصادي في الداخل والمكانة المميزة في العالم مضمونان وكأنهما حق مكتسب منذ الولادة. لكن عدداً متزايداً من القادة الأميركيين بات يستبعد هذه «الاستثنائية» الأميركيّة. الحقيقة ان بعضهم يخشى انه اذا بقيت نواحي الضعف والهشاشة الداخلية لدينا دون معالجة، فقد تجري علينا قوانين التاريخ تلك والتي تحدثها

اميركا لفترة تزيد على قرنين. فالولايات المتحدة، خلافاً لنظيراتها من الدول الاوروبية التي يجمعها التمايز العرقي والجنسى، أو التاريخ، أو المحتد القوى، تجمعها مجموعة من الافكار والقيم. وهذه اللحمة هي من نوع قد يضعف ويفتت اذا ما أهملت.

مع اقترابنا من نهاية القرن والالفية، تبدأ اميركا بحثاً جماعياً عن روحها الوطنية. فالبلد يخوض تغيرات عميقة في النواحي الديمografية، والتكنولوجية، وبنية المجتمع. فالمشاريع العظيمة التي حركت الروح الوطنية في الماضي - سواء لترسيخ الحدود، أو هزيمة الشيوعية الدولية، أو اطلاق «المجتمعات العظيمة» - اما انها قد انجذبت او جربت وفشللت.

وسوف يتراكم النقاش حول موازنة هذا العقد، وربما بداية القرن المقبل ايضاً، على مفارقة معاصرة: كيف يمكن لمجتمع اعطى المزيد من الحرية والازدهار اكثر من أي مجتمع آخر في التاريخ، وكان سخياً في توزيعهما، ان يقود العالم في مجالات عديدة من المعالجات الاجتماعية؟ يدرك الكثيرون أن السياسة وحدها لم تؤثر فيما يقدره الاميركيون اكثر من أي شيء آخر - مجتمع انساني متمدن. فلا دولة الرفاه أو انبعاث الرأسمالية تمكنا من حل الكثير من مشاكل المجتمع الملحة: الحقيقة، ان كل واحدة منها قد ساهمت بطريقتها في افساد المجتمع المدني ومؤسساته . فحين ضعفت بني المجتمع الوسيطة - الأسر، والكنائس، والمجتمعات المحلية، والجمعيات التطوعية - وشارفت على الانهيار، بقي الأفراد أكثر عزلة وقابلية للانهيار داخل دولة تزداد سيطرتها اتساعاً. فلا الشعار المحافظ المطالب «بالمزيد من الأسواق»، ولا الأغنية الليبرالية المطالبة «بشبكات أمان» أقوى في دولة أوسع سلطة، اثبتت انها مناسبة.

لقد أفرزت قوى الحداثة من تشظي المجتمع وانقطاع جذوره اكثر مما افرزت السياسة. ولطالما ادرك المفكرون الاجتماعيون تقلب المجتمع. وانه يمكن لقوى الجذب، من تعاؤن وتضامن، ان تنقلب بسرعة ليحل محلها الميل الى التخلّي عن الارتباط والالتزام. وقد كانت هذه الضغوط قوية بشكل خاص في حقبتنا هذه ، وهي حقبة وصفها عالم الاجتماع دانيال بيل بإنها «غضب ضد النظام»، بسبب تقويضها المضطرب والمتوائل للمؤسسات التطوعية والکوابح .

البحث عن قيم معيارية

تبدي أميركا، زعيمة العالم عسكرياً واقتصادياً بلا منازع، كل علامات تعرضها لضغط اجتماعي هائل، ويتبدي ذلك في مدنها، وفي مدارسها، وأسرها، وشبانها، ومشاكلها التي يبدو أنها لا تتأثر بالتغييرات السياسية أو الاقتصاد الوطني.

ويقول الكثيرون من المراقبين أن الازمات التي تعرضت لها الدول ذات الانظمة الشمولية في السابق قد تصل إلى الغرب الليبرالي أيضاً. ويعزو المفكر المستقبلي ريتشارد ايكرسلي التفكك الاجتماعي في الغرب إلى الفشل في اعطاء «معنى وانتفاء» وهدفاً لحياتنا وعدم وجود إطار عمل لقيمتنا. ويجريدنا من معنى أوسع لحياتنا. فقد دخلنا في حقبة يتزايد فيها انشغالنا بذاتها بشكل مرضي»⁽⁷⁾.

ماذا حدث للمجتمع الذي كانت تخدمه اعمدته، وكيف أصبحت السياسة، والثقافة، والإيمان فيه مشتتة وخالية من أي معنى، وقد المواطنون القواعد المشتركة لعيش حياة مشتركة معاً؟ النتيجة هي مجتمع محلي ضائع، ونظام اجتماعي متدهور، وتأكل الثقة في السلطة، وازدياد التأكيد على الاهواء البشرية في السلطة بدلاً من الاحكام المتردية.

وكما قال عالم الاجتماع بيتر بيرغر، فان الأخلاقية النسبية^{*} المبالغ فيها قد أفرزت احساساً مؤلماً بعدم اليقين وان كل شيء زائف. وحين تصل الأخلاقية النسبية جداً معيناً من الحدة، يعود الاستبداد (absolutism) ليصبح أمراً جذاباً للغاية» حين يسعى الناس «للتحرر من الأخلاقية النسبية»⁽⁸⁾. وبالنسبة لعدد متزايد من الناس في مختلف أنحاء العالم الغربي، فإن السعي اليائس بحثاً عن معنى وانتفاء ينتهي بالخصوص التام للذات ليتخذ شكل قومية متعصبة أو أصولية متطرفة.

ويشدد المفكر الليبرالي جون غاردنر على انه: «من دون استمرار القيم المشتركة التي يوفرها المجتمع المحلي، لن تتمكن الحرية من البقاء. والجماهير اللامبالية لم تحافظ قط ولن تحافظ على الحرية ضد القوى المغتصبة». الجواب وفقاً لغاردنر، هو تقوية البنى الوسيطة

(*) relativism ، القول بأن الحقائق الأخلاقية تختلف تبعاً لفرد والزمان والمكان، (المترجم).

في المجتمع بهدف إغلاق الفجوة بين الفرد والدولة وتحصين الأسر والمجتمعات المحلية والتي هي القاعدة الأساسية المولدة والحافظة للقيم والنظم الأخلاقية^(٩).

التحدي هو استعادة الحرية المنظمة ومقاومة اساءة استخدام الحرية او النظام. لقد استخدم البعض الحرية لدفع فردانية راديكالية صريحة لا تهتم اطلاقاً بالبيئة الأخلاقية للمجتمع. وبعكس ذلك، فإن اساءة استخدام النظام قد ظهرت في تناحي حالات التفتيش دون اذن قانوني، وقيام المدينين بتحقيق العدالة باليديهم، واستدعاء الحرسة الوطنية لحراسة مشاريع الاسكان المدنية.

يتطلب مشروع استعادة الحرية المنظمة هذا دعم القيم الشخصية والمدنية ومعالجة الضغوط المحمطة لمؤسسات المجتمع المدني. فإذا كانت أميركا تعاني من فقر الروح فإنها تعاني أكثر من عدم وجود لغة تواجه التردي في الحياة العامة والقيم المشتركة. فاللغة التي تضم مفاهيم الفضائل الشخصية والجماعية قد اجتثت. وقد وثق المفكر الدارس للتقاليد جون هوارد الشريحة الغريبة من المفردات وما تشتمل عليه من مفاهيم والتي اختفت من على التراب الأميركي. فقد اختفت كلمات مثل التواضع، والاحتشام، والأمانة، والاستقامة، والتآدب، والفضيلة، والنخوة - وعكسها مثل العار، والعيب - من الاستخدام الحالي.
«وهي لا تدخل حتى في حساب المناقشات العامة وصنع القرارات»^(١٠).

ربما كانت كلمات مثل الامانة (probity) والاستقامة (rectitude) تدل على عقلية حقبة انتهت الى الأبد ولا يرجو عودتها سوى قلة من الناس لو اتيح لهم الخيار. لكنها كلمات كانت تدل على الموافقة او عدم الموافقة على سلوك يعتقد بأنه جيد او سيء لمجتمع معافي. وهي كلمات تشتمل على احترام للآخرين.

وبعكس ذلك، تعامل لغة أواخر القرن العشرين الفضائل الشخصية والمدنية وكأنها مسائل شخصية صرفة. لغة الحياة العامة هي لغة الأشياء القابلة للقياس، والمنطق، والعلم، والتقنية - لغة الحسابات والضبط وليس لغة القيم والمعانى. وهي العامية التي تناسب مصممي ومديري نمط عصرنا الحالي.

ويعرقل جهود الأميركيين ذوي النوايا الحسنة الذين يسعون للهروب من عقم المجتمع

العلماني المعاصر عدم وجود اطار عمل مشترك لمناقشة القيم الاميركية الجوهرية. وفي حين ان العلمانية لم تزود الحياة العامة في اميركا بالاحساس بالمعنى والهدف، فقد صاغ التشيع الطائفي اطار التجديد الروحي في مجالات السياسة والسلطة. وفهم العلمانيون والطائفيون الواقع الاجتماعي وغرده ضمن اطار السلطة. وقاوموا وبالتالي، التسامي بالسياسة وايجاد ارض مشتركة لبناء مجتمع افضل أقل تسييضاً.

ولا يشير ظهور الحروب الدينية والايديولوجية في اميركا إلا إلى انهيار الفلسفة العامة الاميركية. في الواقع، الاميركانية (Americanism) هي مسألة تتعلق بالعقل والقلب. وقد قال جي. ك. تشنستerton ان اميركا بنيت على «عقيدة» (Creed) فريدة، عقيدة بلغت من السيطرة حداً انها انطلقت «بوضوح دوغماتي أو حتى ديني لا يحتاج إلى بينة» في الوثائق المؤسسة لنظامنا.

يقال بأن الأمم تعيش بأساطيرها. وما يجمع الأميركيين هو الأفكار التي ما زالت حية -أساطيرهم، وتاريخهم، وحكاياتهم التي لم تتكتشف بعد. هل توجد عقيدة أميركية يمكن للأميركيين ان يتلفوا حولها في أواخر القرن العشرين، أم هل ستواصل قوى الطرد المركزي اكتساب رخص لها؟ ما هي اساطير وحكايا اميركا بوصفها بلد الهجرة والفرص؟ وما هي المعلومات التي تشكل مواقفنا ومشاعرنا السياسية؟ وهل ثمة ذاكرة أميركية تمتد، كما قال ابراهام لينكولن، وكأنها «وتر روحي» من «قبر كل وطني وكل ميدان معركة إلى كل قلب وحول كل موقد في اميركا؟» أم هل أصبح الأميركيون، كما يزعم دائماً، منهكين في شؤونهم الخاصة لا يحركهم سوى الوعد بالمزيد من الحقوق والمكتسبات أكثر مما تحركهم الدعوة للواجب المدني؟

القلق من الاندفاعة الحالية لفضح الاساطير التي تغذى الأمة يأتي عبر مختلف الوان الطيف السياسي. فكاتبة خطابات الرئيس ريفان المحافظة بيجمي نونان تشجب بشدة «التشكك الطاغي» للعقل المعاصر الذي لا يغذي سوى الانتقاد. ويقلل المفكر الليبرالي ارثر شلسنجر الابن من أن "الفكرة التاريخية التي توحد الهوية الاميركية تتعرض الآن للخطر في مجالات عده - في سياساتنا، وفي منظماتنا التطوعية، وكنائسنا، ولغتنا". ويعتقد ان

النتيجة النهائية ستكون «تشظي، الحياة الاميركية وتحولها إلى الطائفية والقبلية»⁽¹¹⁾. المجتمعات الحرة يجب تزويدها بأشياء يصفها الفلاسفة الكلاسيكيون بأنها «سابقة للسياسة»، وهي أشياء أكثر أهمية من السياسة والاقتصاد وتأتي في مرتبة سابقة لهما. وبالنظر لطبيعة معضلتنا، يبدو أن اميركا تدخل احدى هذه المراحل مرة أخرى.

ومع ان العلامات الظاهرة تشير إلى حدوث «بلقنة» اجتماعية، فإن نمطاً جديداً يجمع الناس من مختلف الوان الطيف السياسيأخذ في التشكل ببطء. كلمة نمط (Paradigm) اليونانية القديمة تعني نموذجاً جديداً، أو اطار عمل للطريقة التي «نرى» فيها مشاكل المجتمع. والحال كذلك في النمط الجديد الأخذ في الظهور: فهو قائم بشكل كلي تقريباً على مسألة كيف سينظر الاميركيون وقادتهم إلى المسببات الاساسية لمشاكل اميركا الاجتماعية وال محلية وفهمها. الناس لا ينتقلون الى اليمين أو اليسار كثيراً كما كانوا ينتقلون حسب التقسيمات والطرق القديمة والنظر إلى المشاكل. فالتجديد المدني مسألة أهم من فوز وجهة نظر ايديولوجية أو حزبية في الانتخابات.

قد نفترض ان قوى الجمع والتوحيد ستكتسب قوة في القرن الجديد وتنافس باضطراد قوى الاستقطاب. وسوف تبتعد اعداد متزايدة من الناس عن الخيارات الرائفة المتمثلة في السياسة التي تحركها الايديولوجيا وتتسبب في تشظيها: الاخلاقية المتطرفة ضد العلمانية المتطرفة، الحركة النسائية ضد الحركة التقليدية، والفردانية ضد المجتمعية، وإلى آخر القائمة.

حين نتوصل إلى أدرك ان ما تحتاجه اميركا قبل كل شيء هو الاحياء المدني، فإن اعداد متزايدة من الناس ستبدأ في تقبل ان ما تحتاجه اميركا ليس اعطائها المزيد مما يقدم لها حالياً في المناقشات العامة - المزيد من الرأسمالية أو معارضة الرأسمالية، المزيد من اليسار السياسي أو اليمين السياسي، المزيد من سلطة الحكومة أو التقليل من السلطة. يمكن للأميركيين تحمل الانحياز إلى واحدة من كل هذه النقاط، كما هو حال من ساهموا في هذا الكتاب، وان يتوصلا في النهاية إلى أن ما تحتاجه اميركا حقيقة هو حشد الافراد على جميع الجبهات لتحسين البنية التحتية الاخلاقية والاجتماعية في اميركا.

من بين الأهداف الرئيسية لهذه الحركة صياغة وفاق جديد يقوم على القيم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الحر. وثمة حاجة للقيادة من جميع قطاعات المجتمع ل إعادة بناء العظمة الاميركية حول الثلاثي: الشخصية، والمجتمع المحلي، والثقافة.

وسوف تكون مهمة صعبة. وستشمل بالضرورة على حوار حول القيم: حوار قد يفرق الناس أو يجمعهم، يقرب فيما بينهم أو يبعدهم، ويعتمد ذلك على ما إذا كان المؤيدون لذلك الحوار يفكرون في صياغة فلسفة اميركية عامة جيدة أم انهم يريدون فقط الفوز في منازعات حزبية.

لا يتعلق الحوار حول القيم بقضية واحدة وحسب، أو حتى بنزاعات شرعية مسيطرة. فتراجع القيم اما ان يتسبب في حدوث بعض أشد مشاكل المجتمع الحاحاً وضغطًا أو يفتقها - مثل الميل إلى الخصام والمنازعات، والحقوق المكتسبة السهلة، وسياسة المصالح الخاصة، والمطالب التي لا تقطع بحقوق جديدة. لكن الاصلاحات التشريعية وحدها لن تفعل الكثير لتغيير الجذور الثقافية الأعمق غوراً.

بصريح العبارة، لا يمكن الخلط بين التأكيد على القيم والدعوة مجرد التأكيد على السلطة. ففي اغلب الاحيان كانت محاولات معالجة تردي القيم الثقافية والنظام من خلال السلطة تقود الى اثارة النزاعات ومقاومتها . وحركة التجديد الاميركية المقبلة لن تركز على الايديولوجيا السياسية السائدة او التحزبي، لسبب بسيط هو أن أي منها غير قادر على تجديد المجتمع. وغالباً ما يعملا كلامها على تقويضه.

هدف التجديد الاخلاقي هو تجديد الناس ومؤسساتهم الاجتماعية، وليس الحكومة وحسب. وسوف يتطلب ذلك التأكيد على قيم جوهرية معينة، ويكون لزاماً عليها الابتعاد عن التعديدية الاخلاقية والراديكالية، التي تنص على انه لا توجد أية عقيدة أسمى من الأخرى وأن بناء المجتمع الجيد ممكن من دون أي اتفاق مبدئي على الاحكام الاساسية. ولا يمكن انجاز هذا المشروع من خلال السلطة العليا للدولة، بل من خلال المؤسسات التطوعية الاميركية التي تعمل على صياغة وتشكيل القيم.

اميركا بحاجة إلى مسرح جديد لمناقشة القيم، مسرحاً يسيطر عليه السياسيون

المتحزبون بقدر أقل، ويستخدم لغة جديدة، ويكون أكثر وطنية وأقل طائفية، وأكثر مدنية وأقل ميلاً للنزاع. فالقلق حول الأخلاقيات العامة والخاصة يمر عبر ألوان الطيف السياسي، وثمة أشياء كثيرة معرضة للخطر بالنسبة للجميع بغض النظر عن دينهم أو أيديولوجيتهم. فالحوار يتعلق بنوع المجتمع الذي يعيش فيه جميع الأميركيين، سواء منهم المحافظون أو الليبراليون.

وحيث أن هذا الكتاب يدور حول المجتمع المحلي، والمواطنة، والمجتمع المدني، فلا بد من تعريف بعض المفاهيم.

ما هو المجتمع المحلي؟

الإنسان بطبعته مخلوق اجتماعي يعتمد على المجتمع لتلبية حاجاته الأساسية. والمواطن في المجتمع الحر هو الشخصي الذي يستطيع أن يسمو على الحسابات الشخصية البحتة المصاحبة للتنافس الفرداني ويمكنه العيش بشكل متعاون في المجتمع المحلي.

لم تفعل السياسة الكثير لجذب الأميركيين على اتباع الغايات الأسمى من السعي للأشياء المادية أو متابعة الحقوق. ولا تطرح أي من الفلسفات السياسية المتنافسة للليبرالية المساواتية أو الليبرالية المحافظة إطار عمل للتقدم البشري خارج إطار الإنسان بوصفه مستهلك مستقل حامل للحقوق. وتتصور أحدى هذه الفلسفات الإنسان كحامل لحقوق قانونية تتضاعف باستمرار؛ وتتصور الأخرى الإنسان وكأنه مستهلك في سوق بلا قيود. ولا يطرح أي من إطاري العمل الإنسان كفرد يتحمل عبء خدمة شيء يمكن للمرء أن يدعوه المجتمع. لقد اخترع المجتمع الأميركي من الحقوق ووفر من الخيارات للمستهلك أكثر مما قدمه أي مجتمع عبر التاريخ الإنساني كله. لكن لا الحقوق القانونية ولا الفرص الاستهلاكية تكفي بحد ذاتها، لإقامة مجتمع متضامن.

البديل عن الفردانية القائمة على الحقوق هو ما وصفه مايكل ساندل بعبارة «التقليد الجمهوري الكلاسيكي» والذي تخضع فيه المصالح الخاصة «للصالح العام» ويكون لحياة المجتمع الأولوية على المساعي الفردية^(١٢). ويعرض التقليد الجمهوري الكلاسيكي تصوراً

للفرد يعمل مرتبطةً بالمجتمع المحلي، وليس مجرد منافس للآخرين أو في صراع مع الدولة. يتحول المَّد الأميركي، بين الحين والآخر، لمعارضة التجاوزات الفردانية وقد وعى الاوصياء على التجربة الأميركيّة. منذ بداية التأسيس حتى اليوم، ضرورة موازنة المصالح الشخصية التي لا يكبحها شيء مع اغراء الفضيلة. فنحن لا نحصل على عشائنا بفضل من اللحم او الساقى او الخبراء، كما قال آدم سميث، بل نحصل عليه نتيجة اهتمامهم بمصلحتهم الخاصة. لكن السعي للمصلحة الخاصة وحدها لا يفعل الكثير لضمان استمتاع المرء بعشائه في مجتمع يعمه اللطف والأمان.

ينظر الكثيرون إلى اليكسيس دي توكافيل، الفرنسي الذي جاب أنحاء الولايات المتحدة عام ١٨٣٢، على أنه أحد أذكي الأشخاص الذين درسوا الثقافة السياسية والاجتماعية الأميركيّة الفريدة عن كثب. ويقدم هذا الكتاب دليلاً واسعاً على أن تحليلات توكافيل لمشاكل أميركا المتعلقة بالديمقراطية قد عادت للصدارة مرة أخرى، حيث جرت الإشارة إلى كتاباته مراراً وتكراراً في مختلف فصول هذا الكتاب. واقتصر الحديث في الفصل السادس، والذي كتبه أدوارد شوارتز، على تطبيق تحليلات توكافيل لفهم المجتمع الأميركي.

إشار توكافيل إلى التوتر الخلاق في المجتمع الأميركي الموجود فيما بين قوة المصلحة الشخصية وشد المصلحة العامة. وقال إن الأميركيين يميلون إلى تفسير كل عمل في حياتهم تقريباً «بمبدأ المصلحة الشخصية حسب مفهومها الصحيح». ويدفعهم احترام واع لانفسهم، كما يقول توكافيل «إلى مساعدة بعضهم البعض» ، الاستعداد للتضحية بجزء من وقتهم ومالهم من أجل رفاهية الدولة» .

كانت تلك لمصلحة الشخصية الأميركيّة، مستنيرة وبرغماتية، كما عرضت بالكامل وبشكل فريد. المصلحة الشخصية طورت قارات وغدت طاقات هائلة للتجديد الصناعي والتكنولوجي. وحافظ السمو فوق ملاحقة المصالح الشخصية الضيقة مهم بقدر أهمية الحفاظ على مجتمع انساني حسن التنظيم يمكن للمرء ان يستمتع بنتائج عمله فيه. لقد جرت محاولات جديدة اليوم، كما كان الحال على الدوام، لوضع فلسفة اجتماعية تخاطب المجتمع المحلي.

فالمجتمعيون، على سبيل المثال، الذين يقودهم عالم الاجتماعي روبرت بيلا وأميتابي أتزيوني يسعون لاقامة اطار عمل سياسي اجتماعي جديد سيكون حسب كلمات بيلا «أقل تقييداً بكليشيات الفردانية الفظة» و «أكثر افتتاحاً على المسؤولية الاجتماعية التي تعطي شعوراً بالقوة وتحقيق الذات»^(١٣). وهي حركة تسعى لايجاد توازن اجتماعي جديد مثل الحركات التي جاءت قبلها. وتحاول ايجاد توازن ما بين الحقوق المسؤوليات، ووضع ضوابط على الميل العميق للتبسيب الاخلاقي، وفرض كوابح على الانفلات الفرداني.

مفتاح المجتمع المحلي هو فهم طبيعته التطوعية . فليس في الامكان فرض هذا المجتمع من خلال التشريعات أو الدعوة اليه بالنصائح اللطفية، فهو ينبع مما تعود الناس عليه. وقد تنحط الدعوة إليه إلى هدف أبعد ما يكون عن التراث الاميركي المستمد من المبدأ الجمهوري المدني، بدل أن تتصل جذرة إليها. والرد على تجاوزات الفردانية الليبرالية ليس المجتمعية (Communitarianism) القسرية.

فإذا انصب الاهتمام على اصلاح النظام الاجتماعي والتواصل الاخلاقي، عندها لا يكون المجتمع المحلي من اختصاص الحكومة الوطنية او حتى الحركات الاجتماعية الكبرى. الواقع، ان فكرة خلق مجتمع قومي كما يقترح البعض، قد تتعارض، وبشكل خاص، مع التربية الاميركية المفرطة في تنوعها.

ولا يمكن اعادة بناء المجتمع المحلي بحشر فكرته في البنى التنظيمية للمجتمع الحديث. فالمجتمعات المحلية الصغيرة تواجه تهديدات مستمرة من قوى المنظمات الحديثة الاكبر التي تفرض عليها التجانس معها . الواقع، ان البنى الكبرى القائمة - مثل الدولة المركزية، أو الحركات الفكرية، أو الثقافة التي ينشرها الاعلام الوطني - اضافة إلى تأثيرها الذي يستبد في سيطرته على المجتمع، قد تكون الأشد تدميراً للمجتمع المحلي. فكل بنية تقدم الفردانية المعاصرة بطريقتها الخاصة: واحدة تمجد الفرد وترفعه، وأخرى تضعه في الظل وتبعده.

التوجه لدى أمة تُدفع نحو المزيد من التشظي والانقسام بسبب جماعات المصالح السياسية، والتجمعات العرقية والجنسيّة هو مقاومة تشكّل الجماعات باسم التأكيد على

الحياة الدينية المشتركة. ومع ان الفهم الصحيح لهذه التجمعات قد يمثل جهداً لاعادة ربط الافراد المشتتين ببعضهم فإن المجتمعات المحلية الفرعية قد تُخضع الفرد لمجتمع محلي تطوعي دون أن ينغمس بالكامل في المجتمع المحلي القومي، مما يزيد في عزلته.

فإذا اراد الأميركيون بناء «مجتمع من المواطنين» كما يوصي الاسم، فإن عليهم فعل ذلك ضمن التقاليد الفلسفية الأميركيّة وليس خارجها. وسوف تساعد اعادة اكتشاف الفلسفة العامة الأميركيّة في بيان التعريفات الجديدة للمصلحة العامة دون حجب هوية الفرد او الجماعة او دمج المجال الشخصي في المجال العام المثقل بالأعباء.

كما يمكن للدعوة إلى المجتمع المحلي والى تضامن اجتماعي اكبر ردأً على التغيرات الاجتماعية السريعة، والطائشة في أغلب الاحيان، ان تتحول الى حنين الى الماضي وتوق رجعي الى عصر ذهبي غابر، عصر ربما كان اكثر بهجة، وانسجاماً وفضيلة، الا انه مجتمع يقسمه العرق، والجنس، والطبقات.

قلة من الناس قد تكون جادة في مبادلة كل ما أحرز من تقدم - سواء كان اقتصادياً او تكنولوجياً او اجتماعياً - في العقود الاخيرة مقابل العودة إلى عقد الخمسينات . الحاجة إلى الهوية المشتركة والانتماء الذي يحس معظم الأميركيين اليوم يجب تحقيقه بالتأقلم مع التقدم الاجتماعي للعقود الاخيرة، وليس الرجوع عنه. وسوف تشتمل حدود عقد التسعينات على السعي لادخال تحسينات على حياتنا الاجتماعية عن طريق تلطيف تجاوزات حركاتنا الاجتماعية.

ما هي المواطن؟

يمكن حصر الصفة المميزة للتجربة الأميركيّة الفريدة في الديمقرatie في مبدأ جوهري واحد: حكم الذات. في بوادر أميركا الأولى، كان الناس يعتبرون سادة وليس رعايا، لأنهم كانوا ينظمون أنفسهم بشكل فردي. وحين تحدث تشسيتنون عن العقيدة التي تمثل الحياة الأميركيّة وصف عنصرها الأساسي على انه فكرة كلاسيكيّة محضة تقول، «لا يجوز لأي شخص ان يطمح في ان يكون أكثر من مواطن، وألا يفرض على أي شخص ان يكون أقل من ذلك».

كان ثمة شعور واضح لدى الاباء المؤسسين بإن حجم أو هدف، وتكلفة الحكم الخارجي يرتبط مباشرة وبشكل يتناسب عكسياً مع وجود تنظيم ذاتي داخلي لدى الناس . فقد كان ينظر إلى امتلاك القدرة على حكم الذاتي القائم على كم وافر من الصفات الشخصية، والمعرفة، والالتزام بالمشاركة الديمقراطية على انه اكثر مشاريع حماة الديمقراطية الحاحاً. وقد يقود أي شيء أقل من وجود مواطنين نشطين ومطلعين الى سوء استخدام سلطات الحكم. لذلك كانت الدعوة الى العمل المدني، التي قامت في ذلك الحين وفي فترات لاحقة بمثابة تحذير لافتان الاميركيين بالأنوبيه (egosim) والفردية، والخصوصية.

فهم المواطنون اليوم، يكاد ينحصر بالكامل تقريباً في النشاط السياسي، خاصة التصويت، حسبما اشار مايكل جويس وكتاب آخرين في الجزء الأول من الكتاب. وحين يناشد السياسيون الناس أن يمارسوا مواطنتهم، فإنهم يعنون عادة «هيا اخرجوا وصوتوا لنا فإن في وسعنا عمل شيء لأجلكم».

التفويض، وهو التعبير الرائع حالياً، هو تعبير سياسي في مجلمه. وحين يستخدم في السياسة، فإنه يستخدم غالباً لحشد الدعم لعمل تشريعي يقوم به السياسيون، والختصون بوضع السياسات وتقديم الخدمات الاجتماعية . وهو يعني تسليم السيطرة في قضايا الحياة العامة الى خبراء مؤهلين يقومون بعدها بتصميم البرامج العامة واطلاقها لصالح المجموعة صاحبة المصلحة. هنا تتوقف الديمقراطية عن ان يكون لها علاقة بالمشاركة ويصير لها علاقة بالبرامج.

ان تكون مواطناً يعني ان تكون مرتبطة اجتماعياً. ويقول بيفيد جرين مؤلف كتاب «اعادة اكتشاف المجتمع المدني»، إلى انه بالنظر إلى انتهاء الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، فإن على المدافعين عن الحرية العمل على بناء اطار جديد اسماه «الليبرالية الكوميونية» (communal liberalism)، والتي تهدف إلى بناء «شعور جماعي أو تضامني ينسجم مع الحرية»^(١٤). ومجتمع قوي في تضامنه الجماعي هو مجتمع غني بالمواطنة، يتعهد فيه الناس رعاية المؤسسات، والعادات، والأخلاق التي يقوم عليها المجتمع البشري. وتتضمن الاخلاقيات المدنية تلبية الحاجات البشرية بشكل مباشر وطوعي. وتعني ايضاً

تحويل أعمال الخير إلى فرص لعاملة الناس كلهم عن طريق تعزيز مثل تحسين الذات وتطوير الصفات الشخصية.

هذه الرؤية للحيوية والعافية هي أحد الأشياء التي تعتمد عليها المجتمعات الحرة للتقدم. ومع ذلك فهي غائبة بشكل واضح عن الكثير من المؤسسات التي يديرها ويمولها القطاع العام. ويدير راعون مختصون الآن موارد واسعة في القطاعين العام والخاص، ويبدون اهتماماً مبالغأً فيه بالمرض، واسعة المعاملة، وضحايا الآخرين.

لقد انتشر الآن مفهوم الفرد كزبون (client) وليس كمواطن. غالباً ما يصاحب تقديم المساعدة العامة لعشرات الملايين من الأميركيين، رسالة ماكرة بان متلقى تلك المساعدة قد علقوا في ظروف تتطلب، وبشكل لا أمل في التخلص منه، عون-المدافعين، ومجموعات المصالح، والموظفين الحكوميين. كما انها تولد حالة عقلية تقزم المواطننة للفقراء وغير الفقراء على حد سواء. وتجعل الفقراء يشعرون بأن لديهم المبرر في عدم فعل الكثير لاستعادة السيطرة على حياتهم، ويشعر الاغنياء انهم غير ملزمين بالتدخل وتقديم المساعدة بحق الجيرة.

لغة العمل الاجتماعي اليوم ليست اللغة المشتركة لمواطني حريصين ومهتمين بل ثرثرة تقنية لدولة معالجة مختصة. أنها لغة البرامج، والسياسات، والمعالجة من خلال خبراء يحملون شهادات علمية. وتخلق لغتنا العامة الحالية صورة لمجتمع تعاني معظم مؤسساته، باستثناء مؤسسات الدولة، من الخلل الوظيفي، حيث العلاقات الإنسانية فاسدة في الغالب، وهي لذلك، بحاجة مستمرة لوسطاء مدربين. حين يكون حافز المجتمع التعرف على أشكال جديدة من الفوضى أكثر من تطلعه للعافية والتقدم، عندها تتحول السياسة إلى ما اسماه روبرت ودسون، الناشط في مجال «تفويض الاحياء السكنية»، السياسة «القائمة على التظلم». ويتحول المواطنون إلى زبائن، والسياسيون إلى مرددين للمطالب القائمة على التظلم. والنتيجة كما يقول ودسون، «علاقة مقلوبة بين القائد والشعب؛ يعتمد فيها نجاحه على فشلهم المستمر».

لدى الكثيرين من القادة والناشطين، ومقدمي الرعاية المختصين مصلحة حقيقية في

استمرار المشاكل البشرية بدلاً من حلها. وقد يواجه الكثير من المنظمات السياسية والأجتماعية من مختلف اشكال الطيف السياسي تراجعاً حاداً في موازناتها لو أن الأفراد، والأسر، والأطباء التي يدعون تمثيلها استعادت قوتها فجأة.

ان سياسات التظلم وتحويل الناس الى ضحايا لم تجعل الاميركيين اكثر تساماً، او اكثر تعاطفاً، او اكثر تحسساً للقضايا المتفجرة التي سرعان ما تحولت الى اتهامات مضادة قذرة حين اصبحت القضايا الاجتماعية بكمالها موضع اهتمام الطبقة السياسية.

العنصر الرئيسي في المواطننة هو تغذية التعاطف الاجتماعي الصادق بين الناس. والهدف الحقيقي لتجديد المواطننة هو استعادة الفرد ورفض تفويض شؤون الحياة العامة والمساعدة العامة بكمالها الى اختصاصي الحكومة. وان تسعى البرامج الى تعزيز البنى الوسيطة وان تنظر إلى المواطننة على انها قوام حياة المجتمع. وان تسعى البرامج الى جمع الفقراء وغير الفقراء معاً كجيران، ومتطوعين، وشركاء في تجديد المجتمع المحلي.

يجب ان يستعيد الافراد مشاركتهم الكاملة في مجمل الحياة العامة. وايا كان ما تفعله الحكومة، او لا تفعله، فإن مهمة احياء المجتمع وتتجديده تقع على كاهل المواطنين. وسوف تستعاد المواطننة حين يدرك الناس ان الوصول إلى السلطة السياسية لحل اعمق المشاكل الاجتماعية هو صفة فاوتستية*. فإذا كان التفويض يعني شيئاً فهو ان الافراد، بما في ذلك بنى الأسر والأحياء التي تشكل بيئه المرأة الاجتماعية، قد منحت استقلالاً أعظم عن مقدمي الرعاية البيروقراطيين المستنيرين، وعن الطبقة السياسية الدائمة التي تدعي التكلم باسمها.

ما هو المجتمع المدني؟

تستتبع المواطننة تشكيلة من الواجبات الاجتماعية يتم النهوض بها من خلال الحياة المشتركة للمجتمع المحلي. والمجتمع المدني هو مجال شبكات العمل التطوعية والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الافراد الكثير من شؤون حياتهم.

*، صفقة تعقد لتحقيق مكاسب أنية دون النظر إلى التكاليف أو العواقب المستقبلية (المترجم)

ويتكون المجتمع الذي يعمل بشكل جيد مما دعاه ادموند بيرك «الفضائل الصغيرة»^(١٥)؛ وما دعاه اميل دوركهایم «الجمعيات الصغيرة»^(١٦)؛ ودعاه كريستوفر داوسن «الأنظمة المتداخلة - السياسية، والاقتصادية، الثقافية، والدينية»^(١٧). ويجب أن يمتلك كل نظام قدرًا كبيراً من الاستقلال.

الكثير من هذه المؤسسات الحيوية ضعف وتقلص، وقد أشار روبرت بيلا مؤلف كتاب «المجتمع الطيب» الذي تعرض للكثير من النقد إلى انهيار المؤسسات، خاصة الأسرة، التي تغذي الحس الاجتماعي لدى الأطفال. وفي السنوات الأخيرة جردت «المجتمعات المحلية، وروابط القرى الممتدة، والمنظمات الدينية، علامة على الكثير من الوظائف الاقتصادية، والقانونية والسياسية» التي تدعم الأسرة، من قوتها وحيويتها.

وضع بيتر بيرغر وجون نيوهاوس جوهر المجتمع المدني بأكثر الأشكال فعالية في جيلنا هذا من خلال كتابهما الكلاسيكي «من أجل تفويض الناس»، الذي أدخل تعبير «البني الوسيطة» إلى لغتنا العامية. وكانت يقصدان بتعابير البني الوسيطة مؤسسات مثل الأسر، والكنائس، والمعابد، والجمعيات التطوعية، والأحياء السكنية، التي تقع بين الفرد والدولة. وقد جادلا بأن «البني الوسيطة» ضرورية جداً في المجتمع الديمقراطي».

ويقول بيرغر ونيوهاوس ان على السياسة العامة حماية البني الوسيطة ورعايتها، وإن تعمل حيثما امكن على «الاستفادة من هذه البني لتحقيق أغراض اجتماعية»^(١٨) وسوف ينجم عن ذلك تفويض حقيقي، ليس للأفراد وحسب، بل للمؤسسات وشبكات العمل المشتركة الضرورية لمؤازرة الأفراد في المجتمع المحلي.

لقد اكتشف السياسيون، ومخزانت الأفكار (think tank) ومجموعات المصالح السياسية مجددًا، فكرة المجتمع المدني، واهتمامهم هذا يحظى بالترحيب. لكن من المشكوك فيه للغاية إن تتم إعادة بناء النظام المدني على ايدي السياسيين. ويقول المفكر روبرت رويا، «ما لم تكن هناك روح عظيمة حقاً في البيت الابيض - شخص مثل لينكولن، الذي قد يفهم شكل وحدود ما يمكن للدولة ان تفعله لتشجيع قيام مجتمع مدني معافي - فإن علينا ان نبحث في مكان آخر من أجل إعادة البناء المدنية والأخلاقية»^(١٩).

فالمجتمع المدني لا يتعلّق بالسياسة كما يقول روياً، ولا علاقه له «بـالآلية الديموقراطية أو الدولة البيروقراطية حسنة الادارة. فهو تحديداً نظام بشري اكبر واكثر ثراء من الدولة»^(٢٠). فالمؤسسات التي يتكون منها المجتمع المدني وتزدهر في غياب التدخلات السياسية، غالباً ما تتداعى حين تحتل الدولة مكانها.

في الفصلين الرابع والخامس يبحث خبيراً الاجيال وليم شتراوس ونيل هوبي، وخبير التوجهات العالمية فان دوسن ويشارد القوى الطاغية - الديموغرافية والفكرية والعالمية - المؤثرة في صحة المجتمع المدني.

ما هي الثقافة؟

الثقافة في أعمق مستوياتها هي القيم، والمعتقدات، والعادات التي ينظم الأفراد بموجبها حياتهم، ثم تظهر وتنعكس على حياتهم العامة بمئات الاشكال، بدءاً من اوضاع جامعاتنا الى نوعية برامجنا التلفزيونية المسائية، وصحة مؤسساتنا المقامة في الأحياء، وانتهاء بتأديبنا في الحوارات العامة . وكيف تكون الثقافة ثقافة حقة يجب أن يكون لها تأثير في تمدين البشرية . ويقدم معجم ويسترن الثقافة كمفهوم يشير إلى التقدم، وليس التراجع وهو تعبير من غير المناسب استخدامه لوصف اناس متوجهين، وبرابرة، وفوضويين.

الثقافة هي التربة التي تزرع فيها بذور مجتمع انساني معاافى . ويتم تحقيق النواحي المتمندة للثقافة من خلال رعاية الشخصية والفكر، وتهذيب الانواع الجمالية. ولها علاقة بتصرفاتنا واخلاقنا.

في الفصل الثاني، تحاول هيدر هيجنز الاجابة على السؤال الاساسي، حول ماهية الثقافة الاميركية بالضبط. وما هي الالتزامات الجوهرية التي لا يمكن التغاضي عنها والتي يجب ان يطبع بها الافراد هويتهم المشتركة التي تميزهم كأمريكيين ؟ وما هي العناصر المطلوبة للثقافة والمجتمع التي تجعلهما عاملين، وما هي تلك المثل في اميركا ؟ ويحاول جيفري ايريناش في الفصل الثالث استعادة مفهوم لفكرة جوهرية حول التقدم بوصفه القوة المحركة في المجتمع.

قد يكون للثقافة دور اكبر في نوعية حياتنا المشتركة، اكبر من نجاحنا القومي طويلاً الأمد، ومن سياساتنا العامة، ونظامنا القضائي المقدم، او اقتصادنا المزدهر، كما ان حياة الثقافة أعمق وأهم من الحكم لأنها تعكس ما يقدرها الأفراد. وكما قال افلاطون، «اعطني أغاني أمة ما ولا أهمية لمن يكتب قوانينها». وقال بيرك: «السلوكيات أهم من القوانين، فعليها تعتمد القوانين الى حد بعيد».

عند تناول موضوع الثقافة في القارة الاميركية، على المرء توخي الحذر بشكل خاص. فخلافاً للثقافات التي لها جذور موغلة في القدم مثل الثقافة في القارة الاوروبية، يجد الكثيرون ان مجرد التفكير في ثقافة اميركية أمر ثقيل الوطأة، أو قديم الطازن، أو أنه ببساطة غير ذي بال. واي محاولة لاعادة التأكيد على قيم مشتركة يصطدم بالليل القوي نحو الفردانية، والتي قد تكون أبرز العلامات المميزة للثقافة الاميركية المعاصرة.

ان تقبل اميركا للتعددية المنتشرة يعمل ضد محاولات خلق ثقافة ذات أساس متين أو تعزيز القيم المشتركة. ويبعد ان هناك مقاومة فطرية متأصلة ضد كل ما هو أحدادي الجانب أو متماثل. فالفردانية والتعددية الاميركية عميقتا الجذور، وتجاوزتا كل الحدود في العقود الاخيرة. ويبدي الاميركيون تسامحاً ملحوظاً تجاه النزاعات والفووضى الناتجة عن عدم الالتزام بالصالح العام. وقد وصف رالف والدو ايمرسون فكرة ان المجتمع قد يفرض مطالب على الفرد بإینها مؤامرة ضد «رجولة كل فرد من افراده».

لذا، فإن لدينا ثقافة لديها ولع بانكار الثقافة. في اميركا، وربما مثل أي مكان آخر، يعني تعريف الحرية، حريةك في ان تكون مختلفاً. ان تكون حرّاً في العيش وفق مصلحتك الخاصة، وان تجد السعادة في هويتك العرقية الخاصة وخبرتك الثقافية - بكلمة أخرى، ان تفر من القيود التي غالباً ما تمارس ضد الافراد في الثقافات الأقل ديناميكية. ولم تكن الفردانية الفظة والتعددية الثقافية من دون فوائد. فطيلة قرون عدة . كان المهاجرون يأتون إلى اميركا بحثاً عن مهرب من الثقافات التي تخنق التعبير الفردي والإنجاز من خلال تصنيفات طبقية اجتماعية صارمة. وكانت روح المغامرة والابداع التي حررت الاميركيين طيلة قرون عدة تستمد قوتها من التخلص من قيود الطبقية الاجتماعية والترتيبيات

السياسية الاجتماعية، سواء كانت الميركانتيلية او الدين الذي ترعاه الدولة، وليس من التوافق مع الثقافة السائدة.

فهل الثقافة المشتركة ضرورية للحفاظ على مجتمع مدني لينبرالي ؟ من المستبعد ان تنجح دعوات العودة الى القيم الاميركية التقليدية اذا كان القصد منها انكار حرية الافراد والجماعات العرقية في تأكيد تفردها والتخلص من الحدود القائمة في البلدان التي هاجروا منها. وهذه الاجندة لن تكون واقعية ولا منسجمة مع التجربة الاميركية التي امتدت طيلة ٢٠٠ عام.

ومع ذلك، يمكن لهذا المفهوم الاجتماعي شديد الخصوصية ان يكون مدمرًا جداً للحياة العامة. فقد حذر علماء الاجتماع ومنذ أيام اميل دوركهایم من عدم الترابط الاجتماعي الناجم عن تأكل المعتقدات المشتركة والاهداف العامة. وعبر توکافیل عن قلقه من الفردانية والمادية المفرطة التي تفرز مجتمعاً متناقض الاجزاء. ولم يكن ما وصفه توکافیل مجتمعاً على الاطلاق، بل مجموعة من الافراد يعيشون معاً ويقاومون فكرةصالح، أو المساعي او التقاليد، او المعتقدات العامة القائمة التي يتكون منها المجتمع. وقد تنبأ توکافیل بظهور «استبداد ديمقراطي» في مجتمع تضعف فيه المؤسسات المدنية، ويقف فيه الفرد وحيداً في مواجهة سطوة الدولة.

التعليم من أجل مجتمع مدني

التعليم هو وسيلة نقل الثقافة في المجتمع الحر، وربما فسر هذا الأمر السبب في تحول السياسة التعليمية الى ميدان معركة. التعليم يبث أعلى القيم لدى المجتمع الحر وينقل المعرفة الضرورية للمشاركة الديمقراطية. والهدف النهائي للتعليم ليس مجرد اعداد الطلاب للمنافسة في عالم التكنولوجيا، فهو يغذي العادات الفاضلة والصفات الضرورية للتعاون في المجتمع الانساني.

وقد صيغ التعليم العام الاميركي من الرغبة في جمع العديد من الهويات المختلفة في بوتقة وطنية واحدة. وحسما يقول أرثر شلسنجر فقد أُقيم ليكون «أداة عظيمة لجعل الناس متماثلين» هدفها خلق «هوية اميركية موحدة». اما اليوم فقد شُلّ النظام التعليمي بفكرة التشبه بالصفات الاميركية.

ويؤكد شلسنجر أن «المدافعين عن العرقية» ينظرون الآن إلى التعليم العام ليس كوسيلة للتماثل، بل كوسيلة «للحماية الهوية والاصول العرقية وتقويتها، وتمجيدها، وادامتها». لكن هذا الفصل، كما يقول، «يغذي التحامل، ويضخم الاختلافات، ويحرض على الخصومة»^(٢١).

في الصراع من أجل بناء احترام الذات والإنجاز للطالب في حدود الهوية العرقية، يمكن هزيمة المساعي الراقية إلى إيجاد قيم مدنية ومصالح ديمقراطية مشتركة بسهولة. وقد قال كريستوفر لاش أن فقدان الاستمرارية التاريخية في أميركا قد خلق ثقافة من المنافسة الفردانية ترددت لتصبح انشغالاً نرجسياً بالذات.

• من الضروري تعلم احترام إنجازات الأمة الماضية للحفاظ على هوية المجتمع وتراطه. وتفسح أدبيات الحقب المبكرة، التي تؤكد على الثبات والجلد، والمثابرة، والسيطرة على الذات، الطريق أمام متابعة النجاح وأثبات الذات. ويقول لاش أن النرجسي يعيش «في الحاضر، ومن أجله فقط».

التأثير الجمالي لكل ذلك، حسب قول المعلم بيتر غيبون، هو أن أطفالنا «لا يتربون وفق حياة تكون قدوة لهم، أو مدرسة يوثق بها؛ أو وفق ثقافة سامية، ومجتمعات محلية، وأسر، وكنائس، ومعابد يقطنه، بل وفق ثقافة معادية تحيط بهم همها الترفية، ودغدغة الإحساس، والاستهلاك»^(٢٢).

ولا يمكن لوم المدارس على انهيار المؤسسات الأخرى المشكّلة للقيم، مثل الأسرة، ولا على وباء الأخلاق النسبية التي تعم المجتمع. ومع ذلك، لن نجد حركة فاعلة هدفها تقوية الديمقراطية الأميركيّة، والمجتمع المدني، أو المعايير الأخلاقية إن لم تتمكن من مواجهة الافتتان الأميركي بالانعتاق من كل القيود.

قيام حياة أخلاقية يتطلب متابعة غايات ومؤثث أكبر وأسمى من الذات. ومن الصعب تعليم فضائل الحياة حين ينظر إلى الإنسان على أنه متخذ قرارات مستقل كلياً. وبين تكون الأخلاقي مرهونة بأمور أخرى، لا ينظر إلى الإنجازات البطولية، والاعمال الفاضلة

على أنها خدمات للإنسان لها قيمة عامة، بل مجرد رغبة في التعبير عن الذات. في الجزء الثاني من الكتاب، يناقش المؤلفون دنيس دويل، ودениس دينتبرغ، وايريك ايبلنخ، وجون كوبر كيف يمكن العودة بالتعليم كي يقوم بتشكيل الشخصية، وتنمية المجتمع المحلي، وغرس عادات المواطنة الجيدة. قد لا يقترح الكثيرون عودة المدارس إلى النصائح الأخلاقية أو تعليم المذاهب الدينية . مفتاح الأمر هو في فهم ما هو خاطئ في التطرف الراهن الذي يطرح نفسه وبين إجماع حول القيم التي ما زال هناك قدر من التمسك بها.

يقول الفيلسوف السادس ماك انتاير ان الوسائل الرئيسية للتعليم الأخلاقي في المجتمعات الكلاسيكية كان رواية القصص. وفي العهود الكلاسيكية القديمة كان الطلاب يتعلمون من قصص الابطال في روما واليونان القديمتين.

رواية القصص هي احدى التقاليد التي فقدت في العصر الحديث. وغالباً ما تشتمل الدروس التي تهدف إلى تشجيع استخلاص النتائج الأخلاقية على مفارقات محيرة تعصى على الحل. وحين تمتلىء الدروس الأخلاقية بالغموض، فإن ذلك يشير إلى أن جميع الأخلاق هي في حالة تقلب دائم. وبدلًا من تعزيز الوعي الأخلاقي، يتدرّب الطالب على مهارات اجرائية للفصل في اختلافات معينة في بيئه اخلاقية تتصرف بالخلاف الدائم.

المجتمعات المتزمزة بالاحفاظ على حس بالبطولة والتمسك بالفضيلة لا تعامل الاخلاق وكأنها تشتمل على نقاش لا ينتهي حول القواعد. وهي لا تعطي الاطفال انطباعاً بأن اتباع حياة اخلاقية هو أمر ذاتي، وخاص، وعقيم. والت نتيجة الحتمية لتشجيع الانتقاد الذي لا نهاية له باسم تشجيع التعدد الثقافي هي اضعف الولاء لاي تراث او قيم عامة مشتركة. **السياسة، والقانون، والحوار العام الاميركي.**

تراجع السياسة

حالة الديمقراطية الاميركية، بشكل عام، غير جيدة. لقد مضى زمن عُزِي فيه الفضل للسياسة، بشكل اساسي، لا يجعل حياة الاميركيين أفضل . وكان التأثير الاجمالي لتصاعد الدين القومي، والحقوق التي لا حدود لها، وتراجع النظام التعليمي، وعدم فعالية «النظام القضائي الجنائي» هو جعل معظم الاميركيين يتهمون الحكومة بإنهاء متدنية الكفاءة بشكل مريع.

ان العلاقة التي تربط بين مشاركة المواطن وصنع القرار في الحكومة التمثيلية أمر لا غنى عنه للحفاظ على الحيوية الديمقراطية ومشروعيتها. إلا أن هذه الصلة المقدسة ما بين الانتخابات وما تفعله الحكومة في اميركا. تزداد ضعفاً كل يوم، بحيث تزداد صعوبة اقناع جمهور صار يهزاً بالانتخابات، بان «لكل صوت قيمة».

اولاً: ثمة ادراك عميق بإن الحوار السياسي لم يعد متصلاً بتجارب الحياة الحقيقية، واهتمام المواطنين الأميركيين العاديين. فقد أصبح الحوار عقيماً، ومكرراً، وتافهاً بالنسبة للكثيرين.

ثانياً، المواطنون مبعدون عن أي دور مهم في تشكيل الحكومة التي يطلب منهم تمويلها. وينحصر دورهم في الانصياع للقرارات الرئيسية، وليس التأثير عليها. كما ان تلاعب مجموعاتصالح، وجماعات اللوبي، ومحترفي السياسة بالعملية الانتخابية جعلها تبدو بعيدة بالنسبة للأفراد العاديين. كما قال الليبرالي توم هايدن: الازمة الحقيقة هي ظهور دولة المصلحة الخاصة، وهي دولة دائمة ومعزولة ضمن الدولة الديمقراطية . همها الوحيد الذي يميزها مصالحها المباشرة على حساب الرفاهية المستقبلية.

فما الذي يحدث للديمقراطية حين ينظر إلى مؤسساتها الأساسية على أنها تفتقر إلى المصداقية، أو حتى المشروعية؟ إن جزءاً من المشكلة، كما يشير عدد متزايد من المراقبين، يمكن في أن مؤسساتنا الديمقراطية لم تقام لمعالجات المهام والنزاعات الملقاة على عاتقها اليوم. فحسب التنظيم الحالي، لا يمكننا إلا أن نعتبر العملية السياسية الأميركيّة غير كفؤة، وغير فاعلة لأن إدارة شؤون الناس في مجتمع معقد كالمجتمع الأميركي، مشاكلاً أصعب من أن تدار، تكاد تكون مستحيلة.

في الفصل الحادي عشر، تناولت الاسباب الكامنة خلف المخالفات التي يرتكبها المسؤولون المنتخبون، والسبب في ان السياسة لا توحى الا بهذا القدر القليل من الثقة. فليس في وسع السياسة تلبية التوقعات التي تفرضها في الناس، لانه ليس ثمة اجابات سياسة صحيحة على الكثير من المشاكل التي تؤرق الأميركيين. فاكثر المشاكل الاجتماعية

الاميركية اثارة للنقاش - الولادات غير الشرعية والأسر التي غاب عنها الأب، و الجريمة والعنف - تقع خارج صلاحيات جداول الاعمال السياسية ويصعب على اليمين او اليسار حلها. بالنسبة للمستقبل المنظور، سيطلب من الاكاديميين ومحترفي السياسة توثيق فشل البرامج العامة اكثر مما سيطلب منهم وضع خطط يمكن تقديمها لبرامج جديدة. وافضل ما يمكن للسياسة فعله هو معالجة المشاكل الصعبة التي لا يمكن لاحد معالجتها سوى الحكومة، والاعتراف صراحة بما لا تستطيع السياسة فعله.

* السياسة كنشاط حكومي موسع

تفترض معظم المناقشات السياسية ان هدف النشط «السياسي» هو على الدوام تنظيم شؤون الحكم. والسمة الرئيسية للسياسات الحديثة هي انشغالها الغريب بمجرد ادارة الحكم - الانشغال بالبيروقراطية، وتعديل القوانين الضريبية، وإحكام التشريعات الجنائية. وقد نظر الأقدمون إلى السياسة كوسيلة لزيادة قدرة الإنسان على تحسين نفسه وممارسة حكم الذات. وان تعامل السياسة على رفعه الانسان من خلال المشاركة الاوسع في حياة الدولة. ونادرأً ما فصلت السياسة عن المعايير الاعمق للاهداف التي يحيا المواطنون لاجلها، سواء منها الاهداف الفردية او الجماعية. وكانت ادارة شؤون الدولة تعنى شيئاً أكثر من مجرد تعزيز مصالح الافراد داخل نطاق الحكومة؛ وكانت إلى حد بعيد حرفة روحانية (soulcraft)، حسب تعبير الكاتب الصحفي جورج ويل.

السياسة التي تمارس كحرفة روحانية تهتم باحوال المرء العقلية والروحية، وعاداته في الجد والعمل، واعتداله، وشجاعته، وحيويته، وقدرته على اعطاء الاحكام الديمقراطية الصحيحة - وهي الصفات التي كان يعتقد أن الأشكال الجمهورية في الحكم تقوم عليها. وقد سعت لأن لا تشق على المديرين العامين بالمشاكل التي لا حل لها.

في الفصل الثاني عشر، تصف كولين كيف ان المؤسسات الديمقراطية بما فيها الاحزاب غالباً ما تقوض المشاركة المدنية. والنظام السياسي الذي يتخلّى عن امكانية قيام الافراد بحكم انفسهم سينحط ، سواء اعترف بذلك أم لم يعترف، الى شكل من اشكال

(*) governmentalism، نظرية تدعو إلى توسيع نطاق النشاط الحكومي (المترجم)

الحكم السلطوي الابوی سواء كان حکما اولیغرکیا او ارستوقراطیاً. أو مجرد حکم مرکزی معنجل یعهد فيه إلى حکام عامین مستنیرین بمهمة حکم مواطنین متذمرين وطیعين. اليوم ليس لدينا سوى القليل من السياسة التي تسعى إلى تعزيز مواطنة لها روح عامة. وتعزز السياسة النظرة إلى مجتمع يقوم على افراد لهم شؤونهم الخاصة مغمورون بالوعود المعززة بحقوق سياسية متشعبه، وتتلاعـب بهم الخيارات الاستهلاكية، ومع ذلك فإنـهم، ويا للمفارقة، رعايا أكثر مما هم مواطنون. وحل محل الحوارات السياسية التي كانت تعبر ذات يوم عن تفكير العامة في الغایات السامیة للحياة في مجتمع عادل وصالح، تحدث السياسيون عن انجازاتهم في الانتفاع من المشاريع التي تعود على انصارهم ومحاسبيهم بالفائدة.

لقد أدت التأثيرات المادية والمفسرة للحداثة إلى تأكل أعمق الروابط التي تربط المواطن بمسؤوليته تجاه المبادئ السامية. لقد انحطت السياسة لأنها باتت لا تتعلق إلا بشيء أكبر قليلاً من الحكم، خاصة الأمور المحيطة بالنفوذ الذي يتناول عملية توزيع المخصصات. كما شکى الكاتب جوناثان رواخ، فان سياسيي اليوم «قد حولوا كل نقاش اجتماعي إلى نقاش حول الحكم والسياسة او القانون. ولا يتفق الليبرتاريون، والمحافظون المناهضين للحكومة واليسار الليبرالي على أمور كثيرة، إلا انهم جميعاً يؤمنون بتوسيع سيطرة الحكومة»^(۲۲).

هل يمكننا ايجاد منهج للفکیر بانفسنا، نظر في احكام السلوك، ونستعيد فيه القيم المعيارية من دون اذعان شعائري للحكومة والخلط العجيب من الحروف الاولى لأسماء البرامج المطروحة؟ وهل يمكن دعوة الافراد والمجتمعات المحلية الى مناقشة مسألة حكم انفسهم بطريقة حافلة بالمعانی؟

يوصي رواخ بتجربة متواضعة يمكن ان تضع المسألة موضع اختبار. وهو يقترح جمع اذکى العاملين في السياسة من اليسار واليمين والوسط السياسي في مؤتمر مدته ثلاثة ايام، وان يطلب منهم تناول المشاكل الاجتماعية الاميركية بشرط واحد: الا يسمح لأي منهم ان يعد بتغيير تشريع واحد من التشريعات الفدرالية او الخاصة بالولايات. في البداية سيشعرون بالاحباط والتشوش والضياع. لكنه يتباً انهم، بعد فترة، سيببدأون في التفكير

بالقطاع الكبير من اميركا الذي لا يشكل جزءاً من الحكومة. ثم يخرجون بافكار قد يكون بعضها جيداً. ويبداوا بالتفكير بطريقة مختلفة قليلاً». ويقول راوخ، تلك ستكون بداية ربع القرن المقبل - «مع ادراك ان توسيع سلطات الحكومة قد وصل خوده القصوى منذ زمن»^(٤).

وظيفة الديمقراطية هي تمكين الناس من التحكم بحياتهم الخاصة اضافة الى جر المواطنين للمشاركة في عملية تشكيل الحياة العامة من خلال مجموعة من الوظائف. فالمجتمع الصالح لا يمكنه حقاً مثل سائر الحقوق؛ ولا يمكن تجزئته من خلال البرامج، أو تحفيزه ودفعه للظهور باجراء المزيد من الاقتطاعات الضريبية. بل هو لا يتحقق الا من خلال الجهد التعاونية التي يبذلها الاميركيون الافراد من مختلف مشارب الحياة.

الطبع الشخصي والنقاش العام

لو طرحت الديمقراطية بطريقة ما على سرير الفحص، واحتضنت محتوياتها لفحص سريري، فسوف تكشف كلماتها عن جسد تتفسى فيه الفيروسات المعطلة.

ليس ثمة مجال يتبدى فيه التطرف الفرداني للمجتمع أشد وضوحاً من النقاش العام. ونادرًا ما نجد ادنى اشارة إلى أي مفهوم للصالح العام فيه . وقد تخيل وليم راسبرري الكاتب في صحيفة «واشنطن بوست» حواراً شاركت فيه مختلف القطاعات والآيديولوجيات المتنافسة تجاوز الأخذ والرد ليتحول إلى «سقوط شبه كامل للمجتمع الاميركي في حرب بين مختلف اطرافه». ويتساءل راسبرري ان كان قد بقي هناك من يتحدث بلغة المصلحة الوطنية.

يشتمل المجتمع المدني على عملية تبادل الافكار - وحتى المناقشات الساخنة حول الافكار والقيم المتنافسة. لكن الاختلاف في المجتمع المدني يتطلب وجود ما يكفي من الاشياء المشتركة كي يكون لدينا ما نختلف عليه. وحسبما قال الراحل جون كورتنى مواري:

مجمل فرضية النقاش العام، اذا اريد له ان يكون حضارياً ومتمدناً، هو ان يكون الاجماع حقيقياً، وان يكون كل شيء بين الناس بعيداً عن الشك. وان يكون هناك اتفاقيات، وعقود، ووفاق، وقبول أساسي وجوهري. وان نتمسك بحقائق معنية، بحيث نستطيع ان نتناقش حولها!

ويقول موراي، من دون الاحساس والاعتراف بانسانية الآخرين فسوف ينحط الحوار الى مهام صاخبة. وايا كان من يفون، فإن المجتمع سيخسر، ويصبح «البراءة على ابواب المدينة»^(٢٥).

لقد اهتم الفلاسفة الكلاسيكيون بالبلاغ والمناقشات العامة. وقصة الامبراطورية الرومانية سجل حافل بالنجاحات التي تكست فوق بعضها ليتبعها انهيار داخلي للحضارة وسقوطها في الفوضى. وقد تغذت الفوضى جزئياً بالخلافات التي لا نهاية لها والتي اندلعت بين الفئات المتصارعة في المراحل المتأخرة من الجمهورية مما افرز اتهامات مضادة مريرة تحولت في النهاية الى اتهامات عنيفة.

الجمهوريات القوية لا تهزها الخلافات المريرة والاتهامات المضادة، لكن ايام من هذه التكتيكات لا يكون ضرورياً اذا كان النظام السياسي والاجتماعي سليماً معافى. البلاغة العامة هي مقياس على مدى صحة النظام السياسي وتعكس ما اذا كان المجتمع قد فتح الباب بصمت امام «حالة الطبيعة» (state of nature) حيث يمكن للأفراد والجماعات ان يختاروا طريقهم الخاص، ول يكن ما يكون.

كان توماس هوين، وهو فيلسوف كانت فكرة «حالة الطبيعة» مألفة له، يعتقد ان المجتمع حسن التنظيم يتطلب قواعد مشتركة واسعة للحوار. وفي كتابه «اللوبياثان» (Leviathan) وضع ١٩ قاعدة او «قانوناً طبيعياً» للحفاظ على سلوك سلمي ولا نق في الحوار: وتشكل «بنود السلام» تلك، كما أطلق عليها، «القاعدة الذهبية» للحياة العامة - «لا تفعل للغير لا ما تحب ان يفعله الغير لك». وبالنسبة لهوين، كان المطلب الوحيد الذي لا يمكن التنازل عنه في حوار عام متعدد، هو الاحترام الاصيل وال حقيقي لحقوق الند وكرامته. ويشدد البند العاشر على ان «يعترف كل شخص بالشخص الآخر على انه مساوي له بالطبيعة». ويفرض البند الثامن على اي ممارس للديمقراطية «الا يصرح بالفعل، او القول، او الصمت، او الاشارة بكراهيته او احتقاره للآخر»^(٢٦).

الصح، والخطأ، والمسؤوليات

يعيش المجتمع المدني حسن التنظيم والمجتمع السياسي توترةً ديناليكتيكياً. وحين

تصبح الحكومة حلقة للفردانية المطرفة القائمة على المبادئ اليمينية والمنعزلة عن أي صلة بالأخلاق السامية، فإنها تضطر لمسايرة مطالبة الأفراد بمكافحة قانونية أكبر. وهذا السعي الذي لا يكل لتحقيق التقدم البشري من خلال اصلاحات قانونية هو أساس المجتمع الميسّر. وحين يكون القانون وحده الوسيط في الشؤون الإنسانية يصبح كل شيء سياسياً - حتى أبسط العلاقات البشرية. وما يتبع ذلك هو دولة تتسع راديكاليًا حتى حين تنحصر قدراتها ومشروعيتها.

لقد طور النظام القضائي الأميركي التوجه لترجمة كل نزاع أو خلاف إلى لغة من الحقوق الفردية لا يحد منها شيء، حسب قول استاذة القانون في جامعة هارفرد ماري آن جليندون. والنتيجة هي استبدال المبادئ الدستورية الجوهرية بما يدعوه عالم السياسة مايكيل ساندل «جمهورية الاجراءات» التي منح فيها الأفراد حقوقاً ومكتسبات دون ادراك الكثير مما هو أبعد من ذلك.

وحين يُدمر أي مفهوم، أو قانون سام، أو فكرة عن الحقائق البديهية التي لا تحتاج إلى برهان، تنطفئ، أيضاً الأسس الحقيقة لتأكيد القيمة الأخلاقية التي لا تقدر بثمن للحياة الإنسانية. فمن دون الاستعانة بالمبادئ السامية، تصبح الأخلاق رهناً بخيارات الإنسان، ويصبح الإنسان نفسه خاضعاً للتوازن التعسفي للاغلبية الديمقراطيّة.

والنتيجة هو ما دعاه فليب جونسون «المأزق العصري» (modernist impasse) فحين يتوصل الناس إلى فهم أن على كل شخص أن يقرر كل شيء بناء على الأغلبية الديمقراطيّة، فإن ذلك يخضعهم لاهواء من يسيطرُون على آلية صنع القوانين⁽²⁷⁾. وينحط القانون ليصبح أداة تعسفية في يد من هم منظمين سياسياً . ويصبح كل حق يمنح لأحدى المجموعات التزاماً يفرض على جماعة أخرى. ومكسب أحد الأفراد خسارة لشخص آخر. ويُجبر النظام القانوني على إيجاد موازين وحدود أفضل للفصل بين المطالبات والاطراف المتنازعة. ويتوقع الناس أن يوفر لهم القانون، في وقت واحد، الحق في الحرية الجنسية علاوة على حقهم في الحماية من الاعتداءات الجنسية؛ وان يضمن الامتيازات العرقية والجنسوية للبعض والحماية من التمييز المضاد للأخرين؛ وان يحمي حقوق مرتكبي

الجرائم وحقوق من اقترفت الجرائم بحقهم؛ وان يحرص على حرية الكلمة وان يسن قوانين جديدة ضد احاديث الكراهية والاهانة؛ وان يدافع عن حقوق الافراد والمجتمعات، وما إلى ذلك.

كان التوقع دائماً أن يوازن القانون بدقة في هذه المجالات، لكن لم يطلب منه فقط ان يجزيء المطالب المتنازعة بمثل هذه الدقة البالغة. فهذه الدرجة من التناقض والتوازن القانوني هي بالطبع، أكبر من ان يستطيع القانون والوكالات الحكومية تحقيقه. لقد بات القانون يبدو مثل حكم منهك اوكلت اليه مهمة السيطرة على مباراة تخضع لقواعد كثيرة وتجتاجها مخالفات تلك القواعد. وقد تحول لاعبو المجتمع الى التنازع حول تلك القواعد.

ما خلف اليسار واليمين؟

على الجبهة السياسية، تکاد السياسة تخضع لتحالفات ومقولات جديدة تؤكد على نوعية الحياة في بيئه الحي . وتشتمل تلك المقولات على نوع جديد من المواطنة ينظر إلى الأفراد، وليس فقط من يتكلمون نيابة عنهم، بوصفهم عناصر التغيير والى « محلية » (localism) جديدة تهدف إلى توسيع قدرات المؤسسات العامة والخاصة الأقرب إلى الناس حل مشاكلهم.

معظم الحلول محلية، مما يعني انها أبعد من أن تتأثر بالحركات الايديولوجية الوطنية السائدة في قمة هرم النظام السياسي. عندها تصبح الشعارات مهمة بقدر أهمية الايديولوجيا السياسية فقط.

تناقص فائدة انماط اليمين واليسار القديمة ويزداد تضاربها الداخلي. ويجادل لورنس شيكرنغ في الفصل الثالث عشر بأن كلمات مثل «محافظ» و «ليبرالي» صارت تعنى الكثير من الاشياء المتضاربة «بحيث صار اجراء أي حديث مترباط منطقيا حول السياسة أمراً مستحيلاً لدى كل من المذهبين الليبرالي والمحافظ جناحه المتحرر وجناحه المنضبط، ويشدد أحد هذين الجناحين على قيم الحداثة الفردانية، والحرية، والمنطق، ويؤكّد الآخر على النظام، والمجتمع، والقيم.

وتزداد هذه الفوارق حين تتنازل الفرضيات والتوجهات العامة الحكومة. وحسب قول شيكرنغ ، «فان اليمين واليسار يتخذ مواقف متعارضة من المنطلق الاساسي ذاته: وهو ان الاصلاح المؤسسي - تغيير سلطات وأعمال الحكومة المركزية - ضروري لتصحيح جميع المشاكل الأساسية. وينشغل المذهبان الليبرالي والمحافظ على حد سواء بالدولة المركزية. الا ان أحداً ما تقريبا، كما يقول شيكرنغ، «لا يهتم ببناء صيغ ايجابية للافراد والمجتمعات المحلية ليحكموا انفسهم»^(٢٨). ويتعجب من عدم وجود نقاش أكبر حول طريقة تفويض الافراد في المجتمعات المحلية الصغيرة بحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية.

فإذا أردنا ان نعيid الافراد ليصبحوا مواطنين وليس رعايا في مجتمعات محلية صغيرة تحكم ذاتها، فلا بد من وضع ترتيبات مؤسساتية جديدة توفر مشاركة أكبر في الحكم.

تكثر السياسة الاميركية من الحديث عن شعار ان «جميع السياسات محلية». لكن القسط الاعظم من التفكير لا يعطي لوحدات الحكومة الفرعية البالغ عددها ٨٢ الف وحدة، بل للرئيسة والكونجرس. وقد أصبحت حظيرة الرئيسة الاميركية شعاراً للديمقراطية أكثر مما هي اجتماعات المجالس البلدية. وجائزة الحزب السياسي او الحركة الايديولوجية الناجحة هي الرئاسة او السيطرة على الكونجرس

الفدرالية

صار الاتجاه في زمننا الحاضر هو افتراض انه كلما زادت صعوبة المشكلة كان من الأفضل الرجوع الى المختصين او السلطات الحكومية من أعلى المستويات وابعدها. وما زال التصميم الذي بنيت عليه الحكومة الفدرالية يعكس أعمال فردرريك تايلور مهندس السيطرة المركزية للقرن العشرين. وما زال علم الادارة العامة يتوجه نحو اقامة وكالات مركزية ضخمة يمكن لانظمة متخصصة في القيادة والسيطرة ان تطبق، انتلاقا منها، حلولاً للمشاكل عن طريق وضع قواعد معيارية. وحلت قيم الادارة العلمية محل قيم المشاركة الديمقراطية. وقد صمم كامل الجهاز الاداري للحكومة المركزية بناء على افتراض ان صناع القرارات المتخصصين أقدر على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من الترتيبات الاصغر في حكم الذات.

فإذا أردت لنا أن ندافع عن الديمقراطية فربما كان من الواجب وضع ترتيبات جديدة للحكم تمكن المواطنين من بيان اهتماماتهم وتطلعاتهم وتسوية مطالبهم المتعارضة بطريقة تقوي مشاركتهم وشعورهم بالانتماء لا أن تضعفهما . وكما يجادل أغوبن هيوك في الفصل الرابع عشر، فإن تعزيز الديمقراطية قد يتوقف على إيجاد أشكال جديدة من الفدرالية تخلق مراكز سلطة أصغر للمواطنين، وبأعداد أكبر، وبمستويات أصغر من الحكم.

المجتمعات هي تركيبات معقدة من العلاقات، وكل مجتمع على درجة من التعقيد والاختلاف بحيث أنه ليس من الممكن حكم أميركا من الأعلى بطريقة معقولة . وهذا صحيح خاصة أن الحكم الذاتي الوطني يضعف ببطء بسبب قوى أعلى وأدنى من الحكومة الوطنية: الاقتصاد العالمي من جهة، والقوى الإقليمية والحركات الديمقراطية المحلية من جهة أخرى.

على الحكومات ان تضبط حركتها لتواكب القوى الاقتصادية والتكنولوجية التي تعطي المجتمع شكله، وبخلاف ذلك فإنها تعيق التقدم. فما هي تلك القوى اليوم؟ هي وفقاً لما يقوله المختص بشؤون المستقبل (futurist) ألفن توفلز، سحب السلطة بعيداً عن الوسط، و «تفكيك التكتلات» (demassification) السياسية، «والفسيفسae (mosaic) الديمقراطية» .

ورغم ان وسائل توسيع مشاركة المواطنين موجودة على شكل لامركزية التكنولوجيا الالكترونية وتطورها السريع، فإن الثقافة السياسية السيطرة للأمة. سواء لدى اليمين أو اليسار، تجاهد كي يبقى الحوار مسلطاً على مراكز السلطة التي هي الأبعد عن الناس. فلماذا تستمر الحكومة القومية، او حتى حكومات الولايات في احتكار السلطة، في عالم التكنولوجيا الحالي، والاقتصادات الإقليمية، وتراجع سلطة ومشروعية الدولة المركزية؟

يجب منح المواطنين سيطرة أكبر على القضايا والمناقشات، خاصة تلك المتعلقة بالمستوى المحلي. فقد يكون للسياسات التي تدفع من الأسفل على مستوى المجتمع المحلي مزايا عديدة للديمقراطية التي تسعى للتتجديد، وتوفير حماية أساسية للاقليات السياسية. لسبب بسيط، هو أن صناعة القرار محلياً قد تكون أكثر ميلاً للسعي لتحقيق الاجماع من

سياسة قومية تقوم على نزاعات ايديولوجية ومجموعات مصالح تعرقل التقدم.

وثمة سبب آخر، وهو أن المشاركة الديمقراطية قد تقلل بقدر كبير من سخرية الناس تجاه العملية السياسية، والتي وصفها روس بيروت بإ أنها «عرض جانبي مكلف». وأخيراً، قد يقلل المذهب الجمهوري الالامركي من تكلفة الحكومة بقدر عظيم. فإذا لم تهدر الموارد بتصريرها عبر مستويات متعددة قبل وصولها إلى الجهة المطلوبة، فإن الدعم الشعبي للأعمال العامة الضرورية سيحظى بمساندة أكبر.

المؤسسات المدنية الاميركية.

التشظي المجتمعي

يرسم روبرت بيللا عالم الاجتماع المختص بالمجتمع المحلي في كتابه «عادات القلب» خارطة تدمير الحياة المدنية في اميركا واضعاف المؤسسات الحيوية التي تحافظ على المجتمع البشري مثل الزواج، والأسرة، والدين. ويشير بيللا الى الفردانية بوصفها مصدر تفكك العلاقات الانسانية الى انماط اكثر ضعفاً، وتشظياً، ورببة.

وقد شهد القرن العشرين ظهور الذات بوصفها الشكل الرئيسي للحقيقة، وانسحاب الافراد من المجالات العامة لتابعة غaiات خاصة محضة. وما كان بيللا يصفه هو التمزق الناجم عن الضغط في المجتمع المدني الاميركي؛ واضعاف أصغر خلايا المجتمع التي توفر معنى للوجود البشري. وكيف يتم اصلاح المجتمع المدني، فلا بد من معالجة القضايا الصعبة: قضايا العرق والجنس، والطبقات الدنيا، والدين، والزواج والأسرة.

في هذا الجزء من الكتاب، يساهم بعض من كبار المفكرين الاميركيين في رسم استراتيجيات ايجاد ارضية عامة وأسس لحياة مدنية مشتركة بناء على بعض هذه القضايا المحيرة. وفي الفصل الخامس عشر، تبحث باربرا دافو وايتها مع دافيد بلانكتهورن عن اطار جديد للأسرة يوفر للرجل والمرأة امكانية ايجاد حياة مشتركة تجمعهما. وفي الفصل السادس عشر، يبحث غلين لوري عن حلول بعيدة عن النظريات الميكانيكية التي يبدو انها تتحكم في المناقشات العامة المتعلقة بالطبقات الدنيا في المدن.

دور الدين

ما زال الأميركيون شعباً متدينين بعمق وبشكل يصعب تغييره. ومع ذلك ما زالت الطريقة التي يجب على الدين أن يؤثر فيها على حياتنا المشتركة معًا عرضة للتشويش والانقسام - بين العلمانيين الذين يتحدثون بلغة منتقاة عن المكتسبات الاقتصادية والحقوق السياسية، والحركات الدينية التي ترفض التكيف، سواء باللغة أو الطرق، مع التعددية الديمقراطية.

للدين أهمية سامية بالنسبة لعشرات ملايين الأميركيين، ويهم الدين «بالأمور الأولية» التي تشكل معظم نواحي الحياة . وقد اعترف الرئيس كلينتون بهذا الأمر علنًا حين أكد «اننا شعب مؤمن» وان «الدين يساعد على اعطاء شعبنا صفات لا يمكن للديمقراطية ان تعيش من دونها»^(٢٩).

ويتطلب العمل في المجال الروحي الاهتمام بضمائر الناس وارواحهم، اولاً، وامتداداً لذلك، الاهتمام بضمير المجتمع وروحه. فالمجتمع الذي يسعى للنظام سيغرق في فوضى أعمق اذا فقد هذا الانسجام. وقد قال عالم السياسة دافيد والشن ان الحضارة تصبح في وضع حرج «ليس بسبب تحطم نظامها لسبب او لآخر، بل حين تكون محاولة استعادة السيطرة الحازمة على نظام المجتمع غير فعالة ولا تفعل شيئاً سوى مفاقمة المشكلة الاصلية»^(٣٠).

في المجتمعات الحرة، يجب ان تكون الدولة متفرعة عن المجتمع - يجب ان تكون خادمة له، وليس سيدته. ويختلط العلمانيون واصحاب المعتقدات الدينية كلاهما حين يحاولا السيطرة على المجتمع من خلال الدولة، والمهمة الاكثر واقعية هي تقليل سلطات الدولة التي تتغفل على المجتمع، والعمل لاحياء مؤسسات المجتمع المدني.

الحل، كما طرحة وليم بوكس في الفصل السابع عشر، هو في إعادة اكتشاف مذهب المساعدة* الذي طوره جون كورتنى موراي. وقد تسبب قيام الدولة بعلمنة الحياة وتهميشه

(*) Subsidiarity، المذهب القائل بأن تتخذ القرارات على ادنى مستوى ممكن، او من الجهة الاقرب الى الجهة المتأثرة بتلك القرارات مثلاً اتخاذها محلياً بدلاً من اتخاذها على المستوى القومي (المترجم).

العقيدة الدينية فيها في خلق عدم الانسجام في اميركا. لكن يمكن خلق عدم الانسجام هذا بالأنشطة الدينية التي تشوّش على الحاجة المشروعة لاحياء القيم بالمحاولات غير المشروعة لفرض السلطة الدينية على الحكومة، ومن ثم على الشعب.

يخدم الدين، كما يقول المؤرخ كريستوفر داووسون نظاماً اسمى، ويجب عدم التغطية على مهمته أو تصغير شأنه باستخدامة «كوسيلة للسياسة والسلطة العلمانية». والفكرة، وفقاً لداوسون هي ان التحكم بحياة المجتمع الروحية «وتوجيهها عن طريق حزب سياسي كانت ستبدو أمراً في غاية السخافة في نظر اجدادنا»^(٢١).

هذا الصراع ما بين العلمانيين والمتدينين كان يسوّي دائمًا الصالح الجهات النافذة المنظمة بشكل أنساب. في كتابه «الديمقراطية في اميركا» عبر اليكسيس دي توکافیل عن ذهولة لقوة الدين في المجتمع الاميركي علاوة على طبيعة تحريم المساس بالمكانة التي يشغلها.

وبحسب قول توکافیل، فإن للدين «تأثير أكبر على أرواح» الناس في اميركا أكثر من أي بلد آخر. وكان دور الدين في مجتمع اوائل القرن التاسع عشر تغذية عادات كبح النفس، والثابرة، والطمأنينة، والتي كان يعتقد انها ضرورية للحفاظ على المؤسسات الجمهورية. ورغم التأثير العظيم للدين على الطباع والأخلاق - أي «عادات القلب» - فقد حافظ الدين المنظم على مسافة مدروسة حين كان الأمر يتعلق بالاحزاب السياسية والشؤون العامة. وقد قال توکافیل، للدين في اميركا «تأثير طفيف على القوانين وعلى تفاصيل الرأي العام؛ لكنه يوجه عادات المجتمع المحلي، وتنظيمه للحياة المحلية، فإنه ينظم الدولة»^(٢٢). وكان رجال الدين بشكل خاص، حريصون على الحفاظ على المكانة المهيّبة التي يشغلونها في المجتمع. ويتجنبون جميع الأحزاب، «ولا يشغلون أي منصب عام»، كما كانوا «مستثنين من قبل الرأي العام (وبموجب القانون في ولايات عدة) من العمل في الهيئات التشريعية»^(٢٣).

تفيدنا ملاحظات توکافیل المدونة، التي يزيد عمرها الآن عن ١٥٠ سنة، في التذكير بما يتعرض للخطر من المعتقدات الدينية حين تتدخل الحدود وتشوش. فقد أشار توکافیل، «انه

ليس من وسع الكنيسة ان تقاسم الدولة سلطتها الزمنية دون ان تكون عرضة لقسط من العداء الذي تثيره الدولة»^(٣٤).

يجب ان يكون هدف الم الدينين ايجاد مجتمع صالح بوسائل طوعية وليس من خلال حركات سياسية تبحث عن حلول تشريعية لسائل روحية واحلاقية. واحياء الثقافة، وليس مجرد تصحيح سياسات الدولة، وفهم ان الثقافة تؤثر على شكل السياسة اكثر مما تتشكل بها.

يأمل عالم الاجتماع الرائد اوس جينيز في نهضة اميركية جديدة، تعرف الاميركيين مجدداً بفلسفه عامة تشمل على الالتزام بحوار مدنی عام جديد وتحقيق العدالة لجميع الناس من مختلف الاديان ولن لا يؤمنون باي دين. هذه الفلسفه التي يشرحها جينيز في الفصل الثامن عشر، هي رؤية مشتركة للصالحة العام. وهي تطالب بالحرية للأفراد، والتسامح مع التشكيله العرقية الاميركية، وتعددية على قدر جيد من الاعتدال. وتستمد قوتها لما لدى الاميركيين من اشياء مشتركة. ويمكن للعودة الى فلسفة عامة قوية ان تشفى جراح بلد تمزقه العنصرية، والطبقية، والدين، والايديولوجيا.

ويمكن لفلسفه اميركية عامة اصيلة ان تحاول دفع رؤية مشتركة للصالح العام، يتمخض عنها هدنة من نوع ما بين من يحاولون فرض الدين ومن يسعون لبعاده. والذين يسقطون أهمية مثلنا المشتركة من حسابهم لا يقيمون دورها في صهر هذه الأمة المكونة من شعوب شتى في أمة واحدة.

آراء حول المجتمع المدني

يختتم الجزء الأخير من هذا الكتاب بالطريقة ذاتها بدء به. حيث يتطلع مؤلفوه الى مشروع تقوية المجتمع المدني الاميركي انطلاقاً من تشكيله من وجهات النظر الفلسفية: التقليدية - آلن كارلسون؛ والمجتمعية - روجر كونر؛ والليبرتارية - دوغ باندو؛ والشعبية - هاري بويت؛ وأخيراً فصل بقلم اليهودي لوري التي دعت الى اقامة «مركز» ديمقراطي وثقافي جديد.

قد تحتاج الاسئلة التي يطرقها هذا الكتاب عقودا للاجابة عليها بالكامل: هل يمكن تجديد النظام المدني والسياسي دون اللجوء الى الديماغوجية، او ردود الفعل القوية، او ما هو اسوأ، النزاعات المرة او حتى العنفية؟ وهل يمكن لروح التقدم الاميركية القائمة على التفاؤل، والأمل، والمثابرة ان تنتقل الى جيل فرضت عليه العزلة والتشكك، ربما اكثر من أي جيل آخر؟ وهل يمكن للایمان بالدين ان يغدو في تقوية مجتمع أضعف دون اللجوء الى المعتقدات العامة العلمانية والسيئة؟ وهل يمكن للمجتمع ان يكتسب الشعور المفرط لدى البعض بانهم ضحايا دون ان ينسى ان ترك الكثرين في الخلف في اكثر المجتمعات ازدهاراً في العالم، هو بالنسبة للكثرين، أمر يزيد الاحساس بالمرارة؟ وهل يمكن اطلاق نداء صادق للافراد للتمسك بالمعتقدات الاميركية، وهل يمكن استعادة الشعور بالهوية الاميركية الفريدة دون الغاء الاختلافات الدينية والعرقية؟ تدعوا ذوي النوايا الحسنة من الاميركيين جميعا الى المساهمة في حل هذه الاسئلة.

ENDNOTES

1. Eleanor Clift, "Interview: I Try to Be Who I Am," *Newsweek*, 28 December 1992, 24.
2. John W. Gardner, *Building Community*, published by the Independent Sector, September 1991, 16.
3. George Weigel, "Christian Conviction and Democratic Etiquette," *First Things* (March 1994): 34.
4. *The Responsive Communitarian Platform: Rights and Responsibilities*, published by The Communitarian Network, 1.
5. Edward H. Crane, "Civil Vs. Political Society," *The Cato Policy Report*, published by the Cato Institute, Spring, 1993.
6. Michael Novak, "The Conservative Momentum," published by the Center

for the American Experiment, June, 1993, 5.

7. Richard Eckersley, "The West's Deepening Cultural Crisis," *The Futurist*, (November-December 1993): 10.
8. Peter L. Berger, *A Far Glory: The Quest for Faith in an Age of Continuity* (New York: Free Press, 1992), 45.
9. Gardner, *Building Community*, 5.
10. John A. Howard, "A Sure Compass," published by the Rockford Institute, 1992, 6.
11. Arthur M. Schlesinger, Jr., *The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society* (New York: W.W. Norton and Company 1992), 17.
12. Michael Sandel, quoted from John O'Sullivan, *The Loss of Virtue: Moral Confusion and Social Disorder in Britain and America, A National Review Book*, 1992, 86.
13. Robert Bellah, et al., *The Good Society* (New York: Knopf, 1991), 15.
14. David G. Green, *Reinventing Civil Society: The Rediscovery of Welfare Without Politics* (London: Institute of Economic Affairs, 1993), 3.
15. Peter L. Berger and Richard John Neuhaus, *To Empower People: The Role of Mediating Structures in Public Policy* (Washington, D.C.: AEI Press, 1977), 4.
16. Ibid.
17. Christopher Dawson, *Beyond Politics* (Freeport, N.Y.: Books For Libraries, 1971), 21.
18. Peter Berger and Richard John Neuhaus, *To Empower People*, 6.
19. Robert Royal, "Reinventing The American People," *The American Character*, published by the Ethics and Public Policy Center, No. 6, Fall 1993, 3.
20. Ibid., 26.
21. Arthur M. Schlesinger, Jr., *The Disuniting of America*, 17.
22. Peter H. Gibbon, "In Search of Heroes," *Newsweek*, 18 January 1993, 9.

23. Jonathan Rauch, "Caesar's Ghost," *Reason Magazine* (May 1993): 55.
24. Ibid., 57.
25. John Courtney Murray, *We Hold These Truths: Catholic Reflections on the American Proposition* (New York: Sheed and Ward, 1960), 11-12.
26. Thomas Hobbes, *Leviathan*, 1651, chapters 14-15.
27. Philip E. Johnson, "Nihilism and the End of Law," *First Things* (March 1993): 19.
28. A. Lawrence Chickering, *Beyond Left and Right: Breaking the Political Stalemate* (San Francisco: ICS Press, 1993), 159.
29. Quoted from George Weigel, "Christian Conviction and Democratic Etiquette," 30.
30. David Walsh, *After Ideology* (San Francisco: Harper, 1990), 18.
31. Dawson, *Beyond Politics*, 26.
32. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. 1 (New York: Vintage Books, 1945), 315.
33. Ibid., 320.
34. Ibid., 322.

الجزء الأول

التحولات

في المجتمع المدني الأميركي

الفصل الاول

المواطنة في القرن الحادي والعشرين : الحكم الذاتي الفردي

مايكل اس . جويس

مقدمة

أول ما يتบรรد الى الذهن اليوم من كلمة « مواطنة» هو نشاط سياسي من نوع ما ، التصويت بشكل خاص.

وجوهر المواطنة هو التصويت بأمانة، او حتى بروية، بعد الاطلاع على جميع الوصفات السياسية لختلف المرشحين للمنصب السياسي، او هذا ما يوحي به السيل الجارف لعملية توجيه الناخبين والدفع للمشاركة التي تنهمر علينا في كل سنة انتخابية. بكلمة أخرى، كي يكون المرء مواطناً جيداً فإن عليه أن يخوض في تلك النشرات المخدرة للعقل المتعلقة بالمواضف السياسية التي تنشر بانتظام في كل سنة انتخابية، والموضوعة لخوض العجز في خطة المرشح « س » المكونة من ١٧ نقطة الى جانب خطة المرشح « ص » المكونة من ٢١ نقطة والتي تهدف الى تحقيق الشيء ذاته.

المواطنة وفق هذا المفهوم هي بالضرورة شيء عرضي، غير متصل، إن لم نقل أنها وظيفة ثقيلة. يبدو أن هدفها الرئيسي هو تسليم العمل الحقيقي، أي الحياة العامة، وتحديداً تصميم واطلاق البرامج العامة من مختلف الأنواع الى خبراء يفترض أنهم مؤهلين، يسبغوا على ضحايا الفقر أو الايدز أو التمييز العنصري، أو غير ذلك من ضحايا الغدر رحمات موظفي الحكومة وخبراء السياسة والأشخاص الاجتماعيين وغيرهم، الذين يدعون أنهم وحدهم القادرون على التعامل مع مثل هذه المشاكل بفضل تدريبهم المهني.

وبعد أن يدللي المواطن بصوته، يفترض فيه أن يتنهى عن الطريق، وأن يترك الخبراء

يتولون الأمر. فلا غرابة أذًا، أن يشعر الأميركيون اليوم بالابتعاد كثيراً عن مجال الحياة العامة، ولا تحظى المواطنـة كمفهوم انتخابي إلا على قدر قليل من القبول.

منظور أوسع للمواطنـة

المواطنـة كفكرة انتخابية يمكن أن تشكل فهماً ضحـالاً للغاية للنشاط الـانتخابـي. وثمة وجهـة نظر أخرى أكثر شمولاً ورواجـاً . . . وهي الفكرة التي تعتبر المواطنـة مشاركة فردية فاعـلة في المجال الفسيـع للشـؤون الإنسـانية المعروفة باسم « المجتمع المـدنـي ».

فالـمجتمع المـدنـي هو مجال أوسع بكثير للـنشاط الإنسـاني من المجال السياسي. فهو يضم جميع المؤسسـات التي يعبر الأفراد من خلالـها عن مصالـحـهم وقيمـهم، خارـجـ مجال عملـ الحكومة ويشـكلـ مـمـيزـ عنها. وهو بـالتـالـي، يـشـملـ اـنشـطـتناـ فيـ السـوقـ، بماـ فيـ ذلكـ شـراءـ المـلكـياتـ الخـاصـةـ، والـتمـسـكـ بـالـوـظـيفـةـ، وـكـسبـ العـيـشـ. ويـشـملـ أـيـضاـ ماـ نـفـعـلـهـ كـأـفـارـادـ مـحبـينـ لـأـسـرـنـاـ، وـكـطـلـابـ أوـ أـهـلـ دـاخـلـ مـدارـسـنـاـ، وـمـمارـسـتـناـ لـلـصـلـوـاتـ فيـ كـنـائـسـنـاـ، وـكـافـرـادـ مـخلـصـينـ لـجـمـعيـاتـ الـمـحلـيةـ، وـالـنوـاديـ التيـ نـنـتـسـبـ إـلـيـهاـ، وـمـحـافـلـ الـأـخـوـةـ وـالـأـخـواتـ، وـالـجـمـيعـاتـ الـاثـنـيـةـ التـطـوـعـيـةـ منـ مـخـتـافـ الـأـنـوـاعـ.

ولا تـتمـ مـمارـسـةـ المـواطنـةـ كـنـشـاطـ دـاخـلـ المـجـتمـعـ المـدنـيـ بشـكـلـ عـرـضـيـ، أوـ مـرـحـليـ، كـمـاـ هوـ الـحـالـ بـالـنـسـبةـ لـلـاـنـتـخـابـ، بلـ بـشـكـلـ مـنـتـظـمـ وـمـتـواـصـلـ، بـطـرـقـ صـغـيرـةـ لـاـ تـعدـ، هيـ جـزـءـ منـ نـسـيـعـ حـيـاتـنـاـ الـيـومـيـةـ، لـاـ نـكـادـ نـتـبـهـ إـلـيـهاـ فـيـ أـغـلـبـ الـاحـيـانـ. وـفـيـ كـلـ مـرـةـ نـخـضـرـ فـيـهاـ قدـاسـاـ دـينـيـاـ أوـ نـذـهـبـ لـاـجـتمـاعـ لـأـوـلـيـاءـ أـمـورـ الـطـلـبـةـ، أوـ نـسـاعـدـ فـيـ عـمـلـ خـيـريـ، أوـ نـنـجـزـ عـمـلاـ أوـ مـهـمـةـ بـشـكـلـ جـيدـ وـبـإـخـلـاـصـ نـكـونـ عـنـدـهاـ مـوـاطـنـينـ مـحـترـمـينـ.

وفيـ مـضـاهـاهـةـ أـشـملـ لـوـجـهـةـ النـظـرـ هـذـهـ معـ فـكـرةـ الـاـنـتـخـابـ، يـقـرـرـضـ أـنـ تـشـملـ بشـكـلـ رـئـيـسـيـ دـوـافـعـنـاـ الـمـجـرـدـةـ وـحـكـمـنـاـ الـمـوـضـوعـيـ عـلـىـ الـمـرـشـحـينـ وـالـسـيـاسـاتـ فـيـانـ الـمـواطنـةـ تـجـتـذـبـ، وـفـقـ هذاـ الـمـفـهـومـ الـوـاسـعـ، الـكـائـنـ الـبـشـرـيـ كـلـهـ. أـيـ انـ مـؤـسـسـاتـ الـمـجـتمـعـ المـدنـيـ تـتـخـاطـبـ وـتـسـانـدـ أـرـواـحـنـاـ وـقـلـوبـنـاـ بـقـدـرـ ماـ تـخـاطـبـ عـقـولـنـاـ.

تـتـغـذـىـ الـأـرـواـحـ وـالـقـلـوبـ بـأـغـانـيـ الـبـيـتـ وـحـكـاـيـاتـهـ، وـدـرـوـسـ مـدارـسـ يـوـمـ الـأـحـدـ،

والارشارات في المدرسة، ونصائح الجيران اللطيفة وربما أنتقاداتهم . هذه الامور تترى في حياتنا، وتخلق روابط والتزامات لدينا ، وتفرض علينا، بالمقابل، تعلم الدروس، وتردد الاغنيات، وتقديم النصيحة الصادقة الحبة، والنقد، للآخرين.

من خلال هذه التفاعلات اليومية العديدة الدقيقة، تعطي مؤسساتنا المدنية شكلاً ومضموناً لقيمها وصفاتها اليومية، والتي من دونها تصبح الحياة مستحيلة ، مثل: النزاهة ، والمواظبة، وضبط النفس، والمسؤولية الشخصية، وخدمة الآخرين. وتعمل هذه المؤسسات على مكافائتنا حين تبرز هذه القيم، وتعاقبنا حين لا تظهر، وتؤازر برأفة وطوعية من يختلفون رغم جهودهم المخلصة للعيش وفق قواعد المجتمع المدني . وتتضمن مؤسسات المجتمع المدني الصحيحة تمرير هذه القيم الى الجيل التالي، بتطويق الطفل والشاب بارشادات متواصلة وهادئة من التأكيد والمؤازرة .

لقد كبرنا وتطورنا، من خلال شبكة واسعة ومعقدة من المؤسسات المدنية لنصبح مخلوقات بشرية كاملة حين تعلمنا كيف نكتب نزواتنا المشوشة والمدمرة، وأن نعبر عن ارتباطنا والتزاماتنا تجاه بعضنا البعض، وأن نتجاوز أنفسنا، بتطللنا الى طموحات أعلى تعكس مشاعر أكثر نبلًا . هذه المؤسسات تدعمنا، لكن علينا، بالمقابل، أن ندعمها، لأنه من دون وقفة مشاركة ثابتة ومستمرة تعبر عن مواطنتنا الحقة، فإن هذه المؤسسات ستذوي وتموت .

مجتمعنا الضخم السابق

فُهم القول بأن أميركا وهبت مجتمعًا مدنياً ضخماً ونشطاً، في السابق على أنه أمر حيوي لصحتها ونجاحها . وربما كان كتاب اليكسيس دي توكافيل «الديمقراطية في أميركا» التعبير الكلاسيكي عن الاعجاب بالطاقة الهائلة التي اوجدتها تلك التشكيلة الواسعة من المؤسسات المدنية المنتشرة في مختلف ارجاء دولتنا الفتية. فحينما نظر توكافيل في أميركا كان يرى أن مواطنينا قد شكلوا جمعيات، ولجان، ونوادٍ لمعالجة هذه المشكلة أو تلك من المشاكل التي تواجههم في تكل البراري العذراء . وقد اعتقاد توكافيل أن الأميركيين كانوا يعبرون عن حريةهم المدنية ويدعمونها من خلال تلك الانشطة، وكانوا

ينجزون تشكيلة هائلة من المهمات، والأهم من ذلك، تطوير علاقاتهم ككائنات بشرية وتعويقها.

الآن أتعجب توكافيل بالمجتمع المدني الذي يدعم الحرية ويؤكد طاقة الحياة، هو أمر لا يشاركه فيه مفكرونا ونخبة مثقفينا اليوم. فبدلاً من المواطن بوصفها مشاركة نشطة متعددة الأشكال في المجتمع المدني، فإننا ندفع كي نقصر نظرتنا إلى المواطن على الأعمال الفردية المتغيرة للناخب الفرد.

ويتطلب تفسير كيفية وصولنا إلى هذا الوضع حديثاً مطولاً حول المشاريع الحديثة . المبادرات الفلسفية العظيمة التي اطلقها ميكافيلي، وهوبز، ولوك ، وما تفرع عنها من صيغ مشوهة اليوم. لذلك لن أخوض في تفاصيل ذلك التاريخ هنا .

لكن من المهم ملاحظة نقاط التعارض الرئيسية . فما يبدو بالنسبة لتوكافيل كمجموعات واسعة تعددية راقية تعبّر عن طاقة مدنية بلا قيود، هو في نظر نخبتنا من المثقفين حشد من الناس المشوشين والمضللين الهواة يتخطّبون متطلعين على السياسة الاجتماعية. وما يbedo لتوكافيل جميات مدنية نشطة ومتّسكة ترسّيخ القيم، يبدو لنخبتنا من المثقفين تجمعات استبدادية محبطة، ورجعية ومنتّهكة للحقوق.

انهيار المجتمع المدني

بالنسبة لهذه النخبة، فإن فضائل المفهوم الضيق، أي مفهوم «المواطن كناخب » واضحة للعيان. فهي تخرج العمل العام بهدوء وبراعة من عالم المواطن النشط والمؤسسات المدنية الفوضوية وتنقله، بدلاً من ذلك، إلى عالم مرتب، وعقلاني، يضج بنشاط هادئ، تديره جماعة مركبة من الموظفين المختصين، حيث تسيطر هذه النخبة ذاتها.

النتيجة لن تكون أقل من القضاء على المجتمع المدني. وأبلغ حديث عن أ Fowler المجتمع المدني جاء على لسان عالم الاجتماع روبرت نيسبت في كتابه الكلاسيكي الرائع « الرغبة في المجتمع»

يقول نيسبت أن الحداثة تهاجم المجتمع المدني من فوق ومن تحت . من تحت، حيث

تتآكل سلطة الأسرة، والدين، والحي الذي يعيش فيه المرء، والمدرسة، بهدوء، بسبب انتشار حقوق الفرد من مختلف الانواع، خاصة حق التعبير عن الذات . . أي التعبير عن الذات دون أية مراعاة للمجتمع المدني ، أو حتى مع احتقار ذلك المجتمع . أما من فوق ، فإن المؤسسات المدنية تتعرض للضغوط لتتخلى عن سلطتها ووظيفتها للنخبة المختصة من موظفي الدولة والسلطة المركزية. وبسبب محاصرة مؤسسات المجتمع المدني الوسيطة بين فكي كمامشة حقوق الفرد والدولة المركزية فقد فرض عليها خوض صراع اضعفها.

فماذا كانت نتيجة الهجوم المعاصر على المجتمع المدني؟ انظر حولك، على التشكيلة الواسعة من الامراض الاجتماعية التي تشق كاهلنا : الزيادة الكبيرة في الولادات غير الشرعية في المدن الداخلية ، وانتشار الامراض الناجمة عن الاتصال الجنسي ، والزيادة المتساوية في جرائم العنف في الشوارع، وارتفاع نسبة متعاطي المخدرات، وانهيار الثقة العامة، وتفسّي السلوكيات الشخصية غير المسئولية من مختلف الانواع.

ما الطابع العام لكل ذلك ؟ بسيط للغاية، انهيار المجتمع المدني .. وفساد مؤسساته وقيمه، وانعدام الرقابة التي كانت تمارس ذات يوم، على سلوك الانسان .

فهل كان رينا محاولة تقوية المجتمع المدني ؟ لا بالطبع. فبدلاً من ذلك، تدعو نخبتنا إلى المزيد من البرامج الحكومية .. المزيد من الخبراء البروكراتيين والاختصاصيين لمداواة جراح ضحايا التصنيع، والعنصرية ، والجنس وغيرهم من الابرياء .. يسلبوا خلالها المزيد من السلطة من المواطنين والمؤسسات المدنية .

بهذه الطريقة نسجت خيوط هذه الحلقة المفرغة التي وصفها ناثان غلizer ببراعة في مقالته الرائعة «حدود المجتمع المدني». حيث أشار إلى أن توسيع السياسة الاجتماعية للحكومة لا يحل المشاكل، بل يجعلها أسوأ حالاً. فتدخل الحكومة يقوض ويضعف، في المقام الأول، سلطة المؤسسات المدنية التي تعمل على إبقاء السلوكيات الموجبة ضمن حدود معقولة . وهكذا ما أن تتدخل الحكومة في نوع معين من المشاكل، حتى تزداد المؤسسات ضعفاً، وتتفاقم المشكلة أكثر.

مع اقترابنا من نهاية القرن العشرين، يبدو أننا نقترب أيضاً من نهاية هذه الحلقة المفرغة . فالناس باتوا يتحررون تدريجياً من الاوهام بسبب العجز الواضح للحكومة، وعدم قدرتها الواضحة على انجاز حتى أبسط المهام الموكولة إليها، مثل ضمان مرورنا في شوارع مدینتنا دون أن يتحرش بنا أحد.

ثمة علامات مشجعة أخرى نراها في نتائج الانتخابات الأخيرة واستطلاعات الرأي، التي تعكس استياء واسعاً صريحاً تجاه جميع المؤسسات الحكومية الرئيسية . خذ مثلاً النجاح الذي حققه قضايا تحديد فترة تولي المنصب وتحديد جمع الضرائب والانفاق في الاستفتاءات القومية . لاحظ أيضاً الشعبية الهائلة التي حظيت بها دعوة روس بيروت اعادة الحكم إلى الشعب مباشرة . الرسالة واضحة : لقد سئم الأميركيون وتعبوا من معاملتهم وكأنهم غير قادرين على اداره شؤونهم الخاصة.

لقد سئموا وتعبوا من معاملتهم وكأنهم ضحايا مثيره للشفقة عديمة الحيلة أمام قوى المجتمع التي هي أبعد مما يستطيعون فهمه أو السيطرة عليه .

لقد سئموا وتعبوا من معاملتهم وكأنهم زبائن مسلوبى الارادة لعلماء الاجتماع، والاطباء المعالجين ، والاختصاصيين ، والبيروقراطيين المتعرجين والمتسلطين ، الذين يدعون امتلاكهم الحق المطلق في مداواة جراح المواطنين التي اوقعتها بهم القوى المعادية في المجتمع .

لقد سئموا من إعالة بيروقراطية مركزية متضخمة وفاسدة ينتظم فيها اخصائيوна الاجتماعيين لضمان أن تعود السلطة والمحاسبة اليهم ، بدل أن تعود مواطنى الولايات المتحدة .

لا شك أن الأميركيين يريدون ويرغبون في السيطرة على مقاليد حياتهم اليوميه مجدداً ... للقيام بالخيارات المهمة التي تتعلق بحياتهم بناء على حسن ادراكم وحكمتهم ، واستعادة مكانتهم كمواطنين مستقلين، فخورين بأنفسهم، قادرين على حكم أنفسهم كما اراد لهم الآباء المؤسسين، وهو ما ينكره عليهم اليوم البيروقراطيون ومقدمو الخدمة العامة،

باختصار، الأميركيون مستعدون لما يمكن أن نسميه «مواطنة جديدة» ستحررهم وتقويهم التوقيع للمواطنة الجديدة ليس بالطبع سوى عودة إلى القديم، لما هو أكثر من اعتناق فكرة المواطنة التي صورها توكافيل بشكل بارز في تعاليمه. وإذا ما وجه هذا التوقيع بشكل مناسب، فقد يقودنا في الواقع نحو إحياء المجتمع المدني.. إلى إقامة تلك الشبكة الواسعة من المؤسسات النابضة بالحياة، والداعمة للحرية، والمعززة للحياة التي كانت تغطي وجه هذه الأمة ذات يوم.

جدول أعمال لإحياء المجتمع المدني

ما نوع الإجراءات المطلوبة إذا أردت لنا إحياء المجتمع المدني من جديد؟

أولاً، علينا أن نعد أنفسنا لمعاملة الأميركيين كمواطنين قادرين على حكم أنفسهم، راغبين وقادرين على إدارة شؤون حياتهم اليومية والقيام بخيارات مهمة بأنفسهم. ويجب عدم اعتبارهم مجرد أشخاص سلبيين قليلي الحيلة.

ثانياً، علينا أن نسعى لاستعادة المشروعية الفكرية والثقافية لحسن ادراكنا للمواطنة كطريقة لفهم المشاكل وحلها. وهذا يعني بذل الجهد لإعادة الاعتبار للحكمة الشعبية التقليدية وأداب السلوك المتّبعة مع إعادة التأكيد على التعليم وتنمية الصفات الشخصية.. منطلقات الارشاد المعتادة الضرورية للحياة اليومية. وهذا يعني تحدي التشكيك الراديكالي المتعلق بهذه المناهج التي توصف بأنها غير علمية والتي يتداولها علماء زائفون من المختصين الذي يسعون للحفاظ على هيمتهم الفكرية، بطريقة علمية.

ثالثاً، علينا تنشيط وتعزيز المؤسسات المحلية التقليدية.. الأسرة، والمدرسة، والكنيسة، والأحياء السكنية.. التي توفر التدريب وال المجال لمارسة المواطنة الصحيحة، التي تنقل الحكمة الشعبية وأداب السلوك اليومية من جيل إلى جيل، وهذا سيغرس في النفس الصفات الشخصية ويعقوها. وهذا سيتطلب جهوداً لاصلاح تلك المؤسسات، حيث أن المدارس والكنائس «والبني الوسيطة» ذات العلاقة، استسلمت، هذه الأيام، لوجهة النظر القائلة بأن الأميركيين هم مجرد مرتدون أو مستهلكين للخدمات الاجتماعية العلاجية.

رابعاً ، علينا أن نشجع لا مركزية السلطة والمحاسبة والابتعاد عن مفهوم «الدولة الحاضنة» المركزية، والبيروقراطية في واشنطن، والعودة الى الولايات والمدن المحلية، واحياء «البني الوسيطة». علينا أيضاً السعي للتركيز على السلطة الأخلاقية واعادتها الى تلك البني، والابتعاد عن نخبة المثقفين والمفكرين الفاسدين في الجامعات، ووسائل الاعلام، وكل مكان، الذين ينظرون الى البني الوسيطة التقليدية على أنها تغذى عن جهل التعصب الرجعي.

أخيراً، علينا أن نكون مستعدين لتحدي الهيمنة السياسية للمختصين والبيروقراطين «العطوفين» و«الخدومين»، الذين تدخلوا في العديد من مناهي حياتنا اليومية، والذين يستفیدون كثيراً من وجود «الدولة الحاضنة». علينا ابراز وضعهم كأصحاب مصالح خاصة فاسدين، ومتمنسين في مواقعهم، يهتمون بتقديم جداول اعمالهم الايديولوجية الضيقة وحماية امتيازاتهم السياسية أكثر من اهتمامهم بخدمة الناس. ولا يتطلب هذا الأمر مناهج مثل البحوث السياسية وحسب، بل مناهج أكثر ابداعاً أيضاً. مثلاً، يمكن لشاريع الاعلام والتأليف متابعة القصص الانسانية الحية التي تفرض نفسها على الاحداث المتعلقة بالذين يذوقون الأمرين على أيدي المختصين والبيروقراطيين المتعارفين، وحكايا الذين قاموا بمشاريع ناجحة تدعم المواطنين والبساطة.

فما هي فرص النجاح في إحياء المجتمع المدني من خلال المواطنة الجديدة؟ من السهل أن يكون المرد متشائماً. حيث يبدو أن نقل مشروع الحداثة كله يقف خلف تدمير المجتمع المدني المستقل.

وقد ادرك توكافيل نفسه التأثيرات المدمرة للحداثة على المؤسسات المدنية. الواقع أن هدفه من وضع كتاب «الديمقراطية في اميركا» كان تحذير الجنس البشري من عاصفة الحداثة المرتقبة.. وكى يخبرنا أن مؤسسات المجتمع المدني القديمة والراسخة سرعان ما تطفى عليها رياح الفردية الحديثة العاتية والدولة المركزية.

إلا أنه شهد في اميركا ذلك المنظر الرائع لأفراد لا تربطهم أية صلة - غرباء تماماً عن بعضهم - يجتمعون لتشكيل صيغ جديدة من المؤسسات المدنية، في خضم عاصفة

الحداثة. فليس من السهل تحطيم دوافع الناس للتجمع مدنياً، أو الحنين للمواطنة الحقة ضمن مجتمع مدني، وهو ما يبدو أنه حاول الإشارة إليه.

ويبدو أن الأحداث التي سادت العالم خلال العقد الماضي تؤكد أمال توكافيل. فلم تقم قط حركة تعهدت باجتثاث المجتمع المدني بقدر الحماس أو التصميم الذي قامت به الماركسية، ذلك التحرير الشمولي الاستبدادي لمشروع الحادثة. ومع ذلك، بدأت بيروقراطيات الدولة في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق تتبرعم بذور المجتمع المدني من جديد، كنائس واتحادات مدنية، ونقابات، وجمعيات للمنشقين، وصحافة حرية. وأضافة إلى عزم العالم الحر على وقف انتشار الماركسية في العالم، فقد بدأت تنهاز وتتهاوى من الداخل أيضاً، مع بدء انتشار وازدهار مؤسسات المجتمع المدني الوليدة هناك. ويثبت تحرير أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي أن «الهجوم الأخير» للحداثة ضد المجتمع المدني قد فشل فشلاً ذريعاً.

دعونا نستمد قدرأً من الشجاعة سواء من تلك الأحداث أو من تعاليم توكافيل البشرة، حين نقوم بإحياء المجتمع المدني هنا في الولايات المتحدة عن طريق المواطنة الجديدة. فليس ثمة مهمة أكثر حاجةً من إحياء المجال المدني، الوحيد القادر على جعل المواطنة الحقة أمراً ممكناً.

الفصل الثاني

عنصر بناء ثقافتنا الاميركية

هيدر ريتشاردسون هيجنز

مقدمة

الاميركيون مختلفون عن الآخرين. عند السفر خارج البلاد من السهل تمييز الأميركيين. وحين يُسأل الأميركيون عن سبب حبهم لبلدهم، فإن اجاباتهم تكون مختلفة عن اجابات الناس من الجنسيات الأخرى: فهم يحبون المكان، أو الطعام، أو الثقافة. نحن نحب طريقة عيشنا، ومن نكون، وماذا نمثل. اختلاف الأميركيين ينبع من حقيقة أننا أمة من المنزعين والمترحلين، أمة من المهاجرين وورثتهم الذين لا يستقرن على حال. وكون المرء الأميركي لا علاقة له بمكان ولادته أو نسبة، بل مجموعة من الأفكار التي تحدد «معنى أن تكون أميركياً»، أي الأفكار التي يمكن لأي شخص، بغض النظر عن عرقه، أو دينه، أو منتهي الجغرافي، أن يتبنّاها وأن يكون أميركياً في الغد بقدر ما نحن الأميركيون اليوم. ووفقاً لذلك، فإن الانتساب لما يناقض هذه الأفكار يجعل من الممكن اعتباره «غير أمريكي» بالطريقة ذاتها التي يصعب فيها على الصيني أن يكون غير صيني والإيطالي غير إيطالي.

فما هي الواقع التي يعتنقها الأميركيون وتحدد ثقافتهم؟ ومن أين جاءت هذه الأفكار؟ وهل بقيت على حالها منذ تأسيسنا، أم تغيرت عبر السنين؟ وهل لتلك المبادئ المحددة أهمية بالنسبة لنا، ولاقتصادنا، وسياسيتنا، ونسيج حياتنا؟ فاذا كان الأمر كذلك، أو ما هو أهم من ذلك، هل نضع لبناء بناء ثقافتنا الضرورية لبناء مستقبل مزدهر في مكانها؟

التأسيس الأميركي

إن رغبة المرء في فعل ما يراه مناسباً، في نظام الحكم الملكي، مقيد بالخوف أو القوة. أما في النظام الجمهوري، فإن على المرء أن يدمج رغباته الشخصية في المصلحة العامة

ككل.. وكان السبب في أن الجمهورية دولة ضعيفة البنية هو تحديداً لأنها تطلب من الشعب صفات أخلاقية غير عادية⁽¹⁾.

بدأ الأميركيون تجربة هائلة، شيء أكبر بكثير مما حاولت القيام به حتى الجمهوريات اليونانية المبكرة. كانت تجربة على شكل حكومة اعتمدت على صفات الشعب، أكثر من أي جمهورية أخرى. تاريخياً، كانت الجمهوريات تتفسخ وتنهار بسبب التحرزيات والصراعات الداخلية. لذلك كانت احتمالات النجاح غير واعدة.

ووجدت الجمهوريات، كما هو واضح من اسمها، من أجل مصلحة الجماهير. أي بمعنى آخر، أن سلطة الحكم تعتمد على أوامر تأتي من أسفل، وهي أوامر تستمد من� احترام السلطة، وليس الخوف منها. باختصار، تعتمد الجمهوريات على الفضيلة، ليس الفضيلة الفردية بل الفضيلة العامة بشكل خاص (والتي هي امتداد للفضيلة الفردية) بوصفها العامل الحاسم الذي يدفع المواطنين الأفراد إلى كبح رغباتهم الشخصية من أجل الصالح العام. ويعتقد الكثيرون أنه لا يوجد شعب يمتلك قدرأً كافياً من الفضائل لانجاح الصيغة الجمهورية من أنظمة الحكم، وكان الجميع موقنون بفشل هذه التجربة.

وقد أصبحت الصفة الشخصية الأميركيّة، إلى حد ما، هدف قضية الثورة الأميركيّة.

وكتب المؤرخ جوردون دور يقول:

كانت المسألة الأساسية التي أثيرت في مناقشات الأميركيين مع بعضهم عام 1776 حول الحكم من الاستقلال، مسألة اجتماعية: هل الأميركيون مجبولين من طينة جمهورية؟ وكانت بالتأكيد أهم القضايا وأكثرها حساسية في جميع المناظرات الثورية، ولم تكن تتضمن أي مزايا اقتصادية معينة أو حقوق سياسية، بقدر ما كان الأمر نوعية الأميركيين وما يريدون أن يكونون⁽²⁾.

توماس جيفرسون ورؤيته

كان توماس جيفرسون مقتنعاً أن الأميركيين كشعب يمتلكون فعلاً الصفات اللازمة، وكان يرى ذلك، مثله مثل أشخاص آخرين، في ثقتنا بأنفسنا، وفي طاقتنا، وشبابنا، وبساطتنا. وأكثر من ذلك ربما، أن احتمالات النجاح كانت تُرى أيضاً في اجتهاد الأميركيين، ونراحتهم، وحسن تدبيرهم الاقتصادي وروحهم العامة. وزهب البعض إلى الادعاء بأن الأميركيين يبدون أكثر ذكاء.

إلا أن الأهم من كل ذلك، أن أميركا تكونت من «مجموعات خارجية»، مستعمرات وريفيين تنظر إليهم إنجلترا بازدراة. ولم يكن جيفرسون استثناءً لذلك.

كان جيفرسون في الواقع، ممثلاً للريفيين الانجليز، الذي كان يرى، حين ينظر إلى إنجلترا والإنجليز، عجرفة لا طلاق.. وحين كتب إعلان الاستقلال، توسع في مبدأ المساواه ليجعل منه مبدأ عالمياً عظيماً، وهو تأكيد يمكن القول، بشكل عام، أن له جذوره في فلسفة التنوير التي كرس نفسه لها. وكان من الطبيعي أن تقوم الجماعات الخارجية بترجمة مطالبها سريعاً إلى اعتراف بقيم معينة تدعى أنها مقبولة عالمياً. وكان منها مبدأ المساواة بين البشر، الأكثر تداولاً، على أقل أنه كلما زاد تقبل هذا المبدأ فسوف يتراجع التعالي الذي تحمله مراكز السلطة والاغلبيّة المتعرجة⁽³⁾.

المساواة التي آمن بها جيفرسون ومعاصروه كانت المساواه في الفرص، وهي تختلف تماماً عن المساواة في الأوضاع، أو المحصلة النهائية، التي يفترضها الكثيرون اليوم. وهي تدرك أن البشر يولدون ولديهم قدرات متباعدة - حتى جيفرسون كان يؤكد على وجود قدرات متباعدة من الناحية الأخلاقية الفطرية⁽⁴⁾ - ولا تزعم إمكانية أن يكون الأمر عكس ذلك، من دون المس بحرি�تهم (بفرض طبقات زائفة عليهم). وبدلًا من مناهضة حقيقة أن البعض سيرتفع إلى مراتب اجتماعية أو سياسية متقدمة، سعى جيفرسون ومعاصروه إلى تغيير مصدر التفوق، وابعاده عن مسار الامتيازات التاريخية، أو الثروة، أو الالقاب. ولacea إلى الاستقرارية «الطبيعية»، التي يمكن لجميع الناس الحصول عليها، والتي عمادها الفضيلة، والاعتدال، والاستقلال، وتكريس النفس للخير العام. «في النظام الجمهوري الموهبة فقط هي المهمة»⁽⁵⁾. وكان مقدراً لأميركا أن تكون، وقد أصبحت، أمة يمكن لأي شخص أن يصل ويفعل ما يريد، وببدأ للحالين الأحرار والمجازفين الذين لا يعيقهم شيء سوى هدف طموحاتهم ومواهبهم.

ذهب جيفرسون في تشديده على هذه الاستقرارية الطبيعية إلى أبعد مما ذهب لوك ونظرته إلى الإنسان كفرد مستقل تدفعه بشكل أساسى الرغبة في الحفاظ على الذات، والذي لا يحتاج الدولة إلا للحفاظ على حقوقه الفردية وتسويه المصالح المتضاربة. وفي حين اعتمد جيفرسون بشدة على تقليد لوك الليبرالية الكلاسيكية، فقد دمج فيها جوانب من الفكر الجمهوري الكلاسيكي والأخلاق الاجتماعية. وابتعد لوك عن الافكار سابقة الذكر

بتطوير فكرة الحقوق الطبيعية (الحياة، والحرية، والملكية) التي لا تعتمد على القانون الطبيعي و تستلزم الدين كمبشر ضروري، وهي وجهة نظر تطورت إلى توجه حقوقى في العلاقات البشرية. لذلك فإن اخلاقيات لوك «سلبية بشكل أساسى بفضل فروضها الأخلاقية بعدم اىذاء الآخرين والامتناع عن الاعتداء على حقوقهم وحرি�تهم، والسامح لهم بمتابعة مصالحهم الخاصة بالطريقة التي يرونها مناسبة». وبعكس ذلك، فإن الاخلاق الاجتماعية الكلاسيكية «ايجابية من ناحية تأكيدها على أن مجرد الامتناع على الحق الضرر بمصالح الآخرين لا يكفي، فالعمل الاخلاقي يتطلببذل جهد لتحسين وضع الآخرين، و تشجيع كمالهم الروحي»⁽⁷⁾. فالاخلاقيات الكلاسيكية تذهب لما هو أبعد من الحقوق فقط، مشددة على وجود معايير تحكم العلاقات المتعارف عليها وتحضنا على المشاركة في المجتمع، والتطلع، و«عمل الشيء الصحيح». وهي تأخذنا الى مجالات أبعد مما في انفسنا، وتنقلنا لما هو أبعد من السلبية والعالم الضيق لعدم التدخل في حقوق الآخرين الى عالم الأخلاق الايجابية ومساعدة الآخرين.

من جيفرسون وجهات النظر، التي تبدو متعارضة، بطرق عدّة . أولاً، رأى جيفرسون أن طبيعة الإنسان تتفق مع المفهوم الجمهوري الكلاسيكي – أي إنه مخلوق إجتماعي يحتاج إلى المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بهدف تحقيق طبيعته البشرية – لذلك وجد للحكومة دور إيجابي في نموذجه الجمهوري. وفي حين تحدث لوك عن الحكومة بشكل سلبي، بوصفها أداة ضرورية للحفاظ على حقوق الفرد، فقد توسع جيفرسون في مفهوم لوك هذا وأضاف اليه مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مدافعاً عن السياسة بوصفها وسيلة لغرس أسمى فضائل الإنسان . لكن جيفرسون يرى ضرورة أن تكون الحكومة صغيرة ومشتركة : أي، جمهورية كلاسيكية. أما وجود حكومة محلية فسوف يحمي بدوره حقوق الأفراد من استبداد الحكومة المركزية والنخبة التي قد تولدها. أو حسب قول ريتشارد هوفستادتر، خشي الفدراليون سلطة الأغلبية، في حين خشي جيفرسون السلطة في أي مكان آخر.

لم يعارض جيفرسون النخبة بحد ذاتها. فقد كان لديه إيمان مطلق بطاقة الفرد،

ومبادرة وقدرة الشعب الاميركي، واعتقد أنه ستظهر من هذا الشعب نخبة طبيعية «تحل محل المجتمع الطبيعي التقليدي والارستقراطية الوراثية مع سلسلة من الانظمة الجمهورية وارستقراطية تقوم على الجداره والفضيلة»⁽⁸⁾. بالنسبة له، كان الفارق «ما بين الارستقراطية الطبيعية، وما لها من تأثير ايجابي على المجتمع، والارستقراطية المصطنعة أو (الزائفة) التي تقوم على الثروة والمولد من دون فضيلة أو موهب، وما لها من تأثير مدمر على المجتمع»، مهمًا للغاية⁽⁹⁾.

إضافة الى دور الجمهوريات الصغيرة والتاكيد على دور الحكومات المحلية في غرس الفضيلة أولاً، وفكرة الارستقراطية الطبيعية ثانياً، اهتم جيفرسون بثلاثة أفكار كان لها صدى كبيراً في الثقافة الاميركية: ضرورة رعاية قدراتنا الاخلاقية، وأهمية الملكية الخاصة والاستقلال الاقتصادي، والدور الضروري للدين في اخلاقيات المجتمع الحر. بالنسبة للفكرة الأولى، أمن جيفرسون أنه في حين أن الحس الاخلاقي هو شيء فطري فيما فإنه بحاجة لتعزيز وصقل، وهو إيمان جعله يشدد على القيم الاخلاقية في التعليم العام. وحسب قول المؤرخ روبرت كيلي «كان جيفرسون النبي الأول للإيمان بالتعليم العام. فالتعليم لا يضمن نجاح الحكومة الديمقراطيّة وحسب، بل يعد الناس للاستفادة من مواهبهم ويفتح امامهم طريق نشوء .. «ارستقراطية من الفضيلة والمواهب»⁽¹⁰⁾. ويعكس هذا الأمل وجهة نظر جيفرسون الثاقبة حول تطور السلوك الاخلاقي : وأن مثل هذا السلوك ليس فطرياً بالكامل أو متعلق بالفرد وحده، ولا هو مسؤولية المجتمع، بل هو مسؤولية الاثنين معاً.

ثانياً ، أدرك جيفرسون أن الملكية الخاصة والاستقلال الاقتصادي ضروريان لمواطني الجمهورية. وقد صرخ في «ملاحظات حول ولاية فرجينيا» بالقول: «التبغية تولد الخنوع والفساد وتختنق بنور الفضيلة وتوجد الادوات المناسبة لقتل مخططات الطموح». ورأى أن الاستقلال الاقتصادي أساسى الفسائل العامة وهو وبالتالي في غاية الأهمية للمواصفات المطلوبة في المواطن الذي تطلب منه المشاركة السياسية. وكان الاستقلال الاقتصادي أيضاً منبع سلطة المواطن السياسية وذرية ضد فساد أي حكومة مركزية قوية . وكانت تلك حجة

جيفرسون الرئيسية ضد هاملتون والفراليين، وهي الحجة التي ترددت المرة تلو الأخرى في الحياة السياسية الاميركية: «بالنسبة لجيفرسون .. كان هناك صراع دائم بين حكومة مركبة فاسدة تريد ادارة كل الثروة والسلطة (وتقديمهما كفضل منها للسيطرة على الجماهير) وبين مواطنين أقوياء، ديمقراطيين، مستقلين، قادرين على حكم أنفسهم بحكمة، وفضيلة، واحترام للذات»⁽¹¹⁾. اضافة الى ذلك، أدرك جيفرسون أن الملكية الفردية تساعده على دعم القانون والنظام، وهي صفة أساسية لابد من توفرها في أي جمهورية فاعلة.

ثالثاً ، دافع جيفرسون عن الحرية الدينية، ليس لأنه كان معارضًا للدين، بل تحديدًا، لأنه أدرك أهميته وكان قلقاً من فساد مؤسساته حيث قال في «ملاحظات حول ولاية فرجينيا» : «لو لم تسمح الحكومة الرومانية بحرية الاستعلام لما انتشرت المسيحية. ولو لم يتم التساهل مع حرية الاستعلام خلال حقبة الاصلاح لما أمكن تطهير المسيحية من الفساد. ولو كبح الاستعلام الآن، فسوف يحمي ذلك الفساد المستشري حالياً، ويشجع ظهور المزيد من الفساد. «كان جيفرسون أخلاقياً يرى في المسيحية، بشكل خاص، أمراً عظيم الأهمية. وبعكس الفلاسفة الأخلاقيين القدماء، الذين كانت اخلاقياتهم تدور في مجال خير الفرد ورفاهيته، فقد سعت الاخلاق المسيحية لتحقيق الخير العام ونشر تعاليم المحبة، والتوبية والتسامح، والأخوة الإنسانية والإحسان، وبالنسبة لجيفرسون، «فإن أسمى وأكرم تشريع أخلاقي قدم للإنسان «هو العيش ضمن مجتمع»⁽¹²⁾. هذه النظرة الأخلاقية التي بينت التزامنا تجاه بعضنا البعض لم تكن ضرورية لتنظيم المجتمع الحر بالشكل الصحيح وحسب، بل أصبحت أيضاً احدى الصفات الرئيسية في تكوين الثقافة الاميركية – القدرة على حب الآخرين، والثقة بالآخرين، والشعور بالمسؤولية تجاه المواطنين الآخرين.

لم تحظ وجهة نظر جيفرسون بانتشار واسع خاصة في ظروف ما بعد الحقبة الثورية حين بدا أن الفضيلة تتراجع ويحل محلها ميل الى البذخ والانتساب الى علية القوم. وأخذت تظهر للعيان الانقسامات الفلسفية التي كانت تغطيها مصلحة الاميركيين المشتركة في هزيمة البريطانيين. حتى الذين حلموا باميركا «كاسبارطة مسيحية»، وشعروا أن نجاحنا في الثورة وانجازات الاستقلال كانت تعتمد على الاصلاح الاخلاقي للناس وما

تلى ذلك من رضى الله، أخذوا يتسعون عما إذا كانت التعاليم الأخلاقية كافية، وما إذا كانت الإصلاحات المؤسساتية ضرورية للحفاظ على الصفة الضرورية لنجاح الجمهورية مستقبلاً. لقد اعتدنا على التفكير في الماضي من زاوية الأفكار واسعة الإنتشار التي تحدد حقباً مختلفة. الواقع أن الأفكار القومية في أول قرن اميركي لنا كانت جمهورية. لكن كانت هناك فروقات واسعة بين الاميركيين بالنسبة لتصورهم حول ما يجب أن يعني ذلك، من نحن ، وكيف يجب أن نوجه أنفسنا .

الإنقسام العرقي - الثقافي

« الطاقات التي تشكل حياتنا العامة هي طاقات عاطفية وعقلانية ، وثقافية واقتصادية»⁽¹³⁾. تلك هي الطاقات التي يشير إليها روبرت كيلي لتأخذ بعداً جديداً بعد الثورة. فمن دون عداء شامل للبريطانيين يوحدهم، سيحصر الاميركيون ضمن معسكرين: الذين يرون اميركا بلداً أكثر نقاء، وأفضل من انجلترا (خاصة الانجليكانيين، والاسقفيين البروتستانت، والكويكرز) والذين يرون في اميركا نقضاً لبريطانيا (وهم مكونون بشكل أساسي من الفئات الأقل ثراء من الاسكتلنديين، والاسكتلنديين - الايرلنديين، والدانماركيين، والألمان)⁽¹⁴⁾. المجموعة الأولى دعمت التمدن والتصنّيع. واعتبرت نفسها راقية فكريأً، ومتقدمة ثقافياً، وأكثر تمسكاً بالفضيلة والاستقامة، وأقرب إلى الله من معظم الناس. ومال افرادها إلى الفدرالية وكانتوا مكرذين من الذين رأوا في اميركا اسبارطة مسيحية، وسعوا إلى اتباع سياسات فاضلة؛ واعتقدوا انه كي تتمكن الجمهورية من البقاء فهي بحاجة لأن تتوحد طرق المعيشة فيها، والتي من خلالها يمكننا جميعاً أن نكون أكثر نقاء من الناحية الأخلاقية. وبشرروا بفضائل العيش بورع، وضبط النفس، والمثابرة، وانكار الذات، والإخلاص في العمل، والفضائل العامة. ولم يسعوا لغرس تلك العادات من خلال الدعوة لها وحسب، بل من خلال التدخل المباشر معنوياً، وقانونياً، واقتصادياً، وتوجيههم لدعم حكومة مركبة قوية.

العامل الثاني لدى الفدراليين هو تحبيذهم للحكومة القوية، رغم أن دوافعهم تعود أصلأً لأسباب اقتصادية . وكانوا ي يريدون سياسات ميركانتيلية وحمائية، مثل التي لدى

انجلترا، لرعاية الصناعة المحلية، وكانوا من المدافعين من الحداثة والتطور، « وتصورا اقامة اميركا منظمة مركزياً، ونشطة اقتصادياً وتجارياً يسودها النظام وتخضع لقيادة من النخبة»⁽¹⁵⁾

وبعكس معتقدات الفدراليين كانت معتقدات الجيفرسونيين الجمهوريين، الذين فضلوا الحياة الريفية واعتبروا انفسهم حماة فضائل الريف (بعكس فساد المدينة) والتقاليد، وطريقة الحياة المستقرة والبساطة، و« الطبيعية». وقد تكون هؤلاء أيضاً من فئتين، حيث أكد الجنوبيون، بخلاف يانكيي نيواجلند البيوريتانيين، على الحرية، وليس النقاء الاخلاقي، مؤكدين على أن الحياة يجب أن يعيشها المرء بالطريقة التي يراها مناسبة. وبوصفهم من أتباع آدم سميث ساودتهم الشكوك في المصرفين والتجار (لشعورهم أن قطاعات الأعمال تميل إلى التآمر مع الحكومة) فآمنوا أن دور الحكومة يجب أن يكون صغيراً وغير فاعل بقدر الامكان. ومع ذلك أُعجب هؤلاء الليبرليون الاولى بالمهابة المتغطرسة للطبقة الراقية، بعكس النزعة المساواتية لدى الجمهوريين، الذين شغلتهم مسألة أن عدم كون المرء انجليزياً (وهو ما يعني الحصول على الجاه والسلطة والنفوذ) لا يعني أنه لا يتساوى مع الآخرين. ومع ذلك، كان هؤلاء أيضاً من أتباع آدم سميث وانتابهم القلق من قيام حكومة قوية للغاية لها روابط وثيقة مع قطاعات الأعمال. أما على المستوى الثقافي، فقد شاركوا الجنوبيين موقفهم من حرية العمل، وهدفهم الرئيسي من ذلك الحفاظ على عاداتهم الخاصة.

بمرور الوقت، أخذت اسماء الأحزاب تتغير، رغم أن الأفكار الرئيسية بقيت ذاتها تقريباً. فاصبح الجيفرسونيون الجمهوريون جاكسونيون ديمقراطيون، وأكده الحزب المكون بشكل عام من مفكرين دينيين أحراز على الفصل بين الكنيسة والدولة، وعلى حرية العمل الثقافي، ومناهضة الاعتدال في معاقرة الخمر (وكانوا مكونين من الاسكتلنديين - الايرلنديين والويسيكي الخاص بهم والالمان وجعتهم). واصبح الفدراليون « هوبيغ » (WHIG) يؤمنون بالقانون والنظام، والعيش دون اسراف، والعادات الراسخة، والخلق القويم، والاعتدال، في حين القوا بمسؤولية الجريمة والمشاكل الاجتماعية على الأقليات.

ومع وصول أول دفعة كبيرة من الكاثوليك في خمسينيات القرن التاسع عشر، حدثت

عملية إعادة تنظيم كبيرة للقوى. وحيث أن الكاثوليك مالوا للانضمام للديمقراطيين (حزب « الجماعات الخارجية») فقد تخلى الاسكتلنديون - الايرلنديون مع المدعانيون والميثوديون (Methodists) عن الحزب، وانضموا أولاً للحزب المناهض للكاثوليك المعروف باسم « الجهوليـن» (Know - Nothing) ثم الحزب الجمهوري الذي أسس حديثاً (بعد الانقسام الذي اصاب حزب الجمهوليـن بسبب قضية الرق). على المدى الطويل، تسبب الموقف الذي تبنـاه الديمقراطيـون بشـأن الحرية الثقافية، والذي جعلـهم يقبلـون بالرق، في خسارـتهم الكـثير من مصادـيقـتهم الأخـلاقـية. وجـاء في تصـريح لـصـامـوـيلـ تـيلـدـنـ زـعـيمـ الحـزـبـ الـدـيمـقـراـطـيـ حولـ الرـقـ « لاـ يـمـلـكـ أيـ شـخـصـ حقـ اوـ وـاجـبـ فـرـضـ مـعـقـدـاتـهـ عـلـىـ الآـخـرـينـ» وأنـ القـولـ بـأنـ الرـقـ خطـأـ دونـ النـظـرـ إـلـىـ شـروـطـ الزـمـانـ وـالـمـكـانـ وـالـبـيـئةـ، « هوـ مجـردـ نـظـرـيةـ»⁽¹⁶⁾. ولمـ يكنـ موقفـ الجمهـوريـينـ المناـهـضـ لـلـرـقـ، بالـطـبعـ، قـائـماـ كـلـيـةـ عـلـىـ الـفـضـيـلـةـ وـالـاخـلـاقـ. مـثالـ ذـلـكـ، كانـ العـدـيدـ مـنـ الجـمـهـورـيـينـ، مـناـهـضـينـ لـلـرـقـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـجـديـدةـ لـاسـبـابـ اـقـتـصـادـيـةـ وـعـنـصـريـةـ:ـ كـانـواـ يـهـدـفـونـ إـلـىـ اـبـقاءـ تـلـكـ الـمـنـاطـقـ خـالـصـةـ لـلـمـسـتوـطـنـيـنـ الـبـيـضـ وـالـاـيـدـيـ الـعـامـلـةـ الـحـرـةــ.ـ لـكـنـ،ـ معـ مرـورـ الـوقـتـ،ـ سـيـطـرـتـ الـحـجـةـ الـاخـلـاقـيـةـ الـتـيـ حـمـلـهـاـ الـمـانـدـيـنـ بـالـغـاءـ الرـقـ،ـ وـمـعـ صـعـودـ الـجـمـهـورـيـينـ بـعـدـ الـحـربـ الـأـهـلـيـةـ صـعـدـتـ ثـقـافـتـهـمـ الـبـيـانـكـيـةـ،ـ الـتـيـ أـكـدـتـ عـلـىـ السـعـيـ نحوـ التـقـدـمـ منـ خـلـالـ السـلـوكـيـاتـ الـلـائـقـةـ وـالـانـضـبـاطـ،ـ وـالـعـمـلـ الـجـادـ،ـ وـرـوحـ الـمـغـامـرـةـ وـالـمـبـادـرـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ.ـ فـكـرةـ «ـ التـقـدـمـ»ـ الـتـيـ اـشـرـنـاـ إـلـيـهـاـ فـيـ هـذـاـ الفـصـلـ هـيـ وجـهـةـ النـظـرـ الـاـرـسـطـوـطـالـيـسـيـةـ عـنـ الـاـنـجـانـ،ـ وـالـتـحـسـنـ،ـ وـتـحـقـيقـ الـهـدـفـ،ـ وـلـيـسـ وجـهـةـ النـظـرـ الـلـيـبـرـالـيـةـ الـتـيـ تـعـتـبرـ شـيـئـاـ حـتـمـياـ يـقودـ إـلـىـ الـكـمالــ.

أـصـبـحـتـ هـذـهـ «ـ التـقـدـمـيةـ»ـ الـاـيـدـيـولـوـجـيـةـ هـيـ الـفـكـرـةـ الـمـسيـطـرـةـ خـلـالـ الـقـرـنـ الثـانـيـ للـسـيـاسـاتـ الـاـمـرـكـيـةـ،ـ وـاستـمـرـ ضـمـنـ هـذـاـ الـاطـارـ الـانـقـسـامـ الـقـومـيـ /ـ الـاخـلـاقـيـ مـقـابـلـ الـلـيـبـرـالـيـ /ـ الـمـساـواـتـيــ.ـ وـرـغـمـ هـذـهـ الـاـخـتـلـافـاتـ،ـ أـكـدـتـ الـاحـزـابـ فـيـمـاـ بـيـنـهـاـ عـلـىـ الصـفـاتـ الـاـسـاسـيـةـ فـيـ الـحـضـارـةـ الـاـمـيـرـكـيـةـ..ـ أـهـمـيـةـ الصـفـاتـ الـشـخـصـيـةـ وـالـفـضـيـلـةـ الـعـامـةـ،ـ وـالتـأـكـيدـ عـلـىـ حـرـيـةـ الـفـرـدـ ضـمـنـ مـحـيـطـ مـنـ الصـدـقـ الـمـتـسـاميـ،ـ وـالـاـيمـانـ بـالـمـبـادـرـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـقـدرـةـ عـلـىـ التـقـدـمـ،ـ وـالـثـقـةـ فـيـ حـكـمـ الـشـعـبـ الـاـمـيـرـكـيـ عـلـىـ الـحـكـمـ فـيـمـاـ هـوـ اـفـضـلـ لـهـ.ـ وـبـمـرـورـ

الوقت، بدأ الجانبان يعتمدان بشدة وبشكل متزايد على حكومة قومية قوية، وبحذ الجمهوريون بشكل خاص تدخل الحكومة في إيجاد فرص عمل وتنشيط الاقتصاد (كما في الكساد الاقتصادي عام ١٩٣٠ مثلاً) وتشجيع الاصلاح الاخلاقي (وافضل مثال على ذلك تحريم بيع المسكرات).

بعد وضع « البرنامج الجديد» (New Deal) بدأ الديمقراطيون في تحديد مسار جديد يحذد تدخل الحكومة؛ ومع بدء الحرب على الفقر والتركيز على « العدالة الاجتماعية» بدأ الديمقراطيون في استخدام الحكومة للتزويع لوجهات نظرهم الاخلاقية والثقافية. وخلال السنوات الثلاثين الماضية تخلت الثقافة والى حد بعيد، عن السلطة الأخلاقية وتتنازلت عنها للدولة. وهو الحل الذي لم يتم التنبه لابعاده على ما يبدي، وهو سبب كل عللنا. وقد تأثر الانتقال من الاعتماد على فضائل الشعب الى الاعتماد على القوانين والبرامج التي تعlenها الحكومة، بشكل غير مباشر، بمضامين فكرة الحرية التي صاغها جون ستيوارت ميل في أواسط القرن التاسع عشر في كتابه الراديكالي « حول الحرية».

إعادة تعريف الحرية

نحن نكتشف الآن أن الحرية المطلقة تمثل الى الافساد بشكل مطلق. فالحرية المعزولة عن التقاليد والاقتناع، عن الاخلاق والدين، والتي تجعل الفرد المصدر الوحيد لكل القيم وللحكم عليها، وتضعه في موقف معارض للمجتمع والدولة . . مثل هذه الحرية تشكل خطراً جسرياً على الحرية ذاتها^(١٧)

قبل أن يكتب ميل كتابه « حول الحرية » كانت الحرية الحقيقة هي امتلاك خواص وصفات تمتد الى ما هو أبعد من الذات . ولم تكن الحرية مجرد طريقة يدرك الناس من خلالها امكاناتهم البشرية كلها عن طريق ممارسة الفضائل المدنية وممارسة المشاركة الوجدانية الاجتماعية والاخلاقية. ولقد كانت بحد ذاتها في مصلحة الخير العام، فالانسان الحر فقط هو الوحيد قادر على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمشاركة الطوعية في الحكومة القادرة على إيجاد المواطن الفاضلة بالضرورة. وقد أشارت غيرتروود هيمفارب ببلاغة الى ذلك بقولها :

لم تصل المبالغة بأى فيلسوف حد اقتراح شيء مثل مبدأ في الحرية المطلقة أو شبه

المطلقة. فلكل حرية حدودها أو شروطها : هناك حرية الكلام، «لكن ليس من منطلق الغضب، أو الحقد، أو الرغبة في إحداث تغيير في الدولة التي يخضع لسلطتها» (سبينوزا)؛ الحرية، ضمن القانون فقط وليس «لأراء مناهضة للمجتمع الإنساني، أو القواعد الأخلاقية الضرورية للحفاظ على المجتمع المدني» (لوك)؛ والحرية، لكن ليس الحرية «غير المحدودة»، بل «القدرة على فعل ما يجب علينا فعله برغبتنا، وألا نكون مجردين على فعل ما لا يجب فعله رغمًا عنا» (مونتيسكيو)؛ حرية الكلام ، لكن ليس العمل (مذهب كنت «جادل وأطع»)، وحرية الفرد ضد الحكومة، لكن ليس ضد «الرأي العام» أو «المجتمع» (جيفرسون وباین)؛ والحرية ضمن شروط «الاعتدال والنظام» (ماكاولى)؛ والحرية ، لكن ليس «من دون أخلاق، أو أخلاق من دون إيمان» (توكافيل)⁽¹⁸⁾.

فكرة ميل عن الحرية بسيطة ومطلقة وهي بالتالي الأكثر اغراء : لا يملك أحد الحق في التدخل سواء بحرية الآخرين السياسية (من خلال الاستبداد السياسي) او بحرفيتهم الشخصية من خلال الاستبداد الاجتماعي، ما لم يكن ذلك لحماية نفسه.

يبدو الأمر جيداً، فمن ذا الذي لا يعتقد بضرورة اعتاقه شخصياً من آية قيود تفرض عليه، وأن يكون في وسعه تقرير ما هو أفضل بالنسبة له؟ لكن هذا الطرح يواجه مشاكل حقيقة في عالم الواقع.

يفترض ميل في تأكide على هذا المبدأ المتحرر عن الحرية أمران : الأول بما أن الحقيقة مهمة ويمكن التعرف إليها، حتى في سوق حرّ للافكار حيث تعرض جميع الآراء والآفكار على أنها صحيحة وقيمة بالقدر نفسه . فان الحقيقة بحد ذاتها ستكون واضحة للعيان. أما الفرضية الثانية، فتشمل وجهة نظر متفائلة (مع أنها غير علمانية) حول الطبيعة البشرية باستثناء أن «الحضارة . . . قد تواصل فرض» «انضباط فوقی مصطنع» على الأفراد هو المصحح الأخلاقي للطبيعة البشرية. كما اعتبر ميل أن الفضائل التي تم اكتسابها عن طريق الدين، والتقاليد، والقانون، ومصادر الحضارة الأخرى، سيتواصل احترامها وممارستها دون ريب⁽¹⁹⁾.

لسوء الحظ، كان ميل على خطأ. فلو لم تصلنا الحداثة لكان من الأسهل التأكيد على وجود شيء اسمه الحقيقة، وتمييز ما هو صحيح عما هو خطأ. لكن الحداثة، وماحملته من وجه نظر علمانية إلى الإنسان، تستبعد ذلك. أما السبب فهو : وجود وجهتا نظر اثنان

محتملتان للإنسان. ويمكن استخدام تفسير تعتمدنا تبسيطه لغایات هذا الفصل. لذلك لن نناقش الانقسام الكالفيني / التومسي (Calvinist / Thomist) حول مسألة الخير المتأصل في الإنسان من جهة، ومشاكل العلاقة بين العلمانية والخير (خاصة قضايا الخطأ والنفعية) من جهة أخرى.

وجهة النظر التقليدية الأولى ، هي إننا معرضين لفعل الخير والشر .. للسقوط، وفق التعبير الدينية. ونظراً لأن الإنسان ليس كاملاً، فإن الخير ينبع بالضرورة من مصدر خارجي .. هو بشكل عام الله أو القانون الطبيعي. أما من وجهة النظر العلمانية، فالإنسان خير . والإنسان لذلك هو الحكم على ما هو خير، ووجهة نظر كل شخص صحيحة بقدر صحة وجهة نظر الآخر. المشكلة في وجهة النظر هذه هي أنها لا تنجح إلا إذا تمكنت غالبية المجتمع بفكرة الغريبة من أن هناك بالفعل مستويات من السلوك. وبعكس ذلك، وما أن تصبح النسبة هي القاعدة، حتى تفتح أبواب الجحيم على مصراعيها. فإذا كان لأفكار كل شخص الوزن ذاته، عندها تصبح أفكار العدميين أو المتعينين* ، أو النازيين مثلاً صحيحة و «جيدة» مثل سائر الأفكار، وتبدأ في تلوين التعاليم الثقافية للإجيال الصاعدة وفرض نفسها . وأشار جورج ويل إلى ذلك بقوله :

الاحفاظ على أمة ما يتطلب حداً أدنى معيناً من التواصل الاخلاقي ، لأن الأمة ليست مجرد، «أرض» أو «موقع مادي». الأمة شعب «يرتبط باتفاق يتعلق بالعدالة والشرط المسبق لاستمرارية هذه الامة بذل الجهد لإعداد الأجيال الصاعدة لحمل «وجهات النظر» والعادات ، والميول الكافية في الترتيبات المؤسساتية . . ومن الخطأ تجاهل امكانية أن يكون للتغيرات في انماط الخيارات الأخلاقية عواقب اجتماعية كبيرة ولا يمكن التسامح معها⁽²⁰⁾ .

قد لا تستتبع العدمية أو المتعية أو النازية ، من حيث تكوينها، بالضرورة « ضرراً » كما تبين رؤية ميل عن الحرية الكاملة. لكن عواقبها على المجتمع يمكن أن تكون حقيقة وقاسية. أما ما حدث بالنسبة لحجية ميل حول الحرية غير المقيدة فهو التالي : أولاً، دافعت بشدة عن الحقيقة بجعل الخطأ جديراً بالاهتمام بالقدر نفسه، مما مكن اتباع ما يسمى « ما بعد الحداثة» بأن يذهبوا إلى مدى أبعد في انكارهم « ليس الحقيقة المطلقة وحسب، بل أيضاً الحقائق المشروطة، والجزئية، والتدريجية. والحرية المطلقة بالنسبة لهم ليست شرطاً

* القائلون بأن المتعة او اللذة هي الخير الأول والرئيسي في الحياة.

مسبقاً للحقيقة، كما كانت بالنسبة لميل، بل شرطاً مسبقاً للتحرر من الحقيقة نفسها»⁽²¹⁾. ثانياً : بتفويض الحقيقة، نكون قد قوضنا القواعد الثقافية والأخلاقية، وما يتبع ذلك من عواقب وخيمة. وبخلق هذا الفراغ نكون قد دعونا القانون للتطفل على فراغ كان يجب أن يملأ بأخلاق الناس الرصينة والوازع الاجتماعي (مثال ذلك، أصول الحديث، والاختلاف في تعريف الاغتصاب). أضف إلى ذلك أننا أخلفنا الكثير من الحس الأخلاقي، ومن اللغة، وعادات التفكير التي تشكل قاعدة التشريع الجيد، كما في تلك الصورة المثيرة للسخرية لوضع تشريع خاص بالمساعدة على الانتحار. أضف إلى ذلك أننا جردنا المواطنين، خاصة الوالدين، من الدعم الثقافي الذي يعتمدون عليه في ارشاد أولادهم ومساعدتهم.

الثقافة كائن حي .. ازرعها في تربة خصبة فإنها تزدهر، أما اذا زرعتها حيث لا يوجد الا القليل من الغذاء، او حتى لا يوجد سوى السم، فسوف تكون النتائج مختلفة تماماً. تربة الثقافة هي المواقف والقيم التي تغذيها. وللمواقف والقيم السائدات في المجتمع كل الأهمية في انجاحها.

ما هي القيم المطلوبة ؟

القوانين الصحيحة لا تحكم الناس ؛ القوانين الصحيحة تعمل على تغذية نسيج المسلمات والسلوكيات المنضبطة التي يحكم بها الناس أنفسهم . . . وتدمير الديمقراطية نفسها اذا دمرت عادات ضبط النفس، ونكران الذات ، والروح العامة . . تحذير، روح هذا المجتمع قد تكون مؤذية لصحتك الأخلاقية⁽²²⁾.

في العام ١٩٩٢ الف لورنس هاريسون كتاباً رائعاً عنوانه « من ازدهر» قيم فيه ثروات الأمم في مختلف أنحاء العالم. واكتشف أن الازدهار يرتبط مباشرةً بالتمسك بمجموعة معينة من القيم، ووجود نزعة مضادة يميل لأن يكون شيئاً مناقضاً للنجاح . الكثيرون من القراء ليسوا فقراء بسبب الاقتصاد ذاته، بل لأنهم يحملون، مجموعة من القواعد الثقافية التي تعيقهم عن مساعدة أنفسهم . وفي اغلب الأحيان بسبب الثقافة العامة السائدة ، ووجد أن الثقافة تؤثر في « الجماعة أو السياسة القومية، والاقتصاد، والإداء الاجتماعي. الثقافة نظام متماسك من القيم، والاقتصاد، والموافق، والمؤسسات التي تؤثر في الفرد وفي السلوك الاجتماعي وكل ابعاد التجربة الإنسانية»⁽²³⁾.

واعتماداً على دراسة العالم الارجنتيني ماريانيو غروندونا ورموزه الثقافية وعوامله الايديولوجية التي تبين أي الدول «يميل إلى التطور» وأيها «يكبح التطور»، وجد هاريسون عدداً من العناصر يتكرر بشكل مذهل. وقد قمت بتصنيف وتنظيم عدد من هذه العوامل في جدول منهجي هو في الجدول رقم ١⁽²⁴⁾.

الجدول رقم ١

مقدمة للتتطور	كابحة للتتطور
الدين	- يفسر النجاح ويررده - يخفف المعاناة ويفسرها
الخلاص	- العالم الآخر، من خلال عمل الخبر - الخلاص بالانسحاب من هذا العالم وتفادي المغامرات والمخاطر في هذا العالم
النظام الأخلاقي	- قائم على المصالح الشخصية - الأخلاقية تسعى إلى الكمال المسؤولة والاحترام المتبادل. (الإيثار، وانكار الذات) ، التي تتجاوز الطبيعة البشرية وتصبح غاية في المثالية.
الفضائل الأقل *	- مهمة لتحمل المسؤولية، والانتقام - غير مهمة ، وتمس ارادة الفرد. الاجتماعي، والمساهمة في الكفاءة والعلاقات السلسلة.
بلوغ الكمال	- هدف يسعى إليه، لكن دون تحقيق - الأخطاء يستخدمها القادة التوقعات. الأخطاء متوقعة ومقبولة. الروحيون والسياسيون كمبرر لإشعار الناس بالذنب.
درجة الثقة	- الاحترام / والثقة بالفرد. محيط الثقة - الشك بالفرد. النظر خارج إطار العائلة بعدم الاكتئاث / والعداء . ويذهب إلى المساواة واللامركزية. الميل نحو عدم الثقة، والتسلط، والمركزية.
احترام القانون	- خاضع لأوامر السلطة، وما تفرضه.

* مثل الترتيب ، والكياسة ، ومراعاة المواعيد، واتقان العمل.

تابع الجدول رقم ١

مقدمة للتتطور	كابحة للتتطور
الديمقراطية	- حتمية، تعزز التعددية، وتقضي على السلط. - واجهة لأنواع جديدة من التسلط والاستبداد.
الثروة	- نتاج جهد ومبادرة انسانية وينظر الى موارد مادية او طبيعية موجودة؛ المسألة هي الحصول على الثروة او اعادة توزيعها. الاقتصاد أشبه بلعبة الصفر.
المنافسة	- قوة موجبة، تشجع التميز وتغني نوع من التعددي، تغذى الحسد، وتهدد الاستقرار، والتضامن المجتمع.
العدالة الاقتصادية	- تتطلب الادخار والاستثمار لصالح الاجيال المستقبلية. - التوزيع المنصف للثروة للاجيال الحالية.
العمل	- اخلاق وواجب اجتماعي، وشيء اساسي للتعبير عن الذات، والشعور بالرضى الا خارج مكان العمل.
المعارضة	- ضرورية للتقدم ، والاصلاح والبحث عن الحقيقة ، وهي أمر مشجع. الاستقرار والتضامن.
التعليم	- يغذي الابداع والفضل العلمي - بث التعليم المألفة.
طريقة التفكير	- ينظر ايجابياً الى البرغماتيات، انها تهديد، وينظر الى التقليدي، والعقلانية، والتجريبية، والنفعية. والعاطفة، والحظ كبديل العقلانية.
التركيز على الزمن	- المستقبل ، الذي يمكن التأثير فيه - الماضي، وينظر الى المستقبل من وجهة نظر قدرية محتمة.
العالم	- مكان للعمل، والإنجاز، نتعامل معه - تتحكم فيه قوى لا تقاوم (القدر) والأمم الأخرى، والمؤامرات الدولية) يتمن التقرب منه بتشاؤم. البقاء هو الهدف.
الحياة	- ماذا يحدث لي ؟

من المؤكد أن الصفات «الميالة للتطور» يمكن تمييزها بوضوح كجزء من التجربة الاميركية المسيطرة، وكانت أساسية لنجاحنا كأمة. لكن القضية، في جزء كبير منها، هي مسألة ما إذا كانا مازلنا نتمسك، مع تقدمنا إلى الإمام، بخلط التوجهات والسلمات التي ستجعل تحقيق المزيد من التقدم ممكناً.

ينظر البعض إلى الإمام وله الحق في أن يشعر بالقلق. وقد قالت غيرترود هايمفارب، «تحولت وحوش الحداثة إلى وحوش ما بعد الحداثة ... والنسبية إلى العدمية، والافتقار للأخلاق إلى انعدامها، واللاعقلانية إلى الجنون، والانحراف الجنسي إلى فساد متعدد الأشكال⁽²⁵⁾.

وكتب ريتشارد نيكسون قبل وفاته بفترة وجizaً :

منذ بداية عقد السبعينات، سبقت قوانينا وعاداتنا بتصورات ثقافية ترسخت في أوج حقبة مناهضة الثقافة، بما في ذلك انكار المسؤولية الشخصية والتوهם بأن السلطة القسرية للحكومة كفيلة بإحداث نهضة روحية، تكافح الفقر، وتنهي التعصب، وتسرع النمو، وتخدم كل ما هو غير ملائم على صعيد الفرد أو المجتمع .. لقد أوجدنا ثقافة تجاهل فيها أعداد كبيرة من الناس، وبقدر مرعب، الفرص التي يوفرها العمل، واختاروا، بدلاً من ذلك، الفرص التي تقدمها عوالم الرفاهية والجريمة التي تداخلت ببعضها البعض ... ما تحتاجه الولايات المتحدة هو ... تجديد تمسكها بقيام حكومة محدودة لكنها قوية، وبالحرية الاقتصادية....، ونظام اخلاقي ثقافي يقوى الروابط العائلية، والمسؤولية الشخصية، والميل للفضائل المدنية⁽²⁶⁾.

التحدي الأساسي الذي يواجهه المجتمع الحر هو : انه كلما زادت الحرية، بات لزاماً على مواطنيه أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم وأن يضبطوا أنفسهم، اضافة إلى ايجاد مجتمع متعاون يقدم نهجاً مسؤولاً لحكم الذات، ومجتمعاً يتحقق فيه التعايش السلمي. ومع ذلك، نسي الكثيرون من الأميركيين خلال الثلاثين سنة الأخيرة، كيف تعامل المجتمعات الحرة، أو اعتبروا ذلك أمراً مفروغاً منه. عدم الاحترام المفرط والمتكسر للحياة البشرية (كما يحدث حين يقتل اولاد صغار بعضهم البعض من أجل حذاء مطاطي خفيف)، وزيادة مظاهر الجشع والفساد، ومستويات الفقر والتبعية التي لا تتزحزح ، وتضاؤل قبول المسؤولية

الشخصية عن عواقب تصرفاتنا والاستعداد لايجاد الأعذار لها (كما في محاكمة ميننديز)، وتزايد انخفاض التحصيل العلمي . كلها تشير الى أن المشاكل التي تواجه هذه الأمة ليست اقتصادية أو سياسية بحثة ، بل ثقافية وسلوكية.

سلوكنا يعكس خياراتنا وأي الفضائل الشخصية والمدنية نمارس أو نتجاهل . ورغم أن الفضائل غالباً ما تقدم على أنها نقىض للصفات «السيئة»، فإن لكل واحدة منها، في الواقع، قيمة مكملة .. مثال ذلك، ضبط النفس والتعبير عن الذات، او تأجيل الاشباع او الانغماس الفوري به ... والتي ليست سيئة بحد ذاتها، الا أنها انعكاس لخير ملازم. وإذا بولغ فيها، فإنها قد تشتمل على قدر من الضرر.... فالتأكيد المفرط على الاقتصاد في النفقة يصبح بخلاً، والتحمّل المفرط للمسؤولية ونكران الذات يجعل المرأة أشبه بايثان فروم*. التحدي هنا، هو الخلط، والتوازن، وضرورة الاعتدال. أما الخطر الذي يفاجئنا فهو التالي: الاخلاص قليلاً بالتوازن، او التأكيد على فضيلة معينة او انكارها نسبة الى نتيجتها الطبيعية... بالقول أن الجد في العمل أمر مهم أو التقليل من أهمية هذه الفكرة ... هو في النهاية تدريس وجهة نظر فلسفية عالمية كاملة لها مضامين اجتماعية هائلة.

مثال ذلك، اذا علمت الناس قيمة العمل الجاد، وهي فضيلة تم التأكيد عليها كثيراً في الثقافة الاميركية، فما هو مضمون ذلك؟ المضمون هو أن الجد أمر جدير بالعناء وأن الجدارة والجهود المبذولة مهمة وسوف تكافأ ؟ وإنك كفرد تهتم بما تنتجه في حياتك، وأن ثمة تقدم واقتصاد يمكن أن ينمو، وأن العمل والمنافسة أمران جيدان. لكن، ماذا إذا أخبرنا اطفالنا أن لا أهمية للجد في العمل ؟ وأن الحظ (في الموقع، والعلاقات، والجنس، والثروة) هو المهم؛ وأن عليهم أن يحسدوا المتفوقين فلابد أنهم وصلوا الى هناك لسبب ما، يتجاوز ما يستحقونه؛ وأن لا أهمية للجدارة وبذل الجهد لتحسين اوضاعهم؛ وأن الاقتصاد هو مجرد لعبة صفر في التوزيع، ما يكسبه شخص يخسره شخص آخر؛ وأن العمل أمر يجب تجنبه.

* بطل قصة يترك مدرسته للعناية بوالدة المريض، ويتزوج ممرضة والده لهذا الغرض اضافة لتضحيات كثيرة أخرى (المترجم)

ما هو المضمون الذي توحى به حين تقول أن الإدخار وتأجيل الأشباح مهمين؟ معنى ذلك أن الفرد مسؤول عن نفسه ومستقبله ، وعن اسرته ، والاجيال المقبلة ، وان الاستثمار سيكافأ ، وان هناك أمور اهم من المسارات . واذا لم تعلم وجهة النظر هذه فانك تبعث برسالة مختلفة هي : ان هناك شخص آخر مسؤول عن رخائرك ورخاء اسرتك، وأن لا فائدة من الاستثمار أو الانتظار، ومن الأفضل أن تستهلك الآن ما لديك؛ وأن لا مصلحة تعلو فوق مصلحتك.

ماذا عن الفضائل العامة والمسؤولية تجاه الآخرين؟ لقد علمنا أننا متساوين حتى خارج اطار الأسرة، وأن علينا التزامات أكبر من رغباتنا الشخصية؛ وأن علينا الاهتمام بغيرأننا، واننا جزء من هذا المجتمع. فإن لم نتعلم وجهاً للنظر هذه، فلن نتعلم النظر إلى ما هو أبعد من ذاتنا ، وأننا نحن المسؤولون عن أخوتنا وليس الدولة او أي شخص آخر، ولن نشعر أننا جزء من هذا الخير العام، الا بقدر ما يمكننا أن نستخلص منه.

باختصار، تعلمنا الفضائل كلها، أن نكون أكبر من ذاتنا، وأن نهتم أكثر بالآخرين، وأن نسعى لتحسين نصيبينا ونصيب الآخرين من هذه الدنيا. وفي هذا الكثير من مثالية أميركا.

الرؤى الاميركية

خلال التاريخ الاميركي كله، وضمن اطار عمل اعتقد بوجود فهم موضوعي للحقيقة، سيطرت فكرتان اثنتان، وشكلتا لبنيات بناء ثقافتنا وهما: فكرة قدرتنا على التقدم، وفكرة أننا جميعاً متساوين، ولا نمتاز عن بعضنا البعض الا بالموهبة، والجدار، والفضائل ... بما نفعله بحياتنا.

تلك هي خلاصة الافكار الاميركية: والتي منها جاءت الحرية، والعدالة، والسعى للسعادة، وجميع الفضائل الاجتماعية التي ندعو الى تجديدها هنا. ونسمع الصرخة المطالبة بالعودة الى هذه الفضائل لأن فكرة التقدم وذلك الفهم للمساواة قد اختزلتها وجهة النظر العالمية في «ما بعد الحداثة» ، التي تنص على أن المساواة هي في النتائج.

وهي وجهة نظر تقول أنه إذا اختلفت نتائجنا فإن ذلك ليس خطأنا (لا شيء مما يحدث خطأنا، لأننا جمِيعاً طيبون)، بل خطأ «قوى المجتمع». إنها وجهة نظر تقلل من شأن المنافسة وتدعى إلى إعادة توزيع الثروة، وبالتالي، تعاقب المبدعين وتجعل النمو الاقتصادي والتقدم مستحيلين. إنها وجهة تنص على أن الفرد ليس مسؤولاً عن أعماله، وبالتالي لا يجوز الحكم عليه (منكراً أن الشرط المسبق للعدالة هو المسؤولية الشخصية عن العمل)، بل التعاطف معه. إنها وجهة نظر ترفض الأمور الأخلاقية، والثقافية، والروحية باعتبارها أموراً موضوعية تترك لاهواء الفرد. وهي وجهة نظر خاطئة وقصيرة النظر.

لقد تأسست أمريكا على الأخلاق والامكانات، أمة يمكن لكل شخص فيها أن «يفعل ما يريد»، وفي مقابل حريتنا تلك، نسعى «لفعل الشيء الصحيح». وفي كلتا الحالتين هو عمل يقوم به الناس الأفراد، وليس قوى المجتمع، يقومون به بوحى من ارادتهم الحرة. والخيارات التي نختارها ترتبط إلى حد بعيد بالمبادئ، التي تعلمناها، والعادات الفاضلة التي اكتسبناها أو لم نكتسبها. إنها أمر ضروري للغاية لموازنة الخير والتأكيد على الفضائل الأساسية، إلا أنها ضرورية أيضاً لروحنا كامة ونجاحنا كدولة. أميركا بحاجة للاعتراف مجدداً بأهمية الشرف، وتدريس تلك القيم والتوجهات التي تدعم وتشجع الخيارات الفاضلة. وبهذا فقط نوفر لبناء البناء الضروري لإقامة مجتمع مدني مزدهر حقاً في القرن الحادي والعشرين.

ENDNOTES

1. Gordon S. Wood, *The Creation of the American Republic 1776-1787* (New York: Norton & Co., 1979), 68.
2. Ibid., 93.
3. Robert Kelly, *The Transatlantic Persuasion* (New York: Knopf, 1969), 104.
4. Garret Ward Sheldon, *The Political Philosophy of Thomas Jefferson* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1991), 59. I am indebted to this work in particular for the section on Jefferson and this thought.
5. Wood, *Creation of the American Republic*, 71.
6. Sheldon, *Political Philosophy of Jefferson*, 13-14.
7. Ibid., 14.
8. Ibid., 17.
9. Ibid., 80.
10. Kelly, *Transatlantic Persuasion*, 133.
11. Sheldon, *Political Philosophy of Jefferson*, 78.
12. Ibid., 105.
13. Robert Kelly, *The Cultural Pattern in American Politics* (New York: Knopf, 1979), 7.
14. Ibid. For a complete discussion of the different ethnic groups and their political, policy, and cultural difference through time in American society, see particularly Chapter IX, "The First Century: The era of Bipolar Politics" to which this section is indebted.

-
15. Ibid., 273.
 16. Kelly, *The Transatlantic Persuasion*, 270.
 17. Gertrude Himmelfarb, *On Looking into the Abyss* (New York: Knopf, 1994), 106.
 18. Ibid., 81. I have relied here for the discussion on Mill to Himmelfarb's essay, "Liberty: One Very Simple Principle," and recommend it highly.
 19. Ibid., 86.
 20. George Will, *Statecraft as Soulcraft* (New York: Simon & Schuster, 1983), 78, 79, and 83.
 21. Himmelfarb, *Looking into the Abyss*, 82.
 22. Will, *Statecraft as Soulcraft*, 77, 133, and 135.
 23. Lawrence Harrison, *Who Prospers* (New York: Basic Books, 1992), 9.
 24. Ibid., 11-19.
 25. Himmelfarb, *Looking into the Abyss*, 6.
 26. Richard Nixon in *Time Magazine* (May 2, 1994): 34-35.

الفصل الثالث

الحضارة الاميركية وفكرة التقدم

جيفرى أ. ايزيناش

مقدمة

التقدم كما عرّفه أعظم دارسيه المعاصرين، روبرت نيسبت، هو الاعتقاد «بأن الإنسان قد تقدم في الماضي ... هو يتقدم الآن، وسوف يواصل التقدم في المستقبل المنظور».

وليس ثمة فكرة اميركية أكثر من هذه الفكرة. ولم تلعب أية فكرة دوراً مركزاً في تطور الحضارة الغربية، والاميركية مؤخراً، أكثر من هذه الفكرة. وليس هناك من فكرة تتعلق بمستقللنا الجماعي تفوقها أهمية. ولم تعان أية فكرة من العدمية الثقافية بقدر ما عانت فكرة التقدم خلال السنوات الثلاثين الماضية.

في العام ١٩٨٠، كتب نيسبت مختتماً كتابه الرائع «تاريخ فكرة التقدم».

رغم أن مبدأ التقدم قد احتل مكانة سامية طيلة معظم التاريخ الغربي، فمن الواضح أنه قد نزل إلى مكانة متدينة للغاية في القرن العشرين. وأقل ما يمكن أن يقال في مستقبله ... أنه غير واضح. النتيجة الوحيدة التي يمكن الاشارة إليها بثقة، هي: اذا كانت فكرة التقدم قد ماتت في الغرب، فإن قدرأً كبيراً من الاشياء الأخرى التي طالما تمسكنا بها في هذه الحضارة سيموت أيضاً.

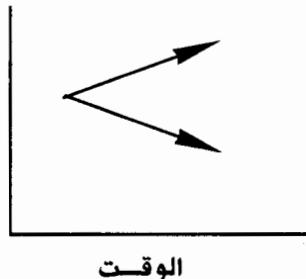
استمر تدهور التقدم طيلة السنوات الثلاث عشرة التي تلت كتابة نيسبت هذه الكلمات. وتوصلت دراسة لاستطلاع الرأي العام جرت عام ١٩٩٠ «أن الأميركيين مستائين من الحاضر ويخشون المستقبل». وهو شعور يعكس رأي دانييل بانكيلوفيتش الذي كتب في عدد خريف ١٩٩٢ من مجلة «فورين أفيرز» «إن الناجحين يتعاشرون بشكل جيد، الى حد ما، مع الحاضر؛ لكن المستقبل هو ما يخشونه».

أو كما جاء على لسان بيجمي نونان مؤخراً، «لم يعد لدى الناس ثقة بمستقبل اميركا».

فإذا قدر لاميركا أن تزدهر كحضارة، فلابد من إحياء فكرة التقدم .. أو الایمان بمستقبل أفضل؛ ونظراً لقوة هذه الفكرة طيلة آلاف السنين، فالغلب أن يتم احياؤها. الواقع، وكما سناقش بشكل مطول فيما يلي، أن ثمة دلائل في الطريق تشير الى بدء عملية احياء الفكر، وأن مولدها من جديد سيكون الحدث الثقافي الأبرز في عصرنا الحالي. وربما نحاول عندها أن نفهمهما.

التقدم مقابل التغيير

ترتبط فكرة التقدم، ولأسباب واضحة، بفكرة التغيير. لكن التقدم هو حالة خاصة من حالات التغيير: التقدم تحديداً ، «تغيير للأفضل». خذ بعين الاعتبار الرسم البياني أدناه. كلا الخطين يمثلان التغيير. لكن واحداً منها يمثل التقدم. والسؤال هنا: أيهما يمثل ذلك ؟ يمكن جزء من الجواب في معرفة المقياس الذي نخصصه للمحور العمودي. هل نتحدث عن عدد السيارات المنتجة أم الولادات خارج اطار الزوجية ؟ وهل يمثل المحور العمودي شيئاً « جيداً » أم « سيئاً » ؟



لكنك وقعت في المصيدة لأنك حين تقرأ الفقرة أعلاه من الطبيعي أن تفترض أن إنتاج ذلك العدد من السيارات يمثل شيئاً « جيداً »، وأن الولادات خارج اطار الزوجية هي أمر «سيء». لكن الكثيرين من الناس قد لا يوافقونك الرأى، ويجادلوا بأن لدينا فائضاً من السيارات، أو بأن الولادات خارج اطار الزوجية هي تعبير ايجابي عن حقوق الفرد (في بعض الحالات على الأقل وتحديداً حالة «ميرفي براون»).

ما نود قوله هنا، هو أن التقدم مفهوم مشحون بالقيم، ولا يمكن قياسه إلا من خلال فهمنا الواضح لما هو خير، وما هو شر، وللخطأ والصواب.

«التغيير الجيد» تقدم، «التغيير السيء» اضمحلال . التغيير بحد ذاته لا يمكن أن يكون صديقنا». فهو إما أن يكون خادماً أو عدواً لنا.

طيلة حقب التاريخ، كان للتقدم مضامين محددة ارتبطت، بقيم معينة. حيث قال نيسبت:

هناك خمس فرضيات، على الأقل، في تاريخ الفكرة منذ العصر الاغريقي حتى يومنا هذا: الایمان بقيم الماضي؛ والاقتناع بنبل الحضارة الغربية، او حتى تفوقها؛ وتقدير أهمية النمو الاقتصادي والتكنولوجي؛ والایمان بالمنطق والعلم والمعارف العلمية المستندة الى المنطق وحده؛ وأخيراً، الایمان المطلق بأهمية «وقيمة» الحياة على هذه الارض.

فإذا كانت هذه «الأعمدة» الخمسة قد شكلت أساس فكرة التقدم، كما يقول نيسبت، «من أيام الاغريق حتى يومنا هذا»، وإذا كان لفكرة التقدم أن تولد من جديد، فإننا نتوقع أن تولد هذه الفرضيات معها. ويصبح العكس أيضاً: فتجديد الحضارة الاميركية يرتبط دون ريب بولادة فكرة التقدم من جديد.

التقدم والفكرة الاميركية

يمكن عزو الكثير مما يزعج اميركا اليوم الى الضرر الذي لحق بأعمدة نيسبت الخمسة، وهو ما وصفه بيتر كوليير ودافيد هوروفيتز «بالجيل الدمر» ... الفترة من خمسينيات القرن العشرين وحتى السبعينيات منه حين جرت مناهضة كل فرضية من فرضيات الحضارة.

لقد حل الدارسون من اليمين واليسار أسباب التردí في القيم الاميركية بادىع دقائقها. من كتاب زيفنيو بريجنسيكي «خارج السيطرة» (Out of Control) الى كتاب وليم بانت «تراجع قيم اميركا» (De-Valuing of America) ، ومن كتاب ارش شلسنجر «تفكك اميركا» (Disuniting of America)، الى كتاب ماريون ماجنوبت «الحلم والکابوس» (The Dream and The Nightmare)

إلا أن تلك التحليلات مالت إلى طرح السؤال الخطأ: فقد سعت إلى معرفة أسباب المرض، دون فهم أسباب صحته، في المقام الأول، ووصفوا الأعراض وعينوا أسباب «المرض الأميركي»، لكنهم لم يركزوا كفاية على علاقته بمعاداة الحضارة الأميركيّة ... الأساطير المحفزة لهذا العداء.

تبعد معظم المناقشات الحديثة، بهذا الصدد، نهجاً فكرياً يتفق مع ما وصفه توماس سووول «بالرؤى غير المقيدة» ... فكرة امكانية كمال الإنسان. ويشرح ذلك في كتابة «صراع وجهات النظر» (Conflict of Visions) تتبع معظم المناقشات الحديثة، بهذا الصدد، نهجاً فكرياً يتفق مع ما وصفه توماس سووول «بالرؤى غير المقيدة» ... فكرة امكانية كمال الإنسان. ويشرح ذلك في كتابة «صراع وجهات النظر» (Conflict of Visions)

ينظر أصحاب وجهات النظر المقيدة إلى أعظم شرور هذا العالم - الحرب، والفقر، والجريمة، مثلاً - بطريقة مختلفة تماماً عن أصحاب وجهات النظر غير المقيدة. ولو لم تكن خيارات الإنسان مقيدة بطبيعتها، لكان وجود مثل هذه الظاهرة البغيضة وال媿辱性的 حاجة لتفسير، وحل أيضاً. لكن إذا كانت رغبات الإنسان نفسها ومحدوديته هي من صلب هذه الظواهر المؤللة، عندها يكون ما يحتاج إلى تفسير هو الطرق التي استخدمت لتجنبها أو التقليل من شأنها. وبينما يبحث أصحاب وجهة النظر غير المقيدة عن الأسباب الخاصة للحرب، والفقر، والجريمة، يسعى المؤمنون بوجهة النظر المقيدة لمعرفة الأسباب الخاصة للسلام، والثروة، أو المجتمع الملزם بالقانون.

«السبب الخاص» لنجاح أميركا، هو اسطورتها، الفكرة الأميركيّة ذاتها. فمن جون ادامرز، الذي كتب يقول أن الثورة الأميركيّة قد حدثت أولاً «في قلوب وعقول الناس»، إلى كلمات جي. ك. تشيسترتون الذي قال، «أميركا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تأسست على عقيدة»، وبيان مارغريت تاتشر، «لم تبن أية أمة أخرى على فكرة»؛ لقد كان واضحاً على الدوام أن هوية أميركا تتجاوز الجغرافيا والعرق. وكما كتب جورج سانتايانا، «أن تكون أميركياً هو بحد ذاته شرط أخلاقي، وثقافة، ومهنة»

وقد توسع مايكيل فلاهوس (Micheal Vlahos) في شرح مفهوم الرسالة الوطنية السامية كعنصر أساس في «الإسطورة الأميركيّة»، قال:

ما زال الأميركيون يتمسكون، ربما بشكل لا شعوري، بهويتهم «كعالِم جديد» ولادتنا في عالم جديد من الأمل، فرض علينا مهمة تطوير مجتمع يتولى في النهاية النهوض بالبشرية كلها. أميركا في فكرنا القومي هي، بشكل حتمي، مصدر التقدم البشري كله ... ولا

يمكن التخلّي عن أسطورة ان اميركا هي محرك التقدّم البشري كله . فالتخلي عنها يعرض الهوية الاميركية ذاتها للخطر.

لكننا قطعنا شوطاً أبعد هذه الايام، فلم نشك في أن اميركا هي «محرك التقدّم البشري» وحسب ، بل شكّلنا أيضاً في أن يكون للتقدّم ذاته أية جدوى.

التقدّم والنقاش المدنى *

إذا كانت اميركا قد تأسست على فكرة، عندها يمكن النظر الى السياسات الاميركية كوسيلة نعيد بواسطتها تفسير هذه الفكرة على مرّ الزمن. او كما قال فلاهوس:

الفكرة هي هدف سياساتنا، نظر لأن فكرة اميركا وحدها هي التي تحدد هويتنا وتقوينا . وتعني قوّة الفكرة أن على المجموعات السياسيّة أن تسعى لاثبات مشروعيتها اولاً . وقد سبقت «ملكيّة» الفكرة الاتّخابات للوصول الى المناصب في السياسة الاميركية ... والقدرة على إعادة تشكيل الفكرة، هي السلطة الحقيقية الوحيدة التي يمكن للمرء ان يمارسها في اميركا .

فهم هيرمان كاهن (Herman Kahn) وهو عالم بارز مهتم بالمستقبل. هذا الامر جيداً . وتنبأ في آخر عمل تنبؤي له، كتاب «الطفرة المقبلة» (The Coming Boom) الذي نشر عام ١٩٨٢ ، بالورطة التي نعيشها اليوم. حيث كتب يقول، «تبقى المسألة، ما اذا كان الرئيس ريغان - او من سيخلفه في النهاية - قادرًا على الحفاظ على فرص المستقبل والبناء عليها». وقد يكون «مهماً» للطفرة المقبلة أن تعيد تشكيل ايديولوجيا خاصة بالتقدّم « تعمل» الكثير من أجل تسريع الطفرة المقبلة وتحتها القدرة على البقاء، مثلها مثل اي مناوره سياسية .».

يتضح لنا الان أن نجاح ريغان في « اعادة تشكيل ايديولوجيا خاصة بالتقدّم» لم يدم أكثر من مدة رئاسته. واذا راجعنا الأمر يمكننا فهم السبب. وجهة نظر ريغان عن التقدّم كانت في عقول الشعب الامريكي رؤية لماضي اميركا. فحين تكلم ريغان عن «مدينة مشرقة

* في المناقشات المعاصرة، صار تعبير «سياسة» (politics) يشير الى كل ما هو خاطيء في النظام السياسي الحالي وجرد من أيّة علاقة بما هو صحيح في الديمقراطية البرلمانية. ويشير تعبير «النقاش المدني» المستخدم هنا الى الحوار الداخلي الاميركي حول طبيعة الاسطورة القومية، وهو نقاش غالباً مابين الحملات السياسية.

على تل» ، رأى الاميركيون صوراً لا تظهر الكثير من مستقبلنا، بقدر ما تظهر من ماضينا يوم كانت القيم واضحة، والحكومة فعالة، وكانت اميركا تسيطر على العالم عسكرياً، واخلاقياً، واقتصادياً. واذا طلبت من أي اميركي أن يصف «المدينة المشرقة» التي تحدث عنها ريان، فإن الصورة التي سيصورها هي اميركا في اواخر الخمسينات.

المثير للسخرية، أن مدينة الخمسينات المشرقة» التي يراها الاميركيون في رؤية ريان ليست سوى ذروة الرؤية التي وضعها فرانكلين روزفلت وليبراليو «البرنامج الجديد» وهي رؤية تم التعبير عنها في حدث مشهور، عام ١٩٣٩، في المعرض العالمي لمدينة نيويورك، حين قدمت القيادة الاميريكية رؤيتها للمستقبل وقد غلفتها صراحة بلغة التقدم، تحت عنوان «عالم الغد».

وكانت، بالطبع، وجهة نظر قائمة على ايديولوجيا «البرنامج الجديد»، تركيبة من التخطيط الصناعي الذي تديره الدولة، اضافة الى أمر آخر نغفل عنه احياناً، هو وجهة نظر ثقافية اميركية، يمكن أن تصنف بأنها «محافظة» وفق المعايير الحالية. وقد وصفت مجموعة من المفكرين الاميركيين في عدد خاص من صحيفة «نيويورك تايمز» ، توافق اصداره مع افتتاح المعرض، وضم ٢٣ من المع الكتاب ، منهم اتش جى ويلز، ومورواي بتل وارثر كومبتون، وشارلز كيترنغ، وهنري والاس، وفرانسيس بيركنز، وهنري فورد، بتفصيل كبير الأسس التاريخية، والمبادئ، الاقتصادية، والأعراف الثقافية، والمضامين العملية لعالم يستحق أن ندح لأجله . وقيل لنا أن اتباع تلك الرؤية سيخلق لدينا عالماً كاملاً من الروعة، طرقاً للسيارات تربط بين الولايات، وطائرات نقل نفاثة، واجهزة تلفزيون، و رخاء عاماً.

وكتب جيفري هارت عن تصوّره الشخصي للمعرض في كتابه «من هذه اللحظة وطالعاً (From This Moment On) ، أنه دار حول فكرة «أن الحضارة الاميركية ستبقى مهمة بعد ٥ آلاف سنة من الآن ... الواقع ، أن الحضارة الاميركية (وتلك هي الرسالة الضمنية) ستكون أساس عالم الغد» .

في ذلك لحين، وطيلة سنوات عدة، بدت هذه الفرضية صحيحة تماماً. وكما كتبت اليـس غولـدرابـاـرـاـبـ وـيلـيـامـزـ في دراستها لـحـقـبةـ تـلـاثـيـنـاتـ الـقـرنـ العـشـرـينـ، «ـعـالـمـ الغـدـ الـذـيـ شـيـدـ عـلـىـ اـكـداـسـ نـفـاـيـاتـ الـماـضـيـ لـمـ يـكـنـ مجـازـ لـفـظـيـ فـارـغـ،ـ فـكـثـيـراـ ماـ يـتـرـددـ

صداء في أنحاء أخرى من العالم». واختتمت حديثها بالقول، «بعد فترة امتدت لست سنوات من المذابح التي لم يسبق لها مثيل، بدأ عالم الغد يتكتشف». وما تكشف عنه، بالطبع، كان حقبة الخمسينات، وتحقيق ... الطائرات النفاثة، وطرق السيارات التي تربط بين الولايات ، واجهزة التلفزيون ... والرخاء العام : المدينة المشرقة ذاتها التي تصورها الامريكيون وهم يستعملون الى رونالد ريفان. إن مدى الدقة التي عرفت فيها حقبة الثلاثينيات عقد الخمسينات، لم يكن مفاجئاً من احدى النواحي. فقادة الخمسينات هم ذاتهم الفتية الذين حضروا او قرأوا عن معرض ١٩٣٩ - ١٩٤٠ .

مهما كانت قوة تلك الرؤية، او الفترة التي استمرتها، فلا شك أن اندفاعتها قد توقفت. وهي بالنسبة لئة عشرة ملايين اميركي ولدوا بعد العام ١٩٦٠ ، ليست حتى ذكرى بعيدة. وإن كان لتلك الرؤية من وجود على الإطلاق، بالنسبة لنا جميعاً، فإنها موجودة بالابيض والاسود في استذكار أيام الكشافة «والاباء يعرفون أفضل» ، وفي الصور المصفرة لاطفال صغار يقفون مع ابائهم قرب سيارات لها زعانف ذيل كبيرة. لقد عانت، كما قال ايفيرت كارل لاد مؤخراً من أسوأ مصير يمكن أن يصيب فكرة : لقد أصبحت طرفة»

المدينة المشرقة المقبلة

ليس هناك من طريقة للتاريخ لوت فكرة « البرنامج الجديد» بوصفها هدف رمزي محفز. لكن نهاية «كاميلوت»^{*} كينيدي هو التاريخ الأقرب الى الصواب . ويبرز مفكرون من أمثال جيمس كيو . ويلسون، وشارلز موري معظم مقاييس علوم الامراض الاجتماعية التي تحكم في «تراجع» حضارتنا ابتداء من عام ١٩٦٢ . وبخلاف تفاؤل «عالم الغد» وعدمية عنوان دارتماوث (Dartmouth) الوداعي في العام ١٩٧١ : «لم أضع أية خطط لاني وجدت انه لا توجد خطة تستحق الوضع».

وهكذا ، بقيت اميركا، مدة لا تقل عن ثلاثين عاماً، تنتظر رؤية جديدة لستقبلها، التفسير التالي للفكرة الاميركية. وقد اقترب رونالد ريفان من تقديم هذا التفسير، لكنه في النهاية، ورغم أنه غير العالم، لكنه لم يغير اميركا، بل ما تعنيه هذه الكلمة.

* Camelot المكان الذي يعتقد أن الملك ارثر كان يعقد فيه محكمته كما تقول الاسطورة (المترجم)

لكن لا يمكن تجاهل التاريخ . فقد بدأت رؤية أميركية جديدة عن التقدم في التبلور ، في خزانات الأفكار (think tanks) والجامعات الاميركية، والحركات الشعبية التي تنمو في مختلف أنحاء اميركا. فنحن على وشك أن نعرف لأنفسنا معالم المدينة المشرقة التالية، وأن نبدأ سعينا للقيام ببرحلة جديدة .

ستحدد مدينة اميركا المشرقة التالية بثلاث حقائق :

- ١ - أوضح كل من وليم شتراوس ونيل هوبي في كتابهما « اجيال » (Generations) أن « أطفال البو默ز (boomers)* كانوا الجيل الاكثر روحانية وأخلاقية منذ حقبة البرنامج الجديد » (New Deal) .
- ٢ - بين ايفرت كارل في كتابه « الايديولوجيا الاميركية » ، « أن روحانية البو默ز تتفق والايديولوجيا الاميركية التاريخية، الحية والجيدة – والسيطرة، في الواقع – في الثقافة الاميركية اليوم .
- ٣ - من الواضح أن صيغة « دولة الرفاه » البيروقراطية التي ابتدعها اصحاب « البرنامج الجديد »، قد عفى عليها الزمن وسقطت، ولا بد من استبدالها .

مضامين هذه الحقائق الثلاث عميقة وشاملة. اولاً ، لأن البو默ز يؤمنون بأن للقيم مكانة سامية، ويسعون لاعادة فحص المركبات الاخلاقية التي تقوم عليها الثقافة الاميركية، وهو ما نحن بأمس الحاجة اليه. المؤمرات الجانبية المشاركة في رسم الصورة كثيرة فقد هاجم اصحاب التعددية الثقافية، المؤيدون للقيمة القائلة بعدم وجود أية قيم موضوعية، اليمين المسيحي. وحارب اتباع « العهد الجديد » (New Agers) اليمين المسيحي واصحاب التعددية الثقافية مشددين على أن الساحة العامة يجب الا تفتح إلا للمناقشات الروحية التي لا تشیر صراحة الى الدين، هذا من جهة، أما اليسار-الايديولوجي فيسعى الى بيوريتانية جديدة ضد التدخين، والتلوث، والفن الخلاعي، في حين يقدم اليمين الايديولوجي نموذجه الخاص من معارضته الاجهاض ، والعلاقات الجنسية غير الشرعية، والفن الخلاعي.

يؤيد الاشخاص الاكبر سنًا من « الجيل الصامت» والراهقين الأصغر سنًا، الذين

* هم الاطفال الذين ولدوا خلال فترة طفراة المواليد في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٦١ (المترجم).

يجدون أن تركيز البومرز على القيم يتراوح بين عدم الاكتئان والعداء، أما السياسيين «البرغماتيين» من أمثال بيروت (Perot) فأنهم يجدون المناهضين للابطال من أمثال بارت سيمبسون، ويحتقرن «السياسات الجديدة ذات المغزى» لهيلاري رودهام كلينتون، والرسالة الروحية الصريحة لبات روبرتسون ويسيرون منها. لكن هذه المؤامرات تقف عند هذا الحد. فالحقيقة الاساسية هي أن البومرز يصلون الى السلطة في جميع مجالات الحياة الاميركية، وحيث أنهم يحملون أعباء القيادة فمن المحم أن يجلبوا روحانيتهم معهم. السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو ما اذا كان البومرز سيتوصلون الى ايجاد اجماع في معتقداتهم. وما إذا كانوا سيتفقون قط على المقياس الذي يقاس به التقدم، أم أن عروض قضية دان كويل ضد ميرفي براون ستسيطر على العقدين المقبلين؟

الجواب على ذلك نجده في كتاب ايفرت كارل لاد «الايديولوجيا الاميركية». . ويعتبر لاد، وهو مدير مركز روبير لبحوث الرأي العام، المرجع الرئيسي في مجال الرأي العام وما يعتقد الناس، وفي مقالة له، توصل الى نتيجة مفادها، « رغم تركيز قوى اجتماعية «بريسة على أن التعليم والاتصالات الالكترونية قد قلصت هذا الكوكب، فإن البحث الاستطلاعية ما زالت تبين أن الاميركيين ما زالوا يتمسكون بشدة وبشكل مميز بالعناصر الرئيسية التي تأسست عليها ايديولوجيتهم».

تؤيد النقطة التي أشار اليها لاد مدى اتساع المعارضة (من شيلي بيستيل ومارت لوبيير الى لين شيني وتوماس سووبل) للتعددية الثقافية، التحديد المباشر والرئيسي الوحيد، للايديولوجيا الاميركية على هذا الكوكب بعد سقوط الشيوعية . والايديولوجيا الاميركية أقوى مما يعتقد الناس بشكل عام، وهي رهان جيد على أن رغبة البومرز في «سياسة ذات معنى» ستكتشف وجود أرضية مشتركة واسعة ضمن المبادئ التاريخية للتفكير الاميركي.

الحقيقة الثالثة - أي الفشل الذي يزداد وضوحاً للحكومة البيروقراطية التي تتركز على «دولة الرفاه - خلق توجهها نحو تعاون داخل الاجيال ، بين الجيلين اللذين سيسيطران خلال ربع القرن المقبل ، البومرز والبرغماتيون الاصغر سنًا، جيل الثريتينز (30 ers) *

* انظر الفصل التالي

قضية فشل دولة الرفاه بالنسبة للبومرز (Boomers) هي قضية قيم . بسبب الفقر، والجريمة، والانحطاط الذي افرزته هذه الدولة. اطفال يقتلون في تبادل اطلاق النار او يخطفون لاخذهم لعبودية جنسية، والاوپاع المقيمة للاسكان العام، ونبذ أي معنى للصح والخطأ من المدارس الحكومية، كل هذه العواقب غير المرغوب فيها، وغير المتوقعة لدولة الرفاه، هي، بكل بساطة، أمور لا يمكن لجيل يفاخر أنه يفعل الصواب، التسامح معها. واحساس البومرز أن عليهم التزام اخلاقي بفعل شيء، حيال ذلك قوي للغاية، وهو ينمو ويسيطر بالتدريج على طرفين طيفيين - اليمين القديم.

دولة الرفاه بالنسبة للثريينز ، قضية أبسط بكثير، فهي غير ناجحة وتقتضي على الوظائف بسبب الضرائب العالية واللوائح التنظيمية، ولا يمكنها الحفاظ على أمن شوارعنا (ولا حتى بيئتنا) من أعمال السلب والنهب، وتفرز حفرأً في الطريق ، وازمات سير، ومدارس سيئة؛ وتتكلف الكثير ولا تعطي الا القليل.

في الفصل الاخير من كتاب «أجيال» يشير شتراوس وهو الى أن «الكوكبة» الجيلية الموجودة هذه الأيام ، تشبه الى حد بعيد تلك التي كانت موجودة في خمسينات القرن التاسع عشر، حين استبدل جيل «صامت» من اصحاب الحلول الوسط، فجأة، بجيل من «أشبال البومرز» من العقائديين المستعددين للموت في سبيل المبدأ. لكن مستقبلنا لا ينبع بشيء مظلم او خطير كالحرب الأهلية الاميركية. لذلك، فإن الاحتمال الأغلب، هو أن تحمل اجيال مستقبلنا القريب رؤية مشتركة للمدينة الاميركية المشرقة التالية، وأن نعمل معاً من أجل عهد جديد من التقدم الاميركي .

سيبدو الامر «مشوشاً» بالتأكيد. فلن يجلس مؤيدو الطريقة الاميركية مع مؤيدي الأئتلاف المسيحي. والتجمع القوي المتعسر في مراكزه والذي يغذي مذود دولة الرفاه لن ينسحب بسهولة لجيل جديد من الاصلاحيين ، سواء من اليمين او اليسار. لكن سيكون كل شيء مهيأ من أجل حقبة جديدة من الخيال والابداع الاميركي. إن للتقدم مستقبل مشرق.

الفصل الرابع

الافق الجيلية للمجتمع : جيل الألفية

وليم ا. شتراوس ونيل هوبي

مقدمة

في ايلول ١٩٨٨ ارتدى اطفال تتراوح اعمارهم ما بين ٥ و ٦ سنوات معاطف وربطات وقمصان واثواب جديدة صفراء وخضراء اللون في اليوم الاول للتحقّقهم بروضة للاطفال هي مدرسة بورييفيل الابتدائية في واشنطن العاصمة. ودعا عضو مجلس المدرسة، عند طرحه لهذا الذي الموحد، الأهل «الى ممارسة سلطتهم وأن يقولوا نحن الأهل وانتم الاطفال، وأن هذه الفكرة جيدة». وكان التباين بين هؤلاء الاطفال الذين يرتدون ملابس بلون النرجس الاصفر او راقه الخضراء وبين «عصابات» المراهقين الاعظم سنًا يسترائهم عديمة اللون وعلاماتها التجارية، وسرارويلهم الفضفاضة، واحذتهم المطاطية الخفيفة، مذهلاً. حظيت الفكرة باستحسان الكثيرين. وفي غضون ٣ سنوات شجعت ٣١ مدرسة في ولاية ديلاور الازياء الموحدة؛ والاغلب أن يطلبها الكثيرون. وقد امتدحت صحيفة واشنطن بوست تنامي إحساس البالغين بقضية أنه «إذا ارتدى الوطن ملابس متشابهة او اذعنوا لمستويات محددة من الملابس فإنهم قد يصبحوا مواطنين أكثر انتاجية، وانضباطاً، ومراعاة للقانون».

وسط مختلف الامزجة السوداوية والتوجهات التي تزداد سوءاً في عقد التسعينات ، ينشر هؤلاء الاطفال الصغار بازيائهم الخضراء والصفراء بقعة مضيئة. إنهم طليعة جيل اميركي جديد، جيل مقدر له أن يكون مختلفاً جداً عن أطفال اكسير (Xer) (الاتاري) لعقد السبعينات ، وعن الجيل الذي يطلق عليه البعض اسم «الجيل واي» (النينتندو) جماعات الثمانينات . اطفال عقد الثمانينات، نموا ليصبحوا لاعبو فريق مرحين يستحقون رعاية الكبار ومديحهم - وهم «جيدون» بقدر ما اعتبر ابناء العشرين ونيف (عن حق او باطل)

بانهم « سينين ». ومنذ العقد الاول من القرن العشرين، يوم كان مواطنونا الطاعنون في السن يرتدون ملابس الكشافة البنية ، وحتى اليوم، لم ير مواطنونا البالغين ميزة في جعل الأطفال يبدون متشابهين ويعملون متعاونين. ولم تبدأ الاجيال الأكبر سنًا بالتحرك سريعاً لتأكيد سيطرة البالغين على عالم الطفولة وغرس الفضائل المدنية في الصغار الا في بداية القرن العشرين.

ماذا يمكن أن نسميهم ؟ بخلاف الجيل الذي يلهيم، فإن هؤلاء الاطفال الجدد هم من صنع جيل « البومرز » وجيل ما بعد المهنئين الشباب من ابناء المدن (Post - yuppie)، والاسطوريون المؤمنون بالكمال المطلق. وقد ينظر الاباء التقليديون الذين بلغوا الخامسة والاربعين هذه الايام نظرة صارمة غاضبة لرجل في منتصف العمر، تجاه أي شخص يجرؤ على اقتراح وضعهم في مركز يأتي بعد الجيلين « س » و « ص » بوصفهم جيل نهاية التاريخ الأخير، « الجيل ي ». . واذا اعطي هذا الجيل أحد الحروف كاسم، فليكن الحرف « أ » او « أ + »، او (كما يقول الكبار في السن هذه الايام) « أ - اوكيه ». والافضل من ذلك، دعونا نطلق على اطفال اميركا من جيل الثمانينات والتسعينات اسم « جيل الالفية » تجسيداً لللحظة المدنية لامال امتنا في الانجاز ونحن ننتقل الى الالفية الجديدة التي ستحدد سنوات عمرهم المقبلة ومعها موضع حياتهم في التاريخ.

كوكبة الاجيال

في حين لم يحن وقت رسم حدود الاجيال، فأن الدائرة المحيطة بصف العام ٢٠٠٠ في المدرسة الثانوية يشير الى أن الخط يجب أن يرسم، مؤقتاً، بين مجموعات مواليد العامين ١٩٨١ و ١٩٨٢ . ومع بزوغ فجر العام ١٩٩٥ ، فأن كوكبة الاجيال الاميركية ستبدو على الشكل التالي :

- ١ - ٢٥ مليوناً جيل جنود الحرب العالمية المسنين، ٧٠ سنة وأكثر.
- ٢ - ٣٧ مليوناً الجيل الصامت القريب من الشيخوخة من ٥٢ سنة الى ٦٩ سنة.
- ٣ - ٦٧ مليوناً، البومرز الداخلون في متوسط العمر، من سن ٣٤ سنة وحتى ٥١ سنة.

٤ - ٨٢ مليوناً من جيل الثريتيرز (13 ers) (الجيلين «س» و «ص» معاً العمر من ١٣ إلى ٣٣ سنة.

٥ - ٥٠ مليوناً اطفال جيل الالفية، المواليد الجدد، وحتى سن ١٢ سنة مع حوالي ٤,٥ مليون قادم جديد يولدون كل عام.

باجراء حسبة بسيطة ستتجد أنه بحلول العام ٢٠٠١، سيصبح جيل الالفية هذا الأكبر عدداً في تاريخنا كله. ومع ذلك، فإن الأهم هو «نوع الجيل» الذي سيكونونه. فجميع عناصر نسبهم، وتنشتهم، ووضعهم توحى بأن الالفية ستكون المثال التالي لما ندعوه الجيل «المدني». وفيما عدا القرن التاسع عشر، كان كل جيل رابع في التاريخ الأميركي من هذا النوع. (أبرز الانواع المدنية من هذه الاجيال كان الجيل الجمهوري لكل من جيفرسون وماديسون وجيل جنود الحرب العالمية الثانية من الرئيس كندي وحتى الرئيس بوش). فإذا كان التاريخ يتبع نمطاً محدداً، فإن أطفال جيل الالفية، سيصبحون الجيل القادم من الاشخاص الذين يتمتعون بروح الفريق، والناهضون بجليل الاعمال، والابطال، ستتم حمايتهم وهم اطفال، وامتداحهم وهم مراهقين. ودفعهم وهم شباب ناضجين وبناء مبدعون في ذروة حياتهم ومسنون يحظون بالتقدير في اخر حياتهم. وهي دورة حياة تختلف عمّا رأه أبناء جيل الثريتيرز (وما سيرونه فيما بعد) في مراحل حياتهم تلك .. لكنها تشبه كثيراً ما يتذكره المواطنون المسنون من جيل جنود الحرب العالمية الثانية.

كيف يمكننا قول ذلك ؟ كل مجموعة جيلية جديدة تدخل في مجتمع يتوقع منها القيام بادوار محددة. فقد توقع الناس ان يكون ابناء الجيل الصامت تقنيين ومساعدين، وابناء جيل البومرز مثاليين، وجيل الثريتيرز برغماتيين قادرين على البقاء. في مراحل طفولة كل من الاجيال المذكورة، شعر البالغون (او حتى الصغار انفسهم، كما في حالة الثريتيرز) أن عناصر المجتمع الأميركي تلك «ناقصة» في مجتمع البالغين ... وانها بالتالي «ضرورية» في الاطفال. فما هو المفقود، والذي يعتقد أنه ضروري، مع وصول أبناء الالفية الجديدة ؟ هل هي الفضائل الاجتماعية ام روح الجماعة والعمل كفريق ام التفاؤل، ام ضغوط ايجابية من الأقران. ام ما تربى الاولاد على تقديمها ؟ الجواب هو جميع ما سبق بالضبط .

اذا شق البيوريتانيون الجدد من البومرز طريقهم، فإن أفراد هذه المجموعة سيتخرجون من المدرسة الثانوية متخذين طريقاً محدداً بعيداً عن المخدرات، والسلاح، والعبارات البذيئة، والجريمة، وسيكونون قرة عين الأمة كلها، وليس ذويهم فقط. وقد كانت هذه الفتنة موضوع أهداف تعليمية طموحة للغاية. ففي العام ١٩٩٠ وضع المسؤولون جدول أعمال جديد يطالب برفع معدل التخرجين من المدارس الثانوية ليصل إلى ٩٠ بالمئة في العام ٢٠٠٠، ووعد الرئيس بوش أنه بحلول ذلك العام «سيصبح طلاب الولايات المتحدة في طليعة طلاب العالم في مجالات الرياضيات والعلوم». وحدد الاصلاحيون المهتمون بعمل الاطفال العام ٢٠٠٠ كموعد لخروج الاطفال العاملين من الاعمال الخطرة والاستغلالية، واطلقت الجماعات العاملة داخل المدن «المشروع ٢٠٠٠» لتتوفر «للاولاد السود الصغار نماذج عن دور لهم، متماسك، وايجابي، ومتقن» بحلول الالفية الجديدة .

دخول اطفال الالفية

كانت الطريقة التي اتبعها البالغون لبناء جيل مدني بمثابة خيبة أمل صارخة (خاصة للبومرز) حول ما آل اليه حال جيل الثرتيينز، والمطالبة باعادة النظر في الطريقة التي انشئوا عليها. فقد صرخت صحفة لوس انجلوس تايمز قائلة، بعد أحداث شغب رويني كنغ، «انقذوا الجيل المقبل» وقال القاضي الفدرالي فنسنت فيميما في العام ١٩٨٩ «لقد فقدنا جيلاً من الشباب في الحرب ضد المخدرات، وعلينا أن نبدأ بالجماعات الأصغر سنًا، وأن نركز على رياض الأطفال». ويعكس الانشغال بقضية «المخدرات» في التسعينات قلقاً واسعاً حول ما وقع من اضرار يجب ألا تتكرر. وفي مقالة رئيسية في صحفة «اتلانتك» اقترح البومر كارل زنستير «منع المجرمين الصغار من التأثير على الجيل التالي، بأن تضع الحماية الشعبية كل ثقلها الى جانب الاطفال وطلاب المدارس». رغم أن «الوقت قد يكون متاخراً لإنقاذ الجيل «مدعى الأولوية» من جنون الاقطاعية الجديدة »، كما المحافظ نيويورك السابق ادوارد كوخ (في العام ١٩٩٠ ايضاً). فيمكن تزييدو «الجيل الجديد بخبرة العمل بنجاح مع الآخرين». كما رسم المخرجون وكتاب القصص السينمائية من البومرز التناقض المذهل بين المراهقين او من تعدوا سن العشرين ممن اشتد عودهم

وبين أطفال الألفية الازكية، الذين نزلوا الساحة حديثاً.

بلغت هموم الحماية ذروتها عند الموجة الأولى من الألفين والتي يعود تاريخها إلى أوائل الثمانينات، والخاصة ببيئة الطفولة الأمريكية. وفي العام ١٩٨١، العام الذي سبق ولادة «جيل الألفيين»، هاجم وابل من الكتب سوء معاملة البالغين للأطفال خلال سنوات ولادة جيل الثريينز (كتب مثل، «اطفال من دون طفولة» و «اختفاء الطفولة» و «اطفالنا العرضين للخطر» و «الجميع يكبرون ولا يجدون مكاناً يذهبون إليه»). وفي الاعوام القليلة التي تلت، بدأ كتاب آخرون التفكير في العواقب الإنسانية للطلاق، والأهل المنشغلين عن رعاية اطفالهم، والتعليم الحالي من القيم. وفي العام ١٩٨٤ ظهر فيلمان يصوران الأولاد كشياطين («اطفال الذرة» و «مشعل النيران») فشلا فشلاً ذريعاً في شباك التذاكر، كان ذلك بداية نهاية طريقة التعريف بطفولة جيل الثريينز وبداية نوع من الأفلام يصور الأطفال بطريقة أكثر إيجابية. وفي منتصف الثمانينات أخرجت شركات الانتاج السينمائي عدة أفلام تصور الأطفال كضحايا (مثل، «تنشئة أريزونا» و «ثلاثة رجال و طفل» ، «ومن أجل كييس» و «أنها تنتظر مولوداً»). وصور الأطفال في تلك الأفلام وهم يساعدون البالغين - بخلاف أفلام الثريينز الذين كانوا يشاطرون ذويهم تحمل الأعباء - عن طريق تذكيرهم بضرورة مواجهة الحياة بقدر أكبر من المسؤولية . وخلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨، ظهرت استطلاعات الرأي زيادة شعبية «البقاء في المنزل مع العائلة» بمقدار ثلاثة أضعاف. ومن فيلم جين باولي «توائم» إلى فيلم بروس ويلي «طبقة لاميز» وفيلم ميرفي براون «سيتكوم بببي» (sitcom baby) عززت نخبة من وسائل الإعلام الجديدة الاهتمام بتنشئة الأطفال . وفي أواخر الثمانينات وصفت صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكال الأطفال بأنهم «صرعة الموسم» ووصفتهم نيويورك تايمز بأنهم «العشاق الجدد».

تزامن تغير نغمة الثقافة الشعبية مع انحسار ثروة الوعي في أوائل الثمانينات. ووصلت الموجة الأولى من الألفين إلى أميركا مفعمة بالثقة الأخلاقية لكن بحالة من التلف المؤسسي. وأصبحت بعض التغيرات الاجتماعية (مثل الزواج المؤجل، والأسر التي تعيش على دخلين صغيرين) من حقائق الحياة الأمريكية التي لا يختلف عليها أحد ، في

حين رفضت اشكال أخرى (مثل الزواج « المفتوح » ، والمخدرات التي تذهب العقل). وفي حين انقسم الاباء « الثريينز » على أنفسهم أيام كانوا يشاهدون أفلام تحقيق الذات مثل فيلم « بوب وكارول » ، وفيلم « تيد واليس » ، كان الاباء والامهات الالفين يشاهدون أفلاماً مثل « الانجداب القاتل » وبدأوا في تقليل الارقام الخاصة بمعدلات الطلاق (التي استقرت منذ اوائل الثمانينات)، والتعقيم الطوعي (الذي انخفض منذ اوائل الثمانينات) والاجهاض (الذى استقر منذ اوائل الثمانينات ثم انخفض بحدة في اوائل التسعينات). وبدأ عدد قليل من المشرعين في انتقاد الاجماع على سياسة مناهضة الاطفال بدأً من انفلات السيطرة على الدين الفدرالي إلى تضاؤل المنافع الصحية للامهات الفقيرات.

هنا يتوقف كل شيء

مع الانتقال من عقد الثمانينات إلى عقد التسعينات، واصلت السياسة المؤيدة للأطفال اكتساب زخم سنة بعد أخرى. وفي حين قامت « مؤسسة غريس » عام ١٩٨٥ برعاية حملة اعلانات تلفزيونية عامة ربطت بين الدين القومي وطفل صغير يبكي، قضى عضو الكونгрس جون بورتر على عجز ضخم في الميزانية لأن فيه « اساءة مالية للطفل ». وفي العام ١٩٨٨ نشرت مجلة « فوربس » موضوع غلاف عنوانه « ابك ، ايها الطفل : انتقال الثروة بين الاجيال »، وتم تشكيل لوبى جديد مساند للأطفال للاهتمام بمصالح الطفل، وتجاوزت قضية رعاية الأطفال قضايا السياسة الخارجية من حيث الأهمية لدى الناخبين . وفي العام ١٩٨٩، وبينما كان المدعى العام الفدرالي منهمكاً في إعداد أول قضية قانونية ضد الوحدات السكنية التي تمنع سكن الأطفال، اعترف الرئيس بوش بأن محنـة اطفال المدن الداخلية « تشغـل تفكـيره » وأشار إلى مثال ساطع لطفل من بيت محطم : هو دوني وترز البالغ من العمر ٧ سنوات . وفي العام ١٩٩١ ، وافق الناخبون في سان فرانسيسكو على التصويت على مبادرة تضمن لبرامج الأطفال نسبة مئوية ثابتة من موازنة المدينة والتي كانت، في ذلك الحين، أعلى من حجم التمويل الجاري. وفي العام ١٩٩٢ اطلق اساقفة الأمة الكاثوليك مناشدة تدعـو إلى « وضع الاطفال في المرتبة الأولى، وشكلـت ٣٢ مؤسـسة اجتماعية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة تحـالفاً للدفاع العام نيابة عنها، واقامت منظمة

«الطريق المتحد» مؤسسة لا تبغي الربح هدفها تكريس السنوات العشرين المقبلة (المدة الزمنية للجيل الواحد) لتفعيل «التاكل الخطير في رفاهية الاطفال» وفي العام ١٩٩٣ تصاعد الغضب الشعبي لقتل الاطفال الصغار في المدن الداخلية (من قبل رجال العصابات من الثريتيرن) في مختلف انحاء البلاد. وفي العام ١٩٩٤ دعا وليم راسبرى، وهو أحد كتّاب الاعمدة في صحيفة واشنطن بوست، والذي كان قد وصف افراد جيل الثريتيرن منهم «جيل من الحيوانات» ، الى «حملة صليبية من أجل أطفال امريكا» تحمل كل طاقة حركة الحقوق المدنية القديمة واستقامتها الاخلاقية.

تبنت آخر حملتين انتخابيتين رئاسيتين اطروحة «الاطفال اولاً» خلافاً لأي حملة أخرى شهدتها الأمة منذ تحريم المسكرات. وبدأ جميع المرشحين الرئيسيين، من جمهوريين وديمقراطيين، او حتى المرشح بيروت، في الدعوة الى اتباع سياسات تقدّم الاطفال، وتقوي نواة الأسرة، وتعيد اقامة نظام جديد من «القيم» (رغمبقاء الخلافات حول ماهية هذه القيم). وصدّمت كتب مثل كتاب سيلفيا هيوليت « حين ينكسر الغضن» ضمير الأمة حول سوء معاملة الأطفال بالقدر الذي صدم فيه كتاب مايكل هارينجتون «اميركا الأخرى» في أوائل السنتين ضميرها حول سوء المعاملة المسنين. وركّزت حركة اجتماعية جديدة بشدة على الأطفال على حساب حرية الأهل في الاختيار. وعاملت مقترنات اصلاح الرفاه الاجتماعي جيل الآفية بطريقة مختلفة للغاية عن جيل الثريزيرز . كما المح بول تايلور دافيد برودر من صحيفة البوست «تنامت حركة امتدت من منازل الولايات الى مجالس ادارة الشركات الكبرى الى الكونجرس تدعو لمزيد من الانفاق على البرامج الخاصة بالاطفال الفقراء الصغار، وكان ذلك غالباً على حساب خفض مساعدات الرفاه لذويهم وغيرهم من البالغين الفقراء . وقال حاكم ولاية اوهايو جورج فويندو فيك «الطريقة الوحيدة لوقف دورة الرفاه، هي اختيار جيل من الاطفال ورسم خط على الرمال، والقول للجميع هنا يتوقف الامر» وقد فعل الكونجرس ذلك مؤخراً حين عدل نظام المساعدة الطبية ليغطي جميع الاطفال الفقراء تحت سن ١٨ سنة بحلول العام ٢٠٠١ . (وهذا يمثّل الثريزيرز).

ومع بداية عقد التسعينات، ملاً البومرز الاربعينيون مراتب القيادة في المؤسسات المحلية وسيطروا على عالم الطفولة. وبعد أن استبعدوا الجيل الصامت الخمسيني والستيني الأكثر تسامحاً (الذين ضبطوا الاتجاه السلوكي لجيل الثريز) وضعوا اتجاه سلوكيًّا جديداً لا يعني بالترهات . وأشارت صحيفة «ول ستريت جورنال» وهي تتحدث عن حشد لجيل المهنيين.الشباب (Yuppie) المصممين على حماية الأطفال الجدد من الرواسب الاجتماعية والكيماوية لليقظة النشطة التي اطلقوها هم أنفسهم قبل ربع قرن، «جيل الستينات الذي كان صريع المخدرات، يحذر اطفاله». وفي اجتماعات أولياء أمور الطلبة في المدارس، كان الآباء الاربعينيون من البومرز يؤثرون الصامتين الأكبر سنًا على تساهلهم . وفي حين مال جيل الصامتين إلى اعطاء الصغار معلومات كاملة ثم تركهم ليختاروا بأنفسهم، مال البومرز إلى وضع قواعد ثابتة، معززة باشراف البالغين والتنبه لأية تجاوزات. وفي رد غاضب على اقتراحات بأن الاجابة على مشكلة المخدرات تكمن في اعطاء المزيد من المعلومات حولها، قال وليم بنت عن قضية الطفل دوني ابن بيت يتم تعاطي الكراك* فيه : «هذا الطفل لا يحتاج إلى تثقيف حول المخدرات. انه يحتاج إلى حماية، ونظام، وحب».

على مائدة العشاء في جميع أنحاء العالم، يطلب الآباء من أولادهم الصغار اليوم الابتعاد عن المخدرات، والكحول، والإيدز، والحمل في سن المراهقة، واللافاظ النابية ، واعلانات التلفزيون، والتجمع في حفلات من دون رقيب، او العادات والملابس الموجة اجتماعياً. وردد المرشحون السياسيون الاربعينيون هذه الطروحات محاولين تنشئة جيل من الاطفال يتلزم بما يقولون، وليس بما يفعلون . وتزايد تنبئه الاولاد إلى توفير النقود (خلال العقد الماضي ارتفعت باضطراد نسبة الدخل الذي يحصل عليه الصغار مقابل حسن السلوك مما كانوا يحصلون عليه مقابل القيام بمعامل بسيطة). وفي تلك الاثناء حاربت تثير غور اغاني الروك المثيرة الصاخبة، وشنّت تيري راكولتا من جماعة «مذر ليون» في ميتشيغان حملة ضد الجنس والعنف الذي يبث خلال الاوقات الرئيسية على شاشة

* الكراك نوع من المخدرات (المترجم).

التلفزيون، وغيّرت شركة ماتيل التي يديرها البومرز مجموعة العاب باربي من «الروكرز» القديمة الى «السانسيشنز» النظيفة. وبدأ الراديوكاليون من البومرز الناضجين، الذين كان يسرهم في الماضي صدم آباءهم ومهاتهم بسلوكياتهم باتخاذ منهج اخلاقي حازم في تنمية اطفالهم. وتزايد عدد الآباء الذين يطالبون بمواعيد عمل تتبع لهم قضاء المزيد من الوقت في البيت ل التربية اولادهم الصغار. ورسم جاري ترودو وهو والد لتوأمين صغيرين، في برنامجه الفكاهي «دونسيبري» صورة لأب من البومرز يشرح بفخر كيف انه رب ابنته «مثل فتاة آسيوية .. لأن علمها قيمة الانضباط، والعمل الجاد، واحترام الآخرين ». .

بشكل عام ، كان الآباء البومرز مصممون على بناء بيئه صحية لأطفالهم الالفيين. في حين ربى الآباء من الجيل الصامت اطفالهم من الثريتيرز في السبعينات على مشاهدة الافلام المحظورة على من تقل اعمارهم عن ١٧ سنة والتي تتحدث عنهم، في حين بدأ بو默ز التسعينات فيأخذ اطفالهم لمشاهدة افلام مسموح بها للجميع والتي اخرجت خصيصاً لهم. وبينما ركزت افلام الثريتيرز ويلي ونكا على الفردية والفرقـات بين الاطفال، فقد شددت الافلام الجديدة التي اخرجها البومرز (مثل «ذيل اميركي» ، و«أوليفر وصاحب» ، و«ارض ما قبل الزمن» و «البطات الجبارات» ، و«البحث عن بوبى فيشر» ، و«الاسد الملك») على الفضائل الاجتماعية المدنية للمساواة، والتفاؤل، والتعاون، والمجتمع .. وبينما سرحت استوديوهات شركة ديزني العاملين في مجال الصور المتحركة خلال حقبة الثريتيرز، عادت وزادت العاملين لديها في الثمانينات. وهي توظف اليوم عدداً من الفنانين اكثر من أي وقت مضى منذ العام ١٩٣٧ حين انتجت الفيلم الكرتونى «بياض الثلج» ... وتخرج اليوم افلاماً سينمائية كرتونية بمعدلات لم يكن في الامكان تصوّرها في السبعينات. وخارج نطاق افلام الكرتون،أخذ كتاب النصوص السينمائية من البومرز يضعون حبكات روائية ذات مضمون أخلاقي أقوى ورسالة اكثر وضوحاً بالنسبة للمخدرات، والكحول، والجنس لدى المراهقين. وفي المسلسلات الكوميدية اصبح الآباء أقل ابعاداً واكثر تحملًا للمسؤولية .. يلوحن بالعصا ويخبرون الصغار انهم أصغر من ان يفعلوا هذا او يعرفوا عن ذاك. واثبت بارني من هيئة الاذاعة العامة (PBS) وبتعارض حاد مع برامج شركتي اليكتريك (Electric)

وزوم (Zoom) شعبية العروض بطيئة الخطوة، والمحببة للأطفال حتى حين تتصدم العديد من البالغين لشدة تفاهتها وتكلفها.

ويبذل البالغون من اليومز جهوداً مماثلة لابعاد الخطر عن حياة الاطفال اليومية. وفي العام ١٩٩٠، عبر اهالي نيويورك عن غضبهم لقتل اطفال بتسع رصاصات طائشة بشدة أكبر مما شعروا لجرائم قتل طالت عدداً أكبر بكثير من الثريينز. وانتشرت في الضواحي الأمريكية تشكيلة جديدة من الأدوات هدفها سلامة الطفل وعمت الأسواق وكان من ضمنها سقاطات «غيربر» للدراج، وغطاء المقابض المواقف، ومساند لزوايا الأثاث، واقفال للحمامات، ومرايا خاصة للسيارات، وخوذات للدراجات الهوائية (كلها معروضة في كتالوجات «آمنة للغاية»). وفي حين بدأ عقد الثمانينيات باقرار قوانين تفرض قيوداً على وضع الاطفال الرضع في السيارات . بدأ عقد السبعينيات ببرنامج رعاية الاطفال الرضع في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية المسمى «بداية صحية» والحفاظ على حياة الاطفال في الطائرات التجارية، وسنت أولى القوانين الخاصة بارتداء الخوذات لراكبي الدراجات الهوائية ، وبرنامج جديد للجمعية الأمريكية للسيارات يتعلق «باللعب الآمن» الذي اعاد التذكير بحملات الشوارع الآمنة حين كان كبار هذه الأيام اطفالاً. لم يحدث شيء كهذا منذ الغضب الذي ساد في الحقبة التقدمية بسبب السيارات التي كانت تؤدي الصغار من جيل جنود الحرب العالمية الثانية وتفر هاربة (وطلب المنادين بتحريم المسكرات من الآباء الابتعاد عن المسكرات) أن كان الاميركيون البالغون على هذا القدر من التصميم لحماية الاطفال من الاذى.

ويتجلى هذا في اوضاع صورة في تبدل المواقف لدى بعض الثريينز مما يدعونه «الكلمة ط» : الطلاق . فقد كان طلاق الآبوين وباء اجتاح عالم طفولة الثريينز، خاصة خلال عقد السبعينيات . فإذا اصاب بيوبthem، شعروا بالألم وكرهوا ما يخالفه من عواقب. وإذا حدث ذلك لصديق راقبوا اثاره وخافوا على مصيره. اليوم انتهت حقبة اطفال الثريينز، وبدأت دراسة تلك الحقبة : اطفال الطلاق أقل تفوقاً في المدارس، ومشاكلهم السلوكية أكثر (تعاطي المخدرات، والانتحار، والعنف) ، كما عانوا من الانخفاض الكبير في دخل الأسرة،

خاصة من لم تتزوج أمهاتهم مرة أخرى. اليوم، يتخيل بول تيري من صحيفة البوست

قيام :

حركة لنصره الزواج بين علماء النفس الذين يشعرون بالقلق من تأثير الطلاق على الأطفال، وأساتذة القانون الذين يقولون بضرورة اضافة سياسة تقول الأطفال اولاً الى قانون الطلاق، ومستشاري الزواج الذي توصلوا الى قناعة بأن الطلاق علاج اسوأ من المرض.

واقتراح كريستوفر لاش، مؤرخ احداث « عصر النرجسية» تعديلاً دسنورياً يمنع بموجبه الآباء الذين لديهم اطفالاً صغاراً من الطلاق. مؤخرا، وبعد أن أدرك البالغون تلك العواقب انخفضت معدلات الطلاق الى مستويات ادنى بمقدار ٤٠٪ بالمرة تقريباً عما كانت عليه في اوائل عقد الثمانينات.

كما كان لعصر الأسرة التي يعمل الآبوبين فيها نصيبها من مقاومة الوعي الجديد المؤيد للطفل. فخلال الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩١ ارتفعت نسبة البالغين الذين يوافقون على البيان القائل « باحتمال أن يعاني الأطفال الذين لم يبلغوا سن الذهاب إلى المدرسة اذا كانت الأم تعمل «من ٤٨٪ إلى ٥٥٪ . ونسبة النساء العاملات اللواتي قلن «انهن يفكرن في ترك العمل مؤقتاً، إن لم يكن بحاجة للنقود» من ٢٨٪ إلى ٥٦٪ . كما قال أصحاب العمل أن انتاجية النساء العاملات تنخفض في اواخر النهار بسبب قلقهن على اوضاع اطفالهن بعد انتهاء الدوام المدرسي . وفي حين يبدو أن الأمهات العاملات لن يتخلين عن عملهن، فإن اتجاهات جديدة (تقاسم الوظيفة، سهولة الاتصالات، والانتقال من مهنة إلى أخرى) بات يعيد تشكيل تواجد البالغين في عالم الأطفال قبل المدرسة وبعدها .

دفعت التوجهات الأخيرة بجهود الأهل الشباب من الشر提نرز بقدر ما دفعت بجهود البومرز الأكبر سنًا الذين دعوا إلى تشجيع مؤسسات المجتمع المحلي . وعمل الشر提نرز على تأخير فترات الرعاية الابوية أكثر مما فعل البومرز وهم في مثل سنهم ، لكنهم أبدوا التزاماً أكبر في جعل الزواج أطول عمرًا . واظهر استطلاع ويرذلن (Wirthlin) « فجوة أسرية » كبيرة في الموقف بين العازبين من سن ١٨ إلى ٢٩ سنة، والمتزوجين الذين رزقوا بأطفال . وما أن يبدأ الشر提نرز في تكوين أسرة، فإن الكثيرين منهم يرفضون الخلط بين المهنة

والاطفال كما فعل اباءهم . وأصبح الآباء والامهات من الثريين شديدو الاهتمام بحماية اطفالهم، وبحياتهم، وكرماء في الوقت المخصص لهم. وينظرون الى الحصول على دخلين للأسرة كضرورة اقتصادية وبقاء أحد الوالدين في المنزل (الأب أو الأم) كانجاز اساسي لتطوراتهم بعيدة المدى. ومنذ العام ١٩٩٠، ورغم ثبات معدل مشاركة النساء المتزوجات في القوى العاملة، فقد انخفضت بحدة نسبة النساء العاملات المتزوجات اللواتي هن في العشرينات من العمر. وفي العام ١٩٩٣ فعل لاعبو الاتحاد الوطني لكرة القدم شيئاً لم يفعلوه من قبل : رفضوا المشاركة في مباريات كبرى في الأيام التي كان من المتوقع أن تدل فيها نساءهم . وبالتوافق مع البومرز اكتفى الآباء الشباب من الثريين بدخل معتدل، والعيش في أماكن شبه مدنية في «مدن جانبية» تشكل البيئة الصديقة الأفضل بالنسبة للاطفال.

حب لأطفال الآخرين

خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، اكتشف البالغون من مختلف الاعمار نوعاً من الحب وشعوراً بالمسؤولية تجاه أطفال الآخرين. وكانت المؤرخة الاجتماعية باربرا وايتهد قد تصورت، إلى عهد قريب، «وجود شعور بأن رغبة البالغين في تحقيق الذات تتغوف على رغبتهم في توفير احتياجات الأطفال. أما الآن فاعتقد أن القيمة الثقافية للإثمار الأبوي، والتضحيّة من أجل الأطفال، آخذة في العودة. والأمثلة كثيرة. فخلال التجمع الكبير للبومرز كانت جميع القضايا تتعلق بالبالغين. وخلال عقد الثمانينات بدأوا في شمول الرضع، ثم الأطفال الصغار، والآن الأولاد. وخلال عقد السبعينات كان الأب أو الأم الذي يدخل مطعماً ومعه طفل رضيع في عربة اطفال يتلقى نظرات الامتعاض التي يتلقاها المدخنون هذه الأيام؛ وفي عقد التسعينات صار يرحب بهم بحرارة. وفي اواسط السبعينيات حين أصبحت فئة الأطفال الفئة الأفقر في البلاد، وذلك لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، بدا أن الناس لا يعيرون ذلك الأمر أي اهتمام. وفي أواخر الثمانينات أصبح فقر الأطفال قضية كبيرة في الصحافة الوطنية . ووصل اشمئزاز الناس من «استغلال الأطفال» مستويات هستيرية في المئات من البلدان. في تلك الأيام تابعت الأمة بقلق مصير

عدد من الأطفال الصغار المكروبين، من «طفلة الجميع» جيسيكا ماكلور (التي انقت بعدها علقت لمدة يومين في بئر مهجور في لوبوك، تكساس)، إلى تاباثا فوستر ابنة الستين (التي أمكن زراعتها ٥ أعضاء لها بفضل منح من عامة الناس بلغت ٣٥٠ الف دولار)، إلى سيسليا شيشان ابنة الأربعية اعوام (الناجية الوحيدة من حادث تحطم طائرة في ديترويت).

وسط جميع شرائح مجتمعنا، بدأ استقبال هذا الجيل الجديد من الأطفال، ومعاملتهم على أنهم قادمون جدد أعزاء، وفي حين كان الحد الفاصل في قضايا الخصوبة خلال فترة طفولة الثريتين هو تناول الحبوب المانعة للحمل أو إجراء العمليات الجراحية لتجنب الحمل، طبعت حقبة الألفية بالتقدم في مجال طب زيادة الخصوبة. وفي أواخر الثمانينيات، أصبحت العناية بالعقم والاطفال الخدج من أسرع حقول الطب نمواً. ففي السبعينيات، كان حظ المولود الجديد الذي وزنه ٩٠٠ غرام في العيش لا يزيد عن ٥ بالمئة؛ وفي العام ١٩٩٠ كان في وسع ٩٠ بالمئة منهم العيش، بتكلفة تبلغ في متوسطها ١٥٠ الف دولار لكل طفل.

وفي حين كان يطلق على أطفال الثريتين تسميات وتعابير توحى برغبة البالغين في اختفائهم والتخلص منهم، بات ينظر للآلاف على أنهم أطفال يرغب البالغون في رعايتهم بعناية. وخلال أشهر معركتين للحصول على حق الحضانة في السنوات الأخيرة، ركزت مقالات الصحف على الأطفال الأكثر مما ركزت على الأهل .. وهما معركة «الطفل م» من نوجيرسي وهيلاري مورغان من فيرجينيا. وكان يمكن لمثل هذه القصص قبل ربع قرن، أن تكون مجرد قصص تافهة بعيدة عن الفهم. أما اليوم فإنها تستقطب اهتماماً عظيماً في جميع أنحاء البلاد. خلال عقد السبعينيات، لم يكن الطفل المهجور خبراً يستحق الاهتمام، لكن في عام ١٩٩٢ وغداة سلسلة الأفلام الأخيرة مثل فيلم «وحيد في البيت»، اعتقل والدين من شيكاغو من أعلى الطبقة المتوسطة لحبسهما طفليهما البالغين ٤ و ٩ سنوات في المنزل خلال اجازة قضيابها في المكسيك استمرت ٩ أيام وأدينوا وسجنا.

في حقبة الطفولة الأولى صارت المؤسسات العامة تنتظر إلى الأطفال على أن لهم أولوية قومية عالية للغاية لا يجوز تركها لاهواء الآباء الشباب غير الكفاء (وخاصة من الثريتين). وفي مدينة واشنطن، حكم قاضي على امرأة حامل بالسجن لتعاطيها المخدرات لأول مرة

لسبب وحيد هو أن سلوكها يعرض طفلاً الذي لم يولد بعد للخطر. وفي حين كانت وسائل الاعلام تخص الآباء من الثريين على توفير مجال واسع لاطفالهم كي يكتشفوا أنفسهم، فان مجتمع البالغين (في وسائل الاعلام، والشروعين، والمحاكم) صار يحضر الآباء على مراقبة بيئه الطفل ويفرض ذلك بقوانين جديدة متشددة تجعل الآباء مسؤولون مدنياً وقانونياً عن سوء تصرف أطفالهم. وفي تعليق على قانون جديد لولاية كاليفورنيا يجرم الآباء عن الرذائل التي يرتكبها ابناءهم، اشارت اليه غودمان الى أن المشرع «قلبوا الكتاب المقدس رأساً على عقب .. وقرروا أن يحاسب الآباء على الخطايا التي يرتكبها الأبناء» ولأول مرة، على ما تعي الذكرة، تتعالى الدعوات لاقامة ميات خاصه «اكاديميات» للأطفال، و «قرى» للأطفال الصغار الذين اعتبار أهلهم غير صالحين اجتماعياً لرعايتهم. أماكن قال عنها وليم بينت «سينشأ فيها الأطفال ويتربيون» في ظل «قواعد صارمة ومبادئ قوية».

الفضائل الاجتماعية

يقدم «كتاب الفضائل» مؤلفه بينت، والذي امتلا بالرسائل الأخلاقية دعوة واضحة لتعليم الأطفال الصغار «القيم» في المدارس وخارجها .. هنا أيضاً، كتصحيح للأخلاقيات المحظوظة في البالغين من البومرز ومنهم في سن العشرينات والذين نشأوا في ظل نظام محاباة أكثر بالنسبة للقيم. ففي واشنطن العاصمة، وأماكن أخرى ، صارت «المناهج المشحونة بالقيم» تدرس صراحة الصدقة والخطأ. وفي تكساس، أعلنت مدارس عدة عن «حكمة الشهر» التي طلب من قطاعات الأعمال والشرطة المحلية الاعلان عنها على لوحات وفي واجهات المحلات. واصدر الزوجان ليندا وريتشارد إير، كتاب «تعليم اطفالك القيم»، وهو «رد فعل مناهض للتفكير الذي ساد خلال السبعينيات والثمانينيات والقائل أن الأسر يمكن أن تتتطور دون حاجة للقيم الأساسية». وفي حين تصدر كتابهما وكتاب بينت قائمة أكثر الكتب مبيعاً، فقد شهدت أواخر الثمانينيات موجة من العناوين مثل «الطفل الأخلاقي»، و «تربية الأولاد الصالحين» ، «وتنشئة الولد الأخلاقي»، و «تعليم طفلك أن يكون لطيفاً ومنصفاً ومسؤولاً». وبعكس ذلك، كانت العناوين السائدة خلال حقبة طفولة الثريين

تتحدث عن ارشادات مساعدة الذات، وكارييس حول حتمية الطفولة المبكرة تنصح الأهل أن يعلموا أطفالهم فهم عوّاقب سلوكياتهم (وتوفير «مساعدة ذاتية» لهم، تقضي بالحجر عليهم) في سن مبكرة للغاية. وفي الكتب الموجهة للأطفال ذاتهم، ركزت الخطوط الجديدة (مثل «حكايات قيم» شجرة البلوط) على مشاكل الأسرة بنسبة أقل مما ركزت على فضائل الأسرة. وصار القراء الصغار يبتعدون عن نمط جودي بلم في «الواقعية الجديدة» الذي ساد في عقد السبعينات، والأقل تأكيداً على القيم.

عند وصول جيل الألفية سن الذهاب إلى المدرسة، لم يتحرك التعليم العام في اتجاه تدريس القيم وحسب، بل أيضاً نحو «تقالييد جديدة، وتأكيدات أعظم على البالغين، ومنهج فريق يدعو إلى تعليم تعاوني» وأصبحت رياض الأطفال أكثر أكاديمية، وصارت المدارس الابتدائية تركز على «الاعمال الجيدة» .. التأكيد على مساعدة الأسرة والجيران في الاعمال الصغيرة. وتحمّلت الثقافة الجنسية حول الدعوة إلى كبح الشهوات وليس فقط تقديم المعلومات عن الأمور غير الأخلاقية. وفي سلسلة من أعمال الرقابة وقضايا التفتيش والمصادر، غيرت المحكمة العليا الأميركيّة توجهاً استمر طيلة عقدين من الزمن حول حقوق الطلاب وقامت بتعزيز سلطة المدرسة في فرض الانضباط. ومع بداية تولي البومرز للتعليم العام، شهدت مجالس الآباء والأمهات نهضة جديدة، وازدهرت باهدافها واعضائها الجدد. واستحوذ ما اطلق عليه شيسترن باسم «الصيادة الزلزالية» على نظرية البالغين إلى التعليم، مع زيادة كبيرة في تأييد اعطاء المزيد من الواجبات المنزليّة، وإطالة الدوام المدرسي، والتشدد في متطلبات التخرج، وزيادة مشاركة الأهل في الصنوف المدرسية، ووضع منهاج قياسي. وفي حين صار الاتجاه العام هو قطع الأموال عن البرامج الخاصة بالأطفال «الموهبين» والأطفال «المعاقين» فقد تحول إلى التأكيد على تحسين التعليم للأطفال العاديين، والتأكيد على تلبية جميع الأطفال لمستويات معينة. وجاء التحدى الرئيسي الجديد ضد المدارس العامة من المدارس المنزليّة وليس من المؤسسات الأكاديمية الراقية، حيث قام الأهل القاعدون في منازلهم باستثمار الكثير من وقتهم في التعليم الابتدائي لأولادهم. ولم يكن الأهل المتعلّعون للكمال من البومرز ليفرضوا بأي حال من الاحوال أن

يصل أولادهم سن السابعة عشرة لتصنفهم بعض اللجان القومية على أنهم «متواسطي المستوى» ، كما كان يصنف الثريتيرز (عن حق او غير حق) في اوائل الثمانينات.

اهتم الأهل من البومرز بدعاوة وزير التعليم ريتشارد رايلى لوقف «الدفع المتسرع» و «ابطاء خطوة حيواناتهم لمساعدة اطفالهم». وبالمثل أخذ الأهل والمعلمون، وبجهد مشترك يبيطئون ساعة تطور الطفولة .. وذلك بخلاف جيل الصامتين، الذي كانوا يسرعنها. خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٨ ازدادت نسبة الطلاب الذين واصلوا دراستهم الابتدائية بنسبة الثالث وفي العام ١٩٨٩ كان واحداً من كل خمسة اطفال تقريباً، ومنهم في سن الذهاب الى رياض الاطفال يوضعون بشكل مدروس في برامج ما قبل المدرسة . وقفزت مبيعات مواد « اختبار جيسيل » (Gesell Test) ، المستخدمة لتقرير مدى استعداد الطفل للالتحاق برياض الاطفال بمقدار ٦٧ بالمئة خلال الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٧. وفي تلك الاناء، عكس ناشرو أدب الأطفال التوجّه الذي كانت تؤكّد عليه حقبة الثريتيرز بدفع القراء لقراءة المواضيع الأكثر تعقيداً. ويقرأ الأهل الآن كتاباً خاصة بالاطفال مطبوعة على القماش او الورق المقوى لاطفال الآلفية .. وهي كتب كانت تستورد من اوروبا للثريتيرز الصغار، هذا اذا كان بالامكان العثور عليها. كما انخفضت اوقات مشاهدة الاطفال للتلفزيون (فقد اشار تقرير نيلسن انه خلال الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٢ انخفضت نسبة مشاهدة افلام الكرتون صباح يوم السبت بمقدار ١٢ بالمئة)، في حين ازدهرت مبيعات الدوريات المخصصة للاطفال (حيث ظهرت ٨١ دورية جديدة خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩١). وتحسن تنظيم أنشطة نهاية الأسبوع وأنشطة ما بعد اوقات المدرسة اضافة الى الرياضة والنادي الطبيعية، والاشراف عليها بشكل أفضل من أي وقت مضى.

وتعيّنت بداية السبعينيات بما دعته مجلة تايم « أطفال الافلام الاميركية » حيث كانت الافلام المنوعة لاقل من ١٧ سنة هي الأكثر اثارة للاعجاب خلال حقبة طفولة الثريتيرز، أما الآن فان المخرجين يبنّيون هذه الافلام لصالح الافلام التي يسمع بمشاهدتها بإشراف الأهل . كما اشارت مجلة تايم « هذا الصيف اختفت تقريباً افلام القتل المثيرة مع ما فيها من عنف صارخ، وجنس فاضح، ومفردات بذيئة ... والمصنفة محظورة لأقل من ١٧ سنة ». وواصلت التايم مقالها بالقول :

حل محلها افلام الاطفال التي يتلقى فيها الصغار والكبار دروساً عن الحياة . . هل كان هناك من طفل سيء في العالم .. مناكف وعنيد وخبير في الاستبداد بروح والديه ؟ نادرأ ما تجد مثل هذا الطفل في افلام هوليوود، خاصة هذا الصيف، خاصة مع أنواع الممثلين الاطفال العفويين والجذابين.

قبل فترة غير بعيدة ، في السبعينات ، كان كل طفل ممثل (من الثرتيerez) يصور على أنه طفل مزعج مثل «ويلي ونكا» او متشرد كما في فيلم «قرم من فرق» ، او شيطان كما في فيلم «طارد الارواح» او وصل سن البلوغ مبكراً في «باغي مالون» او في أفضل الأحوال كمصدر ازعاج للأهل المشغلين عنه كما في «كرامر ضد كرامر» .

قد لا يكون هناك من صورة تمثل التباطؤ الجديد في الثقافة الالفية النظيفة افضل من تلك المثلثة في الديناصور القرمزني الضخم المعروف باسم بارني . وليس في وسع الأهل أن يتصورا برنامجاً أكثر اختلافاً عن فيديو طفل الثرتيerez «شارع السمسم» العتيق . الذي مثل انتقالاً من حياة المدن الى المراعي ، من نيويورك الى تكساس ، ومن الحركة النشطة الى العاطفة المفرطة، من الغلطة الى العذوبة، ومن الفردية الى المشاركة. ولم تعد الوحوش تخرج من علب النفايات. ولم يعد هناك نص فرعي للبالغين، حيث أعرب الكثيرون منهم (خاصة من ليسوا اباء) عن غضبهم من استعراض الاذاعة العامة الوطنية الذي اسمته «شيء صحي لكنه غير مريح» ، والذي قالت عنه صحيفة واشنطن بوست انه «حلو جداً لدرجة أنه قد يصيب البالغين بصدمة سكري». وربما كان بارني هو الاضخم والأقل براعة من موجة جديدة من عمليات تسويق وبرمجة الاولاد الصغار والتي تؤكد على التقليدي (لاحظ العودة الى لعبة «الجال» والحلة، و «الكلة» الزجاجية، وغيرها من الالعاب التي تتوقف اليها)، والنظيف (مثل اغاني الاطفال التي غناها «شيء ألي»، و «أم. سي. لait»، و «كرسي كروس»)

لم يسعد التوجه الجديد للطفولة الاميركية الجميع . فاذا كانت توجهات تنشئة الاطفال في حقبة السبعينات قد أسرعت البومرز، فقد كانت في الواقع ، تنكرأ للطريقة التي أنسأت بها الاجيال الأخرى أولادها. اضف الى ذلك، انه كان لنموذج البومرز في الابوة الكثرين من النقاد من ابناء جيلهم ذاته. وتساءل البعض إن كانت ذرية مثل تلك العائلات قادرة على

تطویر تفتح عقلي نعتبره الآن من المسلمات في الأطفال، وعلقت الكاتبة الصحفية أنا كويندلين بقولها «ما يتعلم هؤلاء الأطفال هو أن الحياة سوداء أو بيضاء»، دون الاستماع إلى النموذج الطويل من الإجابات على أسئلة الحياة، ودون كسب «قدراً من التقمص العاطفي والفهم يلقي بظله على الألوان الأولية الأخرى المدامة». ورغم اعتراف كويندلين بأن ابناء الصف الثالث والرابع اليوم «يبدون مواطنين أكثر تطوراً مما كنا عليه» في ذلك السن، فإنها تراهم يستوعبون التعليمات بما لا يجب فعله حول الجرائم، والمدرارات، والتلوث، والتعليم بحيوية واجماع مزعج. وسخر جون ليو في مجلة التايم من التوجه الجديد تجاه الرياضيين عن «انتهاء التنفس، وبدء التعاون» واصفاً إياه بأنه «منهج عصر جديد في الرياضة، خال من المتعة والمهارة». وبعد رؤية زيادة التأكيد على دور الأب (في أفلام مثل «الأسد الملك» وبعض الحركات مثل حركة المبادرة القومية للباء)، وعلى دور المدرسين، وعلى الصفوف الابتدائية المخصصة للذكور، انتاب الفزع حملة لواء الحركة النسائية على مكتسياتها التي حصلن عليها بصعوبة. لكن النقاد بقوا أقلية. فالأغلب أن البالغين يحبون هؤلاء الأطفال الجدد.

بدأت الحقائق تدعم هذا الحب. ففي استطلاع دولي جرى مؤخراً، جاء طلاب المدارس الابتدائية الأميركيين في المرتبة الثانية على العالم (وجاءت الطالبات في المرتبة الأولى) في مهارات القراءة، وهو شيء لم نسمع عن مثله قط خلال حقبة طفولة الثرينيز. ومع ولادة الجيل الأول لاصحاب ثقافة الحاسوب الشخصي فقد كان من الطبيعي تفاعلهم مع تكنولوجيا تعدد وسائل الاعلام. وخلافاً للثرينيز، فإن الآلفين يكتشفون عالم الحاسوب بمساعدة البالغين. وقبل أن يصبحوا قراصنة ومتلصصين على ملفات حواسيب الآخرين، يتعلمون خصوصية وأمن ، واداب الحاسوب (ويعود الفضل جزئياً لبرامجيات اخلق الحاسوب والفيديو التي اعدتها مكتبة لورنس ليفورم الوطنية) . وصورة الطفل ذي التكنولوجيا العالية اليوم هي صورة طفل أقل انشغالاً بالزنارين والتنينات من انشغاله بصدق مراسلة يسأل أسئلة مدنية عن معجزة او خدمة حاسوبية.

وليس ثمة صورة اوضح للفضائل المدنية من صورة النهضة المذهلة في التوفير الخاص بالطفل. فوفقاً لمسوحات قومية بقيت معدلات الادخار - لفرد الواحد من الأطفال

من سن ٤ الى ١٢ سنة بحدود ١٥ بالملة طيلة العام ١٩٨٤، ثم قفزت الى ٣٠ بالملة في اواخر عقد الثمانينات وتجاوزت الان الاربعين بالملة. وتؤكد الدراسات تصاعد التوجه العام للادخار، وتظهر أن اطفال الالفية أقل اهتماماً بالعلامات التجارية وأكثر اهتماماً بالقيم من مراهقي الثريين. ويقومون باعمال مدينة جيدة بشكل لم يكن معروفاً في حقبة البومرز. وتقول سوزان لوغان مؤلفة كتاب «الاطفال يستطيعون المساعدة» أن الاطفال «يمشون وعمرهم سنة واحدة، ويتكلمون وبعمرهم سنتان، ويستطيعون وعمرهم ٣ سنوات». وبينما يطالب بعض الاطفال «المهتمين بالبيئة» من أبائهم التوقف عن تلوث البيئة او التدخين، يقوم آخرون بالتسلل خلسة حول جداول الانهار واقوام النفايات لكشف ملوثي البيئة. وتجوب «دوريات الطاقة» من طلاب المدارس الابتدائية بمعاطفهم البرتقالية الزاهية، ولوحات حمل الاوراق ذات المظهر الرسمي، بحثاً عن نوافذ مكسورة، أو صنابير ماء تسيل، أو أبواب مفتوحة او مصابيح كهربائية محترقة. وبدأ مكتب التحقيقات الفدرالية برئاسة برنامجاً اسماه «عملاء الوكالة الصغار» يعمل الاولاد من خلاله مع مشرف أكبر سنًا للدراسة، وكشف الجرائم والحصول على نجوم ذهبية. في واشنطن العاصمة، يرأس صبي في الثانية عشرة من العمر وحدة الاستخبارات الاجنبية المضادة، في حين تشرف فتاة في الحادية عشرة من العمر على مجموعة مكافحة الارهاب. ويقول مسؤول في الرابطة المدنية المحلية «اكاد اسقط عن مقعدى كلما سمعت صبياً يقول «بارك الله في اميركا» و «بارك الله في وكالة التحقيقات الفدرالية». وقد مكنت جماعة «اولاد يصوتون لاميركا» التي انتشرت في بضع عشرة ولاية الاولاد من مناقشة القضايا، والتسجيل والقيام بحملات انتخابية، وابتکار الشعارات والهتافات، والتصويت في انتخابات مقلدة. وبينت احدى الدراسات أن معدل مشاركة الناخبين عام ١٩٩٠ ارتفع بنسبة ٥ بالملة في الدوائر الانتخابية التي لديها برامج تصويت الاولاد. ويقول مدير برنامج فونيكس «لقد خلق هذا البرنامج وحشاً سياسياً بين صبيان اريزونا، وليس في وسعنا وقفهم».

بدأ البالغون ينظرون الى اطفال الالفية من امثال اليتيمة الصغيرة انيس في حقبة التسعينات كجيل من امثال اليسان بورترز في «كيرلي سو»: مبهج، ومتقابل، وتعاون، ومحبوب. ومثل أنا باجوين المجنحة كملاك في فيلم «البيانو» فان اطفال الالفية هم المسيسين، والمؤثرين، والفارضين حتى ليقظة القيم الابوية. ولا يكفي لجيل الاطفال هذا أن

يكون جيداً، فقد تكون مهمته في الحياة جعل الاجيال الأخرى أفضل. وبالمناسبة، حين استخدمت شركة بيبسي طفلاً لتقديم شعارها المعلن الجديد «يجب أن أحصل عليها» عام ١٩٩٢، نجحت الحملة نجاحاً كبيراً. ولا يتوقع من الأولاد التصرف على ذلك النحو هذه الأيام.

الالفية الجديدة

يبدى الأطفال هذه الأيام كل العلامات التي تشير إلى انهم جيل من «التوجهات»، كما كان ابوهم البومرز ذات يوم. والفارق الكبير هو : ان سنوات بلوغ البومرز سن الرشد تميزت بالتوجهات السائدة في جميع المجالات التي يمكن تصورها بالنسبة لحياة الشباب (قابلية التعليم، والجريمة، والمواد المؤذية، والانتحار، وحمل المراهقات، والعادات المدنية). والأغلب ان تكون توجهات الألفية في اتجاه تحسن التعليم والرعاية الصحية ، وتنمية روابط الأسرة، والمزيد من حب البالغين وحمايتهم للأطفال، وتزايد الاحساس بأن الشباب بحاجة إلى رسالة وطنية . آخر مرة كان فيها للجيل الشاب نزعات إيجابية متنافسة، هي يوم بلغ مواطنونا السنون سن الرشد في عشرينات وثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. تذكروا كيف انهم حين بلغوا أواخر سن المراهقة، نعمت اميركا بما يذكره الجميع حتى الآن بأنه «العصر الذهبي للمدرسة الثانوية»، وهي فترة تتمتع فيها الناس من جميع الأعمار بمباحثات الموسيقى المفيدة وبدع الشباب.

قد لا يكون مستقبل هذا الجيل مشرقاً جداً، بالطبع، فما زالت الجوانب السلبية المقلقة موجودة. اسئل فقط الثريين الذين يُدفعون نحو الافاق الاقتصادي، ويستشعرون اختفاء الحلم الاميركي، وهم يقتربون من عيد ميلادهم الثلاثين. لقد حكم على الثريين كمجموعة، أن يكونوا الجيل الاميركي الوحيد (باستثناء اقرانهم من جنود الكونفدرالية) صاحب أدنى مستوى للمعيشة من جميع الاجيال التي سبقته. وإذا ما استمرت انماط السياسة التي اتبعت خلال ربع القرن الماضي، واستمرت المؤسسات العامة في محاباة كبار السن على حساب الشباب، فإن جيل الألفية سيكون في خطر أيضاً. قد تتمكن اميركا من العيش دون حلمها لمدة جيل واحد : لكن اذا ضرب التدهور الاقتصاد جيلي الثريين والالفية كلاهما، فإن العواقب قد تكون خطيرة

إن عقدين من العداء تجاه الأطفال لا يمكن قلبهما بين ليلة وضحاها . فما زالت استطلاعات الرأي تبين أن البالغين ما زالوا يرتكزون في السلوك على أنفسهم أكثر من تركيزهم على الأطفال، رغم أن ذلك أقل من العقود السابقة. وما زالت معدلات الطلاق والاجهاض عالية، رغم علامات حدوث تراجع مهم فيها. وما زالت اعلانات الجنس، والعنف، والكحول، والسجائر في وسائل الاعلام متاحة للأطفال الصغار، رغم انخفاض الافلام التي يحظر مشاهدتها على من هم أقل من ١٧ سنة ، والتشدد في الافلام التي يسمح بمشاهدتها باشراف الاهل، ما زالت المدارس الابتدائية الاميركية تعاني من نقص التمويل والمواهب مقارنة مع مدارس الدول المتقدمة الأخرى. لكن الثوراث ضد ضريبة التعليم أخذة في الهدوء، واحترام الناس لهنّة التدريس أخذ في الارتفاع. فقر الأطفال ما زال مرتفعاً وعصياً على الحل (ثمانية اضعاف المعدل لدى المسنين عند عدّ المنافع من ذات النوع)، ما حمل تي . بيري برازيلتون على القول أن اطفال اليوم هم من بين اكثربالناس «بؤساً ويسألاً في العالم»، لكن معدل فقر الأطفال وصل ذروته في العام ١٩٨٣ وهو ينخفض الآن بالتدريج. وما زال العجز الكبير في الموازنة الفدرالية مستمراً، مع تزايد الأدلة على دور البالغين بالنسبة لللاعباء التي سيلقى بها ذات يوم على كاهل اطفال اليوم. بالاجمال، تزداد قوة حجج الذي يشددون على ضرورة زيادة القيم، والبني والحماية ، عالم الأطفال، بين عام وأخر، بينما تتراجع حجج الذين يختلفون معهم. وبفضل الجهود الموازية التي بذلها ملايين الناس، تمكنت اميركا من إحداث تغيير أساسسي في الموقف تجاه الأطفال، ورافق ذلك ، تغيراً في الموقف القومي تجاه المستقبل.

يمكن أفضل سبب للتفاؤل في طبيعة نبواتنا التي تحقق ذاتها حول فتية هذه الأيام. فقد وصفت هيلاري رودهام كيلينتون طلاب المدارس الابتدائية الاميركية بأنهم «الاذكي في العالم» ، وهو وصف لم يسمع جيل الثرتيوز أي قائد سياسي يقوله عنهم، مهما كان سنهـم. وجاء في عنوان لاعلان نشر في عدد «الاتلانتك» لعام ١٩٩٠ ، «عمره ثمانى سنوات فقط، ويعطيني دروساً في العلوم». قبل عشر او عشرين سنة لم يكن في الامكان ظهور مثل هذا الاعلان، أو لو ظهر لما صدقه أحد. في هذا العقد، ومع وجود أطفال الآلفية، فإن الناس يصدقونه. وتعمل الأمهات والأباء من البومرز على تنشئة أطفال أذكياء، وأقوىاء،

لديهم احساس بالواجب ، أطفال يمتلكون عقولاً مفكرة، ويتبعون مواقف ايجابية، وينتعمون بفضليه نكران الذات وروح الفريق. ويأمل البومرز، أن يبني الالفيون في يوم من الايام وفق المبادئ العظيمه التي كان اقصى ما استطاع ابائهم فعله حيالها هو الحلم بها، والعمل في قضايا حيوية لم يكن في وسع ابائهم سوى التفكير بها. هؤلاء الاطفال لم ينشأوا لاكتشاف العالم الداخلي (البومرز تصوراً أن في وسعتهم تولي هذا المجال بشكل جيد)، بل لينجزوا ويتفوقوا في العالم الخارجي.

في كل يوم، نرى الاحلام والعجب يتربdan في أحاديث الكبار عن هؤلاء المواطنين الصغار الذين بدأوا للتو في تعلم القراءة، والتقطيع، او مشاركة الكبار في الحوار . وقد تنبأ توماس بين وهو مسؤول في وكالة الفضاء الامريكية أن «أول رواد المريخ قد ولد بالفعل وهو يدرج بخطواته الاولى في مكان ما هنا على الارض». وتنبأ آخرون أن هؤلاء الصغار الذين لم يلتحقوا بالمدرسة بعد، قد يكبروا ليصبحوا علماء عظام يمكنهم أن يحلوا لغز مرض السرطان، ومهندسين عظام يمكنهم حماية البيئة، ومنتجين عظام يمكنهم وضع حد للجوع في العالم. مؤخراً سألت صحيفة «اريزونا ريببلك» طلاب المدارس الابتدائية كيف يتوقعون تحسين العالم. وكان موقفهم مبهجاً ومتماثلاً. حيث قال صبي في الخامسة عشرة من عمره ، « علينا ان نبدأ الان، يمكننا التقاط النفايات عن الارض، وزع شجرة كل يوم، وتشكيل المجموعات». كيف يعرفون أن في وسعتهم أن يكونوا مختلفين ؟ قال تريسي الصغير ، «أنا أعرف ذلك، وأشعر به، أنا أثق بنفسي لأن أهلي واسانتتي يثقون بي».

* * *

اعتمد هذا الفصل على مواد نشرت في كتاب «أجيال : تاريخ المستقبل الاميركي (اصدارات وليم مورو، ١٩٩١) للمؤلفين وليم شترووس ونيل هاو .

الفصل الخامس

التجهات العالمية تعيد تشكيل المجتمع المدني

وليم فان دوشن ويشهارد

يبدو أن السلطة قد شبت على يقينها وفرضت الاعتراف بحربيتها . . فحسب معدل التقدم الذي حدث منذ العام ١٨٠٠ ، قد يعرف كل اميركي يعيش في العام ٢٠٠٠ كيفية السيطرة على سلطة غير محدودة . وأن يفكر في أمور معقدة لم يكن في وسع العقول الماضية مجرد تصورها.

هنري ادامز ، ١٩٥٠

مقدمة

المجتمع المدني عضو حي. هو التعبير الاجتماعي عن عوامل كامنة تاريخية وثقافية، وسيكولوجية، وروحية . وهو طيف الحياة غير المرئي الذي يجمع ارواح الناس في مواقف مشتركة تشكل المضمون الاساسي لحكم الذات والسعى السلمي لتحقيق أهداف مشتركة. وحين يتغير نظام وتوازن العوامل الكامنة، يتاثر تبعاً لذلك شكل واستقرار المجتمع المدني . وتعجز المفاهيم والمارسات التقليدية عن القيام بالوظائف المنوط بها . وتظهر للعيان الفرضي الاخلاقي والتفكك الاجتماعي . ويفقد المجتمع المدني قدرته على التمدن. ولا يمكن استعادة تلك القدرة الا عن طريق اعادة تنظيم وتوازن العوامل الكامنة . وهذا هو الشرط المسبق لاعادة بناء أي مجتمع مدني .

سنبحث في هذا المقال البنية التاريخية للتغيرات التي احاطت بالمجتمع المدني . وفي حين أن التركيز سينصب على اميركا، فسوف نشير الى عملية عالمية، لأن العوامل الفاعلة لا تقتصر على الولايات المتحدة: فهي عوامل عالمية تؤثر في المانيا، وفرنسا، والسويد، وبريطانيا، والى حد ما، في بعض الدول الآسيوية مثل اليابان. وليس التغيرات الحاصلة في المجتمع المدني سوى جانب واحد من تحولات أكبر تعريف بيئة الوجود الانساني ومعناه.

منعطف تاريخي

يعاد تشكيل المجتمع المدني في أميركا باندفاعة الأحداث. وقد لا تتميز الأهمية التاريخية للقرن العشرين لاحقاً بظهور حقبتي التكنولوجيا الحيوية والكمية (quantum) وحسب، بل أيضاً بانتهاء «العصر الحديث» ولادة مرحلة جديدة من التطور البشري.

بدأ «العصر الحديث» حوالي العام ١٥٠٠ م وتميز بالتوسيع الأوروبي وخلق الإمبراطوريات الاستعمارية؛ وقيام الدولة الأمة؛ وبوجهة نظر نيوتن في الكون والحقائق الفيزيائية؛ وبالصحافة المطبوعة وما تبع ذلك من انتشار المعرفة؛ وبالتقدم الذي تحدد بالتوسيع في مجالات العلم والمواد؛ وبانتصار المنطق على الإيمان بوصفه السلطة المسيطرة في الحياة؛ وبالفهم الأوسع للحرية. تلك هي النبضات التي شكلت «العصر الحديث»، وقد أدت جميعها دورها.

ثمة نبضات جديدة أخذت تشكل القرن الحادي والعشرين . فاميركا لا تجتاز ببساطة، رقعة وعرة ستُقلب الحياة بعدها إلى شيء، نحب أن نعتقد أنه طبيعي. فالشيء الطبيعي القديم قد مضى . ونحن نعيش عملية انتقالية تحملنا من نظام حياة إلى نظام آخر، إلى شيء ليس أقل من حالة من التغيير المستمر .

في مقالة مع مجلة «فورشن» قال رئيس مجلس إدارة شركة جنرال اليكتريك ومديرها التنفيذي جاك ويلش : «يسأل الناس دائماً، هل انتهى التغيير». عليهم أن يفهموا أنه لا ينتهي أبداً. على القادة أن يخلقوا جوًّا للناس يمكنهم من فهم أن التغيير هو عملية مستمرة، وليس مجرد حدث .

كان ويلش يتحدث عن جنرال اليكتريك، لكن ما قاله ينطبق على كل وجه من أوجه الحياة الأميركيّة. فليس ثمة ناحية من نواحي الشؤون الإنسانية بمنأى عن التغيير في السنوات المقبلة، وما في ذلك من اختفاء، او إعادة تصميم، او إعادة تشكيل .

وأي تبدل في هذه الناحية قد يوجد ما وصفه جاك بارزون ذات مرة «بأزمنة التفسخ». وللاظهور :
ولاحظ بارزون أنه كان لازمة التفسخ صفات معينة. وقد عادت هذه الصفات مجدداً إلى

- ١ - الميل الى تشویه التميّز في الهدف، والوظيفة، والشكل
- ٢ - الرغبة في التبسيط والعودة الى البدايات الساذجة للاشياء
- ٣ - انهيار الآمال العامة والهدف المشترك
- ٤ - تفتت السلطة، مع كل ما يستتبع ذلك من ناحية حكم الذات والنظام الاجتماعي
- ٥ - كره الماضي والتذكر له في بعض القطاعات
- ٦ - تكاثر الافكار التجريبية والامزجة الثقافية
- ٧ - شعور بالضياع، والتراجع
- ٨ - انهيار المؤسسات مع تلاشي القوى اللاحمة
- ٩ - تزايد انعدام اليقين في الحياة بشكل عام

يبدو ان هذا يصف جزءاً من مزاج اميركا الان. فالشعور بالضياع هو ما يغذي العقلية «الانهزامية» لدى بعض القطاعات، والشعور بأن الاحداث قد خرجت عن السيطرة لدى قطاعات أخرى.

إن الانتقال من حقبة تاريخية الى أخرى هو عملية تستغرق أجيالاً على الأقل، إن لم يكن قروناً. لكن التحول الذي تعيشه اميركا والعالم اليوم يحدث خلال عقود، وحتى سنوات قليلة.

ويستحوذ الصراع قصير المدى ومصاعب التكيف مع هذا التحول على انتباها ويفجّي على رؤيتنا للمدى البعيد. الا أن لالفرد نورت وايتها رأى في تلك الرؤية، حيث المدى ان «أعظم تقدم في الحضارة، هو تلك العمليات التي لا تدمر المجتمعات التي تحدث فيها». أي أن «اعظم تقدم في الحضارة» هو ذلك الشيء الظاهر للعيان، والذي يجلب معه امكانات بالكاد يمكننا أن نتصورها الان . ومن الضروري أن تحافظ اميركا على ذلك المنظور ونحن نتعامل مع الحاضر وننطلع الى المستقبل.

الاطار المرجعي في هذه العملية، والذي فهمنا من خلاله المجتمع المدني، ومسيرتنا كامةأخذ في التغير، ويظهر للوجود الان اطار مرجعي جديد.

تغّير الفرضيات العلمية

نعيش هذه الايام زيادة في المعارف العلمية تتضاعف بشكل هائل. ففي كل سنة، تنشر أكثر من ١٠٠ ألف صحيفة علمية النتائج التي توصلت اليها مختبرات البحث العلمي في مختلف انحاء العالم. وخلال العقود الاربعة الماضية عرف العلم عن العالم والكون أكثر مما عرفته البشرية في ٥ آلاف عام خلت . وبحلول العام ٢٠٠٠ من المتوقع أن تنمو قاعدة المعرفة العلمية بمقدار ٢٠٠ بـ المئة . قبل ٥٠ عاماً كان في وسعنا التعرف على مجرتين. أما اليوم فإن في وسعنا التعرف على بليوني مجرة. ويبدو أننا تمكنا من ايجاد اتصال مع الاشعاع الذي تخلف عما يسميه العلماء « الانفجار العظيم» والذي يحتمل أنه قد وقع قبل ١٥ بليون سنة. وبالتالي، يبدو أننا قد تمكنا من اقامة اتصال مباشر مع بداية الزمن والفضاء.

تقود الفرضيات الكامنة خلف ٥٠٠ سنة من العلوم الغربية الى فرضيات جديدة. فقد بنيت الاعمال العلمية الغربية على الاعتقاد بوجود كون موضوعي يمكن اكتشافه بمناهج التقسيي العلمي (فرضية الموضوعيين)؛ وأن ما هو حقيقي علمياً يجب ان ترتكز معطياته على ما يمكن رؤيته وقياسه مادياً (فرضية اليقينيين) ؛ وأن الوصف العلمي يشتمل على تفسير الظواهر المعقّدة بالرجوع الى احداثها الاولية (فرضية التبسيطيين).

الفرضيات الجديدة لعلم المستقبل ستبتعد بشكل مؤكّد عن الكثير من فرضيات الماضي هذه . على سبيل المثال تشير الميكانيكا الكمّية الى أنه ليس هناك من شيء اسمه «الاختبار الموضوعي» ؛ وأن المراقب يؤثّر في النتيجة. وإن الوعي ليس المنتج النهائي للتطور المادي؛ بل أن الوعي جاء أولاً. وأن الوعي قد يكون عرضياً.

وهكذا، نرى حدوث تغيير في فهمنا للطبيعة، نقلنا من العلاقات الكمّية التي تفسّر بالمعاملات الحسابية، الى طبيعة قد يكون جوهرها، في بعض حقول الواقع، أبعد من أن يكون مادياً، نوع من التعبير عن واقع يتذبذب من خلال الروابط الكامنة التي تجمع بين الحياة والاحاديث كلها.

خلال فترة حياتنا، افرز العلم التكنولوجيات التي خدرت العقل وخلقت بيئه جديدة

للعمل البشري. التكنولوجيا لا تزيد اشكال النشاط الحالية وحسب، فهي تغير تصورنا للواقع. والمثال البسيط على ذلك هو التغيير في طريقة اشارتنا الى الوقت. فطيلة آلاف السنين مُثل الوقت بدائرة، في البداية بالساعة الشمسية، ثم بالساعة العادبة، وكلتاها تشيران الى شمولية كاملة. فالدائرة تمثل دورة الزمن، وتمثل الدائرة أيضاً، من الناحية الرمزية، النفس (psyche) علاوة على التمام (wholeness) والدائرة، وفق هذا المعنى، هي رمز أساسى نفسي او روحي.

أما الآن فإن لدينا الساعة الرقمية التي تفصل اللحظة عن أي علاقة لها بشمولية أكبر. الساعة الرقمية ببساطة هي وقت يمر منفصلاً عن اي محيط اكبر . ويؤثر هذا التغيير على الاطفال بشكل خاص، وطريقة تعاملهم مع الوقت. انهم يستشعرون اللحظة لكنهم لا يستشعرون اي نطاق أوسع توجد فيه تلك اللحظة.

كما غيرت التكنولوجيا المعاني الكامنة لفاهيمنا الأساسية. فقد اعادت تعريف العلاقات والمؤسسات. وغيرت الصيغ الاجتماعية والتنظيمية الراسخة منذ زمن في طريقة تسيير أمور حياتنا .

لذلك فان البنية المؤسساتية القائمة خلال احدى مراحل التطور التكنولوجي قد لا تكفي حين تسيطر تكنولوجيات أخرى جديدة. الشركات الكبرى تدرك ذلك، وتهرب لتجديد كافة النواحي في بنيتها ذاتها وفي عملياتها. الا أن المؤسسات السياسية والتعليمية، والاجتماعية ، لا تواجه الدرجة نفسها من المحاسبة على اعمالها التي تواجهها الشركات الكبرى، لذلك كانت ابطأ في التكيف مع الواقع الجديد.

لذا فان تجديد المجتمع المدني الاميركي يجب أن يضمن تقسيماً للطريقة التي تغير بها التكنولوجيات الجديدة المحيط الاجتماعي والانساني ضمن وظائف المجتمع المدني.

معنى المعلومات

أوجد تزايد المعرف العلمية سيلأً من المعلومات يفرق العقل الاميركي يومياً. فكرفي هذا مثلاً: اذا أتيح لك أن تقرأ طبعة الاحد كاملة من صحيفة النيويورك تايمز فانك

ستحصل في ذلك اليوم وحده، على معلومات أكثر مما يمكن لاميركي عادي، عاش في عصر توماس جيفرسون ، ان يستوعبه طيلة حياته. (في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٧ اصدرت صحيفة النيويورك تايمز طبعة عدد صفحاتها ١٦١٢ صفحة واحتلت على اكثر من ١٢ مليون كلمة).

ويتضاعف عدد الكتب في مكتباتنا الكبرى مرة كل ١٤ سنة. وتحمل رفوف مكتبة محلية في ريسنون، فرجينيا، ١٠٠ الف مجلد، و ٥ آلاف صحيفة ومجلة او دورية. وصدر في اميركا اكثر من ١٢ الف مجلة عام ١٩٩٠، في حين صدر، خلال الفترة نفسها، ٢٥٠ ألف كتاب جديد في مختلف انحاء العالم.

النتائج الايجابية لكل هذه الاصدارات واضحة. فقد أثرت حياة الناس بطرق لا تحصى.

لكن، ما زال علينا ايجاد طريقة تعوضنا عن العوائق الأخرى الأقل وضوهاً. مثلاً، يقول علماء النفس أن « زيادة الحمل المعلوماتي » هو أحد الاسباب المهمة للمرض العقلي. لقد وصلنا نقطة ما يسمى « المعلومات السلبية » أي زيادة المعلومات لدرجة أنها في بعض الحالات تسبب تدني نوعية القرارات المتخذة.

إن الحجم المجرد للمعلومات التي نواجهها يومياً يجبرنا عملياً على خفض نطاق تركيزنا على الاحداث. وليس في وسع أي عقل بشري أن يستوعب المجموع الكلي لكم الهائل من البيانات التي تتولد. لذلك فاننا نفقد الشعور بمحيطنا ورؤيتنا للأمور، ومعه الاحساس الواضح بمعنى المعلومات التي نكسها. نحن نعيش في عالمين، عالم المعطيات وعالم المعاني. فالمعاني تتطلب تفكيراً وقتاً - الاستغراق في التفكير، بينما تواصل المعلومات الجديدة ملاحقتنا، ولا يكون لهذه المعلومات وقت. وتتنزق بالتالي الروابط بين المعلومات والهدف الانساني من ورائها.

في مثل هذه البيئة، يفقد مفهوم المجتمع المدني شكلة وتركيبه. لأن المجتمع المدني هو، جزئياً ثمرة للعلاقات الانسانية، فإن الكتلة الضخمة من المعلومات التي تجتاحنا كل يوم

تعني أننا نميل إلى تطوير «اتصالاتنا» بدلاً من علاقاتنا الإنسانية، ذات الطبيعة والنوعية الأعمق، والتي تحتاج إلى وقت لكي تنمو.

البحث عن مواضيع فكرية جديدة

المواضيع الفكرية الرئيسية التي دفعت التطور الغربي طيلة قرنين من الزمان جفت الآن.

قلة من الناس تؤمن أن العقلانية (reason) هي المرجع الأخير في التحكم بحياتنا. كما سقط الإيمان بامكانية تحقيق كمال الإنسان - حجر الزاوية في فكر عصر التنوير - ضحية المذابح الجماعية التي حدثت في حربين عالميتين. ولم يعد علم الاجتماع، علم المجتمع لأوغست كنت، نظاماً ذات قوانين قادرة على التحكم في شؤون الإنسان. وتلاشى الإيمان بالطوباويين، بتكلفة يذكرنا بها زيرينغيو بريجنسكي هي ٧٧ مليون ضحية فقدوا في القرن العشرين في محاولة بناء المجتمعات «الطوباوية الفاضلة» الشيوعية والفاشية.

ويواصل العلم مسيرته بكل عنفوان، لكن لا نكاد نرى شخصاً يؤمن بقدرة العلم على إيصالنا إلى الأرض الموعودة. وبينما تستمر الرأسمالية كنظام اقتصادي، مع تحولات بارزة في أجزاء مختلفة من العالم، فإن قلة من الناس يعتقدون أن الرأسمالية قادرة على اعطاء معنى أكبر للحياة .

«الحداثة» تفككت . و «ما بعد الحداثة» اختفت وتحولت إلى نماذج وموافق فوضوية لا اسم لها . و «الشيوعية» دفنت و «الماركسية» انهارت. و «الاشتراكية» فقدت مصداقيتها. و «الراديكالية» تحولت إلى غضب متشنج من دون أي برنامج. و «الليبرالية» وبعد أن حققت مكاسب تاريخية تلهم الآمن منهكة. وفي حين أن لدى «المبدأ المحافظ (Conservatism) جدول أعمال سياسي، مما زال عليه ايجاد طريقة ينظر فيها إلى ذلك الجدول على أنه رؤية لمستقبل غامض للغاية بدل أن يكون بقايا حنين للماضي .

«القومية» وفق مفهوم القرن التاسع عشر الذي يعني تشكيل الحدود الخارجية للوعي السياسي للشعب ، قد ذوت الآن. وما يطفو على السطح مكانها، كما في البوسنة

وجورجيا، وطاجكستان ليس القومية التاريخية، بل عرقية قديمة تبحث عن تعبير جديد.

حتى الثقة في «التقدم» والذي كان عملياً دين الغرب طيلة عقدين من الزمن، بهت بشكل كبير. الحقيقة أن معظم جداول الاعمال الاجتماعية التي شكلت الثقة في التقدم، تحولت الآن وستنـتـ كقوانين. لقد حق التقدم اهدافه الأولى، ويحتاج اليوم لعادة تعريف. المهمة الكبرى الآن هي انقاد التقدم من التفسيرات (الوسائل) التكنولوجية البحـةـ، وعادة تعريفه من ناحية الحاجات الإنسانية (الغايات). حاجات الإنسان اليوم هي في القسط الأعظم منها ، حاجات نفسية وروحية، وليس مادية او تكنولوجية، وهذا هو السبب في أن تفسيرنا التاريخي للتـقدمـ لا عـلـاقـةـ لهـ كـثـيرـ بـوـضـعـنـاـ الحالـيـ. لذلك لا غـرـابةـ أنـ لاـ يـتـكـلمـ حـزـبـ الولايات المتحدة السياسي الرئيسي عن التـقدمـ باـيـ قـنـاعـةـ اوـ رـؤـيـةـ. ولاـ يـتـحدـثـ السياسيـونـ إلاـ عنـ «ـالتـغـيـيرـ»ـ وـ «ـحلـ المشـاـكـلـ»ـ لكنـ فـكـرـةـ حلـ المشـاـكـلـ بالـذـاـتـ تـوحـيـ بـأـنـنـاـ نـوـاجـهـ بـظـواـهـرـ معـزـولـةـ تـفـسـحـ المـجـالـ لـلـحـلـولـ الفـرـديـةـ ،ـ الحـقـيقـةـ،ـ اـنـنـاـ نـدـفـعـ فـيـ كـلـ مـجـالـ مـحـالـ الـحـيـاةـ بـعـلـمـيـةـ مـسـتـمـرـةـ مـنـ التـغـيـيرـ تـنـطـلـقـ تـجـدـيـداـ مـتوـاصـلاـ.

لقد حملت المـواـضـيـعـ الـفـكـرـيـةـ الـعـظـيمـ الـحـضـارـةـ الـغـرـبـيـةـ طـيـلةـ قـرـنـيـنـ مـنـ أـكـثـرـ قـرـونـ التـارـيخـ تـقـدـمـيـةـ،ـ رـغـمـ اـفـتـقـادـهـ لـلـاسـتـقـرـارـ.ـ لـكـ نـهـاـيـةـ «ـالـعـصـرـ الـحـدـيثـ»ـ وـبـدـءـ حـقـبةـ الـعـالـمـيـةـ تـتـطـلـبـ مـواـضـيـعـ أـوـسـعـ تـحـيـطـ بـهـذـهـ الـفـتـرـةـ الـجـدـيـدةـ مـنـ التـطـوـرـ الـانـسـانـيـ.ـ فـمـنـ الـواـضـحـ اـنـنـاـ اـذـ حـاـوـلـنـاـ الرـدـ عـلـىـ ظـرـوفـ جـدـيـدةـ كـلـيـةـ وـفـقـ أـنـمـاطـ التـفـكـيرـ الـقـدـيـمةـ،ـ مـهـمـاـ كـانـ مـدـىـ صـلـاحـيـةـ تـلـكـ الـانـمـاطـ فـيـ الـماـضـيـ،ـ فـلـنـ نـتـمـكـنـ حـتـىـ مـجـرـدـ فـهـمـ التـحـدـيـاتـ الـجـدـيـدةـ،ـ نـاهـيـكـ عـنـ تـقـدـيمـ رـدـودـ خـلـاقـةـ.

نـحـوـ تـرـكـيـبـاتـ جـدـيـدةـ

اختفت المـواـضـيـعـ الرـئـيـسـيـةـ لـلـقـرـنـيـنـ الـماـضـيـنـ،ـ جـزـئـيـاـ،ـ لـأـنـنـاـ وـصـلـنـاـ إـلـىـ نـهـاـيـةـ الـمـنـظـورـ الـدـيـكـارـتـيـ.ـ وـنـحـنـ نـدـخـلـ حـقـبةـ التـقـسـيـمـاتـ الـمـتـبـاـيـنـةـ لـلـحـيـاةـ إـلـىـ تـرـكـيـبـاتـ أـكـبـرـ.

لـقـدـ فـعـلـ الـنـهـجـ الـدـيـكـارـتـيـ أـكـثـرـ مـنـ تـقـسـيـمـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ إـلـىـ اـجـزـاءـ الـمـتـيـمـزةـ.ـ كـمـاـ فـصـلـ الـصـورـةـ الشـامـلـةـ لـلـوـجـودـ إـلـىـ شـرـائـحـ،ـ يـمـكـنـ التـنـبـؤـ بـهـاـ وـالـسـيـطـرـةـ عـلـيـهـاـ،ـ كـمـاـ كـانـ

يُعتقد، بالالتزام بقوانين ثابتة لا تتغير. وعوملت أوجه الواقع التي لا يمكن النزول بها إلى مستوى اليقين الحسابي، أو النظر إليها كنتيجة لعملية عمياً لقوى مادية، على أنها تعبيرات موضوعية للعقل البشري. وبقدر ما كان ينظر إلى الإنسان نفسه على أنه منتج جانبي لنظام آلي هائل، أنكر عليه الارتباط بأي شيء أهمية روحية محتملة. وفي النهاية امتدت الحتمية العلمية ، التي كانت تقتصر على العالم المادي، إلى مجالات أخرى. وهكذا ولدت علوم المجتمع، والاقتصاد، وعلم النفس.

لقد وصلنا الآن إلى نهاية هذه الفكرة التبسيطية بوصفها الرؤية الصحيحة للحياة. ونرى فجأة أن جميع الأشياء متشابكة، وهي وجهة نظر سادت في الغرب منذ أيام هرقلطيض (Heraclitus) في يونان القرن السادس قبل الميلاد وحتى أيام ديكارت. وصار واضحًا أن في وسعنا فهم ظاهرة واحدة إذا نظرنا إليها من خلال علاقتها بالمجموع التي هي جزء منه. وجهة النظر هذه مفهومة تماماً في عالم العلم، أما تطبيقها في المجالات الاجتماعية والسياسة فلم يصبح موضوع اهتمام إلا في هذه الأيام. وصار في الامكان فهمه، مثلاً، بوعي العلاقة ما بين العادات الشخصية والسياسة الاجتماعية والمالية . وهذا الفهم أساس لأى تطور في أي مجتمع مدني جديد .

الافكار الغربية تصبح عالمية

يجري الآن استيعاب المعتقدات والمؤسسات التي تطورت في الغرب عبر القرون في باقي أنحاء العالم. وأبرز مثال عليها الأسواق الاقتصادية الحرة والحكومة التمثيلية. لكن ثمة أمثلة أخرى مثل معنى الملكية الفردية، وقدسيّة الفرد، والمساواة أمام القانون، والتعليم العام، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وقوانين عمل الأطفال، ومساواة المرأة، والعلم دافع للتنمية، والمساومة الجماعية، وهذا غيض من فيض.

وفي حين احتاجت الدول الغربية قروناً لاستيعاب تلك الافكار فقد فرضت قسراً في آسيا وأفريقيا خلال زمن لا يزيد على بضعة عقود. وما زال علينا أن نرى إن كان تبني الافكار الغربية سيتخض عن تأثيرات سلبية أم إيجابية، خاصة وأنها لم تستمد جذورها من السيكولوجية الشرقية والأفريقية الفريدة.

ومهما كانت النتيجة، فإن القدرة على خلق تغيير تكنولوجي، واقتصادي، واجتماعي، أو حتى معرفة أن مثل هذا التغيير مرغوب فيه، صار اليوم شغل العالم الشاغل . كانت «الاستمرارية» في معظم الحضارات وطيلة حقب التاريخ ، هي القاعدة ، وليس التغيير . ولم تبدأ الشعوب الغربية في التفكير بطريقة للتأثير على تغيير مقصود ومسيطر عليه، إلا في القرن السابع عشر. الآن نرى تغييراً شاملأً ومستمراً يجري، في الوقت نفسه، يمتد من الهند إلى المكسيك، ومن مصر إلى أندونيسيا. إنها أحدى حقائق التاريخ الجديدة. وكذلك الحال بالنسبة لمتلازمة هذه الحقيقة، وهي أن ما يحدث في جانب من العالم يكون له تداعيات فورية في الجانب الآخر. لقد ضاعفت هذه التطورات من ديناميكية العالم بشكل هائل، ووصلت تداعياتها إلى أعماق الحياة الأمريكية. فمن الأمثلة الواضحة التحدى العالمي لبنيتنا الاقتصادية، والتي هي أساس مجتمعنا المدني .

عولة البحث والتكنولوجيا، والتمويل، والانتاج، والتوظيف، هي جزء من التأثير الذي أحدثه الأفكار الغربية. فجميع اقتصاديات العالم هي مجموعة فرعية عن نظام الانتاج العالمي. وقد تكون المنتجات الالكترونية اليوم من أجزاء صنعت في دول عدّة بحيث يصعب التعرف على بلد المنشأ. وتقوم شركات في جامايكا، والهند، وكوريا الجنوبية اليوم، بمعالجة البيانات الحاسوبية لشركات تمتد من كاليفورنيا إلى نيويورك.

ونتيجة لهذه العولة، تقاضت سيطرة كل دولة على مستقبلها الاقتصادي. كما أن أكثر من ٥٠ بالمئة من المتغيرات التي تؤثر على اقتصاد الولايات المتحدة اليوم خارجة عن سيطرة صناع السياسة في واشنطن. وقدرت الحكومة الصينية مؤخراً أن بكين لا تسقط إلا على نصف العوامل المؤثرة في الاقتصاد الصيني، الذي هو أسرع اقتصادات العالم نمواً.

لقد أوجدة المعتقدات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي سيطرت عبر الزمن في الغرب طرزاً من المجتمع الإنساني أكثر اتساعاً.

تعريف إطار العمل السياسي والاقتصادي

رغم ظهور التجمعات الإقليمية، فإن الدولة القومية تتراجع اليوم لصالح المجتمع

الدولي بوصفه المحدد لإطار العمل السياسي والاقتصادي. في هذا المجتمع الدولي الجديد، تضاعفت اعداد المشاركين، وتنامت قدرتهم على التأثير تكنولوجياً على بعضهم البعض، كما اتسعت اهدافهم.

كجزء من اطار العمل الجديد هذا، نرى نهاية ٤٥٠ هي الفترة التي سيطرة فيها دول شعوب العرق الأبيض المحيطة بالمحيط الأطلسي على الشؤون الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية في العالم. ورأينا نهوض حوض المحيط الهادئ كقوة اقتصادية عالمية. ولأول مرة في التاريخ المعاصر، صارت دولة اسيوية - اليابان - قوة اقتصادية أعظم من أية دولة اوروبية.

كما شهدنا هذا التغير، في نهاية كل واحدة من الدول الاوروبية كقوة عالمية. ولأول مرة منذ خمسة قرون لا تشكل اوروبا قوة عالمية. بل أن اوروبا انكفت على وضعها الداخلي، محاولة خلق قدرات اقتصادية تمكناها من منافسة اميركا واليابان بشكل أفضل. ولانكفاء اوروبا على وضعها الداخلي هذا تأثير مباشر على فهم اميركا لمسؤوليتها ودورها.

وتسعى الدول، في الوقت نفسه، الى البحث عن شكل من اشكال السلطة التي تتجاوز حدودها الوطنية. ومن خلال الأمم المتحدة، تتدخل الدول اليوم مجتمعة في قضايا كانت تعتبر شأنًا داخليًا للدول الأخرى. وقد حدث هذا التدخل خلال السنوات القليلة الماضية في العراق، والصومال، والبوسنة.

ويعرض بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة القضية المركزية بقوله : «لا مجال للإنكار أن المذهب القديم حول السيادة المطلقة والشاملة للدول لم يعد قائماً .. وأحد المطالب الفكرية الرئيسية في عصرنا الحالي، إعادة التفكير في مسألة السيادة». هذا كلام مسؤول مما يدعى العالم الثالث .

و ضمن هذا السياق ، تجري إعادة تعريف فكرة الأمة ذاتها . وهو أمر يحدث في كل مكان ، في روسيا ، ووسط اوروبا ، والمانيا ، وجنوب افريقيا ، والهند ، وكندا ، علاوة على اميركا .

قبل العام ١٩٦٠ ، كان ٨٠ بالمئة من المهاجرين الى اميركا يأتون من اوروبا . وبعد العام ١٩٦٠ ، صار ٨٠ بالمئة من المهاجرين يأتون من أماكن أخرى غير اوروبا . وخلال عقد الثمانينات ، جاءت أعداد من المهاجرين الى اميركا تزيد عن أي عقد آخر في التاريخ . وكان ٩٠ بالمئة من هؤلاء المهاجرين تقريباً من الدول الأقل نمواً ، والدول النامية .

ميامي هي المدينة الواقعة في اقصى شمال اميركا اللاتينية . ونجد في النظام المدرسي لمقاطعة داد ، فلوريدا ، ١٢٢ جنسية . ويزيد عدد المسلمين في شيكاغو عن عدد الميثوديين (Methodist) ** ، وعدد الهنود أكبر من عدد المشيخيين (presbyterians) ** وخلال عقد واحد سيزيد عدد المسلمين عن عدد اليهود في اميركا ، وفي ذلك تحول تاريخي . ومع بداية القرن ، سيكون أكثر من ٥٠ بالمئة من الداخلين الجدد الى سوق العمل الاميركي من الفئات التي تصنفها الحكومة على أنها أقليات .

بحلول العام ٢٠٢٥ ستكون الاسپانية اللغة الدارجة لمعظم الناس العاديين في جنوب كاليفورنيا ، وستصبح الانجليزية لغة المختصين او الطبقة الأكثر ثراء . وحين يدخل اطفال ايامنا هذه سن التقاعد ، سيصبح الاميركيين البيض والانجلو - سكسون أقلية ، ويصبح الاميركيون الاسيويون ، والافارقة ، والهسبانو أغلبية . وستبرز اميركا كمجتمع وحيد متعدد الثقافات بين دول العالم الصناعية المتقدمة .

لكن ما هو أساسى أكثر من التركيبة العرقية هو التفكير بالفكرة التي تقوم عليها الأمة وهل تجاوزنا بالفعل النقطة التي يسيطر فيها مفهوم الدول القومية على عواطف وتصورات الناس ؟

ولدت فكرة الدولة القومية بعد معاهدة ويستفاليا في العام ١٦٤٨ ، وربما بلغت ذروتها في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بظهور دول مثلmania وItaly . وفي حين ظهر العشرات من الدول الجديدة منذ العام ١٩٤٥ ، فإن تشكيلها لم ينجم عن التلامم الثقافي

* اتباع الحركة الدينية الاصلاحية التي ظهرت في اكسفورد ، وهدفها احياء كنيسة انجلترا (المترجم)

** كنيسة بروتستانتية يدير شؤونها شيوخ منتخبون يتمتعون بمنزلة متساوية (المترجم) .

الذى أظهر دول القرن التاسع عشر الى الوجود . الواقع ان القبليه فى افريقيا، حيث ظهرت فى العقود الأخيرة دول أكثر مما ظهر فى أي مكان آخر ، مازالت أقوى من أي رابط قومي .

لا نقول إن الدولة القومية على وشك الاختفاء . فسوف تبقى لفترة طويلة قادمة ، على الأقل لضرورات ادارية ، رغم احتمال ان يكون ذلك بوحدات أصغر .

ومع ازديادوعى الناس وتجربتهم ، فقد ازداد احساسهم الجماعي بهويتهم . وقد كان لدى الاميركيين الأوائل تمسك شديد بولايتهم . وكان لولاية ماساشوسيتس أو فرجينيا معنى لدى سكانها أكبر بكثير من المفهوم الأوسع للولايات المتحدة . فقد رفض أبزر جنرال اميركي في القرن التاسع عشر ، وهو روبرت لي ، فرصة قيادة امته في الحرب كي يقود ولايته .

ربما بربى أقوى احساس بالهوية الاميركية ، خلال الفترة من ١٨٥٠ الى ١٩٥٠ . ومن ناحية الهوية ، والایمان ، «والروح الجماعية»، كانت فترة المئة عام هذه هي فترة «القرن الاميركي» الحقيقى بالفعل . الواقع ، ان هذا يدفعنا الى التساؤل عما اذا كانت الروابط التي تشد اميركا قائمة على المصالح المتبادلة أكثر مما هي قائمة على القناعات المشتركة .

منذ اواسط القرن العشرين ، حين حملت الرحلات بالطائرات النفاثة الاميركيين الى جميع أنحاء العالم ، واوجد التلفزيون نظاماً عصبياً عالمياً ، بدأنا ندرك أن مستقبلنا الاقتصادي ، والسياسي ، البيئي مرتبط بمستقبل الآخرين . ويصطدم الارتباط العاطفي بمفهوم الدول كشعب مميز له خصوصيته بهذه الحقيقة . وحين يتتحدث المرء الى اشخاص في بوادر العشرينات او الثلاثينيات من العمر، فإنه يكتشف بان الكثريين منهم، ورغم انهم سعداء لكونهم اميركيين لا يستمدون هويتهم من اي شيء له علاقة بالدولة . الهوية بالنسبة للكثريين تأتي من كون المرء جزء من جيل كوني يرتبط ببعضه بالانماق الثقافية العامة والمواقف الاجتماعية المشتركة .

في الوقت نفسه، بدأت تتشكل أنواع مختلفة من النزعات الاقليمية . مثل الاتحاد الأوروبي ، واتفاق التجارة الحرة لاميركا الشمالية ، والمجلس الاقتصادي للدول الاسيوية

المطلة على المحيط الهادئ . المناطق الاصغر شملت منطقة كاسكادي شمال غرب المحيط الهادئ، وكولومبيا البريطانية ؛ وبرشيلونا، ومونبليه ، وتولوز التي تشكل منطقة كتالونيا؛ ومنطقة قوس الاطلسي التي تضم ايرلندا، وويلز، وبريتاني؛ ومنطقة الباسك والبرتغال، ومنطقة البلطيق - بحر الشمال التي تضم سكوتلند، واسكتينافيا، وهامبورغ، وبولندا؛ المثلث الشرقي الذي يشمل براغ ، وفيينا ، وبودابست، ومنطقة كانساي في اليابان وتشمل اوساكا، وكيوتو، ونارا؛ ومنطقة غوانغدونغ في الصين .

ثم شهدنا ظهور اعداد لا حصر لها من المنظمات غير الحكومية تعمل على أساس غير اقليمي ، والتحالفات التكنولوجية التي تتحلى الحدود القومية، والشركات العملاقة التي هي عملياً مؤسسات عالمية .

بدأت الدولة القومية في التنازل عن سلطاتها تدريجياً في اتجاهين : الى تقسيمات اصغر في بعض الشؤون، وبنى أكبر في شؤون أخرى .

النبض الانثوي

ربما انبثق النبض الانثوي كتعبير عن فترة الصعود التاريخي. مثال ذلك، أصبح التعاون وليس المواجهة، ضرورياً لتحقيق المزيد من التطور، وهو في الواقع، ضروري لبقاءنا، علاوة على انتشار البحوث الروحانية، التي تعبّر عن نفسها بطرق مختلفة، هي تعبير عن المبدأ الانثوي.

من ناحية التجربة الغربية، يمكن القول أننا ندخل الحقبة العظيمة الثالثة للنبض الانثوي. كانت الحقبة الاولى اليونان، وتأكيدها على الفلسفة، والشكل، والميثولوجيا، والجمال. ثم جاءت الحقبة الروحانية، وسيطرة الفترات، والقانون، والنظام، والعمارة، والتي هي رموز ذكرية بشكل أساسي.

الفترة الإنثوية الثانية كانت العصور الوسطى، والتي تلخص بتوقير السيدة مريم العذراء، واضافة الابراج للكتدرائيات الغوطية، و «الكوميديا الالهية» لدانتي . تلتها حقبة ذكرية أخرى ممثلة في العصر الحديث الذي استمر قرابة ٥٠٠ عام. وكانت العلامة

المميزة لهذه الحقبة الاكتشافات، والفتوحات، والعقلانية، والمنهج العلمي، والثورة الصناعية.

الآن نحن ندخل الحقبة الانثوية الثالثة العظيمة وأكبر مثال عليها انهيار البني الطبقي

والبحث عن صيغ تعاونية أكثر لتنظيم الحياة، وزيادة التأكيد على الحدس، وتتجديد التأكيد

على «الوجود» أكثر من التأكيد على «الامتلاك» وظهور الحركة النسائية، ويشكل هذا

منعطف آخر في التاريخ حيث سيكون للنبض الانثوي كما يعبر عنه لدى الرجال والنساء

سيطرة قوية على شكل العقود المقبلة وربما ايضا على القرن المقبل.

شركاء مع الطبيعة

اصبحنا شركاء مع الطبيعة في تعريف ماهية الكائن البشري. قبل سنوات عدة سمع

العالم قصة المرأة التي حملت بويضة ابنتها في رحمها، وحين ولدت ثلاثة توائم، كانت أما

لهؤلاء الاطفال وجدة لهم في الوقت نفسه . ويمكننا الآن، بواسطة هندسة الجينات أن نحدد

صفات الاطفال الذين لم يولدوا بعد، عمليا، تصميم الاطفال حسب الطلب. وقريبا سيكون

لدينا حاسوبات متناهية الصغر تزرع في اجسامنا وتبرمج لمراقبة عمل اعضاء جسمنا.

ويمكننا نقل الصفات البشرية الى الحيوانات، والصفات الحيوانية الى البشر. نحن نغير

تعريف «الأنسنة».

وبواسطة «الجراحة الترقيعية ل الكامل الجسم» فاننا نعيد تعريف معنى الوجود.

الاعضاء (Cyborgs) التي هي في جزء منها لحم بشري والجزء الآخر ميكانيكي متاحة الان

على شكل اجزاء صناعية للجسم البشري. وقرابة نهاية هذا العقد سيكون لكل عضو من

اعضاء الجسم البشري بديل صناعي، باستثناء الدماغ والجهاز العصبي المركزي. وفي

بدايات هذا القرن سنرى اول كائن بشري يتكون ٥٠ بالمئة من جسمه من قطع تكنولوجية

مزروعة.

إن التكنولوجيا الحيوية تعيد صياغة كل معنى للحياة والموت. وهي تثير قضائيا

اخلاقية لم يثراها قط موسى ، او عيسى ، او محمد، او بوذا.

اعادة تصميم ادوار الجنسوية

نحن نعيد تفسير الادوار الخاصة بالرجل والمرأة ، وهي ادوار ظلت مقبولة في معظم الحضارات لآلاف السنين. ومع اعادة التعريف هذا يعاد التفكير في الأسرة. من الصعب تصوّر وجود تبدل أساسي في حياة أي أمة . فطيلة حقب التاريخ، وفي كل حضارة، كانت الأسرة العامل الاولى المغذي للحياة . لذلك فإن لتجاربنا مع الأسرة مضامين عميقة حول الطريقة التي ندرّب بها اطفالنا على السلوك الاجتماعي، ولحمة وبنية اتحادنا كشعب، او المفهوم الذي يقوم عليه حكم الذات. فالأسرة هي، أو على الأقل كانت ، الوحدة الأساسية لحكم الجميع.

القضية الكبرى

١٨ بالمثلة، الخُمس تقريرًا، من عدد جميع الناس الذي عاشوا خلال الالفي سنة الماضية، احياء اليوم. لقد استغرق العالم ملايين السنين ليصل عدد سكانه البليون الاول في العام ١٨٠٠ . ووصل العالم الى البليون الثاني بعد ١٣٠ سنة . وبعد ٣٠ سنة وصل الرقم الى البليون الثالث. وبعد ١٤ سنة من ذلك التاريخ أصبح العدد ٤ بلايين. البليون الخامس اكتمل بعد ١٢ سنة؛ اما البليون السابع فمن المحتمل الوصول اليه في مدى ١١ سنة (في العام ١٩٩٨).

تعني عاقبة هذا الامر، أن عمدة مدينة مثل مكسيكو سيتي سيترأس عددًا من السكان يزيد عن عدد سكان النرويج، والسويد، والدنمارك مجتمعين وسيكون عمل عمدة لوس انجلوس اكثر تعقيداً من عمل هنري الثامن إبان حكمه لإنجلترا. وسيكون لعمدة شيكاغو سلطة سياسية، من حيث عدد السكان ، اكبر من السلطة السياسية التي مارسها جورج واشنطن او توماس جيفرسون.

الا أن عدد سكان اوروبا أخذ في التراجع. ايرلندا فقط تحافظ على عدد سكانها. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، لن يكون في اوروبا مدينة واحدة من اكبر ٢٠ مدينة في العالم. وفي بدايات هذا القرن ستحل كوريا الجنوبية والمغرب محل فرنسا وبريطانيا في قائمة أكبر ٢٥ دولة في العالم.

التصاعد العمودي لعدد من سكان الكرة الأرضية يحرك كل ما نواجهه من قضايا : النمو الاقتصادي؛ وحماية البيئة، والهجرات الجماعية، وندرة المياه، وانهيار التقاليد الأخلاقية والدينية، والجماعات والانهيار الاجتماعي في إفريقيا. وتؤثر هذه الأرقام أيضاً على قضية المجتمع المدني في أميركا. واستمرار الهجرة المشرفة وغير المشروعة من أميركا اللاتينية، والصين، وفيتنام ليست سوى تذكير شاخص لنا.

هل هناك رغبة في الحياة ؟

الاهتمام ببيئة الأرض ليس جديداً. اقرأ انتقاد سقراط عن نزع أوراق أشجار التلال المحيطة باثينا لترى متى كانت البيئة قضية عامة.

لقد وصلنا إلى منعطف تاريخي حاسم. فطيلة آلاف السنين كانت، القضية الأساسية هي كيفية حماية الإنسان من غضبة الطبيعة. وانقلبت القضية في حياتنا نحن، والمسألة الآن هي كيفية حماية البيئة من تجاوزات الناس. الكل يعرف الصور الكئيبة من الأزمات التي حملها هذا الانقلاب.

اليكم ثلاثة أمثلة : بسبب خسارة طبقة الأوزون، فرض على الأطفال في كويزلاند، استراليا، بموجب القانون، ارتداء ملابس خاصة تحمي من الاشعاع عند الذهاب إلى المدرسة. وفي كل يوم، يجرف ما يعادل ٢٠٠ فدان من التربة الجيدة من مزارع الغرب الأوسط تطفو مارة بممفيسي وتينيسي . ولم يبق على وجه الكرة الأرضية سوى ٧٥٠٠ نهر وإذا استمر معدل الإبادة الحالي فلن يبقى في العالم سوى النمور الموجوة في حدائق الحيوان والسيركارات.

الأمر الذي لا يحظى بتقدير كبير هو الصلة النفسية العميقة لعلاقتنا بالنظام البيئي. فالاهتمام بالبيئة، عند أعمق مستوياته، هو محاولة استعادة العلاقة العضوية التي تجمع بين الفرد والطبيعة، وهي علاقة وجدت منذ آلاف السنين، قبل العام ١٨٥٠، والثورة الصناعية الأمريكية. وخسارة هذه العلاقة العضوية عامل مهم في تغير المحيط الذي يتتطور فيه المجتمع المدني الأميركي.

رغم ردود فعل الأميركيين الذين يتحكمون في نظرتهم للأمور احصاءات النمو وهوامش الربح، فإن الحركات المدافعة عن البيئة، رغم كل ما فيها من عيوب ظاهرة للعيان، هي مؤشرات واعدة ، لو أنهم فقط يتخلون عن حدتهم واعتقادهم المطلق بأنهم على صواب، وهي الأشياء التي تميز جهودهم، لاصبحوا قوة لا يستهان بها لاستعادة التوازن الاجتماعي والسيكولوجي لأميركا القرن الحادي والعشرين. فنحن نواجه السؤال الجوهرى، وهو ما اذا كان لدى الإنسان الإرادة والحكمة للسماح للطبيعة باستعادة اوضاع الحياة المثالية على هذا الكوكب، والحفاظ عليها. رغم التقدم في مجالات مثل السيطرة على التلوث في بعض المدن الأمريكية، فإن الجواب بالنسبة لمختلف الجناس البشري، أبعد من أن يكون مؤكداً.

توسيع حدود الهوية

طلت الحدود الوطنية، والثقافية، والعرقية، والسيكولوجية تحدد هوية الفرد أو الجماعة . وساعدت هذه الحدود على اعطائه الهوية .

اليوم، وبفضل محطات التلفزة العالمية، وسهولة الرحلات الجوية النفاثة، فإن هذه الحدود تتداعى، ولم تعد تشكل النطاق الخارجي، لهوية أي شعب. ورغم أن التجمعات القومية والثقافية ما زالت موجودة فهي لم تعد تشكل حداً سيكولوجياً مناسباً. لذلك فإن السؤال المؤلم الذي يواجه كل شخص هو : «مع من تتماثل هويتي؟ من هم جماعتي؟ وهل عاد لجماعتي من وجود حقاً؟»

الجواب، بالطبع هو لا: فجميع الجماعات المنفصلة، والمعزولة، والمنغلقة كوحدة سيكولوجية كالتى كنا نعرفها في الماضي، اختلطت بمجتمع إنساني أكبر. ويواجه كل شخص من اسكيمو الاسكا أو مثقفى نيويورك من الأصوليين المعمدانين الجنوبيين، أو العدميين الباريسيين، من القرويين الأفاريقين أو مصنعي الالكترونيات اليابانيين، من الأصوليين المسلمين أو الفاشيين الجدد في أوروبا، ضرورة التكيف الدائم، مع واقع المجتمع العالمي المتتطور. «الشرق شرق، والغرب غرب» الا انهم «يلتقيان» على الرغم من كيبلنگ، بطريقة تتسبب في إعادة التوجة الثقافي والسيكولوجي في مختلف أنحاء العالم.

إحدى المهام الجسيمة للقرن الحادى والعشرين هي التوفيق بين التوجه الغربي نحو الانفتاح والنزعة الشرقية نحو الانغلاق.

انهيار الحدود هذا هو إحدى النتائج الأولية لاكتشاف الفضاء، فرؤيه الكره الأرضية من الفضاء الخارجى. في السنتين كانت حدثاً يحمل في طياته تداعيات كثيرة للمستقبل، سواء من الناحية العلمية او السيكولوجية . فجأة رأينا انفسنا وحدة بشرية واحدة، من دون المعتقدات القومية، او الثقافية، او الدينية التي ميزتنا طيلة قرون عدة .

وكما وصف جورج لوکاس، مبتدع ثلاثة «حرب النجوم» الأمر : بدأنا نرى انفسنا كجنس بشري، كعام واحد، كره صغيرة واحدة من البشرية. صار لدينا معلومات جديدة نستخدمها للسير قدماً. البعض ساوره الخوف، وانكمش على ذاته، وضاع في اللجة. والبعض الآخر اعتبر».

ابذر هذا، التطور مسألة الهوية الشخصية، سواء تنبهنا لها على هذا النحو أم لا السؤال الكامن الذي يواجهنا جميعاً : «من أنا، وain هو موقعى من منظومة اوسع للحياة؟» وليس ثمة أمر أهم لتطوير مجتمع مدنى جديد من الاجابة على مثل هذه الأسئلة.

تجديد الأسس

ربما أنتا وصلنا الى نقطة تتطلب فيها تأثيرات الديمقراطية، والصناعة، والتكنولوجيا، التي دفعت الى حدودها القصوى، ارساء أسس جديدة يمكن اقامة مجتمع مدنى عليها .

فكراً مثلاً فيما قاله روبرت نيسبت في كتابه : «أقول السلطة»، وخذ بعين الاعتبار ما سبق :

ما كان حاضراً بقدر واضح للغاية في الأعمال الأساسية لمؤسسي الديمقراطية السياسية كان احتراماً للمؤسسات الاجتماعية مثل الملكية، والاسرة، والمجتمع المحلي والدين ، والجمعيات التطوعية؛ واحتراماً للقيم الثقافية والاجتماعية مثل التبرير الموضوعي، وضبط اللغة، وكبح الذات، واخلاق العمل، والأهم من ذلك الثقافة التي تجذرت في الحضارة الكلاسيكية ونمط دون انقطاع منذ ذلك الحين، الا فيما نذر .. فقد كان مهندسو الديمقراطية الغربية جميعاً تلامذة التاريخ، ولديهم كل المبررات الفكرية كي

يفترضوا أن القيم الأخلاقية والبني الاجتماعية التي بقيت رغم كل التقلبات والتغيرات البيئية في المجتمع الغربي طيلة أكثر من الفين وخمسين سنة ستبقى لبضعة قرون أخرى مقبلة على الأقل.

[«لكنها في الواقع لم تبق» [تأكيد مضاف].

إذا كان تقييم نيسبيت صحيحاً، وثمة دليل متزايد يدعمه، فإن أميركا والغرب يواجهان تحدياً لا مثل له في تاريخ الحضارة الغربية. ويستحق بيان نيسبيت الكثير من التمعن. فهو يشير إلى أن العناصر التي شكلت تاريخياً أساس ونسيج ليس المجتمع المدني وحسب، بل أيضاً «الحياة المدنية» لم يعد لها وجود، على الأقل ليس بالحدة الكافية للسيطرة على الأحداث وتشكيل إطار عمل الوجود المعاصر. فإذا صح ذلك، فإنها نقطة انطلاق جديدة في القصة الطويلة للإنسان الغربي.

الاسانيد التي يشير إليها نيسبيت ليست مفاهيم فكرية بالأساس؛ إنها ثمرة روحانية محددة، ونهج مميز في الحياة، لعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان، بل أكثر من ذلك، علاقة الإنسان بخالقه. ووفق هذا المعنى ، فإن المجتمع المدني، كما أشرنا في بداية مقالنا، هو عملية عضوية، يجب أن تنمو من تربة الروح.

المضي بالحرية إلى مرحلة جديدة

صار التكافل والاعتماد المتبادل المطلب السائد للتقدم المستقبلي. في علم الاحياء والعالم الطبيعي، ينتقل التقدم في الحياة من التبعية، الى الاستقلال، الى الاعتماد المتبادل (Interedependence) ويصبح الأمر ذاته في المجالات الاجتماعية والسياسية.

وهكذا نجد انفسنا أمام ضرورة سياسية جديدة. في أواخر القرن الثامن عشر كان الحد الفاصل للخبرة السياسية تعبير جديد عن الحرية والاستقلال كما عرفهما كتاب الحرية الأميركيين. ولم تكن الحرية فكرة جديدة؛ فقد كانت هناك حرية في المجتمعات الأخرى في أوقات أخرى. لكن الأميركيين الأوائل حملوا فهمهم للحرية ومتطلباتها الى أبعد لم يفكر بها أحد من قبل. ووفق ذلك المعنى ، كان التعبير عن الحرية والاستقلال طليعة الفكر والتجربة السياسيتين في أواخر القرن الثامن عشر.

أما اليوم فقد خلقت التطورات الجديدة مثل تزايد النمو السكاني والمشاغل البيئية، والتكامل التكنولوجي العالمي، وضعماً مختلفاً لم يعد فيه الاستقلال هو الحد الفاصل للضرورة السياسية. فقد أصبحت الحتمية الجديدة هي الاعتماد المتبادل. وكما طبع اكتشاف الاستقلال المراحل الأولى من التجربة الأمريكية، فسوف يطبع الاعتماد المتبادل العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وربما كان الاعتراف بان اعتمادنا المتبادل ضرورة حتمية للعمل هو احدى المتطلبات الأساسية لأي تعبير جديد عن المجتمع المدني.

عكس دور الثقافة

للمرة الأولى في تاريخ الغرب نعكس الدور الأساسي للثقافة. تاريخياً، كان دور الثقافة هو غرس معاني الحياة السامية، وتشجيع كمال الشخصية، وربط الفرد بنوع من النشاط الرفقي. أما اليوم، فينظر إلى الثقافة على أنها تعبير عن مقدرة بشرية دون الاهتمام إن كانت أساسية أو سيكولوجية . وبغض النظر عن مضمونها أو تأثيرها . وبالتالي، فإننا نحصد نتائج ثقافة لا تعترف بأى سلطة عليا للقيم، او سلطة الفكر، او التقاليد الاجتماعية او الروحية، أنها ثقافة لا تعيش للحظة واحدة في فوضى الاحساس المجرد.

يصف غوته مهمة الثقافة بأنها «تنتج من تمثل الاحساس ببعض الحقائق السامية». وقال مايثيو ارنولد عن الثقافة إنها «دراسة الكمال» . ووفق هذا المعنى كانت الثقافة تاريخياً، هي البحث عن اسمى تعابير الصدق والجمال للحياة . ويمكن القول أن الجمال هو النظير الجمالي للخير والكمال . في حين ان القبح قد يكون نظيراً للخبل او الشر. وجزء من وظيفة الثقافة هي مساعدة الروح الانسانية على التمييز بين ما هو جميل وقبيح، بين الخير والشر.

يعتقد عالم النفس ايريك نيومان أن ثقافة أمة ما «تحددتها شريعة بدائية تمثل أعلى وأعمق قيمها ، والتي تنظم دينها ، وفنها، واحفالاتها، وحياتها اليومية». وأشار نيومان الى انه طالما بقىت الثقافة «في حالة توازن، يكون الفرد أمناً في شبكة الشرعية الثقافية، ترعااه

حيويتها، الا انه يبقى على حاله». وهكذا تعمل «أعلى وأعمق القيم» لثقافة ما على دعم التوازن السيكولوجي للفرد، وهو توازن لا بد منه لأي مجتمع مدني.

خلال القرن العشرين، أهمل هذا الغرض الأساسي للثقافة. وتنمـح ثقافتـنا اليـوم حق الـوجود لـتعابـير ثـقافية لم تـكن تـعتبر فيـ الحقبـ الماضـية سـخيفـة وـحسبـ، بل هـدامـة للـعقلـ والـصـحةـ الـنـفـسـيـةـ والـرـفـاهـ. وـبـيدـوـ أـنـنـاـ وـصـلـنـاـ إـلـىـ نـقـطـةـ يـصـفـهـاـ مـؤـرـخـ الثـقـافـةـ كـريـسـتـوفـ دـوـسـونـ بـقولـهـ «ـحـينـ يـصـمـتـ الـأـنـبـيـاءـ وـيـفـقـدـ الـجـمـعـ قـنـوـاتـ اـتـصالـهـ بـالـعـالـمـ الـعـلـويـ،ـ يـبـقـىـ الـطـرـيقـ إـلـىـ الـعـالـمـ السـفـلـيـ مـفـتوـحاـ،ـ وـسـتـجـدـ الـقـوىـ الـرـوـحـيـةـ الـمـحبـطـةـ لـلـإـنـسـانـ مـخـرـجاـ لـهـ فـيـ الرـغـبـةـ غـيرـ المـحـدـودـةـ فـيـ السـلـطةـ وـالـتـدـمـيرـ».

لم يبدأ هذا التحول في وظيفة الثقافة، كما يشير البعض، في عقد الستينات؛ بل في أوائل هذا القرن. الواقع أن نيتشه تبين ما كان يحدث في ثمانينات القرن التاسع عشر حين طرح ملاحظته الشهيرة «الله قد مات». ولم يكن نيتشه يعني أن الخالق قد مات. بل أن النبض الروحي الذي غذى الحضارة الغربية طيلة ١٨٠٠ سنة لم يعد المحرك الداخلي للثقافة الغربية.

واكـدتـ اـشـهـرـ قـصـيـدةـ فـيـ الـقـرـنـ الـعـشـرـينـ،ـ وـهـيـ قـصـيـدةـ «ـالـأـرـضـ الـبـيـابـ»ـ لـلـشـاعـرـ تـيـ اـسـ .ـ الـيـوـتـ وـجـهـةـ نـيـتـشـهـ.ـ فـابـيـاتـ قـصـيـدةـ الـيـوـتـ الـتـيـ تـتـحدـثـ عـنـ «ـاـكـوـامـ الصـورـ الـمـكـسـرـةـ»ـ تـشـيرـ بـالـتـأـكـيدـ إـلـىـ الرـمـوزـ التـقـلـيدـيـةـ لـلـمـسـيـحـيـةـ الـتـيـ فـقـدـ مـعـنـاـهاـ وـحـيـويـتهاـ الـاـصـلـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـعـدـيدـ مـنـ النـاسـ.ـ مـنـ وـجـهـةـ نـظـرـ سـيـكـوـلـوـجـيـةـ،ـ بـداـ كـأـنـ الـيـوـتـ يـثـيرـ مـسـأـلـةـ مـاـ إـذـاـ كـانـ الـجـمـعـ الـغـرـبـيـ مـاـ زـالـ يـحـفـظـ بـوـعـاءـ عـاـمـلـ -ـ اـيـ دـيـنـ -ـ لـلـظـواـهـرـ الـمـهـمـةـ اوـ الـنـماـذـجـ الـبـدـائـيـةـ.ـ اوـ،ـ كـمـاـ تـسـأـلـ،ـ إـنـ كـنـاـ نـعـيـشـ وـسـطـ صـحـراءـ وـعـاجـزـينـ عـنـ اـيـجادـ مـصـدرـ لـلـمـاءـ يـعـطـيـنـاـ الـحـيـاةـ.

بـمـعـنـىـ أـشـمـلـ،ـ التـمـيـيزـ بـيـنـ مـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـسـمـىـ «ـثـقـافـةـ الـحـيـاةـ»ـ وـ«ـثـقـافـةـ الـمـوـتـ»ـ؛ـ ثـقـافـةـ تـجـسـدـ كـامـلـ الـحـيـاةـ وـتـرـفـعـ الرـفـحـ الـمـعـنـوـيـةـ لـلـإـنـسـانـ،ـ وـثـقـافـةـ تـشـجـعـ ظـلـامـ الـرـوـحـ الـإـنـسـانـيـةـ،ـ وـتـخـمـدـهـاـ.

كانت ثقافة القرن التاسع عشر الاميركية في معظمها ثقافة حياة، حملت الأمل والوعد بما هو ممكн . وفي حين حملت ثقافة القرن العشرين اعلى المراتب التكنولوجية فقد كانت ثقافة الشك، وخيبة الأمل، واليأس، ومن ثم العدمية . وليس هناك من مثال يصف ذلك أكثر من انبهارنا بكتاب سامويل بيكيت «انتظار جودوت» .

تمحور الطراز الثقافي للقرن العشرين على تأكيد أن الحياة فقدت غموضها الحيّ وأن لا شيء خالداً أو دائمًا؛ وأن التجربة هي محك الواقع؛ وأن التجارب الفنية تتطلب التحرر من جميع القيود الداخلية، سواء الأخلاقية أو غيرها. ورغم الحيوية والطاقة التي ابدتها الفن، والأدب، والموسيقى، خلال تلك العقود، فإن التعبير الفني الذي تكون من هذه الفرضيات قد تمخض عن ثقافة تشبت بالانحلال والغضب والجنون.

من منطلق هذه الخلفية اتخذت الثقافة المعاصرة شكلها. فحين نرى العنف الانتحاري على التلفزيون وحين نسمع غضب موسيقى الراب وألاتها المعدنية الثقيلة. وحين نقرأ روايات عن اليأس من الوجود، فإن ما يواجهنا هو ذروة ٧٠ عاماً من الثقافة التي تخلت عن دورها التاريخي في التسامي بالروحانية الإنسانية، والوصول إلى الروح البشرية لتشير صوراً تغذى انبل أحاسيس الحياة.

تقييم وظيفة الثقافة وأوضاعها يشكل خطوة ضرورية لاحياء المجتمع المدني . وكما الم هنا في وقت سابق، فإن أحد جوانب المجتمع المدني هو موازنة العوامل الثقافية وتنظيمها. وبالتالي، قد يبدو أن أحد الشروط المسبقة لاحياء المجتمع المدني هو اقامة مناخ ثقافي جيد من اميركا، مناخ من الأمل والممكن، مناخ يشجع شبابنا على تجاوز انفسهم واللحاق بركب حقبة التاريخ الجديدة.. ويجب أن تستعيد الثقافة وظيفتها السابقة، أن تغذى الحياة الداخلية للانسان، وتشجع التماسك السيكولوجي ، الذي هو أساس أن نظام اجتماعي يدوم.

البحث الروحي

ثمة نبض روحي متشرك في القلب من المجتمع المدني، ويتطلب احياء المجتمع المدني

في أميركا التفكير فيما حدث لحياة أميركا الروحانية في القرن العشرين، وأين نحن الآن من رحلتنا الروحانية.

يشير المؤرخون إلى أنها المرة الأولى منذ ٢٠٠٠ عام، التي تبدو فيها ديانات العالم الكبرى وكأنها فقدت دورها كقوة تماسك في المجتمع. وكما كتب المؤرخ البريطاني جي . ام روبرتس : «حتى يومنا هذا، كان لجميع الحضارات نوع من المعتقدات الدينية. ونحن [الأوروبيون والأميركيون] أول حضارة عظيمة لا تجمعنا بعض القناعات الدينية المشتركة». فإذا كان تقييم روبرتس دقيقاً، فإن جزءاً كبيراً من أميركا المعاصرة قد فصل عن جذوره السيكولوجية والروحية.

تشير الأدلة إلى أن هذا الفصل موجود. ولا يمكننا لوم هوليوود على المواقف السيكولوجية لحضارتنا. لكن الحقيقة هي أن ما تنتجه هوليوود هو بوضوح تردید لصدع داخلي في أعماق النفس الأميركيّة. نحن نعزّز العنف في شوارعنا إلى الفقر؛ لكن الأذى الفردي وحروب عصابات الشوارع ليست ظواهر اقتصادية، ولا يقتصر العنف على من ندعوه فقراء. هذا النشاط ناجم عن تمزق سيكولوجي، وهو تمزق لا يتم التعبير عنه في شوارعنا وحسب، بل في حياتنا الاقتصادية، وسياساتنا، وتعليمنا، وتسلیتنا، وفي جميع أوجه حياتنا المعاصرة.

من الناحية السيكولوجية، فإن الأديان أدوات عظيمة لتصوير الظواهر النفسية. وهي أنظمة للتدابي النفسي. وقد كانت الوظيفة العملية للدين عبر التاريخ، الحفاظ على التوازن النفسي للفرد، مما يسمح للاتصال الاجتماعي الإسلامي بأن يتتطور.

القول بأن أميركا قامت على الديناميكية الروحانية المسيحية وعلى القواعد الاجتماعية والأخلاقية للتقاليد اليهودية، هو حقيقة تاريخية. لكن حدث العديد من التطورات خلال القرنين الماضيين غيرت الطريقة التي ننظر بها إلى علاقتنا مع الحقيقة الالهية.

تشمل هذه التطورات : الانتقال من حضارة زراعية إلى حضارة مدنية / صناعية؛ وخلق المجتمع الجماهيري، وظهور «الإنجليزية» الطبقة المميزة من المفكرين؛ والتقليل من

قيمة اللغة، وفقدان الثقافة حيويتها، وظهور فهم للعلاقة ما بين العناصر الواقعية وغير الواقعية في النفس؛ والحصول على منظور شامل لجميع اديان العالم واساطيره، والتنبه لكثير من الاشياء المشتركة؛ وادراك الوظائف الرمزية والسيكولوجي للدين؛ وتآثيرات الرخاء والتكنولوجيا على شخصية الانسان ومعتقداته؛ وربما ما هو اهم من كل ذلك، اكتساب قدرات عظيمة على فهم ادق تفاصيل الطبيعة واعظمها والسيطرة عليها.

خطت القدرات البشرية على تحليل وتسخير قوى الطبيعة خطوات واسعة الى الامام في القرن العشرين، اكثر ما خطت في عصور التاريخ الماضية مجتمعة . وفي الوقت نفسه توسع منظورنا، ووعينا، وادراكنا الى مجالات أبعد من قدرة الاميركيين الاولئ على الفهم.

لذلك، فإن من المناسب أن نسأل كيف أثرت تطورات القرن العشرين في علاقتنا الشخصية مع الحقيقة المطلقة التي ندعوها الله. مع تزايد اختلاط الثقافات والاديان على نطاق عالمي، ناهيك عن اختلاطها داخل اميركا نفسها، فما هي أسس الایمان ؟ وما الذي ستعطيه الديناميكية الروحانية ورجوها لعصر العولمة أكثر مما اعطته اديان العالم العظيمة للمجتمعات الانسانية السابقة المعزولة نسبياً ؟

هذه الأسئلة لا توحى، بائي حال من الأحوال، أن التعبير الروحي على وشك التلاشي. فهذه الأسئلة تدرك، ببساطة، اننا نفقد البيئات المنفصلة نسبياً الى ازدهرت فيها ادياننا . لذلك، لا مناص من أن تجد ديناميكيات تعبيرها اشكالاً جديدة. وقد يبدو أن علاقتنا بتلك الحقيقة الخلاقة المطلقة والتعبير عنها، بحاجة الآن لأن نمارسها بطريقة أعمق وأوسع مما كان الحال في العصور السابقة.

ربما كان ما يثير اهتمامنا هنا هو احدى بدايات التحول التاريخي. وقد يكون الأمر بالفعل، أننا كأجناس بشرية، ننتقل الى مرحلة جديدة لاكتشاف من نحن وماذا نكون، ولماذا نحن هنا. نحن نعني تماماً الابعاد العلمية، والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية الجغرافية ، لهذا الاكتشاف. وقد يكون الجانب الآخر له تجربة جديدة وتعبيرأً عن عفوية الحياة الخارجة عن نطاق معرفتنا.

ظهرت الموجة الهائلة الاولى من التعبير عما هو خارج عن نطاق معرفتنا خلال الفترة

ما بين القرن الثامن قبل الميلاد وبداية العصر المسيحي. وكانت تلك هي الفترة التي تبلورت فيها الديانات العالمية الكبرى ، فيما عدا الدين الإسلامي الذي ظهر في القرن السابع الميلادي. وكانت مرحلة تطور فيها وعينا الحالي - الموضوعية، والتأمل، والتفكير الهداف والمحاجة، والتعرف على دوافعنا الداخلية ، والاستيعاب، والقدرة على أن تتطلب - وهي الأمور التي نمارسها الآن . قد تكون الديانات العالمية الكبرى مجرد تعبير مجازي يمكن للجنس البشري من خلاله أن يعبر عن مصدر هذا الوعي الجديد الغامض وغير القابل للتفسير. لقد أعطت التعبير المجازية المهيأة معنى وملاذاً للبشرية طيلة أكثر من ٢٠٠٠ عام .

لكن وعيانا وادراكنا خطيا خطوات عملاقة خلال القرنين الماضيين، وخاصة في القرن العشرين. لذلك فإن هذا التعبير المجازي، تجربتنا لما لا نستطيع وصفه، يجب أن يتطور ليتناسب مع توسيع وعيانا وقدرتنا. ولا يعني ذلك بالضرورة رفض الضوابط والكتابات الروحية التي خدمتنا كل تلك الفترة . لكن حياة الروح تحركة وليس ثابتة. ويجب تجديدها على الدوام وعدم تجميدها شكلياً أو زمنياً. ويجب أن تنمو باستمرار لتحمل تعبير جديدة تستوعب المراحل الجديدة من التطور البشري.

قد يتساءل المرء، ما علاقة هذا النقاش بتجديد المجتمع المدني ؟ له كل العلاقة : لأن حياة الروح هي التربية التي تنمو فيها تلك الصفات التي اشير إليها في تعليق روبرت نيسبيت المذكورة سابقاً، والتي تشكل نسيج المجتمع المدني ذاته. فجميع التشكيلات المدنية والمؤسساتية الاميركية السابقة نمت، بشكل او باخر، من النبض الروحي الذي عبرت عنه المسيحية. فإذا كانت اشكال المجتمع المدني قد فقدت قوتها، فذلك ليس بالأمر السهل، لأن الديناميكية الروحية التي اعطتها الحياة لم تعد تنبض بالنشاط كما كانت في السابق. فقد خمدت طاقتها ونشاطها واتخذت شكلاً جاماً.

لا غرابة اذاً، أن يكون البحث الروحي واسع النطاق هو أحد الصفات الأساسية لاميركا اليوم. وهو يعبر عن نفسه بطرق لا تحصى. فمقابلات بيل مويرز التلفزيونية مع جوزيف كامبل كانت جزءاً من هذا البحث. وكذلك عودة الاصولية الدينية الى الظهور، في جميع الاديان و مختلف انحاء العالم. روحانية «العصر الجديد» هي جزء من هذا البحث

كما هو الحال في التحول للدين والفكر الشرقي، وظهور الطائفية بمختلف اشكالها. ويظهر في اميركا دين جديد في كل اسبوع. وبالنظر الى الأمر من هذه الزاوية، فإن بعض اشكال تعاطي المخدرات بدأت كبحث حقيقي لتجربة الشيء « الآخر» شيء مختلف عما تفرضه الأنما. وهذا البحث واضح حتى في بعض كلمات موسيقى الروك. فاغنية فرقة « يو - ٢ (U) « فوري » مثلاً مأخوذ حرفيًا عن « المزمور ٤٠ ».

من الواضح استحالة التنبؤ بمسار هذا البحث في العقود المقبلة. فنحن لا نقوم بعملية عقلانية موضوعية. وهو لا يشبه البدء بعمل جديد او اقامة جمعية مدنية. ولا هو بحث يتعلق بدين معين او كنيسة بعينها . إنه بحث من أجل تعبير أعظم عن الحياة. انه محاولة الروح البشريةربط نفسها بطريقة جديدة بشيء أبعد مما هو دنيوي، وابعد من تمثيلنا الحالي للواقع. وكان نبضاً انسانياً منذ الازل، وتقدمه المضطرب هو الأمل المستمر للانسانية .

واضح أن هذه ليست معادلة او مسودة تخبرنا بما يجب أن نفعل. ففي كل عصر، وفي كل منطقة في العالم، استلهم الافراد من رجال ونساء تطوير التعبير الموسعة للحياة. فالبشرية لا تتقدم نتيجة جهد جماعي، بل تتقدم من خلال جهد الفرد.

تعتمد نتيجة بحث هذه الأيام على كل واحد فينا وكيف نسبر اعماق ارواحنا. وهل أن عقلي يستقبل تعبيراً أوسع عن الحقيقة، أم هو منغلق على نظرة خارجية جامدة او مجموعة منتظمة من الافكار ؟ وفي من أضع أمني في نهاية الامر؟ ما الذي يربط حياتي الداخلية مع بُعد معين للخلود ؟ وكيف أحدد المعايير الروحية التي ستتحكم قراراتي ؟ وفي اطار سعيي للنجاح والسعادة، هل آخذ الوقت الكافي لفهم نفسي واعمال حياتي الداخلية، معرفة هي الأساس الذي لا بد منه لاي تصرف فعال ؟ وهل لدى من الايمان ما يمكنني من المضي قدماً حتى في اكثر لحظات الظلم اياماً ؟ وهل آخذ الوقت الكافي من « الصمت » كي يفعل فعله المفيد في اعمق اعماق حياتي ؟ ما هو نوع انصباطي الذاتي، الوحيد الذي يضمن لي حرتي ؟ وكيف أجد الحرية الداخلية لواقع خلاق ؟

تلك هي الاسئلة المهمة التي يجب أن نسألها جميعاً. الاجابات ، في وقتها الصحيح،

ستشكل تعبيراً روحياً جديداً لاميركا . وبالتالي ، لا بد أن يبرز هذا التعبير شكلاً وبنية، ففي حين أن الوعي الموسع قد يكون أحد النواحي الأولية لتعبير روحاني جديد، فلا يمكنه وحده التحكم بالعواطف البدائية للطبيعة البشرية على نطاق واسع . وقد كان التحكم بمثل هذه العواطف، للظلال المعتمة الكامنة خلف سلوكنا الحضاري، أحد الوظائف الأساسية لديانات العالم العظيمة . وهذا التحكم هو العالم المنظم الأساسي لأي مجتمع مدني .

من كل ما ناقشناه في هذا المقال، ربما كانت مسألة التعبير عن الحقيقة الروحانية أكثر الحقائق عرضه للشك وعدم البت فيها . فهي تتناول جوهر مسألة من نكون وما الذي نؤمن به . وتجبرنا على إعادة التفكير في الأسس التي تقوم عليها حياتنا، وهي عملية تخلق حتماً شعوراً بـ عدم الأمان والمقاومة . لكن لا بد من إعادة التفكير هذا اذا اردنا لشيء جديداً ان يولد .

بذور المستقبل

لم تتطرق هذه المقالة الا لاماً للبيئة المتقلبة التي يوجد فيها المجتمع المدني . ويؤثر كل ما ناقشناه حتى الآن، بطريقة أو بأخرى، في صفة ونوعية المجتمع المدني .

لا يكنا معرفة شكل وطابع المجتمع المدني في المستقبل فلم يحلم أحد بمقومات المجتمع المدني في اميركا الماضي ليضعها في مكانها، بل ان الناس تحملوا المسؤولية، وأمنوا، وبنوا، ومن خلال هذه الجهود انبثق ما نستعيده اليوم على أنه أكثر التعبيرات سمواً للزمالدة المدنية الجماعية تصدر عن عقل بشري .

والحال كذلك بالنسبة لنا اليوم، أن نتحمل المسؤولية، ونؤمن، وبنبني، وحين نفعل ذلك، فإن شكلاً جديداً من المجتمع المدني سيظهر . والأغلب إلا يكون مماثلاً في الشكل أو الهدف لما عرفناه في الماضي؛ فظروف هذه الأيام تختلف كلية .

تحمل مسؤولية وبناء أشكال جديدة، يحدث في كل حقل من حقول الحياة الاميركية . وربما أنه قانون اجتماعي ذلك الذي يدفع الناس الى ايجاد طرق جديدة لابطال الوظائف التي كانت تتولاها المؤسسات القديمة، حين تصبح هذه المؤسسات غير فعالة .

مثال ذلك، نظامنا القضائي ينوء تحت آلاف الضغوط. فما الذي يحدث؟ يظهر نظام جديد لفض الخلافات خارج اطار المحاكم النظامية. وتنتشر جمعية « حلول بديلة للمنازعات » في مختلف انحاء البلد. وتعمل على كافة المستويات المؤسساتية. من منازعات الشركات المساهمة لفض خلافات بماليين الدولارات، الى التوسط في المشاجرات بين الجيران الى المشاحنات العائلية. وقد باشرت ولاية كارولينا الشمالية مشروعًا رائداً في اشفيل حيث يتدرّب الاطفال على فض الخلافات. وحين ينشب شجار في المدرسة، فإنّ الطلاب المدربين على فض الخلافات هم الذين يتوصّلون لحله. فاذا نجحت تجربة اشفيل، فسوف يحصل الطالب في كل مدرسة ثانوية في كارولينا الشمالية على تدريب مماثل.

هذا مجتمع مدنى يعمل.

طيلة عقدين من الزمان أغرقنا بالتقارير التي تتباكي على أوضاع التعليم الابتدائي والثانوى. فما الذي حدث؟ التجديد، تجارب لا تحصى من الخصخصة، وبرامج لاعطاء الطلاب خبرات عملية قبل التخرج، وزيادة عدد ساعات الدراسة اليومية، والتركيز على المواضيع الرئيسية ، ومعايير أعلى ، وتعليم في المنازل، والتعليم بمساعدة الحاسوب، و« التعليم الريادي » الذي يركز على تحقيق النتائج، وزيادة مشاركة الشركات المساهمة الكبرى في رعاية البرامج التعليمية، وتدريب أساسى في مجال الاخلاق والمسؤولية، وتكنولوجيا الاتصالات المفاعة معها.

هذا مجتمع مدنى يعمل

مدننا ترثح تحت ثقل الجرائم، والمخدرات، والهجرة للخارج، وعدم كفاية عوائد الضريبة. فما الذي حدث؟

في باسادينا، كاليفورنيا، بدأ رجل وزوجته طريقة مباشرة وبسيطة لتطوير مشاركة المواطنين بشكل بناء . وكانت هذه العملية فاعلة في الجمع بين عناصر متبااعدة في المدينة وتشكيل هيكل جديد تتولى مسائل التدريب على العمل، ومعالجة ادمان الكحول والمخدرات والعصابات والعنف، وتقديم الرعاية الصحية للأطفال الفقراء.

بدأت عملية بأسادينا بالاستماع الى مندوبين يمثلون المجتمع المحلي كله لمعرفة حاجاتهم وتطلعاتهم. هذا الاستماع كشف المجتمع أمام نفسه، وعمل كمحفز لقيام مبادرات تعاونية لتلبية حاجات المجتمع. وكان احد اركان هذه العملية استغلال أفضل ما لدى الناس من صفات، واختيار التجمع والثقة بدلاً من المواجهة، والتفكير بالمدينة ككل بدلاً من التفكير بمجموعة مصالح واحدة. وكانت النتيجة مشاكل محلولة وحياة جديدة في بأسادينا.

هذا مجتمع مدني يعمل.

يواجهنا شعور عام أخذ في الاتساع بغرروب شمس السياسة وعدم جدواها كعادة ذهنية ووسيلة للتقدم. المجتمع السياسي في العالم الغربي هو خليفة الكنيسة وهو الميدان الرئيسي لأمال الناس وتطلعاتهم. اما اليوم فاننا نشاهد تصلباً في السياسة والحكم يمكن تلخيصه بعبارة واحدة «الحكومة التي تراوح مكانها».

فما الذي حدث ؟ المبادرات والاستفتاءات حول حق الاقتراع زادت أكثر من أي وقت مضى .. وتزايد التأييد «للديمقراطية المباشرة» التي تمكن الناس من وضع ختمهم على السياسة دون وسطاء. وتنامي التأييد للحصول على موافقة الناس على آلية زيادة في الضرائب بواسطة صندوق الاقتراع. وشكلت مجموعات في الاحياء لتناول كافة اشكال المشاكل من الجريمة في الشوارع الى التعليم، الى اعادة تدوير القمامه والتخلص منها. ونظم حوالي عشرين شخصاً عملية «قداً ... او تنحي». لحمل الكونجرس على خفض العجز في الموازنة الفدرالية. وهو الموضع الذي تبدأ الحكومة في الانحدار عنده.

هذا مجتمع مدني يعمل

تتكاثر التقارير حول الآثار الاجتماعية المدمرة لانهيار الأسرة. والسبب الرئيسي لهذا الانهيار هو «افتقاد الأب». النتيجة هي، فتاة في الرابعة عشرة من العمر لديها اطفال، وأولاد في الرابعة عشرة يحملون مسدسات. واطفال لا يستطيعون تعريف الزواج لانهم لا يعرفون اباء متزوجين . فليس هناك من نموذج يتبع شخصية تتولى السلطة في المنزل لاولاد يكبرون.

ربما يكون افتقاد الأب السبب الوحيد الحاسم للانهيار الاجتماعي في أميركا. فما الذي حدث؟ أطلق مواطنون من مختلف أنحاء البلاد مبادرة «الابوة الوطنية» وهو جهد قام به مواطنون لتغيير مواقف الناس من الابوة واعادة معنى الابوة والتزاماتها.

هذا مجتمع مدنى تعمل

ركوب الموجة

وماذا عن المستقبل؟

يعتمد شكل المستقبل على القرارات التي نتخذها أنا وانت اليوم . الشيء الوحيد الأكيد هو أنه سيكون مستقبلاً غير معروف الشكل . أن الناس الذين عبروا المحيط من أوروبا لبدء حياة جديدة على أرض غير معروفة، الأميركيون الذين توغلوا غرباً في براري غير مكتشفه كي يستوطنوا ويبنوا، ورoad الفضاء الذين هبطوا على القمر، لم يواجهوا جميعهم سوى المجهول. لقد كان مستقبل أميركا على الدوام مجهولاً، لأن الحياة نفسها مجهولة.

رغم مشاكل ومخاطر عصرنا هذا ، علينا أن نتشجع لأننا نعيش هذه اللحظة من التاريخ. وكما يذكروننا ارثر كلارك، فإن كل مشروع انساني جماعي هو مثل راكب الامواج، يُحمل الى الامام على ظهر موجة. والموجة التي تحملنا لم تك تبدأ جريانها ؛ والذين يعتقدون انها آخذة في التراخي يستبقون الحديث قرون عدة.

تعتمد طریقتنا في رکوب تلك الموجة على خواصنا وامالنا. الأمل لا يعتمد على نتيجة متوقعة. وهو لا يهبط او يرتفع حسب مؤشر دو جونز. الأمل هو الالتزام بانه مهما كانت النتیجة، فانی ابذل حیاتي لتحقيق هدف دائم أكبر.

أحد أسمى تعابير هذا القرن عن الأمل نجده لدى الناس الذين عاشوا في معتقلات الاشغال الشاقة .. بنهوفر، وجيلاس، وسولجيتسين، وفرنكل، وميهاجلوف، وهافل وكثيرون غيرهم واجهوا ظلام الابادة، وقدموا بتعابير عن الأمل استمد جذوره من الابدية.

هؤلاء الناس اعطوا صوتاً لحرية الانسان النهائية -حرية تقرير طريقة الرد على أي ظروف خارجية.

المجتمع المدني ليس مجرد بنية تستنبطها مجموعة معزولة من المفكرين. انه التعبير الاجتماعي لشعب يتطلع للوصول الى أفق بعيد، شعب تربطه روابط لا تنفص من الأخوة والهدف المشترك، ويترك النبض الازلي للحياة ليدفعه الى الامام الى مستويات اعلى من الوعي والانجاز.

قد يتغير شكل المجتمع المدني ، الا ان جوهره ووظائفه تبقى ثابتة . تبقى لنا لتصل الى الامام بقدر ما يلهمنا الامل؛ وأن نعمل وفق الوعد واحتمالات المجهول؛ أن نشيد صرح زمن جديد.

الفصل السادس

تصورات توكافيل الديمقراطية :

«المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح»

ادوارد ا . شوارتز

مقدمة

خلال السنوات القليلة الماضية برع كتاب اليكس دي توكافيل «الديمقراطية في اميركا» كمراجع واسع الانتشار لفهمنا لقيم ومؤسسات المجتمع المدني ، والذي يجب ان يعتبر الان بمثابة شرح اساسي عن اميركا ذاتها. الواقع ، أن الكتاب المعاصرين جميعاً يعترفون بأن حججهم تكتسب مشروعية اذا وجدت تبريراً فيما قاله توكافيل حتى لوكان ذلك مجرد ملاحظة بسيطة. بالنسبة للمحافظين، هناك توكافيل الذي تحدث عن الدين والمجتمعات المحلية كمؤسسات وسيطة تهددها بيرورقاطية الدولة. وبالنسبة للبييراليين، هناك توكافيل الذي يشرّب حكم القانون وفهم بوضوح الدور الذي تلعبه المؤسسات التطوعية في تقويض الناس وتشجيع المواطننة المسؤولة. ووجد الراديکاليون الدعم في ادعاء توكافيل ان «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» في اميركا تحمل معها الالتزام بأن نساعد بعضنا البعض ونقدم تضحيات شخصية لخير المجتمع.

وبقدر ما هو مفيد استعارة هذه المقاطع من توكافيل لتأكيد وجهات نظر معينة، الا أنها في الواقع تلف فهمنا لما كان يعتقد هو حقيقة، بالغموض . مقاطع كتاب «الديمقراطية في اميركا» من الألعملية بمكان لدرجة يصعب علينا أحياناً التقاط معناها الشامل، كما أن هناك طرحاً كامناً خلفها. فحين يقول لنا توكافيل أن «العادات» هي التي تشد الروابط داخل الأمة وليس القوانين، فإنه ينبهنا للدور الشعبي الذي تلعبه المؤسسات الخاصة، وليس العكس. ولا تقدم الجمعيات التطوعية، بالنسبة لتوكافيل، بديلاً عن المشاركة السياسية، بل وسائل لجعلها أكثر فاعلية. أخيراً «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» لا تتطلب أن نسمح

للحوكمة برعاية البرامج وتحسين المجتمعات، واعانة الفقراء، بل أن نساعد بعضنا، داخل مجتمعنا المحلي الصغير وفي المجتمع كله.

باختصار، كان هم توكافيل الأساسي بالنسبة لاميركا هو أن يواصل المجتمع المدني تقوية وتعزيز مثاليات الديمقراطية. « التدقيق والتوازن» داخل الحكومة لن يكون كافياً. وثمة حاجة للدين «وروح البلدة» لنشر التعاون بين الناس، الذين قد يمزقون بعضهم البعض دون ذلك. أما الجمعيات التطوعية فهي ضرورية لخلق رابطة ضرورية بين المواطنين والدولة. أما مبدأ «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» الذي وجده في اميركا فقد كان ضرورياً لغرس بيئة اخلاقية يقرر فيها أفراد أحجار العمل معاً.

الارشاد الصحيح الذي يجب أن نبحث عنه لدى توكافيل اليوم، هو الذي يعكس هذه الاهتمامات الأساسية. ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات الخاصة في أية ديمقراطية ؟ وما هي القيم الضرورية لتشجيع المواطننة المسؤولة ؟ اجابات توكافيل على هذه الأسئلة تتضح حين نبحث ما سيقوله حول دور الدين والبلدة في تشكيل القيم، ودور الجمعيات التطوعية في تفويض الناس، وعن مبدأ «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» في نشر التعاون في المجتمع ككل.

الدين يسهل الحرية من خلال الاحترام

يعرف توكافيل أن «ليس للدين في اميركا دور مباشر في حكم المجتمع، لكن يجب النظر اليه على انه الأول بين مؤسساتها السياسية؛ لانه لا ينم عن تنزع الحرية، بل يسهل استخدامها». ما رمى اليه توكافيل هو أن الحرية الدينية كانت ضرورية ليس لحماية الكنائس وحسب، بل للحفاظ على روح الاحترام المتبادل الذي يجب أن يتمتع به المواطنين في أية ديمقراطية. والمع الى أن «ثوري اميركا كانوا مجبرين على التظاهر باحترام المساواة والأخلاق المسيحية ... ولم يجرؤ أحد في الولايات المتحدة، حتى الآن، على طرح المبدأ العام القائل بأن كل شيء مسموح من أجل مصلحة المجتمع ... لذا، وفي حين يسمع القانون للاميركيين بأن يفعلوا ما يشتهون، فإن الدين يقيهم من تخيل، ويعنهم من اقتراف، ما هو طائش او ظالم». (١)

وكان توكافيل مستعداً حتى لتأكيد أن الكنيسة الكاثوليكية تُعزز الديقراطية، رغم التسلسل الهرمي في بنيتها. وقال ، «المجتمع الديني في الكنيسة الكاثوليكية مكون من عنصرين فقط : الرهبان والناس. الراهب فقط تعلو مرتبته فوق مرتبة الرعية، والناس تحته متساوون» (٣٠٠). وكل واحد في الكنيسة، «الحكيم والجاهل»، و «العقلري وجمهرة السوق»، و «القوى والضعف»، يخضعون للمذهب ذاته. لذلك، فإن الكاثوليكية تدحض «جميع الفروقات في المجتمع عند أقدام مذبح الكنيسة ذاته». وبالتالي ، «ليس ثمة طبقة من الناس مؤهلة بشكل طبيعي لنقل مذهب المساواة في الأوضاع إلى عالم السياسة أكثر من الكاثوليك» (٣٠٤).

بالنسبة لتوكافيل، لم يكن الدين في أميركا مهمًا لأنه يشكل معتقداتنا الخاصة، و موقفنا تجاه الآيان، والشعائر الدينية، والجنس ، بل لأنه يقوى القيم المدنية التي تشتراك فيها. وقال ، «الطفيان يمكن أن يحكم من دون إيمان أما الحرية فلا تستطيع. الدين ... ضروري أكثر في الجمهوريات الديقراطية من أي نظام حكم آخر. فكيف يمكن للمجتمع أن ينجو من الدمار إن لم تتقوى الروابط الأخلاقية بقدر يوازي تخفيف الروابط السياسية؟» (٣٠٧) . وكان سعيداً أن يقول، إن معظم المواطنين في أميركا يحملون الشعور ذاته.

البلدات الصغيرة تعطي دروساً عملية على التعاون

إذا كانت أميركا بحاجة إلى دين لبث أخلاق التعاون، فإن إلبلدة الصغيرة ستقويه. كان هذا هو معنى «روح البلدة في نيوإنجلند». والمح إلى أن «ابن نيو إنجلند يرتبط ببلده لأنها مستقلة وحرة : تعاونه في قضائها يضمن ارتباطه بمصالحها؛ ورغد العيش الذي تقدمه يضمن حبه، ورفاهيتها هي هدف طموحه وجهده المستقبلي» (٦٨). وهذه الأخلاق ليست ما صار يعرف بأخلاق «حقوق الولاية» او «ليس في ساحتى الخلفية» التي ظهرت في السنوات الأخيرة . على العكس من ذلك تماماً. أصر توكافيل على أن مشاعر الانتفاء والأهمية التي يحسها الناس في مجتمعهم الخاص تجعلهم أكثر استعداداً للعمل لصالح بلدتهم. الواقع ، أن البلدة هي المكان الذي يمكن للمواطن فيه «أن يجمع أفكاراً عملية واضحة حول طبيعة واجباته ونطاق حقوقه» (٦٨).

ومن خلال «الجمعيات العامة» يسعى المواطنون الى تحقيق مصالحهم وقيمهم في المجتمع الأكبر. اليوم، ينظر الى «الجمعيات التطوعية» بشكل عام على أنها تجمعات اجتماعية، مثل المنظمات المدنية، ومجتمعات الأخوة، والجماعات التي لا تبغي الربح من مختلف الأشكال. من المؤكد أنها جميعاً مشمولة في تعريف توكافيل لتعبير «أمريكيين من مختلف الأعمار، والأوضاع، والمشارب». وأشار إلى أنهم «يشكلون الجمعيات دائمةً. وليس لديهم شركات تجارية وصناعية يشارك فيها الجميع وحسب، بل جمعيات من ألف نوع ... الأميركيون يشكلون جمعيات لتقديم التسلية، وتأسيس المعاهد، وبناء الفنادق، وتشييد الكنائس، ونشر الكتب، وارسال ال拉斯اليات الدينية إلى أقصى العالم؛ وبهذه الطريقة فانهم يشيدون المستشفيات، والسجون، والمدارس» (١٠٦).

ومع ذلك فإن أهمية هذه الجمعيات تكمن في الطريقة التي تشجع بها الناس على العمل معاً. حيث قال، «في الدول الديمقراطيّة، جميع المواطنين مستقلين وضعفاء؛ وهم بالكاد قادرين على القيام بأي شيء بمفردهم؛ وليس في وسع أي واحد منهم أن يجبر رفاته على مساعدته. لذلك، فإنهم جميعاً يصبحون عديمو الحيلة إن لم يتعلموا طوعاً مساعدة بعضهم البعض» (١٠٧).

الجمعيات تدعم المبادئ الديمقراطية

لم ير توكافيل في المشاركة في «الجمعيات المدنية» بديلاً عن المشاركة في السياسة. فهو يقول بأن «الجمعيات المدنية ... تسهل التجمعات السياسية» و«الجمعيات السياسية تقوى وتحسن التجمعات للاغراض المدنية» (١١٥). علاوة على ذلك، كلما كانت المجموعة أكبر وأقوى سياسياً كلما ازدادت رغبة الناس في الانضمام إليها. حيث أشار «الناس الذين هم عديمو الحيلة كأفراد»، لا يتصورون بوضوح مدى القوة التي قد يحصلون عليها من الاتحاد معاً، وبالتالي لا بد من بيانها لهم كي يفهموها. لذلك، غالباً ما يكون من الأسهل حشد جمهرة من الناس لهدف عام، من جمع بضعة أشخاص؛ فآلاف مواطن لا يرون مصلحة في التجمع معاً؛ في حين أن عشرة آلاف شخص سيعون تلك المصلحة تماماً (١١٦).

كل ما تقدم يفيد في تقوية التأييد الشعبي لمبادئ الديمقراطية ذاتها. فقبل سنوات حذر جيمس ماديسون، في إطار دفاعه عن الدستور، في «أوراق الفدرالي» من أن توجه الناس إلى تشكيل «تكتلات» يهدد الحرية بشدة بحيث إننا نحتاج إلى حكومة وطنية معقدة لمنع أي كتلة منهم من السيطرة (٢).

اما بالنسبة لتوكافيل فإن هذه «التكتلات» تشجع بالتأكيد الالتزام بالديمقراطية بطلبهما من أعضائها أن يكونوا متسامحين وان يحترموا بعضهم البعض. والمح الى أن الأميركيين حين «يلتقون بأعداد كبيرة فإنهم يتداولون الحديث ويستمعون الى بعضهم، وكلهم متحفظون لكل انواع المشاريع». وخلال هذه العملية فانهم «ينقلون الى الحياة المدنية الافكار التي اكتسبوها ويخضعونها لالف هدف». ويختتم حديثه بالقول، «عن طريق الاستماع بالحرية الخطرة يتعلم الأميركيون فن جعل اخطار الحرية أقل هولاً» (١٩).

في النهاية، يقول توكافيل، ان التأثير الكلي للدين، والبلدة، والجمعيات التطوعية غرس في الأميركيين أخلاقيات «المصلحة الشخصية» : وفهمها الصحيح» والتي تربينا ببعضنا ببعض وبالمجتمع الأكبر. ووفق أسس هذه المبادئ فإن الأميركيين قد «يظهروا عن طيب خاطر كيف أن احتراماً مستنيراً لأنفسهم يدفعهم على الدوام الى مساعدة بعضهم البعض و يجعلهم يميلون الى التضحية بجزء من وقتهم وأملاكهم لرفاهية الدولة» (١٢٢).

قيم التضحية بالنفس

هذه الصورة لاميركيين في ثلاثينات القرن التاسع عشر، عن «التضحية بوقتهم» من أجل «رفاهية الدولة» قد تكون مفاجئة للذين يؤمنون اليوم بالحرية الفردية ورأسمالية «حرية العمل» وانها طبعت تاريخنا المبكر. ومع ذلك كان توكافيل واضحاً تماماً في قوله ان اميركي القرن التاسع عشر كان يعرف «متى يضحى بجزء من مصالحه الخاصة لإنقاذ باقي مصالحه». الحقيقة، انه في حين ان مبدأ المصلحة الشخصية: وفهمها الصحيح لا تعطي «اعمالاً عظيمة من التضحيات الشخصية» ، فإنها تشير الى «أعمال صغيرة يومية من انكار الذات» (١٢٢). وبالنظر الى أن من السهل نسبياً مراجعة هذه الاخلاق، فقد احترموا معظم الأميركيين بوصفها الأساس المناسب الوحيد للتعايش المشترك.

واضح أن تخيل توكافيل للمجتمع المدني في اميركا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر يختلف جذرياً عن الطريقة التي نتخيله بها اليوم. وفي حين لا يظهر الدين الا لتشكيل السلوك الفردي الآن، فقد رأى توكافيل انه يقوى مبدأ المساواة الذي افترض ان الاميركيين يؤمنون به كمواطنين. اما «روح البلدة» في اميركا الحديثة فتُوحي بصورة عن جيوب لاحياء تحمي فيها الطبقة المتوسطة املاكها من الاشخاص «غير المرغوب فيهم». اما «روح البلدة» في اميركا توكافيل فكانت الأخلاق التي تشجع الناس على المشاركة في مجتمعاتهم الخاصة والمجتمع ككل. الجمعيات التطوعية اليوم هي مراكز مناسبة للعلاقات الاجتماعية والاعمال الجيدة، مثل «نقاط الضوء الالف» التي تحدث عنها جورج بوش الاب. اما بالنسبة لتوكافيل فكانت ادوات لتفويض الناس . المصلحة الشخصية اليوم تحدد كيف ندفع بمصالحنا الخاصة منافسين ببعضنا البعض. وبالنسبة لتوكافيل كانت «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» تشكل الطريقة التي كان الاميركيون يدفعون بها اهتمامهم بالتعاون فيما بينهم. كل ناحية من نواحي المجتمع المدني التي تفكر اليوم بانها جزء من «القطاع الخاص» كانت لدى توكافيل تعبيراً عن النظام الديمقراطي الذي كانت اميركا تحاول بناءه .

اخطر الاستبداد الذي يتمحور على الذات

لا يمكن فهم عناصر المثالية المدنية لتوكافيل بشكلها الصحيح الا بتقييم قلقه عمما سيحدث في حال التخلي عنها. الحقيقة أن ليس في ملاحظاته الكثير من العزاء لانصار كلا الجانبين من اتباع الطيف السياسي الحالي. فالمحافظون الذي يطيب لهم تردید انتقاداته الفاترة للدولة البيروقراطية يتجاهلون ادانته الشديدة «لارستقراطية الصناعيين» التي بدأت تظهر في ظل الرأسمالية الصناعية. الليبراليون والاشتراكيون بدورهم، اتفقوا مع توكافيل حول تشكيل «الاستبداد» الذي يشبه بشكل مرrib دولة الرفاه. لكن يبدون أن ما آمن به توكافيل حقاً هو أن اميركا قد تبقى حرة اذا حافظنا على التزام ثابت بمبادئه المساواة والديمقراطية وحافظنا على المؤسسات المحلية والتي من خلالها يمكن للناس تطبيق تلك المبادئ في حياتهم اليومية .

لقد كانت الاعمال الصغيرة، وليس الشركات الضخمة، هي التي تسمح للديمقراطية بالتعايش مع المبادرة الشخصية، حيث اشار توكافيل، «ما يدهشني في الولايات المتحدة، ليس الضخامة المذهلة لبعض المشاريع بقدر ما هو التشكيلة التي لا تحصى من المشاريع الصغيرة ... وتحقق اميركا تقدماً واسعاً في الصناعة الانتاجية لأن جميع الاميركيين يكرسون انفسهم لها على الفور (١٥٧)». الا أن شروع هذا العدد الكبير من الافراد بالاعمال لا يعني أن «الفردية الفظة» هي عقيتهم. فقد تعاملت التنمية الشخصية مع «أشغال عامة واسعة نفذتها أمة لا تضم رجالاً أغنياء» (١٥٦). وكما هو الحال بالنسبة لروح البلدة، فإن المبادرة الحرة كانت السبب في أن «أفقر الناس وايسرهم حالاً من أعضاء الكومنولث مستعدون لضم جهودهم».

الا ان كل ذلك قد ينهار اذا خلق تقسيم العمل بين العمال والمديرين فيما بعد فجوة بينهم لا يمكن تجاوزها . وقد رأى توكافيل في ذلك امكانية حقيقة. فمع تنامي الطلب القومي على «السلع المصنعة»، يزداد في كل يوم عدد الاشخاص ممن يتمتعون بالثروة والتعليم» الذين قد يفتحون «مؤسسات ضخمة» ومع «التقسيم الحازم للعمل» الساعي «إلى تلبية الطلب الجديد الذي تتقدم به مختلف الاطراف» ، فلن تكون هناك علاقة صادقة ما بين الادارة والعمال في مثل تلك الشركات. «فالصانع لا يطلب شيئاً من العامل سوى جهده؛ ولا يتوقع العامل منه شيئاً سوى أجوره» (١٦٠).

تأثير ذلك على الجانبين قد يكون مدمرأً . فالعمال قد يصبحوا أقل مستوى في عملهم رغم أن السلع الاستهلاكية قد يجعلهم متساوين في المجتمع. والمح الى ان مثل هذا النظام «سيفتر ، اولاً ، ويحط من قدر الاشخاص الذين يخدمونه ثم يتخلّي عنهم كي تعيلهم الصدقة العامة» . المالك والمديرون، بدورهم، سيحظون بسلطات الارستقراطية دون أن يتمتعوا بالقيم التقليدية المرتبطة بها. وحيث «انها لا تطبق الا على الصانعين وبعض الحرفيين، فإنها تشكل استثناء مربعأً في الصورة العامة للمجتمع». وخلص الى ان «ارستقراطية مكونة على هذا النحو قد لا تمارس سيطرة كبيرة على الاشخاص الذين توظفهم، وحتى إن تمكنت من فرض هذه السيطرة في لحظة ما، فسوف يتخلصون منها في

اللحظة التالية؛ فهي لا تعرف كيف تفرض ارادتها ولا تستطيع العمل. «في النهاية، ستنتهي مثل هذه الارستقراطية لأن تصبح واحدة من أقسى الارستقراطيات في العالم». لكن اذا قدر «لعدم المساواة الدائمة في الاوضاع والارستقراطية ان تنفذ مجدداً الى العالم، فيمكن التنبؤ انها ستدخل من هذه البوابة» (١٥٩ - ١٦١).

كما اهتم توكافيل بنوع الحكومة التي قد تلزم لتنظيم مجتمع على هذا النحو. وكما هو معروف على نطاق واسع كانت ملاحظاته حول «ما نوع الاستبداد الذي يجب أن تخشاه الام الديمقراتية» مذهلة، بالنظر الى أن النظام الذي وصفه لم يكن ليتبادر طيلة عقود عده. ومع تحول المجتمع المدني الى مجتمع جماهيري، حذر توكافيل من أنه قد يفرز حشوداً من الناس، كلهم متساوون ومتتشابهون يسعون للحصول على المباح الصغيرة والخسيسة يتخمون بها حياتهم. يعيش كل واحد منهم منفصلاً، غريباً عن مصير كل الآخرين، ويشكل اولاده واصدقائه المقربين كل البشرية بالنسبة له» (٣١٨).

كل هذا يقود الى انتشار الدولة الديمقراتية التي سيحافظ «شكلها الخارجي على الحرية» و«سيادة الشعب» لكنها ستقوم «كسلطة شمولية واسعة ... مطلقة، ومدققة، ومقتصدة، ونظامية، ومعتدلة». مثل هذه الدولة ستأخذ على عاتقها ضمان «ارضائنا» و«رعاية مصيرنا». وقد «تغطي سطح المجتمع بشبكة من القواعد الصغيرة المعقدة، المدققة والمتماثلة، لا يمكن لافضل العقول او انشط الاشخاص اختراقها، تقام حول الجماهير». في النهاية «ارادة الانسان لن تمزق بل تلين، وتتحنى، وتتوجه». ويحذر توكافيل «ان هذه السلطة لا تدمر، لكنها تلغي الوجود؛ وهي لا تستبدل، بل تضغط على الناس، وتضعفهم، وتطفئهم، وتخدرهم، الى أن تتحول الأمة الى شيء ليس افضل من قطيع من الحيوانات المجندة الرعديدة، تقوم الحكومة برعايتها» (٣١٨ - ٣١٩). لا حاجة للقول أن هذا ليس ردأ مناسباً على «ارستقراطية الصانعين»، او أي شيء آخر قد يهدد البلد في المستقبل.

الحل التوكافي

ماذا كانت «حلول» توكافيل لما رأه من مشاكل؟ وكيف يمكننا تطبيقها اليوم؟ على المرء التحرك بحذر هنا، لأنه لا يعطينا برنامجاً سهلاً، كما لم تكن مقاصده سهلة. لقد جاء

الى اميركا ليشاهد، وليس للتثمير بمعتقد جديد، وكان مستمده من اوروبا بقدر ما كانوا من الولايات المتحدة. ومع انتشار مطلب الديمقراطية ليعم القارة كلها، فقد اراد تقديم تقرير حول تقدمها في بيتها الجديد. لم يكن هناك من حلول سريعة يطرحها لعلاج العيوب في مؤسساتها الرئيسية.

ومع ذلك، فان الاهتمام المركزي لـ توکافیل الذي راجعناه يشير الى المؤسسات الرئيسية التي يجب الحفاظ عليها. أحدها هو الدين. فهو يشدد على أن المبادئ الدينية هي في مكان القلب من أعلى مثالياتنا الديمقراطية والثاني هو المجتمع المحلي، حيث يعرف الناس بعضهم ويدعم أحدهم الآخر. المؤسسة الثالثة كانت الجمعيات المدنية والسياسية التي تمكن الناس من اكتساب قوة من خلال العمل الجماعي. تلك هي المؤسسات الاساسية التي يجب علينا حمايتها، اذا اردنا الاحتفاظ بالديمقراطية. قد نقيس مدى ابعادنا عن توکافیل، وربما الديمقراطية ذاتها، بالطريقة المتعرجة التي نتولى فيها هذه الأسس الثلاثة.

ُختصر المناقشات العامة حول الدين والسياسة اليوم باليمين الديني الذي يجادل بضرورة تحول الجميع الى المسيحية مقابل اليسار العلماني الذي يشدد على أن آية اشارة الى الدين في السياسة تنتهك التعديل الاول للدستور. ويتخذ توکافیل وجهة نظر مختلفة تماماً . فقد ارتاح الى فكرة ان على رجال الدين تجنب التورط المباشر في السياسة وأن يسمح «لكل شخص» في اميركا بحرية اتخاذ الطريق التي يعتقد أنها ستقوده الى الجنة (٤١٨) . وكما اشار، فهو يرى في المذهب الديني. وانتنا جميعاً متساوين في نظر الله الاسمي الضروري لمبدأ المساواة في المجتمع أيضاً، وانتنا بالتالي، بحاجة لبعضنا البعض.

لكن هذا ليس المبدأ الرئيسي الذي يريدنا المحافظون المعاصرون ربطه بالدين، باصرارهم على أنه اذا ذهب كل واحد منا الى الكنيسة واستقامت حياته فلن تكون بحاجة لبعضاً. كما استوقفت خريج عقد السنتين كيف أن الليبراليين والراديكاليين - الذين خرجوا في مسيرة مع وزراء من أجل الحقوق المدنية، وحموا الناشطين ضد الحرب في حرمات الكنائس، وناضلوا من أجل عالم نكن فيه جميعاً «اخوة واحبات» تحت جلوتنا - كان عليهم الاعتراف بهذه الاسس الدينية لهذه المثاليات المدنية، وهو ما لم يفعلوه.

وضاء أيضاً اهتمام توكافيل بالحفاظ على مجتمعات محلية قوية .. وتأكيداً على ذلك فإن «البحث عن المجتمعات المحلية» هي التسلية الرئيسية اليوم، في الصالونات، وفي نشرات الحاسوب، وفي عدد من الاحياء المدنية. ركوب الحافلة الذي قام به بيل كلينتون وأل غور وطافا به عدداً من المدن الاميركية الصغيرة عام ١٩٩٢ لامس وترأ حساساً لدى الكثرين منا واعطى دفعه قوية لحملتهما الانتخابية. وتحدث كلينتون ببلاغة عن اعاده «روح المجتمع المحلي» الى اميركا.

لكن «المجتمع المحلي» في اميركا توكافيل لم يكن مجرد «روح»، كان واقعاً شارك فيه ملايين الاميركيين . فقد ظهر في اماكن حقيقة عاش فيها الناس زمانا واكتسبوا قوة من خلال مشاركتهم لبعضهم. وكان بناء المجتمع في اميركا يعني الحفاظ على هذه الاماكن الحقيقة. التجارة كان يجب الحفاظ على لامرکزيتها، وأن تبقى المشاركة في السياسة. وكان علينا أن نكافئ الاشخاص الذين اختاروا البقاء والا يسهلو على الناس الرحيل.

الأهم من كل ذلك، علينا أن ندرك بأن المجتمع الاصيل يعني أكثر من العيش متباورين «فابن نيوانجلند»، كما يبين لنا توكافيل «يشارك في كل حدث في المنطقة؛ فهو يمارس فن الحكم ضمن الناطق الصغير الذي يطاله؛ ويعود نفسه على تلك الصيغ والتي من دونها لا يمكن للحرية ان تتقدم من دون ثورة : ويشرب روحها : ويكتسب تذوقاً لنظامه، ويستوعب توازن القوى؛ ويجمع افكاراً عملية واضحة عن طبيعة واجباته ونطاق حقوقه» (٦٨). وقد نتسائل إن كان هناك روح مثل هذه الروح في بلدات اميركا اليوم. او إن كان هناك من يهتم باستعادتها حقاً.

اخيراً، نشير الى التقسيخ المضطرب للجمعيات المدنية والسياسية التي رأى توكافيل انها مرکزية لتفويض المواطنين. فالجماعات في مختلف قطاعات الحياة الأمريكية تشكو الآن من مدى صعوبة الحفاظ على المشاركة او حتى العضوية، في الكنائس، والاتحادات، والجمعيات المدنية، وحتى نوادي البناء التي لا تبعد سوى امتار قليلة عن مكان سكنا. ربما اتنا وصلنا الى ذلك الزمن الذي تنبأ به توكافيل حيث «يعيش المرء منعزلاً، وغريباً عن مصير الآخرين». حيث يشكل اطفالنا واصدقاؤنا المقربين «البشرية كلها» بالنسبة لنا. فإن

كان الأمر كذلك فيجب الانفاجأ بان نظامنا الديمقراطي - الذي يتطلب مستوى اوسع من المشاركة - يحتاج الى ترميم . وكما حذر توكافيل، اذا كان الشخص «موجوداً داخل نفسه، ومن أجلها فقط، و اذا كان أهله باقون عليه وحده، عندها يمكن القول انه فقد وطنه» . (٣١٨)

ادعاء الحق بوطن بالنسبة لتوكافيل كان « المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح ». وهي تعني اكثرا من مجرد التعهد بالولاء للعلم. وتتطلب منا أن نعطي على الأقل بعض الوقت للآخرين و «لرفاهية الدولة». وتطلب أن نشارك في مجتمعنا المحلي الخاص وفي الجمعيات السياسية الساعية لتحقيق العدالة في المجتمع الاكبر. والأهم من كل ذلك ، انها تعني الادراك بأن كون المرء مواطناً أمر ضروري اذا كنا نأمل في الازدهار كمخلوقات بشرية. قد نردد مقاطع صغيرة من اقوال توكافيل اليوم، لكن علينا التنبه للنقطة الاشمل التي كان يحاول ابرازها ايضاً. وتجاهلها فيه مخاطرة منا.

ENDNOTES

1. Alexis de Tocqueville, “Democracy in America”, ed. Philips Bradley (New York : Vintage, 1990), 1:305.
2. Alexander Hamilton, James Madison , John Jay, “The Federalist Papers” . ed . Clinton Rossiter (New York : New American Library, 1961) , 10:77 -83 .

الجزء الثاني

التعليم لبناء مجتمع مدنى

الفصل السابع

التعليم لبناء مجتمع انساني : تنقية الفضائل المدنية

دكتور بي. دويل

الثقافة هي نشاط الفكر، وتقبل الجمال والمشاعر الإنسانية. وليس لشذرات المعلومات أية علاقه بها . والشخص حسن الاطلاع هو أكثر الناس اضجراً واقلهم نفعاً على ارض الله كلها . وما يجب أن نهدف لانتاجه هو اشخاص يمتلكون الثقافة والمعرفة الخبيثة في بعض الاتجاهات الخاصة. فهذه المعرفة ستعطيهم الارضية التي سينطلقون منها ، وستقودهم ثقافتهم الى أعماق بقدر عمق الفلسفة وشموخ بقدر شموخ الفن.

الفرد نورث وايتهد

« اهداف التعليم »

مقدمة

حين طُلب مني كتابة هذا المقال انتهت الفرصة للعودة الى عملى الخاص، وايجاد فقرة تعبّر عن موضوع التعليم لبناء مجتمع انساني، وكما تقول بات موينيهام « العقل يرنو الى الماضي ...» فقبل أكثر من عقد من الزمان كتبت مقالاً لمجلة «كوليدج بورد ريفيو» عنوانه « التعليم والقيم : اعادة تفكير» أرى أنه مناسب لهذه الأيام :

منذ أقدم العصور عرف الفلاسفة والمفكرون أن القيم والتعليم مرتبطة برباط لا ينفصم . وكانت صلتها واضحة ومهمة بحيث كان من المستحيل عملياً تخيل وجود تعليم خال من القيم . وحتى اذا لم يبيث التعليم القيم صراحة وبشكل واع، فقد كان يبيثها بشكل ضمني وبالعبرة والمثال . هل في وسع أي شخص أن يذكر معلماً او فيلسفياً بارزاً، قدি�ماً او معاصرأً كان محايضاً من الناحية الأخلاقية ؟

لقد توصلنا كشعب الى يقين هو انه ليس في وسع أمة تتتجاهل القيم في التعليم أن

لا تعكس وجهات النظر في هذا الفصل بالضرورة، وجهات نظر القائمين على معهد هدسون او مسؤوليه او موظفيه.

تأمل في البقاء . وليس في وسع أية ديمقراطية تهمل القيم والتعليم أن تتوقع البقاء حرة .
والاسباب، رغم وضوحها تستحق التكرار.

التجربة الاميركية في حكم الذات عمرها الان قرنان. الواقع، اتنا لسنا أقدم ديمقراطية في العالم وحسب؛ بل إن لدينا تقليداً لم ينقطع من حكم الذات تميز بتاريخ طويل من توسيع حق الانتخاب. فيوم بدأنا تجربتنا، كان حق الانتخاب يقتصر على البيض؛ أما اليوم فإن جميع المواطنين الذين تزيد اعمارهم عن 18 سنة يحق لهم ذلك. ويمكّنهم التصويت لأننا بتنا مقتنيين ان في وسع جميع البالغين ممارسة حق الانتخاب بشكل مسؤول .
ويمكّنهم القيام بذلك اذا كانوا متعلمين .

اسباب شمول القيم في التعليم، من الناحية الفلسفية واضحة تماماً : فالديمقراطية الملتزمة بمبدأ المساواة والحرية يجب ان يكون لديها مواطنين متعلمين اذا اريد لها ان تعمل بشكل فعال . وما اعنيه بكلمة «متعلم» ليس مجرد معرفة مهارات اساسية، بل اناس ينمي التعليم عقولهم ويحدّر بنا هنا ان ذكر الهدف من التعليم العقلي : وهو تأهيل الرجال والنساء من أجل عيش حياة من الحرية المنضبطة. وهو اعتناق وجهة النظر الجيفرسونية في الناس الاحرار والمساوين.

الفضائل المدنية

هذه الملاحظات بالطبع لم تكن لتفاجئ المؤسسين. فقد كانت الفضائل المدنية، بالنسبة لهم، امراً ضرورياً لأية جمهورية ديمقراطية، وكانت تنتقل على نطاق واسع بواسطة مؤسسات المجتمع الرسمية، من ضمنها المدارس . الواقع أنه لا يمكن تصور قيام حضارة من دون هذه الاعراف. فالطفل الذي يولد عارياً، وجاهلاً، ومليناً بالشهوات، عليه أن يتعلم حقائق وقيم الثقافة من جديد. ولا غرابة أن يلعب التدريس الرسمي دوراً رئيسياً في هذه العملية. ولا يمكن الفصل بين التدريس والفضائل المدنية.

في مكان استقراطية العالم القديم الوراثية، شهد العالم الجديد، كما يقول توماس جيفرسون ظهور استقراطية الموهبة الطبيعية. وحيث أن جميع الناس، في أية ديمقراطية عظيمة، متساوون أمام الله والقانون، فهم جميعاً أحرار في تطوير مواهبهم الى أقصى حد

ممكن. وما زالت هذه الفكرة الراديكالية الرائعة حية حتى يومنا هذا، ومن أجل تطويرها إلى أقصى حدّ، لا بد من تعليم الشعب الديمocrاطية.

وكما قال اللورد بروغهام، «التعليم يجعل قيادة الناس أسهل، لكن سوقهم أصعب؛ وحكمهم أسهل، لكن استبعادهم مستحيل».

اليونانيون القدماء، الذين ورثنا عنهم تقاليدنا الفكرية والعلمية، عرفوا أن هناك هدفًا واحدًا للتعليم وواحد فقط : تكيف الإنسان للعيش في «المدينة الدولة». ومفتاح العيش في المدينة الدولة هو القيم، «الفضائل المدنية» : والتي من دونها قد تنهار المدينة الدولة، أو حتى الدولة ذاتها. وكان لديهم الفهم الكافي لمعرفة كيف يكتسب المرء الفضائل المدنية. ويصبح درسهم ثلاثي الأبعاد اليوم كما كان يصح في أيامهم. وهو الدراسة، والاقتداء، والممارسة.

الدراسة

أولاً، تكتسب القيم بالدراسة، وتكتسب المعرفة بالتعليم. المعلمون يعلمون والطلاب يتعملون. وتنطلب الدراسة الالتزام بقواعد التعلم. ثانياً، تكتسب القيم بالاقتداء. ويكون الرجال والناس الفاضلون قدوة ينقلون قيمهم للصغرى والاتباع. ثالثاً، وربما الأهم تكتسب القيم بالممارسة. وتكتسب الفضيلة عن طريق التصرف بطريقة فاضلة.

قبل فترة طويلة من «حركة الامتياز» (Excellence movement) كانت هناك مدرستين عريضتين من الأفكار حول هذه القضايا. أحدها اعتبار المدرسة عميلاً للدولة، مألفة جدًا لأي شخص يهتم بالنظر إلى ما هو أبعد من الدولة الشمولية . واعتقد جون ستيفوارت ميل الذي لم يشهد تجاوزات الانظمة الشمولية والسلطوية الحديثة، أن ليس هناك من هدف يضاهي التدريس الحكومي. فالتعليم الحكومي، سواء كانت السلطة المسيطرة كهنية، أو ملكية، أو حكم الأغلبية كما في الجيل الحالي، هو :

مجرد وسيلة لصهر الناس وجعلهم متشابهين، وحيث أن القالب الذي يصبون فيه هو ذاك الذي يرضي السلطة المسيطرة في الحكومة .. فإنه يشكل طغياناً على العقل ..

ومقابل ذلك ثمة منظور آخر لشخص يؤيد الحكومة بوصفها أداة لنشر الفضائل المدنية، هو سيمون بوليفار الذي قال في خطاب أمام كونجرس انغلوستورا :

دعونا نعطي جمهوريتنا سلطة رابعة تُفرض على الشباب، وقلوب الرجال ... دعونا نقيم هذا

السلطة العليا (Areopagus) * لمراقبة تعليم اطفالنا .. وتنقية الجمهورية من كل ما هو فاسد ..

الآن هناك طريقة أقل تطبيقاً للتفكير في التعليم والفضائل المدنية في آية ديمقراطية .

كيف يمكن لشعب حرّ غرس هذه القيم والتوجهات الضرورية للرفاهية العامة، والسكينة الداخلية، والسعى للسعادة ؟ وكيف يمكن التوفيق بين النظام والحرية ؟ رغم أن هذه المهمة ليست سهلة ، فهي غير مستحيلة. وفي التجربة الاميركية في مجال التعليم العام - او تعليم الناس - مرشدًا لنا .

فما هي قيم الفضائل المدنية ؟ أولاً، معارف واضحة يتلقنها الإنسان حتى تصبح عادة، حول حقوق ومسؤوليات المواطن ، والفرص والالتزامات التي تفرضها جمهورية دستورية. إضافة لما اشار اليه عالم الاجتماع موريس جانوفيتس، معرفة أن توأم الحق في الحصول على محاكمة أمام هيئة ملتفين هو الالتزام بالخدمة في هيئة المخلفين حين يطلب من المرء ذلك. ومعرفة أن حرية المرء تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين . ومعرفة أن الحقوق يكسبها من يستحقها ولابد من حمايتها اذا أريد لها البقاء. ومعرفة أن قاضي المحكمة العليا اوليفر ويندل هولز كان مصيباً حين قال «الضرائب هي الثمن الذي ندفعه للحصول على مجتمع مدني».

فما الذي يجب أن تفعله المدارس العامة لتدريس القيم ؟ وما هي المعارف والعادات التي يجب أن يكتسبها الأطفال لجعلهم مواطنين فاضلين ؟ دعونني أولاً القى نظرة على القدوة، ثم الدراسة، ثم الممارسة .

أعظم مثال على المواطن عرفه التاريخ كله قدمه لنا سocrates. فقد تجرب كأس شراب الشوكران السام ليس اعترافاً بأنه مذنب بتهمة افساد شباب اثينا، بل لاظهار سيادة القانون. وقد تحدث جون راسكن عن حكمة سocrates وشجاعته بكلمات تشتمل على خلاصة وجهة نظري هذه :

التعليم لا يعني تدريس الناس ما لا يعرفونه... انه عمل صعب، ومضني، ومتواصل يجب القيام به باللين، والمراقبة، والتحذير، والوصية، والتشجيع والأهم من كل ذلك بالاقتداء.

* المحكمة العليا في اثينا القديمة (المترجم).

معنى هذا الأمر عملياً، أن علينا تزويد مدارسنا بمعلمين ومعلمات ذوي اخلاق يهتمون بمهنتهم وحرفتهم. وعليهم نقل مشاعر الالتزام الى طلابهم بقوة الشخصية المجردة. ومكانة هؤلاء الناس ليست لغزاً، فهم المدرسون الذين يتذكّرهم كل واحد منا ، المدرسون الذين كان لهم تأثير على حياتنا . المشكلة هنا ليست التعرف اليهم بعد الحدث ، بل قبل الحدث . انهم المدرسون المتمسكون بتقاليدهم الانضباطية ، اصحاب الثقافة الواسعة العميقـة ، الذين يؤمنون بحياة العقل .

هذه ليست مواعظ دينية فارغة . هناك دافع داخلي للدراسة والعلم ، وثمة قواعد للمهنة تجسد بحد ذاتها قيم المجتمع الديمقراطي . تشمل الامانة ، والاخلاص ، والدقة ، والانصاف ، والتسامح مع المختلف ، والمرؤنة ، والاستعداد للتحول عند ظهور دليل جديد .
الحقيقة ، ان ما نتوقعه من افضل معلمينا ، هو بالضبط مجموعة المزايا التي نربطها بالفضائل المدنية .

المنهاج الدراسى الخفى

الاسم الآخر الذي أصف به هذه المجموعة من الصفات والنتائج التي تساعد على رعايتها هو «المنهاج الدراسي الخفي». إنه الرسالة التي يبعث بها المدرسون الى الطلاب حول ما هو صحيحاً وما هو خطأ، ما هو مقبول وما هو مرفوض. فعلى سبيل المثال، المدرسة التي تضع معايير متدنية تبعث برسالة قوية مؤداتها: لا شيء لهم ، تقدم . وهي رسالة من الخطير تمريرها الى شخص صغير السن لأنها تعد للفشل. المنهاج الدراسي الخفي يدعم ويعزز المنهاج الدراسي، المنظور للطالب.

لقد درج الناس في بعض الدوائر على الاعتقاد أن التعليم مجرد عملية، مجموعة من المهارات لا علاقة لها بمحيطها الواقعي. وهذا غير صحيح. فالتعليم مرتبط بمحيطه. انه تجربة واقعية تتطلب من ضمن ما تتطلب، معرفة الوثائق العظيمة المتعلقة بمعنى المواطنـة وهذا يشمل في حده الادنى الاطلاع على كتاب ارسسطو «السياسة والاخلاق» و «جمهورية» افلاطون والماغنا كارتا، و «الامير» لمكيافيلي، و «مقالة تتعلق بالفهم الانساني» لجون لوك، وبيان اعلن الاستقلال ، و «الورقة الفدرالية العاشرة» ودستور الولايات المتحدة، ومقالة جون ستيفورات ميل «في الحرية» وخطاب جيتيسبرغ، وخطاب لينكولن بمناسبة توليـة فترة

رئاسة ثانية، ورسالة مارتن لوثر كنغ من سجن برمونفهام. ويصبح التعليم فارغ المحتوى اذا جرد من القيم التي تضمنها هذه الوثائق. وكما يذكروننا كينغ، فإن «الحرية لا يمنحوها الطالعون طوعاً؛ بل يجب أن يطلبها المظلومون».

ما تقدم هو اولاً وقبل كل شيء بيان معياري، بيان للقيم. وكى يصبح الطالب مثقفاً تماماً يجب ان يتقن مجموعة من المعارف والحقائق، والاساطير والتاريخ، والحكايا النادرة، ليس كتمرين في الذاكرة، بل كتمرين على الفهم والفكر النقدي.. التاريخ والمحيط مهمان للتعليم لذاتهما وكأدوات يمكن للناس من خلالهما تعلم التفكير والمنطق. ثمة قول بسيط الا انه صحيح : الناس يتعلمون التفكير بالتفكير؛ والتفكير بجد. هذا هو جوهر حوار سقراط، أهم أساليب التدريس التي عرفت حتى الان واطولها عمراً.

فكرة في المقطع الاوسط من التعديل الخامس للدستور كعبارة تردد باختصار من دون فهم المعنى الكامن خلفها : «ولا أن يُكره المرء في أية قضية جرمية على الشهادة ضد نفسه». .

من دون فهم محيط هذه العبارة التاريخي والهدف منها فانها مجرد كلام فارغ فعلاً. فلماذا لا يجوز لمشتبه به في قضية جرمية أن يشهد ضد نفسه؟ حمايتنا جمیعاً من الشهادة ضد انفسنا اثبتت من تاريخ مرّ طويل من التعذيب بواسطة المخلعة (rack) وأداة التعذيب بالضغط على الإبهام فإذا أُجبر الإنسان على الشهادة ضد نفسه فمن سيقول لا لممارس التعذيب ؟ ليس الضحية بالتأكيد. تحرير الإنسان من ادانة نفسه لا تقل أهمية عن حرمان محقق محاكم التفتيش من أدواته. ومن الغريب التغاضي عن هذه الحقيقة البسيطة في عصر يعصف به العنف من كل الأنواع. وربما كانت أهم حماية يمكن أن يتمتع بها الناس.

وكما لاحظ جورج سانتيايانا، فإن القيم «شيء لم يكن لنا خيار فيه وعليها أن نختار منه». عند تتبع فكرة التعليم لاستعادة الفضائل المدنية علينا أن نتذكر أن القيم جزء من عالمنا وانها لم تنبق عن دراسة علمية. وهي تشتمل على صفات انسانية ليست علمية، مثل الحب، والولاء، والشجاعة، والإخلاص، والتقوى، والحنو. هذه الصفات تعطى بعداً، وهدفاً، ومعنى لكون المرء إنساناً. وهي الصفات التي تعنى بها الأعمال الأدبية العظيمة.

هاكليبري فن

اسمحوا لي أن اطرق إلى مثال معبر مناسب. رواية مارك توين «هاكليبري فن» (Huckleberry Finn)، التي نشرت قبل أكثر من قرن مضى. هي واحدة من أعظم القصص الأمريكية، وهو كتاب من الأهمية بحيث لا يمكن اعتبار أي أميركي لم يقرأه بأن منتف. فما الذي يجعل هذا الكتاب مهمًا؟ هدفه وانتشاره الواسع، بالتأكيد، والأهم من ذلك، قيمه. فهو من ناحية الشكل كتاب للجميع، مثل الكتاب المقدس أو «الآلية»، يتحدث عن موضوع عالمي، متاح لكل الناس. وكما أنه يتحدث عن أشياء تتفق معه عليها، فهو يتضمن أيضًا أشياء تصدمنا، وحتى أنها تهيننا. وبالتالي، فإن قراءة الكتاب ومناقشته في الصحف تتطلب حساسية وحذر. وهو كتاب لا يقرأ باستخفاف.

من المهم ملاحظة أن الكتاب يتعرض اليوم للهجوم كما حدث عند صدوره لأول مرة. فأقصى اليمين يعتقد أن الكتاب، في أفضل الأحوال فاسد، ومعادٍ للدين في أسوأ الأحوال. ويجهر اليسار بشكل أقوى برفضه. ويصبون عليه أقذع اللعنات المعاصرة : بالقول انه عنصري.

وهو يشدد على التالي: كان هدف توين تخريب الدولة، وتقويض أخلاق الشباب، وتحدي زهو البرجوازية الأمريكية واعتدادها بنفسها. بالنسبة لهذا الاتهام أقر أن توين مذنب. ومن هنا قوة الكتاب: مواجهة التقاليد المتعارف عليها، فقد اشتكت توين من الممارسات الدينية اليومية المنظمة ومن النفاق والظاهر بالتقوى واللوعة. في الواقع، وجد توين أن المجتمع المنظم، وخاصة الدولة، هو سبب الأمراض الاجتماعية، وليس العلاج لها. وكان في وسع هكذا وجيم، ابن الطبيعة، الإفلات من القوى المفسدة للحياة المعاصرة بالفرار جسدياً.

لقد اعتقد توين حقاً أن المجتمع كان عقوبة وأن الأمل الوحيد هو بالفرار منه. وتطور هذه الفكرة في «هاكلييري فن» من أبرز الجهود التي بذلها توين مراراً للتعامل معها. فإذا كان تفسير توين صحيحاً، وهو ما اعتقد، فهو أخطر بكثير من الجناحين اليساري واليميني. وهو معادٍ للدولة.

ومسألة السماح للشبان الاغرار بقراءته، تصبح مسألة ذات مغزى. فالتوجهات المفترضة في الاعمال العظيمة التي ظهرت عبر العصور مشابهة. وفي حين أن الهدف الأول هو التسلية، فإن الهدف الأهم هو الارشاد. ومثل هذه الأبيات لا تكون في خدمة الدولة قط ولن يستمدفعة عن «الوضع القائم».

جان دوبوفيه بطل «الفن الفج» (L'art brut) أو غير المروض، يؤكد في انعطاف رائع عن افلاطون أن الفن مفسد، وأن على الدولة أن تحاول منعه، وأن الفنان يعمل بشكل أفضل وأكثر فعالية حين يكون لديه ازدراة للثقافة السائدة. وهذه في الواقع، نسخة مبالغ فيها جداً مما افترضته هنا. تكفي للقول أن على الفنان أن يشكك، على الأقل، في التقاليد المتعارف عليها وأن يزعج البرجوازية.

دون الإطالة في الحديث عن توين، من المفيد إعادة النظر في الأدبيات العظيمة بشكل عام لنرى إن كان المثال شديد الخصوصية. هل هناك خيوط مشتركة؟ الإتجاه الذي اتبعته الأدبيات العظيمة عبر العصور هو نفس الإتجاه. وفي حين أن الهدف الأول لها هو التسلية، كان هدفها الأهم هو الارشاد. فهي تعطي أمثلة على الشجاعة، والقوة، والحب. وتظهر تأثير الكبارياء المتعجرف، والطمع، والرغبة في السلطة. وتكتشف الانجازات العظيمة والفشل الذريع ولا تكون هذه الأدبيات عادة في خدمة الدولة أو مدفوعة عن «الوضع القائم» الأدبيات العظيمة تتحدى المسلمات. وتحطم التقاليد المتعارف عليها.

ليست جميع الكتب العظيمة معادية للدولة، أو تهاجمها ولا تحترمها، لكنها تتحدى التقاليد السائدة، وتستفز القارئ، وتصر على ربطه بالموضوع. وينطبق هذا أيضاً حتى على العلم، خاصة في مراحله الأولى حين يعني باكتشافات جديدة في المعارف الأساسية. وأفضل مثال على ذلك غاليليو، وكيلر، وداروين.

الطبعة الخلافية لأي عمل هي اذن، نتاج قوته واصالته، وللهذا السبب فإن القارئ غير المجرب سيجد أي كتاب عظيم صعباً. وهو غالباً منزلك صعب. وهو منزلك صعب لأنه يثير عادة أسئلة أساسية حول الخطأ والصواب. وبالنسبة للعقل الراغب في المعرفة، فإنه يثير حواراً سقراطياً داخلياً.

التعليم الحالي من القيم: تناقض في التعبير

إحدى القضايا في تعليم القيم هي الخطأ في الحكم على الأمور الذي ما زال متفشياً في مدارسنا. فثمة افتراض اتخذ بحسن نية وهو أن في وسع مدارسنا أن تكون خالية من القيم، ومحايدة، وموضوعية، وهذا قد يخلصها من مسألة صعبة، قد تكون متفرجة، وهي أي القيم يجب عليها أن تعلمها وكيف. وهذا التصور للتعليم الأميركي تصور قديم.

ما وصف أنه تعليم خال من القيم، في القرن التاسع عشر، كان في الواقع بروتستانتية غير علمانية. لم تكن حركة مسيحية شاملة بالضبط، بل حركة توحيدية ضخمة. في الحقيقة، ليس صدفة أن اصلاحي المدارس العامة الأوائل كانوا من التوحيديين الخياليين والرمانسيين، بناء استخدمو المدارس العامة للرقي بالأجيال وتطويرها. وكما قال هوراس مان باحساس مذهل بالحداثة، في «التقرير السنوي لمجلس التعليم» عام ١٨٤٨ :

اذا امكن اخضاع جميع اطفال المجتمع من سن ٤ سنوات وحتى ١٧ سنة للتأثير الإصلاحي والتهدبى للمدارس الجيدة، فإن التشكيلة الكبيرة المظلمة من المثالب الشخصية والجرائم العامة .. قد .. تختفي من العالم.

وحين يصل الأمر إلى تعليم القيم، لا يجد مان ومؤيدوه وزملاؤه صعوبة في التعرف إلى ما يجب أن تفعله المدارس. فقد كانوا يعرفون أن تدريب معظم الأساتذة سيء، وأنهم ورثة تقاليد كلاسيكية لا تطبق التدخل. وكان المنهاج الدراسي يفرض نفسه . إلا أنه في أواخر القرن التاسع عشر تمعت «كتاب القراءة ماك غوفى» (Mc Guffey) بنجاح لا يضاهى. فقد كان مليئاً بالعظات الدينية الداعية إلى التقوى والورع والتسللات للعودة إلى الفضائل المدنية والدينية، وهي الفضائل التي كانت منتشرة على نطاق واسع في صفوف الجماعات الراعية للمدارس العامة. وفي القرن التاسع عشر، كان جميع أفراد هذه الجماعات تقريباً من البروتستانت البيض.

التقليد الصارم

كان هذا التقليد الصارم موجوداً بشكل مخفف في أفضل المدارس والكليات الإعدادية العامة والخاصة. وكان المدرسون في تلك المعاهد، على سبيل المثال، احراراً في اختيار ما

يريدون تدريسه، درايدن أو دون، وسبنسر أو مارلو، وشكسبير أو سيرفانتس، وتوبين أو هاوثورن. لكن هذه الحرية كانت مؤقتة تقريباً، لأن الدارس، الطالب، كان ملزماً في النهاية بقراءة كل هؤلاء.

ما حدث في التعليم الأميركي، كان بالطبع، هجر هذا التقليد الصارم عملياً. وبدلاً من التكامل العمودي، نظمت المدارس الإبتدائية والثانوية بشكل أفقى.

ولم تكن الصفة الوحيدة لهذا النظام استقلالية الصفوف، فقد كانت تشكيلاً مستقلة ليس لها إلا القليل من الروابط مع العالم الخارجي. وجمعت اعداداً كبيرة من الطلاب حسب السن أعطاهم مسائل لدراستها. واستبدل باللغة الإنجليزية مهارات الإتصال، وبالتاريخ والجغرافيا الدراسات الاجتماعية، فهل ثمة غرابة في أن يدخل المنهاج الدراسي معيشة العازب والكرة الطائرة؟

وهل ثمة غرابة في المحاولات التي كانت تقوم بين الحين والأخر لإخراج هكذا فن من الصفوف؟ فمن دون مرسة فكرية وانضباطية، تكون المدرسة عرضة لتقلبات وبدع اللحظة. وحين تصبح شعارات المدرسة «حيادية القيم»، «والأخلاق النسبية»، «والأهمية»، فإن كل شيء يجوز.

ولا يفرض أي شيء على أي شخص، سوى فكرة أن لكل مسألة وجهان. ولم تعد فلسفات اليونانيين القدماء والديانات الموقرة العظيمة القائمة على الأخلاق المطلقة تقدم أية إجابات. ولا يمكن حتى للجواب المتعلق بالوجود والذي يعرفه المدرسون أكثر من الطلاب أن يُقدم بطريقة مقنعة. لكل هذه الأسباب فإن التقليد الصارم ضروري.

اتقان الممارسة

اسمحوا لي أن اشير باختصار إلى نقطتي الأخيرة: الممارسة يقول ارسسطو أن «السعادة هي نشاط للروح يتفق مع الفضائل المثلية». ونحن نحقق هذه المرتبة بالمارسة. المثير للسخرية، إننا لا نصل إليها بمارسة حقوقنا، بل بالقيم بالتزاماتها. وأنه من خلال الخصوص لمبدأ أعلى يمكننا أن نتعلم كيف نقيّم مدى أهمية حقوقنا التي اكتسبناها بمشقة.

تعني الممارسة، فيما يتعلق بالأصدقاء والعائلة، تلبية المطالب المتبادلة التي يفرضها

عليها الولاء والمسؤولية تجاه الأبناء. أما على مستوى المجتمع، فإنها تعني تلبية الحد الأدنى من معايير التمدن والسلوك الجيد.

وهذا يعني أكثر من مجرد اطاعة القوانين، إنه التكيف مع معايير متفق عليها للسلوك وعلى مستوى الدولة، يعني ذلك الالتزام الكامل والصريح بمتطلبات المواطنة بدءاً من الأمانة في دفع الضرائب إلى المشاركة في المواطنة، وانتهاء بالتضحيّة الكبّرى للخير العام في أوقات الخطر المُبيت.

على مستوى المدرسة، تعني الممارسة عمل ما هو متوقع منا باتقان. لكنها يجب أن تعني ما هو أكثر من ذلك بكثير. فهي يمكن، بل يجب، أن تعني خدمة المدرسة والمجتمع. رغم أن هناك فكرة قديمة في التعليم الخاص، وهي أن الخدمة لا تؤخذ الآن على محمل الجد إلا في القطاع الخاص.

في مدرسة كارولينا الشمالية للعلوم والرياضيات، وهي واحدة من المدارس العامة الداخلية القليلة في البلاد، تستقطب مجموعة من أفضل ومع الطلاب في كارولينا الشمالية. ثمة متطلب خاص للخروج يقضي بعدم تخرج أي طالب ما لم يؤد ثلاثة ساعات من خدمة المدرسة في الأسبوع، واربع ساعات من خدمة المجتمع في الأسبوع.

ويقضي طلاب هذه المدرسة هذه الخدمة في بيوت الحضانة، والمياتم، ومراكم الرعاية النهارية، والمستشفيات. وهم يداومون أسبوعاً ويرتاحون أسبوعاً.

يجب أن يقوم كل طالب ثانوي في أميركا بآداء خدمة المجتمع كشرط للخروج فليس ثمة شخص أفقر أو أرفع من أن يستفيد منها، لأن ذلك هو هدفها. فالخدمة التي يقدمها هؤلاء الفتىإن هي، أفضل ما يفعلون، اضافة لأهميتها.

المهم حقاً هو أنهم يتعلمون من خلال الممارسة عادة الخدمة. وهي الأساس الجوهرى للفضائل المدنية وما يمكن أن تقدمه من رضى عن الذات.

معنى ذلك هو أننا لا نستطيع تجنب قضية المناهج الدراسية بما ندرسه نقيمه، وما نقيمه ندرسه. المناهج الدراسية، المنظور منه وغير المنظور، محمل بالقيم. والذى يجب علينا أن نعرفه كاميرون هو أن تكون لدينا احساس مشترك بالمجتمع والمصير المشترك.

المجتمع المحلي

نحتاج، في الوقت نفسه، إلى دعم، ودفع، وتكامل مجتمعاتنا العضوية الصغيرة التي نحن جزء طبيعي منها. فليس في وسع المرأة أن يكون عضواً في عائلة مكونة من ٢٤٠ مليون شخص. يمكننا أن نكون مواطنين، ندين بالتزامات ونتوقع حقوقاً تنبثق عن هذا الكيان السياسي الضخم، لكن أنواع المشاركة التي شعر معظمها أنها ترضي احتياجاته بعمق تنبثق من وحدات تنظيمية أصغر. واي منهاج دراسي - وخاصة المناهج الأساسية - يجب أن يوفّق بين مطلب الديموقراطية القارية والحاجة إلى الإنتماء إلى مجتمع أكثر خصوصية، يعكس قيم الكل والجزء، ويحترمها كلها بينما هو يدعم الفرد.

وهي حاجة ملحة لأن «التميّز» في أي مسعى، هو، في نهاية الأمر، جهد فردي، يتطلّب انضباطاً ذاتياً والتزماً. وللتميّز أيضاً أشكال عدّة - موسيقى، فن وفروع المعرفة الكمية، (quantitative disciplines)، واللغات، والعلوم الإنسانية. وللتميّز طيلة حياة الطالب يتطلّب المزيد من التخصص والإغساس الكامل في كل ما يتعلّق بأحد فروع المعرفة.

لا يعني ذلك أن المنهج الدراسي «الأساسي» لا يمكنه التعايش مع الاختصاص؛ لأنه يستطع ذلك. وكل ما في الأمر أن تحقيق ذلك أصعب. وهذا يثير أهم قضية على الإطلاق. إذا كان المنهج الدراسي أساسى، والقيم أساسية بالنسبة للمنهاج، فمن سيختار مكونات المنهج؟ فإذا اختاره الحكماء والمتعللون، والأذكياء والفطعون، والمميزون والصارمون - أي باختصار أشخاص مثلـي ومثلـك - فسوف يكون روعة للناظرين.

اما اذا اختاره الايديولوجيون من اليمين أو اليسار، أو متحجرو ومهرجو الحياة الفكرية الاميركية، فسوف يكون كارثة. وثمة خوف حقيقي من الأمر الأخير هذا، يقرني على ذلك كل من قرأ دراسة فرانسيس فيتزجيرالد عن كتب التاريخ الاميركي. فمناهضة الفكر في اميركا من التقاليد القديمة، القوية، والتي تحظى حتى بالاحترام، وليس من الواضح ما اذا كانت حركة التمييز قادرة على تغيير ذلك، حتى على المدى البعيد.

يکمن تحت سطح ای نقاش حول نوعیة التعليم فی امیرکا شک مزعج فی امتلاکنا

نوعية المدارس التي نريد ونستحق. لدينا رقابة من المواطنين؛ ولدينا رأي فيما يجب أن تفعل المدارس وكيف تفعله، مع ان ذلك أخف مما يجب. ربما أن الأميركيين بعد كل ما قلناه، يفضلون كرة القدم على حياة العقل. التي هي، على اي حال، الهدف من القيم.

خلاصة

تحدد الحياة المدرسية، اذاً، بما يتم تعليمه، وحياة الطلاب بما يتعلموه.

فما هي علاقة كل هذا بتنقيح أي مجتمع انساني؟ ثمة علاقة كبيرة على ما اعتقاد. لأن قيمتنا هي ما نقيمه، ولا يمكن للمدارس التهرب من هذه الحقيقة البسيطة. ففي قلب حركة التميز - إن كان لهذه الحركة قلب - تكمن القناعة أن ثمة فرق بين ما يتم تعليمه للطلاب وبين ما يتعلمونه.

هذا التعبير الجوهرى الخالد عن القيم والتعليم محفور في حجر عند مبنى ادارةبني بريث في واشنطن العاصمة: «يقوم العالم على ثلاثة أسس : الدراسة، والعمل، وحب الخير» وهو يقوم عليها بالفعل.

This chapter is reprinted, with minor changes, from *Educational Innovation: An Agenda to Frame the Future*, ed. Charles E. Greenawalt, II (Lanham, Md : University Press of America Inc., and The Commonwealth Foundation for Public Policy Alternatives, 1994), 81-92 by permission of the author and the publishers.

الفصل الثامن

دور الابطال والبطلات في القصة الاميركية

دنيس ديننبرغ

المفارقة

اطلب من اي طفل في السادسة او السابعة من العمر ان يصف لك احد فصائل الدينصورات، وستسمع على الاغلب، وصفا كاملا ودقيقا ، بما في ذلك تهجمة دقيقة لاسم ذلك المخلوق. بالمناسبة ، سوف تستمع الى تفاصيل كثيرة عن التيرانوصور ريكس، لأن الاطفال يحبون الحيوانات المفترسة.

اسئل الطفل نفسه من هو «جمل العجوز جو» (Old Joe Camel) ، وبعد قهقهة وضحك، ستسمع رواية دقيقة ليس عن شكله وحسب ، بل عن المنتجات التي يمثلها ايضا . فوفقا لبحث نشر في عدد كانون الاول ١٩٩١ من «مجلة الجمعية الطبية الاميركية» واشير اليه في عدد من مجلات الاخبار الرئيسية^(١) ، فان في وسع الاطفال التعرف على ذلك النموذج التجاري بسهولة تماثل تعرفهم على ميكي ماوس ! تذكر ، أن الاعلانات التجارية عن السجائر ممنوعة في التلفزيون ثمة جزء مهم من تلك الدراسة خاص بالدخنين من المراهقين حيث ان ثلثهم يختار هذا الصنف مقارنة مع أقل من ١٠ بالمائة من تزيد أعمارهم عن ٢١ سنة من المدخنين .

الآن، اسئل هذا الطفل سؤالاً ثالثاً : من هو توماس جيفرسون ؟ وسوف تحصل على الاغلب على نظرة جوفاء وجواب يقول ، «لا أعرف». وقد تسمع بعض التخمينات المثيرة، مثل «اعتقد أنه الشخص الذي يجلب بريتنا»، أو جواب دفاعي، «لم نتعلم شيئاً عنه». لكن فرصة سماع معلومات دقيقة عن واضح بيان استقلالنا، بعيدة للغاية.

لماذا ؟ لأن الاطفال لا يتعلمون شيئاً عن رجالنا ونسائنا العظام الذين قدموا مساهمات

جليلة لامتنا وعالمنا لا في مدارسنا او في بيوتنا. نحن نعلم الأطفال عن الدينصورات «بشكل مقرن» في المدارس الابتدائية لأنها تثير خيالهم . في حين تعمل صناعة الإعلان المنتشرة في كل مكان على استخدام الرسوم المتحركة للاستحواذ على عقول الأطفال وقلوبهم. لكننا نتجاهل الكثير من الشخصيات العظيمة حقاً - الابطال - التي يمكن للأطفال أن يتعلموا منها الكثير.

الابطال

البطل هو الفرد الذي يمكن استخدامه كمثال . إنه الشخص الذي لديه القدرة على المثابرة وتخطي العقبات التي تعيق تقدم الآخرين . وفي حين تبدو هذه الصفة الدقيقة وكأنها شيء سحري . فهي في الواقع شيء إنساني محض . وبسبب إنسانيتها هذه بالضبط يحظى بعض الأفراد بمركز البطولة . هم هنا، لكنهم مختلفون عنا بشكل واضح.

ننظر إلى الابطال والبطلات كي نستلهمنهم . فمن خلال إنجازاتهم تكون نظرتنا إلى البشرية إيجابية أكثر . وهم يملأوننا بالمشاعر الطيبة ، وبالفخر . ويصبحوا بالنسبة البعض نماذج تحتذى ، وتنتخد حياتنا منحى مختلفاً بسبب تأثيرهم وفي حين أن التأثير قد يكون أقل بالنسبة للآخرين، الان انه لا يقل عنه أهمية ، لأن هؤلاء الابطال يجعلوننا نفك بطرق مختلفة . فنجاحاتهم وفشلهم تقودنا إلى التأمل في اعمالنا ونواحي فشلنا. وتشير حياتنا من التعرف على حياتهم .

لقد رأت مولي بيتشر ما يجب عمله وعملته. فلننساء دور محمد في الحرب" فقد كان دعمهن حيوياً للمستعمرات المقاتلين . لكن حين أصيب زوجها وكان من الضروري اطلاق المدفع، عرفت ما يجب عليها أن تفعله . لقد كانت مولي بيتشر وما زالت ، بطلة تستحق قصتها أن تروى مراراً وتكراراً لم تكن جندياً او رجل دولة عظيم، كانت شخصاً عادياً قام بعمل غير عادي .

مايكل انجليو أمضى حياته في مهنته ، وترك للعالم ارثاً عظيماً من اللوحات والتماثيل. وكان عمله الدؤوب تأكيد يومي على ايمانه بقدرات الانسان الابداعية . ومن خلال كده قدم صرحاً فنية الهمت الأجيال .

كان لهذا العالم ، وما زال ، الكثيرين من امثال مولي بيترس ، ومايكل انجليو انس كانوا أمثلة الهمت الآخرين. كانت لبعضهم لحظات خاطفة من المجد في حياة طبيعية تقريباً، لكن يا لها من لحظات . وكان للبعض الآخر حياة طويلة من المجد، مع تأثير طويل مستمر على البشرية. وكانوا جميعاً افراداً قدموا مساهمات ايجابية من خلال انجازاتهم .

أين هم الأبطال والبطلات من اطفالنا اليوم ؟ انهم في كل مكان . انهم شخصيات من تاريخنا، بعضهم في دائرة الضوء التاريخية، وآخرون ما زالوا في الظل . انهم رجال ونساء الحاضر، الذين يكافحون للتغلب على مشاكل شخصية واجتماعية لبناء عالم أفضل.

إنهم في كل مكان فعلاً، لكن معظم الاطفال لا يعرفون الكثير عنهم . بكل بساطة قمنا بازالة هؤلاء الاشخاص من دائرة اهتمامنا في مدارسنا وبيوتنا . أصبحوا أشخاصاً « غير مرغوب فيهم » بدل أن يكونوا أشخاصاً مهمين . لقد انقضى وقت كان في كل صفات اميركي تقريباً صورة لواشنطن او لينكولن تحدق في الاطفال ، الآن تحتل صور ميكى ماوس وستنوبى الموقع . العظاماء ما زالوا حولنا؛ لكنهم ابعدوا عن مجال نظر الجميع .

الأمس

« في وقت مضى » كان للأولاد ابطالهم ، والكثير من هؤلاء، الأبطال . بعض هؤلاء الأفراد كان حقيقةً (مثل لينكولن وأخرين)؛ وبعضهم اسطوري (مثل بول بونيان وكيسى جونز)؛ وكان هناك آخرين من امثال هرقل من عالم مختلف كلية . معظمهم ذكور من البيض، وكأن البطولة تعرف التمييز بين خطوط العرق والجنس . وكثيراً ما تظاهر الاولاد أنهم هؤلاء الأبطال، او على الأقل انهم من اتباعهم . وحيث انه ليس في وسع كل ولد صغير أن يكون الملك ارش، فإن في وسع الآخرين أن يكونوا فرسان المائدة المستديرة . صحيح أن من الأفضل للولد أن يكون ملكاً، لكن حتى الفارس يستطيع قتل تنين بين الحين والآخر . فجميع الملوك والفرسان قادرون على القيام باعمال جليلة .

كان يبدو أن هؤلاء الأبطال في كل مكان . كانوا جزءاً من المنهاج الدراسي لذلك كانت الكتب المدرسية ومواد القراءة الأخرى (حتى الكتب الفكاهية الكلاسيكية) تقدم تفاصيل عن مغامراتهم وصورت الافلام السينمائية اعمالهم، لتعطي بعداً بصرياً مثيراً لهذه الاعمال لا

وجود له في الكتب او الصحف. لقد صور الابطال احياءً للاولاد، الذين لم يتعرفوا اليهم وحسب، بل غالباً ما اكتسبوا قيمها منهم.

ليس لمسألة ما اذا كان «الاب المؤسس لبلدنا» قد قطع شجرة الكرز ام لا ، أهمية تاريخية تذكر، المعبر في هذه القصة هو انها ساعدت الاطفال طيلة اجيال عدة على فهم معنى الامانة. فحتى الابطال يخطئون لكن لديهم من الاخلاق القوية ما يدفعهم الى الاعتراف بـأخطائهم .

وكان لادخال قصص الابطال في المدارس هدفان. فاضافة الى تعريفهم باشخاص عظام، كان الاطفال يطلعون على الطبيعة الاخلاقية لهؤلاء الاشخاص. فوجود الابطال يبلور احلام الاطفال ورغباتهم، وقد تلفع هؤلاء الابطال بوشاح السلوك الفاضل.

في بعض الامثلة كان الاولاد يقومون بذلك الاعمال. فمن الذي لم تدهشه الانجازات الرائعة لأشهر الاطفال العباقرة، ولغافانغ اماديروس موزارت ؟ وجورج ويستنفهاوس الذي بدأ مهنته الناجحة كمخترع ومحازف رأسمالي وهو في الثانية عشرة. والذي واصل طيلة ٦٦ عاماً، حتى وفاته عن ٦٨ عاماً بناء تراث يقوم على المجد، والابداع، والرغبة في تحسين حياة الناس . لقد كان الابطال بالنسبة للاطفال، اطفال حقيقيون حققوا انجازات .

اليوم

مع تنامي صناعة الاعلانات، اصبح الابطال اشخاصاً مبعدين واحتفلوا عملياً عن نظر الاطفال. ومن خلال اعاجيب وسائل الاعلام، صارت تشكيلة كاملة من الشخصيات جزءاً يومياً من الثقافة الاميركية. شخصيات الرسوم الكرتونية واعلانات الشركات كانت موجودة منذ عقود عدة، لكنها لم تقتصر حياة الجميع الا بعد تقدم وسائل الاتصال الضخمة، وبطريقة تبدون وكأن لا نهاية لها. لوحات اعلانية واعلانات مطبوعات، وبرامج تلفزيونية، واذاعية واسترطه فيديو، واسكال أخرى كثيرة تقدم اعلانات « بلا نهاية ». حتى عند الاستجمام على شاطئ البحر يشد انتباه المرء الى طائرة عابرة تجر خلفها اعلاناً ما. وفي كل مكان تجد اليوم ميكي ماوس واصحابه، وشارلي براون وشركاءه (خاصه كلبه) وكثيرين غيرهم ممن يغذون الثقافة الشعبية.

القضية هنا ليست انهم انضموا الى صفوف شخصيات معروفة، بل هي انهم احتلوا مكان الابطال الحقيقيين كلياً بالنسبة للاطفال . والنموذج الدارج اليوم هو غالباً آخر ما ابتكرته الصراعات او الموضة التجارية. وما أن تافت شخصية جديدة انتباها الناس، حتى تدور الماكينة التجارية. وتحتل تلك الشخصية القمصان ، والازرار والكتب وحقائب الظهر، وبطاقات التهنئة واللعب والألعاب، والبطاقات التجارية، والافلام، وطبعاً، المسلسلات التلفزيونية ، تظهر كلها في تتابع سريع. وتسيطر على عالم الطفل آخر الصراعات المثيرة. ويقود الوعي الى حوارات تطالب بحدث شيء يمكن تسويقه يحمل صورة آخر الإبداعات. وتحتل تلك الشخصية مكانة جديدة من الحصص في كل مكان، في عقل الطفل، وفي البيت، والصف. لقد انتهى عهد بن فرانكلين، وجاء الفأر.

اجتاحت شخصيات الرسوم المتحركة، وعلى نطاق واسع، كل مكان في الصدف والمدرسة. وخرجت صور واشنطن ولينكولن (باستثناء شهر شباط ولدة أسبوعين فقط) لتفسح المجال لصور دونلد وجوفي . ولم يحدث هذا التحول لأن المدرسین اعتقادوا أن الآخرين أكثر أهمية من الرئيسيين؛ بل بحجة « التعليم الجيد » في معظم الأحيان. ويعتقد معظم مدرسي المرحلة الابتدائية بصدق أن الموضة الدارجة من هذه الشخصيات تحفز الأطفال وتلهيهم. وأن الطفل يتعرف على ميكى من كثرة ما يراه في وسائل الاعلام، فإن هاتين الاذنين المميزتين تشعران الطفل بالراحة. وينشأ على الفور جو ودي وملائم للتعليم، حيث تشير الوجوه والشخصيات المألوفة للطفل مشاعر الامن لديه. لذلك يستخدم المدرسون الفأر واصحابه على لوحات الاعلان في المدرسة. وفي كل نوع من انواع الارشاد التربوي. وباسم تحفيز الطلاب تحتل شخصيات الرسوم المتحركة العديد من الغرف الصفية.

وبدلاً من رؤية اشخاص حقيقيين، او ابطال اسطوريين لم ينقص الزمن من قدرهم، يرى الاطفال ويتجربوا آخر صراعات ابطال ثقافة الطفل. وخلال عقد الثمانينيات كان في وسع المرء تخمين السنة بمجرد دخول مدرسة ابتدائية عادية، وزيارة غرف الصف، والتعرف على المخلوقات التي تملأ منطقة العرض. وإذا صدف وكان الطالب متواجدين فإن الكثير من اغراضهم الشخصية - القمصان، والدفاتر، والحقائب، والاقلام وعلب الطعام -

تحمل على الأغلب صوراً تمثل ما هو معلق على لوحات الإعلان لذلك، لم يكن الفأر في المدرسة للترحيب بالصغار وحسب، بل كان يأتي معهم أيضاً. ولم يكن هناك من مهرب من نفوذ وتأثير المتاجرة بهذه الشخصيات.

هل تذكرون فيلم «روجر الارنب»؟ في ذلك الفيلم كان هناك مدينة كاملة يسكنها شخصيات كرتونية - تتعايشهن مع البشر وكان في وسع كل واحد منهم الدخول إلى عالم الآخر والخروج منه متى أراد وainما أراد . أمر بعيد الاحتمال ليس كذلك ؟

لكن الواقع انه ليس بعيد الاحتمال،ليس كذلك ؟ فالاولاد اليوم محاطين بأخر صرعات الشخصيات الكرتونية بحيث انهم يدخلون الى عالم الرسوم المتحركة ويخرجون منها في كل يوم. فمن الممكن ان يستيقظوا في الصباح ليروا غارفيلد يزين وساداتهم، وأن يشربوا عصير الصباح من كوب على شكل حورية ماء ، وان تحمل علبة الغداء صورة سنوبي، ويغادروا الى المدرسة وهم يرتدون قميص باتمان، بالطبع. وما أن يصلوا الصف الرابع الابتدائي حتى تحيط بهم الصور ذاتها تحدق بهم من لوحات الإعلان، والصور المعلقة في السقف، ومن ملابس زملائهم في الصف، وتحمل اوراق العمل المتنوعة والملصقات الوجوه المألوفة ذاتها من هذه الرسوم. وبعد المدرسة يعودون الى المنزل، ليجدوا على الأغلب، أن غرف نومهم مزينة بالصور ذاتها. وقد يقولون إن كانوا محظوظين فأن شريط الفيديو المستأجر الليلة سيكون آخر مغامرات السلحفاة ! هذا هو عالمهم الذي يرحب بهم !

ال усилиي لا يجاد توازن

هل يجب اخراج هذه الشخصيات العجيبة من المدرسة والبيت ؟ كلا. فاتخاذ مثل هذه الخطوة الكبيرة غير واقعي ولا مقبول. لا شك أن هذه الاشكال ذات الفراء تحفز الاطفال على الاداء الجيد احياناً. مثال ذلك، طبع صورة قدم بارني على ورقة امتحان رياضيات بعلامة ممتازة (او شبه ممتازة) قد تكون الجائزة التي يسعى اليها الطالب الصغير بحماس. لكن يجب ارجاع هذه الشخصيات الهزلية الى المقاعد الخلفية، وأن يحتل الابطال الحقيقيون المقدمة وأن يبدأوا قيادة الركب. دعوا جوناس سالك مكتشف لقاح شلل الاطفال يحظى بالانتباه والمجال في الصف بدل أن يقتصر الحديث عنه على خمس دقائق في درس

الصحة. ويجب عرض صورته هو، وليس صورة ديناصور ارجواني.

تخيل هذه القضية من الرسوم الكرتونية مقابل شخصية حقيقة كسلسلة متصلة. في معظم غرف الصف، كل ما هو معروض اضافة للاساليب الارشادية يميل الى جانب الرسوم الكرتونية. ومن الواضح أن التأكيد يميل لصالح هذه البدع. المطلوب ، على الأقل، شيء من التوازن؛ اما ما هو مرغوب فهو أن تميل الكلفة لصالح الشخصيات العظمية في هذه السلسلة.

يمكن تحقيق التوازن بين الشخصيات الكرتونية التي يروج لها لأسباب تجارية والشخصيات المهمة الحقيقة بسهولة في بعض الحالات. مثلاً، عند استخدام ميكي ماوس في الصف نعرف بفضل العبرى الذي اخترعه وأن توضع صورة والت ديزنى الى جانب رسومه الشهير. ويمكن أن تكون قصة حياته ملهمة بالقدر نفسه، او اكثر من كل استغلال رسوماته فانتصارات ديزنى ونواحي فشله، والأهم من ذلك مثابرته، امور تستحق الانتباه والتأمل .

يساهم الحضور المبالغ فيه لتلك الشخصيات الخيالية في مدارسنا ومنازلنا في تشويس افكار اطفالنا ومراهقينا حول قيم الانجازات البشرية في الحياة الحقيقة. لذلك، لم يكن غريباً انه حين سألت احدى مدارس هاريسبورغ، في منطقة بنسلفانيا، عام ١٩٩١، الطلاب من الصف الخامس وحتى الصف الثاني عشر تسمية الاشخاص الذين يكnoon لهم أكبر الاعجاب، اختار المراهقون نجوم الروك، والرياضيين، وشخصيات تلفزيونية، أنساس يبدون غالباً وكأنهم أكبر من الحياة. وفيما عدا نيلسون مانديلا لم يأت الأولاد على ذكر أي شخص مشهور في أي حقل آخر. لم يذكروا أي فنان عظيم، او مخترع، او ناشط في حقل انساني ، او زعيم سياسي، او موسيقار او عالم، او طبيب، لم يذكر الطلاب، وعددهم ١١٥ طالباً، أياً منهم.

لقد بات واضحاً، انه مع نمو اطفال الصفوف الابتدائية، وانتقالهم الى الصفوف الثانوية فإن انتباهم يتحول من آخر بدعة في عالم الرسوم الكرتونية الى آخر صرعة في عالم الاشخاص الحقيقيين . وتتحول ملصقات غرفة النوم تدريجياً من آخر شخصيات

الرسوم المتحركة الى ملصقات بحجم كامل لنجم السينما، والفناء، والرياضة. وفي أحيان كثيرة لا تكون تلك الشخصيات البشرية مرغوبة بقدر الرغبة في الشخصيات الكرتونية.

ثمة اشخاص حقيقيون يمكن للأولاد الالتفات اليها كنماذج. فالعمل المجد هو ما يحقق النجاح للناس المنتجين. دعوا الاطفال يتعرفون الى ومضة الابداع التي يمتلكها الانسان ، بحيث يفهموا أن الأفراد هم المتميزون. فاذا استخدم ميكي كمحفظ، فالمؤكد أن السيد ديزني هو البطل الذي يستحق الاعتراف بفضلة أيضاً. موازنة هذه الرسائل تتطلب اوقاتاً، ونطاقات، وجهوداً متساوية بين رسوم الكرتون وصانعها. فالانسان، وليس الصورة المتحركة هو ما يجب التركيز عليه في غرف الصف وفي المنازل.

نهج جديد

اصبح الافراد المهمون مختلفين جداً عن الاشخاص الذين كان يشار اليهم قبل عقد الستينات. فالاشخاص الذين نعتبرهم اليوم ابطالاً عظاماً هم من كل جنس وعرق ومن كلا الجنسين. فلم يعد الابطال ذكوراً فقط من العرق الابيض. ولا بد من اعطاء الرجال والنساء الذين شكلوا هذه الأمة والعالم ولم يحصلوا على ما يستحقون من تكريم في زمانهم بسبب قصر نظر تاريخي، مكانهم تحت الشمس، وفي المدرسة . وجودهم ضروري في غرف الصف لنتعلم ونستلهمن منهم. ويجب أن يكونوا هم، وليس الفئران، والقطط، والكلاب النماذج التي يحتذى بها قادة المستقبل. هل تذكرون الطفل الذي حصل على علامة شبه كاملة في امتحان الرياضيات ؟ فلنفكر في وضع يجعل الطالب يرغب في الحصول على ملصق لسالي رايد او طبع الحرفين «اس . ار» على ورقته، بدلاً من طبع صورة ديناصور. طلاب الرياضيات الجيدون يمكن أن يصيروا علماء جيدين او حتى علماء فلك؛ ولا يمكنهم أن يصبحوا حيوانات منقرضة! وفي وسع سالي رايد، وليس بارني، أن يبيّن للاطفال ما يمكن للعمل المجد والالتزام ان يحققه للأشخاص الحقيقيين، لذلك من الافضل مكافأة الاطفال باسمها. وهي واحدة من بطلات وابطال كثيرين ينتظرون خلف الستار.

إن حشو المناهج المدرسية وغرف الصف بالمواد التي تتحدث عن العظام، لا يعني غمر

الاطفال بها. فلن يستطيع المدرس حسن النية تحقيق الكثير، هذا إن حقق أي شيء، من عرض صور جميع الرؤساء. وغالباً ما يتم تجاهل الرجال والنساء الذين لم يصلوا إلى تلك المرتبة العالية أو الذين حققوا نجاحات استحقوا عليها التكريم في مجالات أخرى، «الزائد أخو الناقص» هو خط الارشاد الذي يجب اتباعه عند تناول موضوع الابطال والبطولات. الأفراد الرئيسيين الذين يمثلون جميع اشكال الاعمال الفذة، يجب استخدامهم بحكمة على مدار العام. وبالتركيز على عدد محدود والتخطيط بعناية لظهورهم ثم إعادة اظهارهم، يمكن للمدرس أن يجعل لهؤلاء الأفراد تأثير.

فكرة الانطباع الذي يمكن ايقاعه على عقول الصغار اذا بدأ المدرسون والمديرون في ادراج سير ابطال حقيقيين في مناهج المدرسة. في الوقت الحاضر، هناك يوم خاص (هو عادة يوم عطلة مدرسية) يستخدم لتكريم بعض اشخاص ما زالوا يحظون بالتكريم. تظهر صور مارتن لوثر كنغ في اواسط كانون الثاني / يناير؛ وفي نهاية الشهر تزال هذه الصور ليحل محلها الثنائي الديناميكي العتيق، واشنطن ولينكولن، في يوم عيد الرؤساء. في بعض الاحيان، قد يبذل مدرس محاولة ملخصة خلال اسبوع «نساء في التاريخ» بتسلیط الاضواء على نساء شهيرات. لكن تلك الجهود تبقى مرحلية ومحددة بحيث لا يكون لها تأثير دائم - خاصة مع الوجود الدائم والمستمر لشخصيات آخر الصراعات. فالجهود للاحام الصغار وتحفيزهم باستخدام سير العظام، يجب أن تكون متصلة ودائمة اذا أريد ان يكون لها تأثير على تفكير الاطفال.

الدعم القومي

ثمة بوادر مشجعة على أن الابطال والبطولات عادوا للظهور مجدداً، حيث قدم بعض المؤرخين حججاً تحبذ تضمين المناهج الدراسي المزيد من مادة التاريخ. فعلى سبيل المثال، أكدت لجنة برادلي حول التاريخ في المدارس ما يلي:

.... التاريخ وسير العظام، التي تدرس بشكل جيد، ترتبط بشكل طبيعي بالطلاب، بمخاطبتها فريديتهم، ومجالات الاختيار لديهم، ورغبتهم في السيطرة على حياتهم ..⁽²⁾
الاطفال يبهرون الابطال، والاعمال المذهلة، والروايات الرائعة، والقصص غير العادية عن الاعمال البطولية والواقع. ويقدم التاريخ تشكيلة واسعة تسعد المتعلمين الصغار وتدفعهم للمشاركة ⁽³⁾.

وقد أيد «اطار العمل لمدارس كاليفورنيا العامة الخاص بالتاريخ وعلم الاجتماع، للطلاب من روضة الاطفال وحتى الصف الثاني عشر» بشدة تضمين سير الابطال والبطولات في دراسات الاولاد :

من أجل فهم الذكريات المشتركة التي تخلق حساً اجتماعياً واستمرارية بين الناس، يجب أن يتعلم الارشاد شيئاً عن الاساطير الكلاسيكية، والروايات الشعبية، والروايات الغريبة، وقصص ابطال منطقتهم وابطال الأمة ... ويجب ان يستمع الارشاد الى سير حياة ابطال امتهن والابطال الذين خاطروا بحمل الافكار الجديدة والمختلف عليها واتاحوا فرصاً جديدة للكثيرين . مثل هذه الصور تنقل للاطفال تأملات قيمة في تاريخ دولتهم وشعبها ... (٤)

انبثقت هذه الوثيقة التي تهدف الى اعادة تشكيل طريقة تعليم الدراسات الاجتماعية في دولتنا كلها عن افكار اعتنقها افراد من امثال اي . دي . هيرش الابن ، وديان رافيتش. وقد خلقت افكارهم وكتاباتهم حواراً ضرورياً حول مواضيع ذات مضمون أكبر مغزى في المدارس الابتدائية .

طور هيرش في كتابه الاكثر مبيعاً للعام ١٩٨٧ ، «مبادئ الثقافة : ما يحتاج كل اميركي لمعرفته» مقدمته الرئيسية بأن على جميع المواطنين المشاركة في قدر مشترك من المعلومات الثقافية كي يتم الاتصال والتقدم (٥). وأن يكون المرء ملماً بمبادئ الثقافة يعني أن تكون لديه مجموع من المعلومات تعتبر مهمة لتطور اميركا واستمرارها . ويجادل هيرش بأن الاطفال الأقل حظاً هم الأكثر تعرضاً للاذى بسبب افتقارهم للمعارف الأساسية. ويقول، «يبدو ان الفموض الاميركي حول ما يحتاج الطفل أن يتعلم في أحد المراحل من أكثر الظروف المسيبة لاتساع الفجوة في التعليم (بين الاطفال المتميزين والأقل حظاً) (٦). اليوم، تشجع «مؤسسة المعارف الجوهرية» على وضع منهاج «معارف جوهرية» في المدارس الابتدائية. وتم تطوير سلسلة من المعارف للصفوف الابتدائية، من الصف الاول وحتى السادس وكتبت سلسلة من مصادر الكتب الارشادية (« ما الذي يحتاج ابن الصد الاول [الثاني، الثالث، الخ] » من منشورات دبلداي) . وافتتحت مدارس

«معارف جوهرية» نموذجية في ولايات عدّة، في طليعتها. تكساس وفلوريدا. وفي حين وصف النقاد هذا الجهد على انه «مسعى تافه»، فمن الواضح أن هيرش لا يدافع عن تحفيظ الطلاب قائمة لا نهاية لها من الحقائق . «المدرسون في مدارس المعارف الجوهرية يجلبون المعرفة الى الحياة بطرق فاعلة خلاقة»⁽⁷⁾.

ثمة صلة وثيقة بين عمل هيرش وتأكيده على اغراء المتعلمين الصغار على المشاركة في المضامين المهمة، وفلسفة ديان رافيتش. التي انتقدت بشدة، في مقالات كثيرة لها خواص منهاج الدراسة الابتدائية، خاصة ما يدعى باطار العمل البيئي الموسّع لتعليم الدراسات الاجتماعية للطلاب من روضة الاطفال وحتى الصف الثالث الابتدائي.

يسسيطر منهاج «انا، واسرتى، ومدرستى، ومجتمعى المحلي» على الصنوف الاولى في التعليم العالى الاميركي ... وهو لا يشتمل على أية أساطير، او سير ابطال، او حكايات عن ابطال او احداث عظيمة في حياة هذه الأمة أو أية أمة أخرى⁽⁸⁾.

كانت رافيتش ومعها شارلون كرابترى الكاتبستان الاساسستان اللثان وضععا «اطار العمل الكاليفورنى» ، الذى يشجع بوضوح ادخال سير الابطال في المناهج الدراسي لجميع المراحل .

وقامت احدى الشركات طبع الكتب المدرسية، وهي شركة هوتون - ميفلن باعتماد الافكار الموجودة في «اطار العمل الكاليفورنى» ووضعت سلسلة من كتب الدراسات الاجتماعية الابتدائية بناء عليها⁽⁹⁾. وضم هذا العمل الشامل سير الابطال والبطلات في جميع مراحل الدراسة ، بدءاً من روضة الاطفال.

ثمة منهج اكثر ثورية استهدف الصنوف الابتدائية العليا، من الصف الرابع وحتى السادس وعنوانه «تاريخ يتحدث عنا» ، وهو كتاب من عشر مجلدات وضعته جوى هاكن⁽¹⁰⁾. وهو يربط القصة بالتاريخ دون التضحيه بالحقائق التاريخية التي بحثت بعنایة. وقد اعيد اشخاص حقيقيون الى الحياة عند رواية قصة اميركا، وعاد الابطال الى الظهور في ارشادات الدراسات الاجتماعية.

اضافة الى ذلك، ولمساعدة المدرسين والأهل على ابراز الابطال الحقيقيين نشر العديد

من كتب الاطفال التي تتحدث عن حياة المشاهير . وقدم كتاب « مرحى للابطال ! كتب وأنشطة قد يرغب الاولاد في مشاركة الأهل والمدرسين بها » اكثراً من مئة نشاط عملی وقائمة شاملة من سير حياة الابطال مناسبة لاعمارهم^(١١). ونظمت آلاف العناوين بحيث يمكن للأطفال والبالغين ان يجدوا بسهولة الكتب التي تتحدث عن المخترعين، والانسانين، والفنانين، وغيرهم تم استخدام الانشطة لجعل الاطفال يندمجون بفاعلية مع ابطالهم وبطلاتهم. ثمة مرشد عملی مختصر مشابه للمساعدة في احياء سير الابطال هو « نحو منهاج انساني : مرشد لاعادة العظام الى غرف الصدف والمنازل»^(١٢).

هل يمكن القيام بذلك ؟

هل يمكن للأولاد - الاطفال، والأولاد، والراهقين - تعلم كل هذه « المعارف الجوهرية » ، وسير كل هؤلاء الابطال والبطلات ؟ الجواب هو قطعاً نعم - اذا علمناهم في المدارس والمنازل وقضينا من الوقت في تعليمهم عن الابطال بطريقة مثيرة وممتعة بقدر ما نفعله في تعليمهم عن الديناصورات .

لابد من الالتزام اولاً اذا اردنا لشيء ان يتغير، وهذا الالتزام ببساطة هو ادراك ان لدى معظم الاطفال القدرة على تعلم المصامين الغنية الدسمة أكثر مما نعتقد . وليس على من ينتابه الشك في هذا القول الا أن يعد الاسئلة التي يطرحها الاطفال في يوم واحد ! انهم توافقون للتعلم، ويعرف كل مدرس او والد جيد هذا . واذا ما شارك الاطفال بنشاط وبطريقة خلاقة في تعليمهم، فإن في وسعهم تعلم اي شيء . ويمكن للديناصورات واشباهها أن تفسح الطريق لالبرت شفايتزر، وهارييت تويمان، وبيتهوفن، وغيرهم.

والاهم من ذلك، يمكن لتوomas اديسون، واليزابيث بلاكويل، وبيري وهينسون، وكثيرين غيرهم أن يحتلوا مكان ميكى، وسنوبى، وبارنى وأخرين . وأن يكون تركيزنا على ليوناردو الحقيقي، وليس سميه السلفادور.

فلماذا التركيز على العظماء والعظيمات كجزء من قاعدة معارفنا الضرورية ؟ لأن الاطفال بحاجة لنموذج يحتذى، هذا هو السبب . وجود أناس من ذوي الانجازات الجليلة

ضروري في عالم الحิص بيص القائم اليوم، وخاصة في حياة الاولاد والفتیان. ويمكن للمدرسين والاهل العمل معاً من خلال التعليم المبدع واحداث نقلة مختلفة بتعريف الاطفال بنماذج تحتذى من الابطال. من الواضح ان استراتيجية ابعاد الاطفال عن آخر صرارات الرسوم الكرتونية وتقريبهم من الابطال الحقيقيين ليس عملية سهلة على مجتمع مريض، كما ليس من السهل قياس نتائجها. لكنها قضية ادراك سليم، وفكرة الاحساس بالارتياح «التي يمكن ان تساعدنا على التركيز على الابطال في المدارس والمنازل».

الابطال والبطلات والاطفال لهم صفات مشتركة .

ENDNOTES

This chapter is reprinted, with changes, from *Educational Innovation: An Agenda to Frame the Future*, ed. Charles E. Greenawalt, II (Lanham, MD: University Press of America, Inc., and The Commonwealth Foundation for Public Policy Alternatives, 1994), 129-140, by permission of the author and the publishers.

1. Geoffrey Cowley. "I'd Toddle a Mile for a Camel." *Newsweek*, 23 December 1991, 70. Similar articles appeared in *Time Magazine*, 23 December 1991; *Business Week*, 23 December 1991; and *Science News*, 14 December 1991.
2. Bradley Commission on History in Schools, *Building a History Curriculum: Guidelines for Teaching History in Schools* (Indianapolis, IN: Educational Excellence Network, 1988), 5.
3. *Ibid.*, 16.
4. History-Social Science Curriculum Framework Criteria Committee, *History-Social Science Framework for California Public Schools, Kindergarten Through Grade Twelve* (Sacramento, CA: State Department of Education, 1988), 43.
5. E.D. Hirsch, Jr. *Cultural Literacy: What Every American Needs to Know* (Boston: Houghton-Mifflin, 1987).
6. E.D. Hirsch, Jr., "Fairness and Core Knowledge," *Common Knowledge: A Core Knowledge Newsletter* 4, no.2, (Fall 1991): 6.
7. E.D. Hirsch, Jr., "Esprit de Core," *Common Knowledge: A Core Knowledge Newsletter* 5, no.1, (Winter 1992): 2.
8. Diane Ravitch, "Tot Sociology, or What Happened to History in Grade Schools," *The American Scholar*, Summer 1987, 343-354.
9. Houghton-Mifflin, Social Studies (Boston: Houghton-Mifflin, 1991).
10. Joy Hakim, *A History of Us* (New York: Oxford University Press, 1993).
11. Dennis Denenberg and Lorraine Roscoe, *Hooray for Heroes! Books and Activities Kids Will Want to Share with Parents and Teacher* (Metchen, NJ: Scarecrow Press, 1994).
12. Dennis Denenberg, *Toward a Human Curriculum: A Guide to Returning Great People to Classrooms and Homes* (Unionville, NY: Trillium Press, 1991).

الفصل التاسع

بناء المجتمع المحلي من خلال التربية والتعليم

ايريك ار. ايبلنخ

مقدمة

الشعور السائد هذه الأيام بأن الحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة تتعرض للخطر، ليس جديداً؛ فقد كان لدى الكثيرين من الأميركيين شعور مماثل في الحقبة الجاكسونية قبل أكثر من قرن ونصف القرن^(١). الجديد في الأمر، هو حجم ما هو مطروح عن هذه الأزمة والمعلومات المتعلقة بها. حيث تزود التغطية الحديثة للأخبار الناس بسيل لا ينقطع مع صور وبيانات عما تحدثه الجريمة والفقر والعزل الأخرى من تخريب وفساد في القارة كلها. أضف إلى ذلك، تقدم البحوث الاجتماعية الحديثة البيانات التي تجسد عملياً مدى التراجع في البلد، والتي كان الناس في الماضي يقدرونها بالحدس والتخمين.

إلا أن هذا النطاق الواسع من الوعي، لا يترجم بالضرورة إلى نطاق واسع موازٍ من العمل. ورغم أن هذه المشاكل الاجتماعية ذات طابع قومي، فإن حلولها طابع محلي، وثمة اجماع أخذ في الظهور الآن بأن برامج الدولة لا يمكن أن تضاهي مبادرات البلدة والمدينة التي تحشد الناس ممن لديهم اهتمام شخصي بالمنطقة التي يمارسون حياتهم فيها. يجب توجيه أميركا وجعلها تلتفت إلى الناس العاديين. وما تفترضه هذه المقالة هو أن بناء المجتمع المحلي يشكل الطريق لتحقيق هذا الإصلاح.

ما هو الدور، إن كان هناك دور، الذي يمكن للتربية لعبه في بناء وتنمية المجتمع المحلي؟ للإجابة على ذلك السؤال على المرء أن يبدأ، بحكم الضرورة، بتعريف المجتمع المحلي. أحد التعريفات المتازة، التي طرحتها منظرو علم الاجتماع في القرن التاسع عشر ما زال صحيحاً لفهم فكرة المجتمع المحلي وبيان تراجع هذه الفكرة في الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، يقدم هذا التعريف، إطار عمل نظري لتحليل تأثير التربية على المجتمع المحلي، وهو تأثير سلبي بشكل عام، إلا أنه قد يصير إيجابياً إذا تغيرت الممارسات الحالية. وبعد دراسة بعض الحقائق القائمة والاحتمالات المستقبلية للتربية بهذا الصدد، تختتم هذه المقالة بالقاء نظرة على ثلاث حركات تربوية لها دور في بناء المجتمع الأميركي اليوم، ومعرفة تأثيراتها على صناع السياسة.

تعريف للمجتمع المحلي

تشير كلمة «مجتمع محلي» (Community) عادة إلى مجموعة من الناس يشتركون في الحي نفسه أو المصالح ذاتها. وفي بعض الأحيان يستخدم هذا التعبير للإشارة إلى «المجتمع» (Society)، لكن بالنسبة للأشخاص المتبنين للفوارق الدقيقة في المعنى، فإن الكلمتين ليستا متزامنتين تماماً. ويتبين الفارق بينهما عند معايرتهما ببعض : «المجتمع المحلي» أكثر تالفاً، وتركيزأً، وترابطأً، في حين أن «المجتمع» غير شخصي، ومنتشر، وواسع.

هذه المعاني الإضافية ليست عرضية، لأنها تعكس تمييزاً تحليلياً مهماً قدمه منظرو علم الاجتماع السابقين. وقد تناول هذا التمييز عدد من المفكرين بدءاً من أفلاطون، وكان العالم الألماني فيرديناند تونيس الفضل في شرحه بشكل شامل موسع. وفي العام ١٨٨٧ نشر كتاباً عنوانه (Gemeinschaft und Gesellschaft) تحدث فيه عن مفاهيم المجتمع والمجتمع المحلي بطريقة أثرت في الدراسات الاجتماعية منذ ذلك الحين.

رغم عدم وجود كلمات موازية لكلمتى *Gesellschaft*, *Gemeinschaft* في اللغة الإنجليزية تعطي مضمونها الكامل، فإن الكلمة الأولى تترجم عادة على أنها «مجتمع محلي»، والثانية «مجتمع». كنماذج مثالية، أو تركيبة عقلية، فإن أيّاً من هذين غير موجود بذاته في العالم الحقيقي. وبدلأً من ذلك، فهما يقدمان معًا استقطاباً مفيداً لمقارنة اوضاع مختلفة للحياة الاجتماعية.

تعني كلمة (Gemeinschoft) «العيش معًا بطريقة فيها ألفة، وخصوصية، خاصة

بالمتنميين»،^(٢) ويتميز ذلك، بالتفاهم، والتوافق، والتعاون، والتضامن. وقد بين تونيس، عند صياغته للمفهوم، ثلاثة مظاهر له تتميز بنوع الرباط الذي يجمعها، وقد وصفها بأنها .
Gemeinschaft

الدم يشير إلى النسب، خاصة العائلة، حيث يرتبط الناس فعلياً Gemeinschaft ببعضهم. وحدد تونيس مكان وجود هذا الشكل من «المجتمع المحلي» في المنزل الذي يضم الأفراد في أنشطة أسرية كنتيجة لقربهم البيولوجي من بعضهم.

أما المكان، فيشير إلى الحي، حيث يرتبط الناس ببعضهم من خلال اهتماماتهم المحلية. وحدد تونيس مكان وجود هذا النوع من المجتمعات المحلية في القرى، التي تجمع بين الأفراد للقيام بأنشطة مدنية كنتيجة لقربهم المادي من بعضهم.

أخيراً Gemeinschaft العقل، ويشير إلى الصدقة، حيث يرتبط الناس ببعضهم من خلال المصالح أو المعتقدات المشتركة. ويفيد تونيس مكان وجود هذا الشكل من المجتمعات المحلية في البلدة أو الكنيسة التي تجمع الأفراد من خلال أنشطة ثقافية أو دينية كنتيجة لتقاربهما الفكري أو الروحي.

خلافاً للمجتمع المحلي، يمثل «المجتمع»^{*} التعايش المجرد بين اناس مستقلين عن بعضهم البعض^(٣). ويتميز بعدم الثقة، والمعارضة، والمنافسة، والإستقلالية. وبعكس «المجتمع المحلي» الذي هو «الطريقة الصادقة والدائمة للعيش معاً»، فإن «المجتمع»، «انتقالي وسطحي»^(٤).

الذي يحكم التعاملات الإنسانية في «المجتمع» هو العقد، اتفاق لا يدخله الناس إلا للتآثر في تعامل ما. وما أن يتم هذا التعامل، حتى ينفرط عدهم. وبسبب هذه الناحية النفعية فإن «المجتمع» غالباً ما يتميز بالظهور والتلاعُب.

قاعدته العليا هي التأدب. ويتمكن من تبادل كلمات المجاملة التي يبدو كل شخص فيها أنه حاضر لخير جميع الآخرين، وبينهم وكان كل شخص يعتبر كل شخص آخر مساو

* تعبيراً «مجتمع محلي» و «مجتمع» الواردة بين مزدوجين في هذا المقال هي بديل عن كلمتي Gemeinschaft و Gesellschaft على التوالي . (المترجم).

له، بينما الواقع أن كل واحد منهم يفكر في نفسه ويحاول أن يبرز أهميته ومزاياه منافساً للآخرين. ومقابل كل شيء طيب يقدمه شخص ما لشخص آخر، فإنه يتوقع، أو حتى يطلب، شيئاً موازياً على الأقل (٧٨)

توصل تونيس إلى هذه الصيغ عن طريق اعتقاده أن جميع التعاملات البشرية هي تعبير عن الإرادة والأولويات الإنسانية المتعلقة بالغايات والوسائل. وقد ربط «المجتمع المحلي» بما اسماه «الرغبة الطبيعية»، التي ينتمي الناس فيها إلى بعضهم البعض لإقامة علاقة تكون غاية بحد ذاتها. وبعكس ذلك، ربط «المجتمع» بما اسماه «الرغبة المنطقية» التي يتجمع الناس فيها لتحقيق هدف عام باستخدام جمعيتهم كوسيلة لتحقيق ذلك الهدف، حتى وإن كانوا غير مكترثين، أو حتى معادين لبعضهم في نواح أخرى. وحسب تعبير تونيس، فإن تعاملهم هو «نتيجة ارادتين متباينتين، تقاطعتا عند نقطة معينة» (٧٩).

لم يفترض تونيس، عند وصفه «المجتمع» بالرغبة العقلانية أن «المجتمع المحلي» غير عقلاني على الإطلاق. فقد أشار حقيقة إلى أن مجموعات «المجتمع المحلي» تبدي جوانب عقلانية، ووضع العائلة، وال الحوار، والصداقة، في ترتيب يتناسب مع مستوى ازدياد العقلانية لديها. وبالنسبة لتونيس فإن الصادقة هي أعلى أشكال المجتمع المحلي لأنها تقوم على علاقة متحركة من الإكراه.

في تلخيص لنظرية تونيس حسب كلمات رودولف هيبرلي، أظهر تونيس أن ارسطو طاليس وهوبرل كانا مصيّبان في وجهات نظرهما حول الحياة الاجتماعية:

الواقع أن الإنسان بطبيعته كان إجتماعي لا يكشف عن جوهه إلا بالعيش ضمن مجتمعات محلية تتكون من أشخاص متماثلين، ومجاالت (حي سكني)، وروح. وفي مراحل معينة من التاريخ، هو قادر، أو مجبر على تشكيل صيغ جديدة من الجمعيات بالإتفاق - جمعيات يمكن اعتبارها أدوات لتحقيق غاية معينة - وفي حين اعتبرت المجتمعات المحلية «القديمة» كفايات بحد ذاتها وبالتالي، لم يكن في وسع نهج نفعي أن يفهمها (XII - XI).

تراجع المجتمع المحلي

توصل تونيس إلى تحليله هذا منطلاقاً من نقطة مواتية لالمانيا القرن التاسع عشر. فقد شهد هناك أولاً تأثيرات ظهور التمدن، والرأسمالية الصناعية، والأمة الدولة في اوروبا ما

بعد الإصلاح. وقد اعترف أن فكرة «المجتمع» بدت له في البداية بريئة - بشير «التقدم» ورمز «الإنصاف، والمنطق، والإستمارة». إلا أنه كان لظهورها تداعيات إيجابية وسلبية أيضاً:

لم يكن في الإمكان وضع قانون علمي عقلاني ومستقل إلا من خلال انعتاق الأفراد من جميع الروابط التي تربطهم بالعائلة، والأرض، والمدينة، التي تقيدتهم بالخرافات، والإيمان، والتقاليد، والعادة، والواجب. ويعني هذا التحرر سقوط الحياة الاجتماعية البسيطة للأسر في القرية والبلدة، وانهيار المجتمع الزراعي، ومبادئ البلدية بوصفها الموحدة للناس دينياً، ووطنياً، وانتماً، ويعني أيضاً انتصار الأنانية، والصفاقة، والزيف، والكر، وهيمنة الجشع للمال، والطموح وشهوة المللذات. لكنه جلب أيضاً انتصار الإدراك التأملي، الواضح والرزين الذي مكن الدارسين والمثقفين من التجربة على الإقتراب من المسائل الإنسانية والآلية (٢٠٢).

توصل تونيس، من ملاحظاته، أن الرغبة العقلانية و«المجتمع» قد حلا، مع مرور الوقت، محل الرغبة الطبيعية، و«المجتمع المحلي». ومع ادراكه لهذا التطور، توقع المشاكل التي طبعت المجتمع الحديث: «كما قل عدد المخلوقات البشرية الذين ابقوا على اتصالهم مع بعضهم البعض وقل ارتباطهم «بالمجتمع المحلي» ذاته زاد عدد الذين يقفون ضد بعضهم كمثلين احرار لرغباتهم وامكاناتهم» (٤٦). فمن دون رابطة المجتمع المحلي التي تشد الناس إلى بعضهم، فإنهم يصبحون مناوئين لبعضهم في الصراع لتحقيق أهدافهم الفردية الخاصة.

اليوم، وبعد أكثر من قرن على طرح تونيس لنظريته، تقدم الحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة دليلاً مقنعاً على بعد نظره المذهل . وتبدو فكرة المجتمع المحلي التي صاغها غائبة تماماً، خاصة في المناطق المدنية الكبرى، حيث يبدو أن الأسرة، والجيرة وحتى الصادقة، وفق المعنى الذي وصفه تونيس قد تراجعت. وصارت الجريمة، وعدم الشرعية، وغير ذلك من المشاكل، تبرز تراجعاً نوعية الحياة الاجتماعية بعد أصبح الناس الذين فقدوا روابط الحياة الاجتماعية البسيطة قساة ومتعسفين في سعيهم لتحقيق أهدافهم الشخصية الخاصة. وتبدو التعاملات البشرية في الكثير من القطاعات محكومة بحسابات المنفعة والإستغلال الفردي بدلاً من المصلحة العامة والتبادل. وينتاب الغضب الخاسرين في عملية التبادل، وتستمر هذه الحلقة المفرغة.

من المؤكد أن أموراً عدّة ساهمت في الأزمة الحالية، من ضمنها التطور والحدث، تحدث عنها تونيس وعلماء آخرين. وفي حين أن تأثير بعض هذه العوامل يبدو واضحاً للعيان، فإن تأثير الأخرى أقل وضوحاً. وقد لا يبدو التعليم مثلاً، وكأنه قوة تساهُم في اضعاف المجتمع المحلي. لكن، وكما يبيّن القسم التالي من هذا الفصل، فإن للتعليم والتربية تأثير مؤذ بالفعل على المجتمع المحلي في الولايات المتحدة اليوم.

التعليم ضد المجتمع المحلي

في طرحة لنظريته، يقدم لنا تونيس إطار عمل لتقدير تأثير التعليم على المجتمع المحلي. وسوف تبين المناقشة التالية كيف أن بعض الممارسات التربوية الحالية معادية غالباً للمجتمع المحلي للأسرة، والحي، والصداقه التي بينها تونيس في تحليله. وتتناول أيضاً كيف أن التعليم يعمل ضد فكرته حول العلاقات بوصفها هدف بحد ذاتها.

التعليم ضد الأسرة

يعمل التعليم في الولايات المتحدة هذه الأيام ضد الأسرة بطرق عدّة. فقوانين الالتحاق الإجباري بالمدرسة، التي سنت لضمان حصول الأطفال على تعليم رسمي، والتي تفيد أيضاً في إخراج الأولاد والبنات من منازلهم للدراسة في المدرسة. أضف إلى ذلك، هناك انشطة لامنهجية أخرى تزيد من فصل الصغار عن أبائهم. ونتيجة ذلك هي أن الآباء والأمهات يقضون وقتاً قليلاً مع ابنائهم.

قد تكون هذه السياسات التعليمية حسنة النية، إلا أنها تعمل على الحلول محل الآباء في دورهم التقليدي والطبيعي. ونتيجة لذلك، غالباً ما يهمل البالغون مسؤوليتهم عن تعليم أولادهم لأن المدارس تعطيهم العذر لفعل ذلك. والأفتراض السائد اليوم، والذي لا يتطرق إليه الشك، هو أن المدارس فقط هي التي تعلم: أما الآباء فانهم يؤون، ويطعمون، ويلبسون ويرعون ذريتهم (رغم أن المدارس بدأت بالنهوض ببعض هذه الواجبات أيضاً) وفي حين قد يجادل المعلمون بأن عدم اكتتراث الأهل واهتمامهم قد فرض تدخل المدرسة، فإن هذه الصلة العرضية قد تكون في الحقيقة عكس ذلك.

المثير للسخرية، هو أن المعلمين يخرجون الأهل خارج الصورة التربوية باحتكارهم دور المرشد، ويحاولون في الوقت نفسه ادخالهم إليها، مدفوعين بالبحوث التي تظهر أن الأداء الأكاديمي يتحسن بمشاركة الأهل. وبالتالي، يرفع المدرسون صوتهم مطالبين بمشاركة الآباء والأمهات في العملية التعليمية، إلا أن المشاركة الوحيدة المقبولة، هي وفق شروط المدرسة. والشيء المتوقع من الأهل هو ببساطة تعزيز المنهاج المدرسي والمساعدة في الواجبات المنزلية. ولا يكون للبالغين من خارج المؤسسة التعليمية عادة صوت في تقرير المسائل الأكثر أهمية مثل مضمون ما يتعلمه أولادهم وطريقة تعليمهم له. أما النواحي التي يفترض أن يكون لهم دور في اتخاذ القرارات المدرسية، فإنهم يشاركون فيه بطريقة لفظية وحسب.

مضامين هذه السياسات هي أن الأهل في نظر المختصين بال التربية غير مؤهلين لتعليم أولادهم. وفي بعض الحالات ينظر إليهم كعوائق في طريق العملية التعليمية، كأطراف مختلفة أو غير صالحة تعيق تطوير الأطفال. أضف إلى ذلك ، يتم تجاهل البعد الأسري كله التجربة التربوية - اي القيم، والتقاليد، والخلفية، التي تشكل جزءاً بارزاً ومهماً من عالم الطفل.

التعليم ضد الجوار

مثلاً تعمل بعض الممارسات التربوية حالياً ضد الأسرة، فإنها تعمل أيضاً ضد الجوار أو المحيط. ورما كان أفضل مثال على ذلك مبني المدرسة نفسه. فحتى حين يكون الحرم المدرسي مقاماً ؟ في الحي الذي يخدم المجتمع المحلي ذاته، فإنه يبقى بعيداً عن هذا المجتمع بطرق أخرى. فالمباني المدرسية غير مفتوحة للجميع : بل أن الموظفين العاملين فيها هم فقط من يستطيع دخولها. وبالمثل، يقتصر استخدام المصادر والمرافق الأكاديمية على الطلاب والعاملين. ومع أن هذه السياسات قد توفر للصغار منافع معينة، فإنها تميل إلى ابعاد باقي أفراد المجتمع المحلي، وتقيّد تفاعل الطلاب مع مجتمعهم.

في أحيان كثيرة يبتعد الحرم المدرسي عملياً عن المجتمع المحلي فنتيجة لتوحيد

المقاطعات واستخدام النقل بالحافلات لتحقيق الدمج العنصري، أخذ الكثير من المدارس الطلاب الصغار خارج أحياهم ووضعوهم مع طلاب آخرين من مناطق أخرى لا يشاطرونهم الخلفية المحلية أو الاهتمامات نفسها. وكثيراً ما كان المدرسون والإداريون العاملون في تلك المدارس يجيئون من أماكن أخرى، ولا يكون لهم بالتالي، اتصال وثيق أو اهتمام بالمجتمع المحلي لهؤلاء الطلاب.

ولا يُرسل الطلاب والجهاز التدريسي إلى هذه المدارس وحسب، بل أيضاً المنهاج المدرسي الذي غالباً ما يفرضه مسؤولون يقيمون في مكاتب بعيدة في الولاية. فالمناهج الموحدة والمفروضة تعني، إلى حدٍ ما، رفض حياة المجتمع لأنها تفترض أن الاعتبارات المحلية غير مهمة. لذلك تطغى على المناهج أولويات الولاية. ونتيجة لذلك، لا يكون للمنهاج صلة بحياة المجتمع المحلي في كثير من الأحيان. وينتتج عن ذلك أيضاً، شعور افراد المجتمع بأنهم ليسوا جزءاً مما يجري في المدارس. وأن المدرسة في وسطها ذاك ليست مدرستهم والعلاقة الوحيدة التي قد تربطهم بها هي تشجيع الفريق الرياضي فيها.

يبين رسم الحدود بين المدرسة والمجتمع كيف انت حللت المدارس لنفسها السلطة التعليمية. وبعد أن صار التعليم حقلًا مقصورةً على «الخبراء» من حملة الشهادات التي تؤهلهم تعليم الصغار، لم يعد هذا المجال حقلًا للأهل وافراد المجتمع الآخرين الذين كان لهم تأثير تعليمي وتربوي تقليدي على حياة الجيل الصاعد. وثمة افتراض ضمني يقول ان الأفراد غير المؤهلين بشهادات علمية لا يقدرون على تعليم الصغار. أضف الى ذلك، يتم اهمال البعد المحلي للخبرات المحلية - تاريخ الحي، وتركيبته، ومشاكله - حين يركز المعلمون على قضايا قومية وعالمية بعيدة في مناهجهم.

التعليم ضد الصداقة

حتى اذا افترضنا أن جميع الطلاب في اماكن التعليم قد جاؤوا من المنطقة المحلية ذاتها، فإن العديد من ممارسات المدارس المحلية تضعف المجتمع بطرق أخرى. مثال ذلك. توزيع الطلاب حسب السن يقسم الطلاب الى مجموعات مصطنعة. ويقصر اجتماعهم مع

نظراً لهم يمثلون شريحة ضيقة للغاية من المجتمع. وتحول هذه السياسة دون قيام الصغار باقامة صداقات مع اشخاص آخرين قد يشاطرونهم الإهتمامات أو الخلفية. كما انها تعمل على قيام ثقافة خاصة بالصغراء مناوئة في الغالب للجماعات الأخرى، وسوق خاص بالفتىان يستغل هؤلاء الصغار.

تقوم المدرسة بطريقة غير عملية بتقسيم المعرفة والطلاب الى فئات. ويعمل توزيع الصفوف لكل مادة على توزيع المعلومات بعيداً عن أي مضمون أوسع لها. وبالتالي يتندى التعليم ليصبح تمريناً غير ذي قيمة يكاد يخلو من أي نقاش يتعلق بمختلف فروع التعليم. ويفشل الطالب في رؤية الروابط . بين حقول المعرفة، ويتركون المدرسة وهم غير مهيئين لاقامة هذه الروابط الضرورية في عالم متتكامل.

وعلى مستوى اخر، يفشل التعليم في العديد من المدارس فيتناول أي بعد سام للتجربة الإنسانية، مثل المعتقدات الدينية. وتستبعد مجالات المعرفة هذه لأنها تعتبر مثيرة للجدل والإنقسام. وبالتالي، تضييع فرص التفاعل المهمة ما بين الطلاب والمعلمين.

التعليم ضد العلاقات

ليس مضمون الدروس وحده الذي يعمل ضد المجتمع المحلي، بل ايضاً طريقة التدريس. وبدلأ من تشجيع التعاون، فإن الاختبارات، والدرجات، والتصنيفات القائمة على المقارنة تغذى روح المنافسة بين الطلاب، الذين يكدون للتفوق على اقرانهم في عملهم الأكاديمي. ويصبح التدريس مثل لعبة نتائجة الصفر، هدف كل طالب فيها أن يبدو أفضل من زملائه في الصنف. ويشجع التركيز المبالغ فيه على الأداء الدراسي، الذي يقاس بامتحانات معيارية، الطلاب على النظر الى الأشخاص الآخرين كأدوات يمكن أن تساعدهم في الحصول على علامات عالية.

في بعض الأحيان، يدافعون المعلمو عن مواقفهم بعمل مقارنة ما بين التحصيل الأكاديمي في المدارس والنجاح المهني والمكانة الشخصية خارج المعهد التي ينظر اليها، وعلى نطاق واسع، بوصفها أسمى الأهداف في المجتمع الأميركي. إلا أن السعي لأي من

هذه الأهداف يهبط بالعلاقات الاجتماعية لتصبح مجرد تجمعات نفعية. وتصبح مقوله «ما الذي تستطيع ان تفعله لي» مقاييس جميع التعاملات الإنسانية.

تعليم الجنس في المدارس يغلق الطرق الأربع المذكورة أعلاً حيث يعمل التعليم ضد المجتمع المحلي، فتعليم الجنس الذي هو تقليدياً من مسؤولية الأهل، ومنطقياً مصدر قلق الأسرة، صار اليوم مادة الدراسة في المؤسسة الأكاديمية. وفي حين أن مشاكل الانحراف الجنسي وعدم مشروعيته هي غالباً قضايا محلية. فنادرأ ما يأخذ المدرسون بعين الاعتبار الحي الذي كان مسرحاً لها. وغالباً ما تدرس هذه المادة بطريقة تحليلية كجزء من درس الصحة، تتجاوز افكار الحب والدين، التي تستبعد من النقاش أخيراً، فإن التأكيد على طرق ممارسة الجنس ومحاذيره يجعل الصغار ينظرون إلى الجنس على انه مجرد وسيلة، وبالتالي، غالباً ما يتحول الى اداة لاستغلال الآخرين لاغراض اثناية.

التعليم من أجل المجتمع المحلي

رغم اعتراف تونيس بـ«المجتمع» (Gesellschaft) قد ظهر مع مرور الوقت، فإنه لا يقول بـ«المجتمع المحلي» (Gemeinschaft) قد اختفى تماماً خلال هذه العملية. وهو يؤكّد، خلافاً لذلك، على «أن روح (المجتمع المحلي) ستكون موجودة حتى في حقبة (المجتمع) وأن يكن ذلك بقوة أخذة في التناقض، وما زالت هذه الروح واقع الحياة الإجتماعية» (٢٢٢). وتفترض كتاباته أن جيوب المجتمع المحلي يمكن أن توجد ضمن المجتمع الأكبر، وأن تتعرّز أيضاً فيه. ورغم أن التعليم قد يكون معادياً للمجتمع المحلي، فإنه قد يكون مناصراً له. وهنا أيضاً تزودنا تحليلات تونيس بإطار عمل لاستطلاع بعض الأمثلة للتأثيرات التربوية التي يمكن أن تكون ايجابية على الأسر، والجوار، والصداقات، علامة على العلاقات كغاية بحد ذاتها.

التعليم من أجل الأسرة

كانت الأسرة على الدوام وما زالت وحدة التربية والتعليم الأساسية. وللأبوين دور أساسى لا مفر منه في تعليم اطفالهم، سواء اردوا ذلك ام لم يريدوا. من الواضح، أن

البالغين يؤثرون مباشرة فيما يتعلمه أولادهم وبناتهم حين ينفقون بعضاً من وقتهم في تدريسهم - مثال ذلك، حين يقومون بضبط سلوكهم أو مساعدتهم في عمل واجباتهم المدرسية. الشيء الأقل وضوحاً، هو حين يؤثر الآباء والأمهات بشكل غير مباشر فيما يتعلمه أولادهم لدرجة أن يقرروا نوع الخبرات التي يجب أن يحصلوا عليها. ويشارك البالغون، بشكل خاص، في تربية ابنائهم بالإشراف (أو عدم الإشراف) على الطريقة التي يقضى بها هؤلاء الأولاد وقتهم، وما الذي يعرض امامهم على شاشات التلفزيون، والموسيقى التي يستمعون اليها، والأدبيات التي يقرأونها، والأنشطة التي يشاركون فيها، والأشخاص الذين يجتمعون بهم. ويكتسب الأبناء خبرات تربوية قد تكون مختلفة مما يحصلوا عليه لو عاشوا في مكان آخر ومع آخرين، بمجرد العيش مع ذويهم.

لذلك، فإن التأثير التربوي للأهل أمر محظوظ. ويؤثر حتى أكثر الآباء والأمهات إهتماماً بشكل غير مباشر على الأقل، فيما سيتعلمه الأبناء . لهذا، فإن على التربويين الاعتراف بهذه الحقيقة والتعامل معها بأن يشجعوا الأهل على النهوض بدورهم التربوي بطريقة مسؤولة ومفيدة، بالتنسيق بين البرامج الإرشادية للأهل والوكالات الأخرى بحيث يتعلم الأطفال ما يجب أن يتعلموه بأكثر الطرق كفاءة.

أبرز ما في هذا النقاش هو قضية من سيسيطر على تعليم الصغار. وبالنظر إلى التأثير المباشر وغير المباشر الذي يمارسه الآباء والأمهات على ما يتعلمه أبنائهم، فإن المنطق يقول بضرورة أن يكون لأهتمام الوالدين اليد العليا. بكلمة أخرى، اذا كان من حق الأبوين تنشئة ابنائهم، فإن من حقهم الإشراف على تعليمهم وتربيتهم. ومشروعية التعليم الخاص كبديل عن التعليم العام في هذا البلد، مبنية على هذه الفرضية.

لدى سيطرة الأهل، فإن البرامج والمناهج المدرسية تصمم لتناسب اهتماماتهم، ويقتصر التدخل الحكومية على السماح للأسر بالحصول على أكبر قدر من الحرية في تعليم أولادهم. وتصبح المدرسة امتداداً للمنزل، وليس بديلاً عنه. وحين يدرك التربويون الدور الحيوي الذي يلعبه الآباء والأمهات وأن يسمحوا لهم ويطلبوا منهم لعب ذلك الدور، عندها فقط سيتجاوز الأهل بشكل مناسب.

وقد تناول تونيس الدور التربوي والتعليمي للأهل واعتبره امتداداً لدورهم في جلب هؤلاء الأطفال إلى العالم. واعتبر أن مسؤوليتهم كمعلمين للأبناء هي من بين أهم واجباتهم: إن أنساب تمثيل لفكرة السلطة ضمن «المجتمع المحلي» هو الأبوة. لكن السلطة، وفق هذا المفهوم، لا تفترض الأملاك والاستخدام وفق مصلحة السيد، بل تعني التعليم والإرشاد بوصفهما استكمالاً لما بعد الخلق، مثال ذلك، مشاطرة الأبناء كامل حياتنا وخبراتنا، حتى يكرروا ويتبادلو معنا تلك الهبات ويفقموها، وبالتالي، علاقة متبادلة حقيقة^(٣٩).

لو احترم الآباء دورهم التربوي ونهضوا به بالشكل المناسب، لما كان هناك كل هذا العدد من الأيتام الفعليين الذين نراهم اليوم.

التعليم من أجل الحوار

الأهل ليسوا الأفراد الوحيدين الذين لديهم اهتمام بتعليم الصغار حيث يجب على كل فرد أو منظمة لديها استثمار ما في مكان معين أن تهتم بأطفال ذلك المكان الأمر الذي يؤثر في رفاهية المجتمع المحلي اليوم وحيويته غداً وبالتالي، فإن تعليم الأطفال يجب أن يكون موضوع اهتمام الجيران.

يمكن القول بثقة أن التربية والتعليم شأن محلي لأن مجرد وجود المجتمعات المحلية هو شهادة على أهميتها. فالحياة الإجتماعية البسيطة تتكتسب شرعيتها، جزئياً، من تواصلها، ومن رغبة الأفراد الكبار في نقل تلك الحياة إلى الأفراد الأصغر سنًا. ولا يعني ذلك أن جميع المجتمعات المحلية كاملة الصفات؛ فالعديد منها في الواقع ضيق الأفق للغاية. لكن، كنقطعة بداية، فإن حياة المجتمع المحلي تستحق أن تدرس، ويجب على المدرسين العمل لإقامة الجسور بينها وبين العالم الواسع.

ويمكن للتربية أن تساعد في بناء المجتمعات المحلية لأن تنشئة الأطفال من الاهتمامات التي تخترق جميع الخطوط وتقسم الأميركيين إلى مجموعات متباينة. وربما كان الفقر المشكلة الخاصة بالطبقة الدنيا، والتحامل المشكلة الخاصة بالأقليات، إلا أن تنشئة الصغار تمثل تحدياً للجميع. ويولد الأطفال لأسر من جميع اشكال الطيف الاقتصادي، والعرقي، والجنساني، والديني، ويواجه الأهل جمیعاً صعوبات متمناثة في توجيههم خلال سنوات نموهم.

لهذا النقاش مضمون عده. مثلاً إن كانت هناك تكلفة لتعليم الصغار، فيجب أن يتحمل تلك التكلفة المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه. بالطبع يجب أن يشارك الأهل في هذه النفقات بقدر استطاعتهم؛ فهم مسؤولون، على أية حال، عن جلبهم إلى هذا العالم وأضافتهم إلى مجتمعهم المحلي. أما إن لم يمتلكوا الموارد الازمة لدفع نفقات تعليم ذريتهم، فإن على اطراف آخرين في المجتمع المحلي يفهمهم مستقبليهم أن يكملوا النقص. نظام الولاية الحالي والنظام الفدرالي في تمويل التعليم يميل إلى القضاء على سيطرة المجتمع المحلي بنقل مكان السلطة إلى مسؤولين نائين غالباً ما يفرضون أوامرهم في مقابل التمويل.

يجب على أفراد المجتمع المحلي المشاركة في التعليم ليس بشكل عام وجماعي وحسب، بل أيضاً بشكل خاص وفردي. يجب أن يصبح التعليم نشاطاً يومياً للجميع، وليس مجرد تجربة مؤقتة للصغار. ويجب القضاء على فكرة أن التعليم شيء مرادف للالتحاق بالمدرسة وما يتبع ذلك من اعتقاد بأن الأول ينتهي بالأخير. عملياً، يجب توسيع جدران المدرسة لتشمل المجتمع المحلي كله، وجعل الجميع معلمين وطلاب.

ووفقاً لذلك، على المشاركين في العملية التربوية المباشرة (الطلبة والمدرسين، والقادة التربويين) أن يحاولوا الوصول إلى المجتمع المحلي. الخبرات، والقضايا المحلية، والنزاعات يجب أن تكون موضع اهتمام شخصي مكثف للجميع في المدرسة. وكثمرة لهذا التركيز، يجب أن يشارك الطلاب في حياة المجتمع المحلي من خلال النوادي، ومشاريع الخدمة، ومبادرات الإصلاح، وغير ذلك من البرامج التي صممت لدمجهم في عالمهم المحلي.

التعليم من أجل الصداقة

حين يكبر الصغار، فإن اهتماماتهم قد تتجاوز الحي الذي يعيشون فيه. وعلى الذين يوجهون مسارهم التعليمي أن يدركوا هذا التطور ويشجعواه بربطهم بأشخاص يشاركونهم اهتماماتهم. ويمكن للصداقة التي قد تنجم عن ذلك أن توفر للشباب نمواً وقدرة على الإنجاز مدى الحياة.

ثمة طريقة أخرى لربط الأطفال بالعالم الواسع نجدها في حقيقة أن كلمتي «مجتمع محلي» (Community) و «اتصال» (Communicate) متشابهتان. فعند بناء المجتمع المحلي من خلال التعليم، لا يجب على الطالب تعلم آليات الحديث، والقراءة، والكتابة وحسب، بل يجب تزويده أيضاً بشيء يتحدث عنه: ثقافة مشتركة تفيد كقاعدة للجوار الإنساني. والتعليم، في جوهره، هو المشروع الذي يحاول بث كل ما له قيمة من رأسمال ثقافي تجمع في الماضي إلى الشباب، الذين بدورهم سيزيدوا على هذا التراث وينموه.

أخيراً، يقوم الجانب الأخلاقي الذي لا مفر منه للتعليم بتوفير رابط حيوي آخر لمجتمعات الصادقة. ومساعدة الصغار على اكتساب معنى أخلاقي يعني مساعدتهم على ادراك علاقاتهم مع الآخرين وتطوير تقديرهم لزمالتهم واحترامهم للناس. الأخلاق ليست قضية فردية، بل مطلب أساسي من أجل ممارسة تعاملات اجتماعية إيجابية.

التعليم من أجل العلاقات

يعني التعليم من أجل أن يصبح المرء عضواً في المجتمع المحلي، تثقيف الفرد كله، وليس جانب أكاديمي واحد من تركيبة الفرد. العلاقات في المجتمع المحلي شمولية؛ تحيط بالشخص كله. وكما أن التعليم يثير حياة الإنسان. فإنه يجعل تلك الحياة جديرة بالمشاركة. والناس الذين يستمتعون بصحبة أصدقائهم لا يمكنهم التفكير باستغلالهم للكسب شخصي.

في النهاية، التعليم يتعلق بشكل خاص بالعلاقات، لأن التدريس والتعليم ليسا نشاطين منفردين. من المؤكد أن الناس الذين يؤلفون العالم الاجتماعي للطفل يسبغون معنى على كل تجربة يتعرض لها الطفل. ومع ذلك، فليس في التعليم من شيء يفوق الخاصية الجيلية في العلاقات حيث ينمو الفريقان ويتفاعلان متعايشين متكافلين ويصبح قضاء الوقت، في مثل هذه الشراكة أفضل طريقة للتعليم وهو غاية في حد ذاته.

الحركات التربوية التي تبني المجتمع المحلي

تزودنا التحليلات بإطار عمل مفاهيمي مهم لتقييم تأثير التعليم على المجتمع المحلي. لقد اضعفت الممارسات التعليمية الأسر، والجوار، والصداقات، وال العلاقات، لكن ثمة مناهج

أخرى يمكنها، إن اتبعت، أن تقوى تلك الأشكال من المجتمعات المحلية. باختصار، تتكون الطريقة لبناء المجتمع المحلي عن طريق التعليم من منهج ذي شعبتين: اشراك المجتمعات المحلية في التعليم، ودمج التعليم في المجتمعات المحلية . وتنطبق هذه الاستراتيجية على الأشكال الثلاثة من المجتمعات المحلية التي بينها تونيس، وهي تقود أيضاً إلى الرقي بالعلاقات الإنسانية لتصبح غاية بحد ذاتها .

ورغم أن للكثير من الممارس التعليمية الحالية تأثير سلبي على المجتمع المحلي، فثمة حركات تربوية اليوم في الولايات المتحدة تعمل على بناء المجتمع المحلي بالطريقة المذكورة أعلاه. وتشمل التعليم في المنزل، والتدريس الخاص، وشبكات الاتصالات.

اختارت اعداد متزايدة من الأهل تعليم أولادها في المنزل بدلاً من ارسالهم الى المدرسة. وسواء كانت دوافع هؤلاء دينية، أو اكاديمية، أو لضمان سلامتهم، فقد اكتسب هؤلاء الآباء مزايا عدة في هذا النهج. وليس مفاجأة أن أسرهم صارت أقوى نتيجة لذلك.

في بعض الأماكن، تفتح مدارس متخصصة خاصة تركز على نموذج معين من السكان. الكثير من هذه المدارس ذو توجه ديني، في حين شيدت الأخرى لتناسب مجموعات اثنية او عرقية، وفي إطار المساعي الثمرة التي يبذلها بعض التربويين لدمج المدارس، فإنهم يبدون مذهولين لقيام هذا النوع من المدارس. خاصة الاكاديميات الاميركية - الافريقية التي تقتصر خدماتها على الطلاب السود، ويحاولون الافادة من خبراتها المميزة وثقافتها. ومن المحتمل أن تزداد هذه الظاهرة انتشاراً، والتي تعكس، كما هو واضح، أن يكون للمجتمعات المحلية مكان ورأي.

أخيراً. فإن تنامي شبكة الإطلاع التي اتاحتها تكنولوجيا الاتصالات صارت تربط الأشخاص متشابهي التفكير ببعضهم البعض في جميع أنحاء العالم. ووفر الانترنت والشبكات الالكترونية الأخرى وسيلة الاتصال للأشخاص الذين يحملون افكاراً او معتقدات متماثلة لبناء مجتمعاتهم الخاصة. في المجتمعات التي تجمع هؤلاء الأشخاص وجهاً لوجه، فإن مثل هذه التعاملات تبشر بمستقبل من العلاقات أكثر تحرراً وعلاقة قامت باختيار الأطراف ولم تفرض عليهم.

لهذه التطورات مضامين مهمة. فمواطنو الولايات المتحدة يتمتعون بحقوق أساسية، من ضمنها حق انجاب الأولاد، والعيش في المكان الذي يختارونه، والمجتمع مع من يرغبن. ويرتبط كل واحد من هذه الحقوق بإحدى صيغ المجتمع المحلي التي وصفها تونيس. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، فإن على صناع السياسة إما حرمان المواطنين من هذه الحقوق أو الاعتراف بها والإفادة منها من خلال الجهود التربوية الموجهة لبناء المجتمع المحلي.

وفي إطار الجهد التي تبذل لبناء المجتمع المحلي، يمكن استخدام التعليم لتوسيع ذلك المجتمع، وان نستخلص من العلاقات الشخصية المهمة في البيئة المحلية العبر التي شاطرنا العالم الواسع الاهتمام بها. وقد تحدث تونيس بالفعل بأنه «يمكن للمرء أن يتحدث عن «مجتمع محلي» (Gemeinschaft) يضم البشرية كلها»^(٣٤). من جهة، هذا يعني التوقف عن النظر إلى الآخرين والشعوب الأخرى بطريقة استغلالية. ومن جهة أخرى، التأكيد على العناصر المشتركة بدلاً من نواحي الاختلاف في التعاملات الاجتماعية وكما وصف تونيس الناس في الصيغتين اللتين استخدمنا، في «المجتمع المحلي» يبقى الناس متدينين بشكل أساسي رغم كل عوامل الانقسام، أما في «المجتمع» فإنهم، بشكل أساسي، متفرقون رغم كل العوامل التي توحدهم»^(٦٥). فإذا أردت مواطني الولايات المتحدة البقاء متدينين مع كل ما لديهم من تناقضات، فيجب بناء المجتمعات المحلية التي يسكنونها وتقويتها. ويجب أن يكون التعليم جزءاً من مشروع البناء هذا.

ENDNOTES

1. See David Rothman, *The Discovery of the Asylum: Social Order and Disorder in the New Republic* (Boston: Little, Brown and Company, 1990).
2. Ferdinand Tönnies, *Community & Society (Gemeinschaft und Gesellschaft)*, trans. and ed. Charles Loomis (East Lansing, MI: The Michigan State University Press, 1957), 33.

الفصل العاشر

هل يمكن للمدارس والكليات المساعدة في استعادة المواطننة؟

جون دبليو . كوبر

مقدمة

بات من المعتاد هذه الايام انتقاد حقيقة الجهل الشنيع للكثيرين من خريجي المدارس الثانوية والكليات في الجغرافيا، والتاريخ، ومبادئ، الحكم في المجتمع الحر . في الواقع، لقد فقد جميع الاميركيين تقريراً صلتهم بالجذور الفكرية، لجتمعنا المدني .

فالامية المدنية، وانعدام جذور الثقافة، والابتعاد عن «النظام» هي مشكلة مزعجة وخطيرة للمجتمع الاميركي والمجتمعات الديمقراطية التعددية. ويحق للمرء أن يتساءل كيف يمكن للديمقراطية البقاء اذا كانت مدارسها وكلياتها والأجهزة التربوية الأعرض، الأسرة، والكنيسة، ووسائل الاعلام تتجنب مهمتها الاخلاقية في غرس القيم المدنية.

تأكد أن هذه ليست مسألة غسل دماغ، او فرض مذهب ما . فالمدارس يجب الا تكون ابداً اداة سيطرة في يد الدولة، الا بقدر ما هي مساعد لاقتصاد بحاجة للعمال المهرة.

يتطلب التعليم لبناء مجتمع مدني، بما في ذلك احياء المواطننة والاعداد لمجتمع مدني اميركي للقرن الحادي والعشرين». اموراً عدة، اولاً، نحن بحاجة الى القاء نظرة جديدة على مناهج مدارسنا وكلياتنا كي نقيم بصدق ما اذا كان لدى الطلاب فرصه حقيقية في تطوير مبادئ، معارفهم المدنية .

ثانياً، علينا تفحص نظام القيم التي تحكم المعاهد التعليمية في مجتمع تعددي.

ثالثاً ، نحن بحاجة الى استراتيجية لمنع تسييس التعليم الذي ينادي به المدافعون عن «الصواب السياسي» من اليسار او اليمين. رابعاً، واخيراً، علينا اعادة صياغة مفاهيم المدارس والكليات كمعاهد مدنية ، بالشكل الصحيح .

وفيما يلي بعض المقترنات المتواضعة القصد منها الترويج لهذه الاهداف الاربعة في مدارسنا وكلياتنا .

استطلاع القيم المدنية في المناهج

اعادة النظر في مناهج مدارسنا وكلياتنا أمر ضروري لاسباب عده . بعض الناس ينتابهم القلق من تأثير التكنولوجيا على التعليم الاميركي . والبعض الآخر مهتم بضرورة رفض نظام التدريس الأشبه «بنمط المصانع» . اهتماما هنا سينصب على كشف كيف يمكن لبعض التجديدات المحددة في المناهج أن تبني بشكل أفضل المجتمع المدني الاميركي للقرن القادم.

يمكن القيام بالتعليم من أجل بناء مجتمع مدني بطرق لا تتحصى وعلى مستويات تعليمية مختلفة : على المستوى الابتدائي، من خلال دراسة الابطال القوميين والاعياد الوطنية، وزيارة النصب التذكارية، واماكن الادلاء بالاصوات؛ وعلى المستوى الثانوي، من خلال قراءة التاريخ، ودراسة الهياكل الحكومية، والتحليل المتمعن في الاحداث الجارية؛ وعلى مستوى الكلية والجامعة من خلال دراسة فلسفة السياسة، والسياسة العامة من خلال الالتحاق كمترمرين بالمكاتب القانونية، ومؤسسات البحث، والوكالات الحكومية.

ورغم ان الاقتراحات الخاصة بتعديل المناهج الدراسية على جميع المستويات المدرسية ليست هدف هذا المقال، فاننا نشير هنا الى سيناريو للاتجاه العام للتغيرات. تخيل حلقة دراسية في مدرسة ثانوية او كلية تهدف الى «تعليم مبادئ» بناء المجتمع المدني والحفاظ عليه.

قد تحاول هذه الدورة الافتراضية اعطاء دروس عن المجتمع المدني بالتركيز على النص الموجز والعميق لاعلان الاستقلال.

يطلق على هذه الدورة اسم «قيم الديمقراطية» وهي حلقة دراسية لعدد من الطلاب يتراوح ما بين ١٢ الى ٢٠ طالباً. وهي دورة تبحث عدداً من فروع المعرفة. وبالتالي، تفترض مسبقاً أن يكون لدى الطلاب بعض الاطلاع على التاريخ الاميركي ، والحكومة، وبعض

المعرفة بالفلسفة والأخلاق الدينية. على مستوى الكلية، يمكن ادراج الدورة في كتالوج بوصفه حلقة دراسية متعددة الفروع او كفرصة للدراسة في واحد من دوائر الكلية، بما في ذلك، دائرة الفلسفة، والتاريخ، والعلوم السياسية، والدين، والدراسات الاميركية. يقسم الطلاب الى مجموعات مكونه من أربعة او خمسة اشخاص للخطط والتقديم من الصف. وتشمل المهمات الفردية الاختبار الموضوعي وواجب كتابي كبير يقيمه المرشد في مرحلة المجموعة الأولى والمجموعة الأخيرة. وتشمل الاختبارات الاولية : اعلان الاستقلال؛ الدستور؛ «مختارات من اوراق الفدرالي»؛ التاريخ الفكري للحقبة الثورية مثل كتاب فوريست ماكدونالد «النظام العالمي الجديد» (Novus Ordo Seclorum)؛ واعمال الاساسية في النظريات السياسية للرعييل الاول من المفكرين، مثل كتب ريتشارد هوكر «قوانين الدولة الكنسية» (١٥٩٣)؛ وفرانسيسكو سواريز «حول القوانين والله معطي القوانين» (١٦١٢)؛ وجون لوك «البحث الثاني في الحكومة» (١٦٩٠). ومختارات من اعمال الفلاسفة السياسيين مثل كتب جاك ماريتيان «الرجل والدولة»؛ وجون رول «نظيرية في العدالة»؛ وروبرت نوزك «الفوضى، والدولة، والمدينة الفاضلة» .

تركز جلسة الافتتاح فوراً على النص الاساسي، جملتان من الفقرة الثانية من اعلان الاستقلال :

نؤمن أن هذه الحقائق واضحة بذاتها وهي أن جميع الناس قد خلقوا متساوين، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا يمكن التنازل عنها ، من بينها حق الحياة، والحرية، والسعى للسعادة. ولضمان هذه الحقوق ، تؤسس الحكومات بين البشر، وتستمد سلطاتها العادلة من رضا المُحکومين.

وقد يسأل المدرس الطلاب ان يتصوروا الدستور وكأنه وثيقة مجاهولة المصدر - متناسين للحظة معرفتهم بالنزاع الانجلي - اميركي خلال الحقبة الاستعمارية، وال الحرب الثورية، والدستورية، ومنتني عام تقريباً من الحكم الذاتي الاميركي المستقر. ما ملخص ما يقوله النص ؟ النص يضع مجموعة من المقترنات أمام عيني القارئ، لتأملها. وقد يسأل المرشد، «مع أي من هذه المقترنات تتفق ؟ » .

قد تتكتشف جلسة الافتتاح عن تشكيلاً واسعة من الاراء، لا يعيق تبادلها أي

عائق . وعادة ما يبدأ الطلاب في مناقشة بعضهم حول معنى ومضمون ما ورد في النص . ويجب أن يلاحظ الطلاب ردود فعلهم الأولية على أعلان الاستقلال - ربما بمقالة موجزة من صفحتين - بحيث يمكنهم مقارنتها بافكارهم عند نهاية الدورة .

يمكن تكرис الجلسات او الثلاث جلسات التالية لاضافة إلخافية التاريخية للموضوع . وماذا كانت شكاوى المستعمرين بالتحديد من سياسات التاج البريطاني في ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر ؟ معظمها مدرج في اعلان الاستقلال ذاته . أي نوع من الناس كان هؤلاء المستعمرين ، وما نوع الحياة التي صاغوها لأنفسهم ؟ واجراء مقارنة بين الثوار والموالين للتاج . وأن يطلب من الطلاب لعب دور الطرفين المتنازعين وإدارة حوار بينهما . هل ثمة حجة مقنعة في الموقف الذي اتخذه الموالون ؟ بعد أن قام المستعمرين باصدار الاعلان، هل كانت الحرب للحصول على الاستقلال حتمية ؟ هل تم الحفاظ على المثل العليا للإعلان في ادارة الحرب ؟ وفي بنود الكونفدرالية ؟ وفي الدستور ؟

بعد تحليل تاريخي قصير تعود الدورة مرة أخرى الى النص . ويجب ان يشكل تحليل كل اقتراح بالتفصيل مجمل بنود الدورة ، مع الاشارة الى تشكيلة واسعة من المواد الثانية . بعد ذلك ، يمكن للتلاميذ والمرشد مناقشة المجموعة التالية من الأسئلة .

« نؤمن ان هذه الحقائق » . ماهي الحقيقة ؟ هل هناك اختلاف بين الحقيقة (truth) والواقع (fact) قد تقود وجة النظر القائلة عالم « الواقع فقط » الى برغماتية مبسطة للغاية او فلسفة مادية في الحياة اما التمييز بين الحقيقة والواقع ، او بين القيم والواقع ، فقد يثير استئلة أعمق في نظرية المعرفة . كيف نعرف الحقيقة ؟ وبناء على اي مرجع ؟ بمحاطة الطبيعة ؟ أم المنطق ؟ أم الالهام ؟

« نؤمن ان هذه الحقائق واضحة بذاتها » ما هي « الحقيقة الواضحة بذاتها » ؟ ما هي طبيعة «الوضوح» ؟ ام انه ليس هناك وضوح بل دعوة للايمان الاعمى ؟ هل توحى اشارة النص الاخيرة الى «الخالق» و «إله الطبيعة» ب أساس مبهم للحقيقة ؟ بالنظر للخلفية المسيحية - اليهودية - الربوبية لمفكري الحقبة الاستعمارية، هل من الدقة الاستشهاد

بنموذج كلاسيكي يضع كل تعبير في «عالم من طبقتين» وهل يوفر نموذج المنطق - الالهام الخاص بالحقيقة جريدة كافية للمفكر ؟ وهل المنطق موصوم بالخطيئة و/او الجهل وهو بالتالي بحاجة الى اصلاح الهمامي ؟ وهل «يعلم» الملحد في النصف السفلي فقط من النموذج ؟ وهل يستطيع المؤمن «ان يلتقي معه هناك» في اتفاق كامل حول قواعد غaiات المجتمع التعددي ؟

«إن جميع الناس خلقوا متساوين». توحى عبارة «إن جميع الناس قد خلقوا، بعدد من الأسئلة. هل البشر كائنات خلقت بالفعل ؟ وهل هناك خالق ؟ إن كان الامر كذلك، ما الهدف الكامن وراء الخلق ؟ هل الله الخالق هو المصدر الاخير للحقيقة والقيم، سواء استهلم ذلك ام استخلص بشكل منطقي ؟ رغم أنه كان لدى الاباء المؤسسين مجموعة من الاراء حول الله والطبيعة الالهية، فإن من الممكن ابراز ارضية مشتركة من وجهات النظر حول الالوهية في اعلان الاستقلال. وقد يطلب من الطلاب اجراء مقارنة نقدية حول مفهومي الربوبية والمسيحية - اليهودية الخاص بالله . وتشير عبارة «خلقوا متساوين» الى مفهوم رئيسي هو أن للبشر حقوق ، بما في ذلك المساواة أمام القانون . هل جميع الاشخاص متساوين «في نظر الله ؟» هل المساواة أمام القانون ضرورية للعدالة ؟

«إن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا يمكن التنازل عنها» كون الحقوق «لا يمكن التنازل عنها» او بشكل ادق لا يمكن تحويلها هي المحور ما بين فكرة علاقة الانسان بالله (الابتدائية) وعلاقة الانسان مع الآخرين في المجتمع والدولة (الثانوية). بكلمة أخرى، الحكومة المحدودة تعني أن جوانب معينة من حياة البشر واعمالهم يجب أن تكون أبعد من نطاق سلطة الدولة . فبناء على أية قاعدة يمكننا القول أن الناس وهبا حقوقاً ؟ وما هي موجبات الحد من سلطة الحكومات ؟ لقد أمن الاباء المؤسسين أن الحقوق الطبيعية والحكومات المحدودة هي الهمام من الله، او هي على الأقل من صميم الطبيعة ذاتها. قد يتركز نقاش الطلاب على القول أن للأشخاص حقوقا فوق الحكومة وضدها . وهذا قول راديكالي غير مأثور في تاريخ العالم ونادرأ ما تقبل الحكومات الفعلية به.

«إن من بين تلك الحقوق (المساواة) الحياة الحرية والسعى للسعادة. لقد ذكر الاباء

المؤسسين بضم حقوق محددة وسموها بالاسم . في الجملة السابقة ذكروا المساواة التي تلخص مجموعة كاملة من الحقوق ، مثل «الحياة والحرية والسعى للسعادة» . قد يبدأ الطلاب بوضع قائمة أطول من الحقوق الإنسانية . ويتبادر إلى الذهن فوراً أشياء ، مثل حرية الكلام ، والحق في محاكمة عادلة ، والتحرر من العقوبات القاسية وغير العادلة . حيث يتتركز التأكيد هذه الأيام على الحقوق «الوضعية» : وبدلًا من أن تُطبع هذه الحقوق سلطات الحكومة فإنها تعطي المواطن حقوقاً على الدولة (مثال ذلك ، الحق في الحصول على عمل ، وفي الرعاية الصحية) . لكن ماذا كان محور اهتمام الآباء المؤسسين ؟ «المساواة» تعني أن جميع المواطنين المتمتعين بحقوقهم الدستورية متساوين أمام القانون . ولا يجوز لأي قاض أو هيئة ملحوظين اصدار عقوبات متحيزه او تعسفية . ذاك هو جوهر هذه العبارة الملفتة للنظر ، «حكومة القانون ، وليس حكومة الأشخاص» . ولا تعني المساواة ان الناس متشابهين تماماً ، في موهابتهم ، وطاقاتهم وامزاجتهم فمن المنطقي ، بالنسبة للمؤسسين أن يحصل البعض على سلطة ، أو شهرة ، وثروة أكبر . فاعلان الاستقلال لا يضع في تصوره أن يكون هناك «مساواة في النتائج» بل «مساواة في الفرص» . ويدافع البعض هذه الأيام عن التمييز بين هذين القولين ، ويشكك البعض الآخر فيه .

يمكن النظر إلى «الحق في الحياة» كحق إنساني أساسي . ولا يحق للدولة انتزاع الحياة من دون سبب وجيه . (مثل الحرب دفاعاً عن النفس ، أو كعقاب على جريمة قتل) . الواقع أن قدسيّة الحياة تقود البعض حتى للشكك في الحرب الدفاعية أو عقوبة الاعدام . يمكن للطلاب مناقشة كيف أن وجهات نظرنا في الطبيعة البشرية أو الروح تؤثر في آرائنا حول قضايا السياسة العامة المتعلقة بالحياة والموت . ويشير استخدام المدافعين عن الأحياء لعبارة «الحق في الحياة» ، في عصرنا هذا ، إلى مدى حساسية هذه القضية ، التي تجبر المجتمع أن يطرح على نفسه أسئلة أساسية للغاية حول معنى العدالة .

تشير عبارتا «الحق في الحياة» و «الحق في الحرية» إلى فرض قيود إضافية على سلطة الدولة . ليس لأنه لا يجوز للدولة أن تنتزع حياة المرء أو تعنقه من دون سبب وجيه ، وحسب ، بل لوجود مفهوم للحرية الفردية متضمن فيها يفرض على الدولة احترام ضمير

وشخص كل مواطن. ثمة صلة غير مباشرة لهما مع التعديل اللغوي الأول للدستور المتعلق «بحريّة الممارسة الدينية» وتشير كلمات مثل الحقوق، والانعتاق، والحرية، والصيغة اللغوية المشابهة إلى عمق احترام الفرد والتي تذهب إلى ما هو أبعد من حماية الحياة والحرية. الواقع أن حرية الضمير، هي الحق الإنساني الأول ، أكثر مما هو حق الحياة ذاتها. ويمكن للطلاب مناقشة بعض أسوأ الأمثلة على انتهاك الحكومات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاك الجسدي ضد الأفراد ضد ضمائرهم كيف يمكن أن يكون رد فعل الفرد إذا أعطي الخيار بين الموت أو التنكر لاعمق معتقداته ؟

«للسعي للسعادة» معنى خاص لدى المؤسسين . الواقع، وكما هو معروف، جرى نقاش حول تغيير كلمة السعادة بكلمة «ملكية» واعتبر حق الفرد في الحصول على ملكية - إيجاد تم امتلاك أشياء ملموسة أو غير ملموسة - أساسياً لدى من وضعوا الإعلان. ولا يجوز للدولة الاستيلاء على أملاك الفرد إلا بإجراء قانوني صحيح. وفرض الضرائب هو أحد الاجراءات الصحيحة. لكن، في بعض الحالات يصبح فرض الضرائب المبالغ فيه مصادرة للممتلكات . وكان للمستعمرين كل الحق في التذمر من الضرائب الباهظة، وافتقارها للإجراء الصحيح (اي فرض الضرائب من دون تمثيل) . رغم كل ما تقدم فإن الملكية ليست غاية في حد ذاتها. إنها إداة نستخدمها في معيشتنا، والتخفيف من أعباء الحياة، وتركها لأولادنا كإرث، أو منحها للأخرين كصدقة . وبالتالي، توصل المؤسسين إلى أن الملكية بحد ذاتها ليست مالنا حق فيه، بل استخدام الملكية للسعي للسعادة. والملكية ليست مجرد نقود وسلع عينية بل هي أيضاً وقتاً وعملاً بالنسبة للطبقات «التي لا تملك» .

قد يساء اتفاق الأموال أو استخدامها. أو قد تصبح إداة لانتهاك حقوق الآخرين. ولهذا السبب فان قواعد الحكومة التنظيمية، وفرض صيغ العلاقات التجارية والعقود هي من الأمور الضرورية في المجتمع الديمقراطي. اضف إلى ذلك فإن «الملكية» توحى بمجموعة كاملة من الحقائق الضرورية لإقامة اقتصاد حرّ ومنصف : مثل الاعتماد على السوق والمنافسة العادلة، واستخدام الحوافز المالية لتنشيط الاقتصاد، وال الحاجة إلى نظام رفاه اجتماعي خاص يدعم غير القادرين اقتصادياً. ويمكن للطلاب مناقشة النظرية الاقتصادية

الكامنة خلف اعلان الاستقلال. ما السبب في الترابط الوثيق بين الحقوق الاقتصادية والحقوق السياسية؟ ولماذا تنشأ المشاكل حين تخضع الحقوق الاولى للثانية؟ في عالمنا المعاصر، ما السبب في أن لدى الدول الديمقراطية اقتصاديات سوق انسانية نسبياً وعكس ذلك لدى الدول غير الديمقراطية؟

ولضمان هذه الحقوق، تؤسس الحكومات بين البشر وتستمد سلطاتها العادلة من رضى المحكومين». يمكن خلف ما تقدم فكرة أن الدولة يجب أن تخدم الانسان، لا أن تتحكم به. يجب الا تقام الحكومات لادامة سلطاتها وزيادتها. يجب عليها «ضمان» شيء موجود بالفعل : وهو تحديداً ، الحقوق . فما سبب حاجة حقوقنا للحماية؟ لأنها مهددة من الآخرين - من اشخاص آخرين واحياناً من الحكومات ذاتها. قد يفكر الطلاب في استخدامات السلطة . فما هي الامثلة على سوء استخدام السلطة التي قد تتبدّل الى الذهن؟ وما هي الامثلة عن الاستخدام العادل للسلطة؟ وما هي أسس المطالبة بالاستخدام العادل للسلطة؟ لقد أمن الاباء المؤسّسون بأن القاعدة النهائية للسلطة العادلة هي رضا المحكومين . لقد ادرك المستعمّرين تماماً مفهوم القبول الشعبي الذي ورد في كتابات جون لوك وتوماس هوبز : فكرة دولة الطبيعة الأصلية التي تلاها عقد اجتماعي ارتكز على موافقة ضمنية او علنية. قد يطلب من الطلاب مناقشة فكرة العقد الاجتماعي. هل «موافقة المحكومين» مفهوم ضعيف؟ وماذا اذا اعطى الشعب موافقته لطاغية مثل هتلر؟ هل تلك الموافقة مضللة، وهي وبالتالي موافقة غير صحيحة؟ اذا وصل حاكم الى السلطة ثم تحول الى طاغية، كيف يمكن سحب الموافقة؟ هنا يمكن للطلاب مناقشة حق الثورة والحقوق الموارية مثل إقالة الحاكم او مساعدته قانونياً، وكيف تطورت هذه المفاهيم عبر الزمن . وكيف يتعارض «حق الملوك الالهي» في الحكم مع حق الثورة؟

مثل هذه الأسئلة والكثير غيرها ستثار خلال مناقشة اعلان الاستقلال. وقبل انتهاء الدورة يمكن للمرشد أن يسأل الطلاب التفكير فيما يعنيه الاعلان اليوم . وهل يفهمه معظم الاميركيين؟ وهل يتفق معظم الاميركيين ومع طروحاته؟ وهل يجب أن نعلم اعلان الاستقلال لاطفال اميركا؟ وهل يجب ان نقول للصغار بأن جيفرسون ، وماديسون،

وهاملتون كانوا أبطالاً - وأن الملك جورج كان نذلاً - في عرض درامي للطريقة التي يجب أن يحكم بها المجتمع؟ كيف نعلم القيم في مجتمع تعددي بطريقة نزيهة فكرياً وغير أيديولوجية؟

كتمررين أخير، قد يطلب إلى الطلاب مقارنة ردود فعلهم وارائهم الاولى حول اعلان الدستور - من اول موضوع عهد اليهم بكتابته - إلى وجهات نظرهم الحالية. ويمكن للمرشد تخيل عدة طرق خلافة تمكن الطلاب أن يقولوا كيف تغيرت اراءهم . وسوف يظهر مدى نجاح الدورة من الحيوية التي سترافق المناقشة الأخيرة .

هل توجد دورات مثل الدورة السابقة الذكر؟ محتمل ان يكون هناك دورات شبيهة الى حد ما . وهل يمكن لمثل هذه الدورات أن تتناول الاممية المدنية في مجتمعنا وأن تصبح لبنة في بناء مجتمعنا المدني للقرن الحادي والعشرين؟ الجواب هو، نعم.

هذه المطالعة القصيرةلدورة مفترضة تشير الى الطرق التي يمكن ان تدعم عملية اصلاح المناهج المدرسية للمساعدة في احياء المجتمع المدني . ويجب مراعاة الاحتياجات الخاصة للطلاب من مختلف الاعمار - الابتدائية ، والثانوية وما بعد الثانوية - مما يعطي نتائج مشجعة .

لكن، خلف محتوى الدورة، والمنهاج، تكمن قضايا عدة تؤثر في المدارس والكلليات التي يجب أن تتعامل معها.

نظام القيم في المدارس والكلليات

ثمة تصور آخر حول جهود المدارس والكلليات لاعداد الطلاب والمواطنين ليكونوا مواطنين في مجتمع مدني، يرتكز على انظمة القيم في مؤسساتنا التعليمية. هل يجب على المدارس والكلليات تدريس الاخلاق وصناعة القرارات الاخلاقية للطلاب؟ وهل لديها الخيار حقاً؟ فالمدرسوون يلعبون دوراً رئيسياً، على أية حال، في تشكيل فكر الطالب وشخصيته أيضاً. المدرسوون يعلمون الاخلاق ، سواء قصدوا ذلك أم لم يقصدوه. وبالتالي ، فإن تعليم الاخلاق هو العنصر الآخر لمساعدة المدارس والكلليات على احياء المجتمع المدني .

بعد عقود من المحاولات لايجاد نظام تعليمي خال من القيم ادرك التربويون اليوم ان في وسع المدارس ليس تدريب القيم وحسب، بل يجب عليها تدریسها.

وقد وجد استطلاع حديث لمعهد غالوب أن ٨٤ بالمئة من أهل طلاب المدارس العامة يريدون تعليم القيم الأخلاقية لأبنائهم في المدارس، وإن ٦٨ بالمئة يريدون من المربين وضع معايير صارمة «للصح والخطأ».

وهناك استطلاع آخر اجرته مؤسسة لويس هاريس وشركاه عن فتيات الكشافة، وجد أن ٤٧ بالمئة من الطالب قد يغشون في الامتحان، وإن ٦٦ بالمئة قد يكتذبون لتحقيق هدف لهم في العمل، وإن ٣٦ بالمئة قد يكتذبون لحماية صديق خرب ممتلكات المدرسة. وهذا يوضح أن الحاجة لوضع برنامج للتربية الأخلاقية لم يكن ملحاً بقدر ما هو عليه الآن.

أحد أمثلة التفكير المدقق في القيم التي يجب التركيز عليها يأتيها من نظام مجلس ادارة جامعة ولاية فلوريدا. في العام ١٩٨٧ تبنى المجلس بياناً جريئاً حول القيم التي التزمت جامعات فلوريدا التمسك بها . وقد بني البيان على تقرير رائد للجنة ميريلاند للقيم التربوية للعام ١٩٨٣ .

وقد رفض البيان ضمناً فلسفة الحياد بالنسبة للقيم والتي سيطرت على المؤسسة التعليمية لفترة طويلة من الزمن . وقدمت مبادئ محددة بما يكفي لاعتبارها ذات مغزى، وفضفاضة بما يكفي لجعلها مقبولة بالنسبة لثقافة تعددية.

فما هي تلك القيم التي يجب على التربويين الترويج لها :

- ١ - الاستقامة الشخصية التي تستمد جذورها من احترام الحقيقة وحب التعلم.
- ٢ - الشعور بالمسؤولية تجاه الذات، والعائلة، والمجتمع المحلي الاوسع.
- ٣ - احترام الذات الذي يستمد جذوره من رغبة المرء في تحقيق امكانياته.
- ٤ - احترام حقوق جميع الناس بغض النظر عن عرقهم، وجنساتهم، وجنسهم، ودينهم، ووضعهم البدني، او حالتهم العقلية.
- ٥ - الشجاعة في التعبير عمّا نؤمن به والاعتراف بحق الآخرين في حمل وجهات نظر مختلفة والتعبير عنها.

- ٦ - القدرة على اصدار احكام متميزة من بين مجموعة من الاراء المتضاربة.
- ٧ - احساس والتزام بالعدالة، والاحكام الصائبة، وتكافؤ الفرص.
- ٨ - تفهم الآخرين، والاهتمام بهم، والتعاطف معهم.
- ٩ - احساس بالانضباط واعتزاز بالعمل، واحترام انجازات الآخرين.
- ١٠ - احترام المرأة، لاملاكه واملاك الآخرين، بما في ذلك الاملاك العامة .
- ١١ - تفهم حضارة الآخرين وتقليلهم، وتقديرها.
- ١٢ - استعداد لاداء ما تفرضه المواطننة من التزامات، بما في ذلك واجب المشاركة في الانتخابات، والخدمة في هيئات الملففين، والمشاركة في الحكومة واحترام حكم القانون.
- ١٣ - التحضر، بما في ذلك العلاقات المتجانسة بين الرجال والنساء.
- ١٤ - التزام بالحرية الالكترونية وبوصفها صمام الأمان الضروري لحماية اهداف المدارس او الكليات ورفاه العاملين فيها.
- ١٥ - الجرأة على معارضته استخدام المواد التي تضييع صواب المرأة او تتلف صحته.

هذه اجندـة يجب على جميع المعلمين والاباء والطلاب، من كافة المستويات التعليمية أن يتبنوها. إنها تتحدىـنا أن نفكـر كيف يمكن تعليم تلك القيم بطريقة خلـقة. ما هي القراءـات والمناقشـات والمهـمات المناسبـة لطلـاب المدارـس الابـتدائية ؟ وطلـاب المدارـس الثانـوية ؟ وطلـاب الكـليـات ؟

قد يفيدـ التـربـويـون، و «مستـهـلكـو» التـعلـيم بالـفعـل من التـفـكـير المتـروـي حولـ الـقيـم، والـاخـلاقـ، والـادـابـ العـامـةـ. وكـما قـالـتـ مـارـغـريـتـ كـارـلـسـونـ، وهـيـ مـدرـسـةـ فـيـ مـدرـسـةـ نـيوـهـامـشـاـيرـ الثـانـوـيـةـ ، «ثـمـةـ قـيـمـ غـيرـ قـابـلـةـ لـلـنـقـاشـ - مـثـلـ الشـجـاعـةـ ، وـالـنزـاهـةـ ، وـالـمـسـؤـولـيـةـ، وـضـبـطـ النـفـسـ - وـقـدـ اـدـىـ الـابـتـعـادـ عـنـهاـ إـلـىـ اـفـقـارـ شـعـبـناـ».«

من هنا يتضح انه بالإضافة الى المنهاج المدرسي الذي يعلمنا عن المجتمع المدني، فنحن بحاجة الى مدارس وكليات تكون هي ذاتها نماذج للمجتمع المدني - مع منظومة قيم راسخة وجرئية. ويجب على مؤسساتنا التربوية أن تعطي دروساً في القيم، لكن يجب عليها ايضاً أن تبني ، وتشجع، وتدافع عن مجموعة من القيم التقليدية الاميركية التي ابرزناها اعلاه.

لا شك أن وعي المرء للالتزام بتدريس القيم في مدارسنا وكلياتنا يحمل في طياته خطر الانزلاق في سياسات تدعى الصواب وتعطي المبررات لذاتها. هل يمكننا أن نعلم القيم دون أن ننسى الحرم المدرسي ؟

مخاطر تسييس التعليم

أحد أكثر الأمور اثارة للسخرية في الحياة الجامعية الأمريكية اليوم هو ذلك التضارب بين الليبرالية المسيطرة على معظم أعضاء الجامعة والمحافظة المعتدلة لدى معظم الطلاب. وقد وجدت دراسة قامت بها مؤسسة كارنيجي عام ١٩٨٩ أن الأساتذة ذوي التوجه الفلسفية الليبرالية يزيدون عن الأعضاء المحافظين بنسبة ٢ إلى ١. أما في الدراسات الإنسانية فإن النسبة تصل إلى ٤ إلى ١.

ويعكس ذلك الطلاب، الذين يسجلون للتصويت للجمهوريين والديمقراطيين بنسب متساوية تقريباً. بكلمة أخرى، يعكس الطلاب بشكل أقرب التوجه السياسي لمجمل السكان، الواقع، أن الطلاب، وفق بعض المقاييس، محافظين أكثر بقليل من يفوقونهم سناً.

فما الذي يحدث اذاً في الحرم الجامعي هذه الأيام ؟ قد يفاجئك الجواب : انه تسيب راديكالي للمنهاج الدراسي، وهجوم على المعايير، وعلى الحقيقة والجدارة، وسعى للتغيير كامل في مؤسسات الدراسة العليا باسم «التنوع الثقافي» و «التنوع» .

فكيف يمكننا الاحتراس من تسييس الحياة الأكademie اليوم ؟ المشكلة حادة في حرمينا الجامعي، لكنها حقيقة واقعة في مدارسنا وتصل حتى إلى الصفوف الدنيا.

وبالنظر إلى مشكلة الصواب السياسي في الحرم الجامعي، ربما امكننا الحصول على نظرة معقمة يمكن تطبيقها على جميع مواقع التعليم وسوف يقودنا هذا إلى جعل مدارسنا وكلياتنا معاهد مدنية حقيقة.

في الكتاب الرائد «التعليم غير الليبرالي» صور دنيش ديسوزا التوجهات المزعجة التي تجتاح الحرم الجامعي الأميركي. وقد وجد ديسوزا وهو باحث شاب من الرافضين للمعتقدات الدينية التقليدية ومن أصول هندية شرقية، أن الجامعات الرئيسية السائدة اليوم

غالباً ما تدرس طلابها ان «المعايير والقيم شيءٌ تقديري، وان التصور المثالي للشخص المثقف هو الى حدٍ كبير تصور مبتدئ لا يديولوجيا ذكر ايض بورجوازي» وأن «حقوق الفرد يجب ان تخضع لطالب مصلحة المجموع» ، وأن «المجتمع متعدد الثقافات لا يمكن اقامته على قواعد عادلة تطبق على كل شخص، بل يجب اقامته عن طريق توزيع جبri للسلطة بين مجموعات عرقية انتصالية» .

لقد عبرت ثورة التعددية الثقافية عن نفسها من خلال نظام جامد من التمييز المضاد الذي يعطي امتيازات خاصة لمجموعات عرقية مختاراة، وللنساء، والشاذين جنسياً – نظام يشوه العملية التي يلتحق الطلاب بموجبها بالمدارس والكليات، وطريقة استخدام اعضاء الكليات، الذين هم على رأس عملهم، او قيد الاختبار، غالباً ما تعزز الثورة الفلسفية الدوغماتية التي تسفة «الكتب العظمى» للحضارة الغربية وتستبعدها عن المنهاج الدراسي لصالح اداب الصحايا من دول العالم الثالث المثير للسخرية، أن اصلاحي المناهج الدراسية متعددة الثقافة اليوم معادين للكلاسيكيات غير الغربية مثل الكونفوشية والقرآن بقدر عدائهم لافلاطون والكتاب المقدس.

تسعى هذه الثورة متعددة الثقافة الى فرض مجموعة معتقدات وموافق تعرف باسم «الصواب السياسي» وهي مستعددة لكتم حرية الكلام لتحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال، كانت سياسة عميد جامعة كونيكتيكت الخاصة بالمضائق، في السنوات الأخيرة، فرض عقوبات تتراوح ما بين التأنيب الرسمي الى الطرد على مخالفات مثل «التباذب بالألقاب» و «النكات التي لا تراعي مشاعر الآخرين»، و «التغامز بالضحك» و «الاستبعاد الواضح من المشاركة في الحديث» .

أحد أسوأ الممارسات الاجتماعية في العديد من الكليات اليوم، الاستخدام المبالغ فيه لنظام الكوتا العرقية في سياسات القبول. ففي جامعة كاليفورنيا في بيركلي عام ١٩٨٦، كان متوسط علامات «اختبار الأهلية المدرسية» للالتحاق بالسنة الأولى في الجامعة ٩٥٢ علامة للاميركيين السود، ١٠١٤ للاميركيين - الهسبانيو، و ١٠٨٢ للاميركيين الاصليين، و ١٢٣٢ للبيض، و ١٢٥٤ للاميركيين الآسيويين. وحيث أن الجامعة كانت تحاول قبول

اعداد من الطلاب تتناسب مع التركيبة العامة للسكان ككل، فإن المتقدمين بموجب «العمل التوكيدي»^{*} (affirmative action) يكون لديهم فرصة مقدارها ٢٠ ضعفاً في أن يتم قبولهم أكثر من الطلاب الأميركيين - الآسيويين الذين يحملون المؤهلات ذاتها.

لكن، ماذا عن «المستفيدين» من العمل التوكيدي؟ ليس الطالب الأسود أو الأميركي - الهسباني «محظوظاً» في أن يتاح له الدخول بموجب نظام الكوتا العرقي هذا ؟ كلا، فالطالب أو الطالبة سرعان ما يفقد امتيازه عند مقارنته بالطلاب الذين لا تطبق عليهم الكوتا، لأن المنافسة الأكademية هي ببساطة صعبة جداً بحيث لا يستطيع هؤلاء الطلاب سيئي الأعداد تجاوزها.

تزداد مشكلة «عدم المساواة الأكademية» ضخامة عند النظر إلى أرقام التخرج : من بين ٦٥ إلى ٧٥ بالمئة من الطلاب البيض والآسيويين يتخرجون من جامعة بيركلي في غضون ٥ سنوات، و ٥٥ بالمئة من الطلاب الهسبانيون الذين التحقوا بالجامعة بشكل نظامي، و ٢٢ بالمئة من الطلاب الهسبانيون الذي التحقوا بموجب العمل التوكيدي، و ٤٢ بالمئة من الطلاب السود الذين التحقوا بشكل نظامي و ١٨ بالمئة من الطلاب السود الذي التحقوا بموجب العمل التوكيدي . بكلمة أخرى، فإن أربعة أخماس الطلاب السود والهسبانيون الذين التحقوا بجامعة بيركلي بموجب «قبول خاص» يفشلون في دراستهم.

مأساة الطلاب السود والهسبانيون الذي يفشلون في دراستهم في جامعة بيركلي هي أنه تم التضحية بمستقبلهم الأكademي باسم الهندسة الاجتماعية . فالجزء الأعظم من هؤلاء الطلاب ليس ضعيفاً . فهم شبان لو أتيحت لهم فرصة الالتحاق في جامعات أخرى أقل تنافساً بقدر ضئيل، فالاغلب أن يتمكنوا من الحصول على مهنة ناجحة بشهادة جامعية . ويصبح هؤلاء الطلاب، بموجب نظام الكوتا هذا، ضحايا مثلهم، مثل الطلاب الذين لا تتطبق عليهم هذه الكوتا ويحرمون من دخول الجامعة لأن المعايير العرقية لا تتطبق عليهم.

* اجراءات ، وسياسات، وبرامج، اعتمدتها الحكومة الأميركيّة لتحسين فرص تعليم وتوظيف الأقليات والنساء لتعويضهن عن آثار التمييز السابقة. (المترجم).

فالى أين تقود سياسات الخيارات العرقية في نهاية الأمر؟ في العام ١٩٩٠، أخذ المشرعون في كاليفورنيا بعين الاعتبار مشاريع قوانين قدمها توم هايدن وويلي براون، كانت ستفرض على جميع كليات الولايات بقبول الطلاب وترقيتهم وتخریجهم وفق المعدل نفسه بالنسبة لجميع المجموعات العرقية.

نجد في كل ما تقدم - من تمييز عنصري عكسي، رفضاً لقيم الحضارة الغربية، ومناهج الرقابة على الفكر التي اتبعتها عصبة «الصواب السياسي» تهديداً عميقاً لمدارسنا وكلياتنا. وكما المح ديسوزا، «الجامعات هي صورة مصغرة عن المجتمع. لكنها اكثر من مجرد انعکاس او مرآة إنها مؤشر رئيسي».

فإذا كانت الكليات «مؤشر رئيسي» بالفعل، فإن لدى الأميركيين اسباب وجيهة للقلق حين تستسلم هذه المعاهد لمبادئ فلسفية منحرفة. ففي المجتمعات المدنية، يجب أن تتبع المدارس والكليات مناهج صحيحة، وسياسة تقوم على الاهلية والجدرة في قبول الطلبة، وفي استخدام العاملين في الجامعات وان تكون اجواء الحرم الجامعي مفتوحة للسؤال والاستفهام وحرية الكلمة .

اذا تمكنت اميركا من تجنب اغراءات تسييس الحرم الجامعي، فسوف تحظى معاهدنا التعليمية بفرصة أفضل للقيام بدورها كمعاهد مدنية حقيقة .

المدارس والكليات الاميركية كمعاهد مدنية

رأينا كيف يمكن للمدارس والكليات الامريكية أن تساعد في احياء المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين عن طريق اصلاح مناهجها، وتحقيق انظمة القيم لديها، وتجنب النغمة المھلکة لعصبة «الصواب السياسي». ومعأخذ هذه الاقتراحات المتواضعة بعين الاعتبار، دعونا نلتفت اخيراً لموضوع التصور الذاتي لمدارسنا وكلياتنا. فهل يجب على معاهدنا التعليمية أن تعتبر نفسها معاهد مدنية؟ فإن كان الأمر كذلك، فما هي الالتزامات الفلسفية التي قد تساعد المدارس والكليات على التكيف للنهوض بمهامها تلك؟

في مقالة نشرت مؤخراً، وضع المؤرخ مانفرد ستانلي تحدياً أمام الجامعات الاميركية

حين اشار الى انها قد اصبحت، سواء اعجبك ذلك ام لم يعجبك، «معاهد مدنية مع وظائف شبه مقدسة». لكن هل تريد الجامعات هذا الدور ؟ فالمدارس والكليات الاميركية، سواء منها التي تدعمها الحكومة او المستقلة، «مدنية» لانها تشغل دوراً مركزياً في الساحة العامة، في «البنية الاجتماعية» وفي عملية «الحفاظ على المجتمع» والمدارس والكليات شبه مقدسة لانها تلهمنا الرؤية الشاملة للحقيقة والخير، بالمعنى الكلاسيكي الذي عبر عنه فلاسفة، مع الرجوع الى الغيبات اللاهوتية او من دونها .

علاوة على ذلك، فان مدارسنا وكلياتنا متربدة للغاية حول دورها المدنى وشخصيتها شبه المقدسة. فالوضع الحالى ناشيء عن الاوضاع الاجتماعية بقدر ما هو محاولة واعية يقوم بها الاداريون والكليات لجعل هذه العناصر قالباً لتشكيل القيم العامة. وسوف يرى المراقبون للمدارس والكليات الاميركية عوائق عده تقلل من نجاحهم كمحافظين على الصحة المدنية في اميركا. لكن اذا ما فهمت هذه العوائق كما يجب فقد تحول الى فرص للمدارس والكليات الاميركية .

العقبة الاولى هي التباين الاجتماعي الكبير. ويحدث هذا التباين حين تنفصل المدارس سيكولوجياً عن باقى المجتمع. ويحدث التباين الاجتماعي الكبير، او تقسيم المعاهد الى فئات، حين تقوم معاهد متخصصة بوضع نظام المعايير الخاص بها، وبالتالي، الفلسفات العامة الخاصة بها . كثيرة هي المؤسسات التي تعززت، في بعض المناسبات، بهذا العائق : المهنيون ، والشركات المساهمة، والحكومة، والجماعات الدينية، ووسائل الاعلام، ونقابات العمال، والجمعيات التطوعية. الحقيقة أنه حين يكون لمختلف المؤسسات في مجتمع تعددى رؤية الواقع تختلف اختلافاً جذرياً عن بعضها، فقد ينجم عن ذلك نزوح او ثروة. وأحدث فترة في التاريخ الاميركي ينطبق عليها هذا الوضع هي حقبة السبعينات، لكن كانت هناك حقبات مماثلة مثل الحقبة الثورية خلال الحرب الأهلية.

وطالما بقيت مدارسنا وكلياتنا مختلفة اجتماعياً بهذا الشكل المبالغ فيه عن باقى المجتمع، فسوف تفشل في النهوض بواجبها كمؤسسات مدنية. لكن التباين الاجتماعي يمكن أن يصبح ايضاً فرصـة للجامعة والمجتمع حين تصبح محور استراتيجيته اصول

التدريس التي تتفحص جميع الظواهر المجتمعية بوصفها ظواهر ترتبط ببعضها البعض. بكلمة أخرى، يجب الا يكون التباين، كبيراً، او ان يقود الى التقسيم الى فئات. يجب علينا تعليم صغارنا، انه كما أن هناك ثلاثة سلطات للحكم - التنفيذية والتشريعية والقضائية - فان لدينا ثلاثة قطاعات للمجتمع - السياسي، الاقتصادي، والثقافي - والأخلاقي). وكما هو الحال بالنسبة للحكومة، على هذه القطاعات ان تعمل وفق مبدأ التدقيق والتوزين في علاقتها مع بعضها. الروح الحارسة لنظامنا هي «الحرية» : في السياسة الحرية معناتها الديمقراطية ، وتعني في الاقتصاد خيارات السوق، وتعني في الثقافة التعديلية، والتسامح دون القول أنه أمر نسبي.

التخصص المهني هو العقبة الثانية في طريق المدارس والكليات التي تسعى لأن تكون مؤسسات مدنية. فالنظرية الزائفة الى التخصص المهني تغذى الاحتقار للمواطنين العاديين، وتولد لغة خاصة تعزل المختص عن «عميله / زبونه». النوع الخاطئ من التخصص المهني قد يصبح وسيلة لتقسيم المؤسسات الى فئات، وصيغه من «المعارف» التي تبرر ذاتها وتستعصي على كل نقد خارجي. لكن التخصص المهني يمكن أن يصبح فرصة وليس عقبة حين تؤكد الكلية والمناهج الدراسة على الجذور التاريخية لفكرة التخصص المهني . فقد كان رهبان القرون الوسطى اول «الاختصاصين» لأنهم بشروا بمعتقد، وخدموها قضية (تبشير المجتمع بال المسيحية) واعتبروا انفسهم من يعلمون الخير العام. وأكد الاصلاح على «المهنة» وهي مفهوم موازٍ لكن بعد أن أصبحت كلمة «اختصاصي» تعني «خبير» فقد عدلت الفكرة بمهارة لتشير الى وظيفة مستقلة عن المجتمع، ومؤذية له، في بعض الاحيان.

ثالثا، في بعض الاحيان، تعرقل فكرة المدارس والكليات بوصفها مؤسسات مدنية بالافكار المشوشه عن المواطنـة. وهل يتعارض الایمان بالحكم الذاتي للمواطن مع السياسة العامة الجيدة ؟ وهل تعتمد السياسة العامة الحكيمـة بشكل مطلق على الخبراء، والعلمـين المختصـين، والسياسيـين ؟ وهل المواطنـين الهدف السـلبي للحقوق المـبتورة والـجردين من أي واجب ايجابـي لـبناء المجتمع ؟ إن نظرـة أدقـ الى المواطنـة ستـبرز حـقـيقـة انه حين يصلـ الأمر الى القراراتـ الأكثرـ أهمـيـةـ فيـ حـيـاتـنـاـ، قـرـاراتـ «ـالـقيـمـ»ـ فـأـنـ كـلـ فـردـ خـبـيرـ. فـالـمواـطنـ البـسيـطـ هوـ مواـطنـ الحـقـيقـيـ الـوحـيدـ. وبـالـتـالـيـ، يـجـبـ أنـ تكونـ مواـطنـ نـاقـدةـ لـذـاتـهـ وـعـلـىـ اـطـلـاعـ حـسـنـ، باختـصارـ، هـيـ فـنـ رـاقـ.

اصرف ذلك، ليس ثمة ضرر في أن يجاهر المرء بقيمة كمواطن، وأن يشارك في الانظمة المدنية. التسامح الحقيقي في مجتمع تعددي حقيقي يعني، حسبما قال ريتشارد جون نيوهاوس الحديث عن «اختلافات ذات أهمية». وحين تصبح هذه المهمة الدائمة من الحوار المدني حقيقة واقعة في المؤسسات والمجتمعات المحلية ، وفي حياة الافراد – يمكن لایمان مدني حقيقي ان يثبتق. ومعنى هذا، ان حواراً مدنياً حقيقياً يمكن ان يولد مجموعة مشتركة من الالتزامات : للحقيقة، وللإجراءات الديمقراطية، وللتضامن، والولاء للجماعة. مثل هذا «الدين المدني» – ونستشهد هنا بتعبير يجب الا يستخدم إلا مجازاً – سيكون، أول وأخر، فلسفة عامة ناقدة لذاتها وتصلح لنفسها باستمرار.

حين تعلم المدارس والكليات مثل هذه الفلسفة العامة، وتشجع مفهوماً متماسكاً ودقيقاً للمواطنة، وتتعلم الصغار تبني فرع المعرفة الحقيقة لكل اختصاص، وان يتصدوا للتقسيم الفئوي للواقع الاجتماعي، فسوف يكون في وسعهم، بل يجب ان يكونوا «معاهد مدنية ذات وظائف شبه مقدسة».

المدارس والكليات تستطيع النهوض بالتزاماتها

أخيراً ، ثمة دور للمدارس والكليات التي تريد المساعدة في احياء المجتمع المدني. يمكنها أن تعلم الحضارة والتربية المدنية. يمكنها ان تساند بخلاص في تعزيز انظمة القيم. ويمكنها ان تقاوم التسييس ، والتقسيم الفئوي للمجتمع، والبالغة في التخصص المهني. يمكنها اشراك طلابها في حوار دائم حول طبيعة المواطنة. فإن فعلت هذه الاشياء، فسوف تحس بالرضى عن دورها كمؤسسات مدنية حقيقة.

المدارس والكليات ملزمة بالمساعدة على احياء المواطننة الاصيلة في القرن الحادي والعشرين. والاساس المنطقي الأخير لهذا الجهد الاصلاحي هو أنه ذو قيمة كبرى بالنسبة للطلاب. باختصار، طلابنا يستحقون ذلك.

الجزء الثالث

السياسة ، والقانون ،
والحوار العام في أميركا

الفصل الحادي عشر

ما بعد توسيع سلطات الحكومة :

تضاؤل امكانيات السياسة العامة

دون ئي . إيلبرلي

مقدمة

تعيش اميركا وسط قلق عظيم من التفكير بالمشاكل الاجتماعية وكيفية معالجتها . وقد تخلى الكثيرون عن المنهج التقليدية في حل المشاكل الانسانية . ولأعمق المشاكل الاجتماعية الاميركية جذور ثقافية وسلوكية، مما يعني أن ايجاد حلول لها يتطلب شيئاً أكثر من تطوير مجموعة جديدة من المبادرات التشريعية. ويبدو انه ليس ثمة شخص واحد مستعد للدفاع عن نظامنا القائم للرفاه الاجتماعي . فالذين يوصون بالحلول البيروقراطية من مختلف الانواع لا يتمتعون بآية مصداقية، والعلوم الاجتماعية فقدت قوتها دفعها . لكن الاخبار المشجعة، اذا ما تخذنا التاريخ مرشدأً لنا، هي أن تلك التطورات تعني أن التغيير الحقيقي آت في الطريق.

وفي حين تتفاعل السياسة العامة والمجتمع و يؤثران في بعضهما البعض تصبح السياسة، وبشكل متزايد، المتغير التابع وليس المستقل. وسيكون للسياسة على الدوام عواقب رئيسية وستبقى مساحة مهمة لمناقشة الافكار والقيم، لكن السياسة انعكاس للثقافة اكثر مما هي مشكلة لها . فطيلة عقود عدة درجت السياسة على اعطاء توقعات أكبر حول احتمالات اجراء اصلاحات اجتماعية ذات قاعدة عريضة . وثمة توجه قوي لدى كل ادارة اميركية جديدة لتقديم افكار عن الاجندة السياسية الجديدة العظيمة والاصلاحات الشاملة التي ستتحمل اميركا الى مراتب أعلى .

ليس ثمة انماط ثورية جديدة لدفع التجديد بواسطة السياسة، وربما كان التجديد بهذه

الطريقة هو الفكرة الثورية. وقد تنبأ بيتر دروكر أحد رواد علم الادارة أن موت فكرة الخلاص عن طريق الدولة قد تكون أحد أهم سلسلة تطورات القرن العشرين. وهي الفكرة التي سيطرت طيلة هذا القرن. وسيكون ما يفعله الفرد الاميركي لدفع التجديد على المستوى القومي أهم بكثير مما تقوم به الدولة. إن حجم التغيير الاجتماعي المطلوب الآن قد يسبق التغيير السياسي ويأتي مستقلا عنه.

لقد أخضع الاميركيون لحوار لا ينتهي حول دعوة الديمقراطيين الى « توسيع دور الحكومة» من جهة، ودعوة الجمهوريين الى « التحفيز» (incentivism) من جهة أخرى، الا أن أي منهما لم يؤثر بقدر ملموس في واقع المجتمعات المحلية الاميركية مؤخراً اللذان سلطتا الانتباه، بدلاً من ذلك، على ما يجب أن يفعله الآخرون في مناطق نائية، او ألا يفعلوه، لصالح الآخرين. وقال اتش . ال . هينكين يبدو هذا وكأنه هدف السياسية العملية كلها.

أضمن طريقة لراحة العقول العصرية ووضعها في مراكز السلطة السياسية والثقافية عند مناقشة المشاكل الاجتماعية اليومية التي قد تظهر، هو تغيير موضوع البرامج او الاقتصاد. لغة الحكومة والاقتصاد هي لغة غير شخصية الى حد معقول ... وهي تدور حول أشياء قابلة للقياس وتختضع لدراسة الخبراء وحساباتهم، وتجعل كل علة بشرية تبدو وكأنها احدى قرارات مجلس النواب او الشيوخ وأبعد ما تكون عن الحل . ويصبح هذا الأمر غالباً سواء كان المرء ديمقراطياً ذي عقلية حكومية او جمهورياً له عقلية تهم بالاعمال.

يعكس الحل عن طريق توسيع دور الحكومة وبشكل قوي أحد أعظم التصورات في عصرنا : وهي ان أعمق مشاكل الجنس البشري يمكن حلها كاملة بوسائل عقلانية وتقنية، ومادية. وقد طرحت هذا التصور معظم العلوم الاجتماعية خاصة علوم الادارة والسياسة. وهي فرضية النخبة السياسية في المجتمع والقائلة أن الأشجار هي التي تحرك الريح. لذلك فقد جمعنا هذه الفتنة الضخمة من الخبراء المرفهين الذين يبذلون أقضى جهودهم ليؤكدوا لنا وجود حل مادي - تقني في متناول اليد.

لكن يجدر بالمرء الا يخلط بين مناقشة القيود المفروضة على مناقشات السياسة العامة،

والمناقشات التقليدية حول الحكومة المحدودة. فما زال عدد كبير من الوظائف الحكومية حيوياً، وليس من المتوقع أن يختفي، سواء كانت تلك الوظائف، برامج اجتماعية تتراوح ما بين برنامج «هد ستارت»^{*} (Head Start) أو مشروع قانون خاص بالجند او وظائف الحماية العامة بالغة الاممية التي تتراوح ما بين خدمات الغابات الى خدمات حرس الشواطئ. القضية التي نشيرها هنا هي قيود اجندات السياسة العامة - سواء منها الليبرالية او المحافظة - التي لا تعكس بشكل جدي انواع المشاكل الاجتماعية التي تتناولها في هذا الكتاب فالتجه العام في اميركا هو ترجمة كل مشكلة عامة الى لغة المبادرات التشريعية والبرامج الديمقراطية، والتي تحول الانتباه والطاقة بعيداً عن توجيه المبادرات الحيوية الى الافراد، والاسرة، ومستوى الحي.

تلف الفوضى الناجمة عن هذه الفرضيات الأمة والعالم الغربي كله. في الداخل، بدأ الكثيرون يدركون أن تبادل الديمقراطيين والجمهوريين مقاليد الحكم لم يقدم، وربما ليس في وسعه أن يقدم، ما يقدره معظم الاميركيين أعظم قدر، وهو مجتمع مدني انساني .

وليس في وسع القطاع الخاص او القطاع العام منفردين تقديم الحلول لأعمق المشاكل التي تواجه البلاد. ونقول للذين يشieren الى أن نمو القطاع الخاص يكفي، انه خلال عقد الثمانينات، وهو العقد الذي شهد نمواً اقتصادياً كبيراً، ونجاحات في السياسة الخارجية ، وتصاعد القيم التقليدية والوطنية، بقيت المؤشرات الثقافية راكدة او انخفضت بحدة، وكأن ذلك يوحي بان للثقافة مسار منفصل، وأن ادوات السياسية ومسرحها لا تكفي لتقرير المصير الوطني. ومن ناحية القطاع العام، فقد ضاع عقد التسعينات في محاولة احتواء الدولة، وليس توسيعها، كما هو واضح من محاولات تبسيط البيروقراطية القائمة عن طريق وضع خطط حكومية جديدة، والتصدي لنمو منح الحقوق ، وتخفيض عجز الموازنة، ومحاولة وضع حد للرفاه الاجتماعي كما نعرفه. وتبدو محاولات الاصلاح تلك وكأنها توحى بأنه لن يُنظر الى القطاع العام كمحرك للتغيير الاجتماعي.

* برنامج يزود الاطفال الأقل حظاً الذين لم يبلغوا سن الذهاب الى المدرسة بالرعاية الصحية والتعليم وخدمات أخرى (المترجم).

المعضلة الثقافية الاميركية

الغوصى الثقافية تولد مشاكل أكبر من قدرة الحكومة على الحل. الادارة تأتي وتذهب وتعود بالكثير لكنها لا تنجز الا القليل، وليس اكثراً من محاولة اصلاح الدوائر الحكومية والبرامج ذات العلاقة والقوانين الجنائية والضربيّة. فالحكومة والاقتصاد كبيران للغاية، ومشاكل البلاد معقدة جداً، وليس في وسع ادوات السياسة العامة فعل الكثير حيالها. وكما اشرنا في مقدمة الكتاب، فان النقاش الاميركي الدائر لموازنـة هذا القرن سيركز على ما يعتبر أكبر معضلة معاصرة : كيف يمكن لمجتمع انتج أكبر ثروة عرفها التاريخ، وكان سخياً في توزيعها، أن يكون على رأس قائمة العالم الذي يعاني من مشاكل عـدة من الامراض الاجتماعية ؟

البعض يؤكـد أنـ الحضارة الإنسانية قد وصلـت مـحطـتها النهـائية، كـنـوـع من الصـيـاغـة الهـيـغـيلـيـة، فـيـ الـصـرـاعـ الـاـيـديـولـوـجيـ الـاـنسـانـيـ الطـوـيلـ . وـقـدـ يـدـخـلـ الـلـيـبـرـالـيـونـ الـدـيمـقـراـطـيـونـ السـاحـةـ لـيـنـالـواـ حـقـهـمـ مـنـ المـفـاجـئـاتـ.

فـلاـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـلـاـ نـظـامـ السـوقـ الـخـاصـ بـنـاـ قـوـيـانـ بـذـاتـهـماـ بـقـدـرـ يـكـفيـ لـوـاجـهـةـ تـأـثـيرـاتـ القـوـىـ الثـقـافـيـةـ -ـ الـاخـلـاقـيـةـ . وـقـدـ اـشـارـتـيـ . اـسـ الـيـوـتـ الـىـ أـنـ «ـتـبـيـرـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ يـضـمـ قـدـرـاـ كـافـيـاـ مـنـ الـاـمـورـ الـاـيجـابـيـةـ تـمـكـنـهـ مـنـ الـوـقـوفـ وـحـدـةـ أـمـامـ الـقـوـىـ التـيـ نـكـرـهـهـاـ -ـ وـالـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ تـنـحـرـفـ، بـكـلـ سـهـولـةـ عـنـ طـرـيقـهـاـ»ـ وـقـالـ روـسـلـ كـيـرـكـ الشـئـ ذـاتـهـ بـالـضـبـطـ عـنـ الرـأـسـمـالـيـةـ . فـلـاـ يـمـكـنـ لـلـأـسـسـ الـمـادـيـةـ أـنـ «ـتـحـافـظـ، مـنـ دـوـنـ مـسـاعـدـةـ، عـلـىـ الـعـدـالـةـ وـالـنـظـامـ وـالـحـرـيـةـ»ـ . وـإـنـ مـنـ يـؤـمـنـ بـانـ الـانتـاجـ وـالـاسـتـهـلـاكـ هـمـ غـايـاتـ الـوـجـودـ الـبـشـريـ يـصـبـبـهـمـ الـفـقـرـ الـرـوـحـيـ وـالـمـادـيـ»ـ.

لـقـدـ عـلـقـتـ الدـوـلـ الرـأـسـمـالـيـةـ الـهـرـمـةـ فـيـمـاـ وـصـفـهـ عـالـمـ الـاجـتمـاعـ دـانـيـالـ بـيـلـ بـالـتـعـارـضـاتـ الـثـقـافـيـةـ الرـأـسـمـالـيـةـ. وـنـجـمـ عـنـ نـجـاحـ التـوـجـهـ الرـأـسـمـالـيـ فـيـ تـولـيدـ الـازـدـهـارـ اـضـعـافـ فـضـائـلـ الـانـضـبـاطـ الـذـاتـيـ ،ـ وـالـكـدـ وـالـمـثـابـرـةـ الـتـيـ كـانـتـ العـاـمـلـ الـاـسـاسـيـ فـيـ تـولـيدـ الـثـرـوـاتـ. وـالـتـجـارـةـ مـنـ دـوـنـ بـوـصـلـةـ اـخـلـاقـيـةـ يـمـكـنـ أـنـ تـنـحـطـ بـسـهـولـةـ لـتـصـبـحـ صـبـرـاءـاـ مـنـ أـجلـ الـبـذـخـ تـخـتـلـطـ فـيـ تـامـاـ الـوـسـائـلـ مـعـ الـغـايـاتـ . لـقـدـ اـعـرـبـ الـيـكـسـ دـيـ توـكـافـيـلـ عـنـ عـظـيمـ قـلـقـهـ مـنـ الـمـادـيـةـ الـخـبـيـثـةـ

التي قد تستبدل العمل بالثروة، وتحل ثقافة المستهلك محل ثقافة الفضيلة التي تعطي أهمية للاستهلاك والتسلية وأشباع الرغبات .

وصف الكاتب جورج ويل التعارض بين من يرون ان «ليس ثمة علاقة بين الظاهرة الثقافية التي يتأنسون عليها والثقافة الرأسمالية التي يعدون بتكتيفها»، ثقافة ذات فردية مفرطة تعزز الذات المتحررة من أية قيود، والانسلاخ عن المجتمع، وعن الاهداف السامية، وهي ثقافة يكاد يكون من المؤكد ان تدفع بالسياسات والمطالب اليمينية للحصول على حقوق اكثر تطرفاً. (وهو ما اسماه توكافيل «استبداد الديمقراطية»).

ما يبدو أن الأميركيين قد نسوه هو أن السياسة والاقتصاد ليسا سوى رجلين اثنين لقعد الديمقراطية الرأسمالية ذي الثلاثة أرجل. وتأثير الرجل الثالثة - المجال الثقافي الأخلاقي حالياً على صحة أميركا في الداخل وربما قلصت قوتها الاستراتيجية في الخارج. فالحربيتان الاقتصادية والسياسية هما ببساطة مجرد آنية فارغة تصب فيهما مضامين ثقافية.

تميل الاقتصاديات المعاصرة الى النظر الى الانسان على أنه أكثر قليلاً من رقم في سوق لا يرحم : مجرد وحدة انتاج واستهلاك. الا أن مؤسس علم الاقتصاد الحديث، ادم سميث، وهو فيلسوف اخلاقي، كان يرى ان نجاح السوق الرأسمالي مرتبط بشكل وثيق بامتلاك فضائل اساسية مثل النزاهة والأهلية للثقة. ويعتمد بقاء اي نظام يقوم على احترام الملكية وحداً ادنى من السيطرة الحكومية ، على احترام القيم وليس مجرد احتساب المصالح الشخصية. فإذا لم يتمتع المشاركون بالسوق بالاخلاق الحميدة المكتسبة من مؤسسات مثل الأسرة والدين، فانهم سيحتاجون الى المزيد من القواعد التنظيمية الخارجية. بكلمة اخرى، ونستعيير هنا، عبارة ادموند بيرك، يعد الانسان لحريته بقدر مساو تماماً لاستعداده لتنظيم نفسه وعواطفه، وكلما قل استعداده هذا، زاد مقدار ما يفقده من حرية.

يجادل زبيغنيو بريجنסקי في كتابه «خروج عن السيطرة» ان «الاحترام العالمي للرسالة السياسية الغربية يمكن أن يبطل بسبب تنامي توجه العالم الغربي الى غرس المضامين الداخلية للديمقراطية الليبرالية في نمط حياة اصفه انا على انه وعاء مشوه متاح،

وهو «توجه واضح في الثقافة الاميركية الحالية». ويخلص بريجنسي إلى القول بتشاؤم «ما لم تكن هناك جهود مدرستة لتأكيد مركبة بعض المعايير الأخلاقية لمارسة ضبط النفس وكبحها عن الشهوات بوصفها غاية بحد ذاتها، فإن مرحلة التفوق الاميركي لن تدوم طويلاً، رغم غياب أى بديل واضح».

يقول بريجنسي ان التاريخ لم ينته، لكنه اصبح مضفوطاً، وهو يزداد عجلة من حيث «السرعة» وعدم وضوح مساره. ويقول ان على اميركا التعامل مع التزايد المؤلم للتناقضات الداخلية بين التوقعات الخيالية والواقع الموضوعي الاجتماعي/الاقتصادي.

يعني كل ما تقدم ان مسار اميركا في الداخل والخارج سيتحدد بقدر أقل بالمؤشرات الاقتصادية التقليدية وبقدر اكبر بالواقع الاجتماعي : برأس المال الاجتماعي الذي يستتم على الصفات الانسانية، والكفاءة، والقيم. ما بينه بريجنسي هو أن المجتمع ارتبط على الدوام بتأسيس روحية واخلاقية ولم نجرؤ على التفكير خلاف ذلك الا مؤخراً. فمنذ حقبة تأسيس الدولة، وطيلة نوبات الازمات وانطلاقه التقدم الاجتماعي، كانت اميركا تشعر بانها خاضعة ليد مرشدة تقويتها وتسبغ عليه صفات النبل، يد روحانية، وليس مجرد يد تقنية او عقلانية.

عواقب السياسة على التفسخ الاجتماعي

تتأثر السياسة بالواقع الاجتماعي اكثر مما تؤثر فيه . لذلك، علينا أن ننظر الى التغيرات في الأفراد وفي السلوك الاجتماعي، علاوة على التغيرات في السياسة اذا اردنا خلق زخم للتجديد القومي. والمثال على ذلك، قضايا الرعاية الصحية، والجريمة، والفقر الحالي. بالنسبة للرعاية الصحية مثلاً، قال وزير الصحة والخدمات الإنسانية السابق لويس سولييفان لو استطعنا القضاء على الامراض الجنسية والایذز والولادات المبكرة، واطفال المخدرات (الكراك)، والاصابات والوفيات الناجمة عن الكحول، والعنف الناجم عن المخدرات، فان تكاليف الرعاية الصحية ستتنخفض بشكل كبير.

الجريمة هي ابرز المشاكل الاجتماعية في اميركا واكثرها تكلفة فقد ارتفعت حصة الانفاق الفردي على السجون بمقدار ٤٠٠ بالمئة خلال العشرين سنة الماضية. وخلال عقد

الثمانينات وحده، انفقت اميركا ٢٠ بليون دولار لضاغطة قدرة سجونها على الاستيعاب. وبينما أكثر من مليون اميركي خلف القضبان - أكثر من أية دولة في العالم، باستثناء جنوب افريقيا والاتحاد السوفيتي السابق القريبان من هذه النسبة، ومثل اي نقاش يتعلق بالسياسات يتحكم في النقاش السياسي الضرورات الحزبية أكثر من أية أسس واقعية. وتتركز الوعود السياسية بتخفيف الجريمة على ضرورة ايداع المجرمين السجن، والتي تفترض خطأً أن الاميركيين مستعدين لدفع أي ثمن لأي مساحة من السجون، رغم أن الانفاق على الاصلاح هو أسرع ابواب الانفاق تنامياً في موازنة الحكومة ، دون نهاية لذلك الأمر على المدى المنظور.

ويشير الحكم ورؤساء البلديات ودوائر الشرطة ، الذين يفترض انهم يتلقون كل هذه الاموال، في مجالسهم الخاصة ان أي زيادة في المخصصات او الافراد لن تكون كافية لحسن مدّ الجريمة. واعتبار الجريمة قضية تحل ببعض ادارات واحكام بالسجن من جهة، او ببعض برامج لحاربة البطالة، والفقر والأمية من جهة أخرى، (الردع مقابل المنع)، فيه مجافاة للواقع. ولا يتفق اي منها مع براهين التاريخ.

وقد افاض جيمس ويلسون، اكبر خبير اميركي في الجرائم، في الكتابة عن الاسباب الاساسية للجريمة. وبحث ويلسون عن العلاقة ما بين تفجر العنف الاجرامي والحرمان الاقتصادي. لكن المفارقة كانت ان الجريمة انخفضت بحدة في اوقات الاضطرابات الاقتصادية مثل الثورة الصناعية، والتمدن السريع في بداية القرن، والكساد الاقتصادي العظيم. وقد اكتشف ويلسون ان الجريمة في قسط كبير منها ، ليست بسبب النقود، بل بسبب تغير الاخلاقيات. ولا يمكن خفض الجريمة الا باعادة بناء المؤسسات التي تبني الشخصية، وخاصة الأسرة.

وكما تبين تركيبة نزلاء السجون، فان الجريمة تكون غالباً نتيجة لضعف رباط الأسرة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية. وقد اشارت باربرا دافون وایتهد الخبيرة بشؤون الأسرة ان ثمة علاقة قوية ما بين الجريمة والأسر التي يرعاها أحد الابوين فقط، قوية لدرجة «ان ضبط تركيبة الأسرة يمحو العلاقة ما بين العرق والجريمة، وانخفاض الدخل

والجريمة». سبعون بالمئة من نزلاء اصلاحيات الاحاداث وهم من أسر غاب عنها الاب. وللفشل في الحياة الاسرية تأثير عظيم على الاطفال، حيث يعيش واحد من كل اربعة منهم حياة فقر. وأشار تقرير حديث لمنظمة اليونيسيف الى ان اميركا في طليعة الدول من ناحية فقر الاطفال وجرائم القتل لدى الفتىان. ويصل معدل فقر الاطفال في الولايات المتحدة الى ضعف ما لدى أية دولة صناعية أخرى؛ اما جرائم القتل التي يرتكبها الفتىان فتصل الى خمسة أضعاف اقرب منافسيها ، كندا.

لا أحد يختار الفقر، لكن يمكن تضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء بقدر كبير، وقد يصبح المجتمع الاميركي أكثر عدالة وانصافاً، اذا امكن نشر الاصلاحات السلوكية . ووفقاً لتقرير اللجنة القومية الخاصة بالاطفال، التي يرأسها السيناتور جاي روكلر فإن ٤٢ بالمئة من الأسر التي ترعاها الام فقط تعيش تحت خط الفقر، في حين أن ٧ بالمئة فقط من الأسر التي يرعاها الوالدان فقيرة. ويتأثر الفقر بشدة، خاصة من ناحية طول مدة وديمومته، بقرارات الشخص في مجالات التعليم ، والأسرة، وأخلاقيات العمل. وهذا لا يستبعد الصعوبات الملزمة لخسارة المرء لعمله في المصانع لصالح مصانع الضواحي او الجنوب، او سنغافورة. فمنذ عقد السبعينات ازدادت حالة العمال غير المهرة، المقيمين في المدن والذين يعتمدون في كسب عيشهم على العمل في المصانع ، سوءاً بانتقالهم من الاقتصاد الصناعي الى قطاع الخدمات والتكنولوجيا. لكن هذا الواقع لم يمنع القادمين الجدد من المهاجرين من الازدهار في ظل الظروف الصعبة ذاتها. الواقع أن الاختلافات ما بين جماعة وأخرى، هي اختلافات تعود في جزء كبير منها الى السلوك، حتى لو أخذنا بقایا العنصرية والحرمان الاقتصادي في حسابنا.

مرة أخرى نقول، ان النقاش حول الفقر في اميركا يدور كلياً تقريباً، حول فشل حواجز دولة الرفاه. الليبراليون يلقون باللوم على الخفض الكبير في برامج عقد الثمانينات، والافتقار الى الوظائف والرواتب الجيدة، وبرامج الرعاية الصحية. ويفسر المحافظون من امثال شارلز موري، التبعية على انها إرث لتصور مريض لدولة الرفاه والحواجز المعتلة. ولدى هذان الموقفان المتبعان شيئاً مشتركاً وفقاً للاقتصادي غلين لوري من جامعة بوسطن فكلاهما يفترضان ضمناً أن «العوامل الاقتصادية تكمن خلف المشاكل السلوكية

في جيوب الفقر من دون معالجة السلوك عن طريق تغيير سياسة الحكومة وتعديل الحوافز. وتقوح من الموقفين قدرية آلية، في كل مكان تتعرض فيه الدوافع الإنسانية الغامضة لتدخلات محسوبة».

وقد انتقد ميرون ماغنيت، الذي كتب حول الجذور الثقافية لل الفقر، فرضيات السياسة الاجتماعية في السنوات الأخيرة، متهمًا ايها على انها تنظر الى الفرد كشخص مستقل عن المحيط الاجتماعي. وينظر الى الافراد على انهم قادرون على ان يحسبوا بشكل عقلاني «التكليف والمنافع ببراعة تثير الاعجاب». ويفترض انهم «مخلوقات طوعية للطبيعة بدلاً من اعتبارهم نتاج لتطور ثقافي طويل ومضنٍ»^(١) وتعجز تلك النظريات المتنافسة عن تفسير السبب في نجاح الجماعات البشرية من كافة الانواع، اليوم، وفي كل وقت، وفي كل مكان عبر التاريخ كله في مواجهة الظروف غير المواتية والمناوئه . ومهما كانت الصعوبات، فقد تجاوز الناس دوماً العوائق معتمدين على احتياطي عميق من القوى الروحية.

ما هو أبعد من الأمور التقنية ، والعقلانية ، والمادية

السياسة الاجتماعية الحالية هي نتاج للايديولوجيات التي سيطرت في القرن العشرين مثل الماركسية ، والفرويدية - التي نظرت الى الفرد كضحية عديمة الحيلة أمام القوى السايكولوجية والاجتماعية . وساهمت كل واحدة من هذه الايديولوجيات في نشر الفكرة السائدة اليوم، بأن ليس في وسع الافراد التغلب على اوضاعهم ما لم يتم ترتيب نوع من الاصلاح الهيكلكي في النظام الاجتماعي كله. ويعتقد الكثير من السياسيين ان التاريخ يتشكل، في الجزء الاعظم منه، بما يفعله القائمون على الحكم، او لا يفعلوه وهذا هو أحد أسباب عدم اكتراثهم بالتجديد الروحي والثقافي . وهو أحد الأمور مطلقة العفوية، وакبر من قدرة المخططين الاجتماعيين على ترتيبية او ادعاء الفضل فيه.

لقد حطمت النظريات القدرية رؤى الناس وأمالهم وعززت فكرة ان الفرد هو متعلق سلبي في مجتمع يديره موظفون ب Bürokratien و اخصائيون اجتماعيون مستنيرون . المشاكل دائمة، جزئياً، لأن طبقة حاللي المشاكل تعتمد على هذه المشاكل للمحافظة على وظائفها و يكسب عدد مذهل من الاخصائيين الاجتماعيين والاداريين والمعالجين وال محللين،

والموظفين الحكوميين من أبناء الطبقة المتوسطة عيشهم من الاعتناء بناس لا تحل مشاكلهم أبداً، ولا يتوقع فعلاً لها أن تحل.

وكما قالت السيدة الاميركية الاولى هيلاري رودهام كلينتون « ندرك جميعاً ان انواع الردود العقلانية، والتكنولوجية، والتنظيمية، على الاحتياجات الإنسانية خلال القرون السبعة الماضية لم تكن كافية للرد على أعمق ما يتطلع اليه الانسان، وهو رغباتهم الروحية وطريقة تعاملهم مع بعضهم

لقد بذل الكثير من الجهد المتحاملة على الدين في مجتمعنا. والى عهد قريب، قال بروفيسور جامعة يال ستيفين كارتر في كتابه «ثقافة عدم الایمان» أن جميع المناقشات التي أساسها الدين أصبحت غير شرعية على الاطلاق. مما أجبر الاميركيين الذين يعتبرون الایمان شيئاً أساسياً على تجنبها، والظهور أنها سطحية، وتتعارض مع التقاليد الاميركية، لكن المرء قد يتسائل عما اذا كان هذا الأمر سبب ايماننا العميق بالحلول التقنية - المادية. فعملية اختصار مجمل التجربة الإنسانية لادوات التجميل والإدارة العلمية ادى الى فقر روحي. فقد اوجد عالماً ذا مذهب عقلي بارد لا يقدس شيئاً.

لقد كان للتجديد الروحي بشكل خاص قوة كبيرة في إنقاذ فقراء المدن. ووجد مارفن اولاسكي في دراسة له حول المؤسسات الخيرية. أن أوضاع المدن في أواخر القرن التاسع عشر كانت تدعو لليلأس مثل أوضاعها اليوم. كان الآف الائتمان يجوبون الشوارع .. ومعدلات وفيات المواليد الجدد اكبر بمقدار عشرة أضعاف. وقدر مفوض شرطة نيويورك توماس بيرنز عدد المؤسسات العاملات في المدينة بحوالي ٤ الفاً. وكان مدمنو الافيون يملأون الشوارع.

تمت مواجهة تلك العلل المدنية بشكل مباشر في بداية القرن العشرين ، ليس بجيش من الاختصاصيين الحكوميين، بل بالعمل الخيري لعدد من الأفراد والجماعات الدينية. فانقذت آلاف العائلات من ربقة الفقر. وانقذ ستون الفاً من الائتمان ووفر لهم مأوى. وقدمت الكنائس خدمات تراوحت ما بين تقديم وجبات غذائية الى التدريب المهني. الانحلال المدنى ليس جديداً، وكذلك الأمر بالنسبة للفوضى العارمة الناجمة عن انتقالنا من حقبة اقتصادية الى أخرى . لقد مررتنا بتحولات عظيمة اجتماعية واقتصادية وكانت تلك التحولات تفرز

على الدوام رابحين وخاسرين : ولم تكن الحواجز الاقتصادية كافية أبداً؛ ولم يكن هناك قط رأسماً كافٍ؛ ونادرًاً ما كان هناك وظائف كافية، ولم يكن في وسع الجميع قط، فيما عدا قلة من الناس، الحصول على الاستقلال المالي والمحافظة عليه .

القصة اليوم هي كيف أخذ الناس يبتعدون عن الانماط الباردة التي سيطرت على عقول الأكاديميين وبعض السياسات المقلقلين، ويتجهون نحو بناء مجتمعات محلية تقوم على تبادل العون والاعتماد المتبادل القائم في جزء كبير منه على القوة الروحية. إنهم لا ينتظرون وصول سياسات جديدة، وتنجح مبادراتهم لأنهم يعاملون الإنسان كله برعاية شاملة.

تعزى معظم المشاكل الاميركية الى فشل الجماعة المتأثرة بالحصول على سلطة سياسة كافية . لكن يجب تحدي من يعملون وفق هذه النظرية بأن يسألوا انفسهم : ما هي كمية السلطة القادره على تغيير فقر الروح والعقل ؟ الكثيرون من الاميركيين ما زالوا يؤمنون باسطورة ان مولد اميركا الجديدة سيحدث حين تجتمع التركيبة الصحيحة من الناس والسياسات معًا تحت قبة الكابيتول. لكن الاغلب، في هذه الحالة، ان ينطلق تجديد السلطة في الاتجاه المعاكس.

لا بد من وضع اطار عمل جديد لحل المشاكل يسقط الصبغة السياسية عنها، المشاكل
الخارجية عن قدرة السياسيين على حلها، على الأقل. أميركا بحاجة الى حوار مدني جديد،
واستعداد لتجنب المناقشات العقيمة بين اليمين واليسار حيثما امكن، واقامة بيئة اخلاقية
جديدة، واحياء عادات المجتمع الانساني المتمدن.

اكثر ما تحتاجه اميركا هو الامل والشفاء . وليس ثمة اجندة سياسية قادرة ، بحد ذاتها، على تغيير اغتراب الافراد وضياعهم. وليس ثمة اجندة سياسية قادرة، على جعلنا

نبدى تعاطفاً صادقاً، او نسعى لعدالة حقه، او نعرب عن ندم حقيقي ونبرئ انفسنا من جراحنا العنصرية. فتلك هي المعجزات التي لا تستطيع أية حكومية القيام بها. انها هبات الرحمة التي هبطت على من تغيرت قلوبهم.

الخلاصة

في حين تواصل السياسة التحلل من واقعها، أخذ الاميركيون يتشبثون بنوع جديد مختلف من الواقع : ادراك ان نوعية الحياة بالنسبة للكثيرون أخذة في التراجع، وأن ليس لهذا الأمر علاقة بالاقتصاد او السياسة الوطنية بالقدر الذي تحاول الصحافة والكثير من السياسيين ايها منا به.

ربما كنا نقترب من نهاية دورة طويلة. لقد كان اريك فوجلين موقناً حين تنبأ خلال عقد الخمسينات أنه لن يكون هناك مفكرين عظام من النوع الذي غير مجرى التاريخ، من امثال ماركس وهيغل. والذي قال «لقد حصلنا على المفكرين العظام كلهم». ويبدو أن نبوءة فوجلين قد وصلت الى مأذق. فنحن نعيش وسط حقبة من التغيير اكثر درامية مما حدث طيلة قرون عدة.

أجيال تمضي واجيال تجيء، ومع مرور كل جيل تتتحول ترتيباته السياسية وفرضياته، ومناهجه، وقيمة السائد الى شيء جديد. وما سيواجهه مواطنو اميركا ومؤسساتها وانماط الحياة فيها في الغد القريب هو أقل وضوحاً مما مضى، من ايديولوجيات، وسياسات، وتيارات فكرية رئيسية سقطت على معظم القرن العشرين.

يبدو وكأن يد التاريخ الكونية العظيمة قد قلبت الصفحة. وفقاً لما قاله وليم فان دوسن ويشارد أحد المنادين بالفکر المستقبلي (futurist) :

لقد جفت جميع التيارات الفكرية الرئيسية للقرن العشرين. وانهارت الماركسية. وتلاشت الاشتراكية. وسقطت سمعة الانظمة الشمولية. حتى الفرنسيين فقدوا ايمانهم بالعقلانية. وتستهوي الليبرالية بضع قلوب والقليل من العمل. الحداثة تفككت. في حين يستمر العلم دون رادع. قلة من الناس تؤمن في قدرة موضوعية العلم على توفير معنى نهائياً للحياة^(٢)

كل هذا ، كما يقول ويشارد « يدفعنا الى تلمس السلطة والشرعية في الجسم

السياسي والسعى الى ان نوع من الایمان الغيبي في المجتمع ككل». إن ما يزداد وضوحاً وبشكل مؤلم، هو أن أعمق جذور النظم الشخصي، والثقافي، هي تلك التي لم تتعامل معها مادية القرن العشرين بالشكل الصحيح : وهي قضايا الاغتراب، والبحث عن معنى .

هوامش

- 1 - Myron Magnet , “The Dream and the Nightmare : The sixties Legacy to The Underclass” (New york : William Morrow and Co. 1993), 29 .
- 2 - William Van Dusen Wishard “The Cultural Context of a Sustainable Future” .
(Speech before World Business Academy, Dallas , Texas , 25 March 1993 .)

الفصل الثاني عشر

الاحزاب السياسية واستبدال المسؤولية المدنية

كولين شيهان

مقدمة

هل للاحزاب السياسية أية علاقة بالحكومة الديقراطية الجيدة ؟ أم أنها ببساطة الساحات التي تشكل افق سياسة القوة والمناورات الماكرة ؟ يميل الاميركيون المعاصرون إلى وجهة النظر الثانية ، حيث يؤكدون أن السياسة عمل قذر وأن معظم زعماء الأحزاب الذين غالباً ما يشار إليهم بلقب « رئيس » (boss) انذال . ونظراً لأنه لا تنقصنا الأدلة على وجهة النظر هذه فان عدم ثقة الشعب الاميركي وتشاؤمه بالنسبة للسياسة اليوم ليس أمراً مفاجئاً او غير مبرر . ومع أن الانحطاط الذي يتصرف به المسرح السياسي المعاصر قد غذى السخرية لدى المواطنين الا انه لم يولد الفتور او اللامبالاة . وقد وجدت دراسة لمعهد كيترینغ ان الشعب الاميركي ليس عديم المبالاة . فهو يهتم كثيراً باوضاع حياته السياسية الجارية ، لكنه يشعر انه غير قادر على فعل شيء بشأن المشاكل التي تواجهه . وقد يبدو أن طريقة عمل سياسات الحزب محسنة ومنفلقة للغاية وان الحكومات التي تشكلها كبيرة وبليدة الحس . فما الذي يستطيع المواطن العادي ان يفعله أمام هذه الدولة المستبدة الهائلة وغير العملية ؟ فتسير دفة طوف حياتنا الصغير عبر مسالك السياسة والبيروقراطية الوعرة التي تهدد بقلب حياتنا وحياة أسرنا ، يستهلك الكثير من وقتنا وطاقتنا . تلك هي رحلة الحياة وقيودها الظاهرة في بحر السياسة المتلاطم لعقد التسعينات .

الشعب الاميركي لم يخطئ في تقديره . فنحن كائمة ، وشعب كنا ندفع - في البداية ببطء ، ثم بسرعة أكبر ، والآن بطريقة يصعب السيطرة عليها تقريراً - بقوى تبدو أكبر من قوانا وما تحتمل مجاذيفنا . إلا أنه ما زالت هناك امكانية لخروجنا الى بر السلام ، اذا توفرت لنا القدرة والاستعداد لرؤيه مأرقتنا بوضوح ومواجهته بشجاعة قبل أن يلفنا

ويسطير علينا تماماً. لكن جمهورية اميركا لا يمكنها البقاء، مثلها في ذلك مثل جمهورية روما، اذا جاءت محاولات اغلاق بوابة الطوفان بعد أن يكون السبيل قد جرفنا وفعل فعله المدمر.

فما الذي سبب مأزقنا الخطير؟ وكيف يمكننا تجنبه؟

قمع المسؤولية المدنية

سبب الخطر الذي نواجه هو، جزئياً، النمو الزائد عن الحد للحكومة. وقد كان نمو الحكومة، خاصة بعد عقد السنتين، وزيادة سيطرتها على حياتنا، هو تاريخ حكومة تفترض انها سيدتنا بدلاً من الافتراض انها وجدت لخدمتنا ويجب الا ننخدع بالاعتقاد ان النمو الزائد للحكومة القومية قد تم خص عن انخفاض في السلطة على مستوى الولاية او المستوى المحلي، لأن سيطرتها زادت ايضاً، وبقدر كبير.

ان خطر الحكومات المخولة بالسلطات الهائلة الى حد الاتفاخ ليست السبب الوحيد في المأزق الحالي الذي يهددنا . فالنمو الزائد وغير المحدود للحكومة قد شجعت عليه ودفعته طيلة مساره المدمر احزاب بلدنا السياسية الحالية. الحقيقة، ان تصخم الحكومة ما كان ليحدث، وليتها واصل لولا الحالة الحالية للسياسات الحزبية الفاسدة. فقد تسببت الحكومات اللئيمة والسياسات الحزبية الخبيثة في ايقاع ضرر كبير في الحياة السياسية الاميركية. حيث حققا معاً في السنوات الأخيرة ما لم يتمنى اي اميركي طيب حدوثه، وما اعتقد الكثيرون انه مستحيل التحقيق: قمع روح شعب حرّ . وما نشهده اليوم ليس قمع المشاركة الديمقراطية وحسب، بل قمع المواطنة الاميركية.

فلماذا نلقي باللائمة في مأزقنا الحالي على السياسات الحزبية بقدر ما نلقيه على الحكومات الكبيرة، وربما أكثر؟ الا نعرف جميعاً ان سياسات الحزب هي بطبيعتها حمقاء وبلا مبادئ، وهي بالتأكيد جزء من المشكلة أكثر مما هي جزء من الحل؟ الا تتوقع من الاحزاب السياسية ان تكون ادوات مناورة لتكلبات قذرة ومؤامرات خسيسة، في حين نأمل أن تكون عكس ذلك ؟

الاميركيون يفكرون بهذه الطريقة فعلاً، لكن علينا أن نسأل إن كان ذلك معقولاً.

فالمنظور الأوسع للحياة الديمocrاطية يمتد الى ما هو أبعد من صياغة السياسة الحكومية وتنفيذها. انه يبدأ وينتهي في الحياة اليومية للأخلاق المدنية للمواطنين، او في طريقة حياتهم. نحن نتعرف الى انفسنا من طريقة ارتباطنا ببعضها البعض. هذا، وليس الحكومة، هو التعبير الاساسي الأعمق عن وجهة نظرنا عن العدالة. فالحكومة هي مجرد واجهة سطحية عما يجري في الأعماق، وفي كل مكان.

خسارة الجمعيات التطوعية

ما زلنا نشهد، في كافة انحاء البلاد، ما لاحظه اليكسنس دي توكافيل ذات يوم، تعدد المنظمات الخاصة والتطوعية المدنية التي تشكل حجر الزاوية في الديمقراطية الاميركية. هناك اُسر، وكنائس، ومدراس وروابط للأخباء، ونوادي ترفيه للمجتمع المحلي، ومنظمات للمسنين، وجمعيات شبابية، ومنظمات خيرية، ونوادي سياسية.

وفي حين يوجد عدد هائل من مثل هذه الجمعيات في اميركا، فان من الخطأ الافتراض ان لها ذلك النشاط او الازدهار الكبير الذي كان مثل هذه الجمعيات ايام توكافيل، قبل قرن ونصف من الزمان. وهل انها تواصل التشكّل والزيادة وفق المعدل السابق، او هل تقدم التجذر، والمشاركة، والحس بالمسؤولية تجاه الله والمجتمع والعائلة كما كان الحال في السابق؟ في السنوات الأخيرة تولت الحكومة عمل الجمعيات التطوعية الخاصة والحرة التي كانت توفر تقليديا وبنجاح موقع لتدريب الافراد على حمل المسؤولية المدنية في المدن الاميركية.

في الجمهوريات الكبيرة كثيرة السكان، ثمة خطر دائمًا بان تزيد الحكومة من سلطاتها وتبتعد عن الشعب لأن من الصعب تجميع ارادة كل هذا العدد من الناس المنتشرين على مساحة واسعة من الأرض. لذلك، وبهدف منع نشر سلطات الحكومة لأكثر من الحدود المناسبة، والإبقاء على ملكية الناس لانشطتهم ومشاركتهم، فإن من المهم وجود وسيلة فعالة لجمع ارادة الناس وحمل صوت الشعب الى الواجهة السياسية. وهذا هو دور الاحزاب السياسية في بلد كبير كثير السكان، وهو عمل ابتدعه في اميركا جيمس ماديسون الذي اعطى الحزب مفهوماً جديداً كاملاً. ابتدع الحزب السياسي في اميركا

للقيام بوظيفة شبيهة بعمل المهندس المعماري للمنظمات المدنية؛ وكان من المفترض ان يكون أشمل وأصدق تعبير عن رأينا العام للجمهوري وصفاتنا المدنية.

فشل الأحزاب السياسية

إن فكرة الحزب السياسي كوسيلة لخلقرأي عام هو وصفة جمهورية، لا وجود لها عملياً اليوم. فالاحزاب السياسية، ببساطة، لا تقوم بوظيفتها المدنية في الجمهورية الاميركية. فقد خذلتنا الاحزاب السياسية المعاصرة لأحد سببين.

هناك الحزب الواحد الذي يرفض الأهمية الفائقة للجمعيات الخاصة والمدنية وينظر، بدلاً من ذلك، الى مؤسسات الحكومة الشرعية لحل جميع علل المجتمع. وهذا يعني تصغير دور المواطن ليصبح مجرد شخص يدلي بصوته بين الحين والآخر، وأن ليس للشخص العادي واشتراكه مع الآخرين أية أهمية. وليس لهذا الشخص دور كبير يلعبه، إن كان له دور، في تشكيل الحياة العامة في بلده؛ وليس أمامه سوى التماس عن الحكومة للتعامل مع متأهله القواعد التنظيمية . ولم تعد الحكومة الاميركية، بالنسبة لهذا الحزب تشكل تعبيراً عن اتحاد الشعب الاميركي، بعد أن نجحت في استنزاف حيويته. وبالتالي، تقوم الحكومة على خدمة الشعب وهو يشعر، ولا غرابة في ذلك، بأنه بعيد وضعيف سياسياً.

الحزب الآخر يعتقد أن علينا ألا ننظر الى الحكومة على أنها ترياق لكل محننا الاجتماعية. وقد لجأ الكثير من افراده الى الرفض من دون تحقيق نجاح حقيقي. لكن المرء لا يقول لا لحكومة أكبر وأقوى لمجرد قول لا ، المرء يقول لا لسبب . الحكومات «المحدودة» فقط هي التي تتبع الظروف الالزمة لحماية حرية المواطنين والتزويج لقضية حريتهم. اضف الى ذلك، أن قضية حرية المواطنين بحاجة دانماً الى توضيح، ودفاع، وطرح. ما هو الهدف من حريتنا؟ قضية ترك هذا السؤال دون طرح أو اجابة تقدمها الأحزاب السياسية الاميركية يعني عدم وجود أي شيء ينفع الحياة في أعظم المنظمات المدنية الاميركية. وانها بالفعل لا تفهم مسؤوليتها المدنية على الإطلاق.

الاحزاب السياسية التي جردت من هدفها، أو التي اقتصرت اهدافها على زيادة

سلطات الحكومة وملكياتها، فشلت في حماية وتشجيع الحرية التي هي شرط وجودها. وكان معنى هذه التطورات التنازل عن الهدف الاصلي للحزب، ومن ثم تشجيع الحكومة والسماح لها باتباع مسار مستقل عن الناس انفسهم. لسوء الحظ فإن النتيجة المنطقية الناجمة هي عدم كفاءة التعبير الشعبي وانتشار مشاعر اليأس وانعدام الحيلة بين الناس.

ضرورة إعادة النظر في اخلاقنا المدنية

ندرك جميعاً النسيج البالي للحياة الاميركية المعاصرة: العنف يواصل التصاعد، ومشاكل المخدرات تزداد حدة، ومدارستنا تخذل طلابنا خذلاناً تماماً؛ ويستمر انهيار الأسر بتصاعد ينذر بالخطر، ومطالب اشباع كل رغبة تخطر على البال تزداد احتراماً، وانتحار المراهقين صار إحدى حقائق الحياة. تلك هي صرخات اناس يعيشون في أزمة. انها صرخات الشعب الاميركي، المضروب والممزق أكثر من اي وقت مضى من تاريخ امتنا.

لا نحتاج شيئاً في ايامنا هذه أكثر من إعادة النظر في اخلاقيات الشعب الاميركي المدنية. وان كانت هنالك من امكانية للنجاح، فهو يحتاج كل اخلاصنا وشجاعتنا، وحيويتنا، والتخلی عن عجزنا الذي اصبح الموضع الدارجة. من نكون وماذا اصبحنا؟ وكيف ندير حياتنا العامة؟ ما الذي يميزنا حين تجتمع سياسياً وشعبياً؟ وكيف تبدو طبيعة شراكتنا السياسية عند وصف الحياة السياسية الاميركية؟ فداخل هذا الإطار السياسي الواسع تعيش روح ديمقراطيتنا.

كاستاذ للسياسة، سألت نفسي المره تلو الأخرى ما اذا كان للسياسة علاقة بالأشياء التي تهمنا أكثر من غيرها. ومرة تلو الأخرى أجبت بنعم. صحيح أنتي قد أقول أن للسياسة علاقة بالطموحات الصغيرة والسلطة والأمجاد الزائفة، لكن هذه الأمور ليست كل السياسة. فالسياسة علاقة بمحاولة فهم ووضع الشروط التي تمكنتنا من اعطاء معنى لحياتنا القصيرة، ومعاملة الآخرين بانصاف واحترام، وتوفير الأمل الحقيقي لشبابنا الذين تتوقع ارواحهم لشيء أكثر من اللغو الفارغ عن «التغيير».

أقول ما تقدم بالحاج، لكنني أفهم الآن ان الحاجي ليس وليد فهم واقتناع كاملين. فربما كان وليد أمل لا يلين في مواجهة بدائل متساوية. لأنني لم أرقط، خارج مجتمعي

الضيق من الأصدقاء المقربين، نوع السياسة الذي اتحدث عنه .. وحتى عامين مضيا.

في حزيران ١٩٩٢، صدف أن كنت في كاليفورنيا، وزرت ليلة الانتخابات أجنبية الحملة الانتخابية العديدة في مبني الفندق، لأجد الكثير مما هو مألف، وأقول الحق انتي لم أحمل الكثير من الأمل لمستقبل بلدنا. راقبت بداع من الفضول التائق الكامل لشبابنا وهم يرتدون بذلات من صنع «الأخوة بروكس»، وفي يد كل واحد منهم هاتف نقال مربوط في نهاية ذراعه وكأنه جزء من جسده الطبيعي، يصعدون ويهبطون في المصاعد. عشرات العشرات منهم يصعدون ويهبطون، ثم يصعدون ويهبطون، بحركة رتيبة تسبب الدوار. ما هو هدفهم؟ وما هو سبب شعورهم المبكر بأهميتهم؟ ثم كانت هناك نساء في منتصف العمر يرتدين ملابس زاهية، ويتغطرن بعطور نفاذة باهظة الثمن، وكريمات «نيويورك» لسمرة البشرة، وكان هناك بالطبع الكثير من السياسيين، تتبعهم قافلة من الاتباع، يتنافسون دون كلل أو ملل على لفت انتباه وسائل الإعلام، التي جاءت للاحقة السياسيين إلا أنها لا تستطيع مقابلتهم جميعاً على الفور.

ثم اتجهت نحو تجمع من الأصدقاء والعاملين لأحد المرشحين لمجلس الشيوخ. وقد ترددت لأنني أعرف بأن الأمور ليست واحدة لحملة هذا المرشح بالذات. وكانت أخشى أن تكون الغرفة شبه فارغة وقد سيطر اليأس على من تخلف فيها وحين اقتربت من المكان، كانت هناك فرقة تعزف لحنًا ريفياً أعرف أنه لحن شهير لكنني لم استطع تذكره. كانت الغرفة تتعج بالحضور، وقد ارتدى الناس أفضل ملابسهم. أقول هذا عن ملابسهم لأنه كان في وسع المرأة القول بأن عدداً من الحاضرين لم يكونوا بالتأكيد من أبناء الطبقة الأميركيّة المتوسطة والأعلى من المتوسطة. بعضهم لم يكن معتاداً على التائق بهذا الشكل كثيراً وحين يفعلون، فإنهم يخرجون على أفضل صورة وكأنهم ذاهبون إلى حفل راقص في بلدة صغيرة.

كانت هناك تشكيلة كاملة من الناس تتحدى التصنيف. بناؤون، وجنرالات من الجيش، ووعاظ، وطلبة جامعات، ورجال ونساء أعمال، وأطباء، وعاطلون عن العمل، ومعلمون مدارس، أما من ناحية لون البشرة، فكان هناك سود، وببيض، وسمراً، وصفر، وحمر. وكان

هناك شخص له شعر طويل يربطه كذيل حسان، يرتدي حذاً خفيفاً من القماش ويضع على وجه ابتسامة ساحرة.

كان جميع هؤلاء الناس يتحدثون ببساطة مع بعضهم البعض. ورغم حقيقة ان «الفوز» لم يكن متوقعاً في هذه الانتخابات، كان جو الاجتماع احتفاليّاً. ولم يكن بينهم شخص واحد من الثقلاء الذين يعطون انفسهم أهمية هي الصفة الملازمة لمجموعة السياسيين. فقد كان هؤلاء ، ببساطة، غير مهتمين بالأشياء ذاتها التي كانت تهم الآخرين في الفندق تلك الأمسيّة. أمر آخر كان يشغل تفكيرهم. مؤكّد انهم كانوا يريدون الحديث عن نتائج الانتخابات عند دخولهم. لكن عيونهم كانت تشع حين كانوا يتحدثون بما دفعهم للحضور تلك الليلة.

وكان الموضوع ما وصفوه بالحكم الذاتي. روّيت القصة بمئّة نبرة مختلفة والكثير من الطرق المختلفة. مثل جبل يتربّد فيه صدى تعابير السائرين في ارجائه وتجاربهم المختلفة. لكنهم جميعاً كانوا يفهمون بعضهم، وفي فهمهم المشترك ذاك اصّبحوا مجتمعاً صغيراً من المواطنين. يتحدثون اللغة المشتركة للمذهب الجمهوري. كان معظمهم يتحدث بهدوء، لكن بعمق واصرار واضح في اصواتهم. لقد تغيّرت حياتهم السياسيّة، ويريدون التعبير عن ذلك . بالنسبة لهم كان الأمر وكأن اكتشافاً سياسياً قد حدث، ولم تعد أميركا موطن اليأس بل أصبحت ارض ميعاد المواطنين.

لم تكن تلك رحلة سياسية عادية بالنسبة لهم. كانوا يسافرون الى مكان كان مختلفاً خلف الظلال فترة طويلة من الزمن. ويعيدون اكتشاف روح السياسة الأميركيّة المفقودة. كانوا يريدون لعمليات القتل التي لا معنى لها، والتي اصبحت جزءاً من المنظور الأميركي، ان تتوقف. كانوا يريدون ارسال اطفالهم الى مدارس يختارونها هم انفسهم، وكانوا يتوقّون لننج جميع فتيان أميركا وفتياتها تعليمًا وحياة محترمة. والأهم من كل ذلك، كانوا يريدون من الحكومة ان تتوقف عن معاملتهم وكأنهم عالة عليها، يستجدون عطفها، وهم عاجزون اذلاء. بكلمة أخرى، كانوا يريدون أن يحكموا انفسهم.

لم يقل هؤلاء كلمة «تغيير» وحسب، بل كانوا يقصدونها أيضاً. ليس مجرد ذلك النوع

من التغيير الذي لا يجلب سوى برامج جديدة من التدخل الحكومي يفرضها سادة الحكومة الجدد. كانوا يعنون تحويل أناس هذه البلاد إلى مواطنين حقيقيين.

قد يقول المتشككون أن رؤيتهم ليست عامة وغير واقعية. قد تكون غير واقعية، وقد لا تكون. ذكرني ذلك بكتاب جون بارث الذي عنوانه «الرحلة الأخيرة للشخص البحار». يحكى الكتاب عن حياة بحار عادي يقوم برحالة غير عادية. شخص ما يرافقه في رحلته لأنه يعتبر نفسه بحاراً، لكن الرحالة هي التي تصنع منه بحاراً. كانت المخاطر والعوائق طيلة الطريق حقيقة للغاية، وكان استعداد ذلك الشخص لمواجهتها حقيقياً بالقدر نفسه. لكنها لم تكن بطولة أو بسالة من جانب الشخص، بل شجاعة عادية لبحار جيد يقوم، ربما، برحالته الأخيرة.

مثل الكثير من الأشخاص، لم يدع أناس الحملة الانتخابية أية فضائل غير عادية. فقد قاموا برحلتهم إلى أرض حكم الذات لأنهم اعتبروا أنفسهم مواطنين. قد تطلب منهم وصف رحلتهم. ورداً على طلبك، قد يررون لك قصصاً رائعة عن مغامرة سياسية، لكنهم بعد ذلك، قد يطلبوا منك بهدوء والجاج أن تقوم بالرحالة بنفسك.

تأسيس أول حزب

هل الرغبة في حكم الذات بشكل مسؤول أمر يقتصر على عصرنا؟ وهل أن مآزقنا لا سابق لها؟ لقد صارع جيمس ماديسون هذه القضايا وتطلع لبناء جمهورية دستورية يمكنها أن تدوم عبر العصور. هل تدوم لقرن من الزمن؟ هل تدوم لقرنين؟ أو أكثر؟ هل تستطيع تجنب مصير الجمهورية الرومانية، ودورة قيام وسقوط الأنظمة؟ كما تساءل ماديسون.

يتذكر الأميركيون ماديسون عادة كأب للدستور الأميركي. ولا يعون، بشكل عام، انه مؤسس أول حزب سياسي أمريكي. أو أن أصول أول حزب سياسي كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً برأية ماديسون لما هو ضروري لإقامة جمهورية تدوم. وفي النهاية، أمن أن الدساتير المكتوبة وحتى الترتيبات المؤسساتية العملية ليست كافية، رغم أنها ضرورية. واتفق معه في ذلك توماس جيفرسون، الذي دعا لأن يكتب الدستور في عقول المواطنين وقلوبهم. بكلمة أخرى إن ما يشكل ويصنع جمهوراً حرراً يعيش في روح وصفات الناس انفسهم، أو لا يكون موجوداً على الإطلاق. ومن منطلق الإيمان بأن الحكومة الجمهورية تعتمد، في نهاية الأمر،

على صياغة «القضية الجمهورية»، فقد عمل ماديسون جنباً إلى جنب مع جيفرسون، على إيجاد مكان دائم للمواطنة وحكم الذات في الحياة السياسية الأمريكية. وقادتهما هذه الرؤية لقضية تنشئة أناس احرار ومسؤولين إلى تأسيس الحزب الجمهوري في تسعينيات القرن الثامن عشر.

بعد فترة وجيزة من تشكيل حكومة جديدة بموجب دستور الولايات المتحدة، انشغل الكسندر هاملتون في إعداد الوثائق التي تدعم تدخل الحكومة في المؤسسات المالية والصناعية. وقد عارض ماديسون، وجيفرسون، وهنري لي وأخرون تنمية سلطات الحكومة التي أوصى بها هاملتون. وخشوا الا يتتوسع مسؤولو الحكومة في الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف العديدة للدستور الفدرالي وحسب، بل ان يزيدوا، وبشكل غير مشروع، أهداف الحكومة ذاتها. وكان الأخير هو التهديد الأخطر، حسبما قالوا، لأنّه قد يتمخض عن حكومة غير محدودة، منذراً بموت الحكومة الحرة. أما مسألة ما اذا كانت اجراءات ماديسون خطيرة بالقدر الذي عارضه ماديسون الآخرون، وخاصة قلقهم العظيم من ان تفتح الباب امام حكومة لا تعرف حدوداً في اهدافها وسلطاتها، وما تشكله هذه الحكومة من تهديد على حرية الشعب، فقد ثبت انه في محله.

التفسير التاريخي السائد هو أن معارضي هاملتون قرعوا جرس الإنذار دفاعاً عن البنى الدستورية الصارمة وحقوق الولايات. وفي حين ان هذا غير صحيح، فإنه لا يمثل سوى وصف جزئي للمسألة. صحيح أن ماديسون اعتقد بأن الحكومة القومية كانت تغتصب سلطة الولايات بشكل غير دستوري، لكن ذلك لم يكن السبب الرئيسي لمعارضته سياسات هاملتون. السبب الأساسي كان يتعلق بالعلاقة بين حكومة الولايات المتحدة والشعب. حيث قال، بأن الحكومة لم تكن تعمل معتمدة بشكل مناسب على سلطة الشعب، وهذا من شأنه أن يهدم المبادئ الأساسية للحكومة الجمهورية الجرة. ورغم النغمة الوطنية اللطيفة التي يتحدث بها الذين يعتقدون أن في وسعهم تقرير ما هو في مصلحة الناس وخيرهم أفضل من الناس انفسهم، فتلك هي اللعبة الاستبدادية القديمة التي تجعل من السلطة الشمس اما الحرية ف مجرد نجم يدور في فلكها. حين تحكم القلة الكثرة، وتعلّمهم ببساطة الطاعة والخضوع - وانهم يستطاعون أن يفعلوا للشعب ما لا يستطيع فعله لنفسه - فان تلك ليست صفات الحكومة الحرة.

لقد فوجئ هاملتون في تسعينيات القرن الثامن عشر بمعارضة ماديسون وشجبه. لانه كان قد تعاون معه قبل بضع سنوات في كتابة «أوراق الفدرالي»؛ وتحدى بلهجة واحدة، ووقدا جميع المقالات «علناً». مما الذي حدث لمشروعهما الموحد؟ وما سبب كل هذه الجلة؟ لقد أشار هاملتون إلى ان جيفرسون التذر كان السبب في هذا التحول.

حاول ماديسون شرح الوضع. رافقا في البداية تحويل شجبة لبرامج هاملتون إلى معارضة حقيقة لادارة الحكومية. وقال ان الاستمرارية المنطقية لنظرية الحكومة الجمهورية التي يطرحها الفدرالي تتطلب انتباهاً اكبر لدور الرأي العام في المجتمعات الحرة. ولا يكفي للشعب الحر أن يقوم بمجرد انتخاب آخرين للقيام بمهمة حكمه؛ بل يجب عليه أن يحكم نفسه، بكل ما تعنيه هذه الكلمة . الحكومة التمثيلية جزء من الحل للقيام بهذا الأمر بشكل جيد، لأن ممثل الشعب الجمهوري، او رجل الدولة مسؤول عن تعريف الناس بالإجراءات المهمة. لكن هذا مجرد جزء من الحل. الجزء الآخر الذي لا يقل أهمية بالنسبة للمذهب الجمهوري هو أن الرأي الموسع الذي تعلم الناس عن الجمهورية بشكل قوة حيوية وحاسمة بالنسبة للحكومة الشعبية.

جادل ماديسون أن الحكومة في النظام الجمهوري يجب ان ترتبط ارتباطاً وثيقاً، او بالأحرى، ان تعتمد على رأي الشعب. و اذا أخذ صوت الشعب او اصبح غير فعال، فان الحكومة تركت «مسار توجه فيه نفسها». ثم يؤكد، أن الحكومة القوية التي توجه نفسها، والمستقلة عن الشعب، هي حكومة مناهضة للجمهورية. وفي بلد في مثل اتساع اميركا في ذلك الحين، وما طرأ عليها من توسيع بعد ذلك، فأن خطر ان تصبح الحكومة مستبدة وغير محدودة السلطات هو خطر عظيم. لأن من الصعب جمع الرأي العام وجعله فاعلاً في بلد واسع الارجاء كثير السكان. لكن ماديسون يؤكد أن علينا التعايش مع هذه المصنوعية وايجاد السبل لمواجهتها، لأن البلد الصغير لا يستطيع توفير القوة اللازمة لمواجهة القوى الأجنبية، ولا يمكنه ردء مجموعات المصالح والفتاث غير العادلة من السيطرة محلياً. الدولة واسعة الارجاء يمكنها القيام بهذه الأمور، لكن الحفاظ على حرية الحكومة فيها يتطلب شروطاً أخرى بحيث يتمكن الشعب من الحكم عن طريق ممثليه، وليس عن طريق عصبة مستقلة من سادة الحكم. وفي حين ان الحكومة صارت للسيطرة على «انفعالات» الناس،

فإن «منطق» العامة يجب أن يسيطر على الحكومة، وأن يقدم لها صوتاً حاكماً حازماً.

يختتم ماديسون حديثه بالقول، يتطلب تحقيق مواطنة جمهورية أصلية وجود آلية فعالة لتفتيح، وتوحيد، وحمل صوت الشعب إلى المقدمة السياسية. لذلك، أسس في العام ١٧٩٢ الحزب الجمهوري الأصلي، والذي كان هدفه صياغة وتفعيل «القضية الجمهورية». واعتبر مؤيدو الحزب السياسي الأميركي الأول أنفسهم منسلخون عن الفكرة الانجليزية القديمة في سيطرة الحزب. لم يكونوا يؤيدون التنظيم القوي والمصالح الفئوية المرتبطة بشكل فاسد بمسؤولي الحكومة. وبدلًا من ذلك، فهموا أن هدفهم هو دفع القضية العامة التي تهم الجميع، ووفق ذلك فإن التعريف التقليدي لكلمة «حزب» – وهو التعريف الذي أكد نفسه هذه الأيام – هو تعريف مغلوط. ادعى جمهوريو سبعينيات القرن الثامن عشر عن حق تمسكهم بخير المجتمع لأن السبب الكامن خلف وحدتهم هو المبدأ الجمهوري القائل بالمساواة بين جميع الناس. وكان الاشتراك في طبيعة بشرية واحدة يعني بالنسبة لهم، ليس أن تستمد الحكومة سلطاتها من قبول الناس بها وحسب، بل أيضاً أن تستمد عمليات الحكومة سلطتها المشروعة من سلطة الرأي العام السائد، ومنه فقط. كان الهدف من تشكيل أول حزب سياسي أمريكي إقامة جمعية مدنية حرة «دون منازع» – جمعية تطوعية من المواطنين الجمهوريين تعتمد الحكومة ذاتها على رأي الأغلبية وفهمهم.

الاختبار العظيم في حكم الذات

خضعت مسألة ما إذا كان في وسع جمعية من الناس الأحرار ان تدقق وتحكم في ميل الحكومة نحو الحصول على سلطات غير محدودة لأول تجربة لها في أميركا. وكان الاختبار الأكبر هو مسألة ما إذا كان الشعب ذاته قادرًا أو مستعدًا للثبات على مبادئه الدستورية الجمهورية. وزعم الآباء المؤسسين أن أميركا ستتصبح الأرض التي سيجري فوقها الاختبار العظيم لحكم الذات.

فهل كان النجاح ممكناً؟ يقول ماديسون، إن الأمر يعتمد على نظرتك إلى الطبيعة الإنسانية. وجادل في «أوراق الفدرالي»^{٥٥} أن «لدى الإنسان قدر من الحرمان يتطلب درجة من الحذر وعدم الثقة» لكنه أمن أيضًا أن «في الطبيعة البشرية صفات حميدة تبرر قدرًا معيناً من التقدير والثقة». ولو لا هذه الصفات في البشرية لما كان هناك «شيء يمنعهم

من ان يفتکوا ويحطموا بعض البعض، سوى اغلال الاستبداد». ولا تفترض الحكومة الجمهورية أن الناس ملائكة، ولا أن كبح الرغبات الإنسانية المنحطة مثل الأنانية والجشع، وما شابه ذلك، أمر غير ضروري. لكنها تفترض أن لدى المواطنين العاديين «ما يكفي» من الفضائل لممارسة حكم الذات بشكل لائق. في اميركا التي تخيلها ماديسون في «اوراق الفدرالي»، لم ير مواطنين قادرين على كبح انفسهم والتصرف بشكل لائق وحسب، بل شعباً تحركة روح يقطة «تغذى الحرية، وتتعذى بها».

لم تكن المسألة بالنسبة للآباء المؤسسين القدرة على تخلص السياسة من المناورات الماكروة والأساليب القذرة. ولم يؤمنوا بأن حل جميع مصائب الناس أمر في غاية السهولة لكنهم أمنوا ان الرغبات الإنسانية المنحطة، علاوة على القيود الملزمة بالضرورة للحياة البشرية ستبقى معنا. ومن السخافة التظاهر بأن الأمر عكس ذلك. ورغم الواقعية التي اتصفت بها احكام الآباء المؤسسين، فقد تعمدوا اشراك جيلهم من الاميركيين والأجيال اللاحقة في تجربة حكم الذات. ومع ادراكم الكامل لضعف النزعة الملائكة في طبيعتنا البشرية، فقد اعتقدوا أن في وسع الناس العاديين القيام بالرحلة غير العادية نحو تحقيق المبادئ الجمهورية.

ما يستحق التأمل هو كيف يقيم العديد من الاميركيين الذين رفضوا الشعور بالضعف او انعدام الحيلة، حتى في مواجهة محاولة اختبار لم يجرب من قبل، وضعنا اليوم. وهل يجب على جميع الانظمة أن تسير في طريق روما؟ وهل سيقوم كل شعب، عاجلاً أم آجلاً، بما سيكون رحلته الأخيرة؟ أم أن القدرة على حكم الذات بحرية هي في متناول الناس العاديين الذين يمتلكون درجة معينة من الاستعداد والشجاعة؟

قد يبتسمون المواطنون الذين جاؤوا قبلنا من سؤالنا الأخير، قائلاً لنا أن علينا أن نكتشف ذلك بانفسنا، ثم يضيفوا بهدوء، البعض اعتقاد ذلك ذات يوم.

* * *

قدمت نسخة سابقة من هذا الفصل كمحاضرة في «مؤسسة التراث»
في واشنطن العاصمة في كانون الثاني / يناير ، ١٩٩٤ .

الفصل الثالث عشر

المواطنة : تسامي على اليمين واليسار

١ . لورنس شيكرنغ

مقدمة

يروي وليم مانشستر في الصفحات الأخيرة من كتابه « وداعاً ايها الظلام » وقائع الكابوس الذي عاشه مشاة البحرية الاميركية في اوكييناوا المعركة الأخيرة في الحرب العالمية الثانية قبل الغزو المقرر لليابان . كان اصدقاؤه يتلقون من حوله - وكان هناك دماء وأشلاء في كل مكان . كان ينظر الى الواقع البشع، وشيء في داخله يتحطم : العلاقة بينه وبين قوات المارينز. لكنه سيقاتل ويواصل القيام بواجبه، الا أن عواطفه ومثاليته لم يعد لهما وجود .

بعد فترة وجيزة يصاب بجراح سطحية الا انها كافية لسحبه من الميدان وارساله الى أحد المستشفيات. انه « جرح بمليون دولار، حلم كل جندي في المشاة ». لكنه بعد ذلك، وفي أثناء استلقائه آمناً في سريرة في المستشفى ، يأكل طعاماً ساخناً يقدم في اطباق نظيفة، ويستمع الى اعادة بث برامج الاذاعة المنقوله من الولايات المتحدة، يعلم بأن وحدته أمرت بشن هجوم برمائي خلف الخطوط اليابانية. فيقفز من سريره، ويخرج من دون إذن بالغادرة ويلتحق بوحدته.

لم يستطع مانشستر طيلة سنوات عدة فهم مسلكه ذاك. لكنه كتب بعد ذلك يقول « كان ذلك بداع الحب، فهو لا الرجال عند خط النار كانوا عائلتي ووطني. كانوا أقرب إلى من أي شيء يمكنني وصفه، أقرب من كل أصدقائي لم يخذلوني قط، ولا استطيع أن أخذلهم ». هذه الكلمات غيرمفهومة اليوم، خاصة لجيل الاميركيين الذين لم يعرفوا الحرب العالمية الثانية، الذين يعتقدان ان الحرب الحقيقة الوحيدة هي فيتنام.

كان عالم مانشستر مكرس للغضائيل التقليدية : الواجب ، والشرف، والتضحية. الخير

والشر، في ذلك العالم واصحابه، والوطنية أمر لا يدعو الى الخجل، والادوار فيه واضحة. وكانت السلطة التقليدية للأسرة والكنيسة قوية، اما كلمة مسؤولية فكانت تعرف وترمز الى نمط حياة لمعظم الناس . وكان الناس يوجهون حياتهم للحصول على « عمل جيد» في سبيل تحسين معيشتهم. وبدأ ذلك العالم يتفسخ في بداية عقد السبعينات. وواصل انحلاله طيلة ثلاثة عقود .

وكان لهذا التفسخ عدداً من النتائج المهمة. أشدتها هو انه قوض الحياة السياسية الاميركية والحق ضرراً بالغاً بلحتمتها وتماسكها، ودمر في أثناء ذلك الكثير من الثقة التي كان يشعر بها الناس تجاه سياساتنا. والنتيجة أزمة في ثقافتنا السياسية حصلت ويا للسخرية، في اللحظة التي حق فيها نظام الرأسمالية الديمقراطية الاميركي نصراً ايديولوجياً كاملاً على خصميه الرئيسي، نظام الماركسية - اللينينية. ويتفق الناس من مختلف اتجاهات الطيف السياسي، على أن الليبرالية الديمقراطية الاميركية كانت تعاني لحظة انتصارها من مشاكل خطيرة لدرجة أن أحداً لم يشعر برغبة في الاحتفال.

ورغم أن المحافظين والليبراليين يشيرون الى أمثلة مختلفة للغاية عن أسباب مشاكل اميركا، فثمة شعور عميق لدى مختلف الاتجاهات السياسية بوجود خلل ما . العلة بالنسبة للليبراليين ظاهرة في تنامي مشاكل المشردين وافراد الطبقة الدنيا، وفي احتيال وول ستريت، وانهيار الثقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية بسبب ايران غيت. ويرى المحافظون الخلل في ارتفاع معدلات الجريمة، والولادات غير الشرعية، وتراجع معدلات التحصيل العلمي. وفي حين ينظر المحافظون والليبراليون الى مشكلتنا بشكل مختلف يتفق الجانبان على وجود أزمة اساسية في القيم - ازمات شخصية واجتماعية في فهم الطريقة التي نحدد بها اهدافنا السامية، هذا إن كان لنا أية اهداف.

نجمت أزمة القيم لدينا بسبب الشك الفلسفى المقيم حول أي القيم صحيح وعدم يقيننا من صحة أي من القيم . وحسب قول الاسدیر ماكتایر في كتابه «ما بعد الفضيلة» فقد انهار اجماعنا الاخلاقي ، ونحن نفتقر الى حجج مقنعة في القضايا السياسية والاخلاقية الكبرى التي نواجهها. لذلك لا نقول شيئاً . وبعد أن فقدنا اجماعنا حول ما هو صحيح ، لم

يعد أمامتنا من طريق لخاطبة مسؤولياتنا او التزاماتنا تجاه بعضنا. وبدلًا من ذلك، اهتم قاموسنا السياسي بالحقوق، والاتهامات بالمسؤولية الاجتماعية تتسلل من باب خلفي، لذلك تتعج محاكمنا بناس يطالبون بحقوقهم ومسؤولية الآخرين عما اصابهم.

المعارضوناليوم نادرًا ما يعترفون بعمومية المصالح. ونادرًا ما يعترفون بضعف حجتهم . كما أن انشغالنا بفضح الزيف كوسيلة للدفاع عن الحقيقة خلصنا عن عبء تفحص انفسنا وتتأكد ما نؤمن به بطريقة ايجابية. وازدادت ضرورة اجراء حوار حقيقي لأن الكلمات والمفاهيم الاساسية التي نستخدمها لم تعد تعني أي شيء ملموس . فحتى الكلمات مثل «محافظ» و «ليبرالي» باتت تحمل معانٍ كثيرة متعارضة بحيث أصبح الحديث عن سياسات متربطة منطقياً امراً مستحيلاً.

فكيف يمكن لكلمة «محافظ» ان تعني أي شيء متماسك منطقياً حين نصف بها «مليتون فريدمان» و «الاغلبية الاخلاقية» (Moral Majority) ؟ وكيف يمكن للمرء أن يستخلص معنى من كلمة تصف التزام فريدمان بتأييد حرية الفكر والعمل في قيم الفردانية (individualism) * والحرية، والمنطق، والتقدم. وتشخيص الاغلبية الاخلاقية للمعاناـة المعاصرة على أنها ناجمة عن اعتداء القيم (الليبرالية / الليبرتارية) (Libertarian) ** ذاتها على الفضائل التقليدية ؟ «الليبرالية» لم يعد لها معنى؛ فهي قد تعني أي شيء هذه الأيام . فهي تشمل الالتزام «باتحاد الحريات المدنية الاميركي» وبالفردانية، والحرية، والحقوق، علاوة على الروح الفوضوية المعادية للحكومة. وكلما اطلنا التأمل في كلمتي «محافظ» و «ليبرالي» ازداد شكنا أن يكون لأى منهما معنى سوى أنها مغايرة للأخرى.

الفشل في إجراء نقاش جاد حول أزمة قيمنا لا علاقة له بالخلافات الفعلية بين الجماعات السياسية بقدر ما له علاقة بطريقة تناول القضايا الرئيسية التي تواجهنا. مما يطرح تحدياً فكريًا لا بد من حله اذا اردنا لأى موقف ايديولوجي رئيس أن يكتسب تماسكاً منطقياً وقيمة. التحدي هو كيفية التوفيق والدمج بين التزاماتنا التقليدية بالحرية الفردية

* مذهب يقول ان مصالح الفرد فوق كل اعتبار (المترجم)

** مذهب ينادي بالحرية المطلقة. (المترجم)

والخير العام. وتبين طبيعة المأزق الكثير من التفكك في نقاشنا السياسي، حيث تجاهد كل مجموعة ايديولوجية كي يشتمل فكرها على حانب من الحرية وجائب من النظام (order) الجانب الذي يركز على حقوق الافراد فقط، والجانب الذي يركز على الواجبات تجاه المجتمع.

بغض النظر عن مدى تأكيدها على الخلافات بين معظم الجماعات السياسية المتعارضة، فإن الأهم هو سعيها كلها لدمج الحرية والنظام في فكرها . وبوصفنا اناس عصريين، سواء كنا من اليمين او اليسار فليس في وسعنا العيش من دون حرية ونظام والتوفيق بين هذه المثل ضروري للغاية لحل أزمة القيم التي ستكتسح حضارتنا وكل ما هو عزيز علينا ان لم نحلها .

واذا كان السعي لدمج الحرية والنظام هو الدافع المسيطر على التجمعات السياسية الرئيسية في النظام السياسي الاميركي، فإن حل جميع القضايا السياسية الرئيسية يعتمد عليها ايضاً. سواء كانت القضية هي الفقر، او العرق، او البيئة، او حقوق المرأة – او أية قضية شئت – فإن الحل يعتمد على ايجاد رد على التحدى الاكبر لدمج الحرية والنظام .

التجربة التاريخية الاميركية

او بضم الكسندر هاملتون طبيعة التحدى الذي واجهه الاباء المؤسسين حين أكد في الفقرة الافتتاحية من المقالة الاولى في «الفدرالي» أن :

على شعب هذا البلد ان يتخذ قراراً في مسألة مهمة ، وهي ما اذا كانت المجتمعات البشرية قادرة حقاً، ام غير قادرة، على اقامة حكومة جيدة بالتفكير والاختيار، ام انه مقدر عليها ان تعتمد في دساتيرها السياسية على الصدفة والقوة .

وبعد بضعة سطور من مقالته هذه يركز على لب الموضوع : «سيكون خيارنا مناسباً اذا وجد بتقدير مدروس ناحية مصالحنا الحقيقية التي لا تربكها او تحرفها اعتبارات لا علاقه لها بالصالح العام». التحدى الذي تواجهه المجتمعات هو حرية اختيار التزاماتها (مصالحها الحقيقية) الضرورية لقيام حكومة جيدة. وواجه الافراد التحدى ذاته.

بعد نصف قرن من ذلك التاريخ، رأى اليكسيس دي توکافيل حلاً جزئياً للمأزق هاملتون

في الجمعيات التطوعية التي وجدها في كل مكان في هذا البلد. لكنه بقي يشعر بقلق عميق. حيث قال في كتابه الكلاسيكي «الديمقراطية في أميركا» «لقد اختفت امتيازات السلطة الملكية، لكنها لم تستبدل بسيادة القانون، الشعب هذه الأيام يختلف مع السلطة لكنه يخشاها، وما يمكن استخلاصه، من الناس بالخوف أكبر مما كان يمنع في السابق بداع الإحترام والحب». لذلك ، دعا إلى «علم سياسة جديد يضع الأسس لتصادر جديدة من السلطة والقيم ويشجع المسؤولية الشخصية»

إن حزن توكافيل لما رأه في أميركا قبل ١٥٠ سنة كان يتوقع ورطتنا الحالية بالضبط . لقد عبر عن قلقه بتعابير توقعت مسبقاً اليأس الذي يشعر به الجميع بسبب أزمة القيم التي نعيشها حالياً :

هل كانت الأجيال كلها مثناً ؟ وهل عاش الناس دائماً في عالم لا ترابط فيه ؟ حيث الفضيلة بلا نزعة للخير، ونزعة الخير بلا شرف ؟ وحيث يختلط حب النظام بطعم الاستبداد، والافتتان المقدس بالحرية يعتبر اذراء للقانون ؟ حيث يعزل الضمير وتلقى أضواء الشك على اعمال الانسان ؟ وحيث يبدو انه لم يعد هناك فرق بين ما هو ممنوع او مسموح، محترم او شائن، صادق او كاذب ؟

ان التزامنا بدمج الفردانية وحرية الاختيار مع رؤية اخلاقية واجتماعية للحياة الطيبة هو شيء أساس في سياستنا، كما اشار توكافيل، لأن كل قيمة من هذه القيم تبدو ناقصة إن عزلت عن الأخرى. أنها قيمة مكملة لبعضها لأن الحرية من دون التزام او فضيلة «نظام عدمي»، والالتزام والفضيلة من دون حرية «نظام سلطوبي»، ودمج هذه القيم يقود الى المثلية النهائية لكل من المحافظين والليبراليين على حد سواء : وهي أن الافراد اذا ما تركوا احراراً فسوف يختارون الافضل.

الحرية ، والنظام ، والسياسات المعاصرة

اصبح تعريف اليمين واليسار السياسيين مشكلة في اواخر القرن التاسع عشر حين بدأت الليبرالية تتحذ معان كثيرة متضاربة. الليبرالية الاصلية، التي يعود تاريخها، الى بداية القرن التاسع عشر كان تشير الى وجهة نظر لوک في حماية حرية الفرد من الدولة. وترافق مع مبدأ «حرية العمل» الاقتصادي. الا أن المنظرين الليبراليين الانجليز من أمثال

ماشيو ارنولد، و «تي اتش جرين» طوروا نظرية موسعة للبيبرالية تشجع تدخل الدولة للتحفيف من وطأة الفقر ونشر الرفاه الاجتماعي. اما في الولايات المتحدة التي لم تعرف التقاليد المحافظة حسب المفهوم الأوروبي، فقد جاء هذا المفهوم ليشير الى تركيبة تجمع التقاليد الاصلية للبيبرالية الاوروبية مع الالتزام بالسلطة الاجتماعية والأخلاقية التقليدية – الاسرة، والكنيسة، والمجتمع المحلي. واصبحت «البيبرالية» في اميركا مماثلة للتقاليد الاوروبية، وتلتزم بالحرية المستمدّة من النظام الاخلاقي والاجتماعي التقليدي.

ونتيجة لذلك اكتسبت المفاهيم الاميركية الخاصة «بالبيبرالية» و «المحافظة» صفات من الحرية والنظام تاركة السياسات المعاصرة تواجه أربعة أفكار مناهضة بدلاً من فكرتين. فقد انقسم اليمين واليسار كل الى مجموعتين من الافكار – مجموعة تعشق الحرية والفردانية، والحقوق؛ والثانية تؤيد الفضيلة، والنظام، والمجتمع المحلي، والمساواة. وهكذا انقسم اتباع المبدأ المحافظ الى ليبرتاريين (محافظو الحرية) وتقليديين (محافظو النظام) وضم الليبراليون ليبراليو الحرية (الفوضويون واصحاب الثقافة المضادة واتباع حرية العمل المدني) وليرياليو النظام (الاشتراكيون وليرياليو دولة الرفاه).

أثر الصراع بين هاتين المجموعتين من الافكار داخل اليمين واليسار – المجموعة الاولى (النظام، المجتمع المحلي، الفضيلة) جاءنا من القدماء، ولم تظهر الثانية (الحرية، والفردانية، والحقوق) الا في عصرنا الحديث – في كل التعبيرات الرئيسية لقاموسنا السياسي. ويظهر هذا الصراع جلياً في التعريف المتضاربة لتعبيرى «الرأسمالية» و «الاشتراكية» وغيرهما من التعبيرات التي تردد دائماً في مناقشاتنا السياسية.

ضرورة الجمع بين هذه الافكار والتوفيق بينها ليس مهمّاً من الناحية النظرية وحسب؛ فهو حاسم لمواجهة أكثر التحديات العملية للحكم. بالنسبة للبيبراليين، قد تكون المسألة الرئيسية للحكم هي : كيف يمكن ليسار النظام (order Left) (او الاشتراكية الديمقراطية) ان يتأمل في استخدام سلطة الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية حين يفرض يسار الحرية (مثل اتحاد الحريات المدنية الاميركي) ، في التزامه بالحرية وحقوق الفرد، ثقة المواطنين وايمانهم في الحكومة؟ وكيف يمكن للجمهوريين والمحافظين، بدورهم، توسيع الحرية

الشخصية - التي يجادلون أنها تتعرض لتهديد عظيم من ليبرالية دولة الرفاه - حين يدفع يمين النظام (order Right) الامور نحو استخدام القوى القسرية للحكومة لفرض معايير تقليدية على الاخلاق الشخصية ؟

بدأ مأزق الحرية والنظام يظهر في التجربة الاميركية بسبب التزامنا التاريخي بالحرية من النظام الاوروبي القديم. وافرز قرnan من تزايد الحرية الفردية أزمة القيم التي نعيشها اليوم (أى أزمة الحفاظ على النظام). والتحدي الذي يواجهنا اليوم هو اعادة اكتشاف نظام يمكننا أن نلزم أنفسنا به - نظام من حكم الذات.

ستبقى السياسة في أزمة الى أن يتم الدمج بين الحرية والنظام - وستبقى شكلاً من أشكال الحرب تشن بوسائل أخرى (ونستعيض هنا عبارة كلاوزفيتز). وما لم يتم تكاملها فسوف يواصل المحافظون النظر الى يسار الحرية (freedom Left) المثلثة في اتحاد الحريات المدنية الاميركي والثقافة المضادة على انها (على التوالي) وسائل تحضن الاخلاق النسبية والعدمية، ويسار النظام (وريث التقاليد الاشتراكية) على انه سلطوي مستبد. وسيواصل الليبراليون النظر الى يمين الحرية (الليبرتариون) كمدافع عن الجشع، ويمين النظام (التقليديين) كسلطويين مستبدین.

الحقيقة ان جميع وجهات النظر هذه صحيحة الا انها ناقصة؛ وتنتظر جميع هذه الفئات التكامل الذي ما زلنا نبحث له عن تعريف.

تكمن المشكلة في عدم الاتفاق على الواجبات الشخصية حيث ان جميع المفاهيم ما زالت تقوم على التقاليد . في عصر هاملتون وايام مانشستر كان هناك اتفاق منتشر على نطاق واسع حول النظام والواجب . وحين يكون هناك اتفاق حول المسؤولية الشخصية - اي حول «المصلحة الحقيقية» للشعب - تكون مشكلة دمج الحرية والواجب صغيرة نسبياً . لكن حين تكون الواجبات غير واضحة ، كما صار حالها، وحين تتراجع التقاليد، يصبح تكامل الحرية والنظام امراً في غاية الصعوبة.

ثمة أمر واحد واضح. وهو أن دمج الحرية ، والنظام - او الفردانية والمجتمع المحلي - يعتمد على الایمان في قدرة جميع المخلوقات البشرية على حكم الذات . وعلى الایمان بأن

المجال الرئيسي لتحسين الاخلاق هو الفرد المحلي والمجتمع المحلي، بالمشاركة والعمل من خلال الحكومة بمستوياتها المختلفة. وهذا صحيح بغض النظر عن الدور النهائي الذي يتصوره المرء للدولة المركزية. وما لم تكن القيم التي يقوم عليها المجتمع صحيحة (التكامل فيها الحرية مع النظام) فسوف يتبع صانعو سياسات الحكومة غايياتهم الخاصة بدلاً من الغايات العامة. اضف الى ذلك، اذا لم يلتزم الناس بمسؤولياتهم ويعاملوا بعضهم باحترام واجلال، فسوف تضطر سياسات الحكومة الى العمل في بيئة معادية ستقوض أي خير يمكن ان يفعله.

تبز الحاجة الى قيم صحيحة الصعوبة الكبيرة التي يجب علينا تجاوزها. وتكون هذه الصعوبة في حقيقة أن حوارنا المتعلق بالحرية والنظام يتركز على السياسة - خاصة سياسات الحكومة المركزية. وبالتالي، فإنها لا تخاطب سوى الهيئات المركزية، ولا تخاطب، الا نادراً، القيم والأعمال الخاصة وغير المركزية، ولن يكون هناك أمل في صياغة نسخ الحرية والنظام الذي نسعى اليه ما لم نتوقف عن وضع كل أمالنا في العمل العام المركزي. ولن يكون هناك من أمل ما لم نتجاوز السياسات التقليدية ونوسع اهتمامنا بالقيم لتشمل المجالات الخاصة والمحلية .

الانتقال لما بعد السياسية

لا يمكن دمج الحرية والنظام الا اذا تجاوزنا اشغالنا بالحرية السلبية (التحرر من التقاليد) والبحث جدياً عن مصادر جديدة للسلطة والقيم - قيم تجib على حاجتنا للاختيار والمشاركة الوعية في حياة اخلاقية. قد تكون وجهات النظر الجديدة هذه شخصية لأن الموافقة عليها يجب أن تكون فردية؛ لكن اعطائها هدفاً، ومغزى، ورابطة تتجاوز انفسنا يمكنها من تحديد واجبات الفرد تجاه مجتمعه. لذلك ، فان دمج الحرية والنظام يمكننا من الحصول على التزام اليسار بالعدالة الاجتماعية والتزام الليبرتариون بالحرية الفردية .

الا ان تناول مشكلة التكامل بشكل جدي يجبرنا على تجاوز السياسات التقليدية والتفكير بقضايا أعمق . ويجبنا ، تحديداً، على أخذ مسألة كيف وفي أي ظروف شخصية وسياسية يمكن للناس أن يختاروا بحرية الزامهم بالواجب. في ظل أية ظروف يختارون

النظام والمسؤولية ؟ وما هي طبيعة النظام الذي قد يختارونه ؟ لا تنطبق هذه الأسئلة على افراد يرتبطون فردياً ببعضهم البعض وحسب، بل بارتباطهم كمواطنين، يشاركون في مؤسسات الحياة العامة للدولة والمجتمع ككل.

وحيث أن الحرية والوعي يطرحان مشاكل للافراد، فلا يمكننا أن نتجنب الأخذ بعين الاعتبار بعض القضايا الاجتماعية والسيكولوجية التي ترکز على الافراد. وهي تشمل فهم الامور التالية : اولا، لماذا تتزايد مطالبة الناس بالحرية ورفض الاخلاق التقليدية ؟ وثانياً، فهم كيف أن الافراد العاملين بوعي وحرية، ومن خلال الحرية يمكن أن يضعوا مفهوماً للهدف والارتباط يتجاوز أنفسهم . هذه القضايا مهمة حين نأخذ بعين الاعتبار البحث عن واجب ومسؤولية في الحياة العامة والخاصة .

المجتمع بحاجة لأن يتبع عن السياسات التقليدية الى سياسات مطلعة ومستوحاة من سيكولوجيا (ربما من نوع جديد) تعكس الدور البالغ الأهمية الذي يجب على الافراد الوعيين ان يلعبوه في هذه العملية . ويجب على السياسات الجديدة ان تشجع معرفة الذات وأنت تسمح للناس بایجاد هدف ومغزى لهم بفرض الالتزامات على أنفسهم وتجاوز ذاتهم . الا أن النقطة السياسية الحاسمة هي أن الكثير من هذه العملية يجري خارج مجال سلطة الحكومات المركزية ويتجاوزها . لذلك يجب توجيهها للبحث عن مؤسسات جديدة لحكم الذات على المستوى المحلي والتي تجمع المواطنين الافراد وتشركهم في العمل لاهداف عامة .

في جميع المواقف الايديولوجية الرئيسية من حوارنا السياسي أجزاء مما هو ضروري للانتقال لما هو أبعد من الحكومات وایجاد أنظمة يسيطر فيها المواطنون على الحكم . التحدى الذي نواجهه هو تجاوز خطوط الايديولوجيا التقليدية لتطوير مؤسسات جديدة .

معضلة المحافظين الجدد

اهتمام المحافظين الجدد (neoconservatives) بالتقاليد والنظام أمر مهم . ويمكن أعظم تهديد للمؤسسات الحرة في احتمال فشل البحث عن اشكال جديدة للسلطة والقيم، وأن ينتهي الأمر بالناس الى طلب فرض النظام عليهم كما فعل الكثير من المثقفين خلال عقد الستينات . لقد فعلوا ذلك حين اعتقدوا ببرنامج يسار النظام، والذي دعا من خلال بيانات مثل

تقرير لجنة كيرنر حول الاضطرابات العرقية في المدن، إلى ثروة اجتماعية تقودها الحكومة الفدرالية. وتشكل المطالب الراديكالية بفرض النظام بشكل له صيغة عسكرية، التهديد الرئيسي للجمهوريات التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفيaticي السابق. فالشعب لن يتحمل الشفب والفوضى إلى ما لا نهاية ، فعند حد معين، سيطلب الناس من السلطة، أو حتى العسكريين، التدخل لفرض النظام.

وفي حين أن المحافظين التقليديين (ومن ضمنهم المحافظين الجدد) كانوا فاعلين في التحذير من المخاطر التي نواجهها ان لم نكتشف مصادر قوية للنظام والقيم، فليس لديهم علاج للمشكلة سوى العودة إلى السلطة التقليدية. وقد اكتفوا بتجديد الدعوة للتمسك بالإيمان والفضيلة. وتبني النهج ذاته أناس أكثر بساطة. مثل هذه الدعوة قد تنبع مع العاملين العاديين، لكن هؤلاء ليسوا المشكلة كما ان السلطة التقليدية لا تفعل شيئاً لاقناع المفكرين وذوي التعليم العالي، ومن ضمنهم المفكرين من المحافظين. الحقيقة أن المجتمع تغير كثيراً خلال ربع القرن الماضي بحيث أن المرء لم يعد متأكداً من المعنى المقصود بتعبير «الموطن العادي». وثمة دليل دامغ على أن تأثير التقاليد والعادات على هذا المواطن يضعف باضطراد .

معضلة الليبرتاريين

الليبرتариون هم جماعة سياسية تعتنق صراحة الفردانية وحرية الاختيار. ويقوم برنامجهم السياسي والاجتماعي كله على الرغبة في توسيع حرية الاختيار الى أقصى حد ممكن. ويتجنبون هم أيضاً، القضية الحقيقة للفردانية.

فإذا كان المحافظون التقليديون غير قادرين على اقتراح رؤية للنظام تشتمل على الحرية، فإن الليبرتاريون لا يشغلهم أمر سوى الحرية؛ وليس لديهم تصور جاد للنظام. فهم يركزون فقط على الوضاع الخارجية للحرية؛ لأنهم يعتقدون الحرية الوضع الطبيعي للإنسان ، ويفترضون أن الجميع يشعرون برغبة غير مشروطة فيها. ويستنتاجون من ذلك أن الناس الذين يفتقدون حماسمهم لا بد أن يفتقدوا «الحقائق». لذلك فأنهم يستنفذون طاقاتهم في كتابة الحجج «الموضوعية» عن الحرية غير المقيدة، التي يتصورون أنها ستضع معارضيهم في خانة اليمين.

ومع أن المحافظين التقليديين كانوا على صواب في قولهم أن تراجع السلطة الاجتماعية - الأسرة، والكنيسة، والمجتمع المحلي - قد يقوس الأسس الاجتماعية والسيكولوجية للديمقراطية الليبرالية، فإنهم يخطئون في تشخيصهم للمشكلة ويفشلون بالتالي في وضع الحل الناجع .. والسبب في ذلك انهم لا يأخذون الفردانية على محمل الجد. ومن جهة أخرى فشل الليبرتариون في فهم أهمية النظام لدعم تأكيدهم على الفردانية وانصب تركيزهم كله على الوضع الخارجية للحرية والديمقراطية، التي اقتصرت عليهما اهتماماتهم السياسية، وكان يكفي، بالنسبة لهم ان تتدخل الحكومة بأقل قدر ممكن في الحياة الخاصة للمواطنين. لسوء الحظ فإن التركيز على البنية الخارجية للحرية يتحاشى الأسئلة الصعبة الحقيقة التي يجب علينا مواجهتها لحل مشكلة الحرية والنظام .

وقد شجع فشلهم في التعامل مع القيم الأخلاقية والاجتماعية على جعل الليبرتاريين، الذين يعتبرون الرأسمالية مؤسستهم المفضلة، ماديين بطبيعتهم ولا يقتصر سوء الفهم هذا على الليبرتاريين: فهو ينطبق أيضاً (في الجزء الأعظم منه) على اقتصادي السوق الحر الذي يتحدثون دوماً عن المصلحة الشخصية. وكما قال الاقتصادي الليبرتاري أرمن ألكيان لي ذات مرة «أن كان ثمة أمر يمكنك أن تثق في قيام الناس به ، فهو أن يفضلوا مصلحتهم على مصلحتك». سخرية مسلية لكنها لم تخدم مُثل الرأسمالية والحرية بشكل جيد .

الليبراليون اختاروا النظام

إذا كان اليمين يعني من مشكلة حادة، فإن اليسار في أزمة تلف كيانه كله. وتكون معضلة اليسار، مثله مثل اليمين، في التناقض الواضح بين توجهات الحرية وفرض النظام. أحد التوجهات - يسار النظام - يتطلع إلى السياسة، خاصة المركزية منها ، لتحقيق تصوراته في إقامة المجتمع المحلي والمساواة. وسيسيطر يسار النظام على الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة لأن مجموعاتصالح الرئيسية التي تشكل قاعدته الحزبية هي من جماعة اليسار. وهي تضم نقابات العمال، والمنظمات المدافعة عن البيئة، والحركة النسائية، التي تلتزم جميعها باستخدام الحكومات الفيدرالية لتحقيق الأهداف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية .

ويؤكد التوجه الآخر، يسار الحرية - على حقوق الفرد ضد النظام السياسي والأخلاقي التقليدي، خاصة في مجال الثقافة المضادة، وتمجيد التطرف والسلوكيات الممizza. ويتبين هذا الموقف بشكل بارز في منظمات الحريات المدنية مثل اتحاد الحريات المدنية الاميركي» ، والرواد الطليعيون في دوائر الفن، ورواد مؤسسات الثقافة المضادة، مثل المقاهي . كما أنها بارزة في وسائل التسلية مثل الأفلام التي تظهر مسؤولي الحكومة وهم يسعون لتحقيق غايات فاسدة دون أي اكتراث بحقوق المواطنين. واوليفر ستون هو أبرز مخرج الأفلام من هذه المدرسة، كما بين لنا في أحدث أفلامه «جون فيتزجيرالد كينيدي» الذي يحكي قصة اغتيال الرئيس كينيدي.

يؤكد يسار النظام على الالتزامات والمسؤوليات؛ ويركز يسار الحرية على التحرر من المسؤوليات - بصفتها التقليدية على الأقل. أحدى المجموعات تتطلع نحو السياسية، خاصة الحكومة المركزية؛ وتتطلع الأخرى بعيداً عن السياسة إلى مجالات حياتية أخرى، وتشجع المواطنين، في الوقت نفسه، وعند كل منعطف على عدم الثقة بالحكومة. في النهاية، يتزم معظم الناس من يسار النظام باستخدام المنطق، والعلم، وقوى «التقدم» المادية باعتبارها وسائل لمساعدة الشعب العامل العادي والدفاع عنه. ويرفض يسار الحرية القيم البرجوازية التقليدية، وتنتابه ريبة عظيمة في العلم، ويجد في معارضة التقدم، غالباً ما يمجد الحدس والشعور ويفلبهما على المنطق.

يفسر الصراع ما بين تلك المواقف السبب في أن الحكومات ذات الطبيعة اليسارية الليبرالية باتت مستحيلة. وما لم نجد طريقة لدمج اتجاهات الحرية والنظام في صيغة واحدة، فسوف يواصل يسار النظام محاولات استخدام سلطة الحكومة المركزية لفرض برامجه على الناس - وهو كل ما يعرف عمله. فإذا نجح، فسوف يثير ردة فعل حتمية ليس من اليمين وحسب، بل من يسار الحرية أيضاً، الذي يسعى للتحرر من النظام المفروض.

من المتع التفكير كيف يتصل يسار الحرية والنظام بمواقف نظيريهما في اليمين ويمكن للمرء أن يرى في تطورهما الصراع من أجل دمج الحرية والنظام، حيث أكد اليمين واليسار وفي حقبات مختلفة على احدهما ثم عاد وأكده على الآخر، في محاولة لايجاد

التوازن الصحيح بينهما. والسبب في انهم لم ينجحا في ايجاد هذا التوازن هو ان ذلك غير ممكن: فالقضية ليست التوازن، بل التكامل.

مأزق اليسار في الولايات المتحدة هو مأزق يسار النظام. ففي بلد ليبرالي بطبيعته (بالمعنى الكلاسيكي)، لا يمكن لليسار النظام أن يزدهر إلا بحدوث كارثة اقتصادية مثل «الكساد العظيم». ومن دون اضطرابات اجتماعية علنية، سيجد صعوبة بالغة في اقناع الناس، الذين لم يتذوقوا قط بالحكومات المركزية القوية، بسياسات المركبة. ويأتي مأزق يسار النظام من رغبة داخلية لحل المشاكل بالنقود. وتعارض هذه الغريزة معارضة تامة مع تركيز المجتمع الليبرالي على أهمية حكم الأفراد والمجتمعات المحلية لنفسها.

النظام من دون جماعية *

في محاولة فهم أزمة القيم المعاصرة يتتساعل يسار النظام ويمينه - أي اليسار الاجتماعي الديمقراطي والتقليدي، اللذان غالباً ما يعربيان عن شكهما في الرأسمالية - حول «الخطأ الذي حدث» في المجتمع الإنساني ومع انهم يبدآن باحكام مختلفة تماماً حول طبيعة الإنسان، فإنهم يتوصلان إلى نتائج متشابهة حول مشكلته.

لتبسيط الأمر، أمن اليسار، بعد روسو، بأن الإنسان ولد حراً وطبياً، لكن المؤسسات افسدته - أي المؤسسات التقليدية. أما المحافظون، من جهة أخرى، فيعتبروا الخطيئة الأولى نقطة البداية: ويؤمنون بأن الإنسان يولد فاسداً ويحتاج للمؤسسات والتقاليد لاحتواء اهوانه. ورغم هذا الإختلاف في الحكم على الخطأ الذي حدث، فإن اجنحة النظام في اليمين واليسار تتوصل إلى نتائج متماثلة : كلاهما يلقي باللوم على الحرية والفردانية التي أسيء توجيهها، ولأنها تشجع الإشغال بالذات واغفال القيم السامية. لذلك اختارا كلاهما الجماعية كحل - حلول جماعية تفرض على الأفراد . وفعل يسار النظام هذا بالاعتماد على الدولة المركزية، وفعله يمين النظام بالبحث على العودة إلى المؤسسات التقليدية، خاصة الدين التقليدي.

من المهم ايضاح أن يمين النظام ويساره وحدهما قد انشغلان بأزمة القيم. وقد انتاب

* Collectivism، مبدأ اشتراكي يقول بسيطرة الدولة او الشعب على جميع وسائل الانتاج (المترجم).

القلق اجنة الحرية ب شأنها، لكن بطريقة غير مباشرة و اشكال عدّة. و يرى يمين الحرية ويسارها في الجماعية مشكلة، وليس حلّاً.

إن نظرة قريبة إلى تلك المواقف تكشف أن لا علاقة لأزمة القيم الحالية على الإطلاق بالمؤسسات «الرأسمالية» أو «الاشتراكية». إنها ناتج جانبي للفردانية، وترتفع إلى حدّ تصنيف الناس كعصررين وتقلديين. أضف إلى ذلك، نجد أن الشعور بهذه الأزمة أقوى في أوساط الذين يواصلون العيش، و إلى حدّ كبير، وفق التقاليد والعادات.

ويتطلب حل هذه المشكلة و المشاكل الأخرى الناجمة عن الفردانية فهم مصدرها. والأهم من كل ذلك، علينا التوقف عن لوم أعداء وهميين؛ وعن لوم «الأنظمة» فالمنظر الحقيقي لهذه المشاكل موجود داخلنا، وعلينا أن نبحث عن طريقة ندمج فيها بين التشديد المعاصر على أهمية تعبير الفرد عن ذاته مع نظرية القيم، والمجتمع المحلي، وهدف يسمى على ذات الفرد - طريقة لدمج الحرية والنظام.

للرأسمالية والاشتراكية دور تلعبانه في البحث عن حل. فهما لا تمثلان افكاراً متعارضة، بل افكار تكمل بعضها. و التعارض الحقيقي، في الواقع، موجود ضمن كل فكرة - بين عنصر الحرية وعنصر النظام في كل واحدة منها - حيث تدفع الواحدة منها الأخرى في صراعها لايجاد ضيغة توفيقية، وهذا يحدث حتى حين يتصارع اليمين مع اليسار .

إعادة التفكير في سياسات اليسار / اليمين

رياح السياسة حافلة بالانتقادات، من اليمين واليسار؛ ويصدر كلا الجانبين دعوات سامية لفعل المزيد في الأمور التي ظهر فشلها. ويسبب افتقارهما لمبدأ خاص بالنظام والواجب يتفق مع التزامنا بالحرية الفردية، فإن المحافظين والليبراليين يدعون إلى الإصلاح بطرق مأثورة: يدعون المحافظون إلى سلطة حكومية أقل؛ والليبراليون إلى المزيد من السلطة. فقد قاد الرئيس ريفان، على سبيل المثال، هجوماً مضاداً غير عادي ضد نمو الحكومة الفدرالية، لكنه لم يقدم الكثير لتطوير المؤسسات العامة والخاصة للحكم الذاتي التي قد تنشئ حياتنا السياسية والاجتماعية المداعبة. لقد كان ريفان صورة سلبية في ناحية مهمة؛ وواصل الرئيس بوش برنامج ريفان بصورة أقل إيجابية.

يتراجع لبيراليو النظام الى افكار يقولون انها «تقدمية»، لكنها، في الواقع، نماذج أعيد ترتيبها لمفاهيم قديمة غير طوعية عن النظام. ورغم ابداء بيل كلينتون، خلال مؤتمر الحزب الديمقراطي عام ١٩٩٢، اشارات على الرغبة في التحول الى اتجاهات جديدة فقد ارتد الى بر الأمان والسياسات المركبة وكان عليه، مثله في ذلك مثل سائر الزعماء الديمقراطيين، تهدئة القاعدة الانتخابية السياسية القوية التي لا مصلحة لها او انها لا تفهم رغبة المواطنين في الحصول على المزيد من السيطرة على حياتهم. وتقدم الجمعيات النسائية وجمعيات حماية البيئة، والحركات المماثلة الأخرى نماذج جديدة على التوجهات ذات الصبغة الاشتراكية لفرض سلوكيات معينة من خلال سلطة الحكومة.

علينا اعادة التفكير بشكل اساسي في سياساتنا. وقد صارت اعادة التفكير هذه ضرورية الآن، حيث توحى التغيرات السياسية الجغرافية بانخافض كبير في الوظيفة الأصلية المركبة للدولة: أي الدفاع الوطني. ومع أن الليبراليين في الولايات المتحدة يأملون في أن يؤدي خفض الانفاق العسكري الى زيادة «حصة السلام»، مما يسمح بزيادة تمويل الحكومة للبرامج الاجتماعية. لكن ثمة احتمال قوي في أن يحدث العكس. فالتراجع في وظائف الحكومة السياسية الجغرافية قد يجعل في تراجع ثقة الناخبين واهتمامهم في الحكومة الفدرالية . وهذا قد يضعف رغبة الناس في أي توسيع طموح في البرامج الفدرالية.

ويجد الليبراليون المطالبون بالنظام انفسهم في أزمة للأسباب نفسها، بشكل عام، مثل المحافظين المطالبين بالنظام: ونظراً لعدم تمكן كلاهما من استيعاب الدافع الإنساني في السعي للحرية، فانهم يتراجعون ويعتقون نظاماً قسرياً لتحقيق غاياتهم. ولا ترى كل جماعة في معارضتها سياساتها مطلباً للحرية بل رفضاً مشئوماً لقيمها. وبالتالي، تتوصل الفتنان الى قناعة بضرورة أن يعود المجتمع «الى الوراء». ويقول المحافظون المطالبون بالنظام أن على المجتمع العودة الى تقاليد الماضي، ويقول الليبراليون المطالبون بالنظام بضرورة وضع حد للدولة وتدمير التأثيرات القمعية للتقاليد واعادة المجتمع الى انسانيته الأصلية. كلا الرؤيتان تعاملان المواطنين وكأنهم اطفال، وتعامل مطالبتهم بالحرية لصياغة التزامهم بالمسؤولية وكأنها خطأ فادح.

المشاكل الاجتماعية التي تقلق يسار النظام مزعجة وحقيقة، وتستحق انتباهاً جاداً. لكن الحلول بحاجة لاهتمام أكبر بكثير مما يمكن لانفاق الحكومة وحدة أن يقدمه. وكثيراً ما يتعرض الأميركيون لشجب شديد من النقاد الاجتماعيين بسبب اعتقادهم بامكانية شراء أي شيء بالمال. لكن سوء الفهم ذاته ينطبق أيضاً على المشاكل الاجتماعية: فلا يمكننا شراء حلول لها أيضاً. أو الاعتقاد بأن في وسعنا تفويت المشاكل؛ نحن بحاجة لنهج أعمل حلها.

لم ينظر الليبراليون قط إلى تضخيم الدولة كافية بحد ذاته؛ فقد رأوا فيه وسيلة لتحرير الفرد، وعنته من الوعي الزائف الذي يستمد جذوره من التقاليد. لكن، وبعد سنتين من تجربة تدخل الدولة لحل المشاكل الاجتماعية، بات واضحاً أن سلطة الدولة لم تبدِّلية علامات على الضعف ردأً على ذلك، رغم استمرار التقاليد في التراجع. وقد أصبحت الدولة كياناً سياسياً منحطاً، لا هم له سوى البقاء. وبينما الایمان في الدولة المخلصة من الثقة في أن الذين يديرونها – سواء كانوا سياسيين أو بيروقراطيين – محصنين ضد الوعي الزائف الذي يصيب أفراد المجتمع الأقل استئثاره. وهذا، بالطبع، خطأ. رغم ظهور رجال دولة عظام بين الحين والآخر، لكن ظهورهم لا يمكن التنبؤ به.

اعادة اكتشاف حكم الذات

يجب أن تشمل أية خطة جادة للتجديد المؤسسات تعزيز مشاركة المواطنين في المؤسسات العامة التي هي محلية بطبيعتها، وفي حكمها. وألعامل المهم في مثل هذه المؤسسات هو أن تكون المشاركة طوعية. يجب أن يكون الناس قادرين على تركها، وإن يختاروا الخروج، ويبحثوا عن البديل، اذا شعروا أنها لا تلبِي حاجاتهم – سواء في الاسكان، أو التعليم، أو أي مجال آخر في حياتهم. وحين تشجع القوانين والنصوص الدستورية وتوسيع خيارات الأفراد وفرصهم للمشاركة في الحكم، يكون المواطنون من جميع المستويات الاجتماعية احراراً في المشاركة بطرق عدة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وحين تضيق مجال الاختيار أو حتى تنكره عليهم، يكون تأثير ذلك استبعاد قطاع كبير من مواطني الدولة من المشاركة في انشطتها الاقتصادية والاجتماعية الرسمية (مقارنة مع الأنشطة غير الرسمية أو الخفية).

يعتمد حكم الذات على فكرة أن الناس يجب أن يتحكموا بحياتهم الخاصة - وان فعلهم هذا خير بحد ذاته - بغض النظر عن مسائل الكفاءة. وينظر الى المدخلات (أي الجهد البشري) على أن له قيمة غير مادية، أو حتى روحية. وهذا يمكن حكم الذات من تقييم المدخلات والخرجات بشكل مستقل عن بعضها البعض، وتسمح للمرء بأن يرى، على سبيل المثال، مساهمات مدير بنك ويستأنى على أنها متساوية في معناها الأساسي.

يقسم نموذج حكم الذات القيم الى مستويين. واحد ملموس، وموضوعي، واقتصادي، والثاني غير ملموس، وغير موضوعي، وانساني. ويقوم على نظام القيم ثنائي الأبعاد منهج حكم الذات للعالم، والذي يستعيض أفضل ما في الرأسمالية والاشتراكية ويجمعهما في رؤية متكاملة . وهو يمجد التزام الرأسمالية بحرية الفرد، والتزام الاشتراكية بالتعاون والمجتمع المحلي.

ولشكلاً الانتقال الى نوع جديد من السياسات، التي هي اساس حكم الذات لدى الافراد والمجتمعات المحلية، بعدين اثنين. الاول موضوعي وملموس وله حل مؤسسياتي : يهتم بتحقيق غاية محددة. اما البعد الثاني فهو غير موضوعي : ويركز بشكل أساسى على وسائل تحقيق تلك الغاية - باحداث تغيير في «روح» الافراد والمجتمع المحلي الذي يضمهم. اما التحدي الاخير لخلق تصور حقيقي جديد للسياسة فهو ما اذا كان في وسع الناس اعتناق فكرة المشاركة، لانفسهم وللآخرين، سواء منها الذاتية او الموضوعية ، والتي هي جوهر حكم الذات.

هوامش

هذا الفصل هو مجموعة من النصوص المقطفة من كتاب «ما هو أبعد من اليمين واليسار : كسر الجمود السياسي» (سان فرانسيسكو «اي . سي . اس . برس »، ١٩٩٣) باذن من المؤلف والناشر.

1 - Alexis de Tocqueville "Democracy in America" (1835) ed . J.P. Mayer and Max Lerner (New York : Harper and Row,1966) 1 : 11.

الفصل الرابع عشر

الفيدرالية والمواطنة والمجتمع المحلي

يوجين دبليو. هيكوك الابن

مقدمة

ثمة خطأ في السياسات الاميركية اليوم. فالموطن العادي كما تقول استطلاعات الرأي يفتقر الى الثقة في مؤسسات حكومتنا الوطنية والقائمين عليها . ويشعر بالبعد عن الحكومة - احساس بالانفصال عنها - وبأن الحكومة غير قادرة على التعامل بفعالية مع القضايا الصعبة . والاميركيون الذين كانت تنتابهم الريبة في الحكومة على الدوام، صاروا يسخرون منها أيضاً.

لا حاجة للقول أن هناك الكثير مما يغذى هذه السخرية . لأسباب عده، يمكن القول أن السياسة الاميركية بلغت سن الرشد قبل جيل من الآن ، مع فضيحة وترغيت ومنذ ذلك الحين تواتت الجرائم او الخلافات. الواحدة تلو الأخرى على عاصمة-البلاد. وكان على كل ادارة مواجهة المشاكل السياسية التي كانت تغذيها الفضائح، والاقوايل، والمخالفات، والفساد، او عدم الكفاءة . وأفرز الكونجرس ايضاً حصته من هذه الفظائع . وفي حين كان هناك على الدوام اشخاص في مجلس الشيوخ او النواب ممن أثار سلوكهم الخلافات وأضر بسمعة الكونجرس. الا أن سمعة واستقامة المؤسسة ذاتها صارت موضع شك مؤخراً، وساهم في كل هذا التوتر والقلق الناجم حقيقة أن العالم الذي تتواجد الولايات المتحدة فيه هذه الايام والتي هي ملزمة بالرد عليه يختلف كثيراً عن العالم الذي كان قائماً قبل بضع سنوات خلت وما زال يتغير باستمرار.

ويبرز الاحساس العام بتداعي الحكومة طبيعة القضايا التي ما زال الاميركيون يهتمون ويتمسكون بها . فجرائم العنف ما زالت تعم المجتمع. وتحول بعض المدن الى ميدان حرب؛ وتبدو بعض المدارس وكأنها معسكرات مسلحة. حتى البلدات الصغيرة

والمناطق الريفية صارت تعى حقيقة أن جرائم العنف لا تعرف حدوداً. ويرى الكثيرون أن أميركا بلد غير آمن. التعليم الذي كان ذات يوم أحد أعظم إنجازات هذه الأمة، صار مصدراً للإحراج الشديد. وما زال اصلاح نظام الرفاه الاجتماعي مدرجاً على الأجندة الوطنية منذ تأسيس هذا النظام . وبدأ مؤخراً اصلاح نظام الرعاية الصحية وكانت له افضلية مماثلة، ومن المؤكد ان التقدم في هذا المجال سيكون موادياً للبدایات المتقطعة وغير المنتظمة التي طبع بها اصلاح نظام الرفاه الاجتماعي . وتمثل التغيرات في طبيعة الأسرة في أميركا الاحصاءات المذهلة عن الامهات غير المتزوجات وحمل المراهقات، وانهيار القيم التقليدية، أحد أهم القضايا التي تواجه المجتمع ، بوصفها تحدياً لطريقتنا في التفكير، وأحد الاعراض على مدى ما وصلت اليه الامور من سوء .

بالطبع، يمكن القول ان الكثير مما تواجهه الامة يرتبط حتماً بالعيش في مجتمع عصري عالي التطور. وثمة قدر من الحقيقة في ذلك. لكن تبقى حقيقة أن علامات الحيوية في الجسم السياسي ضعيفة، وهو أمر يمكن أن يكون خطيراً في أية ديمقراطية، إن لم يكن قاتلاً.

التراجع في نوعية الديمقراطية

الموضوع الذي نطرحه هنا هو أن ما نعيشه نحن كآمة هو تراجع في نوعية ديمقراطيتنا . فعلى المستوى السطحي، يعطي انخفاض عدد الناخبين المشاركين وافتقار الحكومة لثقة الشعب دليلاً واضحاً على هذا التراجع. لكنه يشكل ايضاً اعراضاً لمرض أكبر. فجوهر الديمقراطية يعني حكم الذات، ومن هذا الجوهر بالذات يأتي انحلال الديمقراطية في أميركا. بتعبير أبسط ، شعور الناس بالقلق وعدم القدرة على التأثير على الحكومة يمكن تتبعه في التحولات التي طرأت على فهم المواطنين وعلاقتهم بالحكومة.

من الناحية النظرية، أفضل فهم للمواطنة هو انجاح العلاقة بين الفرد ودولته. ويوجد في كل نظام حكم قوانين وتشريعات تحدد تعريف المواطنة لدى ذلك النظام . لكن ضمن تلك المقاييس التي قد تكون عريضة في بعض الاحيان، يتحدد جوهر معنى المواطنة بالنسبة للفرد بنوعية العلاقة التي تربط الفرد بالحكومة والعكس بالعكس في الديمقراطيات

الليبرالية ، مثل الولايات المتحدة ، يكون الفرد، بشكل عام ، حرًّا في أن يصيغ لنفسه نموذجه الخاص من المواطنة. ولأنه يعتقد بأن جميع الأفراد يمتلكون حقوقاً طبيعية، فلا تفرض عليهم أية التزامات ولا يمنحوا إلا القليل نسبياً من الحقوق والامتيازات الخاصة. بكلمة أخرى، قد لا تعني المواطنة في الولايات المتحدة الشيء الكثير، أو لا تعني إلا القليل بالفعل؛ الأمر يعود إلى الفرد، وإلى حد بعيد. المفارقة في هذا الوضع أن الديمقراطيات السليمة تعتمد على المواطنين في دعمها وتوجيهها.

في الولايات المتحدة، أمة من المواطنين يقومون بخيارات مسؤولة وينتخبون افراداً للقيام بخيارات مسؤولة، تحولوا إلى أمة من «مستهلكي الحكم» يشترون الحكم بأموال الضرائب ويتوقعون من الحكومة تسليم السلع و/أو الخدمات التي اشتروها. وتحولت المواطنة إلى مادة استهلاكية. وصار المواطنون الأفراد الذين كانوا في السابق عوامل للتغيير في المجتمع والحكومة رعايا سلبين لدولة وطنية واسعة الأرجاء . وصار من الأمور العادية اليوم، أن ينظر الناس إلى الحكومة لمساعدتهم في التخلص من أسباب القلق العادي جداً، ودعمهم في مساعيهم مهما بلغت من الصغر والصالة، وحمايتهم من الآضرار مهما صفت. لقد أصبح الناس عملاء للدولة وليسوا سادة لها. صاروا يعتمدون على الحكومة بدل ان تعتمد الحكومة عليهم .

هذا التراجع في نوعية الديمقراطية - حكم الذات - يمكن قياسه في نواح عديدة. لكن الأمر المدهش فيه، أنه تراجع توقعه الذين اوجدوا الجمهورية الاميركية وسعوا إلى تجنبه. أضف إلى ذلك، انه تراجع يمكن عكسه لو كان لدى الاميركيين من الحكمة ما يكفي لإعادة التفكير ببعض الحجج التي اتبعت في سنوات تشكيل الجمهورية وايجاد السبل لتطبيقها على سياساتنا المعاصرة.

الله الفدر ديد تحدى

من المبالغة القول ان دستور الولايات المتحدة ليس سوى حزمة من الحلول الوسط، ولم يكن الأشخاص الذين تجمعوا في فيلادلفيا عام 1787 مجرد رجال سياسية عملين وحسب، بل كانوا أيضاً تلامذة للشوؤن العامة والتاريخ والنظرية-السياسية. ويعكس

الدستور الذي صاغوه هذا الأمر، بقدر ما يعكس الحاجة إلى صياغة تسوية ناجحة وأحد الملامح الأساسية لتلك التسوية هي أحد الابتكارات الجديدة للمؤتمر الدستوري : أي المبدأ الفدرالي .

ولم يستقطب النقاش حول تعريف العلاقة ما بين الولايات والحكومة المركزية الجديدة انتباه المبعوثين إلى مؤتمر فيلادلفيا وحسب، بل ايضاً النقاش الذين هيمن على الذين قرروا في ذلك الحين، مصير دستور فيلادلفيا - مبعوثو الولايات المختلفة لمؤتمرات المصادقة على الدستور. وفي حين ان من غير الضروري الاسهاب في الحديث عن القضايا التي تناولتها تلك المناقشات فإن من المفيد النظر إلى الطريقة التي جرت فيها الحوارات خلال المصادقة وانبثقت عن منهجين مختلفين للغاية في الحكم، اعتنقاً مفاهيم مختلفة تتعلق بالمواطنة، والمجتمع المحلي، وحقوق الفرد. وسوف نرى ان القضايا التي قادت إلى الاختلاف والنقاش في العام ١٧٨٧ لا تبتعد كثيراً عن نوع الاهتمام الذي يواجهها الأميركيون اليوم في صراعهم لإعادة تعريف ديمقراطيتهم وفهمهم لحكم الذات .

هموم المناهضين لل>federalية

لابد أولاً من بحث هموم المعارضين للدستور الجديد، أي المناهضين للالفدرالية . ونستخدم تعبير مناهض للفدرالية هنا للإشارة إلى ذلك التجمع غير المنظم وغير المرتبط من الأشخاص الذين انتشروا في ارجاء ١٣ ولاية وكتبوا بيانات تعارض المصادقة على الدستور، وحثوا على معارضته خلال مؤتمر المصادقة عليه. وبسبب خسارتهم للحوار خلال المؤتمر. فغالباً ما يتم تجاهل ما قدموه من حجج. لكن موقف المناهضين للفدرالية يعكس الأرضية الثابتة التي قامت عليها النظريّة السياسيّة الجمهوريّة والتّجربة السياسيّة العمليّة. اضف إلى ذلك، أن معظم الأميركيين كانوا مرتاحين لحججهم في ذلك الحين.

كانت المواطنة أحد الهموم باللغة الأهمية للمناهضين الفدرالية. بعبارة مبسطة، تتطلب الحكومة الجيدة، مواطنين مطلعين، ومنتمنين، ونشطين. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي بناء العلاقة ما بين الفرد وحكومة مما يغذي روح المواطنة . ويقول المناهضون للفدرالية أن الشعب يجب أن يكون قريباً من الحكومة، كي يتمكن من مراقبتها، والمساهمة فيها،

وتجيئها. الحكومة البعيدة عن الناس تفقد اتصالها بمن يفترض أنها تخدمهم. وقد تطور الحكومة البعيدة رغبات خاصة بها. والأهم من ذلك، أن الحكومة البعيدة تقوض كل التأثير السياسي الذي يجب أن يشعر به كل مواطن في جمهورية ديمقراطية لتحقيق ازدهار سياسي.

ولتفذية روح المواطن، يجب أن تخضع اعمال الحكومة لاطلاع الشعب ومحاسبتة. وكان معنى هذا بالنسبة للمناهضين للفيدرالية الحفاظ على بساطة الحكومة. ويحتاج المواطنون إلى فهم المناقشات العامة كي يبقوا على اهتمامهم بها ويساهموا فيها. فالمواطنة، في نهاية المطاف، هي حكم الذات؛ اناس يساهمون بفاعلية في الشؤون العامة لمجتمعهم المحلي وولايتهم . وعند حدوث ذلك، فإن التوجه الذي يحمله جميع الناس ويدفعهم لتابعة مصالحهم الخاصة يمكن تخفيف حدةه بالاهتمام بالمسؤولية العامة المدنية الأعرض.

هذا الإهتمام بالسيطرة على التعارض الذي قد يوجد ما بين مصالح الفرد الذاتية ومصلحة المجتمع المحلي، أو المصلحة العامة، كان أساس فهم مناهضو الفيدرالية للنظرة السياسية الجمهورية واعتقادهم لمبدأ المواطن . وتحتاج الحكومة الشعبية كي تنجح إلى مواطنين يتمتعون بروح عامة احساس بما كان يدعى ذات يوم فضائل مدنية أو جمهورية من الضروري غرسها في المجتمع. ويمكن نشر الفضائل المدنية من خلال تعاملات المواطنين مع بعضهم في إطار سعيهم لتابعة مصالحهم الخاصة. وقد كانت الفضائل المدنية هي ما قامت عليه المواطن. مواطنون يتفاعلون مع بعضهم في مناقشاتهم وسعيهم لتحقيق قضايا عامة داخل مجتمع يدرك فيه كل مواطن ان رفاهيته ترتبط برفاهية المواطنين الآخرين. وكان الدستور الجديد - وما فيه من ترتيبات مؤسساتية معقدة نسبياً، للتدقيق والموازنة بين سلطات مختلفة، وابتعادها عن الناس، وعن المؤسسات القومية التنفيذية والتشريعية - يتعارض مع كل شيء تقريباً قرأت المناهضون للفيدرالية وتعلموه لأنه يتجاهل أهمية العلاقة بين المواطنين وحكومتهم. فكيف يمكن لحكومة بعيدة عن الشعب كل هذا البعد أن تغذي المواطن، وكيف يمكن تغذية المجتمع المحلي في دولة في مثل اتساع الدولة التي اوجدها اتحاد عدة ولايات ؟

تطلع المناهضون للفيدرالية الى مؤسسات اخرى في المجتمع لغرس الفضائل المدنية والمواطنة الصالحة ايضاً. كان الدين مهماً: فقد رعى الأفكار والأعمال التي تخفف من الأنانية، والمادية، والجشع. وساعدت المنظمات المدنية، مثل الصحف، والمنتديات الإجتماعية والأخوية، جمع الناس ليكشفوا عن قيم وتراث، واهتمامات مشتركة؛ لتساهم بذلك الحس الإجتماعي بأن المواطنة يغذيها المواطنين. وكان التعليم مهماً للغاية. وكان بالنسبة للمتميزين والقادرين، بالغ الأهمية لتشكيل المواطنين^(١). فأسس العديد من المدارس والكليات تمثيلاً مع مبدأ ان على الطلاب في اي جمهورية ان يتعلموا انهم اشخاص عامون: أفراد عليهم مسؤوليات عامة اضافة الى فرص خاصة. وكانت الثقافة الإقتصادية للناس مهمة ايضاً. كما ساد الإعتقاد، بأن من الأسهل نشر الفضائل المدنية في مجتمع زراعي، حيث ما زال الناس يقدرون فضائل العمل الجاد، والإنضباط، وعمل الفريق. وكان مهماً البقاء على اتصال بالأرض.

وكانت الولايات والتقسيمات السياسية المحلية الفرعية هي الكيانات السياسية التي يمكن للمواطنة، والحكومة الجمهورية، وحكم الذات، أن تزدهر فيها. وكانت الحكومة البعيدة عن الناس، والموحدة مخالفة لكل ما كانوا يدعون اليه.

اهتمامات الفدراليين

روج خصوم المناهضين للفيدرالية ، الذين دافعوا عن قيام حكومة مركبة قوية في ظل دستور جديد، للأفكار ذاتها. لكن المشاكل العملية التي عاصروها أقنعتهم بضرورة ادخال بعض التعديلات على النظرية الجمهورية . وتعلقوا هم أيضاً بفكرة المواطنة، لكنهم ادركوا محدوديتها. واضمروا الشك في إمكانية غرس الفضائل المدنية بين الأفراد. ونظروا الى الناس حسب صورتهم الحقيقة - قادرون على فعل الخير والشر - وشعروا ان امكانية تحويل الناس الى مواطنين صالحين كان أمراً نظرياً أكثر مما هو واقع عملي؛ وان الدليل الذي يدعم هذا الموقف موجود في كل مكان. بالنسبة للفدراليين، لا تعتمد الحكومة الجيدة على المواطنة الجيدة؛ بل تعتمد على الاهتمام بشكل مناسب بتصميم مؤسسات الحكومة وهيكلها. وثمة أهمية قليلة لاقتراب الحكومة من المحكومين طالما ان ليس للحكومة سوى سلطات محددة ومعينة، وان للشعب السلطة النهائية عليها. ويمكن حتى للحكومة البعيدة

أن تكون حكومة مسؤولة ويمكن للشعب محاسبتها اذا بنيت بشكل صحيح.

كانت نتيجة تفكيرهم الطويل دستوراً يدعو الى اقامة حكومة لها سلطات معينة ومحددة، تعمل ضمن نظام يفصل بين السلطات ويتبع التدقيق والتوزين الذي قد يساعد على ابقاء الحكومة في مكانها. وأوجد الدستور جمهورية تجارية متaramية الاطراف كان أول وأهم ما تميزت به مصلحة الانسان الشخصية الطبيعية وحق الانسان الطبيعي الذي يسمى على الواجبات الرسمية للمواطنين^(٢). وكانت هذه الجمهورية مناقضة للقلق على الفضائل المدنية، ليس بسبب حجمها وحسب، بل لأن التأكيد على التجارة يشجع الافراد على متابعة مصالحهم الشخصية. قد تزدهر الفضائل المدنية في مجتمع متجانس يعرف فيه الافراد بعضهم البعض ويهتمون لشؤونهم اما في الجمهورية متaramية الأطراف فان اهتمامات المواطنين تتتحول تدريجياً من الاهتمام بمصالح المجتمع الى الاعتناء بالمصلحة الشخصية.

فهم الفدراليين كل هذا كما فهموا مشاعر القلق لدى المعارضة. وفي أثناء اعدادهم لاقامة حكومة جديدة منبثقة عما اشاروا اليه على انه «علم جديد للسياسة» لم يتوجهوا أهمية المواطن، والمجتمع المحلي، والفضائل الاجتماعية لانجاح الحكومة الشعبية. وقد دعا الدستور الذي دعموه لاقامة حكومة مركبة لديها سلطات معينة ومحددة، تقتصر مسؤوليتها على الشؤون الوطنية الدولية فقط. وكانت حكومة لا تهتم الا بالمسائل التي لها علاقة بالتجارة بين الولايات والتجارة الخارجية، والدفاع الوطني، والشؤون الدولية على أن تبقى شؤون السياسة اليومية في ايدي المواطنين في الولاية وعلى المستوى المحلي^(٣). في مثل هذا الوضع قد تزدهر المواطنـة. لكن التجربة علمت الفدراليين أنه يطلب من الحكومة أن تقدم أكثر مما يمكن للولايات والبلديات ان تقدمه منفردة. ولم يكن حتى تحالف الولايات بموجب بنود الكونفدرالية مناسباً. الحكومة الجيدة تتطلب المزيد. لكن الفدراليين فهموا ايضاً أهمية الولاية والحكم المحلي للحيوية السياسية للأمة، ومستقبل حكم الذات.

ارضية مشتركة : المواطنـة، والمجتمع المحلي، والفضائل المدنية.

مما تقدم نرى ان المواطنـة، والمجتمع المحلي والفضائل المدنية كانت مهمة الفدراليين والناهضين للفدرالية. الذين ادركوا ضرورة وجود مواطنـين مطلعـين لديهم توجهات عامة

لنجاح الحكومة الجمهورية . وذهب جيمس ماديسون، الذي غالباً ما يكرم بلقب «أبي الدستور»، بعيداً إلى حد القول بأن «افتراض أن أي شكل من اشكال الحكم سيضمن الحرية أو السعادة من دون فضيلة في الناس هو فكرة وهمية»^(٤) . وقال جون ادامز في رسالة إلى ميرسي وارن عام ١٧٨٨ انه اذا كانت الفضيلة المضرة

... الاساس الوحيد للحكومة الحرة لا يمكن بثها في أبناء شعبنا بدرجة أعظم ما هي فيهم الآن، فقد يغيروا حكامهم، واسكال حوكمة، لكنهم لن ينالوا حرية دائمة^(٥) .

اما بالنسبة للمناهضين للفدرالية ، فقد كانت الحكومة الشعبية، مستحيلة من دون مواطنين صالحين وأحساس قوي بالترابط الاجتماعي. اما بالنسبة للفدراليين فقد كان مكاناً الحصول على كل ذلك - جمهورية تجارية واسعة الارجاء، ومواطنين صالحين، ومجتمعات محلية مزدهرة - طالما أن أغلب ما يحدث في الحياة العامة يجري حيث يقيم الناس ويحتفظون بالسيطرة عليه. الفدرالية اذاً، كانت ضرورية لتعزيز المواطنة والمجتمع المحلي، علاوة على تحديد سلطات الحكومة المركزية الجديدة.

مساهمة الحقوق

شكلت نظرية سياسة وتراثية عامة سادت في اوساط الشخصيات العامة التي وضعت اطار الحوار حول الدستور فهم الدور الذي تلعبه الحكومة في ضمان الحقوق السياسية الأساسية أيضاً . وقد اعتنق الفدراليون والمناهضون للفدرالية نظرية الحقوق الطبيعية وفهموا أهمية الحكومة لضمان هذه الحقوق. واختلفوا على ضرورة وضع ميثاق قومي للحقوق، لكن لم يكن هناك أي اختلاف على أهميتها. فالجميع لديه حقوق طبيعية وجدت الحكومات لضمانها . انها نظرية حقوق طبيعية لجميع الافراد.

اما بالنسبة للمناهضين للفدرالية ، كانت أفضل طريقة لضمان الحقوق هي ميثاق حقوق في دساتير الولايات، ومواطنين مطلعين ونشطين يحمون حقوقهم . وبرروا ذلك بأن المواطنين في وضع أفضل لحماية حقوقهم لأنهم يسيطرون على الحكومة. وهي نظرية عن الحقوق تعترف بمسؤولية المواطنين عن حماية الحقوق، علاوة على مسؤولية الحكومة في ضمان الحقوق. وخوفاً من اقامة حكومة قومية جديدة بموجب دستور جديد، جادل

المناهضون للالفدرالية بأن وضع ميثاق قومي للحقوق أمر ضروري لحماية حقوق المواطنين من تعديات تلك الحكومة وحماية سلطة الولايات منها . وفي كل مؤتمر للمصادقة كانت تطرح تعديلات دستورية . وافرز أول اجتماع للكونгрس عام ١٧٨٩ ما سعى اليه معارضو الدستور، أي ميثاق الحقوق .

لم ير الفدراليون الذين اعتنقوا نظرية الحقوق الطبيعية أيضاً، ضرورة لاصدار ميثاق قومي للحقوق، وتمشياً مع معارضتهم تلك، شعر الفدراليون أن من الأفضل حماية الحقوق على مستوى الولاية . وكان ردهم على الذين شعروا ان وضع ميثاق قومي للحقوق ضروري في مواجهة الحكومة القومية الجديدة هو أن تلك الحكومة محدودة – مقيدة بـدستور مكتوب ينص على حوكمة لها سلطات محدودة . ولا معنى للقول أن ليس في توسيع الحكومة القومية من حرية الكلام ، فالدستور لم يفوض الحكومة بمثل هذه السلطة أصلاً، بكلمة أخرى، جادل الفدراليون أن أفضل طريقة لضمان حقوق الفرد هي تحديد سلطات الحكومة بعينية بحيث تبقى الضمانة الأولى للحقوق في أيدي الولايات والحكومات المحلية . فنظام فدرالي صحي هو مفتاح الحفاظ على الحقوق .

فهمت الفدرالية – وليدة الحلول الوسط في المؤتمر الدستوري – من ايدوا الحكومة الجديدة ومن عارضوها على أنها مبدأ حاسم بموجب الدستور وهي ضرورية جداً لجملة أسباب ، من ضمنها الحفاظ على الولايات ككيانات ذات سيادة ووسيلة للحد من سلطة الحكومة . لكن جوهر الفدرالية فهم على انه وسيلة للحفاظ على الحيوية السياسية للشعب والمجتمعات التي يقيمون فيها اضافة الى ضمان الحرية الفردية . ويمكنها ان تعمل على موازنة المساوىء الواضحة المصاحبة لقيام حكومة قومية بعيدة . لقد فهمت الفدرالية على انها وسيلة لتعزيز العلاقة بين الفرد والحكومة، ولنفع الطرفين وامنهما .

الشد المتوزن من خلال الفدرالية

لم يلبث تحديد العلاقة بين الولايات والحكومة القومية وادارة هذه العلاقة ان بربك قضية سياسية . ويعكس الكثير من تاريخ الجمهورية الأخذ والرد السياسي بين المدافعين عن سياسة الولاية والمؤيدين لقوى الرباط القومي . واتخذت شدة الحوار شكلاً ملحمياً،

بسبب الرق، دفع الاتحاد الى حرب أهلية . لكن طيلة معظم الوقت الذي سبق اواسط القرن التاسع عشر، كانت الطبيعة الفدرالية للجمهورية تتخذ شكلا تعكس من خلاله بعض المزايا التي أمل من اقاموا ذاك النظام ان يقدمه .

في ثلاثينيات القرن التاسع عشر تجول اليكسس دي توكافيل في ارجاء اميركا محاولاً التعرف على جوهر الصفة الفريدة للجمهورية. وقدم في كتابه «الديمقراطية في اميركا» لمحات عن طريقة عمل فدرالية في ذلك الحين. ووفقاً لتوكافيل، استفادت اميركا من مزايا بزر الحجم وصغره. فكونها بلداً واسعاً الارجاء توفر له الموارد والثروة الطبيعية وتنوع كبير في المناطق والثقافة والمناخ مما اعطتها قدرة لا سابق لها على النمو الاقتصادي. اضف الى ذلك ان بزر الحجم اعطى ميزة اضافية للدفاع الوطني؛ فهي محمية بمحيطين ي يعني حجمها أن من المستحيل غزوها. لكن ما استقطب انتباه توكافيل كان وجود عدد لا يحصى من المجتمعات المحلية المختلفة في الولايات هذه الدولة المتراوحة الاطراف. مجتمعات يساهم المواطنون فيها مع بعضهم في الحكم الذاتي . وأشار الى انها مجتمعات يساهم المواطنون فيها مع بعضهم في الحكم الذاتي . وأشار الى انها مجتمعات تدعمها الجمعيات المدنية، والمنظمات الدينية، ومجموعة الاعمال والصحف المحلية، والاحزاب السياسية . وهي مجتمعات شيدت المدارس العامة وعلمت الطلاب في تلك المدارس أهمية المسؤولية السياسية والمدنية.

وبحسب ما قال توكافيل ، بدا أن اميركا نجحت في موازنة مصالح الفرد الخاصة مع روح المواطنة والمجتمع لأن الحكومة كانت فدرالية . وكان اكثر ما أعجب ذاك الشاب الفرنسي حيوية الحكومات المحلية. فمن خلال الحكومة المحلية كان الافراد يدفعون الى المشاركة في الشؤون العامة، وغرس شعور بالوحدة بدا وكأنه يحف من الميل الطبيعي لدى الناس للاهتمام بمصالحهم الشخصية فقط. كما ان المؤسسات المحلية تقدر الحرية.

... وفي متناول الناس، الحريات المحلية التي تحدث عدداً كبيراً من المواطنين على تقدير حب الاطفال والجيран، وجعلهم على اتصال مع بعضهم، وتجبرهم على مساعدة بعضهم ، رغم الغرائز الطبيعية التي تفرقهم^(٦) .

ووفقاً لتوكافيل شجع النظام الفدرالي والحكم المحلي النشط نوعاً من الوطنية او

الفضائل المدنية « اختلطت في النهاية ، بطريقة ما مع المصلحة الشخصية⁽⁷⁾. وهي فضائل مدنية ولدت من مصلحة شخصية مستنيرة، هي، كما اعتبرها توكافيل، أعظم فضائل الحكومة الاميركية.

يبدو ان توكافيل تعرف على عاملين حاسمين للحفاظ على هذه الروح العامة في اميركا : حكماً محلياً نشطاً في نظام فدرالي، وايمان لدى الناس بأنهم احرار في أن يكونوا سادة مصيرهم. وبدا ان ايمان الفرد بنفسه مهم بقدر أهمية التزامه بمجتمعه . وفي فقرة مثيرة، يحذر توكافيل من أنه قد يكون من الصعب على اميركا المحافظة على التوازن الذي حققته من خلال الفدرالية . وأشار الى نوع فريد من الاستبداد يميل الى تقويض الديمقراطية، وحذر من الاخطر المصاحبة لمركزية الحكومة. وكتب توكافيل في اطار سعيه «لتتبع الملامح الجديدة التي قد يظهر منها الاستبداد قال : «الأمر الأول الذي يقع عليه البصر هو جمع لا يحصى من الناس، جميعهم متساوون ومتباينون، يسعون من دون توقف للحصول على المتع الصغيرة والتافهة يتخمون بها حياتهم». أمة من الغرباء - افراد لا تهمهم سوى مصلحتهم الشخصية ومنشغلون بأمورهم لدرجة يجعلهم لا يهتمون بمصير الآخرين او بالولاية. إنها أمة يوجد فيها الفرد، «لكنه موجود لذاته ولنفسه فقط»؛ وان لم يكن لديه اقرباء باقون، فقد يقال في اي وقت انه فقد وطنه». أمة تحكم فيها الدولة الافراد، بدل ان يحكموها هم .

فوق الجنس البشري تقف سلطة واسعة وحارسة، تأخذ على نفسها ضمان اراضيهم والحرص على مصيرهم. سلطة مطلقة، ومدققة، ومنتظمة، وبعيدة النظر ومعتدلة قد تكون مثل سلطة الابوين، اذا كانت مثل سلطتهم، فإن هدفها اعداد الرجال لمرحلة الرجلة؛ لكنها على العكس من ذلك تسعى لابقائهم في مرحلة الطفولة على الدوام : وترغب للغاية في أن يبتعد الناس، شريطة الا يفكروا بأي شيء سوى الابتهاج. ومثل هذه الحكومة تعمل لسعادتهم عن طيب خاطر، لكنها تريد أن تكون الوكيل الوحيد وال وسيط المفرد لتلك السعادة؛ فهي تعمل للحفاظ على امنهم، وتعد لتوفير احتياجاتهم، وتسهل لهم مساراتهم، وتتذرّب أمر مشاغلهم الرئيسية، وتوجه جهودهم، وتنظم تداول الملكية، وتوزع ارثهم : فما الذي يبقى ، سوى أن توفر عليهم كل هموم التفكير ومتاعب العيش؟⁽⁸⁾.

مثل هذه الحكومة كما يقول توكافيل «تجعل ممارسة الانسان لادواته الحرة أقل فائدة وأقل حدوثاً» و «وتجرد الانسان تدريجياً من كل ما يمكن استخدامه في نفسه»⁽⁹⁾ . إنها

حكومة تشجع مصالح الفرد الشخصية لأنها تعمل على تغذيتها؛ حكومة تضعف روح الأفراد، وتقود في نهاية المطاف إلى تردي المواطن والمجتمع المحلي لأن الناس يتوقفون عن الاهتمام بها . انه تحول في عقول الناس ناجم عن طبيعة الحكومة. الاستبداد الذي حذر منه توكافيل هو التحكم في عقول الناس، ليصبحوا مواطنين لا يشاركون في المواطن بينما هم يقيمون في مجتمعات ليس فيها جيران .

تراجع الفدرالية

خضعت الفدرالية التي انشئت خلال سنوات تشكيل الجمهورية وامتدحت في كتاب «الديمقراطية في اميركا» لنوع المركبة الذي اقلق توكافيل.الحقيقة ان معظم التاريخ الاميركي هو تاريخ تراجع فدرالية واضعي اطر الدستور. وقد قوضت الحرب الاهلية الشرعية السياسية والدستورية لسيادة الولاية بوصفها ركيزة الفدرالية. وفي حين اعادت الولايات تأكيد استقلالها السياسي بعد الحرب، فلم يكن في سيادة الولاية سوى القليل من التحدى للسلطة الوطنية. وكما اشار لنكولن قبل الحرب الاهلية، كنا نتحدث عن انفسنا كاتحاد من الولايات ذات السيادة : وخيبت الحرب لتشكيل دولة واحدة.

تحدى الكساد العظيم بقاء الولايات ذاته، وبقاء الامة ايضاً. وأفرز حل « البرنامج الجديد » (New Deal) دولة الرفاه القومية التي غيرت الحكومة الاميركية. ومع البرنامج الجديد حلت حكومة مقيدة محدودة محل الحكومة النشطة واسعة السلطات. وأفرز الازدهار الكبير لدولة الرفاه خلال نصف القرن الماضي حكومة قومية ذات سلطات مطلقة على الولايات وانزلت سلطة الولايات لتصبح وحدات ادارية فرعية تابعة لواشنطن. وقد وفر ظهور الاقتصاد القومي ثم الاقتصاد العالمي حججاً اقتصادية وسياسية قوية للتخلص من القيود التي ورثت عن النظام الفدرالي. اما الفدرالية كما تصورها واضعوا اطر الدستور، فقد انقلبت رأساً على عقب.

وتحمل المناقشات المعاصرة للفدرالية الاميركية القليل من الشبه بالمذاولات التي قادت إلى ولادة الفدرالية قبل ٢٠٠ عام. وثمة حديث الآن عن «فدرالية جديدة» يجري مع كل ادارة جديدة. لكن معظم ما يبدو وكأنه اهتمام بالفدرالية هو في الحقيقة رغبة في تحسين

ادارة العلاقات الحكومية البينية - المنظومة هائلة الحجم من البرامج ، والمنح، والقواعد التنظيمية التي تتدفق على الولايات والحكومات المحلية من واشنطن. وتمثل الأحاديث الأخيرة عن «اعادة اختراع الحكومة» او «تصغير حجم الحكومة» أحدث نهج اداري للتعامل بفاعلية مع طريقة عمل الحكومة . ولم تعد الفدرالية كما فهمها واضعو اطر الدستور - على أساس أنها تهتم بنوعية علاقات المواطنين ببعضهم البعض وبالحكومة - قضية في اميركا . وهذا جزء من المشكلة .

تعاني السياسات الاميركية المعاصرة ، من تراجع حيوية المواطن والمجتمع المحلي بوصفه ممثلاً لمبادئ ديمقراطيتنا. المثير للسخرية، اننا كأمة وبعد أن أصبحنا أكثر ديمقراطية من أي وقت مضى تضاعلت قدرتنا على الحديث والعمل مع بعضنا لحل القضايا التي تواجه المجتمع. والأكثر اثارة للسخرية ، اننا ونحن نتمتع بمنافع التكنولوجيا التي تمكن كل اميركي من المشاركة مباشرة في القضايا العامة وان يتابع ما تكشفه الاحداث على التلفزيون فقد صرنا مجتمعًا اختار ان يشاهد القضايا العامة بدل المشاركة فيها والأهم من كل ذلك، اننا وبعد أن أصبحنا مجتمعًا أكثر اطلاعًا ومعرفة، فقد نمت شكوكنا، وعدم ثقتنا ، وسخريتنا تجاه الحكومة.

أحد الموروثات ذات الدلالة على التراجع المعاصر في صفات المواطن لدينا هو الأهمية الكبيرة التي يوليها معظم الاميركيين للحقوق. وفي حين كانت الحقوق الأساسية أحد الهموم الرئيسية للاميركيين وحتى فترة قريبة نسبياً، فقد تم ربط الاهتمام بحقوق الفرد بالاعتراف بالمسؤوليات الفردية، وشكل ذلك تحريفاً لفكرة المواطن والفضائل المدنية والمجتمع المحلي التي كانت موضع اهتمام جيل المؤسسين . الا ان اميركا صارت مؤخرًا مجتمعًا تستحوذ عليه تقريباً فكرة الحقوق. الحوار السياسي اليوم هو في قدر كبيره منه «حوار حقوق»، حيث يشدد الافراد والجماعات على حقوقهم تجاه الحكومة وتتجاه بعضهم البعض^(١٠) اضف الى ذلك، حل الاهتمام بحقوق الجماعة محل الاهتمام بحقوق الفرد، الذي تشدد عليه الجماعات وتدعوا الى ضرورة تصحيح اخطاء الماضي المزعومة.

للتحول الى حقوق الجماعة مقابل حقوق الفرد أهمية كبرى . فهي تتعارض في ادنى

مستوى لها مع نظرية الحقوق التي اعتقدتها اعلان الاستقلال والدستور أي نظرية حقوق الفرد الطبيعية التي يمتلكها جميع الناس على حد سواء . وهي تؤكد على ما هو مشترك بين الناس. ويشمل التأكيد على حقوق الجماعة مطالبات تقدمت بها بعض الجماعات ضد أخرى، كان لا بد أن تشتمل على عدم مساواة وتمييز بين الناس. وهو منهج في الحقوق يجبر الناس على امعان النظر فيما هو غير مشترك بينهم، ويقوض أي احساس عميق بالمشاركة قد يشكل الخطوط المحيطة بسياساتها .

ويقود التأكيد على حقوق الجماعة أيضاً إلى التعتيم على الفارق بين الحقوق والمصالح، والحقوق والمكتسبات (entitlements) . مثال ذلك، من الامور الشائعة في الولايات المتحدة اليوم أن تسمع الناس يتحدثون عن الحق في العمل، والتعليم، ومساعدات الرفاه الاجتماعي، والرعاية الصحية، الخ . لكن الأجيال السابقة من الأميركيين ما كانت لتضع هذه القضايا في اطار الحقوق، بل ضمن اطار المصالح السياسية. فالمصلحة العامة تقضي بتشجيع التوظيف، والتعليم، ومساعدة المحتاجين، الخ . وبالتالي تطور الحكومة بتوجيه من المواطنين برامج للرد على تلك الاهتمامات. وتدرجياً، حين تبدأ الأجيال في توقع هذه البرامج، يبدأ اعتمادها عليها - وكأن لها حق فيها - وتغير وبالتالي شروط الحوار السياسي وتغيير بؤرة الحوار : وتصبح الحقوق شيئاً يسعى اليه المرأة من الحكومة ويتلقاها منها بدل أن يكون شيئاً يمتلكه الفرد بشكل طبيعي .

الفهم الشعبي السائد للحقوق الأساسية، مع الامتعاض العام من الحياة العامة الذي يشعر به معظم الأميركيين بما الدليل على تراجع روح المواطنة والترابط الاجتماعي الأميركي . وعدم الانسغال بادارة واشنطن ستحيي المواطنة والروابط الاجتماعية في أميركا. فحكم الذات يبدأ، كما توحى الكلمة، بالفرد . ومن هذا المستوى يجب ان تبدأ أية محاولة لاحياء المواطنة.

التوك التجدد الحالي للمواطنة والترابط الاجتماعي

في حين أن ثمة شيء خاطئ في السياسة الأميركيّة اليوم ، فإن هناك دليلاً على أن تغييراً ما قد يحدث. وتوحي الاستطلاعات الحديثة أن الأميركيين قد بدأوا في الابتعاد عن

الطرق التقليدية في السياسة والحكم ويفحصون عن طرق جديدة للتعامل مع هذه القضايا المهمة التي تؤثر في حياتهم، والتي تبدو الحكومة، بشكل خاص أنها غير فعالة في حلها. الأمر ليس أن المواطنين قد فقدوا كل ثقة لهم بالحكومة. بل هو احساس متزايد، كما تشير دراسة حديثة لمؤسسة « كاترينج فاونديشن » بأن الحكومة والسياسة هما كالعادة ، غير معنيتان، إلى حد ما، بالشأن المحلي . وتشير الاستطلاعات أنه مع نضج هذا الموقف وانتشاره، فسوف يتولد زخم سيدفع مواطنين عاديين متحمسين إلى تنظيم أنفسهم خارج إطار الحكومة للتعامل مع هذه القضايا من خلال القنوات غير الحكومية. وانبعاث ما يمكن أن يطلق عليه ديمقراطية الناس العاديين هو نتاج ذلك النوع من الامتعاض الذي تحدثنا عنه سابقاً وقد يمثل أفضل علاج للعلل السياسية المتفشية حالياً في البلاد.

تتغذى ديمقراطية الناس العاديين في الأساس بتوق الناس للمواطنة والترابط الاجتماعي اللذان طبعت بهما الحياة السياسية عند ولادة هذه الجمهورية. وهي رغبة في تولي نواحي الحياة السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على تسيير المواطنين لشؤون حياتهم اليومية. وتتغذى بالادرار التدريجي بأن حكم الذات ليس نتيجة سلسلة من الخيارات السياسية يطرحها السياسيون والبيروقراطيون. ثم يقومون بادارتها هم بأنفسهم، بل نتاج حوار، ومداولات مستمرة واتخاذ الأفراد لقرارات عليهم أن يتحملوا عواقبها بأنفسهم. وتمثل عودة المواطن المركز الأساسي لصحة وازدهار الجمهورية الديمقراطية الأميركيّة، وثمة دليل يتأكد باستمرار أنه قد يكون أهم مصدر مفرد لصلاح السياسة الأميركيّة في السنوات القليلة.

أخذ المواطنون الذين تهمهم نوعية التعليم الذي يقدم في المدارس العامة يدركون بالتدريج أن من قصر النظر وعدم الكفاءة انتظار قيام الحكومة - سواء منها حكومات الولايات أو حكومة البيت الأبيض - بإجراء اصلاحات اساسية يمكن أن تنجح. فقد يتطلب الأمر تولي مجالس ادارة المدارس المحلية والنهوض بمسؤوليات التعليم في المراكز التعليمية. وسوف يتطلب ذلك تحدي المؤسسة التعليمية من داخلها، والدفع من أجل المزيد من المرونة لتمكين البلديات من تفعيل سياسات تقضي على بيروقراطية التعليم العالي، وتطور مصادر

للايرادات تزيد من قوة المجتمع المحلي بدل ان تضعفه أكثر. وفي المناطق التي استسلمت فيها ادارة التعليم المحلي لليد الثقيلة للوائح الفدرالية ولوائح الولايات التنظيمية، حيث مجالس ادارة المدارس المحلية ليست اكثراً من اثر رمزي لبقايا عهد مضى، فإن على المواطنين تشكيل مجموعات من اولياء الامور وداعفي الضرائب لاعادة تعريف معنى التعليم في مجتمعاتهم .

وقد بدأ المواطنون المهتمون بالعنف والجريمة في مجتمعاتهم المحلية يدركون تدريجياً أن هناك حدوداً لدى قدرة السياسة الصادرة من واشنطن على التعامل بفعالية مع الجريمة في «شارع مين» وقد بدأوا ينظرون إلى الامر من خلال منطق مثل «ثلاث ضربات وخرج» ويسعون لتولي مسؤولية شوارعهم واحيائهم. ويشكل المواطنون في المجتمعات المحلية المنتشرة في طول البلاد وعرضها دوريات مراقبة في الاحياء، وشبكات لمساعدة الشرطة، ومجموعات لأمن الشوارع . وفي بعض المدن عاد الدركي - رجل الشرطة الراجل الذي يرتدي زيًّا رسمياً ويساعد على منع النشاط الاجرامي، بوجوده المجرد، إلى الظهور وصارت الصحف المحلية اداة مساعدة في «الحرب على الجريمة» التي يشنها الناس العاديون وفي بعض الحالات ، اصبحوا شركاء مع المواطنين وسلطات فرض القانون المحلية في الجهد الرامي إلى الإبلاغ عن السلوكيات الاجرامية ومعاقبتها . وهذا نهج لسلطات فرض القانون المحلية التي تدرك أن الاستراتيجية الناجحة لخفض الجريمة تتطلب تركيبة حكيمة تجمع بين التمويل الكافي والرقابة المحلية لمواجهة المشاكل الخاصة بكل مجتمع محلي.

ربما أن أكثر مجموعات المواطنين تأثيراً هي المجموعات التي تسعى لإجراء اصلاحات أساسية على السياسات الضريبية والحكومة ذاتها. وليس صدفة التفكير في تحديد مدة خدمة مسؤولي الولايات المنتخبين في مختلف أنحاء البلاد . وفي بعض الولايات حدث ثوراث مصغرة في سياسات الانفاق وفرض الضرائب . لكن النجاح الرئيسي لتلك الجماعات ليس الاصلاحات التي تمكنا من تحقيقها بل المسائل التي دفعت المواطنين في كل مكان أن يسألوا : ما الذي يجب ان تفعله الحكومة وما مستوى الحكم الكافي لها ؟ ذلك هو نوع الاستئلة الأساسية الذي أجبر المواطنين على التفكير في نوعية سياسات الحكومة وطبيعة مواطنتهم.

أحياء الفدرالية من خلال الحكم المحلي

يعتمد إحياء المواطن والترابط الاجتماعي في أميركا على الكثير من الاجراءات الرامية إلى أحياء الفدرالية بوصفها أحدى السمات الأساسية في سياستنا . وبناء على الاسباب التي ناقشناها في بداية هذا الفصل لا يمكن لحكم الذات ان يزدهر في دولة مركزية كبيرة. فدولة من هذا النوع لا بد أن تقوم باشياء كثيرة جداً، القليل منها تقوم به بشكل جيد. اضف الى ذلك، لا مناص لها من ان تفقد اتصالها بالمشاعر والاحاسيس الشعبية الأعمق والاطول بقاء التي يجب ان توجه اعمال أية جمهورية. انها دولة تقيس المصلحة العامة باستطلاعات الرأي العام، وتخلط الحكومة الشعبية بشعبية الحكومة، وترتدى بالتالي على التقلب في توجهات الرأي العام بدل ان تنظر لمصالح الأمة بعيدة المدى . المطلوب لمواجهة هذا التوجه هو العودة الى نوع الفدرالية التي تصورها واضعوا الدستور، احياء الفعالية السياسية للولاية والحكم المحلي. لقد حان الوقت لادرارك ان القضايا جمیعاً لا تتطلب دراسة على المستوى القومي او وصفة قومية؛ ولا تحل كل مشكلة قومية على النحو الافضل من خلال سياسة قومية واحدة . لقد حان الوقت لادرارك ان معظم المشاكل المحلية التي تواجه المجتمع الحديث هي مشاكل اقليمية او محلية في غرضها، ويجب ان يكون هدف الحكومة ان تسهل على المواطنين في تلك المناطق والبلديات التعامل مع تلك المشاكل.

ثمة دليل في كل مكان على أهمية احياء المواطن والمجتمع المحلي بات معروفاً في أميركا. انه تحول ولده الاحباط واليأس من الواقع السياسي ويغذيه شعور بتراجع الديمقراطية الذي ابرزناه فيما سبق. لكنه تحول سيفشل على الالغب في تحقيق ما يجب عليه تحقيقه، ما لم ترافقه اصلاحات اساسية في مؤسسات حكومية ايضاً. المطلوب لاحياء المواطن والمجتمع المحلي بشكل حقيقي في أميركا هو اصلاحات واسعة وجذرية في الحكومة على كافة المستويات. اصلاحات تطال كل مؤسسات الحكم وتسعى للعودة بالحكومة الى جذورها والمبادئ، التي قامت عليها . ويجب الا تتجوأية مؤسسة من التمحيص. اصلاحات يكون مرشدتها ودليلها أن المهم ليس مدى ما تتمتع به الحكومة من سلطة ونفوذ، بل مدى ما يتمتع به المواطن من سلطة ونفوذ وكيف يمكن للحكومة أن

تساعد المواطنين على ممارسة سلطتهم ونفوذهم.

يتطلب اصلاح من هذا النوع على الاغلب، بذل الجهد، والانضباط، والشجاعة من القائمين على الحكم، الذين قد ينتهي بهم الأمر كخاسرين بالمعنى الدقيق للكلمة، اذا طبقت اصلاحات حقيقة. وسيتطلب ان يمارس السياسيون نوعاً من فن ممارسة الحكم والمداولات التي اصبحت نادرة في حكومات اليوم. في الختام، المفارقة، أن احياء ديمقراطيتنا - أي احياء حكم الذات - يجب أن يبدأ بتجديد المواطن والمجتمع المحلي، بحيث يصبحا حجر الزاوية في سياساتنا. لأن المقياس الحقيقي لديمقراطيتنا سيكون على الدوام قدرة مواطنينا على توليد الارادة السياسية للسيطرة على مصيرهم وتحديد المسار المستقبلي لحكومتهم.

ENDNOTES

1. Benjamin Rush wrote, (*Selected Writings* [Dagobert Runes, NY: Philosophical Library, 1947], 88), "Next to the duty which young men owe to their creator, I wish to see a regard to their country inculcated upon them."
2. Alexander Hamilton, James Madison, John Jay, *The Federalist Papers*, ed. Clinton Rossiter (New York: New American Library, 1961), nos. 10 and 51.
3. See *The Federalist Papers*, no. 45.
4. Douglas Adair, "Clio Bemessed," in *Fame and the Founding Fathers*, ed. Trevor Cobourn (New York: W. W. Norton, 1948), 103.
5. See Gordon Wood, *The Creation of the American Republic, 1776-1787* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1968), 571.
6. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, ed. J. P. Mayer (New York: Alfred Knopf, 1968), 511.
7. Ibid., 233.
8. Ibid., 692.
9. Ibid.
10. See Mary Ann Glendon, *Rights Talk* (New York: The Free Press, 1991).

الجزء الرابع

المؤسسات المدنية الأمريكية

الفصل الخامس عشر

الرجل ، والمرأة ، والأسرة : الاختلافات والتبعية في الحوار الاميركي

باربرا دافو وايتهايد

وديفيد جي . بلانكنهورن

ينقسم العالم الى فئتين مميزتين من الناس: الرجال، والنساء. ولا يمكن لأي منهما أن يوجد من دون الآخر. ومن الناحية العملية. لا يمكن لأي فئة أن تجز شيناً ذا قيمة من دون الأخرى. لذلك أليس من الفطنة ان نقلق لطريقة عيشهما معاً، وما اذا كان هذا العيش المشترك سيزيد انجازات وسعادة الطرفين؟

بول ساير ، ١٩٣٩

الهوية الجنسية في الساحة العامة

ما معنى الجنسانية (gender) وما هو دورها في الحوار السياسي والنقاش العام الجاريان حالياً في اميركا؟ ليس ثمة مواضيع كثيرة أكثر أهمية، لأن الأمر يتعلق بطريقة تنشئة اطفالنا ونوع الناس الذي نرغب في أن نكونه.

ومع ذلك فإنه موضوع خطر، ويقاد يكون محظوراً. الواقع، أن قول اي شيء مهم حول هذا الموضوع يعني الإساءة للكثير من سياسات امتنا ونخبة اصحاب الرأي. فمن المثير للسخرية. انه في مجتمع يفهم منه اهتمامه الشديد بكل ما هو جنسي، فإن نقاش النخبة للسياسات الجنسانية يكتب وبهذب بشكل غريب، ويتحكم به الحظر والتحريم، واستخدام التعابير الملطفة، والصمت، وتتطوّقه شبكة قوية من الأفكار الراسخة التي تصر على انعدام الأهمية الاجتماعية للاختلافات الجنسية بين النساء والرجال.

وبالمقابل، فإن مناقشات الناس العاديين عندنا أكثر تعددية، وهي بالاجمال، أكثر انفتاحاً في التحدث مباشرة عن الاختلافات الجنسية. ويمكن القول ان احاديث النخبة

حول هذا الموضوع في واشنطن العاصمة ولوس انجلوس قد تكون افضل بكثير لو انها شابهت الأحاديث التي تدور حول طاولة المطبخ في بادوكاه او ماها.

سنركز هنا بشكل رئيسي على المناظرات السياسية والأحاديث العامة المحيطة بالزواج والأبوة. من المؤكد أن بعض القضايا الأخرى، مثل الجنس في سن المراهقة أو الإهتمام بالمسنين، أمور مهمة أيضاً، لكن من وجهة النظر التي تفضلها السياسة العامة، فإن الأمرين الأكثر أهمية اللذين يتعلكان بالرجل والمرأة ويجب أن نعرف عنهما، هو أنها يتزوجان وينجبان اطفالاً.

نتفق مع ما قاله بول ساير، الرئيس المؤسس للمجلس الوطني للعلاقات الأسرية، في الفقرة الافتتاحية من هذا الفصل. وفي حين إننا لا نقبل دون نقد الفلسفه الجنسوية التي تفصل بين العالدين التي اتبعها اجيال الآباء والأجداد، فإننا نؤمن، بشكل عام، بأن الفلسفه الجنسوية السائد التي يتبعها جيلنا - والمتمثلة في انكارها الشديد للاختلافات والتبعية - قد أضرت، بدل أن تساعده، في البحث عن «حياة مشتركة» للرجل والمرأة تشجع «على تحقيق السعادة للطرفين».

نحن نؤمن، تحديداً، بأن الحوار العام الحالي حول السياسات الجنسوية يسيطر عليه تصور مزدوج يشمل الغاء الفوارق الجنسية (androgyny)، والتعبير عن الفردية (expressive individualism). والنتيجة هي فلسفة عامة تقوض الأسرة، وتهمل الأطفال، وتجعل تحقيق السعادة للبالغين أمر بعيد المنال. والحل هو فلسفة عامة تسعى لتحسين البيئة الاجتماعية لحياة الأسرة. وهذه مطالب كبيرة. لذا دعونا نشرح الأمر.

ازواج وزوجات

تشكل القيم التي نقلتها ثقافتنا حول الروابط الزوجية خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر التغيرات الاجتماعية شأنها في حياة الأسرة في القرن العشرين. وقد وصف لورنس ستون في كتابه «الطريق إلى الطلاق» التحولات الأخيرة في الغرب والتي انتقلت من مجتمعات «ترفض الانفصال والطلاق إلى حد بعيد»، إلى مجتمعات «تفصل وتطلق» على أنها «أعمق التغيرات الاجتماعية التي حدثت خلال القرون الخمسة الماضية وأبعدها أثراً»^(١).

في العام ١٩٦٠، كان هناك ٣٥ شخصاً مطلقاً من كل الف متزوج اليوم يوجد ١٤٢ مطلقاً - زيادة مقدارها ٤٠٦ بالمئة خلال ٣٠ سنة^(٢). وخلال الفترة ذاتها قفزت نسبة الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين من ٩ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة^(٣). وفي الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥ زادت نسبة جميع الولادات التي تحدث خارج الرباط الزوجي من ٥ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة^(٤); ونسبة الأمهات المراهقات غير المتزوجات ارتفعت من ١٥ بالمئة إلى ٥٨ بالمئة^(٥); وانخفضت النسبة الكلية من حياة البالغين الأميركيين الذين يقضون حياتهم مع زوجة وولد واحد، على الأقل، من ٦٢ بالمئة، وهي أعلى نسبة في تاريخ امتنا، إلى ٤٢ بالمئة. أدنى نسبة في تاريخ امتنا^(٦).

تعكس هذه الأرقام عملية مزدوجة من تفكك المؤسسات والغايات شرعيتها تشير العملية الأولى إلى تأكل الزواج كمؤسسة اجتماعية تشتمل على قيم أخلاقية مقبولة على نطاق واسع. وتشير الثانية التي تخلص الأحكام الشرعية المنظمة للزواج والتي تساعد على تفكك هذه المؤسسة وتحويلها من رابط اجتماعي ملزم إلى خيار لنمط حياة خاص يمكن إنهاءه بمنتهى الحرية^(٧). وتحول الطلاق إلى «حق» - إلى إجراء اداري أكثر مما هو قضية قانونية .

العواقب الاجتماعية التي نجمت عن هذا التحول السريع، حتى الآن، استحوذت قلق الناس وتتباههم. فقد ادركت النخبة ، مؤخراً، بما في ذلك رجال الفكر والعلماء ذوي النفوذ التكاليف الاجتماعية العميقة، خاصة بالنسبة لحياة الأطفال، لثورة الطلاق واعادة تعريف الزواج^(٨).

فما الذي تسبب في زخم التغيير هذا ؟ أو بدقة أكبر، ما هي العلاقة بين الهوية الجنسية المعاصرة - أي معنى ودور الجنسانية في ثقافتنا - والإختلاف في تقييم الزواج في زماننا الحالي ؟

دعونا نبدأ بالنظر في اللغة. خذ مثلاً أهم كلمة جديدة ظهرت في احاديثنا الشائعة خلال هذه الظاهرة : تعبير «ليس خطأ». فقد يدهش معظم اجدادنا واباينا ايضاً ويسعروا بالإحباط لأي زعم يدعى ان فك رباط الزوجية عمل لا علاقة له بقضايا الخطأ والأخلاق.

ومع ذلك، أصبحت ولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٩ أول ولاية - أو بالأحرى أول نطاق سلطة في العالم الغربي - يلغى كل الأسس التي تعتبر الطلاق عيباً أو خطأ. وانتشر هذا النوع الجديد من قوانين الطلاق، خلال السنوات الخمس عشرة التالية بسرعة في مختلف أنحاء البلاد. وبحلول العام ١٩٨٧ أعادت ٤٠ ولاية ، اضافة الى مقاطعة كولومبيا، النظر في قوانين الطلاق بطريقة وصفتها ماري آن غلندون بأنها تقود «دون ريب نحو طلاق سهل لا خطأ فيه».

وتضيف غلندون، أنه خلال هذه الفترة في الولايات المتحدة :

اختلطت فكرة «ليس خطأ» بسرعة مع الجمجمة السينكولوجية التي كان لها تأثير قوي على طريقة تفكير الأميركيين حول علاقاتهم الشخصية .. وتفق تماماً مع احاديث تحظى بشعبية متزايدة تعامل فيها القيم وكأنها مسألة ذوق، والشعور بالذنب وكأنه أمر غير صحي، والمسؤولية الفردية الأولى للشخص هي تجاه نفسه (١٠).

وهكذا غيرت فكرة ايديولوجيا «ليس خطأ»، وممارستها، الزواج من الناحيتين الشخصية والاجتماعية. من الناحية الشخصية، تقول لنا فكرة «ليس خطأ» انه حين ينتهي الزواج فلا لوم على اي من الزوجين . الناس يتغيرون: الناس يكبرون منفصلين؛ والأهم من ذلك على الناس أن يسعوا لتحقيق سعادتهم الخاصة. تلك حقائق يجب عدم حظرها أو كتمها، بل قبولها وتقديسها، حيث انه حتى العلاقات الفاشلة يمكن أن تعزز نمو الشخصية وتحقيق الذات.

من الناحية الاجتماعية، يخبرنا تعبير «ليس خطأ» أن عقد الزواج وفك رباط الزوجية هما مسائل خاصة، وضفت أصلاً للوفاء باحتياجات الأزواج الأفراد. أما الشركاء الآخرين في العلاقة، كالأطفال مثلاً، أو حتى المجتمع ككل، فهم، في أفضل الحالات، مجرد شركاء صغار ليس لطلابهم أساس فعلي، وهي بالتالي مطالب غير ملزمة.

وتناقض هذه الفكرة تقاضاً حاداً مع حكمة اجدادنا السائدة، والتي لخصها مقال روسلو بوند الشهير أفضل تشخيص، والذي شدد على أن قانون الأسرة «يجب أن يميز ما بين المصالح الفردية في العلاقات المحلية ومصلحة المجتمع والأسرة والمجتمع كمؤسسات اجتماعية». وهذه المصلحة الاجتماعية من شقين: «صيانة الأسرة كمؤسسة اجتماعية»

و «حماية القاصرين، بأن يؤمن لجميع الأفراد حياة اجتماعية و أخلاقية، و تنشئة و تدريب ذرية صالحة من المواطنين للمستقبل»^(١١).

أخيراً، تعكس سيطرة فكرة «ليس خطأ»، مجموعة جديدة أوسع بكثير من قيم النخبة الثقافية الجديدة المهيمنة التي تعيد، عملياً، تعريف مفاهيم مجتمعنا عن الحب، والزواج، والبلوغ. وكما أوضحت أن سويدلر فإن هذه القيم تقدس في المقام الأول «الاهتمام ببقاء الذات وتكاملها واستقلالها مما يجعل التضحية تبدو ضعفاً، وتحقيق الذات يبدو كواجب إلاليقي»^(١٢).

وتضيف سويدلر، انه وفق المعنى الاوسع فان قصة الحب والزواج في ثقافتنا الجديدة «تعتبر فترة البلوغ على انها فترة من الأزمات المستمرة، والتحديات، والتغيير»^(١٣)، «ليس فيها مكان للراحة من المطالب التي تفرض على الذات»^(١٤). لأنها ترفض فكرة «الذات» بوصفها «إنجازاً ثابتاً»^(١٥)، وتفشل القصة الجديدة «في جعل تمسك البالغين بالالتزام، والإخلاص، والألفة، والإهتمام، يبدو عملاً بطولياً، وإنجازاً ذا مغزى»^(١٦). لذلك تتغير قواعد الزواج التقليدية دون أن يشعر بها أحد:

يحل واجب احترام انصافال الفرد محل واجب التضحية بالنفس من أجل الآخرين، والنمو والتغيير محل الاعتراف بحاجات الآخرين، واعطائهم مقابل ما يأخذه المرء منهم .. لم نعد نؤمن أن حياة البالغين يمكن أن يكون لها معنى بالتضحيات التي يقدمها المرء لزوجه أو اطفاله^(١٧).

و تستطع سويدلر أيضاً الطرق التي تشكل القيم الجديدة في الاختلافات الجنسوية والتي تعيد تعريف «اسطورة الحب» في مجتمع الولايات المتحدة، حيث تقول :

تشكل اسطورة الحب، من الناحية الرمزية على الأقل، بطريقة مختلفة لدى كل من المرأة والرجل. في الأدبيات النسائية ما زالت النهاية السعيدة هي الزواج، وما زال الحب يمكن الناس من التعرف على أنفسهم من خلال معرفتهم لبعضهم. أما الثقافة العليا، بشكل عام، فيحكمها الرجال والنسخة الذكورية من الاسطورة، والتي يفترض فيها الرجل من المرأة والمجتمع في إطار سعيه لتحقيق فريديته وحيداً^(١٨).

لذلك تعكس قصة الحب والزواج المسيطرة في مجتمعنا ميلاً ثقافياً حاداً، يشمل النساء والرجال أيضاً، نحو وجهات النظر الذكورية (والمرأفة) التقليدية من اسطورة الحب

- أى التأكيد على الفردانية وقصص تمالك النفس القليلة التي تجسدها اساطير رعاة البقاء والمحققين البوليسيين، والتي ينظر فيها الى التبعية والالتزامات الدائمة كعوائق أمام الإنجاز وليس طریقاً له .

تحمل هذه القيم عواقب عريضة بعيدة المدى. ففي مجتمعنا، يقترب الطلاق من أن يصبح موازياً للزواج كتوقع، وطقس، وتجربة في حياة البالغين. وفي دليل دامغ على ما اسماه نورفال غلين «تردي فكرة ديمومة الزواج»، قال، إن نسبة الاميركيين الذين يؤمنون بأن الزوج غير المتفاهمين الذين يجب الا يبقوا مع بعضهم من أجل الاولاد قد ازدادت خلال ثلاثة عقود، من أقلية صغيرة الى أغلبية كاسحة (١٩). وفيما يلي رسالة من رجل طلق زوجته يتحدث فيها الى ابن زوجته السابقة الذي يعيش مع والدته وزوج أم جديد :

لقد أكدت له ان الزواج يمكن ان ينجح، وان عدم نجاح زواج والديه، ليس سبباً للتخلص عن الزواج كمؤسسة. استمع اليَ بصبر وقال: «ابي، جميع آباء اصدقائي لا يعيشون معاً، الجميع يطلق سواء عاجلاً او اجلأ. لا تقلق، أنا بخير، استطيع العناية بنفسي تماماً بحب النساء، واتركهم، اليُس كذلك ؟ (٢٠).

لقد تغلغلت ظاهرة تفكك الروابط الزوجية، والتي أكثر مما تتبدى في اوساط النخبة، في جميع نواحي ثقافتنا. وفي العام ١٩٨٧ صدرت مجلة قومية خاصة بالطلاق، «ديفورس» (٢١). وكانت صفحة «ستايل» في صحيفة «نيويورك تايمز» تعرض اخبار المطلقات مع اخبار الأطراف المتحاربة. وبدأت الشركات التي تصدر بطاقات التهنئة باصدار بطاقات للطلاق («فكرة في زواجك وكأنه اليوم ذكريات، مليء بالموسيقى الحزينة والمرحة. لكن المهم الآن هو أنت : الاعزب الذي أطلق سراحه مؤخراً!») لتنضم الى مجموعتها من بطاقات المناسبات. وفي دعاية للمشروبات الروحية في احدى المجلات صور الإعلان امرأتان تتحاوران مع نص يقول : «انه يحب اطفالي بجنون، ويشرب جوني ووكر» (٢٢). وأدخل العديد من الطوائف الدينية - بما في ذلك، اللوثريون، والميثوديون الجدد، والاسقفيون، واللوحدون، وكنيسة المسيح المتحدة - صلوات للطلاق وشعائر أخرى في طقوسهم الدينية (٢٣). وظهر خط جديد من كتب الأطفال يتضمن عنوانين مثل «كتاب الطلاق: مرشد للأطفال والأسر» (٢٤).

فما الذي يجب عمله ؟ من الواضح أن التحدي ليس اقتصادياً أو سياسياً بشكل اساسي. انه تحد ثقافي. المشكلة تكمن بشكل خاص في ثقافة النخبة. وقد بين ذلك كريستوفر جنكس في تحليله للتفسخ الأسري في أوساط الفقراء، قال:

بدأت الأبوة أو الأمومة الفردية للأطفال انتشارها السريع خلال عقد الستينيات حين تعرضت مواقف النخبة تجاه الجنس، والزواج، والطلاق، والأبوة الى تغيرات درامية .. فقد انتقلنا من التفكير بأن على المجتمع الا يشجع العلاقات الجنسية خارج إطار الزوجية، وخاصة الولادات خارج ذلك الرباط، الى التفكير بأن مثل هذه الجهود هي تعدٍ غير مقبول على الحرية الشخصية^(٢٥).

التحدي الرئيسي اذاً هو مواجهة القيم الثقافية الجديدة الستائدة مباشرة والتي تعمل على تدمير مؤسسات الزواج والأسرة. وأكثر الطرق فعالية، في هذا الصدد، هي أكثرها عرضة للخلاف: اعادة تشكيل السمة (Stigma) الإجتماعية التي كانت ترافق تقليدياً عملية تفسخ الأسرة. وتعني كلمة Stigma ايضاً وصمة وهي تنم عن الازدراء عادة، مثلها في ذلك مثل كلمات «ذنب» أو «عيوب» أو «لوم». لكن اذا كان طلبنا السلبي الأساسي هو التخلص من اللغة وفكرة «ليس عيباً» من معجم قضائيانا الأسرية، فإن المطلب الإيجابي الملحق لنا هو بالتأكيد اعادة تقييمنا واستخدامنا لكلمة سمة.

ان وصم سلوك معين يؤدي، كقاعدة عامة، الى التقليل من ممارسة ذلك السلوك. وتؤكدنا على هذه القاعدة، اسئلة أي شخص ان كان يحب التدخين في مطعم مزدحم، مع بقاء الامور الاخرى على حالها، او رمي النفايات على شاطيء البحر، او استخدام لغة مهينة عرقياً في التلفزيون . وعكس ذلك، فان عدم وصم سلوك ما وازدياد ممارسة ذلك السلوك هي من الحقائق الشائعة في علم الإنسان (الأنثروبولوجي) . ومن دون هذا التبدل في القيم لن يحدث تغيير ذي قيمة، بغض النظر عما يفعله صناع السياسة.

وتأثير السياسة، في الوقت نفسه، في الثقافة. وتقوم القوانين والسياسات العامة بأكثر من توزيع الموارد ووضع القواعد والحوافز. فهي تنقل ايضاً رسائل معيارية. وتساعد على تشكيل حوارنا العام - مواضيعنا الثقافية - حول من نحن ومن نريد ان نكون. ووفقاً لذلك، فإن السياسات الخاصة بالحياة الأسرية تبقى مهمة، خاصة المتعلقة بالزواج. وكما المح

بروس هافن بقوله «لقد كان تنظيم الزواج على الدوام عاملاً أساسياً في مساعدة المجتمع الإنساني على نشر السلوك الضروري لبقاء المجتمع والأفراد»^(٢٦).

لذلك، فإن اصلاح قوانين الزواج لدينا يمكن أن يساهم في تجديد ثقافي أعرض للعلاقات الزوجية، بشكل غير مباشر على الأقل. الأولوية الأولى هي بالتأكيد تغيير التوجه القانوني الذي يسمح بالطلاق قليل المسؤولية والذي «ليس عيباً» - خاصة حين يعترض أحد الزوجين عليه، والأهم من ذلك حين يتعلق الأمر بأطفال قاصرين.

من المهم هنا فهم ان الكثير من فكرة «ليس عيباً» ينبع من الفرضيات الفردانية وال المتعلقة بالغاء الفوارق الجنسية. فقوانين الطلاق التي تعتبر ان الطلاق ليس عيباً تفترض، على سبيل المثال، أن اقتسام ممتلكات الزوجين هي الوسيلة الرئيسية لتسوية النواحي المالية للطلاق، وبعد الطلاق، يفترض أن يكون كل زوج مكتفياً ذاتياً. واذا نظرنا الى واقع الحياة الحقيقة حول دور الجنسانية وعلاقات التبعية، يتضح الخلل من هذه الافتراضات :

١ - تشتمل ثلاثة اخmas حالات الطلاق تقريباً على اطفال قاصرين، ينتهي معظمهم الى البقاء في حضانة امهاتهم^(٢٧).

٢ - تكون قدرة معظم الزوجات السابقات على الكسب بعد الطلاق أقل من قدرة الأزواج السابقين ويعود ذلك جزئياً التي ترتيبات العمل ورعاية الأطفال بعد الطلاق.

ونتيجة لتجاهل حقائق التبعية والجنسانية هذه بعد الطلاق، فإن مستوى معيشة النساء والأطفال يميل الى الهبوط بحدة في اغلب الأحيان، بينما تميل مستويات معيشة الرجال الى الارتفاع^(٢٨). اضف الى ذلك، تميل نفقة اعالة الطفل التي يدفعها الطرف الذي لا يملك حق الرعاية، وهو الأب في معظم الحالات لأن تكون منخفضة جداً - ويعود ذلك جزئياً الى ان التشريعات القانونية تعطي القضاة العاملين بموجب فرضيات الاكتفاء الذاتي حق فرض دفع نفقة متدنية، وجزئياً، لأن عدم وجود اشراف فعال بعد الزواج يعني أن قلة من الأمهات يتلقين كامل النفقة التي فرضها القاضي^(٢٩).

تساعدنا هذه الحقائق على تفسير السبب في أن النساء، وليس الرجال، هم أكثر منتقدي قوانين الطلاق المتبعة حالياً لدينا الحاجاً وبلاحة. وكما قالت ماري آن غليندون،

«يبدو قانون الطلاق الأميركي من الناحية العملية وكأنه يقول للوالدين، وخاصة الأمهات، أن من الخطير أن يكرس المرأة نفسه بشكل أساسي أو مطلق لتربية الأطفال» (٣٠).

آباء وأمهات

يتجلّى الأصرار على الغاء الفوارق الجنسية في احاديث النخبة بشكل واضح، ويكون مؤذياً بشكل خاص، حين يسعى إلى اخفاء أو انكار الفروقات بين الآباء والأمهات. ويضعف هذا الالحاح فهمنا لأنفسنا بطرق عده. فهو يتحدى بشكل أساسي، آلاف السنين من نواحي تاريخ تطورنا البيولوجي، الذي يعطي الأولوية لبقاء الطفل الإنساني. ومع تحول التركيز في الحياة الأسرية من الاهتمام بتنشئة الأطفال إلى اشباع رغبات البالغين، فإن هذه التوجهات الجديدة تتعدي على القواعد الثقافية التي تدعو الآباء إلى التضحية وإنكار الذات الضروريتان للتربية الناجحة للأطفال. وبالتالي فإن الإصرار على الغاء الفوارق الجنسية يتحدى المطلب الرئيسي للحياة الاجتماعية: رعاية قدرات وصفات الجيل المقبل.

مرة أخرى، خذ بعين الاعتبار الكلمتين الرئيسيتين «أم» و «أب» ما معناهما في أحاديث النخبة اليوم؟ تاريخياً، لتعريفهما معنى أبعد من «والد» و «والدة». ويخصص قاموس اوكسفورد للغة الإنجليزية ست صفحات لمعنى كلمة أم واقاربها واربع صفحات لكلمة أب وأقاربها. ولا توجد كلمات كثيرة في لغتنا اسبغ عليها هذا القدر من المعانى الشخصية والإجتماعية، والثقافية، والأخلاقية، والدينية.

وبالمثل، ليس هناك كلمات أخرى لها هذه الأهمية في فهمنا للفروقات الجنسوية. من المؤكد أن علماء الأنثروبولوجيا، والإجتماع، والجند الصماء، والأعراق البشرية، واطباء التوليد، سيقاومون الغموض الذي قد يفرض على معنى هاتين الكلمتين ، بداعي مهني (كما يقاومه معظم الأطفال). ومع ذلك فإن احاديث النخبة في مجالسنا العامة تصر بعناد، وبشكل متزايد على الا نتحدث عن أب وأم، بل عن والدين (parents)* لا فوارق جنسية بينهما، وقد يكونا حتى «آباء» لا تربطهم بالأطفال صلة رحم أو شراكة بالأبوة.

* المقصود ربا الأسرة اللذان يرعيان الطفل بغض النظر عن كونهما الآبين الطبيعيين أو المتبنيين للطفل (المترجم).

وكمثال نموذجي هناك كتاب عن الآباءين صدر عام ١٩٧٨ عن «الجمع الصحي لنساء بوسطن»، يقول في فصل عنوانه «لقد أصبحنا الآن شركاء بالأبوبة».

عند توقع الأبوبة، سواء كانت طبيعية أو بالتبني، فإننا ننتظر بصبر نافذ قدوم طفلنا ويتتبينا القلق حول الطريقة التي سيغير بها هذا الحدث حياتنا. لم نعد مجرد «عشاق»، أو «اصدقاء»، أو «شركاء»، بل شركاء بالأبوبة في نوع آخر من المشاريع (٣١).

ان لاستئصال الفروقات الجنسية من قاموسنا جانبه المضحك . ففي ثقافة اشتغلت بالتصورات الجنسية ولغة الجنس للمرأهقين - ثقافة تسامح، وتشجع في بعض الأحيان، ممارسة النشاط الجنسي في سن مبكرة- نكتشف تزمناً غريباً فيما يتعلق بالفروقات الجنسية الناضجة. وحين يصل الأمر الى الآباء والأمهات، فإن ثقافة النخبة تنفر مبتعدة عن النساء الوليدات والرجال مكتملـيـ الرجولة وتبدو مرتاحـةـ أكثر لتماثـلـ الصفـاتـ الجنسـيةـ بينـ الفتـئـينـ.

إلا أنـاـ اذاـ نـحـيـناـ السـخـرـيـةـ جـانـبـاـ،ـ فإـنـ حلـولـ كـلـمـةـ «ـوالـدـ»ـ (parent)ـ *ـ محلـ كـلـمـتيـ «ـأمـ»ـ وـ «ـأـبـ»ـ يـخـدـمـ اـهـدـافـ سـيـاسـيـةـ وـ ثـقـافـيـةـ وـاضـحةـ.ـ أـولـاـ،ـ أـنهـ يـهـدـفـ إـلـىـ زـرـعـ ماـ اـسـمـتـهـ الـيـسـ روـسـيـ «ـخـلـيقـةـ مـساـواـتـيـةـ»ـ (egalitarian ethos)ـ فيـ تـنـشـيـةـ الطـفـلـ:

تـسـتـحـثـ الخـلـيقـةـ المـساـواـتـيـةـ عـدـةـ تـغـيـرـاتـ بـرـامـجـيـةـ فـيـ تـنـظـيمـ الـأـسـرـةـ:ـ انـخـفـاضـ فـيـ استـثـمـارـاتـ الـأـمـوـمـةـ تـجـاهـ الـأـطـفـالـ مـاـ يـسـمـحـ باـسـتـثـمـارـاتـ سـيـكـوـلـوـجـيـةـ أـكـبـرـ فـيـ الـعـلـمـ خـارـجـ الـأـسـرـةـ،ـ وـاسـتـثـمـارـاتـ أـكـبـرـ مـنـ قـبـلـ الـرـجـالـ لـدـورـهـمـ كـائـنـهـ وـاسـتـكـمالـ الـرـعـاـيـةـ الـأـبـوـيـةـ بـالـرـعـاـيـةـ الـمـؤـسـسـاتـيـةـ (٣٢ـ).

ثـانـيـاـ،ـ يـسـعـيـ «ـوالـدـ»ـ (parent)ـ الـمـحـايـدـ الـجـنـسـ إـلـىـ اـقـامـةـ نـوـعـ مـنـ الـمـساـواـةـ الـافتـراضـيـةـ بـيـنـ الـدـيـنـ فـيـ الـأـسـرـةـ.ـ وـلـتـحـقـيقـ هـذـاـ الـهـدـفـ فـانـ كـلـمـةـ «ـوالـدـ»ـ تـنـشـرـ لـتـجـبـ اـجـرـاءـ ايـ تمـيـزـ قدـ يـوحـيـ بـاـحـكـامـ تـقـيـمـيـةـ ضـمـنـيـةـ.ـ وـبـالـتـالـيـ،ـ فـيـنـ الـآـبـاءـ وـالأـمـهـاتـ المتـزـوجـينـ،ـ وـالـآـبـاءـ وـالأـمـهـاتـ العـازـبـينـ،ـ وـالـنـسـاءـ وـالـرـجـالـ الشـانـدـيـنـ جـنـسـيـاـ الـذـيـنـ يـرـعـونـ اـطـفـالـاـًـ يـصـبـحـونـ جـمـيـعاـ مـتـسـاوـيـنـ وـكـائـنـهـ الشـيـءـ ذـاتـهـ «ـوالـدـ»ـ.ـ وـبـتـحـرـيرـنـاـ مـنـ تـحـجـرـ الـأـوضـاعـ الـتـقـليـدـيـةـ

* رغم المعنى الواضح المتبادل لكلمة parent بالعربية فإن الكاتبين يستخدمان التعبير هنا ليعني شيئاً قريباً مما ندعوه «ولي امر الطفل» وهو المعنى الشائع لهذه الكلمة في أميركا (المترجم).

والهويات الجنسية فإن تعبير «والد» الجديد يشجعنا على اعتبار جميع الأشكال الممكنة ل التربية الأطفال متساوية ويزيل أي شكل من أشكال التمييز في الجنس والأسرة من فهمنا للأبوبة.

اضف الى ذلك، يمكن عزل «الوالد» ليس عن اشكال التمييز في الجنس والأسرة وحسب، بل عن صلة القربي ايضاً. وقد اقترحت نشرة مؤتمر رابطة رفاهية الطفل عقد عام ١٩٩١ نموذجاً للتربية الأطفال من «أشكال عدة من الآباء» (الوالد) يساوي بين مختلف أشكال آباء أطفالنا - الوالدين الطبيعيين، والآباء الراugin من الأقارب، والآباء الراugin ضمن أسرة، والآباء المتبنين، والآباء في بيوت الرعاية الجماعية^(٣٣).

خذ مثلاً كلمة اخرى مهمة في مفردات الاختلاف: كلمة حَبْل أو حمل. وهي الحالة البدنية لحمل طفل في رحم المرأة. انها حالة تتفرد فيها الإناث من الحيوانات اللبنانيّة وتعبير اساسي على الإختلاف بين الجنسين. اضف الى ذلك، أن كلمة حَبْل، مثلها مثل كلمتي «أم» و «أب» ترتبط تاريخياً بمعان ثقافية ايجابية: انها «حدث مبارك» حالة «انتظار طفل» و «أن تكون المرأة مع طفل». هذه التعريفات تساعد على نقل قصة الحمل في ثقافتنا - قصة هدفها تقدير حادث سيكولوجي وتقدير المرأة الحامل.

«ولماذا لا تحب معظم النساء ان يكن حوامل؟» كما يتساءل كتاب «الأب الذي ينتظر مولوداً» والذي نشر عام ١٩٦٤ ، ويضيف قوله :

رغم التمتع المؤقت في شكلهن الخارجي، فانهن يزددن ايتاعاً من الناحية البدنية والعاطفية في كل يوم. ويتمتعن بروح معنوية عالية معظم الوقت. وتصبح بشرتهم شفافة وردية اللون، وتلمع اعينهن ببريق خاص، ويشددن قامتهن بقدر ما يسمع بطنهن الناتي، بفخر لم يشعرن بها من قبل ومن النادر أن يشعرن بها مرة اخرى^(٣٤).

اليوم نروي لأنفسنا قصة مختلفة تماماً. خذ مثلاً قصة نموذجية كتبت عام ١٩٧٧ في كتاب «مرشد للحمل والأمومة للنساء اللواتي ليس لديهن من يساعدنهن» .. الحمل حدث خطير في حياة كل امرأة، سواء كانت متزوجة أو عزباء، وهو يساعدها على فهم مشاعرها الأولية، والتي قد تتضمن أي من الأمور التالية، أو حتى خليط من عدد منها في وقت

واحد». وتشتمل قائمة المشاعر على السرور، والشك، والخوف، والشعور بالحرج، واللامبالاة، والهروب، والانتحار^(٣٥).

ربما مثل هذان المثالان أقصى درجات التطرف. لكن التطرف يكشف الكثير من حكاياتنا الثقافية. فيصور الحمل، في احاديثنا هذه الأيام، على أنه اشكالي وصعب - مصدر قلق، وخوف، وتبعية غير مرغوب فيها . وهناك عدد من التوجهات ترسخ هذه القصة، بما في ذلك، تغير السن الذي تحمل فيه المرأة لأول مرة؛ والضغط على الأمهات ورغبتهن في المشاركة في العمل مقابل أجر؛ والتقليل من أهمية الطفولة والأمومة في ثقافتنا العامة^(٣٦). النتيجة العامة هي تعريف ثقافي جديد يعتبر الحمل نوعاً من الإعاقة.

من المؤكد أن الحكمة السائدة والرأي الطبي ينافقون الفهم الذي يعتبر الحمل نوعاً من الإعاقة. ومع ذلك فإن أيّاً من هذين المرجعين الموثوقين لم يؤثرا على السلطة التشريعية عند تشريع اجازة الحمل في الولايات المتحدة. فقد كان «قانون التمييز بسبب الحمل» الذي أقر كتعديل لقانون الحقوق المدنية للعام ١٩٦٤، جزءاً من جهد أكبر لضمان حقوق متساوية للنساء العاملات ومنح حماية تشريعية لجميع العمال دون النظر للجنس.

بعد ان طرح الحمل كقضية حقوق مدنية ونوقش وفق تعابير المساواة الشكلية والفردانية الاميركية المألوفة، لم يعد في الامكان النظر اليه كحالة صحية تتفرد بها النساء. وكان لابد من تفسيرها كاعاقة مؤقتة، مثل ساق مكسورة، لا فرق بينها وبين أية اصابة مؤقتة قد تعيق العامل عن عمله.

تعكس اعادة تعريف الحمل - من حدث مبارك الى اعاقه - التغير الأعراض : التحول الثقافي عن الأخلاق التي اساسها الأسرة الى الاخلاقيات القائمة على التوظيف. تاريخياً، كان الحمل حدث عائلي بحت، يتتجاوز أية نظرة تجارية. وبات ينظر اليه الآن وكأنه حدث يتعلق بمكان العمل، يتوسطه عالم المال.

فكري في معنى هذا التحول. يفهم التصور الأسري الحمل والولادة على أنهما حدث مركزي في حياة الأسرة، يستقبل بالإحتفال، والإمتنان، والترحاب. أما تصور القوى

العاملة فيفهم الحمل على انه عرقله لسير العمل يضعف ارتباط الموظفين بعملهم، ويزيد من تغيبهم عن العمل، ويخفض الانتاجية.

تبرز قصة الحمل والولادة القديمة الفروقات بين الرجال والنساء - سواء منها البدنية، والعاطفية، والاجتماعية - وتعزز المثل الثقافية التي تفصل بين العالمين وتكملهما. وثمة عرض كلاسيكي لهذا القصة نجده في رواية «انا كارنينا». لتولستوي. مشهد لفصل راديكالي بين الجنسين، مع تقسيم واضح للجهد البدني والعاطفي. يقف ليفن في غرفة الإنتظار بينما تذهب محبوبته كيتي الى العمل وهي حامل بمولودهما الأول. وتسسلم كيتي لآلام الولادة البدنية، بينما يعاني ليفن الأمّاً عاطفية لا تقل عن آلامها البدنية:

احتى برأسه على اطار الباب في الغرفة المجاورة، وقف هناك يستمع الى شخص يصرخ ويئن بطريقة لم يسمعها من قبل، وكان يعرف أن تلك الأصوات صادرة عما كانته كيتي ذات مرة. لم تعد لديه أية رغبة في الحصول على طفل. انه يكره هذا الطفل الآن. حتى انه لا يريدها أن تعيش بعد الآن؛ كل ما يريد هو وضع حد لهذه المعاناة الرهيبة (٣٧).

ضعف ليفن العاطفي وخوفه وجهره، يتعارض بحدة مع قوة كيتي العاطفية، والبدنية، ومعارفها النسوية. تلك هي العناصر المألوفة في القصة القديمة. ويمكن للمرء أن يقارن ليفن، مع الإعتذار لتولستوي، مع ريكريكاردو في حلقة المسلسل التلفزيوني «أحب لوسي» التي عرضت في كانون الثاني ١٩٥٣ - وهو مسلسل استقطب أكبر عدد من المشاهدين في تاريخ التلفزيون الأميركي. تصل لوسي الى المستشفى بجسم ممتلىء ومزاج رائق لوضع حملها، وهي تحمل حقيبة ملابسها، بينما يُدفع ريكريكاردو الجالس على كرسي بعجلات الى جانبها، هي متمسكة عاطفياً، مع اعاقة مؤقتة. ريكريكاردو مُحب لكنه ضعيف. اما هي فقوية .

اضف الى ذلك، تمتد القصة القديمة الى فترة ما بعد الولادة. فتحذر ادبيات النصائح الشعبية الزوج بأن زوجته قد تنتابها مشاعر جديدة؛ فهي قد تسbig على المولود الجديد من عواطفها أكثر مما تسbig عليه. كما تحذر القصة القديمة من أن الحياة العائلية قد تتغير. فسوف يتطلب الطفل الجديد تضحيات جديدة مختلفة من الأم والأب - تضحيات تتمحض عنها أسمى مكافآت الحياة. كما قال الدكتور سبوك في كتابه الكلاسيكي «الطفل ورعايته».

رعاية اطفالهم، ورؤيتهم وهم ينمون ويكبرون ليصبحوا أنساساً رائعاً، يعطي معظم الآباء أعظم مسارات الحياة - رغم ما يبذلون من عمل شاق. هذا هو الخلق. وتلك هي ديمومتنا الخفية. الفخر بالإنجازات الدينوية الأخرى يبدو ضعيفاً بالمقارنة (٢٨).

تفسر القصة الجديدة المكونات البدنية والنفسية والاجتماعية للحمل والولادة لكن من خلال رواية مختلفة كلية. وتقوم القصة الجديدة على ثقافة الغاء الفوارق الجنسية. وهي تقلل، بدل ان تبرز الفروقات بين الآباء والأمهات. وهي لا تتركز على الأسرة أو الهوية البيولوجية، بل على حقوق الفرد وخباراته. باختصار، تعيد صياغة تجربة الحمل والولادة حسب تعابير السوق المعتادة وما وصفه روبرت بيلا بالنموذج العلاجي (٢٩). ووفقاً لذلك، يصبح الحمل والولادة طريقاً آخر نحو المزيد من الحرية الفردية والتعبير عن الذات.

في القصة القديمة، يفصل الرجل عن المرأة. وفي القصة الجديدة يجمع الحمل بين الجنسين. وينضم الرجال إلى النساء، فعلياً، في حالة الحمل. بحيث ان الازواج يقولون لاصدقائهم وفق آخر م ospات الحديث «نحن حاملان» والرجال يجب أن يدخلوا مع النساء الى غرفة الولادة، حيث أن الأمهات والآباء يجب أن يشتراكوا بالتساوي، وبقدر الإمكان، في آلام ومسرات الولادة.

في الوقت نفسه، يجب على المرأة في القصة الجديدة أن تكون حرّة في السعي لتحقيق استقلالها وحقوقها المثبتة باحكام في المفهوم الخاص بحرية المرأة واستقلالها. وتحث شيلا كيتزينجر في كتابها «طفلك، طريقك الخاص» المرأة الحامل على وضع خطة ولادة صممت لتحقيق ولادة مستقلة. ولا تهدف هذه المهمة الى انجاز عملية الولادة من دون مشاكل توليدية وحسب، بل الى تحرير المرأة الحامل من القيود الطبية، والاجتماعية والقانونية ايضاً. فعملية الولادة هي عمل سياسي:

من خلال السعي لتحقيق الاستقلال الذاتي في الولادة - العمل البيولوجي الذي يلخص دور المرأة كأم، ومربيّة، وربة منزل - الملزمات بالتقاليد يصبحن غير ملتزمات، والمترثلات، يصبحن منشقّات، والنساء الفاتنات، المهزبات، المطعيات يصبحن ناشطات سياسيات (٤٠).

المفارقة، أن التأكيد على الحقوق والخيارات فقط يجعل الحمل أمراً أكثر اشكالية. حيث تقول كيتزينجر:

تكون تجربة المرأة في الحمل والولادة مشحونة على الأغلب بشعور من عدم الارتياح وانعدام الحيلة. وحين يصل الأمر نقطة جلب حياة جديدة للعالم وخروج قوة هائلة من جسدها، فإنها تشعر بأقصى درجات الضعف. وتقع في شباك وضع لا سيطرة لها عليه^(٤١).

نحن ننظر الآن الى الشيء المعاكس تماماً. في القصة القديمة الحمل يعطي قوة. أما في القصة الجديدة فهو يسلب القوة.

مطلب الاستقلال الذاتي الحالي في الحمل والذي يهدف الى التغلب على انعدام حيلة المرأة وضعفها، نراه بوضوح في التأكيد على حمل النساء العازبات بوسائل صناعية - وأحد هذه «الخيارات» روج له في كتب الارشاد المعاصرة، حيث تروي ايلين، ٢٨ سنة، قصتها في «الحصول على طفل من دون رجل»:

بدأت في النظر حولي وشعرت أن حياة الأسرة يمكن أن تكون مختلفة عما نشأت عليه. قرأت في الصحف أن واحداً من كل خمسة أطفال تربى أم عازبة وادركت أن في وسعي، بل يجب علي أن أقوم بذلك بنفسي، أيضاً .. وحين ادركت أن في وسعي التأكد من أن الآباء سيكونون مجهول الهوية إلا أنه سليم من الناحية البدنية والعقلية. راق لي الأمر. وكانت تلك الطريقة المثلثة لامرأة في وضع يكي تصبح أمأ^(٤٢).

فمن اين جاءت هذه التعريف الجديدة؟ وما هي التوجهات الكامنة التي افرزت هذه القصة الجديدة عن الأمهات والأباء؟ ندرك طبعاً التوجهات الديمografية، والتكنولوجية، والإقتصادية المهمة لأواخر القرن العشرين: عولمة الاقتصاد؛ وركود الأجور الحقيقية؛ والتكنولوجيات الجديدة المانعة للحمل؛ وتصاعد مستويات التعليم العالي؛ وتأثير التداعيات الإجتماعية الناجمة عن الزيادة الهائلة في جيل الأطفال وهم يأخذون مكانهم في دورة الحياة؛ وتأثير وسائل الإعلام المذاعة، وغير ذلك. لكن حين نسعى للتعرف على المؤشرات التي تعطي القصة الجديدة للأمهات والأباء شكلها، لا ننظر في نهاية تحلينا الى الأمور الإقتصادية، أو الديمografية، أو السياسية، أو التكنولوجية.

ننظر مجدداً الى الثقافة. لذلك، نفسر القيم الثقافية بوصفها «بنية سامية» يمكن فهمها كأنعكاس «لقواعد» مادية. ووفقاً لذلك، نحن لا نفسر التغيرات في قصتنا الثقافية حول

الأبواة - أو التغيرات في الأسرة، كما هو الأمر في هذه الحالة - على أنها منكيفة بالضرورة تحركها المواقف، وتسببها بشكل أساسى مؤسسات وظروف أومومة خارج نطاق الأسرة ذاتها. نحن نؤمن أن جوهر القصة - ليس انعكاسها فقط، بل المصدر الأساسي للقصة الجديدة - هو تغير في القيم الثقافية^(٤٣). وتحديداً، نحن ننظر إلى تنامي تأثير نوع مزدوج من القيم الثقافية يجمع بين الغاء الفوارق الجنسية والتعبير عن الفردية. وفيما يلي ثلاثة عناصر جذب أساسية في مناقشاتنا العامة تبين التحول في اتجاه تلك القيم.

الرجل والمرأة مقابل الذكورية العالمية

هي أحدى نزعات الفكر النسائي التي كان لها تأثير خاص في التحول نحو الغاء الفوارق الجنسية. والتي فصلّتها سيمون دي بوفوار بوضوح، التي ترى أن الحرية والاستقلال هي الحالة الطبيعية لجنس واحد: هو جنس الذكر. وقد بين ما يكن فالزر ذلك في مقالة له عن دي بوفوار:

ثمة حياة كونية واحدة، يعيشها الرجال - تلك المخلوقات السامية والطموحة. الحقيقة أن الثقافة، والحضارة، والقيم العالمية جميعاً قد اوجدها الرجل، لأن الرجال يمثلون العالم^(٤٤).

ويؤيد العديد من فلاسفه الحركة النسائية المعاصرين هذا الإعتقاد وفي خطتهم للإصلاح الاجتماعي تبيّن كريستينا سومرز:

الجنسوية في اختيار العاشق أو الزوج قد لا يكون لها أهمية أكثر من لون العيون. الأسرة هنا قد تتكون من بالغين إلا أنهما لا يكونان بالضرورة من جنسين مختلفين، وليس بالضرورة من فرددين. هنا نجد مساواة يضمنها نوع من العمل التوكيدى يعوض عن عدم الأهلية. فإذا كانت النساء أضعف إلى حد ما من الرجال، أو إذا كن معرضات لاعاقات شهرية، فإن هذا الأمر يجب التعويض عنه^(٤٥).

وبالنسبة لذلك، ورغم أن الفكرة الرئيسية هي الغاء الفوارق الجنسية، فإن القصة العامة الجديدة تتمسك بفكرة ذكورية العالم. كما بيّنتها أليس روسى بدقة تثير الإعجاب:

مؤلفو ودراميو النصوص التي تدور حول الصحبة والأبواة، في المنظور الجديد الخاص بالأسرة، شديدو الذكورية مثل مدارس الفكر القديمة بالنسبة للأسرة الحديثة. إن لم يكن

بالمعنى العام، فبمعنى ان الأبوة ينظر اليها عن بعد، بوصفها ملحقات، أو نتيجة للصحبة أكثر من تركيزها على أنظمة الأسرة وحياة الفرد^(٤٦).

الإثمار الأبوي مقابل التعبير عن الفردية

يصف دافيد غوتمان، في دراسة ثقافية شاملة بعنوان «سلطات مستعادة» تدور حول الأنماط الجنسوية للتقدم في السن، حادثة محورية حول التطور البشري: هي «الضرورة الأبوبية». ويرد الآباء الشباب على هذه الضرورة بطريقتين. أولاً، يمارسن الدور الجنسي الذي تعلماه في مراحل تثقيفهما الاجتماعي المبكر - ادوار ربما كانوا قد عدلاها، أو جرباها، أو حتى تجاهلها قبل ان يصبحا ابوبين. ثانياً، يتخليان عن سعيهما النرجسي للحصول على السلطة المطلقة. ويحددان طوعاً الحرية المتاحة لهما بهدف تأمين الرفاهية البدنية والنفسية للطفل المعتمد عليهما في حياته^(٤٧). وحسب قول غوتمان:

ثمة اتفاق عام على ان الأبوبين سيقبلان، كجزء من استعبادهما، بفرض قيود شديدة على حاجاتهما الخاصة، ومراجعة عميقه لتكوينهما السيكولوجي بهدف تلبية الحاجات الأساسية لاطفالهما^(٤٨).

باختصار، الأبوة تتطلب مراعاة مصلحة الأولاد أولاً. ومتطلبهما الضروري التضاحية ونكران الذات. و نتيجتها «البطولة الروتينية غير الممحضة للأبوة ..»^(٤٩) وفي دراسات غوتمان الشاملة عن الإثمار الأبوي، يكاد هذا الإثمار أن يكون قاعدة عامة، كونه ضرورياً لبقاء الأجيال.

ومع ذلك، ما مدى انعكاس هذه القاعدة في احاديثنا الدارجة وحواراتنا السياسية حول دور الجنسية في تربية الأطفال؟ الجواب لا يطمئن. فمن الواضح ان الأحاديث الشائعة تسعى الى توسيع التوجهات النرجسية لدى الشبان البالغين بدل ان تكتبها. فبالنسبة للوالدين (parents) تشكل الذات - وليس الآخرين أو الجيران أو الطفل أو الأسرة - الفكرة الأخلاقية المسيطرة في الثقافة المعاصرة.

وتكشف حتى القراءة العرضية للمنشورات التي تقدم النصائح للأباء الجدد هذا التوجه. فمقارنة بالقصة القديمة. ثمة تأكيد كبير يشدد على التعرف على « حاجات» البالغين في مواجهة متطلبات الطفل. في القصة القديمة، يكون قدوم الطفل بداية فترة من التضاحية

المتبادلة. وفي القصة الجديدة، يختبر قدومه احساس الآباء بالاستقلال مع تأكيده على العوز. وعلى الآباء أن «يوازنوا» بين حاجات الطفل و «ال حاجات» الاجتماعية والشخصية. وتكتفي الإشارة الى عنوان كتاب حول الأبوة، هو «نحن انفسنا واطفالنا» لنبين بالضبط المجموعة الجديدة من الأولويات : الآباء أولاً.

نريد أولاً أن نطور رابطة قوية مع طفلنا وأن نحافظ في الوقت نفسه على شراكاتنا وصداقاتنا مع البالغين، علاوة على علاقاتنا بالعالم الخارجي. ما نكتشفه حتى قبل قدم الطفل هو أن حياتنا سيختل توازنها بمجرد أن نصبح آباء ونحتاج إلى وقت لإقامة توازن جديد .. (٥٠).

في القصة الجديدة، الإفتتان لا يتعلق بالطفل الجديد النامي، بل بالبالغ الذي يتتطور باستمرار.

ثقافة الأسرة مقابل ثقافة الوظيفة

يقول روبرت بيلاه في كتابه «غزو عالم المال» أن قيم السوق ولغته قد اجتاحت عالم الأسرة، أو بالأحرى، عالم الكنيسة والحي والمجتمع المحلي. وصارت الأنشطة التي كانت ذات يوم من اختصاص الأسرة - مثل رعاية الطفل، والواجبات، وحتى اللعب خارج المنزل - تقدر بمال: تحولت إلى خدمات تباع وتشترى في السوق. وكجزء (وجزء فقط) من هذا التوجه، فإن الأمهات، اللواتي سيطربن تقليدياً على عوالم الأسرة، والمجتمع والحياة، يسعين الآن، أو على الأقل، يتوقع منها أن يسعين، للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر خارج المنزل (٥١).

ونتيجة لذلك، فإن حياة الأسرة والمجتمع التي لها جوها المنفصل أحذة في التقلص وفقدان صفاتها المميزة. ويزداد فشل هذا المجال في أن يشكل بيئة إلقاء مستقلة تشتمل على علاقات وقيم مختلفة عن البيئة التجارية. ويساعد هذا التوجه على تفسير السبب في عدم اعتبار النساء أكثر فضيلة أو براءة من الرجال - أو على الأقل اعتبارهن كذلك في الأحاديث الشائعة. والأهم من ذلك، أن هذا التوجه يخبرنا السبب في أننا لم نعد نتوقع من المنزل والأسرة أن يكونا القاعدة التي تستمد منها المرأة قوتها واحترامها لذاتها.

الدقة في النقد تتطلب الدقة في المديح. بعض المراجعات للأدوار الجنسوية التقليدية كانت مفيدة للرجال والنساء على حد سواء. فلدى النساء اليوم فرصاً أكبر بكثير لعيش حياة عامة، مع ما فيها من تميز ومكافآت، مما كان عليه الحال في السابق. وهذا جيد. أضف إلى ذلك، أنه مع اتساع نطاق الحياة، وانخفاض الحصة المخصصة ل التربية الأطفال، فقد أصبح لدى النساء الكثير من الوقت، على مدى حياتهن، لتكرисه للعمل في السوق. ونرى منافع للرجل أيضاً. فالرجال لم يعودوا يتحملون مسؤولية تكاليف المعيشة وحدهم. ومع الالتزام المتبادل، والتساوي، لعالم العمل مقابل أجر وعالم الأسرة، يمكن للأزواج والزوجات الذين يبقون معاً تحقيق انسجام في المصالح، وربما تقارب عاطفي أعظم أيضاً. وفي الوقت نفسه، فصل مجالات الفلسفية التي تتبع أكثر فضائل الحياة وأشباعها للرغبات في المنزل وليس في السوق أو حتى الساحات العامة. الواقع، أن الحركة النسائية في القرن التاسع عشر كانت تأمل في إصلاح العالم وفقاً لنموذج البيت والأسرة. وكان تحويل السوق إلى مكان منزلي وليس تحويل البيئة المنزليّة إلى مكان تجاري، هو الهدف الرئيسي للكثير من الفكر النسائي المبكر^(٥٢).

وهكذا، فإن الطريقة الحالية التي ينظر فيها إلى المنزل والأسرة وكأنهما ليسا مصدر قوة للمرأة، بل مصدر ضعف، فيها ابتعاد حاد عن التقاليد النسوية المبكرة. وبهاجم رواد الحركات النسائية المعاصرين حياة الأسرة التقليدية بوصفها ثقيلة الوطأة، وهم لا يدركون غالباً أن الرجال، والنساء أيضاً، قد رضوا على مدى التاريخ بتضحيات وقيود الحياة العائلية لأنها تمثل أفضل فرصة للسعادة وتحقيق الفرد لذاته. وثمة ناحية مهمة، هي أن النصوص الجنسوية لجيل أبائنا كان هدفها أن تكون أقل صراحة من الناحية الجنسية وأكثر جرأة من الناحية العائلية.

وبقدر ما قدست ثقافتنا في الخمسينيات وجود الأم في المطبخ، وامتدحت وجود الأب في مكان العمل. فقد أصبح يوم الأب عيداً وطنياً خلال تلك الفترة، وقامت بطاقة «هولارك» بتصوير الأب في «المنزل» وهو يدخن غليونه ويقرأ صحفته. ونادرًا ما شاهد الناس الوالد، «الأب الأكثر اطلاقاً»، وهو في عمله. ولم نعرف قط ما كان يفعله أوزي

نيلسون او وارد كليفر لكسب عيشهم. لأنه بالنسبة لهؤلاء الآباء التلفزيونيين لم تكن الحياة الطيبة تأتي من خلال المكتب، بل تذهب مباشرة الى الساحة الخلفية مع الأولاد. وكما جاء في مقال لمجلة معاصرة عنوانه «هل أنت عديم النفع مثل أب؟»

ها هو مجال في حياتك لا يعتمد على «فترات الراحة» أو الكفارة، أو التعليم أو المال. يمكن للرجل ان يحقق نجاحاً كأب، «أب» حقيقي اذا ابدى قدرأً من الاهتمام بأن يكون كذلك...

وكما المحت ايلين تايلور ماي في تحليلها لهذا المقال، «ليس ثمة مجال يسهل على الرجل أن يكون سيد نفسه أكثر من الأبوة» (٥٣).

وبعكس ذلك، فإن الرؤية المعاصرة لسعادة الفرد وللتقدم الاجتماعي، كما تبرزها احاديث النخبة، يقل ارتباطها ببناء الأسرة. الرؤية الجديدة تركز على الإنجازات في السوق. وتستمد جذورها، بشكل رئيسي، من فرضية الحشد الكامل للقوى العاملة.

في هذه القصة، يحقق الآباء والأمهات ذاتهم ويساهموا في خير المجتمع من خلال المساهمة في القوى العاملة وفي سلوكهم كعاملين بأجر ومستهلكين. بالطبع، كان اقتصاد عقد الخمسينيات يحشد المستهلكين ايضاً، لكن الوحدة الأولية للاستهلاك كانت الأسرة، وليس الفرد. اليوم، الأفراد الموسرون، بما في ذلك الأطفال - بحبيهم للسيارات المستوردة والألعاب - هم أكثر من يتملقهم المعلنون. الأب، والأم، والأولاد باتوا يعتبرون أقل أهمية بقليل، مع تحول الأذواق الى «كمارت» أكثر من تحولها الى «كوزينارت» * .

يسسيطر على حوارات السياسة العامة المتعلقة برعاية الطفل المنظور الاقتصادي. ويتركز الحوار، الى درجة كبيرة، على ما هو أفضل للقوى العاملة أكثر من تركيزه على ما هو أفضل لعلاقة الطفل بابويه. الى حدّ انه، اذا تعارضت علاقة الأم - الطفل مع علاقة الأم - العمل، فإن العلاقة الأخيرة تعطى الأولوية.

تعكس سيطرة الاقتصاد على احاديثنا حول رعاية الطفل، وبقدر كبير، النجاح الهائل

* اسماء لمحلات تجارية الأول لسلسة اسوق مركبة للبيع بالفرق، والثاني لبيع ادوات المطبخ، والمقصود التحول الى الاهتمام بالكماليات والرفاهية اكثر من الاهتمام بالمنزل والاسرة . (المترجم).

الذي حققته حركة «العمل - الأسرة» لعقد الثمانينات - وهي ائتلاف عريض من مستشاري الشركات، وخبراء افكار صنع السياسة، وقادة رجال الأعمال، واللوبيات البرلمانية، وغيرهم، الذين سعوا، حسب كلمات احدى المنظمات البارزة الى ايجاد «مناهج جديدة لموازنة الاحتياجات المتغيرة للأسر الاميركية مع الحاجة المستمرة لانتاجية المعامل»^(٤). وقد طور مؤتمر وطني لحركة «العمل - الأسرة» في العام ١٩٨٨، وعنوانه «رعاية الطفل: القضية الأهم»، هذا المنظور:

لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة أن ارتبطت قضية رعاية الطفل وبشكل لا يمكن تجنبه بحالة اقتصاد الأمة. ليس لأن امكانية توفير الرعاية للطفل والتي يمكن تحمل نفقاتها تؤثر على رفاهية الغالبية العظمى من العائلات الاميركية وحسب، فهي تؤثر في صميم جميع الأعمال في الدولة .. وبالتالي .. تؤثر في قدرة الولايات المتحدة على المنافسة بنجاح في الاقتصاد العالمي^(٥).

وكما قال أحد قادة حركة العمل - الأسرة، «رعاية الطفل هي في الحقيقة قضية تنمية اقتصادية»، أي أنها، «ضرورية لدفع الناس للعمل وكأنهم شبكة مواصلات عامة»^(٦). وحظي هذا النهج بدعم كلا الحزبين خلال عقد الثمانينات، وميز احاديث الجمهوريين علاوة على الديمقراطيين. وعلى سبيل المثال، كان عنوان أهم التقارير حول رعاية الطفل إبان ادارة الرئيس ريغان، والذي اعدته وزارة العمل، هو «رعاية الطفل: قضية قوى عاملة»^(٧).

يبعث مثل هذا النهج برسالة واضحة لصناعة السياسة والأسر على حد سواء. الرسالة الى صناع السياسة تقول أن رعاية الطفل هي قضية سياسية اقتصادية، أُعدت بالكامل تقريباً للأمهات العاملات بدوام كامل مقابل أجر. وبالتالي، كان القول بأن على سياسات رعاية الطفل أن تأخذ في الحسبان دور الآباء غير العاملين، بالنسبة للنائب الأميركي باتري西ا شرودر، والتي تعتبر أحد أكبر المدافعين عن أجندة حركة العمل - الأسرة، «مثل القول أن على برنامج الطريق السريع أن يأخذ في الحسبان الأشخاص الذين لا يقودون سيارات».

بالنسبة لصناعة السياسة، ليس الخلل في هذا النهج مجرد خلل فلسفـي - فهو يقود

إلى عواقب سياسية محددة ومرتبة. فمعظم الحوار الذي تناول رعاية الطفل خلال عقد الثمانينات، على سبيل المثال، افترض أن الهدف هو السماح لعدد أكبر من الآباء، وخاصة الأمهات، تحقيق توازن جديد، يعني في الواقع، وقت أقل مع الأطفال، والمزيد من الوقت في العمل.

ومع أن ثمة دليل قوي على أن العديد من الأمهات يرددن عكس ذلك بالضبط: قضاء وقت أقل في العمل من أجل قضاء وقت أكبر مع الأسرة^(٥٩). فإن توصيات السياسة الرئيسية للفرضيات الاقتصادية هي زيادة مراكز الرعاية اليومية. وبعكس ذلك، كانت التوصية الرئيسية للفرضيات العائلية هي المزيد من العمل بدوام جزئي وقرارات أخرى لتقليل ساعات العمل مقابل أجر وليس زيادتها.

بالنسبة للأسر - أبو بدقة أكثر، بالنسبة للأمهات - فإن الرسالة التي يبعثها حوار هذه الأيام المتعلق برعاية الطفل هي عدم شعور المرأة «بالذنب» أو أنه مقيد كلية بمسؤوليات العناية بالطفل وتنشئته. فالطلب الجديد هو عدم السماح لمطالب الطفل بالوقوف في طريق مسؤوليات العمل.

بالإجمال، نتعرف على ثلاثة توجهات رئيسية في احاديثنا العامة الحالية والمناقشات السياسية حول الأبوة: تعميم «النموذج الذكري المنافس»^(٦٠) والتنكر للابو، وغزو ثقافة العمل لثقافة الأسرة. وتساهم هذه التوجهات في إيجاد ثقافة أخلاقية متحكمة، تكون قوية في اوساط النخبة بشكل خاص، وترتكز على مفهوم مزدوج من الغاء الفوارق الجنسية والتعبير عن الفردية. ونحن نعتقد أن هذه الأخلاق مؤدية لنوعية احاديثنا العامة، ولرفاهية الأسرة، وخاصة الأطفال، دعونا نبني بصراحة ووضوح أكبر الأسباب الأساسية لتأكيدنا هذا.

أولاً ، تعارض «النصوص الابوية» الفردية والتي تلغى الفوارق الجنسية لهذه الأيام مع تنشئة الأطفال سواء من منطلق ثقافي أو بيولوجي. فالمنظور المساواتي يسعى، في الأساس، إلى الغاء الفوارق البيولوجية، مدعياً أن الأمة والأبوة تتقرران وتقرسان بإجراءات اجتماعية عفا عليها الزمن . لذلك، فإن على الاحاديث العامة، والسياسة العامة

السعى لاصلاح عملية التأهيل الاجتماعي بطريقة تجعل من النساء والرجال اطرافاً متساوية في تربية المواليد الجدد.

لا نقدم هنا سوى تحية وحيدة لهذه الفكرة. فمن المؤكد ان في وسع الاطفال الاستفادة من رعاية الاباء (وكذلك الامهات المراهقات) . نحن نعتقد ان في وسع «الرجال الحقيقيين » تغيير فوتوط الاطفال . ومع ذلك وكما قالت أليس روسي بطريقة مقنعة، كما تشير بوضوح نظرية التطور البيولوجي علامة على الدليل الاندوكرينيولوجي * :

قد يكون هناك امكانية ذات اساس بيولوجي لاستغلال اكبر للامومة في تربية الطفل، على الأقل خلال الاشهر الاولى من حياته، اكثر من امكانية استغلال ابواه .. فالالفة والامومة انشطة ترتبط بالاتان أكثر مما ترتبط بالرجال (٦١).

من الناحية الثقافية بين دافيد غوتمان انه عبر الزمن والثقافات بدت الامومة والابوة كأنشطة متمايزة (ومتكلمة) . الاباء يحمون المواليد الهشة من الاذى البدني بحماية محيط سكن الأسرة . والامهات يوفرن الغذاء العاطفي للطفل ويعززن محيط السكن بوصفه مركزاً للتنمية . ولا ينبع هذا التمييز في الادوار اصلاً من قناعة اجتماعية او خيارات فردية، كما تطرح احاديث النخبة الأمر في الوقت الحاضر بل هو نتيجة عملية تطور بيولوجي يختار القدرات الأنسب لصالح بقاء ذلك الوليد البشري الضعيف، ومن ثم الجنس البشري نفسه (٦٢).

وتقودنا الادلة التاريخية والاجتماعية الى نتائج مشابهة كما بين ذلك دافيد بوينو :

بشكل عام، اهتمت النساء برعاية الاطفال الصغار جداً، ولعب الرجال عادة دور راعي الطفل، كمزود، وحام ومساند له .. [الرجال] لهم دوافع جنسية مختلفة، وميول مختلفة تجاه الاطفال، ونظرة مختلفة للعلاقة، وربما مفاهيم مختلفة للاقلاق كما ان لهم اسباباً مختلفة للزواج (٦٣).

ثانياً ، وكما تشير كريستينا سومرز، فإن احاديث النخبة حول حياة الأسرة كثيراً ما

* endocrinology أحد فروع الطب الذي يدرس دور الهرمونات والوسائط البيوكيميائية في تنظيم وظائف الجسم ومعالجة الاختلالات في تلك الهرمونات (المترجم).

تتعارض مع التجارب، والقواعد، والقيم الأخلاقية، للرجال والنساء العاديين .

ان عدم احترام المفاهيم العامة، من الناحية السياسية والأخلاقية يغذى عدم الليبرالية وتحكم النخبة. لدينا هنا مزاج راديكالي غالباً ما يدفع عن اعمال وسياسات تتعارض مع الرأي العام - من قتل الرضع الى قيام الذكر بالارضاع، ومن اعتبار الطلاق «ليس خطأ» بالنسبة لطلاب الاطفال، الى اختبار «السكن المشترك» للعلاقات الزوجية^(٦٤).

في مجال الحياة اليومية والأخلاق العملية، لو سئل الاميركيون فان معظمهم سيقول انه يسعى للسعادة من خلال الحياة العائلية، وليس من خلال مهنته^(٦٥). معظم النساء يفضلن أن يصبحن امهات ويفضلن البقاء في المنزل حين يكون لديهن اطفال صغار . ومعظم النساء يردن ويتوقعن الحصول على دعم مالي وعاطفي من ازواجهن وابائهن . ويرى العديد من النساء المطلقات، بل ربما معظمهن ان الطلاق مؤذ للاطفال. ومع ذلك فان حديث النخبة عن الحب، والزواج، والابوة يصور الأمر على نحو مختلف بالنسبة لتلك القضايا .

أخيراً، فشلت افكار الغاء الفوارق الجنسية والتعبير عن الفردية في توفير ما وعدت به أساساً : فهي لم تحقق سعادة أكبر للفرد. فسعادة الفرد والالتزامات الأسرية ليسا متضادين كما تصور الأمر قصة النخبة . فقد بينت البحوث الاستطلاعية بشكل لا يرقى اليه الشك ان السعادة في الزواج والحياة العائلية هما اقوى العوامل التي توفر السعادة الشخصية والرضى بالحياة ككل^(٦٦).

الهوية الجنسوية في السياسات العامة

نختتم تحليلنا الذي غلت عليه الصبغة الثقافية عن الزواج والابوة بسؤال سياسي : هل يجب على السياسات العامة ان تسعي صراحة لمواجهة الانحراف السائد في اتجاه الغاء الفوارق الجنسية والتعبير عن الفردية ؟ وما المدى الذي يجب على السياسة، او يمكنها، الخوض فيه للتاثير على الثقافة في مجال الفوارق والتبعية الجنسية ؟

من المؤكد ان السياسات العامة التي تؤكد الفوارق الجنسية سياسات تستحق الدرس. مثال ذلك، تتعامي السياسات الخاصة بخدمة الوالدين في القوات المسلحة الاميركية بشدة

عن جنس المنسب لها. ولا تعطي وضعًا خاصاً للامهات المرضعات، او الامهات العازبات، او الابوين المتزوجين اللذين يدعيان الى الخدمة الفعلية في وقت واحد. ووفق هذا المثال، يقود التعامي الجنسي الى فصل الامهات عن اطفالهن بشكل مؤذ في زمن الحرب . وفي حين ان هذه السياسات ملائمة لضرورات الوظيفة بالنسبة للاباء العاملين، فمن الواضح انها مناوئه تماماً لحاجات الاطفال.

وبالمثل خذ مثلاً السياسات التي تحمي حق المرأة في عمل قد يؤذى جهاز الاخصاب لديها. من المؤكد ان تساهم هذه السياسات في اعطاء النساء فرصاً ومساواة اكبر في القوى العاملة. لكن اذا نظرنا للأمر باعتدال فإنه لا يحسن من رفاهية الطفل النامي.

اخيراً، قوانين الطلاق الجديدة في مجتمعنا، التي تستمد جذورها من فرضيات الغاء الفوارق الجنسية والفردانية، والتي فشلت ، وبدرجة كبيرة، في الاعتراف بادوار معظم الامهات في معظم الزيجات . قوانين الطلاق التي تعتبره «ليس خطأ»، تشكل في الواقع، تجسيداً كاملاً للنموذج الذكوري – النموذج الذي يكافئ الانجازات الفردية في السوق بينما يتتجاهل الى حد كبير المصالح الاجتماعية والفردية للأسرة ورعاية الاطفال التابعين. وتذهب السياسات الحالية ، في هذه الحالة ، لما هو أبعد من مجرد صياغة الناس الى فئات قانونية محايضة جنسياً. ولا تكتفى القوانين الجديدة ، بل هي مناوئة، للمصالح الاجتماعية والمهمة .

ومع ذلك، رغم هذه التنويهات ، فإن على السياسات العامة ، كقاعدة عامة ، ان تسعى لأن تكون محايضة جنسياً، عليها ان تتمكن، بشكل عام، عن أن تحدد مباشرة الهوية الجنسية، او تحديد الادوار داخل الأسرة ، او في مكان العمل ، او الحياة العامة حسب الجنس .

ويجب على قوانيننا، في مجال الطلاق مثلاً، تقديم المزيد من الحماية للنساء والاطفال الا ان هذا الأمر لا يفرض على القانون وضع تصنيف قانوني خاص بكل جنس . بل يتطلب ان يعترف القانون بتقسيم المهام في الزواج وبأهمية تربية الأطفال وفي مجال الوصاية القانونية ، مثلاً، لا داعي لأن نقول : «الوصاية القانونية من حق الام » بل ان نقول فقط : «

الوصاية القانونية هي من حق الشخص الذي يوفر الرعاية اليومية للطفل ». في بعض الأحيان قد يكون ذلك الشخص هو الأب. وفي معظم الأحيان لا يكون .

وفي أماكن العمل أيضاً، يجب على السياسات أن تتخذ هذا الخط المتوسط. وان تكون صديقة للأسرة . ولا ينبغي لها أن تجسد ببساطة قواعد النموذج الذكوري المنافس. ولا ان تسعى صراحة الى تحديد الهوية الجنسية وادوار العاملين . وبالتالي نحن نحذد منح اجازة «أبوة » سخية ، وليس اجازة «أمومة » حتى ونحن نعرف أن معظم العاملين الذين سيستخدمونها سيكونون من الأمهات . المبدأ ذاته يجب أن يحكم سياسات الأجور وساعات العمل، وعلاوات العاملين ، والسياسات الأخرى المتعلقة بمكان العمل . وسوف تؤكد هذه السياسات، عملياً، وتشجع المساواة الرسمية في الفرص للنساء وفي أماكن العمل ، والحياة العامة، وتحترم ، في الوقت نفسه ، أهمية الالتزامات والواجبات الأسرية .

تقوم هذه النتيجة التي توصلنا اليها على مبدأ « الدعم » (subsidiarity) المأخوذ عن الفكر الاجتماعي الكاثوليكي . وتتحوي فكرة « الدعم » في هذا المثال، ان المشاكل الثقافية تتطلب، وقبل كل شيء، حلولاً ثقافية وليس سياسية . والخلافات حول الفوارق الجنسية هي كقاعدة عامة ، معقدة للغاية - ومهمة للغاية - بحيث من الصعب حلها بالتشريعات او الحملات السياسية . وبدلأ من ذلك، علينا العودة الى مؤسسات المجتمع المدني - الأسرة نفسها، والكنيسة، والمجتمع المحلي - كي توجهنا في المهمة بالغة الامانة بتحديد الفوارق الجنسية ، وتأكيد التعاون الأسري، والصفة الدائمة والملزمة للعلاقات داخل الأسرة .

ثمة اشارات أولية - تبعث الأمل - بدأ في الظهور في الولايات المتحدة خلال عقد التسعينات ستقوم بمراجعة القصص المسيطرة حالياً حول المرأة والرجل . وقد بدأت ثقافتنا الآن تدرك حدود وتكاليف التعبير عن الفردية بوصفها قاعدة سائدة . ونحن نستشعر حتى من خلال أحاديث النخبة ، بداية تقييم جديد للاختلافات بين الرجل والمرأة واعتمادهما المتبادل على بعضهما . باختصار، نحن نتوقع حدوث تحول ثقافي جديد في اتجاه تحسين بيئة الحياة الأسرية في التسعينات .

على سبيل المثال ، منحة دافيد غوتمان الدراسية الاخيرة حول تطور الادوار

الجنسوية خلال فترة حياة الانسان لاقت صدى شعبياًاليوم - سواء في تراجع شعبية نموذج « المرأة الخارقة » وأيضاً، في تنامي شعبية الوظيفة « ذات الدوام الجزئي » والمسؤوليات الأسرية بين النساء .

بالنسبة لغوتمان . فان نهاية « الضرورة الابوية الملحّة » تسمح للرجال والنساء باستئناف سعيهم للسيطرة على مقدراتهم ، رغم ان ذلك يحدث بطريق مختلفة. الحقيقة ، كما يقول غوتمان، ثمة تقارب في الادوار الجنسوية يحدث بين العديد من الازواج . فالزوجات اللواتي لم يعدن مسؤولات عن الرعاية اليومية للأطفال، أصبحن اكثر استقلالية وتركيزًا على ذاتهن واكثر طموحاً للقيام بنشاطه عامه . اما الرجال، ومع تقدمهم في السن، فانهم يصبحون اكثر تبعية، وتركيزًا على الآخرين، وميلاً للاندماج ، واكثر حرصاً على خصوصياتهم . ويقول غوتمان :

يمكن للرجال والنساء المتقدمين في السن ان يدعوا لانفسهم تلك النواحي الذاتية التي لم تكن ملكاً لهم داخلياً، رغم انهم عاشوها ظاهرياً، وشعروا بها، من خلال شريك العمر^(٦٧).

وقد لخصت سيلفيا آن هوليت هذه النظرية بشكل مناسب حين قالت: حين كنت اصغر سنًا كنت اصر على تقاسم الحب والعمل بنسبة ٥٠/٥٠ في كل يوم، اما اليوم فاني ارى ان نسبة ٥٠/٥٠ التي كنت اسعى لها كانت تحدث طيلة حياتي^(٦٨). واكتشف دافيد بوبينو، من دراسته للثقافة الاميركية المعاصرة، حقائق جديدة عن المسائل الأسرية:

الحوار الدائر حول الدور الجنسييأخذ في التحول في اتجاه مناقشة الفوارق الجنسية بصراحة، وبالنظر الى ادوار العمل الجديدة التي تتولاها النساء ، فان العديد من الرجال باتوا يشاركون بفعالية في تربية الاطفال، وثمة اعداد متنامية من النساء قد بدأن في اعادة التفكير في حياتهن ومهنهن وفق خطوط مختلفة عن الرجل، مع اهتمام جديد بالعمل بدوام جزئي ومتتابعة شؤون الاسرة مما يمكنهن من قضاء المزيد من الوقت مع اطفالهن^(٦٩).

يدعم العديد من الاستطلاعات الحديث ملاحظات بوبينو، ووفقاً لاستطلاع منفصل اجري في واشنطن العاصمة، ولوس انجيلس، فان الغالبية العظمى من الامهات العاملات

يفضلن، اذا سمحت لهن اوضاعهن المالية، البقاء في المنزل مع اطفالهن^(٧٠) ، وفي العام ١٩٨٥، بين استطلاع فرجينيا سليم للرأي ان ٢١ بالمئة من النساء اللواتي تم استطلاعهن يعتقدن «ان لا شيء يصبح أسهل حين تعمل الأم»، وفي استطلاع العام ١٩٩٠ انخفضت النسبة الى ١٤ بالمئة^(٧١).

وفي العام ١٩٩٠، وجد الاستطلاع السنوي لقيم الاجتماعية وسلوكيات المستهلك الذي تجريه مؤسستا «يانكيلوفيتش ومونيتور» تحولاً مماثلاً في اتجاه الأسرة، والاطفال. وفي العام ١٩٨٧ قال ٢١ بالمئة من النساء ان «بذل المزيد من الطاقة في العمل المنزلي»، كان سبباً وجيناً للتوقف عن العمل . وفي العام ١٩٩٠ ارتفع الرقم الى ٢٨ بالمئة . وصار «الحصول على طفل» سبباً شائعاً للتخلّي عن العمل مقابل أجر، والذي ارتفع من ١٨ بالمئة في العام ١٩٨٧ الى ٢٤ بالمئة عام ١٩٩٠ . بشكل عام، اظهر الاستطلاع «التحول الكبير عن العمل في اتجاه البيت»، حسب قول بيتر ستيسير، نائب رئيس يانكيلوفيتش والمحلل في مونيتور^(٧٢).

اضف الى ذلك، يشير العدد الكبير من الولادات في مجتمعنا - اكثر من اربعة ملايين عام ١٩٩٠ ، وهو أكبر من أي سنة في التاريخ الاميركي - الى ان نسبة كبيرة من جيل طفولة المواليد - سيعيش «الضرورة الابوية الملحّة» في الوقت نفسه تقرّباً خلال العقد القائم . هذا الحدث الديموغرافي، مع كل تداعياته الاجتماعية والثقافية، قد يقود الى قلب الايثار الابوي داخل المجتمع رأساً على عقب، والى عودة الالتزام برفاهية الاسرة .

نحن متشاركون بقدرة الولاية على تحديد وفرض الادوار والهويات الجنسية. وفي الوقت نفسه، نحن متباينون بقدرة ثقافتنا على تجديد لغة الفوارق والتبعية في احاديثنا العامة المتعلقة بالرجل والمرأة في السنوات المقبلة ، وان ترك خلفنا حكاية باتت ضعيفة ومعادية لاعادة صياغة قصة «الحياة العامة» للرجال والنساء في وقتنا الحاضر «تعزز انجازات وسعادة الطرفين»^(٧٣) .

ENDNOTES

This chapter is reprinted, with changes, from *First Things* published in New York City by The Institute on Religion and Public Life (Issue 15 August/September 1991), 28-35, by permission of the authors and the Institute on Religion and Public Life.

1. Lawrence Stone, *Road to Divorce: England, 1530-1987* (Oxford: Oxford University Press, 1990), 422.
2. U.S. Bureau of the Census, *Current Population Survey* (March 1990), unpublished report. If the divorce rate is measured as the number of divorces per year per 1,000 people, the U.S. rate for both 1989 and 1990 is 4.7, down slightly from its peak of 5.3 in the years 1979 and 1981 -- a drop probably due largely to the aging of the large post-war baby boom cohort. (Source: National Center for Health Statistics, *Monthly Vital Statistics Report*, 39 (No. 10, February 19, 1991) and 38 (No. 13, August 30, 1990). Nevertheless, the rate has "stabilized" at unprecedently high levels; the United States has, with the possible exception of Sweden, the highest rate of marital break-up in the world.
3. U. S. Bureau of the Census, "Household and Family Characteristics: March 1990 and 1989," *Current Population Reports P-20* (No. 477, March 1990).
4. Sar A. Levitan, Richard S. Belous, and Frank Gallo, *What's Happening to*

the American Family? (Baltimore: Johns Hopkins, 1988), 114, 120.

5. U. S. Bureau of the Census, "Marital Status and Living Arrangements: March 1988," *Current Population Reports P-20* (No. 433, March 1988).

6. Susan Cotts Watkins, Jane A. Menken, and John Bongaarts, "Demographic Foundations of Family Change," *American Sociological Review* 52, no. 3 (1987): 346-58.

7. See Mary Ann Glendon, *Abortion and Divorce in Western Law* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987), 63-64.

8. See Irwin Garfinkel and Sara S. McLanahan, *Single Mothers and the Children: A New American Dilemma* (Washington, D.C.: Urban Institute, 1986); Lenore J. Weitzman, *The Divorce Revolution: The Unexpected Social and Economic Consequences for Women and Children in America* (New York: Free Press, 1985); Judith S. Wallerstein and Sandra Blakeslee, *Second Chances: Men, Women and Children a Decade after Divorce* (New York: Ticknor and Fields, 1989).

9. Glendon, *Abortion and Divorce in Western Law*, 76.

10. Ibid., 107-108.

11. Roscoe Pound, "Individual Interests in Domestic Relations," *Michigan Law Review* 14 (No. 177, 1916): 177.

12. Ann Swidler, "Love and Adulthood in American Culture," in *Themes of Work and Love in Adulthood*, eds. Neil J. Smelzer and Erik H. Erikson (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980), 139.

13. Ibid., 130.

14. Ibid., 134.

15. Ibid., 127.

16. Ibid., 126.

17. Ibid., 136, 138.

18. Ibid., 145.

19. Norval D. Glenn, "The Family Values of Americans," unpublished paper

- for the Institute for American Values (January 1991), 13.
20. Steven O'Brien, "One Son, Three Fathers," *New York Times Magazine* (December 28, 1986): 36.
21. "A Magazine Called Divorce," *New York Times* (July 7, 1987).
22. *New York Times Magazine* (June 5, 1988), 92.
23. "Finding Solace: Prayers Accepting Divorce," *New York Times* (August 31, 1987).
24. Sally Blakeslee Ives, David Fassler, and Michele Lash, *The Divorce Workbook: A Guide for Kids and Families* (Burlington, VT: Waterfront Books, 1985).
25. Christopher Jencks, "Deadly Neighborhoods," *The New Republic* (June 13, 1988): 28, 30.
26. Bruce C. Hafen, "The Constitutional Status of Marriage, Kinship, and Sexual Privacy--Balancing the Individual and Social Interests," *Michigan Law Review*, 81 (No. 3, January 1983): 470.
27. Glendon, *Abortion and Divorce in Western Law*., 93.
28. Weitzman, *The Divorce Revolution*, 323, *passim*.
29. Glendon, *Abortion and Divorce in Western Law*., 92-93.
30. Ibid., 111.
31. The Boston Women's Health Book Collective, *Ourselves and Our Children: A Book By and For Parents* (New York: Random House, 1978), 49.
32. Alice Rossi, "A Biosocial Perspective on Parenting," *Daedalus* 106 (1977), 1. See also Alice Rossi, "Gender and Parenthood," *American Sociological Review* 49 (February 1984).
33. Child Welfare League of America, "Children in Crisis: A Response for the '90s" (Pamphlet announcing the 1991 Mid-Atlantic Regional Training Conference of the Child Welfare League of America, Washington, D.C., June 16-19, 1991).
34. George M. Schaefer, M.D. and Milton L. Zisowitz, *The Expectant Father* (New York: Simon and Schuster, 1964), 48.

35. Patricia Ashdown-Sharp, *A Guide to Pregnancy and Parenthood for Women on Their Own* (New York: Random House, 1975; Vintage Original, 1977), 19-21.
36. Norval D. Glenn, *The Family Values of Americans.*, 16.
37. Leo Tolstoy, *Anna Karenina* (New York: Bantam Books, 1960), 761.
38. Benjamin Spock, M.D., and Michael B. Rothenberg, M.D., *Dr. Spock's Baby and Child Care* (New York: Pocket Books, 1985), 23.
39. Robert N. Bellah, Richard Masden, William M. Sullivan, Ann Swidler, and Steven M. Tipton, *Habits of the Heart* (Berkeley, CA: University of California Press, 1985).
40. Sheila Kitzinger, *Your Baby, Your Way: Making Pregnancy Decisions and Birth Plans* (New York: Pantheon Books, 1987), 313-14.
41. Ibid., 6.
42. Susan Robinson, M.D., and H. F. Pizer, PA-C, *Having a Baby Without A Man: The Woman's Guide to Alternative Insemination* (New York: Simon and Schuster, 1985), 21.
43. Glenn, *The Family Values of Americans*, 1-2.
44. Michael Walzer, *The Company of Critics: Social Criticism and Political Commitment in the Twentieth Century* (New York: Basic Books, 1988), 161-62.
45. Christina Sommers, "Philosophers Against the Family," in *Person to Person*, eds. George Graham and Hugh LaFollette (Philadelphia: Temple University Press, 1989), 734.
46. Rossi, "A Biosocial Perspective," *Op. cit.*, 16.
47. David Gutmann, *Reclaimed Powers: Toward a New Psychology of Men and Women in Later Life* (New York: BasicBooks, 1987), 195-96.
48. Ibid., 190.
50. Ibid., 198.
51. Boston Women's Health Book Collective, *Op. cit.*, 33.

52. Robert N. Bellah, "The Invasion of the Money World," in *Rebuilding the Nest: A New Commitment to the American Family*, eds. David Blankenhorn, Steven Bayme, and Jean Bethke Elshain (Milwaukee: Family Service America, 1990), 230-31.
52. See, Ann Douglas, *The Feminization of American Culture* (New York: Avon, 1977; Doubleday, 1988); Catherine Beecher, *Treatise on Domestic Economy for the Use of Young Ladies at Home and at School* (1846).
53. Elaine Tyler May, *Homeward Bound: American Families in the Cold War Era* (New York: Basic Books, 1988), 149, but also 146-49, *passim*.
54. From a description of the Families and Work Institute, excerpted from a brochure entitled "Mainstreaming a Work-Family Agenda," published jointly by The Conference Board and the Families and Work Institute, New York (February 1991).
55. Barbara Riesman, Amy J. Moore, and Karen Fitzgerald, *Child Care: The Bottom Line*, (New York: Child Care Action Campaign, 1988), 9.
56. Barbara Riesman, quoted in "U.S. Plan on Child Care is Reported to be Stalled," *New York Times* (January 27, 1991).
57. U. S. Department of Labor, *Child Care: A Workforce Issue* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1988).
58. Patricia Schroeder with Andrea Camp and Robyn Lipner, *Champion of the Great American Family: A Personal and Political Book* (New York: Random House, 1989), 84.
59. The Roper Organization, Inc., *The 1990 Virginia Slims Opinion Poll* (1990), 10, 68, 75. Cf. The Roper Organization, Inc., *The 1985 Virginia Slims Opinion Poll* (1985).
60. Sylvia Ann Hewlett, *A Less Life: The Myth of Women's Liberation in America* (New York: William Morrow, 1986), 33.
61. Rossi, "A Biosocial Perspective," *Op. cit.*, 24.
62. Gutmann, *Reclaimed Powers.*, 190-191.
63. David Popenoe, "The Declining American Family: Taking a Reasoned Moral Stand," (Paper presented at the "Consultation on Religion, Family and Culture" conference sponsored by the University of Chicago Divinity School and

The Johnson Foundation, held at the Wingspread Center of the Johnson Foundation, Racine, Wisconsin, November 9-11, 1990), 21, 24.

64. Sommers, "Philosophers Against the Family," *Op. cit.*, 747.
65. Glenn, *The Family Values of Americans*, 4-8.
66. *Ibid.*, 8-11.
67. Gutmann, *Reclaimed Powers*, p. 203.
68. Sylvia Ann Hewlett (Comments made at the "Consultation on Religion and Family Ethics" Conference sponsored by the University of Chicago Divinity School and The Johnson Foundation, Racine, Wisconsin, November 9-11, 1990).
69. Popenoe, "The Declining American Family," *Op. cit.*, 24.
70. *The Washington Post Poll* (June 11-July 7, 1990); Mark Baldassare & Associates (Irvine, CA), *The Los Angeles Times Poll* (July 19-23, 1990).
71. The Roper Organization, Inc., *Op. cit.*
72. "Focus shifts from goods to feelings," *Dallas Times Herald* (February 25, 1991), D-1.
73. Paul Sayre quoted in Ruth H. Jewson and James Walters, *The National Council on Family Relations: A Fifty-Year History, 1938-1987* (St. Paul, MN: National Council on Family Relations, 1988), 1.

الفصل السادس عشر

دور القيم المعيارية في إنقاذ الغيتور المدنى

غلن سي . لوري

مقدمة

ان عالم اجتماع ، لكنني اعترف باني متشائم من امكانية أن يساهم علم الاجتماع كثيراً في التخفيف من جيوب (ghetto) الفقر . وليس معنى هذا التخلّي عن بحوث وتقييمات مشاكل البطالة ، وامومة المراهقات ، وادمان المخدرات ، وما الى ذلك . لقد انفقت بلايين الدولارات في هذا المجال خلال الثلاثين سنة الماضية ، مما أوجد طليباً كبيراً على خدمات الاكاديميين من علماء الاقتصاد ، والاحصاء ، وغيرهم . لقد تعلمنا شيئاً ، مع اننا بقينا نجهل شيئاً .

لا اعني مما تقدم الحط من قيمة الجهد الرائعة التي قام بها المحللون لفهم تعقيدات السلوك البشري ، ومكائد البيروقراطية والتحولات البنوية . بل أتني التساؤل حول ما اذا كانت التحسينات الحقيقة في اوضاع جيوب الفقر ، التغيرات الحقيقة في حياة أنسان حقيقيين ، تعتمد على اجابات من نوع الأسئلة التي يطرحها علماء الاجتماع .

لماذا هذا الشك ؟ لأن علم الاجتماع والتحليلات السياسية المعاصرة تتحدث بلغة الاسباب والنتائج : « اذا صممـنا هذا البرنامج فـانـهم سـوفـ يـرـدون عـلـىـ النـحوـ التـالـيـ ». ومع ذلك فاني اعتقاد أن المشاكل الرئيسية لجيوب الفقر تتطلب حلها لغة من « القيم » : « علينا أن نفعل هذا ؛ وعليهم أن يفعلوا ذاك ؛ الناس المحترمون عليهم أن يكروا للعيش بطريقة معنية ». وفي حديث « المنشغلون بالسياسة» لامكان لغة كهذه .

نعرف الأن أن الكثير من مشاكل جيوب الفقر ترتبط بانماط السلوك المختلة التي يتبعها الشبان في تلك المجتمعات . والقضايا التي يشيرها الاختلال السلوكي ومسألة من

يتحمل هذه المسؤولية في مواجهة ذاك الخلل، هي مسائل اخلاقية وسياسية في جوهرها، على امتنا، بوصفها مجتمعاً سياسياً واخلاقياً ان تجد اجابات لها . ولإيجاد هذه الأسئلة يجب ان تكون لدينا الارادة على اختبار انفسنا : كيف نعيش، وما الذي نقيمه وما الذي نؤمن به . ويجب أن لا يشمل اختبار الذات هذا الفقراء . وحسب، بل الجميع .

اسكات الاصوات والنصائح

اكد الكثير من النقاد مؤخراً، على وجود علاقة ما بين المشاكل السلوكية للفقراء ، والأزمة الثقافية التي تلف الطبقتين العليا والمتوسطة في اميركا، والتي تتضخم من ارتفاع معدلات الطلاق، وانتشار الامراض الجنسية، والمشاكل في نظامنا التعليمي، والزيادة في انتحار المراهقين، وتعاطي الكحول والمدمرات، ومشاكلنا في المنافسة الدولية ، وتهربنا من المسؤلية الى مختلف العلاجات التي تؤكد اننا ضحايا، وما الى ذلك.

القضية هنا هي قدرتنا كمجتمع اخلاقي وسياسي على الاندماج في حوار فعال حول القيم وطريقة العيش، وان ننقل احكاماً معيارية نستمدتها من ذلك الحوار. أنا أشك، مثلاً، في ان تتمكن الحكومة الفدرالية للولايات المتحدة من خلال الكونجرس او السلطة التنفيذية، من العودة ووضع ثقلها الكبير خلف الاقتراح المعياري البسيط والحساس بضرورة أن يولد الاطفال لاباء متزوجين، لا ان يلدوا قبل زواج ابائهم. خلال ربع القرن الماضي، ازدادت صعوبة ان تقوم شخصية عامة بالمناداة بمثل هذا اعتقاد، وهو امر كان ينظر اليه وحتى فترة قريبة، على أنه أمر مناسب بشكل عام

شنّت حملات قومية استهدفت بعض نواحي السلوك وحققت في الواقع بعض النتائج الايجابية. ومن الامثلة الواضحة، التدخين الذي هو جم بعنف خلال حقبة الجيل الماضي، بجهود عامة وخاصة . وقد استيقظ وعيينا القومي بالقضايا البيئية في العقود الماضية، جزئياً، من خلال استخدام الخطاب والاشادات العامة التي كان لها دور قوي في غرس معايير معينة . وليس على المرء الا ان يقرأ كتاب آل غور «الارض في الميزان» ليرى ذلك. لكن جهود النصح والارشاد العامة حوال مسائل مثل الجنس والزواج، وتربية الاطفال ما زالت مثار خلاف اكبر بكثير، لانها، خلافاً للمجالات الاخرى ، تتقاطع مع الميول

الايديولوجية لحركات «التحرر» العظيمة التي اجتاحت مجتمعنا خلال العقد الماضي .

فما علاقة كل ما تقدم بجيوب الفقر ؟ بصرامة ومن دون مجاملة ، تكشف الظروف التي يعيش في ظلها الكثير من الناس في مجتمعات السود الفقراء الكثير من تفكك المجتمعات المدنية للسود بقدر ما تكشف من عدم اكترااث مجتمع البيض او عنصريته ، او عداء تجاههم. الحواجز المؤسساتية أمام مشاركة السود في الحياة الاميركية ما زالت قائمة، بالطبع، الا انها انخفضت بشكل كبير كما يعرف الجميع . ويعرف الجميع ايضاً ان حواجز اخرى قد نشأت في الاوساط المدنية للسود خلال العقود الأخيرة - وليس في تلك الاوساط فقط - والتي تسبب ضعفاً عميقاً .

ولا يعرف علماء الاجتماع او السياسيين ما يجب قوله او فعله تجاه هذا التفكك . وليس في وسع المحللين تفسيره ؛ ولا يجرؤ الناطقون العامون على الحديث عنه . هناك الكثير من تعبير المjalمة ، اما تعبير الخوف ، والاشمئزان ، والفرز ، والاحترار الواضحة - وهي مشاعر نعرف جميعاً انها منتشرة على نطاق واسع - فليس لها مكان في احاديثنا السياسية . والجهر بمثل هذه الاحكام هو أمر نعمل جميعاً على تجنبه .

ومع ذلك فان لغياب مثل هذه اللغة الاخلاقية، ولقوءه هذا النوع من الاحاديث السياسة، عواقبه، وأبرزها، ان في الامكان خوض الحملات الانتخابية في المدن التي يمنق التفكك الاجتماعي غيتويات مجتمعاتها المحلية دون أية اشارة مباشرة لغة القيم . والشيء الذي لا يمكن تصديقه . ان حملات اعادة البناء التي تشن - في الوسط الجنوبي لمدينة لوس انجلوس على سبيل المثال - في غياب اي حديث معياري فعال يهدف الى الحكم على سلوك الاشخاص الذين ثبت ان افتقارهم للانضباط والتحفظ - كان مكلفاً جداً لمجتمعاتهم . وبدلأ من ذلك، نسمع النغمة المألوفة من التلميحات الشائعة والعبارات الفارغة : مثل «العنصرية» و «التمويل غير المناسب» و «لا عمل» «ولا أمل» وبالطبع لا أقول هنا ان العنصرية اختفت، او ان التمويل كاف كلياً . ما اقوله هو، اننا نفرق بسهولة وبساطة باللغة في مقولات عامة تتجنب الخوض في المشاكل الأخلاقية التي تواجهنا . ونفضل اثارة رموز جاهزة معينة تترك جوانب مهمة من هذه المشاكل مستترة حتى حين يزداد انهيار الحياة

الاجتماعية في اوساط فقراء المدن الداخلية سوءاً، تكون لدينا تلك الاحاديث التقليدية الشائعة الجاهزة المليئة بالابذال حول «الاهتمام» و «التعاطف» والتي تتجنب الاحكام القاطعة حول اللياقة والاخلاق الشخصية .

الحتمية الآلية والأخلاقية الشخصية

الفرضية الاساسية التي تقوم عليها لغتنا العامة المتعلقة بجيوب الفقر هي وجهة نظر مادية : حيث يفترض أن العوامل الاقتصادية هي التي تبرز في نهاية الأمر المشاكل السلوكية، التي تشمل الأمور الجنسية والزواج، وتربية الاطفال، والابوة ، مسائل تعكس أنسس فهم الناس لما يعطي معنى لحياتهم . ووجهة النظر هي أن في الامكان الخلاص من تلك المشاكل السلوكية من دون جهد، وأن في وسع الحكومة تغيير تلك السلوكيات، واننا اذا تمكنا من توجيه الحوافز الاتجاه الصحيح، فان كل شيء سيكون على ما يرام . ويعكس هذا الأمر نوعاً من فلسفة الحتمية الآلية، القائلة بان الحوافز البشرية الغامضة يمكن أن تتأثر بسهولة بالتدخلات المحسوبة، لو أن الحكومة تبذل جهداً كافياً في المحاولة .

تفق وجهة نظر الحتميين الاقتصاديين هذه والمتعلقة بالاضطرابات الاجتماعية مع الخطوط التي تحبذا التبريرات السياسية للسياسة الاجتماعية. ويمكن للذين يفضلون توسيع دور الحكومة القول باننا إما أن ندفع لبرامج «الاستثمار» الاجتماعي، او أن ندفع فيما بعد لبرامج الرفاه والسجون . ويمكن للذين يريدون تقليص الموارنة الفيدرالية الاستشهاد بتردي الاوضاع في الغيتويات رغم تنامي النعمات الاجتماعية خلال الجيل الماضي كدليل على فشل المجتمع العظيم . ويمكن للذين يبحثون عن طريق وسط يوفقا بين وجهتي النظر القول بان على الفقراء الذين يتلقون الاعانات القبول بتحمل المسؤولية، وان على الحكومات توفير الخدمات التي تساعد الفقراء على قبول مسؤولياتهم وما الى ذلك . وهذه الاحاديث مألفة لنا جميعاً .

هذا جدل سطحي وعقيم . فلم تتناول تلك الاحاديث مسائل الاخلاق الشخصية . ولم تتحدث عن الصفات والقيم . وهي لا تستنهض أي قيادة اخلاقية في المجال العام . ويبدو المشهد وكأن مثل هذه المناقشات التي يقوم بها مسؤولون عامون في مجتمع تعددي، هي

نقاشات غير ملائمة . وكأننا لا ندرس في مدارسنا - المدارس التي تخدم السكان ذاتهم - الفضائل المقارنة لطرق العيش الأخرى . واننا لانعطي سوى صوتاً عاماً مكتوماً للحكام القائلة ان الاباحية الجنسية خطأ، كما أن من الخطأ ان يكون المرء كسولاً وغير منضبط، او أن لا يحترم السلطة الشرعية، او ان يكون غير صادق او غير مخلص ولا يعتمد عليه . لم نعد نعلم القيم بل نقدم «توضيحات» للقيم التي يفترض انها مفروضة في الاطفال من دون اي توجيه ونضع الوسيلة («كيف يمكن للمرء ان يكتشف قيمه؟») فوق الجوهر («ما الذي يتوجب على شخص محترم ان يعتنقه؟»).

لقد اختفى عملياً الدفاع عن تصورات معينة حول المعيشة الفاضلة من الاحاديث العامة الاميركية . ومن المستبعد جداً اثارتها في مجال المناقشات العرقية. الزواج كمؤسسة مات فعلياً في المجتمعات المحلية للمدن الداخلية في بلدنا: الغالبية العظمى من الأطفال السود الفقراء تربىهم الأم وحدها. لكن من ذا الذي يقول أن على الرجال والنساء السود أن يبقوا معاً أكثر مما يفعلون الآن من أجل اطفالهم؟ ومن ذا الذي يقول بأن على الشبان من أي عرق كانوا الإمتناع عن الإتصال الجنسي الى أن تتزوج علاقتهم بالزواج؟ هذه المسائل لم تعد في عصرنا الحاضر مواد تناقش في احاديثنا العامة.

يعتقد العديد من الاميركيين أن اجراء مليون ونصف المليون عملية اجهاض سنوياً كثير للغاية، وأن ذلك يشكل مشكلة اخلاقية عميقة لمجتمعنا . ومع ذلك تسسيطر على احاديثنا العامة حول هذه القضية مسألة حق المرأة في الاختيار، وليس المضمون الأخلاقي للاختيار. قد تفضل الأغلبية العظمى منا، لأسباب أخلاقية وبرغماتية، إلا ينشط ابناؤنا، الذين لم يتجاوزوا الخامسة عشرة من العمر، جنسياً . لكن اتخاذ موقف لفظي علني من هذه القضية ردأً على وباء انتقال الأمراض الناجمة عن الإتصال الجنسي، هو أمر قد يدفع الى السخرية من كبار المسؤولين الحكوميين. ويبدو أن على الحكومات أن تقصر عملها على التعامل مع عواقب هذه الزلات الأخلاقية، بدل معالجة قضية الأخلاق مباشرة.

الآن، أنا لست ممن يحاربون اعداء وهميين . وتبدو مسألة ظهور قادة يكونون قدوة اخلاقية، أمراً بعيد المنال جداً اليوم. ومن الواضح أن علينا ان ننظر الى الوكالات غير الحكومية المختصة بالأخلاص والتنمية الثقافية من مجتمعات معينة لحمل جزء من عبء

التغيير الإيجابي للسلوكيات. ففي كل مجتمع محلي وكالات للتطوير الثقافي والأخلاقي تسعى لإعطاء شكل معين لطرق تصور الأفراد لواجباتهم تجاه بعضهم البعض ومسؤولياتهم تجاه خالقهم. وتشمل هذه الوكالات المجتمع المحلي والأسرة في المقام الأول.

تلك هي المصادر الطبيعية للتعاليم الأخلاقية المشروعة - أو هي في الواقع المصدر الوحيد. وإذا لم يتم إحياء هذه المؤسسات، فلن نتمكن من التغلب على مشاكل الغيتويات. ومن الواضح أن هذا الإحياء ليست موضوع تدخل مبرمج تقوم به الإدارات العامة. بل يجب أن تباشره المجتمعات المحلية المعنية. وقادة تلك المجتمعات الروحيين والأخلاقيين. ويمكن استخدام «المكانة» التي تتمتع بها الزعامات العامة لتشجيع هذه الجهدود الخاصة بدل التقليل من شأنها عند غرس مبادئ أخلاقية معينة .

المشاكل الروحية والإلتزامات

الآن، قد يبدو ذكر اسم الله عادة قديمة، أو غير ملائمة هنا؛ لكن من الواضح أن المشاكل السلوکية في جيوب الفقر (ونكر، ليس هناك فقط) هي مشاكل روحية جزئياً. فالالتزامات المرء الروحية تؤثر على فهمه لمسؤولياته الأبوية. فلم يتمكن أي عالم اقتصاد من ايجاد نظام حواجز يحرك مشاركة الآباء في تطوير الطفل بقدر فعالية حواجز الضمير النابعة من فهم الآباء أنهم أوصياء من الله على حياة اطفالهم.

ورغم أن السياسة العامة غير ملزمة بأن تعكس مذاهب دينية معينة بموجب صيغة حكومتنا الحالية، فإن ذلك ليس مبرراً لتجاهل أهمية المسائل الروحانية وابعادها عن مناقشاتنا العامة حول الفقر والعديد من المشاكل الاجتماعية الأخرى. وكل ما يستحق الحديث حوله علينا، لا يحتاج إلى ادراجه في برنامج حكومي او تشريع فدرالي. علينا أن ندرك أهمية هذه الجهود، الجارية في العديد من المجتمعات المحلية إلا أنها ما زالت غير كافية، وبقدر مريع، على إعادة بناء المعتقدات والقيم التي يستمد منها الأفراد معنى، ويمكن للناس أن ينظموا حياتهم حولها.

يشتمل خط التبرير هذا على مضمون حول كيف يمكن لنا نحن السود الأميركيون

التقرب من مشكلة فقر الغيتويات - وهي مشكلة تهدد، وبدرجة لم يصل حاملو لواء الفصل العنصري الجنوبيون اليها، بعرقلة مسيرتنا نحو تحقيق وضع من المساواة التامة في الحياة الاجتماعية الاميركية . ثمة تحد وجودي يواجهه السود الاميركيون اليوم - تحدي توقي مسؤولية مستقبلنا بتطبيق الضوابط الاخلاقية الضرورية داخل مجتمعاتنا المحلية . علينا ان نختار بين الزام انفسنا بتقديم التضحيات اللازمة في الوقت والموارد لبناء المؤسسات الاجتماعية ، غير الموجودة حاليا، الا انها في النهاية الوسيلة الوحيدة التي يمكن حل مشكلة التفكك الاجتماعي في المدن الداخلية بواسطتها . انا لا اقول ان ليس ثمة مكان للحكومة هنا . ولا اقترح التخلی عن برنامج «هدى ستارت» (Head Start) *، او ان نسحب التمويل للمدارس العامة .

ما اقوله هو ان الابعاد المعيارية لمشكلة الخل السلوكى لا تخضع لمعالجات الحكومة، فليس لدى الاخير الرغبة او الاداء لتوليتها . فهي مشكلة يجب على المجتمعات المحلية ان تتولاها بنفسها . وكى يتم ذلك . فان على القيادات الفكرية، والدينية، والسياسية لتلك المجتمعات تحمل مسؤولياتها . وبغض النظر عن تعارض وجهات النظر في الحوار السياسي الدائر ما بين الديمقراطيين والجمهوريين حول حجم الموازنة الفدرالية المقبلة، يبقى التحدي الذي يواجه زعماء المجتمع المحلي للسود، وهو، بناء المؤسسات العامة التي يمكن ان تغرس في الصغار اطاراً معيارياً يمكنهم من المشاركة في الفرص العظيمة التي يوفرها هذا المجتمع لهم.

الواقع، اتنا نضع فكرة الحرية موضع سخرية حين نقول ، ان على السود، بوصفهم رجالاً ونساء احرار، التخلی عن الأصرار على الإطار المعياري لحياتنا العامة وتركه لتقليبات السياسة الحكومية. لأن على الناس الأحرار حقاً أن يتقبلوا المسؤلية عن تصرفات أطفالهم. وحين ينحرف سلوكهم عن الطريق القويم، عليهم العمل على تصحيحة. هذه ليست مجرد ملاحظة برغماتية هدفها الترويج لتقدم اقتصادي أكبر بين السود. فهذا القلق يصب مباشرة في قلب قضايا الكرامة والمساواة في المنزلة والإحترام للسود في مجتمعنا .

* برنامج لتطوير الاطفال الأقل حظا قبل الدخول الى المدرسة وتقديم خدمات صحية وتعليمية ، وغيرها لهم (المترجم).

ثمن ارواحنا

تنكر الفرضيات الأيديولوجية لجماعات الرأي السياسي الحالي للأميركيين السود، ببساطة، حقيقة ما أقوله هنا. فما زال بعض قادة منظمات الحقوق المدنية وأروقة الكونجرس يتمسكون بتصور معين عن اوضاع السود وطريقة مخاطبة باقي الحكومة، يقوض كرامة شعبنا. ويبذلون وكأنهم يعتقدون أن مجرد الإعلان عن النسبة الضئيلة من السود الذي حصلوا على انجاز معين يشكل ادانة للمجتمع، وليس لنا. وخطابهم هو: «تكلفة الاحتفاظ بشاب أسود في السجن لمدة سنة تزيد عن تكلفة ارساله الى جامعة يال» - وكأن الفرق بين ارسال المرء الى السجن أو الجامعة هو حجم ميزانية جهة ما، وليس سلوك الشاب نفسه.

اذا اردنا رؤية هذا الشاب في الجامعة وليس في السجن، علينا الا تتحدث الى الرئيس كليتون؛ بل علينا التحدث الى والديه، وجيرانه، وراعي ابرشيته، ومعلميه. فهولاء هم الناس هم الناس الذين لهم اختلاط كبير بحياته، أو على الأقل يجب أن يكون لهم. هؤلاء هم الناس الذين تربطه بهم روابط الدم. لكن الدفاع العنصري في ايامنا هذه يتوجه نحو عالم السياسة خارج المجتمع المحلي، بدل ان يتوجه الى عالم الأخلاق داخل المجتمع نفسه. وبدلًا من العمل لبناء بنية تحتية اجتماعية تجعل من جامعة يال امكانية متاحة للشبان، فإن المدافعين يشيرون الى وضعه كأساس للادعاء ضد باقي المجتمع. ويبدو الأمر وكأننا نعد الجثث ونكتسها على عتبة باب السياسيين بهدف تقديم مذكرة عن رأي معين. وفي ذلك تخلٍ كامل عن المسؤولية الأخلاقية بقدر صاعق.

تذكروا الدماء التي اريقت، والتضحيات التي قدمت، والتصميم، والمهارات التنظيمية، والالتزام وتكريس الذات الذي ابتدأه الأجيال السابقة من السود، التي ناضلت رغم ضائمة ما لديها من فرص ضد صعوبات أعظم بهدف جعل ابناء جيلنا يعيشون حياة اميركية أكثر حرية وازدهاراً. ويستحق هذا الأثر العظيم من الصراع ضد «العدو الخارجي» أن يحترم بأن تكون لدينا الشجاعة للصراع ضد «العدو الداخلي».

اعتقد أنه يجب علينا نحن السود لا نسمح لأنفسنا بأن نصبح «رسل شؤم» مستعدين

دوماً لاستغلال معاناتنا وعرضها على البعض المتعاطفين معنا بدرجات مختلفة، كمبرر للحصول على زيادة في المساعدات النقدية الحكومية. واعتقد أن مثل هذا التصرف يعطي الدليل على افتقارنا إلى الثقة في قدرتنا على النجاح، كما فعل ملايين المهاجرين إلى هذا البلد وما زالوا يفعلون. وحتى لو نجحنا في كسب التأييد، فإن من المستحيل، في نهاية الأمر، قيام مساواة حقيقة في المكانة الاجتماعية في نهاية هذا الطريق.

إلا أن الممكن فهم كيف وصلت الأمور إلى هذا الحال. فحقيقة وجود ذلك الإلتزام الطفيف بتقديم مساعدات اجتماعية للفقراء، بعض النظر عن العرق، هو أحد الأسباب التي جعلتنا ننتهي إلى الواقع في هذا الشرك الأيديولوجي. فالقاده والمفكرون من الاميركيين السود يعتقدون ان عليهم التثبت بوضع الضحية كطريقة للتقدم بمطالب من باقي المجتمع، لأن ذلك الوضع يوفر لهم قاعدة آمنة يمكنهم منها الضغط لجلب انتباه الحكومة.

ان المحنّة القاسية التي يعاني منها الناس الأشد فقرًا تجعل من المستبعد جداً ان يتمكن البعض قط من «تخليصهم من المأزق». ويتحمل الأميركيون المسؤولية، كمجتمع قومي، عن مساعدة الفقراء في الغيتويات، وفي كل مكان. وحين لا تتحمل مسؤوليتنا كمجتمع قومي - وهو ما يحدث غالباً - يكون من المستحيل تقريباً لذلك النوع من التفكير عن المسؤولية الشخصية، التي ادافع عنها هنا، ان تزدهر في اوساط المفكرين والسياسيين السود.

المجازفة السياسية والضرورة الأخلاقية

ومع ذلك تبقى حقيقة ان علينا نحن السود ان ننسى الماضي ونتحمل مسؤولية المستقبل، مهما كانت نتيجة الحوار السياسي. وما يبدو وكأنه مخاطرة سياسية غير مقبولة، قد اصبح الان ضرورة اخلاقية مطلقة. ويشكل الظرف الحالي مأزقاً حقيقياً. فثمة اغراء شديد يدفع في اتجاه تبني موقف مدعى الظلم، الضحية التاريخية، الشخص الذي يعتبر ان انتهاك حقوقه مسؤول عن عجزه، وان انعدام حيلته هو من صنع مناهضيه وحسب.

ومع ذلك، فإن هذا الموقف نفسه يمنع الحصول على أية حرية اصيلة، ومساواة .

حقيقية، لأنه يتنكر للتأكيد على المسؤولية والأخلاق الشخصية ضمن المجموعة. ومن الصعب التغلب على عوامل الهزيمة الذاتية الفاعلة هنا. لأن إملاءات التأييد السياسي تشجع أيديولوجية تعزو عدم ملائمة السود للمجتمع إلى «النظام». وترفض التأكيد على تحسين الذات وتصفه بأنه غير واقعي، ويخدم أغراضًا شخصية، وغير نزيه. وإن الرجال والنساء السود لا يفشلون لأسباب تعود اليهم شخصياً، بل يجب أن ينظر إليهم على أنه لم تتح لهم الفرصة. ولا يمكن النظر إليهم على أنهم يعيشون بطريقة لا أخلاقية - بطريقة لا تتفق مع القيم العامة التي يدافعون عنها الزعماء السود على الدوام - بل يجب النظر إليهم كضحايا.

لكن الجريمة، والعنف، وتعاطي المخدرات، والإباحية الجنسية، والحمل من دون زواج، واهمال الآباء، واساءة معاملة اطفالهم وانعدام مسؤوليتهم، والفشل الكامل في انتهاز الفرص . كلها علل تفتک بمجتمعات السود في المدن الداخلية، علينا نحن السود تقبل المسؤولية عنها. علينا الاعتراف بالفشل الاخلاقي الشخصي الذي يقود الى هذه المشاكل. علينا ألا نلقي باللوم لانتهائنا الى هذا الوضع على المجتمع أو العنصرية أو الرأسمالية أو أي شيء آخر.

اذا لم نفهم صلب هذا المأزق، وإذا واصلنا الرد على بلاء جيوب الفقر هذه بكلمات من وحي ما تعرضنا له من ظلم في السابق، فسوف ندفع ثمناً رهيباً. ولا يمكن لأحد سوانا أن يوفر لنا القيادة الروحية والأخلاقية الضرورية لقلب التفكك الاجتماعي المستشري الآن. ويعتقد الكثير من القادة والمحظيين السود أن عليهم، في مواجهة حاجات شعبهم وعجزهم، الاستمرار في تصويرنا على أننا «ضمير الأمة». ومع ذلك، وكما سبق وقلت، فإن الشمن الذي سندفعه مقابل لعب هذا الدور، ومن عدم النهوض بمتطلبات حياتنا بالكامل وعدم استغلال امكانياتنا الشخصية، سيكون فقداناً أرواحنا.

نمثل دور الضحية الكاملة، نلقي بأنفسنا على اقدام بني جلدتنا، مستعرضين عجزنا وافتقارنا الى الانجاز كدليل على فشل ابناء بلدنا، أملين أن ننتزع من الضمير الاميركي ما نفترض انه أكبر من قدراتنا، وفق منطق طلبنا ذاته. ونتحسّر طيلة الوقت على مدى محدودية احساس ذلك الضمير. لكن، على هذا الدرب لا توجد الحرية التي طالما سعى اليها اجدادنا، بل، تكريس لمكانة جديدة دائمة ومفزعه في الدرجة الثانية من المجتمع.

الفصل السابع عشر

بناء المجتمع حسن التنظيم : هيكل تقديم الاعانة والوساطة

تي. وليم بوكس

مقدمة

تعني الكلمة «نظام» في النظام الاجتماعي انعدام الفوضى ووجود مبادئ التلاحم وتشير الى الحالة التي تعمل فيها جميع اجزاء المجتمع بتناعماً وتناسقاً لصالحة المجموع وخدمة افراد المجتمع. وبشكل عام يمكن القول أن المجتمع يتكون من ثلاثة انظمة ضخمة متراقبة بعضها - هي الاقتصادية، والسياسية، والثقافية - يوجد ضمن كل نظام منها مؤسسات مختلفة تسهل وتلبي الحاجات والرغبات المادية وغير المادية المختلفة لافراد المجتمع. من هنا فإن مسألة النظام الاجتماعي هي، كيف تدار العلاقات الاجتماعية على النحو الافضل بين الافراد والمؤسسات التي تشكل المجتمع.

الا انه لا يمكن النظر الى النظام الاجتماعي على أنه مجرد هيكل من الوحدات الاجتماعية، لأن ما يوفر النظام، بشكل اساسي، هو الاحساس الجماعي بقيم الشعب ومنتله المتأصلة في التفاعل القائم بين المعتقدات وممارسات الحياة اليومية. فالمبادئ التي يعيش الناس بموجبها في المجتمع، سواء كانت مفصلة وواضحة أم لم تكن، لها قوة مطلقة، بمعنى أنه يفترض بأنها عامة - فالجميع يحيون بها وهي مقبولة بوصفها صحيحة ومفيدة. وبخلاف ذلك فان انتهاء المبادئ الاجتماعية على نطاق واسع سيشيع الفوضى. لذا، يمكن القول مجازاً أن النظام الاجتماعي هو الروح التي تجسد الكيان الاجتماعي او الفلسفة العامة التي تنشأ عن العلاقات الاجتماعية الصحيحة والجربة. وحين تضعف صلاحية القيم والمثل، وحين تكتب تجاوزات الآخرين الحقيقة والفائدة المفترضة لمؤسسات اجتماعية اساسية، عندها يتبدل انسجام المجتمع وميزانه المنتظم.

النظام الاجتماعي والثقافة

من الواضح ان الكثير من النظام الاجتماعي يعتمد على المجال الثقافي. والنظام الاجتماعي وبعض الأسس الثقافية لم تخترع لذاتها، ومع انها تعكس خيارات انسانية، الا انها تتطور على مدى حقبة طويلة من العلاقات المتبادلة المعقّدة التي لا يمكن حصرها. ولا يمكن بناء اي ثقافة بنجاح بين عشية وضحاها او خلال جيل او جيلين. لكن المفزع، انها قد تسقط خلال فترة قصيرة وليس من السهل اعادة بنائها. وكما قال تي.اس. اليوت، حين تذهب الثقافة «فإن عليك أن تكابد للبقاء من جديد، ولا يمكنك لبس ثقافة جديدة جاهزة. عليك أن تنتظر العشب حتى ينمو لتغذية الخراف وتعطى صوفاً يمكنك منه صنع المعطف الذي سترتديه». وحين يأخذ النظام القديم في الاضمحلال، فسوف يتبع ذلك غروب عميق من عدم اليقين والتشتت، وهي العلامات التي سيلحظها عدد متزايد من الناس. وتكون مهمتنا العملية عندها، عملية تجديد واعادة شباب، وليس «ايجاد شيء من العدم»، لابعد عنمة الليل الطويل التي تقترب، ان استطعنا ذلك.

يسقط النظام الاجتماعي حين تفقد الثقافة الایمان بها وتنتهي ثقة الناس بالقواعد السابقة المسلم بها والتي بواسطتها كانت تتخذ القرارات وتقدم الحياة العامة. ويستشعر الكثيرون هذا التراجع، وتعزز الصور المظلمة عن التفكك الاجتماعي والضياع الانساني التنبؤات بحتمية ما سيحدث . ونخشى ان يكون في انتظارنا مصير من الخراب، مثل الكتابة التوراتية على الجدار: «لقد وزنت في الميزان وتبين انك غير كفء». ومثل سقوط بابل في يد الفرس، سنتساعل عن سبب سقوطنا، ليس بيد قوة اجنبية بل بسبب توجهات تدمير الذات لحقبة ما بعد الحادثة، وهكذا، مثل بخيل^{*} يأمل بپأس معرفة روح المستقبل، نقاد نحن ايضاً إلى التساؤل: «هل تلك اطیاف الاشياء التي ستحدث، ام هي اطیاف الاشياء التي قد تكون فقط؟»^(٢)

الاخلاق هي جوهر الثقافة، لذلك فان اساس ارمتنا اخلاقي. وقد لاحظ ويل هيربرغ قبل اكثر من ٢٥ سنة ان المعايير الاخلاقية ليست هي التي غالباً ما تنتهك، بل هي دائماً

* scrooge ، أحدى شخصيات رواية لشارلز ديكنز (امترجم)

التي تنتهي. الحقيقة المؤسفة هي ان «فكرة الاخلاق ذاتها او التشريع الاحلaci تبدو وكأنها تفقد معناها لدى عدد متزايد من الرجال والنساء في مجتمعنا»^(٢). ويرى هيربرغ في انتشار مذهب النسبية * (relativism) توجهاً نحو قيام «ثقاف لا أخلاقية ولا تقيد بالأعراف»، حيث تنكر فكرة الحقيقة ومعها أي معنى للقانون الطبيعي أو السماوي.

تقوم صلاحية الأخلاق على فهم أنها اسمى من أن تكون مجرد اختراع انساني، وأنه نتاج نظام طبيعي أو ترتيب سماوي أو كلاهما، النظام الأخلاقي يكتشف (أو يوحى به بالنسبة للمتدينين) ومع تغير الظروف يتولد فهم وتفسيرات جديدة، بحيث لا يتغير الاعتقاد بان جوهر الحياة الأخلاقية ينبع من الطبيعة وحالتها. من الصعب ان يفهم المرء كيف يمكن للأخلاق التي تتصور أنها مجرد خيار لنمط الحياة والقيم الشخصية المتغيرة، ولا يقيدها سوى الخيارات الفردية، أن تدعم قيام نظام مدني وانساني. ومع ذلك هذا هو النمط السائد لدى لنجبة. لحسن الحظ، ان الغالبية العظمى من الناس لم تفقد بعد، ربما بقدر أقل من الثقة، تمسكها بفكرة أن العادات الأخلاقية ومزايا الصفات الحميدة محمية ومفروضة من سلطة عليا غير مستبدة. فالجميع تقريباً في اميركا يؤمنون بالله، وان تجديد مجتمعنا المدنى سيسقط ان لم يؤخذ تراثنا المدنى من الإيمان به في الحسبان.

تكبح القواعد الأخلاقية، وبشكل أساسى، التوجهات السلبية والأنانية وتشجع، في الوقت نفسه، النظرة الطيبة الحافلة بالمعانى للحياة. ومن الواضح ان الذين لا يخضعون لضوابط اخلاقية، او القليل منها، اي الذين ليس لديهم اية كوابح في حياتهم الخاصة، لن يكتحوا في حياتهم العامة . ببساطة، لا يمكن للنسبية الأخلاقية أن تنجح أو توحى بقيام ثقافة حيوية او نظام اجتماعي فعال. في ساعات التحدى، ستفسح المشاعر الأخلاقية الضعيفة بسهولة الطريق امام النفعية والأنانية او الرغبات والشهوات. وقد وصف مايكل نوفاك الوضع على النحو التالي: «كيف يمكن لشعب أن يدعى القبرة على حكم نفسه - أي اقامة حكومة من وبالشعب وللشعب - ان كان الناس لا يستطيعون السيطرة على عواطفهم؟ وكيف يمكن لشعب ان يحكم المجتمع كله ان كان كل فرد فيه لا يستطيع السيطرة على

* القول بان الحقائق الأخلاقية تتفاوت تبعاً للفرد والظروف (المترجم).

نفسه^(٤)) ولا معنى للحديث عن الحرية السياسية من دون معايير اخلاقية في الدول الديمقراطية، يترجم هذا الانحلال الاخلاقي في تسارع المطالبة بتدابير حكومية وتضاؤل توقع النهوض بالمسؤوليات الشخصية.

لقد فطرنا لنكون مخلوقات أخلاقية - ثقافية، بداع من الضرورة البيولوجية، وطبعتنا المتسامية، والكثير من السلوكيات الانسانية تكتسب بالتعليم - وهي ليست مغروسة فينا. ومن خلال العمليات الطبيعية، ظهر اسلامنا كمخلوقات ثقافية اعتمد بقائهم على انماط سلوكية ثقافية. وكان الذين اظهروا صفات اخلاقية، تقوم ربما على حب الصغار والروابط الاسرية، وتقود الى تعاون مشترك والترابط الاجتماعي، اكثر نجاحاً^(٥). ثمة قابلية وحاجة ملحة للثقافة، بما في ذلك، الأحكام الأخلاقية، ومع أن آلية الأحكام الأخلاقية - الثقافية مغروسة في النفس، الا أن التعبير عنها أمر غير مؤكد، ومن المهم التأكيد على أن القابلية الأخلاقية هي مجرد استعداد ولا ضمانة لاظهارها بشكل فعال. فالانماط الثقافية الناجحة والمستقرة مطلوبة لما فيها من تربية وتشجيع. والسياسة الاجتماعية التي تعمل ضد هذه الطبيعة محكوم عليها بالفشل في النهاية، حتى وأن كانت حسنة النية.

الانسان الفرد هو جزء من الطبيعة وتفاعلاتها، وهو ايضاً مخلوق سام من مخلوقاتها. ونحن ندرك بوعي فريد وقدرة عقلانية ما يميزنا عن باقي المخلوقات. فبعض التطورات البيولوجية شرط اساسي لسمو صفاتنا، لكن في النهاية، اود ان اؤكد اننا ندين بها الى الخالق العظيم، ولا يمكن تفسيرها بشكل مرض بغير ذلك. وقد اكتشفنا، بصفتنا مخلوقات عقلانية، النظام الاخلاقي في الخلق، ونحن مدعون بوصفنا مخلوقات للخالق بان نكون بالمثل مبدعين مسؤولين ضمن ذلك النظام الطبيعي. وهكذا، فان الاخلاقية، والابداع هي من طبعتنا كاحتمالات، ويجب ان تعكس ترتيباتنا الثقافية ومؤسساتنا الاجتماعية هذه الطبيعة، وان تسهل ذلك.

وحيث اننا مخلوقات سامية وكائنات ثقافية - بيولوجية، فان المسؤولية الأخلاقية الشخصية والاجماع الاخلاقي المصاحب لها هي شروط اساسية لوجودنا. فطبعتنا الانسانية لا تسمح باخضاع الترتيبات الثقافية لاعادة هيكلة لا حدود لها، والتي قد تسبب، على سبيل المثال، انقساماً زائفاً بين الفرد والمجتمع، او قد تميل الى التغطية على الفوارق

او اضعاف صلاحية الحياة الأخلاقية. الفردانية في صيغتها المطرفة، من جهة، والاشراكية، من جهة أخرى، هي أخطاء كبيرة، لأنها شوهدت النظرة الى الطبيعة البشرية - وهي طبيعة تستلزم المسؤولية الأخلاقية الشخصية والتعاون الاجتماعي.

الحرية المسؤولة

ان المسؤولية الأخلاقية تفترض الحرية في اصدار احكام اخلاقية، لذلك فان تلك الحرية شرط ضروري لقيام حياة اخلاقية. يجب ان تكون لدينا حرية الاختيار، لكن لأن ليس من الممكن عيش الحياة الانسانية بشكل كامل في غياب التعاون الاجتماعي، الذي يتطلب ايجاد قواعد راسخة، فلا يمكن للخيار الفردي أن يكون المعيار الأخير للقرارات او التنظيمات الاجتماعية في مطلق الاحوال. فالمجتمع يجب أن ينظم بحيث يشجع ممارسة الحرية المسؤولة، من اجل خير الفرد والمجتمع.

ان من الضروري ترك الكثير للخيارات الشخصية وقرارات العيش من اجل الحرية، لكن من واجب مؤسسات المجتمع افتراض ما هو صالح للتمسك بثقة بمعايير معينة من السلوك والنظام الاجتماعي. بكلمة أخرى، يجب ان يكون هناك احساس قوي بما هو عادي وخير، رغم الانحرافات التي قد يختار بعض الافراد اتباعها. ولا يمكن تنصيب الحرية الفردية المطلقة كقيمة عليا تسمى بشكل آلي على المؤسسات المعيارية في المجتمع كلما ضغطت المطالب المتعارضة، والتي شكلت التوجه القانوني والسياسي في مجال الاخلاق والثقافة في زمننا الحاضر، اما المجال الاقتصادي، فقصة اخرى، حيث تميل المطالب غير المتوازنة للدولة الى اجتياح الحرية.

المسألة اذا هي، كيف نشجع الحرية المسؤولة عن طريق الثقافة والنظام الاجتماعي؟ يجب ان يستمد النظام الاجتماعي جذوره من الطبيعة البشرية اذا اريد له النجاح. اي اذا اريد له ان يستنهض افضل ما في الناس من امكانات وان يضمن انتشار المجتمع المدني. ويفترض المجتمع الصالح وجود قدر معين مما كان يعرف تقليدياً بأنه فضيلة في الناس. وقد ميز الاغريقيون القدماء اربع فضائل رئيسية - التعقل، والجلد، والاعتدال، والعدل، والتي اضاف اليها الفكر الديني المسيحي، الایمان، والأمل والحب. وقد فهم افلاطون ان

الانسان بطبيعته خير، لكن الصفات الفاضلة يجب ان تغرس في الصغار باصرار الى ان يصبحوا محبين للخير بذاتهم. وادرك ارسطو أن المرء يكتسب العادات الفاضلة بممارسة الفضيلة. انت تتعلم العادات الأخلاقية بمارستها، والتي تتطلب قدوة تتبع ودعمًا اجتماعياً. فاذا لم تتمسك المؤسسات الرئيسية بمبادئ الفضيلة أو الحياة الأخلاقية وتوكدها، فان المجتمع ينهار. فما معنى الحرية عندئذ، حين تصبح الحياة مجرد صراع والأمن الاساسي محفوف بالخطر؟ وقد عبر المرحوم الدكتور رسل كيرك بنظره الثاقب عن احتمالات الحرية حين قال : «من الایمان يخرج النظام؛ وحين يسود النظام، تصبح الحرية ممكناً. وحين يذوي الایمان الذي يغذى النظام، يتفكك النظام، ولا يمكن للحرية ان تبقى بعد اختفاء النظام، كما لا يمكن لفرع الشجرة ان يبقى بعد موته»^(٤). وحين نفقد الاسس الأخلاقية، فلن نستطيع الاحتفاظ بالحرية المدنية معناتها الصحيح.

النظام الاميركي

افتراض مؤسسي النظام الاميركي، الذين هم انفسهم تلاميذ للفكر الكلاسيكي، وجود مواطنين جمهوريين يمتلكون صفات فاضلة. وكما تساءل جيمس ماديسون ببلاغة : «الا توجد فضيلة بيننا؟ فان لم يكن ثمة فضيلة، فنحن في وضع بائس ... والافتراض ان في وسع اي حكومة ضمان الحرية والسعادة من دون فضائل في الناس هي فكرة خيالية»^(٧). كان يعرف ان النظام السياسي يجب ان ينسجم مع الطبيعة البشرية ووصف الحكومة بانها «اعظم انعكاسات الطبيعة البشرية»^(٨).

لقد اسست الجمهورية الاميركية على افتراض مسبق بوجود شيء اسمه «حقائق» تتعلق بالموهبة الطبيعية الإنسانية وصواب النظام النابع من «الطبيعة وطبيعة الخالق». ولا يمكن اقامة منظمة سياسية او حياة عامة على تأكيدات نسبية (relativistic) حول الطبيعة البشرية، ومن الحق الاعتقاد بامكانية بقاء الحضارة بالاعتماد على تلك التأكيدات.

فالنظام السياسي الاميركي لم يصن بالكامل من نسيج جديد. فقد اعتاد الاميركيون الحرية السياسية والتجارة التي لا تعيقها عوائق كثيرة، والنابعة في الأساس من الأفكار والترتيبات الاجتماعية للحضارة البريطانية التي ينتهي اليها. وهذا ما جعل القيود

المتشددة والسلوك المموج الذي اتبعته حكومة الملك جورج أمراً لا يحتمل. ومن المؤكد انهم شيدوا «نظاماً جديداً للأجيال»، نظام سياسي جديد، لكنه كان قائماً، والى حد بعيد، بالتمسك «بحقوق المواطنين الانجليز». وفلسفة ومعتقدات الثقافة الاوروبية التي هم ورثتها . لم تكن ثورة راديكالية على غرار الثورة الفرنسية للعام ١٧٨٩ ، المعاصرة تقريراً لها، أو الثورة الروسية الشيوعية للعام ١٩١٧ . لم يخلقوا شيئاً من العدم، بل بنوا فوق القيم الشعبية المتجددة عميقاً وعلى افضل ما في ثقافة الناس. لذلك كان تاريخهم الاجتماعي هو التاريخ الاجتماعي لأوروبا. اي تاريخ روما، واثينا، والقدس.

تشكل النظام الاجتماعي الاميركي من التقاليد الدينية المسيحية - اليهودية علاوة على التصورات الفلسفية لافكار عصر التنوير. ومن هنا كان في وسع الاباء المؤسسين افتراض وجود درجة معينة من الفضائل لدى الشعب، وكيف امكنتهم الحديث عن «الحقائق التي تبدي نفسها». وكيف امكنتهم اقتراح نظام حكم كان، كما قال جون ادامز، «صيغ لاناس اخلاقيين ومتدينين فقط»^(٩). واشتراك المؤسسين في شعورهم هذا مع معاصرهم البريطاني أدموند بروك في فكرته القائلة، «نحن نعلم، بل الافضل أن نقول، اننا نشعر في داخلنا، ان الدين هو أساس المجتمع المدني، ومصدر كل الخير وكل الطمأنينة»^(١٠). ويطلب مجتمع اميركي حسن التنظيم تجديد الثقافة السياسية، كما تصورها المؤسسين ورجال الدولة من امثال بروك، مع كل ما فيها من مسلمات اخلاقية وفلسفية. وقد اضيف انا ايضاً، رجال دولة مواطنين يستطيعون وضع الصالح العام فوق مصالحهم الخاصة والضيقة .

ومع ذلك، فخلال العقود القليلة الأخيرة، عقود التعجل في الخلل الاجتماعي، دفع نظامنا السياسي - من خلال المحاكم والسياسات القانونية- الأسس الدينية للأخلاق الى خارج الدائرة العامة وغذى بيئه من العداء تجاه القيم التقليدية. وخلال الفترة ذاتها، حين كانت التأثيرات الشاذة لحقبة ما بعد الحداثة بحاجة لأن تواجه بالتأكيد على الأخلاق العامة، تخلت قيادة المؤسسات الاجتماعية الرئيسية عن دورها لصالح تطرف العقلانية الثانية الزائفة العلماني. المطلوب هو تجديد فهمنا للصلة الضرورية التي تربط الأخلاق بالنظام الاجتماعي والحرية .

المساعدة والبني الوسيطة

يعني تعبير «مجتمع حسن التنظيم» ان المجالات الرئيسية في المجتمع ومؤسساته تعمل بانسجام وفعالية بما يتفق مع اعلى صفات الطبيعة البشرية، بما في ذلك تشجيع الحرية المسؤولية. وهذا يستتبع الا يسمح لاي جزء ان يعتدي على الاجزاء الأخرى أو يقلل من دورها، وان يتم التمسك بالمبادئ والقواعد التي تقوم عليها الحياة العامة وان تنقل بشكل نشط. وهذا يطرح مفهوم المساعدة، ويفترض وجود نظام حيوي من البني الوسيطة.

تعبير المساعدة (subsidiarity) هو احد التعبيرات التي ابتدعتها التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية. وهو مأخوذ عن اللغة اللاتينية ويشير الى عملية تقديم العون من قبل المنظمات الاجتماعية والسياسية الأعلى تجاه الفئات الأدنى. اما الهياكل أو البني الوسيطة فتشير الى المؤسسات أو الجمعيات الموجودة ضمن المجتمع التي تقوم بالوساطة، او التي تقف بين الأفراد والدولة مثل الأسر، والأحياء، والمجتمعات المحلية، والكنائس، والجمعيات التطوعية، وكمنظومة فكرية، فان هذه المفاهيم ترتكز على المؤسسات والجمعيات الأقرب الى الفرد. مثل، أهمية الأسرة بوصفها اقرب مؤسسات الوساطة الى الفرد، والتي يجب ألا تضعفها سياسة الحكومة الفدرالية، بل أن تقوم هذه الحكومة، بوصفها المؤسسة الأعلى، بالمساعدة على الحفاظ على حيوية الروابط الأسرية.

دخل تعبير «المساعدة» المناقشات العامة في العام ١٩٣١، وورد في المنشور البابوي للبابا بيوس الحادي عشر وعنوانه «الذكرى الأربعين» والذي نشر احياء للذكرى الأربعين للمنشور البابوي الاجتماعي الذي وضعه البابا ليو الثالث عشر بعنوان «أشياء جديدة». ودار موضوع المنشور البابوي للبابا بيوس «حول اعادة بناء النظام الاجتماعي» وهي عبارة تحوي العنوان كله.

ترأس البابا بيوس الحادي عشر الكنيسة الكاثوليكية من العام ١٩٢٢ حتى وفاته في العام ١٩٣٩ . وخلال فترة رئاسته، واجه الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تلت الحرب العالمية الأولى: الكساد العظيم، وظهور الفاشية والنازية، وازدياد نفوذ الشيوعية، وخطر اندلاع الحرب العالمية الثانية الذي كان يلوح في الأفق. وكان يبدو أن المجتمع

البشري ذاته مهدد، في ذلك الحين، بسطوة انظمة الحكم غير الإنسانية واضطراب الانظمة الاقتصادية او عدم اتزانها. ورأى أن العالم بحاجة الى سلام حقيقي والعودة الى قانون اخلاقي تكون مبادئ العدالة والاحسان جوهر النظام الاجتماعي الصحيح^(١١).

وقد عارض البابا بيوس مذهبين سياسيين، ما دعاه بالليبرالية، والتي من الانسب وصفها بالليبرتارية المعاصرة، والاشتراكية - اي الرديكالية الفردانية والجماعية (collectivism). ونظر الى الليبرالية على أنها خطأ لأنها لم تأخذ في حسابها الصفة الاجتماعية» للملكية الخاصة وتنكر وجود سلطة عامة تسيطر على الحياة الاقتصادية. وكانت نتيجتها تركيز الثروات بيد قلة من الناس على حساب حشود العمال. اضاف الى ذلك، اعتقاد أن القلة المسيطرة على الثروات تميل الى التأثير على الدولة بشكل غير سوي، لتصبح وبالتالي استعملاً اقتصادياً يمنع الدولة من القيام بوظائفها الصحيحة.

اما الجماعية، سواء كانت على شكل اشتراكية أو شيوعية. فهي مخطئة من حيث انها تنكر (وبشكل معاكس للليبرالية) الصفة «الفردية» لحق الملكية. وقد اعتبر ان مقولات صراع الطبقات والغاء الملكية الفردية على انها مدمرة للمجتمع البشري مهما تبانت اشكال التخفيف منها. وكان تأكيد الاشتراكية على الانتاج والمادة قد وضع الاشياء السامية للأنسان، بما في ذلك الحرية، في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. وهي تطبق مستوى غير مقبول من الاكراه والقسر ولا تبقى مكاناً للسلطة الاجتماعية الحقيقة، المستمدّة من الخالق، وليس من مزايا مادية ودينوية. وبالتالي، أكد البابا بيوس بشدة على ان الاشتراكية الحقيقية تتعارض مع المسيحية. كما حذر من الذين يقللون من الخطر الذي تمثله الانظمة الشيوعية غير الإنسانية التي كانت تسيطر في ذلك الحين. وقد ثبتت صحة تحذيراته في سقوط الامبراطورية السوفياتية الشيوعية في بداية العام ١٩٨٩.

يتكون المنشور البابوي، «الذكرى الأربعين»، من ثلاثة اجزاء. يعلق القسم الأول (الفقرات من ٤٩ - ٦١) على مساهمات البابا ليو الثالث عشر في «الأشياء الجديدة»، التي تركز على اوضاع العمال، ويبحث القسم الثاني (الفقرات من ٤١-٩٨) في جوانب معينة من المنشور البابوي للبابا ليو ويطبق تعاليمه على الوضاع المعاصرة، ويتناول القسم الأخير (الفقرات من ٩٦-١١٠) التغيرات في الحياة الاقتصادية من ا أيام ليو، وتطور

الاشتراكية. واسباب الشروق الاجتماعية – الاقتصادية وضرورة الإصلاح الأخلاقي.

في الجزء الثاني تحديدًا يطرح مفهوم المساعدة، الذي يعرض مفهوم البابا ليو في الاقتصاد السياسي كما فسره البابا بيوس في الجزء التالي. حيث يدعو بيوس إلى اصلاح المؤسسات والأخلاق، والدولة بوصفها ابرز المؤسسات التي يجب اخذها بعين الاعتبار. وهو يقلل من أهمية الدولة بانكار قدرتها على ايجاد «رغم عيش شامل» من الانشطة التي تمارسها. ويرى ان «الحياة الاجتماعية الغنية التي وصلت الى درجة عالية من التطور من خلال الجمعيات من مختلف الأنواع»، تكاد تنقرض ولم يتبقى منها سوى الدولة والأفراد. وهو يسعى لتصحيح هذا الوضع بالفهم الصحيح لما يجب على الدولة فعله داخل المجتمع.

ومع انحسار تلك «البنية من الحكم الاجتماعي»، تولت الدولة الاعباء التي كانت تحملها تلك الجمعيات. بحيث أصبحت تتواء تحت حمل من «المهام والواجبات لا نهاية لها تقريباً»، مما تسبب في الحق ضرر بالغ بالدولة ذاتها. بكلمة أخرى، ثمة حدود لما يجب علينا ان نتوقع من الدولة فعله، ومع ادراك بيوس لغير الظروف التاريخية، فقد أكد على ما اسماه «أهم المبادئ» ، الذي لا يمكن تحييته جانباً او تغييره». والذي يجب أن يبقى فلسفة اجتماعية «ثابتة لا تهتز». وقد وصف هذه الفلسفة الاجتماعية، التي وضعت الدولة في نطاق المجتمع ككل، على النحو التالي:

كما ان من الخطأ الفادح أن تأخذ من الأفراد بما يمكنهم انجازه بمبادرةتهم وجهدهم الخاص ونعطيه للجتماع، فإن من الظلم ايضاً، وشر مستطير يقع الاضطراب في النظام الصحيح ان نعهد الى جماعات اكبر واعلى بما يمكن لمنظمات تابعة أقل مكانة ان تفعله. لانه يجب على كل نشاط اجتماعي بحكم طبيعته ان يقدم المساعدة لأفراد الكيان الاجتماعي لا ان يدمرون ويبتلعونهم (الفقرة ٧٩).

اذن، يجب على الدولة الا تستولي على ادوار مختلف المؤسسات والجمعيات في المجتمع كما لا يجب اعفاء الأفراد من مسؤولياتهم. فوفقاً لقول بيوس، يجب على الدولة ان «ترك الجماعات التابعة لها لتتولى المسائل والشؤون الأقل أهمية» وان تحافظ لنفسها بالامور التي لا يمكن لأحد القيام بها سواها، وهي وظائف تتلخص في «التوجيه، والمراقبة والحض، والكبح، حسب ما يقتضيه الموقف والحاجة». وعلى القابضين على زمام السلطة

ضمان وجود «نظام متدرج في اوساط مختلف جماعات المجتمع». ويصف ما تقدم الفلسفة الاجتماعية والنظام والتي اسمها «وظيفة الاعانة». اي نظام علاقات مساعدة تحترم الوظيفة المناسبة لكل وحدة اجتماعية (الفقرة ٨٠).

من الواضح تماماً، انه ينظر الى الدولة كجزء مهم في المجتمع، لكنها جزء فقط، وليس مرادفاً للمجتمع. والأهم من ذلك، يفترض بيوس ان الدولة ليس اسمى من حقوق الأفراد الطبيعية (نوقشت في مكان آخر من زاوية حق الملكية الفردية) لأن الإنسان «أقدم من الدولة» ولأن الأسرة «سابقة فكرة وحقيقة للاتحاد في دولة» (الفقرة ٤٤). الوظيفة الأساسية للدولة هي الحفاظ على المصلحة العامة. وللحقيقة، يمكن القول انه يسمح باعطاء الدولة صلاحية كبيرة ل القيام بذلك، الا انه يؤكد ان على الدولة المحافظة على حيوية جميع اجزاء المجتمع لا أن تتبع او تلغي الحرية المتأصلة في الإنسان. ما نستنتجه مما تقدم، هو أن المجتمع يبني على الطبيعة البشرية، أي الإنسان بوصفه مخلوق اجتماعي، حر، ومسؤول اخلاقياً، في أن معاً.

وقد أكد الخلفية الحالي للبابا بيوس، هنا بولص الثاني، أهمية الاعانة كمبداً منظم للتعليم الاجتماعية في منشوره البابوي «الذكرى المئوية»، الذي كتب بمناسبة مرور مئة عام على صدور منشور «أشياء جديدة». وبناء على ما قدمه بيوس فسر البابا يوحنا بولص مضمرين الاعانة على أنها تتطلب : «عدم تدخل النظام الأعلى في المجتمع بالحياة الداخلية للنظام الأدنى، حارماً الآخرين من القيام بوظائفه، بل يجب عليه ان يدعمه عند الحاجة ويساعده على تنسيق انشطته مع باقي المجتمع، أخذًا المصلحة العامة بعين الاعتبار على الدوام» (الذكرى المئوية ٤٨). ويجب على الدولة التأكيد على أهمية المؤسسات الوسيطة ودعمها، حيث أنها وجدت لمساعدة المجتمع. وهذا لأن الطبيعة الاجتماعية للبشر «تحتقر» في مجموعات وسيطة مختلفة تبدأ بالأسرة وتضم مجموعات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية تنبثق عن الطبيعة البشرية ذاتها، ولها استقلاليتها الخاصة، معأخذ المصلحة العامة بعين الاعتبار دائمًا » (الفقرة ١٣).

لهذه الأسباب نجد أن البابا يوحنا بولص ينتقد بشكل خاص دولة الرفاه المعاصرة، او

ما يدعوه «دولة المساعدة الاجتماعية». ويستخدم مفهوم الاعانة لتعريف الدور الصحيح للدولة بحيث تتجنب «لتتوسيع الزائد عن الحد في مجال تدخل الدولة». ومثل سوء الفهم هذا للدولة يخلق «العيوب والخلل الوظيفي» في «طرق التفكير البيروقراطية» ويقود إلى «زيادة غير منتظمه في الوكالات العامة للدولة» وزيادة هائلة في النفقات علاوة على اهدران الطاقات البشرية. ويؤكد أن أصحاب الحاجة هم أقدر على فهمها وأشباعها، وهذا يفترض، كما هو واضح، وجود دور بارز للمؤسسات الوسيطة في تقديم الدعم (الفقرة ٤٨).

وكما افترض بيروس، فقد عرّف يوحنا بولص الأسرة (القائمة على الزواج) على أنها المؤسسة الوسيطة الأساسية في المجتمع، والتي اسمها «البنية الأساسية والأولى للتبيؤ البشري». فالإنسان يتلقى أولى «بدايات تشكل أفكاره حول الصدق والخير ويتعلم معنى أن يُحب وأن يُحب، وبالتالي معنى أن يكون شخصاً». فيتعلم تمجيل الأسرة «بوصفها ملأن الحياة» (الفقرة ٣٩). ولا يمكن للدولة في الواقع تقديم هذه الوظائف أو تعويضها من دون ذرائع استبدادية، رغم أن في وسعا دعم البيئة الضرورية لاحياء الأسرة او عرقلتها.

من ناحية تدخل الدولة المحدود، فإن أحد أكثر المفاهيم التي تمت مناقشتها هو «الذكرى المئوية»، والذي يشكل ما يشبه تحول في التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية المعاصرة، هو تأكيد البابا يوحنا بولص القوي على الاقتصاد الحر. وفي حين قاد انتقاد كل من بيروس وليو للمذهب الليبرالي (والذي افترض بشكل غير دقيق انه ينطبق على الرأسمالية الأمريكية) وللاشتراكية الكثير من المفكرين الكاثوليك إلى البحث عن «طريق ثالث» في الاقتصاد السياسي، فقد سعى البابا يوحنا بولص إلى تهدئة هذه المساعي. وأيد الرأسمالية كمفهوم «لنظام اقتصادي يعترف بالأهمية الأساسية والإيجابية لدور قطاعات الأعمال، والسوق، والملكية الخاصة، وما يترتب على ذلك مسؤولية عن وسائل الانتاج وابداع انساني حرّ في المجال الاقتصادي» (الفقرة ٤٢). وربما بسبب أن لتعبير رأسمالية نغمة ازدراء في بعض الدوائر، حيث كان الفشل البشري والسياسات الاقتصادية السابقة للرأسمالية سبباً في اصدار احكام خاطئة عليها كما تشير الفكرة المغلوطة عن ذلك النظام. فضل البابا استخدام تعبير «اقتصاد الأعمال، او اقتصاد السوق، أو ببساطة الاقتصاد الحر». على أية حال، تتبّع جذور الاقتصاد الحر من حرية الإنسان التي هي مطلب اساسي للكرامة البشرية.

بالنسبة لتدخلات الدولة، فإن هناك حدوداً قوية وقاطعة لها، لكن البابا يوحنا بولص لا يطرح اقتصاداً سياسياً ليبرتارياً بشكل حازم فتعاليمه حول الرأسمالية تتحدث عن قطاع اقتصادي حر «مطوق باطار تشريعي قوي تضعه في خدمة حرية الإنسان بكل شموليتها وينظر اليه على أنه أحدى الأوجه الخاصة لتلك الحرية، جوهره الأخلاق والدين» (الفقرة ٤٢). ويجب أن يعمل النظام الاقتصادي ضمن نطاق أخلاقي - ثقافي يحكمه القانون. وتخدم الدولة المجتمع عن طريق متابعة المصلحة العامة والتدخل بشكل محدود عند الضرورة (خاصة لصالح الفئات الأضعف) وبطريقة تدعم الجماعات الوسيطة والمسؤولية الفردية.

يرى الرء في التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية اعترافاً بأن المجتمع يجب أن ينظم بما يتاسب والطبيعة البشرية، وهي طبيعة حرة واجتماعية في مضمونها. كما أنها طبيعة تمثل إلى الخير لكنها قادرة على الشر أيضاً. لذلك، فإن على النظام الاجتماعي الصحيح أن يحترم الأسرة بشكل خاص بوصفها الوحدة الاجتماعية الأساسية التي لا يمكن استبدالها والتي تنهل منها الحياة الأخلاقية وأسمى القيم الإنسانية. وبالمثل، تفترض الطبيعة الاجتماعية للإنسان شبكة من العلاقات المختلفة، يجب على الدولة احترامها، جنباً إلى جنب مع حرية الإنسان، في أثناء خدمتها للمجتمع المدني . وينظر إلى مفهوم المعاونة على أنه يوازن بتناسق تام بين النواحي الفردية والاجتماعية للفرد الإنسان ويووجه النشاط البشري نحو الخير العام.

البني الوسيطة والسياسة العامة

اكتسبت فكرة ضرورة وجود بني وسيط صحيحة لقيم مجتمع متوازن اعترافاً واسعاً متزايداً خلال العقود الماضيين في أوساط علماء الاجتماع وخبراء السياسة. كانت النقطة المحورية لجلب انتباه أكثر إلى هذا الموضوع دراسة أعدها بيتر بيرغر وريتشارد جون نيوهاوس عام ١٩٧٧ برعاية معهد «أميركان إنتربرايس» وتمويل جزئي من «الوقف القومي ل أجل الإنسانية» (١٢).

يبحث بيرغر ونيوهاوس في دراستهما وعنوانها : «تفويض الناس» دور البني الوسيطة

في السياسة العامة». دولة الرفاه في ضوء اتجاهين متعارضين في الرأي العام الأميركي. أحد هذين الاتجاهين هو الرغبة في مستوى أعلى من الخدمات المقدمة، والأخر هو عدم الثقة في الحكومة الكبيرة. وبالنظر لافتراض وجود سيطرة قائمة لدولة الرفاه في المجتمع الحديث، لذلك كان منهجهما طرح «آلية بديلة» في تقديم دولة الرفاه لخدماتها تجمع بين كلا التوجهين. الا ان اهتمامهما لم ينصب على مجرد تقديم الخدمات بكفاءة، بل على ما هو أهم من ذلك، الاعتراف في السياسة العامة بضرورة ان يكون للوظائف التي تقدمها البنى الوسيطة «معنى وهوية». ما تفترضه وجهة النظر الاجتماعية هذه هو أن البنى الوسيطة قادرة على خدمة اهداف دولة الرفاه وتجسير الفجوة في المدى بين الفرد المعزول و«البني الكبرى» (وابرزها الدولة) في المجتمع الحديث، بشكل أكثر انسانية^(١٣).

اختار بيرغر ونيوهاوس التركيز على اربع بنى وسيطة، يمكن لعظام الناس الرجوع اليها ولها صلة بمشاكل دولة الرفاه. وتلك البنى الوسيطة - الحي، والأسرة، والكنيسة، والجمعيات التطوعية - هي نوع من المؤسسات الرئيسية تربط النظام السياسي «بقيم وواقع حياة الفرد» وتعطيه، وبالتالي، اساسه الأخلاقي^(١٤).

لقد ادرك بيرغر ونيوهاوس الخطر الكبير المثير للسخرية لانفصال الحياة السياسية عن القيم الأساسية لحياة الفرد والمجتمع. ورغم ظهور حركات سياسية واجتماعية واعدة منذ كتابة دراستهم، فإن مصداقية النظام السياسي، على الأقل، ما زالت مشكلة جدية. فغالبية الناس يعتقدون ان معظم ممثليهم الفدراليين فاسدين، ولا ترى شريحة كبيرة من الناخبين ان للتصويت تلك الأهمية. وانه لن الامر غير الصحيح ان تسوء سمعة السياسة الى هذا الحد في جمهورية ديمقراطية، وفي حين يمكن للمرء دراسة عدد من الاحتمالات التي افضت الى هذا الوضع، فان استمرار انقطاع الود بين حياة وعمل المواطن العادي والقيادة السياسية ليس بالامر البسيط، وتعبير تحديد الحركة هو أحد ردود الفعل المفهومة لهذا الانفصال بين الحياة العادية وقيمها ونظام سياسي ينظر اليه على انه غير متجاوب وغير مسؤول.

ثمة خطوة مهمة في اتجاه تحسين الحياة السياسية سيئة السمعة، هي اعادة التأكيد

على «الوكالات الاجتماعية المولدة للقيم والحافظة لها» حسب قول بيرغر ونيوهاوس^(١٥). وللمساعدة على تطبيق ذلك «وتقويض الناس» فانهما يقدمان ثلاثة اقتراحات للحكومة يمكن ان تحسن مشروعية السياسة العامة الداخلية، وبالتالي، النظام السياسي:

- ١ - البنى الوسيطة ضرورية لمجتمع ديمقراطي حي.
- ٢ - على السياسة العامة ان تحمي وترعى البنى الوسيطة.
- ٣ - على السياسة العامة الاستفادة من البنى الوسيطة لتحقيق الأهداف الاجتماعي، كلما امكن ذلك.

اهتمام الحكومة بالبني الوسيطة لا يفترض بالضرورة صياغة مجموعة معينة من السياسات (رغم ضرورة وضعها) لكنها تتطلب ان تأخذ في الحسبان تأثير السياسات العامة المرعية والمقرحة على الأسرة وتفرعات المجتمع المحلي بشكل خاص، اي حيث الحياة الحقيقية للناس الحقيقيين. ويعني ذلك ايضاً، ضرورة جعل المؤسسات الوسطية والجمعيات غير الحكومية (مع كافة الاعتبارات الخاصة بالمسؤولية) الآلية المفضلة لتطبيق السياسة العامة وتعلو بذلك على الأنظمة البيروقراطية. ووفق خطوط تحليلات التكلفة – المنفعة، يجب ان يكون لدينا تحليلاً للبني الوسيطة وبيان مدى تأثيرها على برامج الرفاه الاجتماعي.

ومن أجل اشتراك المؤسسات الدينية بشكل فاعل، سيحتاج النظام السياسي الحالي الى تعديل الايديولوجية المطرفة. السائدة التي تفصل بين الكنيسة والدولة والعودة لأي شيء شبيه بالنوايا التي قام عليها «التعديل الأول» للدستور، الذي لم ينص على اقامة كنيسة للدولة (كما هو الحال في إنجلترا) ولا على قيام الدولة بمضائق الناس بسبب الفوارق الدينية، ولا استبعاد الدين تماماً من الساحة العامة. وافتراض ذلك، وفقاً لقول ريتشارد جون نيوهاوس المذموم. «على الدين أن يتراجع من أي مكان تجري فيه أوامر الحكومة وعملتها»، ويعني الاساءة لأحد أهم مؤسسات المجتمع المدني والأخلاق بتوازن المجتمع المدني لصالح سطوة الدولة^(١٦). ولا تتطلب التعددية المدنية والحرية أقل من ذلك التعديل. فالاستبعاد غير الطبيعي للدين (من التعليم على سبيل المثال) والحد منه عن طريق فرض اوضاع تنظيمية تعرية وتسيء اليه يكرس الهوية الفاسدة لجميع الاشياء العامة مع التفرد الحكومي في كل شيء.

جاء تجدد التأكيد على أهمية المؤسسات الوسيطة (مهما كان مدى صحة التعبير) من مختلف الأفكار السياسية والاجتماعية التي انتشرت في السنوات الأخيرة. ونبع الكثير من القوة التي تجسدتها من عمليات الهمد الاجتماعي التي لا ينكر أحد أنها أخذة في التقدم، والتي عددها بوضوح وليم بنيت في «فهرس المؤشرات الثقافية الموجهة». وتكشف البيانات انه خلال السنوات الثلاثين الماضية حدثت زيادة بنسبة تزيد عن ٥٠٠ بالمئة في جرائم العنف وأكثر من ٤٠٠ بالمئة في الولادات غير الشرعية، وتضاعف عدد الأولاد الذين يعيشون في أسرة يرعاه أحد الوالدين، ثلاثة مرات، وانخفضت علامات «اختبار التحصيل القياسي (SAT) بمقدار ٧٥ نقطة. ورافق كل ذلك زيادة هائلة في اتفاق الحكومة، بما في ذلك زيادات الرفاه الاجتماعي لعادلة التضخم بنسبة ٦٢٠ بالمئة، والإنفاق على التعليم بأكثر من ٢٠٠ بالمئة^(١٨).

وتسعى هذه التوجهات الاجتماعية - السياسية، كما المنظور الخاص بالمجتمع المحلي، واستراتيجيات تفويض الناس بشؤونهم، ومبادرات القيم الأسرية، والتطوعية، وتعليم الفضائل وبناء الشخصية، ومشاريع التجديد الثقافي - كل هذه المساعي الفكرية والمدنية، بطريقة أو بأخرى - إلى استعادة التوازن المفقود بين الفرد والطبيعة الاجتماعية للفرد الإنسان في سبيل إقامة مجتمع مدني . وسنقوم برسم الخطوط العريضة لنهجين اجتماعيين - سياسيين لاعطاء مثال عن الخيوط العامة لهذه الاهتمامات ودورها في ازدهار المؤسسات : بناء المجتمع المحلي وحركة تفويض الناس بشؤونهم.

من الملامح البارزة للمنظور الخاص بالمجتمع المحلي ادراكه ان «الحفاظ على الحرية يعتمد على الرعاية الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني»^(١٩). وهذا المؤسسات، اي الأسرة، والتعليم، والمجتمعات المحلية هي المجالات التي تنهل منها القيم المشتركة والمواطنة المسئولة. وتتطلب الأسرة بوصفها المؤسسة الأولى للتهدیب الاجتماعي انتباهاً خاصاً. ويدرك المنظور الخاص بالمجتمع المحلي، بشكل عام، انه يمكن خدمة مصالح الأطفال على أفضل وجه ضمن أسرة مستقرة يجتمع فيها الأبوان، وان على السياسة الاجتماعية ان تشجع نمط تربية الأطفال من قبل الأب والأم بوصفه نمطاً معيارياً. وعلى المدارس ايضاً ان

تدعم دور الأسرة في التربية الأخلاقية للأطفال، وتعليمهم القيم الأساسية التي يشترك فيها الأميركيون كافة (مثل، الأمانة، والاقتصاد في النفقة، والاحترام، والمسؤولية، والديمقراطية) وخلق مناخ تكون فيه الصفات الحميدة والسلوك المدنى هما المعيار. إن لتنشئة الأطفال وتعليمهم المقام الأول من حيث الأهمية للسبب الذي بينه دافيد بوبيوني، وأسباب أخرى والذي قال: «قامت الحضارات التي نجحت حتى الآن على الأسرة، التي تضمن تعليم الأطفال القيم، والتوجهات، وعادات الثقافة بحيث يندمجوا، حين يكبرون، في المجتمع بشكل جيد» (٢٠).

الموازنة ما بين الحقوق والمسؤوليات هي أيضاً من النواحي المهمة في التفكير الخاص بالمجتمع المحلي. وهي تهدف حسب قول أميتاي اتزيوني إلى «خلط حكيم ما بين المصلحة الشخصية والتعبير عن الذات، والالتزام بالجماعة... في الحقوق والمسؤوليات، وبين الأنما والنحن» (٢١). ومن الواضح أن الفكر الخاص بالمجتمع المحلي يتصور، بحكم طبيعته، أن عدم التوازن الحالي يميل لصالح الحقوق وأن التزامات المجتمع المحلي بحاجة لأن تضاف إلى المعادلة دون أن تنحرف كثيراً إلى الجانب الآخر.

تردد مبادئ التنظيم الاجتماعي - السياسي التي انبعثت عن التصورات الخاصة بالمجتمع المحلي المعتقدات الأساسية ذاتها التي للمعاونة. فالمسؤوليات الاجتماعية، بشكل عام، يجب أن تتولاها مؤسسات أكبر أو أعلى مما هو ضروري. وهذا ينطبق على المجموعات الاجتماعية إضافة إلى الحكومات، بحيث يمكن لمن هم أقرب إلى الحاجة توسيع الكثير من وظائف دولة الرفاه بشكل أفضل. وتفضيل المجتمعات المحلية الحية يعني عدم تدخل المستويات العليا من الحكومة إلا حين «تفشل الانظمة الفرعية الاجتماعية الأخرى، لا أن تحاول الحلول محلها». قد تكون هناك أدوار للحكومة والمشاركة الخاصة، لكن يجب على الحكومة إلا تحل محل المجتمعات المحلية (٢٢).

وكما قد يشك البعض، ثمة أوجه عدة مختلفة في الفكر الخاص بالمجتمع المحلي، واختلاف في وجهات النظر حول السياسة الاجتماعية والاقتصاد السياسي، والتي ليس بالامكان مراجعتها. المهم في الامر، هو امكانية التعرف على الخيوط المشتركة والروابط التي تجمع التوجهات السياسية - الاجتماعية، من أجل احياء النظام الاجتماعي.

حركة تفويض الناس بامرهم هي تطور مهم آخر للإصلاح السياسي - الاجتماعي الذي يسعى الى اعادة تنظيم السياسة الداخلية لصالح المسؤولية الفردية، والأسرية، والمحلية. واسلوبها هو تفويض الافراد والمجتمعات المحلية من خلال تنظيم الافراد العاديين واصلاح السياسة العامة. وتوجه استراتيجيات التفويض نحو مساعدة الافراد والمجتمعات المحلية على تولي شؤون حياتها ووضع حدّ لأي خلل وظيفي في الوضاع الاجتماعية. والتقويض هو تطبيق عملى للحياة الحقيقة تقوم به الحركة لاعادة بناء المجتمع المدنى.

تركز المبادرات السياسية على الاسكان، والرفاہ، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، وعلى الجريمة والمشاكل الاجتماعية الأخرى. ويعني نهج تفويضي في مجال الاسكان العام، نقل الادارة الى شاغلي المساكن وتشجيع الملكية الخاصة. فالمساكن التي يديرها شاغلوها انفسهم أو يمتلكها افراد تصنان بشكل أفضل كما ان الامراض الاجتماعية (مثل الجريمة، والمخدرات، والدعارة) تكون أقل وجوداً في تلك البيئة. وحين يفوض الناس بتقبل المسؤولية بشكل منظم من خلال الملكية وتنظيم الذات، فانهم يميلون الى تقبيلها ويكون لديهم حواجز للقيام بذلك.

الناس بحاجة الى ان يمنحوا شرف المسؤولية، والحرية في القيام بخيارات فردية، والفرصة لتغيير حياتهم نحو الافضل. ويجب ان يكون هذا النمط الاعلى لجميع سياسات دولة الرفاه. وفي برامج مساعدات الرفاه الاجتماعي، يحبذ هذا النهج المبادرات التي تشجع الأسر التي يرعاها الوالدان، والادخار والملكية، وفرص العمل. بكلمة اخرى، يضع الفقراء والمهمشين ضمن التيار الرئيسي للمجتمع بدل ان يديم تبعيتهم. فالحوافز السائدة للنظام الحالي هي فضيحة للتوايا الطيبة لمعظم الاميركيين ومدمرة للمواطنين والمجتمعات التي وضعت لمساعدتها.

يعني التفويض خيارات اعظم وافضل في الحياة وليس ثمة مجال افضل لتطبيقه من تعليم المرأة لاطفاله. التعليم هو مفتاح المستقبل كما يدرك معظم الأهل. ويجب أن تناح الفرصة للأهل لارسال اطفالهم الى المدارس التي تلبي اهدافهم وأحتياجاتهم بشكل

افضل. ومن الواضح انه في الكثير من الاماكن، خاصة المناطق المدنية التي تعاني من اوضاع اقتصادية صعبة، والاماكن التي غالبيتها من الاقليات، تقدم المدارس التي تديرها مؤسسات دينية والمدارس المستقلة، تعليماً راقياً وبيئة اجتماعية نظيفة . وقد خذل النهج الاحتкаري والمركيزي في التعليم الناس الفقراء بشكل مأساوي، خاصة من يحسنون بفقرهم. ان وضع نظام يفوض الأهل واطفالهم قد يساعد على دفع حركة احياء التعليم الذي تحتاجه البلد كل للمنافسة في العالم وتوفير خيارات اوسع لنوعية الحياة.

علينا أن نتجاوز فكرة ان التعليم العام يعني بالضرورة تعليمًا تديره الحكومة. كما أن مبدأ المعاونة، والاعتراف بالبني الوسيطة، والمبادئ الخاصة بالمجتمع المحلي، علاوة على فشل العديد من المدارس الحكومية في التحصيل، تفرض علينا منطقياً تصحيح الطريقة التي أصبح التعليم يقدم بها. لقد كان التوجه نحو مرکزية المدارس ودمجها بعيداً عن مجتمعاتها المحلية الطبيعية وزيادة الرقابة السياسية عليها أحد الاحكام الاساسية الخاطئة في تاريخ التعليم. فالتعليم بطبيعته يتعلق، وبشكل اساسي، بالأسرة والمجتمع المحلي، وقد قام النظام السياسي المسيطر والى حد كبير بالاستيلاء عليه وحل محلهما، لخدمة مصالح خاصة احياناً، بدلاً من دعمهما.

وتتركز مناهج تقويض اخرى على التنمية الاقتصادية وفرص العمل من خلال مناطق مشاريع العمل، والمساعدات الاستثمارية، والمساعدة التقنية، وما الى ذلك. ومن المهم ايضاً بذل الجهد لاعادة الامن للمجتمع عن طريق مراقبة الجريمة، والبرامج الأخرى الخاصة بالاحياء. ويسعى منهج التقويض بشكل اساسي الى ازالة الحواجز امام جهود الرقي بالفرد والمجتمع وان تلهم المواطنين وصناع السياسة هذا التوجه.

عبر طيف التفكير السياسي والاجتماعي الرائد والمسؤول، فان المبادئ العامة المبثثة عن حكم المجتمع تشمل الاعتراف باربعة اشياء:

- ١ - الأهمية العملية والأخلاقية والتي لا غنى عنها لتنشيط المؤسسات الوسيطة، خاصة الاسرة، من اجل اقامة مجتمع حرّ ومدني.
- ٢ - الضرورة البالغة للتتجديد الأخلاقي وتعزيز المجتمع للسلوك المسؤول.
- ٣ - فهم أن الحكومة اداة مساعدة وليس سيداً للأفراد والمؤسسات الوسيطة.. الحكومة «خادم» للمجتمع المدني.

٤ - الترابط الثنائي الاساسي بين الحرية والمسؤولية، والفرد والطبيعة الاجتماعية للشخص الإنسان، والتي هي جوهر كل ما ذكر سابقاً.

الخلاصة

يتطلب بناء مجتمع حسن التنظيم، او اعادة النظام الاجتماعي، تنشيط مؤسسات المجتمع الوسيطة، التي تنقل وتعزز المسؤولية الشخصية والاجتماعية والکوابح الأخلاقية - والتي تستتبع اعتراف الناس (والدولة) بقيم معيارية تربط المواطنين والمؤسسات التابعة لهم في مجتمع مدني حقيقي. وفي بلد يتزايد فيه احتلال الدولة للكثير من الوظائف الاجتماعية، حيث انحط النظم السياسي لدرجة فقدته الكثير من اركانه الاخلاقية والفلسفية، فان تجديد الثقافة السياسية يحتاج بالضرورة لأن يكون من اولى الأولويات في اعادة بناء المجتمع حسن التنظيم.

يواجه المجتمع الاميركي مشكلة كما يعرف الجميع. ونحن نعيش مشكلة لأن الكثرين منا ومن مفكرينا، ومن زعمائنا الاجتماعيين والسياسيين قد نسوا أو انكروا أن المجتمع منن الى ما لا نهاية مثله في ذلك مثل الأفراد. علينا أن نعود الى فهم أن هناك طبيعة إنسانية متأصلة ينبع منها نظام اخلاقي «وحقائق بارزة». الجمهورية الديمقراطية هي تجربة للحرية المنظمة ولا يمكن اقامتها على اقل من مبادئ ثابتة مسلم بها، وعلى صفات مبنية وفق اسس صحيحة لمواطنيها.

سؤال «سکروج» المرتغض ان كانت اشباح المستقبل المظلمة التي عرضت له ستتغير. ومن نبع داخلي تفجر أمل لرجل تبدل واجاب على سؤاله بنفسه : « .. اذا ابتعدنا عن المسارات، فسوف تتغير النهايات، قل ان الأمر كذلك مع ما اريته لي ! »^(٢٣). قل انه كذلك .

ENDNOTES

1. T.S. Eliot, *Christianity and Culture: The Idea of a Christian Society and Notes Towards the Definition of Culture* (New York & London: Harcourt Brace Jovanovich, 1948), 157.
2. Charles Dickens, "A Christmas Carol," in *Christmas Books and Stories*, Volume 1 (London: The Hawarden Press, 1899), 160.
3. Will Herberg, "What is the Moral Crisis of our Time," *The Intercollegiate Review* (Fall 1986): 7.
4. Michael Novak, "Virtue and the City," (Public Arguments) in *Crisis: A Journal of Lay Catholic Opinion* (May 1994): 9.
5. See James Q. Wilson, "What is Moral, and How Do We know It?" *Commentary* 95, no. 6 (June 1993): 37; and his *The Moral Sense* (New York: The Free Press, 1993) for a fuller study.
6. Russell Kirk, *The Wise Men Know Wicked Things are Written on the Sky* (Washington, D.C.: Regnery Gateway, Inc., 1987), 110.
7. James Madison, quoted in the introduction to *The Federalist Papers by Alexander Hamilton, James Madison and John Jay*, ed. Gary Wills (Toronto: Bantam Books, 1982), xxi.
8. James Madison, *Federalist 51*, *Op.cit.*, 261..
9. John Adams quoted in John Eidsmoe, "The Religious Roots of the Constitution," *The New Federalist Papers*, eds. J. Jackson Barlow, Dennis J. Mahoney and John G. West, Jr. (Lanham, New York & London: University Press of America, 1988), 274.
10. Edmund Burke, *The Speeches of the Right Hon. Edmund Burke, with Memoir and Historical Introduction by James Burke, Esq., A.B.* (Dublin: James Duffy & Co., Ltd., 1858), 445.
11. Terrance P. McLaughlin, "Introduction," in *The Church and the Reconstruction of the Modern World: The Social Encyclicals of Pope Pius XI* (Garden City, NY: Image Books, Doubleday & Co., 1957), 1-23.
12. Peter L. Berger and Richard John Neuhaus, *To Empower People: The Role of Mediating Structures in Public Policy* (Washington, D.C.: American Enterprise

Institute, 1977).

13. Berger and Neuhaus, *To Empower People*, 3.
14. Ibid.
15. Berger and Neuhaus, *To Empower People*, 6.
16. Ibid.
17. Richard John Neuhaus, *Doing Well and Doing Good: The Challenge to the Christian Capitalist* (New York: Doubleday, 1992), 273.
18. William J. Bennett, *The Index of Leading Cultural Indicators: Facts and Figures on the State of American Society* (New York: A Touchstone Book, Simon & Schuster, 1994), 8.
19. *The Responsive Communitarian Platform: Rights and Responsibilities* (Washington, D.C.: The Communitarian Network, undated), 1.
20. David Popenoe, "The Family Condition of America: Cultural Change and Public Policy," in *Values and Public Policy* eds. Henry J. Aaron, Thomas E. Mann, and Timothy Taylor (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1993), 82.
21. Amitai Etzioni, *The Spirit of Community: The Reinvention of American Society* (New York: A Touchstone Book, Simon & Schuster, 1993), 26.
22. *The Responsive Communitarian Platform*, 6.
23. Dickens, "A Christmas Carol," *Op. cit.*, 160.

الفصل الثامن عشر

الدين في الساحة العامة المدنية

اوسم جينيز

مقدمة

يعتبر منزل جورج واشنطن، في جبل فيرنون، أحد أكثر الأماكن التي تزار في أميركا. لكن أكثر الأشياء روعة في جبل فيرنون والتي لا يكاد يلحظها أحد - هي مفتاح الباستيل، تلك القلعة الباريسية البغيضة التي كان سقوطها يوم 14 تموز ١٧٨٩ رمزاً للثورة الفرنسية. عُلّق المفتاح في القاعة في جبل فيرنون، وحجمة أكبر نسبياً من الأشياء التقليدية المحليّة به، وهو غالباً ما يتم تجاهله. لكنه تحدث ببلاغة ذات يوم عن أعظم آمال كلا الأمتين. وبعد ستة أسابيع من المصادقة على دستور الولايات المتحدة في أيلول ١٧٨٧، ابتهج جيفرسون لاجتماع «مجلس طبقات» * واحتمال تطبيق المبادئ الثورية الأميركيّة على فرنسا. وبهذه الروح ذاتها، أخذ الماركيز دي لافاييت مفتاح الباستيل عام ١٧٨٩ وارسله إلى صديقه الحميم في واشنطن كرمز على رؤية مشتركة للمستقبل.

لقد قُدر لأمثال جيفرسون ولآفاليت أن تخيب. فقد طفت عليهما أعمال الرعب وال بشاعة الثورية التي مورست من روبيبير ودانتون وحتى نابليون، مما حمل الأميركيّون والفرنسيّون المؤيّدون لفرنسا إلى مراجعة وجهات نظرهم. فقد كتب غوفرنور موريس، السفير الأميركي إلى فرنسا، مثلاً، إلى بلده بازدراه : «انهم يريدون دستوراً أميركياً باستثناء ان يكون لديهم ملك بدلاً من رئيس، دون أن يفكروا أن ليس لديهم مواطنين أميركيين يدعمون ذلك الدستور»^(١).

* مجلس طبقات الأمة الثلاث، النبلاء، ورجال الدين، والشعب، في فرنسا قبل الثورة الفرنسية (المترجم)

بعد مئتي عام من ذلك التاريخ، بدا ذلك القول، وبشكل مذهل، وكأنه قيل اليوم، كما كشفت احداث العام ١٩٨٩. وعادت من جديد الآمال والمخاوف القديمة مما قد يفهمه جيل المزارعين، والقضايا التي تردد صدى ما ناقشه واشنطن وجيفرسون تملأ الجو – ما مدى واقعية النظر الى الديمقراطية كمجموعة من الترتيبات السياسية القابلة للتصدير؟ ما هو دور التكنولوجيا كقوة تدعم الحرية والتغيير الديمقراطي؟ وكيف تزدهر الديمقراطية، هل يجب ان يكون لدى الأمة معتقدات وسلمات معينة، أم يكفي أن ننسخ صورة مطابقة عن المؤسسات والترتيبات السياسية، واجراء انتخابات دورية حرة، والفصل بين الفرع التنفيذي والتشريعية، واحترام الخريات المدنية؟

تختلف الاجابات على هذه الأسئلة بحدة من شخص الى آخر. لكن ما يبدو غريباً في قرن تعكره غيور قمع الدولة والعنف الطائفي هو انه ليس هناك من جزء من التجربة الاميركية أقصى بعيداً، وبشكل واضح، ولم ينسخ أو يقدر وفق قدره الحقيقي، رغم انه مفتاح كل المشاكل المعاصرة، مثل الفقرات الخاصة بالحرية الدينية في التعديل الأول للدستور. وان في التوترات والتحديات التي تحيط الآن بهذه الفقرات بعض أعمق وأهم قضايا عصمنا. وفي مقدمتها السؤال الحيوي والبسيط: كيف نعيش، في عصر توسيع التعديلية في مختلف احياء العالم مع أعمق خلافاتنا الدينية والعقائدية، وأكثرها حدة؟ باختصار، ما هي علاقة الحرية الدينية بالديمقراطية الاميركية اليوم؟

ربما يبحث هذا الفصل في المهمة الأكثر أهمية وهي اعادة بناء المجتمع المدني – اعادة صياغة الفلسفة العامة. والهدف الشامل هو اعادة البناء – اعادة توزيع التراث الدستوري الأصيل عن طريق مواطنين يشاركون في حوار جديد يعاد تنظيمه بما يتافق مع المبادئ الدستورية الأولى واعتبارات الصالح العام.

يفرض الوضع الحالي على الأميركيين ان يواجهوا مباشرة خياراً من ثلاثة اجزاء، كان أول من بينها مؤيدو الديمقراطية في اليونان واعاد التأكيد عليها جون كورتنى موراي في اوائل الستينات. وال الخيار هو كالتالي: مع تعمق أزمة الفلسفة العامة واستمرار

الخلافات حول الدين والحياة العامة، هل سيرد الاميركيون «كقبيلين»، على طريقة الناس الذين يسعون الى الحصول على الأمان من خلال التضامن القبلي وعدم التسامح مع كل ما هو غريب عنهم (وهي مشكلة تنشأ عن فكر منحرف مجتمعي (communitarianism) ووجهة نظر مبالغة في حساسياتها الجماعية، سواء كانت تلك جماعات دينية، أو عنصرية، أو جنسية، أو عرقية) ؟ أم هل سيردون «كاغبياء» وفق المعنى اليوناني الأصلي للشخص المنكفي، على نفسه والذي لا يقر الفلسفة العامة والغافل عن أهمية «التحضر» (وهي مشكلة تنشأ عن فكر ليبرتاري منحرف ووجهة نظر تبالغ في تقدير الحقوق الفردية والشخصية) ؟ أم هل سيردون «كمواطنين»، بمعنى انهم يتبعون مصالحهم الخاصة ويدركون ايضاً انهم اعضاء في «جمعية مشتركة» ويقدرون المعارف والمهارات التي تقوم عليها الحياة العامة لمجتمع متمدن؟ (٢).

الاتفاق حول مكان الحرية الدينية في مجتمع مدنى هو أحد مكونات الفلسفة العامة الأوسع، لكنه مكون حيوي بسبب أهمية الإيمان الشخصي للأفراد والجماعات المؤمنة في أميركا، وأهميتها العامة للحياة العامة الاميركية، وايجاد رؤية مشتركة للحرية الدينية في الحياة العامة أمر ضروري للغاية للمواطنين وللامة معاً. وهي تؤثر في الحرية الجماعية، والحيوية المدنية، والانسجام الاجتماعي بشكل مباشر، ويزيد من هذه الرؤية اليوم توسيع التعديدية، دون ان يقلل من الحاجة الى فلسفة عامة .

حرية اميركا الأولى

الخطوة الأولى لاعادة صياغة الفلسفة العامة هي بيان السبب في ان فكرة الحرية الدينية تبقى مهمة للفلسفة العامة اليوم. لانه، بالنسبة للعديد من الاميركيين، ونبهرز هذه النقطة مرة أخرى، خاصة قادة الفكر منهم، أصبحت مسألة الدين في الحياة العامة غير ذات أهمية. وينظر اليها على أنها ليست قضية أو عامل ازعاج - شيء شخصي بحت، ويتحول حتماً الى فوضى وخلافات ان لم يبقى على حالته تلك، لذلك يجب اعادته ليكون مسألة شخصية في أسرع وقت ممكن.

ثمة طريقة أفضل للنظر الى الاشياء، وهي ان الخلافات القائمة التي تحبط بالدين

والحياة العامة تخلق شيئاً يشبه تأثير حاجز الصوت. فعند مستوى معين تُظهر القضية جميع العواطف، والمشاكل، والتحاملاطات. ثم تخترق هذا الحاجز لمستوى أعلى لتلامس العديد من أعمق مسائل الحياة الإنسانية في الحياة المعاصرة. وما إن يتم تقدير هذه الأمور وادراكها، حتى يصبح واضحاً أن من أعلى مراتب المصلحة العامة حلّ هذه المشاكل بدلًا من حظر الموضوع بسبب الخوف أو الترفع.

توجد خمسة أسباب على الأقل لجعل الدين جزءاً مهماً من الفلسفة العامة الأمريكية. أولاً، الحرية الدينية، أو حرية الضمير، هي حق انساني اساسى وثمين ولا يمكن التنازل عنه - حرية المرأة في الوصول إلى معتقدات معينة، والتمسك بها، وممارستها بحرية، أو تغييرها، بحيث لا يخضع إلا لما يملئه عليه ضميره، ويكون مستقلًا عن آية سيطرة خارجية، خاصة السيطرة الحكومية. والحرية الدينية السابقة لميثاق الحقوق الذي يحميها، الموجودة بشكل منفصل تماماً عنه، ليست ترفاً، أو حقاً من الدرجة الثانية، أو حشوًّا دستورياً، أو شيئاً متفرغاً عن حرية الكلام. بحيث أنها لا تعتمد على الاكتشافات العلمية، أو على أفضال الدولة والمسؤولين، أو أهواء الطغاة أو الأغلبيات، فإنه حق لا يخضع لاي تصويت ولا يمكن لبيروقراطية الدولة أو توسيع سلطتها الاعتداء عليه. بحيث انه حق لا تحكمه أطر، فإنه يرتبط وبشكل متكامل مع حقوق اساسية أخرى. مثل حرية الكلام، لكنه لا يحتاج إليها لاتمام مشروعيته.

وما لم تتحترم الفلسفة العامة الأمريكية هذا الحق لجميع الأميركيين، فإن الوعد الأميركي بالحفاظ على الحرية الفردية والعادلة سوف ينتهك.

ثانياً، تشكل بنود الحرية الدينية في التعديل الأول للدستور أكثر ردود العالم الديمقراطي تميزاً على واحد من أكثر قضايا العالم الحاماً، وهو : كيف يمكننا التعايش من أعمق اختلافاتنا - اي مشاعرنا الدينية .

تبدي بعض مناطق العالم (مثل أوروبا الغربية) تهذيباً سياسياً قوياً يرتبط مباشرة بالتزاماتهم الدينية الضعيفة؛ ويبدي البعض الآخر (مثل الشرق الأوسط) التزاماً دينياً قوياً يرتبط مباشرة بتهذيبهم السياسي الضعيف. ويفضل اسلوب التعديل الأول للدستور الذي

يأمر بالحرية الدينية والحياة العامة، فقد وفرت الديمقراطية الاميركية الفرصة المطلقة للالتزام الديني القوي والتهذيب السياسي القوي كي يكملأ بعضهما البعض، بدل أن يهدد كل منهما الآخر.

وما لم تحترم الفلسفة العامة الاميركية الانجاز الاميركي المتميز وتحميءه، فان الوعد الاميركي بالحرية الديمقراطية والعدالة سيعرض للخيانة.

ثالثاً، تقترب بنود الحرية الدينية من روح التجربة الاميركية. وهي أبعد من أن تكون ترفاً، ناهيك عن ان تكون حشوأ فارغاً. والتعديل الأول للدستور هو فصل ضروري ولا غنى عنه لوصف الجمهورية الاميركية. فالتعديل الأول ليس مجرد ضمانة للحرية الفردية والمجتمعية، فتنظيمه لعلاقة الدين والحياة العامة هوأشجع وانجح جزء في التجربة الاميركية كلها. فقد كان جريئاً في حينه، ومميزاً في كافة انحاء العالم في حينه والآن، واثبت انه حاسم في تشكيل الجوانب الرئيسية للحكمة الاميركية. لذلك لا نبالغ اذا قلنا ان بقاء اميركا من بقاء بنود الحرية الدينية.

وما لم تحترم الفلسفة العامة الاميركية وتحمي هذا المرسوم الاميركي المميز، فان الحوية المدنية للجمهورية الاميركية ستضعف.

رابعاً، بنود الحرية الدينية هي السبب غير الديني الوحيد والأقوى للترابط الذي جمع حرية الكلام وحرية ممارسة الدين والسبب في بقاء الدين قوياً بشكل عام، في الولايات المتحدة، وأقوى من اي بلد عصري مشابه. فمعظم الدول الحديثة تبدو وكأنها محكومة بمعادلة صارمة: كلما ازدادت حداثة الدولة، زادت علمنة الناس. لكن اميركا هي استثناء صارخ لهذا التوجه، فهي أكثر الدول تقدماً وحداثة ولديها، في الوقت نفسه، أكثر الشعوب تدينناً وحداثة.

ويكمن السبب في فعالية الطراز الاميركي في عدم اعتراف الدولة بالكنيسة. ففصل الكنيسة عن الدولة، لكن ليس فصل الدين أو الحكومة أو الحياة العامة عنها، يوفر للكنيسة أمرين : يختزل قوى النفور الثقافي التي تتجمع ضد المجتمعات الدينية بسبب ربط الكنيسة بالدولة - من الناحية التاريخية ، ساهمت الكنائس المرتبطة بالدولة بقوة في

رفض الناس لها وفي العلمنة بشكل عام. وفي الوقت نفسه، يدفع الفصل اصحاب كل توجه ديني الى الاعتماد على مصادرهم الخاصة. والنتيجة الاجتماعية لكل ذلك، اطلاق حرية المنافسة التي لا يعيقها شيء للناس والمعتقدات بطريقة مماثلة للتنافس في السوق الحر الرأسمالي.

وما لم تتحترم الفلسفة العامة الاميركية وتحمي هذه العلاقة الرائدة، فان الحرية الدينية الاميركية والحوار العام سيتعرضان للاعاقة.

خامساً، يلامس تفسير وتطبيق التعديل الأول أحد أعمق التطورات الثورية في الفكر المعاصر. فقبل جيل مضى كان من المعتاد رسم فاصل ثنائي عميق بين العلم والدين، بين السببية والالهام، والموضوعية والالتزام، وما الى ذلك. اما اليوم فان هذه الفواصل الثنائية صارت مستحيلة. فثمة اعتراف بان الفكر كله هو فرضيات مسبقة. وحياد القيم في القضايا الاجتماعية مستحيل. والمطالبة «بحوار محابٍ» في الحياة العامة، كما يطالب البعض، يجب اعتباره الان طريقة لاجبار الناس على الحديث علنًا بلغة غيرهم، ولن يكون ذلك، وبالتالي، معبراً عنهم.

وما لم تتحترم السياسة العامة الاميركية وتحمي هذا الفهم الجديد (أو تستعيده)، فان المتطلبات الجمهورية لاقامة حوار ديمقراطي ومشاركة مسؤولة في الحياة الديمقراطية، ستذوي.

ثمة خلاصة لا يمكن تجنبها: مكانة الحرية الدينية في الحياة العامة الاميركية ليست مجرد قضية دينية، بل قضية وطنية. انها ليست مجرد قضية خاصة، بل قضية عامة. وهي ابعد ما تكون عن التحزب أو الطائفية، أنها لمصلحة الاميركيين من جميع الملل، بما في ذلك الملحدين، ويجب ان يكون التأكيد عليها جزءاً فريداً وثميناً من الفلسفة العامة الاميركية.

التغيرات ، والتحديات ، والخلافات

الخطوة الثانية لصياغة الفلسفة العامة هي تحليل العوامل الكامنة خلف النزاعات القائمة حول الدين والحياة العامة، وتقييم التحدي الذي تفرضه على الحرية الدينية الاميركية والفلسفة العامة اليوم. ليس ثمة داع للتوسيع في النزاعات، رغم انه من المناسب

ان نرسم حداً فاصلأً بين الحالات التي يكون فيها الدين هو القضية المباشرة والحالات التي يكون فيها تأثيره غير مباشر. الاجهاض هو المثال الرئيسي على الحالات الأخيرة، والأمثلة على الحالات الأولى كثيرة - صلاة المدرسة، ووسائل «العهد الجديد»، وعلوم الخلق، والمبادئ الإنسانية العلمانية، ونصوص الكتب المدرسية، والصلاحة قبل بدء المباريات الرياضية المدرسية، وسجاجيد صلاة المسلمين في المكتب الحكومي، وكتاب جدعون المقدس في غرف الفنادق، والوصايا العشر على جدران المدارس، والتجديف في الأفلام والروايات، وعهد الولاء، وتعدد الزوجات لدى المؤمنين، وقرارات «الأمة المسيحية»، ومراكز الرعاية اليومية، وما إلى ذلك.

بعض هذه النزاعات خطير، وبعضها أقل خطورة. لكنها جميعاً نقاط مضيئة عند الحدود المتنازع عليها بين الدين والحياة العامة. فقد كانت هذه القضايا مثيرة للخصام طيلة جيل كامل الآن، مع سلسلة لا تنتهي من الخلافات واحاطة الموضوع كله بجهل لا مبرر له وخلافات غير مثمرة، حتى على أعلى المستويات. وفي أحياناً كثيرة تحول النقاش إلى استقطابات حادة، وسيطر التطرف على الخلافات، وأخذت القرارات بشكل آلي عن طريق التقاضي، ووضع كل بند من بنود «الحرية الدينية» في الدستور ضد الآخر، وضاعت أي رؤية مشتركة لطريق أفضل في فوضى التشتبث بالموقف المتأقصن والأصرار على المطالب.

من المتع ان نلقي نظرة سريعة على المختلفين، وان نقوم بتوزيع اللوم ودرجاته في قائمة لهذا الفريق أو ذاك، وان تُعامل المشكلة كلها وكأنها مشكلة سياسية ومن الممكن ايجاد حل سياسي لها. من ذلك المنظور، نجد أنها مشكلة خلقت سلسلة من النزاعات المتشابكة: تعارض ايديولوجي (المدينون ضد العلمانيون) يتخلله تعارض دستوري (التوقيفيون «المؤيدن للجدران المنخفضة» مقابل المنشقين المتشددين «المؤيدن للجدران العالية») والذي يتخلله تعارض تاريخي (التقاليد التوراتية والجمهورية مقابل التقاليد الليبرالية وعصر التنوير) والتي يتخللها تعارض في وجهات النظر الاجتماعية («الجذوريون» المهتمون بالمجتمع المحلي مقابل الليبرتариون «الحقوقيون») والتي يتخللها وجهات نظر متعارضة حول الأخلاق في الحياة العامة (المتطوفون مقابل المعتدلون) والتي

يتخللها تعارض سيكولوجي («المؤمنون بالنهاية القصوى» الذين يصررون على التمسك بالعهد بغض النظر عن اللطف والكياسة مقابل «المخادعون» الذين يصررون على اللطف والكياسة بغض النظر عن التمسك بالعهد)، والذي تمضى عنه في المقابل توجهان متطرفان («المزيلون» الذي يريدون اجتثاث الدين كله من الحياة العامة، «والفارضون» الذين يريدون فرض نموذجهم عن الوضاع الماضية أو المستقبلية على الجميع) .. ويدعم كل ما تقدم، بالطبع، العوامل التكنولوجية، مثل البريد المباشر واستخدامه دون حياء في التخويف وإثارة الغضب.

قد تكون هذه التحليلات دقيقة إلى المدى الذي ستصل إليه. لكنها تتوقف قبل أن تأخذ في الحساب بعض أعمق العوامل. فجميع النزاعات سابقة الذكر تتفاعل على شكل سلسلة من ردود الفعل - التي تثير مسألة من هي القوة الأعمق التي ترد عليها. ويمكن القول أنه خلف النزاعات الحالية تكمن تطورات عدة تطورات نتجت عن التسارع الكبير للحادثة خلال الجيل الماضي. وثمة عاملين مهمين بشكل خاص لهذه الحجة : انقلاب الأدوار في علاقة الكنيسة بالدولة والتوجه الحالي في التعديلية.

لقد أصبحت «الكنيسة والدولة» شيئاً مخرجاً للفكر مضلاً بقدر ما ينير. وكما بين القاضي جون نونان فإن هذه العبارة مضللة بشكل مضاعف لأنها توحى بأن في أميركا كنيسة واحدة، ودولة واحدة، وإن هناك فرق واضح وبسيط بين الاثنين. لكن هذه الفوضى ليست إلا بداية التعقيدات. ويضيف هارولد جي بيرمان، عميد العلماء الأميركيين في مجال القانون والدين، إلى ما تقدم ليبين أن واضعي اطر الدستور قد استخدموه تعبيري الدين والحكومة وليس تعبيري الكنيسة والدولة. لكن لم يتغير كل من الدين والحكومة خلال القرنين الماضيين بتأثير من الحداثة وحسب، بل إن العلاقة بينهما تغيرت أيضاً لدرجة حدوث «تبادل كامل في الأدوار».

ويحلل بيرمان دور الدين والحكومة خلال القرنين الماضيين في ثلاثة مجالات، حياة الأسرة، والتعليم، والرفاه. ويلخص العاقبتين الرئيسيتين لانقلاب الدور: في أواخر ثمانينيات القرن الثامن عشر، لعب الدين دوراً أساسياً في الحياة الاجتماعية

... ولعبت الحكومة دوراً ضئيلاً نسبياً، وأن يكن ضرورياً ومسانداً، في حين لعب الدين في ثمانينات القرن العشرين دوراً ضئيلاً نسبياً، وأن يكن ضرورياً ومسانداً، ولعبت الحكومة دوراً أساسياً. من جهة أخرى، كان الدور الذي لعبته الحكومة في الحياة الاجتماعية في أميركا في ثمانينات القرن الثامن عشر (وطيلة قرن ونصف من الزمان تلت ذلك العقد) منفتحاً ومتاثراً بالدين بقوة وموجهأً به، في حين لم يكن الامر كذلك الى حد ما في ثمانينات القرن العشرين من نواح عدّة، أو انه لم يكن كذلك على الأطلاق، في حين كان الدور الذي لعبه الدين في الحياة الاجتماعية الاميركية في ثمانينات القرن العشرين منفتحاً ومتاثراً بالدولة بقوة وموجهأً بها^(٤).

لقد بني بيرمان حجته بعنابة، وبين ما توصل اليه بقوه . وقال، « كانت الحكومة، قبل قرنين انصرما، من صنع الدين في مجالات الحياة الاجتماعية التي كان لها بعداً اخلاقياً مهما، اما الدين اليوم - بمسؤولياته الاجتماعية، وتعارضه مع الایمان الشخصي والصلة الجماعية - فهو من صنع الحكومة»^(٥).

العامل الثاني، الذي لا يقل أهمية، هو الانتشار الحالي للتعددية. وهذه ظاهرة عالمية ربطت التوترات العالمية الحالية بتوجهات مماثلة في مختلف انحاء العالم. فكيف يمكننا العيش مع اختلافاتنا الأعمق؟ لقد حولت الحداثة هذه المسألة البسيطة الى واحدة من أكثر معضلات العالم الحاحاً. الاجابة الاكثر شيوعاً على ظهر هذا الكوكب الصغير في عصر تعددي كان التعصب الاعمى، والتطرف، والارهاب، وقمع الدولة.

التعدد الثقافي وتوسيع التعددية ليسا غريباً عن التجربة الاميركية لقد كانت على الدوام أحد الموارض الرئيسية في القضية الاميركية، وكان التسامح ، بشكل عام، ينتشر خلف التعددية. لكن، شهد الجيل الأخير اندفاعه أخرى الى الامام في اتجاه التعددية الدينية اتخذت شكلين لهما مغزى خاص. أولاً، مضت التعددية الاميركية الان الى مدى أبعد من سيطرة الديانات البروتستانتية - الكاثوليكية - اليهودية وباتت تشتمل على اعداد كبيرة من جميع الاديان الكبرى في العالم - مثل البوذية والإسلام بشكل خاص - مع ان ٨٦,٥ بالمئة من الاميركيين يعتبرون انفسهم مسيحيين. ثانياً، ذهبت الى ما هو أبعد من الدين بشكل عام لتشمل عدداً متزايداً من الاميركيين ليس لديهم خيارات دينية. في العام ١٩٦٢، كما في العام ١٩٥٢، كان العلمانيون - أو ما نسميه «اللادينيين» - يشكلون ٢

بالمئة من الأميركيين. وصار عددهم يتراوح بين ١٠ أو ١٢ بالمئة اليوم، وهم أكثر عدداً بشكل مذهل على الشاطئ الغربي من أي مكان آخر^(٦).

هذا التوسيع الأخير للتعددية هو أحد الحقائق الاجتماعية لعصرنا الحالي، وعزز وعينا له وتعزز وحرّف إلى حد ما من خلال تشكيلة من التكنولوجيات الحديثة ونظريات ما بعد الحداثة. وكان تأثير ذلك اكمال التغيرات العميقه التي بدأت «بالهجرة الجديدة» في بداية القرن. وتحولت الولايات المتحدة من تعددية تغلب عليها البروتستانتية، إلى تعددية حقيقة متعددة العقائد الدينية تضم اناس من مختلف التوجهات الدينية علاوة على من لا يحملون أية عقيدة دينية. ويمكن رؤية تأثير ذلك على مستويين مختلفين في المجتمع الأميركي. في المقام الأول، تأثير التنوع الهائل الذي يمكن رؤيته في التركيبة الديموغرافية المعاصرة للمجتمع الأميركي. فولاية كاليفورنيا، على سبيل المثال، تضم أكثر تنوع سكاني في أمريكا علاوة على أنها تضم أكبر عدد من السكان. وهي تستقبل الآن ثلث مهاجري العالم تقريباً، وباتت تمثل في نهاية هذا القرن ما كانت نيويورك تمثله في بدايته - نقطة دخول ملايين الأميركيين الجدد^(٧).

ثمة «أغلبية للاقليات» في اعداد المسجلين في المدارس العامة في كاليفورنيا. وبعد العام ٢٠٠٠ ستصبح اغلبية سكان كاليفورنيا من الاقليات. (وهذا الوضع ينطبق حالياً على جميع مدارس أكبر ٢٥ مدينة، ويشكل الطلاب من الاقليات في نصف المدارس العامة في جميع الولايات أكثر من ٢٥ بالمئة من مجموع الطلاب)^(٨). والنتيجة خليط من مختلف ثقافات افريقيا، واسيا، اووروبيا، وامريكا اللاتينية.

ويمكن رؤية تأثير هذا التنوع الهائل فيما هو شكل من اشكال التفكك الثقافي - انهيار المفاهيم التي كانت مقبولة سابقاً في العلاقة ما بين الدين والحياة العامة وانطلاق الحروب الثقافية. ونتيجة لذلك، بدأت سلسلة من المجادلات العقيمة المرة حول الدين والسياسية، دفعت بالتطور إلى السطح، واصبح للجوء إلى المحاكم رد فعل انعكاسي في معظم الاحيان، والكثيرون من ينتقدون المشاكل، يعارضون، بالقدر نفسه من الحدة، أي حل لها، وفي جلبة الاتهامات والاتهامات المضادة غابت أية رؤية مشتركة للمصلحة العامة.

وكما هو الحال دائمًا مع توجهات الحادثة، لم تكن عواقب ازدياد التعددية مقتصرة على أميركا او متماثلة على مستوى العالم كله. اضافة الى ان تلك العواقب لم تكن بسيطة، فمن جهة، عمق ازدياد التعددية التوترات القديمة. فأمام التحدي الذي يمثله «جميع الآخرين»، ضعف ايمان الكثيرين في معتقداتهم الخاصة، لدرجة القبول بالحلول الوسط - وكلما زادت الخيارات والتغيرات قل الالتزام والاستمرارية. لكن، كرد فعل، مال آخرون الى الامان والتمسك بقوة بمعتقداتهم، لدرجة احتقار معتقدات الآخرين. ومن جهة أخرى، ساعدت التعددية على تطوير توجهات جديدة. والتوترات القائمة هذه الأيام ليست بين الاديان ولكل المعروفة بقدر ما هي بين السلفيين والمعاصرين داخل الملة ذاتها.

باختصار، وسواء اعجبك ذلك ام لم يعجبك، تقف التعددية المعاصرة وبكل قوّة كأبن للحرية الدينية ومتحدّ لها - سوء بسبب حضورها (بالنظر الى الاوضاع الديمقراطيّة التي انبثقت عن حركة الاصلاح والحروب الدينية). وديموّتها (بالنظر لاحتمال استمرار هذه الوضاع في المستقبل المنظور)، أو منطق فرضيتها (من ان مذهبًا واحداً موحداً من المعتقدات لا يمكن له السيطرة في مجتمع تعددي الا بوسائلين من خلال الاقناع، وهو بعيد الاحتمال حالياً لانه لا يتماشى مع النمط الدرج، او عن طريق الاكراه باستخدام القوة القمعية للدولة، وهو أمر غير عادل ومناهض للحرية ولا يجوز استخدامه في اي وقت). واذا كانت الحرية الدينية تجعل التعددية امراً قريب الاحتمال، فان التعددية تجعل الحرية الدينية ضرورية أكثر

ميادن للقرن الثالث

الخطوة الثالثة لصياغة الفلسفة العامة هي ادخال مفهوم «الميثاقية» (covenantalism) أو التعددية المؤثقة (chartered pluralism)، كأساس لهذه الفلسفة، وهذا يعني دراسة مساهمتها في المجتمع المدني لبيان ما تتميز به على التصورين القائمين المتعلّقين بالدين والحياة العامة اللذان وصلا الى طريق مسدود - وهما تحديداً المذهب الخاص بالمجتمع المحلي، أو الرؤية الاجتماعية التي ترددت لتصبح «عصبية قبلية»، والمذهب الليبرتاري، وهي الرؤية التي ترددت لتصبح نوعاً من «الغباء» السياسي، ويواجه كل من يقيّم العوامل الكامنة

خلف النزاعات الحالية اسئلة صعبة. في مقدمتها، هل ثمة علاج لانشقاق الروح، وحل للحروب الثقافية، وتعديل للتعددية الجديدة دون تعريض منطق الحرية الدينية في الحياة العامة للخطر ؟ وهل يمكن ايجاد محور متفق عليه للوحدة الوطنية يكمل التنوع الاميركي بدل ان يبرز تناقضاته ؟ وهل ثمة طريقة تمكن المعتقدات المختلفة من النهوض بمسؤولياتها تجاه متطلبات النظام، والحرية والعدالة دون ان تحالي أحد هذه المتطلبات على حساب الاثنين الآخرين ؟

للوهلة الأولى، يبدو البحث عن حل مقبول بشكل عام لهذه التحديات أمراً عبثياً مثل محاولة تربيع الدائرة أو البحث عن لغة الاسبرانتو. وتبدو مسألة الدور العام للدين في مجتمع يزداد تعددية مثل حقل الغام من الخلافات، وما ينجم عن ذلك من جهل، وفوضى، ورفض هي نتائج يمكن تفهمها. ومع ذلك اذا تتبعنا المشكلة الى مصادر قوتها، اي التعددية، اضافة الى الايديولوجيات، والافراد، والجماعات، فسوف يكون لدينا من الضحايا أكثر مما لدينا من الاوغاد في هذه القضية، والنهج الافضل هو البحث معأً عن حلول وليس عن كبس محرقة.

الواقع ان المرحلة الحالية من الصراع وفرت فرصة استراتيجية خلال عقد التسعينات. فالمواقف المتطرفة والنتائج غير المرغوب فيها لم تعد موجودة لدى اطراف عد، وثمة رغبة جديدة واضحة في الوفاق. لكن اين وبناء على أية أساس يمكن للوفاق ان يقوم؟ وكما يحدث غالباً، فان الطريقة البناءة الافضل للتقدم الى الامام، هي الرجوع الى الخلف او بشكل أدق، صياغة الفلسفة العامة من خلال تجديد مفهوم هو من صميم الديمقراطية الاميركية والتقاليد الدستورية الاميركية - اي «الميثاقية» .

المواثيق التاريخية

ان استعادة فكرة الميثاق كمفتاح للديمقراطية والتقاليد الدستورية الاميركية هو احد اهم مكتشفات العلم المعاصر واحداثها^(٤). وينظر الى دستور العام ١٧٨٧، الذي هو أبعد من ان يكون جديداً واصيلاً، على انه ذروة تقاليد طويلة من المواثيق، والاتفاقات، واللوائح التي تعود الى حقبة التجربة الاستعمارية المبكرة. وقد كانت التقاليد الدستورية الاميركية،

البعيدة كل البعد عن تراث جون لوك للقرن السابع عشر، وعن مفكري الهوية وعصر التنوير في القرن الثامن عشر، موجودة وتعمل بقوة في أربعينيات القرن السابع عشر (١٦٤٠) يوم كان جون لوك صبياً لم يبلغ سن المراهقة، ولم يكن شارلز - لويس مونتيسكيو، وجان - جاك روسو، ووليم بلاك ستون قد ولدوا بعد .

في ضوء ما تقدم، نما الدستور ومعه التقاليد الدستورية الاميركية في تربة المثل والمؤسسات البيوريتانية التي استمدت جذورها من فكرة المواثيق. واعتمد المستعمرون الانجليز المشقون على علماء اللاهوت الالمان والدانماركيين والسويسريين الذين اعتمدوا دورهم على المبادئ التوراتية لاقامة جمهورية تعاهدية يهودية، لا يجاد طراز اميركي مميز من الحكم. ولم يبدأ استخدام تعبير «فدرالية» الا متأخراً، اما الافكار البيوريتانية، مثل «الحرية الفدرالية» فقد كانت المفهوم التوأم «للاهوت الفدرالي» وكلها تعود الى جوهر عقد المواثيق، والميثاق الاساسي هو ذاك المعقود بين الله والملائقات البشرية، لكن كانت هناك امتدادات متعددة الى مختلف مستويات المجتمع المحلي - مواثيق الزواج، والكنيسة المحلية، والمدينة ، والمستعمرة، وبعد ذلك الأمة.

كان ميثاق ميفلاور الذي عقد في ١١ تشرين الثاني ١٦٢٠، اول استخدام سياسي صريح لصيغة المواثيق الدينية ومعلم تاريخي على الطريق للمزيد من المواثيق العلمانية والوطنية في «معجزة فيلادلفيا» عام ١٧٨٧. لكن في عشرات الحالات التي شكلت نظام المؤسسات ومجموعة المثل الاميركية المبكرة، كانت هناك سمة بارزة هي: ان المواثيق / العهود / اللوائح تمثل مجموعة مميزة من الوحدة والتنوع، العمومية والاستقلال، والقبول الملزم والتطوعي .

وتحمل فكرة الحرية الميثاقية، او الفدرالية، وعداً بحل مشاكلنا الحالية من خلال مفهوم التعددية المجازة (chartered). وتقوم هذه الفكرة على سمة مميزة في التجربة المعاصرة : وهي ان الحالة الحالية للانقسامات الفكرية في المجتمعات التعددية الحديثة لا تسمح باتفاق على مستوى «اصل» المعتقدات (حيث مبررات السلوك نظرية، ومطلقة، ولا تقبل المساومة) . لكن ثمة اتفاق مهم، وان يكن محدوداً على مستوى «نجاح» المعتقدات

(حيث التعبير عن السلوك عملي أكثر، ومطلق أقل، وغالباً ما يتداخل مع المعتقدات والسلوكيات العملية للآخرين).

حروف آر الثلاثة * : الحقوق، والمسؤوليات، والاحترام

الميثاقية، أو التعددية المؤثقة، هي اذن رؤية الحرية الدينية في الحياة العامة، تضمن، عبر الاختلافات الدينية العميقة لمجتمع تعددي، وتحافظ على الحرية الدينية للجميع بصياغة اتفاق ملموس، أو عهد يتم اختياره بحرية يتعلق بثلاثة اشياء هي حروف «آر الثلاثة» في الحرية الدينية: وهي الحقوق، والمسؤوليات والاحترام. ويؤكد الميثاق: أولاً، بالنسبة للحقوق، ان الحرية الدينية، أو حرية الضمير، هي حق اساسي للناس من جميع المعتقدات الدينية، أو الذين لا يؤمنون بأي معتقد ديني لا يمكن التنازل عنه؛ ثانياً، بالنسبة للمسؤوليات، ان الحرية الدينية هي حق عام ترتبط بواجب عام هو احترام حق الآخرين؛ ثالثاً، بالنسبة للاحترام، ان المبادئ الأولى للحرية الدينية، مقرونة بالدروس المستفادة من ٢٠٠ عام من الخبرة الدستورية، تتطلب وجود وتشكيل خطوط ارشادية معينة تمكن من قيام حوار قوي ومدني في مجتمع حر، يبقى حراً مهما اشتد الحوار.

ان الرؤية الاجتماعية للميثاقية هي شكل جديد من اشكال «الحرية الفدرالية» التي تجمع افضل ما في الرؤى الليبرتارية وتلك المتعلقة بالمجتمع المحلي وتجنب اسوأ ما فيهما. بكلمة اخرى، فكرة التعددية المؤثقة هي مثال على ما اسماه جون رولز «تدخل الاجماع» الضروري للحرية الديمقراطية. وجوهر ميثاقه المبدئي فيما يتعلق بحروف «آر» الثلاثة هو اختلاف عما وصفه جاك ماريتان على انه «نوع من القانون العام غير المكتوب، عند نقطة التقاء الايديولوجيات النظرية شديدة الاختلاف مع التقاليد الروحية». وقد استشهد ماريتان بنفسه لتقديره مثال على الاختلاف بين المستويات العملية والنظرية:

انا مقنع تماماً ان طريقي في تبرير الایمان بحقوق الانسان ومثاليات الحرية، والمساواة، والأخوة، هي الوحيدة التي تقوم على قاعدة صلبة من الحقيقة. وهذا لا يعني من موافقة المقتنيين بالمعتقدات العملية مع ان طرفيتهم لتبريرها تختلف كلية عن طريقي، او حتى تتعارض معها في ديناميتها العملية، وانها بالمثل الوحيدة التي تقوم على الحقيقة. وعلى

* The Three Rs: Rights, Responsibilites, Respect

فرض ان المسيحي والعلقاني يؤمنان في الميثاق الديمقراطي، فان في وسعيهما اعطاء مبررات تتعارض مع بعضها البعض، رغم التزامهم بها بارواحهم وعقولهم ودمائهم، واستعدادهم للقتال من اجلها. وحاشى لله ان اقول ان من غير المهم معرفة اي الاثنين على صواب ! فهذا مهم للغاية. الا انها يقيمان على اتفاقهما بالنسبة لتأكيد العملي على الميثاق، وفي وسعيهما صياغة مباديء مشتركة للعمل^(١٠).

العنصر الميثافي في التعديلية المؤثقة واضح تماماً. فالرؤيا الاجتماعية تستند بقوة على هذا الميثاق المبدئي بحيث يمكن رؤية انه يعطي وزناً مناسباً لأول شرطين من شرطيها. لذلك هو حقيقة تعديلية «مؤثقة»، او تعديلية ضمن اطار ميثاق ذي مبادئ يوضح الحقوق، والمسؤوليات، والاحترام الذي تتطلبه الحرية الدينية. وطالما بقي الميثاق الخاص بحروف «أر» الثلاثة حول الحرية الدينية قوياً، فان الرؤيا الاجتماعية تتجنب نواحي ضعف مذهب الاخلاق النسبية، وليبيرالية مجموعات المصالح، وأي من المناهج التي تدعو الى حد ادنى من الوحدة والتي تعتمد فقط على «المعالجة» process و «النهج الاجرائي» proceduralism) مثل ذلك، الادعاءات التي تسعى للذهاب الى ما هو أبعد قليلاً من النهج الاجرائي مثل القول: «يجمعنا رباط من عدم الاتفاق الاخلاقي والجدل ضمن حوار ثقافي مستمر»^(١١).

لكن، وفي الوقت نفسه، فان مساحة الاتفاق العام محدودة للغاية سواء من حيث المادة او الهدف. ولا يزعم الميثاق انه يشتمل على اتفاق حول المعتقدات الدينية، او الاعمال السياسية، والتفسيرات الدستورية، او حتى التبريرات الفلسفية للاجزاء الثلاثة من الميثاق. التعديلية المؤثقة هي اتفاق حول أمور مختلف عليها، وخلافات عميقة مهمة. وهي وبالتالي تعطي وزناً مناسباً للشرط الثاني من شرطيها، وتبقى شكلاً من اشكال «التعديلية» المؤثقة. وبفعلها هذا، فانها تتجنب مناهج الحدود القصوى للوحدة المماثلة والمعاكسة تماماً، مثل المبادئ المؤيدة للاغلبية المطلقة، والدين المدني، او اي من الاجماعات المبالغة في تطرفها التي تتعمى او لا تتحسس مطالب الاقليات الصغيرة او المجتمعات المحلية التي لا تحظى بشعبية. وبذلك يتم الحفاظ على الوحدة الاجتماعية لكن الحرية الدينية والتنوع يتم احترامهما حيث يجعل الحرية الدينية اما معتمدة على الاقناع او توجل وكأنها أمل يسوعي لن يتحقق الا في نهاية الزمن.

التعددية المجازة

تحتاج سمات عدة من هذا الميثاق، هي في صميم التعددية المجازة، الى ابراز وترسيخ، اذا اريد لهذا الميثاق ان يفي بالغرض في ظل التحديات التي يواجهها في الموقف الحالي. اولاً، ان صيغة الميثاق ليست شكلاً من الدين المدني او الالاهوت العام ولا ينبغ مضمونه من معتقدات مشتركة، دينية او سياسية، لأن التوسع الحالي للتعددية يعني اننا قد تجاوزنا ما هو ممكن^(١٢).

ثانياً، تحقيق هذا الميثاق لا يتأتي من اضعاف المعتقدات بشكل عام، كما في حالة الدين المدني الذي انتقل من البروتستانتية الى التوحيد « اليهودي - المسيحي ». فهو يتحقق من خلال التركيز الخاص على الحقوق العامة والمسؤوليات المتبادلة، والتي عن طريقها يمكن التغلب على الاختلافات العميقة في المعتقدات .

ثالثاً، حقيقة ان الاجماع الديني صار اليوم مستحيلاً لا تعني ان الاجماع الاخلاقي (اي القيم « المجمع عليها » او « الجوهرية العامة » في التعليم العام) غير مهم او لا يمكن تحقيقه. بل تعني ان الاجماع الاخلاقي يجب النظر اليه كهدف وليس كشيء مفترض وجوده؛ شيء يجب تحقيقه بالقناع وال الحوار المستمر وليس كشيء نفترض وجوده على اساس تقليدي. التعددية المؤثقة تعني ان هناك طريقة لاعطاء معنى ايجابي للحياة العامة من دون فرض قسري، تراعي، في الوقت نفسه، التأكيد على الحرية والتنوع دون ان تقود الى التجزئة.

رابعاً، حقيقة ان الجذور الدينية المختلفة للفلسفة العامة غير ظاهرة للعيان لا تعني انها غير مهمة او ان الفلسفة العامة علمانية بمعنى الايديولوجي العلماني على العكس من ذلك، ان فلسفة عامة بلا جذور لن تنجح. وكذلك، لا تعتمد صحة الفلسفة العامة على المحاورات العامة للمواطنين عبر تقسيم عقائد الایمان والاجيال، بل من خلال غرس المبادئ الاولى للفلسفة العامة في كل منزل وجماعة مؤمنة، واذا كانت تلك الجذور المختلفة لتلك المبادئ الاولى ضعيفة او تسممت بفعل مصادر غير ديمقراطية، فسوف يكون مثل هذه الازمة الخاصة عواقب عامة حتمية.

[خامساً، تسمح التعددية المجازة حتى للاديان «المطرفة في توحيدها» مثل اليهودية والمسيحية، بأن توازن بين المطلبيين الثنائيين للتكامل اللاهوتي والوحدة المدنية. فهذه الاديان لن تعجّلها الحرية الدينية بوصفها حرية نابعة من شيء؛ بل هي بالنسبة لها حرية لغرض معين لذلك، تسمح التعددية المجازة لها بممارسة مسؤولياتها ومفاهيمها في النظام، والحرية، والعدالة دون التعدي على حقوق الآخرين او التحول الى اداة لتمزيق المجتمع. وفي حين ان «الغباء» الذي يولد المبدأ الليبرتاري قد لا يتلزم تماماً بالنظام وان «القبلي» التي يغذيها انغلاق المجتمع المحلي في اليمين او اليسار قد تتعمّى عن الحرية والعدالة للآخرين، فإن الحرية الفدرالية التعددية المجازة تتبع مجالاً لممارسة المعتقدات الدينية الغبية التي يمكنها تناول مواضيع اهتمامنا الثلاثة بكمالها، من دون تنازل منها او الحق اي ضرر بالوحدة المدنية. الشرط الوحيد هو ان من الافضل ممارسة هذا التأثير بشكل روحاني بدلاً من ممارسته سياسياً، وبشكل غير مباشر بدلاً من مباشر، وبالاقناع بدلاً من الاكراه.

بدائل ناقصة

تقديم لنا التعددية المجازة، اذا ما نظرنا اليها من ضوء البدائل، طريقاً وسطاً بين المذهب الجماعي والمذهب الليبرتاري. المذهب الجماعي موجود لدى اليسار واليمين وهو يوازن عملياً السياسة مع الاخلاق. ويميل عند نقله الى مستوى أعلى من الفلسفة العامة، الى رؤية كل شيء يتعلق بايديولوجيته مطبقاً على نطاق واسع على مختلف جوانب الحياة العامة . اما المذهب الليبرتاري، الموجود لدى اليمين واليسار ايضاً فإنه يستبعد الاخلاق عملياً من السياسة. ويميل عند نقله الى مستوى أعلى من السياسة العامة الى رؤية كل شيء من زاوية فردية تطرد كل ما هو جماعي من الحياة العامة كلها .

المثير للفضول، ان كلا المنشورين الاجتماعيين يكشفان عدم ملائمتهما كمرشحين للسياسة العامة. جزئياً، بسبب ما يبديان من تجاهل، وجزئياً لأنهما يخرجان نفسيهما من الساحة على اساس مبادئهما ذاتها. وفي حال سيطرة المذهب الجماعي على السياسة العامة، فإنه سيتخذ شكل مذهب الاغلبية (majoritarianism) . وعند محاوته فرض شكل من التضامن التقليدي على التعددية الحديثة، فإنه سينتهي الى انكار التعددية (وهذا تكرار

اصغر واحف لخطا الاستبداد) . من جهة أخرى، اذا لم يسع المذهب الجماعي الى الانتشار كفلسفة عامة - وهو ما تفضله غالبية المؤيدون للمذهب الجماعي على اية حال - فإن تأثير هذا المذهب سيكون تعزيز مذهب الاخلاق النسبية* وليس الجماعية.

وبعكس ذلك، تسعى الليبرتارية الى توسيع مجالات الحرية العامة وجعل جميع المعتقدات الدينية نسبية. وسيكون الجميع اكثر حرية ان لم يفرض موقف شخص ما على جميع الآخرين لأن « كل شيء يعتمد على المكان الذي اتيت منه . لكن تأثير ذلك سيجعل جميع المواقف نسبية فيما عدا المذهب النسبي ذاته، وبالتالي تأكيد فرض جديد على الحياة العامة - الفرض التعسفي للنسبية وتعظيم الليبرتارية. وهكذا اذا انتهى المذهب الجماعي الى انكار حقيقة التعددية فان، المذهب الليبرتاري سيتنهى الى تحريفها. ولهذا تقترب التعددية حالياً من التخصيصية (particularism) اكثر من اقترابها من النسبية.

ويسعى معظم المتدينون الذي يشكلون المجتمع التعددي الحالي الى تأكيد تميزهم . ويؤمنون ان المعتقدات التي يجعلهم مختلفين هي معتقدات صحيحة ومهمة. وهم متزمتون بها بشكل مطلق - بالضبط كما اصبح المذهب النسبي الحقيقة المطلقة الأخيرة للنسبيين . وهكذا يستبعد المذهب الليبرتاري نفسه عن الترشح للسياسة العامة ايضاً . المثير للسخرية، انه اذا ارادت الحياة العامة الاميركية ان تحافظ على مجال الحرية وان تقويه، فلا يمكنها اعتماد المذهب الليبرتاري اساساً للفلسفة العامة.

بتعبير آخر، تدين التعددية المجازة بالكثير الى اصرار جون كورتنى موراي المهم على ان الوحدة التي يؤكد عليها الشعار الاميركي «الوحدة التعددية» هي وحدة لها حدود . وهذا يعني ان بنود « الحرية الدينية » في الدستور هي « فقرات للسلام » وليس « فقرات لللایمان»^(۱۲). لكن هذا التمييز الذي عبر عنه الاب مواري، والذي استعاره من قول لسامويل جونسون يجب عدم توسيعه ليتحول الى طلاق. لسبب واحد وهو ان فقرات السلام مبدئية قبل ان تكون اجرائية، ومن الضروري ان تبقى مبدئية اذا اريد للإجراءات المبدئية الا تضيع في عدمية الاجراءات الفارغة. فقرات السلام ليست مقدسة ولا نهائية

* المذهب القائل بان الحقائق الاخلاقية تتفاوت تبعاً لفرد والزمان والمكان (المترجم).

بحد ذاتها، لكنها تنبثق عن فقرات الایمان ولا يمكن لها ان تدوم طويلا من دونها . وللسبب نفسه، فان الكياسة الاصلية هي شيء جوهري قبل ان تكون شيئا شكليا . هي ليست مجرد كلمات لطيفة، او خوفا من البداءة. ولا هي سيكولوجية لضبط المجتمع . الكياسة هي توجه وحديث عمادها احترام مبدئي للناس، والصدق، المصلحة العامة، والتقاليد الدستورية الاميركية.

ثمة أمر آخر، يجب ان نفهم ان لا التعددية المجازة او فكرة فقرات السلام تقود الى الاجماع، بل الى ذلك النوع من الوحدة التي يتحول التنوع والتبابن ذاته ضمنها الى انجاز يدل على القوة. مرة اخرى نقول، ان تعبير « الحرية الفدرالية » يحمل الكثير من المعاني الغنية. وكما كتب موراي، « المجتمع المدني الواحد يحتوي في داخل وحدته الجديدة المجتمعات المنقسمة فيما بينها : لكنها لا تسعى الى النزول بوحدتها الى مستوى الخلافات التي تفرق بينها^(١٤) .

الفهم الصحيح لتلك الافكار الثلاثة - الميثاقية، والتعددية المجازة، والحرية الفدرالية - ضروري للغاية لصياغة مختلف جوانب الفلسفة العامة ذات العلاقة بمسائل الدين والحياة العامة الاميركية، خاصة في ضوء عجز البدائل. لذلك فهي تساهم بشكل حيوى في الحفاظ على الديمقراطية محصنة من أجل التنوع. واذا حازت هذه الرؤية الخاصة بميثاق يحظى بالقبول في مجالات النزاع الرئيسية الثلاثة - اي مناقشات السياسة العامة، واللجوء الى القانون، والتعليم العام - ونجحت في تناول مشاكلها بشكل بناء، فان في وسع التعددية المجازة ان تخدم كفلسفة عامة في الساحة العامة، وان تكون بحق ميثاقا للدين ولحياة اميركا العامة في القرن الثالث من حياة الحكومة الدستورية.

صفحتنا في التاريخ

الخطوة الاخيرة للصياغة فلسفة عامة هي وضع بعض المباديء والمطلبات التي يمكن التنبؤ بها للمستقبل والتي يجب ان تشكل الاحكام المتعلقة التي تبين افضل طريق للتقدم الى الامام عبر الاختلافات.

اولا، بعض حالات ايجاد حل بناء ضرورية سياسياً لتحقيق العدالة. وكي تكون

واقعيين، فان من غير المحتمل ان يصبح الموضوع قضية شعبية - لسبب بسيط هو ان غالبية قادة الفكر الاميركيين يتغاهلون الدين الى حد كبير، كما ان الكثيرين من الاميركيين المتدينين يغفلون عن التفكير الجاد، الى حد كبير . لذلك فان المفاهيم المتماسكة والارادة الطيبة لا تكفيان . والمطلوب هو بُعد نظر فكري يعالج المشاكل اليومية؛ وشجاعة اخلاقية لمعالجة المشاكل التي لا تعتبر بالضرورة «اشكالية» والمدرجة على الاجندة السياسية الحالية؛ وشهامة في التعامل بسخاء مع الوضع الحالي بغض النظر عن الموقف السياسي، مع مراعاة مصالح الآخرين وخاصة الاطراف الضعيفة، وان تتجمع كل هذه الصفات في قيادة من حزبين لها مكانة لينكولنية اولها في البيت الابيض وتمتد لتشمل البلد كله .

ثانياً، ثمة نتيجتين بعيدتي الاحتمال. وهمما بعد ما تكونان عن التصور إلا انهما تستحقان الذكر لأنهما تشكلان قوام الدعاية النشطة والدعاية المضادة. فمن جهة، قد يتربى النزاع الى عنف طائفي شبيه بنزاع بلفارست. ومن جهة أخرى، قد يتمخض عن اضطهاد ديني حسب الطراز الالباني، خاصة في الساحة العامة. لكن اجمالي منطق الالتزام التاريخي الاميركي بالحرية الدينية وعمق التنوع الديني هذه الايام يجعل من هذه النتائج امراً مستحيلاً من الناحية العملية .

ثالثا، هناك نتيجتين غير مرغوب فيهما، قد تحدثان ان لم يكن ثمة حل للنزاعات الحالية حول الدين والحياة العامة، هما على شكل احتمالين عريضين. الاحتمال الاخف والاقصر مدى هو نفور شعبي شامل من الدين في الحياة العامة. وقد يتخذ ذلك شكل رد فعل وبايي على المنازعات الدينية: تقود الى قيام نوع من الساحات العامة لا يخلقها، ويا للسخرية، العلمانيون، او طالبو الانفصال؛ بل ردود الفعل المبالغ فيها من المتشبّثين بأرائهم الخاطئة الى ردود الفعل المبالغ فيها من المتدينين المتشبّثين بأرائهم الخاطئة.

رابعا، هناك ايضاً نتيجتين مؤسفتين قد تحدثان حتى اذا نجحت التعددية المجازة ، او اذا تلاشت النزاعات الحالية بكل بساطة دون احداث اي ضرر ظاهر للحياة الوطنية ، وهمما على شكل احتمالين عريضين. الاحتمال الاول، هو ان الطريق، في الوضاع المدنيّة العامة للتعددية، مفتوحة امام بعض المعتقدات او وجهات النظر العالمية ان تلعب اللعبة للفوز فقط

وانهاء لعب الآخرين (المرشحون الموجودين فعلا من اليسار العلماني او اليمين الديني خطرون بالقدر نفسه هنا). الاحتمال الثاني، هو ان الكياسة، في الاوضاع المدنية للتعددية، ستصبح فاسدة للغاية بحيث ان التعددية ذاتها ستتحطم الى عدم اكترا ث نسبي بالحقيقة والمبادئ. وستكون النتيجة السقوط في اللامبالاة، وتحول منطق حرية العمل الى منطق بال. وتكون النتيجة فساد الجمهورية من الداخل وهو ما حذر منه واضعوا اطر الدستور.

ذكر هذه الاخطار، بالنسبة لبعض الاميركيين، لا يفعل سوى تأكيد اخطار التعددية المجازة التي كانوا يخشونها طيلة الوقت. لكن الاشارة الى واضعي اطر الدستور هي تذكير ان هذه الاخطار ليست جديدة. فهي من ضمن بنية التجربة منذ البداية الاولى، وكانت موجودة حتى قبل ذلك في جميع التغيرات التي طرأت على الميثاق. فمنذ ایام سیناء، كانت المواشيق تتطلب قبولا مستمرا لان روح الميثاق مهمة بقدر أهمية حروفه. وهذه المخاطر هي السبب في ان التجربة الاميركية لا نهاية لها، والسبب في ان مهمة الدفاع عن الحرية الدينية لن تنتهي قط.

مع ذلك، فإن المخاطر هي نصف الحكاية فقط. فعدم وجود نهاية لما هو مصدر خطر، هو ايضا مصدر تجديد محتمل. وهذا هو سبب أهمية كل مواطن وكل جيل. فكل واحد منهم يضيف فصلا الى القصة. وكما يحدث غالبا، فقد تنبه توکافيل لهذه النقطة وطبقها في ثورتين عظيمتين من ثورات عصرة. فقد كتب يقول، «في الثورة، كما في كتابة الروايات، فإن الجزء الاصعب الواجب ابداعه هو النهاية» (١٥).

ENDNOTES

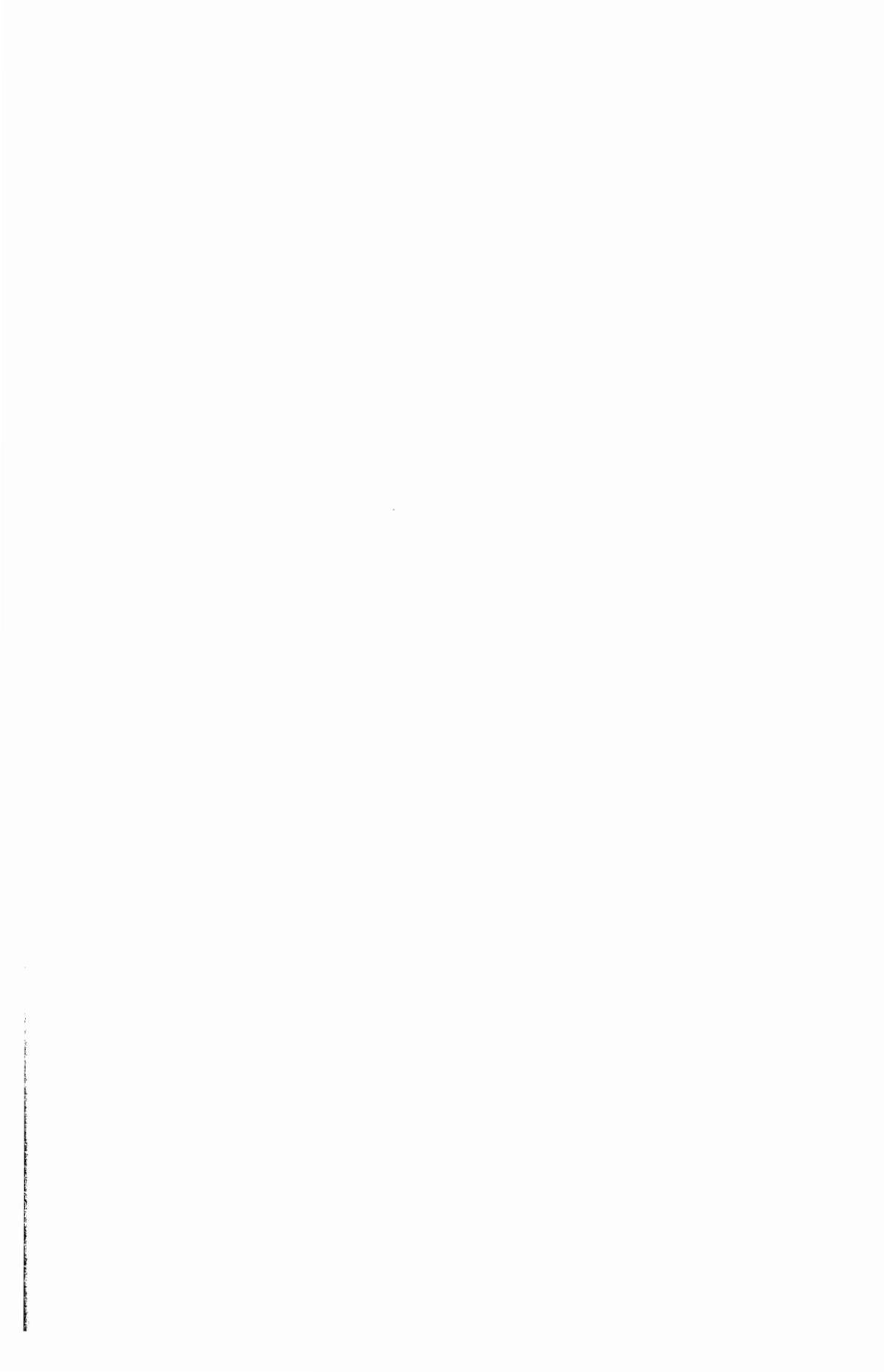
Reprinted, with changes, from "Tribespeople, Idiots or Citizens?" (Chapter 13) in *The American Hour: A Time of Reckoning and the Once and Future Role of Faith* by Os Guiness. Copyright 1993 by Os Guiness. Modified by the author and reprinted with permission of the publisher, The Free Press, Macmillan Publishing.

- I. Gouverneur Morris to William Carmichael 2, 10 July 1789, *The Life and Writings of Gouverneur Morris*, ed. J. Sparks (1832), 75.

2. John Courtney Murray, "The Return to Tribalism," *The Catholic Mind*, 60 (January 1962), 6.
3. Ibid., 48.
4. Ibid., 42.
5. Ibid., 43.
6. The Williamsburg Charter Foundation, *The Williamsburg Charter Survey on Religion and Public Life* (Washington, D.C.: The Williamsburg Charter Foundation, 1988). See also *The New York Times*, 10 April 1991, A1, A18.
7. Harold L. Hodgkinson, *California: The State and its Educational System* (Washington, D.C.: The Institute for Educational Leadership, 1986) No pp.
8. Harold L. Hodgkinson, *All One System: Demographics of Education, Kindergarten through Graduate School* (Washington, D.C.: The Institute for Educational Leadership, 1985) No pp.
9. See Donald S. Lutz, "Religious Dimension in the Development of American Constitutionalism," *Emory Law Journal* 39 (Winter 1990): 21; Elazar, "Covenant as the basis of Jewish Political Tradition," *Jewish Journal of Sociology* 2, no. 5 (1978): 5-37.
10. Jacques Maritain, "The Possibilities for Co-operation in a Divided World," (Inaugural Address to the Second International Conference of UNESCO, 6 November 1947).
11. Steven Tipton, "Religion in an Ambiguous Polity," *Emory Law Journal* 39 (Winter 1990): 196.
12. See John Rawls, "The Idea of an Overlapping Consensus," *Oxford Journal of Legal Studies* 7, no. 1 (1987) No pp.
13. John Courtney Murray, *We Hold These Truths*, 49.
14. Ibid., 45.
15. Alexis de Tocqueville, *Recollections*, ed. J. P. Mayer (New York: 1959), pt. I, chap. 5. .

الجزء الخامس

نظرات على المجتمع المدني



الفصل التاسع عشر

التقليدي : تقوية روابط المجتمع المدني

الن سبي. كارلسون

مقدمة التقليدي

يقوم المجتمع التقليدي على الخضوع للروح والارادة الالهيتين. ويجد افراده برهان ذلك، ويدرجة معينة من الوضوح، في الطبيعة البشرية وفي نظام الخلق. وتسعى كل البنى الاجتماعية الى الانسجام مع هذه الهدف الالهي.

الرباط الاجتماعي الاساس : الزواج

يقوم المجتمع المدني على الزواج، اول الروابط الاجتماعية وأكثرها طبيعية. ويحمل الزواج تلك المزايا، من حيث تجديده لذاته، وامتداد جذوره الى انجذاب المرأة للرجل، والرجل للمرأة بشكل طبيعي، شعور كلاهما بعدم الاكمال اذا ما وجد منفرداً. وهم يجتمعان معاً بداعي الضرورة، وبما يتواصل وجود الجنس البشري به. وتضع معظم الثقافات الزواج في مكان قريب من الشعائر الدينية، او في المركز منها، لكن المؤسسة الزوجية قد توجد ايضاً لدى الشعوب الملحدة او لدى الشعوب البدائية المتوجهة، مما يشهد بعالیتها.

ووفق هذا المعنى فان الزواج هو المؤسسة الفوضوية الحقيقة. وهو موجود قبل قيام أي رباط انساني آخر، سواء كان عشيره، أو قرية، أو مدينة، أو دولة، وكان له قدرة لانهائية على التجدد، حتى في فترات التدهور الاجتماعي العام وتردي الاخلاق. وكل زواج جديد هو تأكيد للحياة، والحب (الحقيقي أو المفترض) وللاستمارارية، ضد الظلم الذي يهدد

يعرب المؤلف عن امتنانه لجميع من كانوا مصدر الهمام له في كتابة هذا المقال، بمن فيهم، ارسسطو سان اغوستين، جي. بي. موردووك، فردريك ليبلائي، كارل زيمberman، روبرت نيسبت، ليبرتي هايد بايلي، توماس فليمون، دافيد ريكاردو، جي. ك. تشيسسترتون، رالف بورسودي، سيفريد اوينست، جوزيف شومبтар، رسول كيرك، ويندل بيري، بيتر بيرغر.

باكتساح الروح الإنسانية. وكل زواج جديد هو ثورة ضد القوى السياسية والإيديولوجية المسيطرة التي قد تحد من نشاط الإنسان لتجعله مجرد آلة. ويضم كل زواج في ذاته القدرة على إعادة الخلق البيولوجي، ورمية لزهارات النرد الجينية، التي تجلب الحياة مخلوقة بشرية جديدة، وفريدة، ولا يمكن توقع تفاصيلها.

ويشكل الزواج، في الوقت نفسه، الأساس الذي تقوم عليه الروابط الاجتماعية الأخرى. فالزواج، من جهة، ميثاق بين فردين، رجل وامرأة، يتفقان فيما بينهما على أن يمنحك كل منهما الآخر الرعاية، والاحترام، والحماية، ويفتحان طريق مستقبل حياتهما بالاتحاد جنسياً، ويلبي الزوج هذا الدور ويعمل بشكل صحيح، حين يكون الرباط غير قابل للانفصال. ومن دون هذا العهد المتبادل، لا يمكن للجهود الرامية إلى تشكيل لحمة واحدة من الرجل والمرأة أن تنجح. سيحتفظ الشركاء في الزوجية، وبدافع من خوفهم على المستقبل، بجزء من وقتهم وطاقتهم في الزواج. فالتعهد بزواج ابدي وحده يشجع الرجل والمرأة على تجاوز الاختلافات الكبير بينهما، الذهنية والبدنية. وفرض بعض الحلول على حياتهما المشتركة. وعدم اكمال هذا العهد، بأي شكل كان، سيعمل على شرخ اسس صرح عظيم، ومقامة هذا الشرخ.

وكل زواج هو أيضاً ميثاق بين الزوجين وانسبائهم. ففي الزواج تندمج عائلتان بطريقة تخلدهما وتقويها . حتى المجتمعات المفككة في الغرب الحديث، فقد يسافر افراد العائلات مسافات بعيدة لحضور عرس ابن عم أو حفيد أو قريب، لأنهم ما زالوا يدركون من خلال بقایا حدسهم أهمية العهد والحدث لهويتهم الخاصة واستمراريتها.

بتعبير اشمل، الزواج هو الحل الفطري لمشكلة التبعية الشاملة للمجتمع البشري. ويتوجب على كل مجتمع محلي ايجاد حل لمشكلة واحدة، هي : من سيرعى الاطفال وكبار السن والعجزة؟ كيف سيتم تقاسم المكافآت التي تمنع للبالغين المنتجين مع من هم غير منتجين أو لا يمكنهم ان يكونوا منتجين؟ في النظام البشري الطبيعي تقع هذه المهام على كاهل شبكة من الاقارب والانسباء، حيث يهتم الازواج ببعضهم البعض «في الصحة أو المرض»، وحيث يغذى الاباء أولادهم ويدربونهم، ويحمونهم الى ان يتمكنوا من بناء زيجات

خاصة بهم، يتمتع فيها المسنون بالرعاية والاحترام وسط ابناهم الذين شبوا وكبروا، وحيث يضمن كل فرد من العائلة ان اي من افراد الاسرة لن يسقط من شبكة الامان الاسرية. تقبل هذه الواجبات يتناقله كل جيل عن الجيل الذي سبقة، حين يرى كل طفل المعاملة التي اسبغها والده على جديه، وعلى عماتهم وخالاتهم واخواليهم وخالاتهم. تلك المشاهدات تعلم الاطفال، كما تعلمهم الواجب والمصلحة الذاتية المستنيرة التي يجدونها في انجاب الاولاد بحيث لا تقطع سلسلة اللتزامات داخل الاسرة ابداً.

كما ان الزواج عهد بين الزوجين والمجتمع ككل. حيث تقدم الحماية التي يوفرها الزواجل افضل وعد بتقديم اعضاء جدد للمجتمع، يرعاهم ويدربهم آباءهم وامهاتهم دون ان يلقوا بعهه تربيتهم على الآخرين، والذين سيكبرون ليصبحوا بالغين مسؤولين يساهمون في خير المجتمع المحلي. وتشير التوقعات المعروفة، ان الاولاد الذين يتربون في اطار الزواج يكونون افضل صحة، واكثر ذكاء، و جداً في العمل، واستقامة، والتزاماً بالواجب، وتعاوناً من الذين يتربون في بيئه مختلفة. ويكتسبون، على الأغلب، مهارات ومهارات مفيدة، واكثر بعداً عن الانزلاق في العنف، والسلوكيات المنحرفة أو المدمرة للذات. وبالتالي يكون كل زواج بمثابة تجديد للمجتمع المحلي، يتم من خلال الوعد بمحىء اعضاء جدد مسؤولين اليه، وهذا هو السبب في ان كل مجتمع بشري سليم يبالغ في الاحتفال والحديث عن هذا الحدث، والسبب في ان ضغوطاً غير رسمية لا حدود لها تبذل للمحافظة على الرباط الزوجي. تلك اشارات للزوج والزوجة على الأهمية الكبيرة التي يمثلها هذا الحدث للجيран المحلي تعتمد على متانة زيجاتهم. فإذا ضعفت المؤسسة الزوجية - أو ما هو أسوأ، سيست - فسوف يتبع ذلك بالتأكيد الامراض الاجتماعية مثل الانتحار، والجريمة، والانحراف، وسوء الصحة، والاعتماد العاجز على الآخرين. وإذا استمر الضعف لاجيال عدة فإن هذه الامراض التي ولدت من تفسح الرباط الزوجي ستقتضي على المجتمع ذاته.

الرباط الطبيعي الثاني : الأسرة

من جانب آخر، يبني الزواج أسرة جديدة، وإذا اجتمع عدد منها معاً فإنه يشكل الطبقة المؤسساتية الثانية في الحياة الاجتماعية الطبيعية، وهي الطبقة التي تقوم عليها

الحياة السياسية كلها. وتشمل الاسرة عادة الزوجين، واطفالهم، والاقارب المسنين أو غير المتزوجين، ينضم اليهم في بعض الثقافات بعض المساعدين والخدم. والاسر الناجحة هي المستودع الطبيعي للحرية. وهدفها هو حكم الذات أو الاستقلال، وتمكن افرادها من مقاومة الاضطهاد؛ وتجاوز الاضطرابات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتجديد العالم بعد انقضاء الاضطرابات. ويجب أن يكون في مقدور الأسر الكاملة تقديم الطعام، واللباس، والمأوى لافرادها في غياب الدولة وهبات الشركات. هذه الاستقلالية عن المؤسسات الخارجية هي العلامة الحقيقية على الحرية، والتي تسمح للمجتمعات المحلية بان تحكم ذاتها. والاسر التي تعتمد عملياً على الاجور، أو الارياح، أو جزء من السلع المنتجة تدفعها مؤسسة اقتصادية أو دولة تكون قد تخلت عن حريتها الطبيعية، وقبلت بنوع من التبعية لا تختلف جذرياً عن الخدمة لدى الآخرين. ويطلب الاستقلال ان يكن الشخص البالغ المسؤول في الاسرة قادرًا على التخلص من اي دخل خارجي، اذا لزم الأمر، وان يظل، مع ذلك، قادرًا على ضمان بقاءه وبقاء افراد اسرته.

التأثيرات المساعدة على الاستقرار للأرض

تفرض الحاجة الانسانية الاساسية لتحقيق استقلال عملي في الغذاء، والكساء، والمأوى، الأهمية الابدية المطلقة لارتباط الأسرة بالارض والمهارات الزراعية. ويطلب الاستقلال الذاتي، كحد أدنى، القدرة على انتاج امدادات منتظمة من السلع الغذائية، والقدرة على الاحتفاظ بجزء كبير من هذا المحصول لاستهلاكه في الموسم السيئ. وتضيف تربية الحيوانات الرعوية المنتجة للحوم امكانات اخرى لاستقلال الأسر وقدرتها على تجاوز ويلات الحروب، والمجاعات، وانهيار الاسواق المالية، والركود الاقتصادي، والتضخم، ومساوئ الحكومة، والتي تشكل تحدياً مستمراً لبقاء الإنسان. في المناخ الملائم للزراعة، يمكن لزراعة فدان واحد من الارض بشكل مكثف، ان يوفر المحصول الضروري الذي يعطي مثل هذا الاستقلال الذاتي، ويمكن لمساحة مقدارها ٥ الى ٢٠ فداناً من التربة والاشجار ان توفر استقلالاً اكيداً واماً.

وفقاً لذلك، ترى المجتمعات التقليدية ان الارض، خاصة الزراعية منها، تختلف من

حيث النوع عما عدما من السلع. لذلك فان المهمة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية الاكثر أهمية هي التقسيم، والتوزيع، والاستخدام المناسب للارض، حيث تتوزع الملكية على اوسع نطاق ممكن، وحيث تخضع حرية استخدام الارض لادارتها بطريقة مسؤولة تراعي مصالح الاجيال المستقبلية. ويفرض كل واحد من هذه المبادئ ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة لمنع تصنيع الزراعة. فقد يؤدي ذلك الى خفض عدد الاشخاص الذين لهم علاقة بالارض، ويكون مقدمة لبنيّة سياسية تقييد الحرية، وتضمن خراب الارض.

كما ان الارتباط بالارض ومشاهدة الاشياء وهي تنمو يجعل الروح البشرية تنسجم مع ايقاع الفصول وجمال عالم الطبيعة وعنه. ويعني ملامسة الربيع والمطر والخصوبة الحية للتربة. ويعطي التألف مع الحيوانات الداجنة، والذي هو، منذ البداية، أحد السمات المميزة للحياة البشرية «المتمدنة». حكمة طبيعية لا يمكن الحصول عليها بأي طريقة اخرى.

قوة انتاج الأسرة

اضافة الى الارض، تحتاج الاسرة المستقلة الى السيطرة على وسائل الانتاج. وقد اعطت الثورة الصناعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي اعتمدت على مصادر طاقة ضخمة مثل المياه المتدفقة، والمحرك البخاري التردددي، احتكاراً للقوة وتمرّكز المصانع، وتسبّبت في «الطلاق الكبير» بين العمل والبيت، الامر الذي حطم العالم القديم المستقر. الا ان القرن العشرين قدم موجات متتابعة من التكنولوجيات الجديدة التي اعادت «القوة»، بكل ما تعنيه هذه الكلمة، الى اقتصاد الاسرة. وشملت الابداعات من ذلك النوع المحركات الكهربائية، ومحرك الاحتراق الداخلي، والخلية الكهربائية الضوئية . ويمكن للكل واحدة من هذه الاشياء ان يتبع للاسرة استخدام ما توفره من «طاقة» في اعمال انتاجية داخل المنزل، وبطريقة كفؤة . وأجهزة الحاسوب المنزلية، والمودم، والفاكس، والتصوير النسخي، التي كانت ذات يوم حكراً على وحدات العمل المركزية، هي ادوات مفيدة اخرى للأسر. باختصار، الماكاسب التي كانت تتمتع بها الشركات والمكاتب المركزية في السابق صار في الامكان اعادة انتاجها في المنازل. وفي حين كانت الميزة النسبية خلال القرن التاسع عشر حكراً على الشركات الصناعية، فان الميزة اليوم، وفي مجالات انتاجية عده،

صارت ملكاً للأسر (تبقى المساوى الناجمة عن التسويق واحتكار التوزيع التي تشوّه السعر الحقيقي، أو فساد الأسواق الحرة التي تفرضها دول تؤثر عليها الشركات).

أهمية الاكتفاء الذاتي

يركز المجتمع التقليدي أيضاً على المهارات العامة، وعلى التكامل الحسن للحياة البشرية، ويرفض التقسيم المتطرف للتخصص في العمل. وهو يبارك ويكافئ الاحتراف المهني، والتطبيق المبدع للفكر البشري في تصميم أدوات نافعة. ويشجع الاكتفاء الذاتي.

ووفقاً لذلك، تحتاج كل أسرة لأن تمتلك أدوات أساسية : المعدات اللازمة لانتاج الغذاء، وأدوات تصنيع المنتجات المحفوظة، والإيدي العاملة ومعدات الطاقة اللازمة لبناء واصلاح المؤوى وصنع الملابس؛ وعربات النقل، واجهزة الاتصال، ووحدات تخزين ومعالجة المعلومات الضرورية للمشاركة في التجارة العالمية. وعلى الأسر استخدام الأجهزة التي يمكنها فهمها، وجمعها، واصلاحها، كلما امكنها ذلك. وأيضاً، يجب ان تكون مصادر الطاقة متعددة ومستقلة عن المزودين الخارجيين، مما يعطي المزيد من الأمان للأسرة خاصة في اوقات الازمات والطوارئ.

وتحتاج كل أسرة الى بنية سلطوية، تخضع جميع افراد الأسرة لحكمة الكبار، ويُخضع الأطفال لارشاد الآباء، والزوجات لسلطة الازواج العامة. وفي نظام مدنى صحيح، فإن جميع الولاءات الأخرى، للدولة، أو الأمة، أو العقيدة، أو المؤسسة تخضع لهذه البنية الاسرية أو تحدث بواسطتها.

ثمة دور أساسي للأسرة هو تعليم الأطفال، الآباء مسؤولون عنه يساعدهم الأقرباء. ويقع على الأسرة واجب نقل مذاهب ومعتقدات الأسرة الروحية الى الأطفال، والسلطة الطبيعية لفعل ذلك، اضافة الى العادات والتقاليد التي تعيش الأسرة بموجبها، والمهارات العملية الضرورية لبناء واعالة أسر جديدة، والمعارف الضرورية للمشاركة بنجاح في عالم التجارة. وفي حين يمكن استخدام المؤسسات غير الأسرية مثل مدارس التدريب المهني والمدارس التي يديرها الأهل للقيام بجزء من هذه المهام، فان الأسر التي تلتقي بالعبء الأكبر على هذه المؤسسات ستفشل. كما ان تعليم الأطفال بالشكل الصحيح يجب أن

يتمحور على المنزل، حيث يمنح الآباء وجهات نظرهم، وقيمهم، وفضائلهم، ومهاراتهم للجيل الجديد.

بالنسبة للعالم، فإن كل أسرة توجد وكأنها مجموعة اجتماعية صغيرة نظمت حسب مبدأ : من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته. ويشارك افراد الأسرة بعضهم على أساس من الحب والإيثار، من دون حساب للمكاسب أو الخسائر الشخصية. وفي بعض الحالات قد يمتد مبدأ العدالة هذا إلى بعض الأقارب، أو حتى المجتمعات المحلية الصغيرة، حيث يمكن للكرم والإيثار أن يتعرضاً بالمعرفة العملية لشخصية الفرد والانضباط الذي تفرضه الروابط المحكمة للمجتمع على افرادها. وقد يتطلب هذا التنظيم الاجتماعي ضيق النطاق ثمناً هو فقدان قدر من الكفاءة. لكنه سيستعيد أكثر مما دفع عن طريق مكافآت عاطفية تجلبها الحياة الاسرية والمجتمعية.

الرابط المجتمعي الثالث : المجتمع المحلي

تشكل القرية، أو المدينة، أو القبيلة، أو الحي الطبقة التالية من النظام. ويمكن لمجتمع عريض من الأسر أن ينبع المهارات والاختصاصات، ضمن إطار من التنافس العام وتوقع التبادل التجاري المنصف. وتعمل هذه المجتمعات بشكل أفضل حين تربطها ميول أخرى: دين مشترك؛ أو عرق واحد؛ أو روابط تاريخية؛ أو تمازج أعداد صغيرة نسبياً من الأقارب. في مثل هذه المجتمعات يفرض الفرد على نفسه قيوداً في السلوك والطموح. مدركأً الخطر الذي يمثله أي شكل من أشكال التجديد المفاجئ. عند هذا المستوى من النظام المدني، يتلقى الأطفال نوعاً من التنشئة الجماعية، حيث يمكن تلطيف الجوانب المتطرفة أو المميزة الموجودة في كل أسرة. ويوفر هذا المجتمع المحلي المترابط الحماية «الفعالة» الوحيدة للأفراد من «الامراض» داخل الأسرة، ويسمح للتدخل الاجتماعي بيان يحدث دون تهديد النمط المعياري لعيشة الأسرة . رتنقل المدينة، أو القبيلة، أو الحي إلى الصغار الواجبات الالزمة للعضوية في المجتمع، ونممازج من السلوك والاستقامة أبعد مما قد يجده الفرد في أسرته. الدارج ان اعمال الناس توجه بالعادات والقناعات، مع قانون يهدف، بشكل عام، إلى تنظيم كل ما هو غريب. وعند الخروج عن قواعد المجتمع، فإن اجراء غير عدواني مثل

تجنب من يقوم بذلك الخروج والابتعاد عنه يكون عادة فعالةً في استعادة النظام واعادة المخطئ الى الانسجام مع المجتمع.

تظهر القيادة عند هذا المستوى من المجتمع بشكل طوعي، حيث يمكن للأشخاص الذين يعيشون قربين من بعضهم تمييز قوة شخصية جيرأنهم او ضعفها، وتقبل ارشاد وحكمة الاشخاص القادرين على حكم ذاتهم وأسرهم. ويحترمون ايضاً تجارب كبار السن، الذاكرة العامة التي تحمل سجلًا عن نجاحات الماضي واطباءه. وقد تتشكل هذه القيادة الطبيعية من خلال مجالس الوجاهاء أو الامناء، او ترك غير رسمية. وفي كلتا الحالتين، يتقبل القادة المسؤولية العظيمة في حماية جيرأنهم من التهديدات الداخلية أو الخارجية التي قد تخرب روابط المجتمع. وتتوفر مليشيات المجتمع المنظمة، المكونة من رجال درسوا «فنون الحرب»، الدفاع ضد اي عدوان مكشوف أو تحد كبير للسلامة العامة. وتكمن أعقد الاخطار في الايديولوجيات والتكنولوجيات الغريبة التي قد تضرب صميم حياة المجتمع المعافى. وعلى قادة المجتمع الحكم على مثل هذه الايديولوجيات والتكنولوجيات والسعى لمنع ما يهدد أسس الحياة الاجتماعية منها أو تقييده، حتى لو كان ذلك على حساب «التنوير» و «الكفاءة».

تحدث المتاجرة بين الأسر من خلال الاسواق. وتعتمد المجتمعات على المشاعر الإنسانية العامة لتلطيف النواحي الفظة من المنافسة، وضمان مبادئ التبادل المنصف، والحفاظ على القواعد الأسرية لللاقتصاد. وتجاهد المجتمعات لاحباط التصنيع الكامل لللاقتصاد البشري والحياة الاجتماعية. ويجري عمل افراد الاسرة، بما في ذلك الاولاد، عادة ضمن مشاريع العائلة. وحين يتطور العمل خارج نطاق الاسرة، فان الترتيبات الدارجة تتحكم في التأثيرات المزعجة للاجر التنافسية بان تقصر العمل في الصناعة على فرد واحد من الأسرة وتوقع الحصول على اجر يكفي لاعالة الاسرة في المقابل.

تعتمد الحياة الاجتماعية عند هذا المستوى على ارتباط الافراد بالارض التي نشأوا، وعاشوا عليها، وعملوا فيها، وعلى نباتاتها وحيواناتها. وتقوي هذا الارتباط اعمال مثل التنزه، وصيد السمك، والصيد، مما يخلق لدى المرء حبًّا للطبيعة والبيولوجيا، التي ساهمت

بطريقة ما في حياة الفرد. هذا التعلق ببيئة صغيرة من العالم الطبيعي هو أمر حيوي للتطور الكامل لشخصية الإنسان، وضروري للترابط الذي يميز الأسر والمجتمعات ويجمعها مع بعضها البعض. التعلق الشديد بمكان ما هو عادة نتيجة النشأة فيه، سواء كان ذلك المكان سهول اليونان العشبية المنبسطة أو وديان وجبال يوتا العالية. والأشخاص الذين ليس لديهم هذا الشعور تجاه وطن أصلي لهم، مثل أبناء البعثات التبشيرية في العصور القديمية، أو أبناء الموظفين الدوليين اليوم، سيبقون مضطربين من الناحية السيكولوجية. وهم غالباً ما يتحولون إلى مترحلين دائمين، وبالنظر لاتساع منظورهم وبنيتهم الأيديولوجية التي وجدت لسد الفراغ الذي يستشعرون فيه قلوبهم. فانهم يصبحون خطراً على اقرانهم الأكثر استقراراً.

الرابط المجتمعي الرابع : الدولة

الطبقة التالية في بناء المجتمع هي الدولة. التي توجد لحماية القرى، والأسر وافرادها من اي عدوان خارجي، والتوسط لحل النزاعات بين الأسر، وبين المجتمعات والتي لا يمكن حلها على مستوى ادنى. وحيث ليس للدول مبدأ معين واحد، فان بنيتها قد تتباين بين مكان وأخر، وبينه وأخر. المبدأ المرشد الوحيد هو تحديد سلطاتها. السلطة الطبيعية تكمن في الأسر والمجتمعات المحلية، المحددة بالمشاعر الإنسانية الداخلية. ولا تتنازل هذه الكيانات للدولة الا عن الحد الأدنى الضروري من سلطتها، لبعاد الجيوش والضغوط الأجنبية عنها. وتحتاج الترتيبات الدستورية الى ضمان، وان تبقى معظم السلطة في أيدي الأسر المحلية، بقدر الامكان، وان تبقى السلطة المنوحة للدولة محددة بدقة، وان يكون قادتها اشخاص اقوياء الشخصية ومنضبطين. والا تمنع المواطنة في الدولة الا لأشخاص يلبون واجبات معينة: المشاركة في الدفاع من خلال العضوية في المليشيا: الحفاظ على الاستقلال الشخصي من خلال مسكن يتمسك بالارض الزراعية؛ وامتلاك وسائل الانتاج الاساسية؛ والزواج وتقبل المسؤولية للجيل المقبل؛ وتقبل المرأة لجيرانه بوصفهم جزء من المجتمع المحلي.

ووجدت الدول التقليدية على شكل ممالك، او اوليفركيات (حكم القلة) أو جمهوريات.

ويرفع النظام الملكي شعاراً رمزاً مهماً بانه يوفر قيادة للمجتمع محصورة بأسرة واحدة. اما الانظمة الوليفركية والجمهوريات فلديها القدرة على اكتشاف القيادات من مجال اوسع من المواهب والفضائل. وتعتمد هذه الاشكال الثلاثة من انظمة الحكم على الارستقراطية الطبيعية لاصحاب الملكيات الملتزمن بالواجب الدستوري.

يكمن الخطر الكبير الذي تمثله الدولة في نزعتها المتجذرة ومصلحتها في التحول الى مؤسسة، وان تصبح غاية في خدّ ذاتها، وان تمارس سلطات لا تمنحها لها وحدات اجتماعية اساسية، بل تزعم انها من حقها. وفي اطار عملها لتدمير نظام التقليديين، فان هذه الدولة المارقة تؤكّد سلطتها «لحماية» الافراد من السلطة المتجذرة في الأسر والمجتمعات المحلية. فتقوم ببناء «مدارس حكومية» لنقل اخلاقية الدولة اليها. وايجاد «حقوق» مصطنعة لضرب السلطة التقليدية. وحين تبلغ شرورها قمتها فان هذه الدولة المشاكسة ستحرض الزوجة على الزوج، والزوج على زوجته، والاولاد ضد ابائهم، والاسرة ضد الاسرة. وكى تزيد من سلطتها تضعف هذه الدولة مؤسسات الزواج، وتدعى اللاشرعية والطلاق. وتستولي على وظائف رعاية الصغار والكبار والعاجزين، وتحول مفهوم «الاستقلال الذاتي» من الاسرة الى الفرد، وتقلب معنى الحرية رأساً على عقب، وتتصورها وكأنها هبة من الدولة، مثل هذه الاعمال تدمر المجتمع الطبيعي. وتقيم مكانه نظاماً يكون فيه جميع الافراد رهانن للديكتاتورية. ويتحول نظام من الرجال الاحرار الى «مجتمع عميل» يقوم فيه بiroوقراطين بادارة حاجات «المواطنين الرعاعي». ولا بد لمثل هذه الترتيبات من ان تؤدي الى تراجع اقتصادي واجتماعي، حيث انها تقوم على «حقوق» خيالية او ترجيدية منفصلة عن مفهوم الواجب والعواطف الانسانية الصادقة تجاه الاهل والجيран. اضف الى ذلك، ليس «لل حاجات» الانسانية حدّاً نهائياً، ومحاولة تلبيتها عن طريق مؤسسات اجتماعية سيستنزف ثروة الناس.

الرباط المجتمعي الاعرض : الأمة

الطبقة الاجتماعية الاخيرة هي الأمة. وهي تقوم على جموع الناس وتجاوز الأسر، والمجتمعات المحلية، والولاية، وتجمعها المعتقدات الدينية، واللغة، والتاريخ المشترك، والبيئة

المشتركة، وال מורوثات الشعبية، والدم. وقد يكون الاحساس بالرباط القومي قوياً أو ضعيفاً، تشجعه في بعض الاحيان اصوات تذكر الناس «بصيرهم المشترك»، وتكتبه في احياناً اخرى اصوات تحث على «الاخوة العالمية». أو اقامة «امبرطورية» تتجاوز الحدود القومية، أو قد يغفل عنها الناس في فترات الفوضى الاجتماعية والسياسية.

نادرأ ما نجد وحدة تامة بين «الأمة» و «الدولة». وتمتنع عوامل مثل تقلبات التاريخ، والغيرة، والصدفة مثل هذا التنظيم. ومع ذلك ثمة خطر كامن حتى في هذا الدمج غير المكتمل بين هاتين الطبقتين الاجتماعيتين، لأن هذا الرباط يزيد حتماً من مطالب الدولة ضد الأسر والمجتمعات المحلية، التي تتحذى من « حاجات الأمة». ذريعة لطلب الضرائب، والمحندين، والارض. وفي حين ان وجود شعور قومي ضروري لقيام حياة اجتماعية كاملة أو غنية، فان الوسيلة المناسبة لذلك تمر من خلال الطبقات الاساسية للدولة، والمجتمع المحلي، والأسرة. وأي محاولة تقوم بها اعداد كبيرة من الافراد لتقسم ان يكون ولائها «الاول» للأمة، أو قيام الأمة بتحية البني الاجتماعية القائمة بينها وبين الافراد جانباً، لابد ان يجر شكلاً آخر من الازمات والخراب المحتمل.

الفرع غير المقيد في المجتمع : المؤسسة

البنية الطليقة في العلاقات الاجتماعية البشرية هي المؤسسة. ونعني بها هنا اتحاد طوعي مصطنع من الافراد لتحقيق غاية عامة. وقد يكون هذا الغرض دينياً (كما في مؤسسة الرهبنة في القرون الوسطى)، أو اقتصادياً (كما في الشركات متعددة الجنسيات)، أو فكرياً (كما في اكاديميات العلوم). الصفة العامة للمؤسسة هي الطريقة التي تتجاوز فيها البني الاجتماعية الطبيعية للأسرة، والمجتمع المحلي، والدولة، والأمة، بادعاء الولاء المباشر والأول للأفراد، الذين يتخلون عن ارتباطهم بطبقات التنظيم التقليدية، ويقبلون سيداً جديداً وحيداً.

يبدو أن المؤسسات قد وجدت في جميع العهود التاريخية. وسواء كانت مهمتها ارسالية دينية لتحويل الناس الى معتقد آخر أو انتاج وبيع سلعة، فهذه المؤسسات جزء من التجربة الانسانية. وهي تخدم كأداة للتغيير، تقع الفوضى في الطرق الموروثة، وتعيد

تنظيم البيئة التي يعمل المجتمع الطبيعي فيها. وبينما يميل المجتمع الطبيعي نحو تحقيق الاستقرار، فإن كل مؤسسة تمثل دفعة في اتجاه عدم الاستقرار، نحو «الهدم الخلاق». الصراع بين هاتين النظريتين الاجتماعيةتين أمر حتمي. وإذا كان التحدي الذي تمثله المؤسسة كبيراً للغاية، فقد تكون النتيجة مدمرة أو محربة للحياة الاجتماعية التقليدية. ومع ذلك، يمكن للمؤسسة أن تساعد، في الوقت نفسه، على تجديد المجتمع الطبيعي بشكل غير مباشر، بتحريك رد إيجابي على التحديات. علاوة على ذلك، يمكن لبعض أنواع التجديد زيادة تضامن المجتمع وعدم المركبة، التي باتت ممكناً في هذا القرن من خلال تطور بعض المنتجات مثل المحركات التي تدار بالبنزين، والحاصل على الشخصي، والبذور غزيرة الثمر. وفي حين يمكن للمجتمع التقليدي أن يكتسب التغيرات التي تحركها المؤسسة إلى حد الركود أو التراجع، فإن في وسع المجتمع الطبيعي أيضاً أن يروض، أو يهذب قوى التجديد المتفرجة، وتحويلها لغايات بناء. الاختبار العظيم الذي يواجهه أي عصر هو إيجاد التوازن المناسب بين الرضى عن الاستمرار في المجتمع والانقطاع الذي يفرخه التغيير الذي تدفع به المؤسسة. وحدوث خلل خطير في التوازن، في أي اتجاه كان، يهدد مقام وكمال الوجود البشري كله.

يفهم أعداء المجتمع من العدميين أن النظام والحرية يكمنان في هذا الهرم من العلاقات: الخضوع لما هو مقدس؛ وإيجاد الزيجات التي تحول إلى أسر؛ وجمع الأسر في مجتمعات محلية، ودول، وأمم. وفي حين انهم مستعدون لتشويه أو قلب أي من طبقات المجتمع تلك، لكنهم يصيرون حقدتهم كلها على المصدر الإلهي للحياة ومؤسسة الزواج، لأن على هذين العمودين تقوم باقي الأعمدة. ووفقاً لذلك، فإن الدفاع عن الظل الإلهي المقدس وميثاق الزواج يصبح فرضاً أخلاقياً وسياسياً على النظام التقليدي. وحين يسيطران، فإن كل شيء يتبع، ويعرف الوجود البشري نوعاً من البهجة والسلام.

الفصل العشرون

المجتمعية : توازن جديد بين الحقوق والمسؤوليات

روجر ل. كونر

مقدمة

ستتناول في هذا الفصل ثلاثة قضايا رئيسية. أولاً، تعرضت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة إلى تراجع كبير في قيم معينة بالغة الأهمية للديمقراطية النيابية الصحيحة. ثانياً، تزداد المشكلة صعوبة بسبب التراجع في القيم التي هي أساس بعض أعظم النجاحات في بلدنا - وهي النجاحات التي نفخر بها ثالثاً، ان قدرة أميركا التاريخية على تجديد ذاتها لم تستنفذ بعد؛ وبينما نقوم بالبحث عن طرق لوقف تلك التوجهات، نجد أن في الأفكار المجتمعية إطار عمل مساعد.

التراجع في القيم الديمقراطية

تخوض أميركا انهياراً شاملأً في المسؤولية تجاه الذات والآخرين. المسؤولية كلمة معقدة. ونقد بها في هذا المجال المشاعر التي تفرض علينا اعمالاً طوعية، أو كبح جماح أنفسنا على أساس وضع أنفسنا في مكان الشخص الآخر، واحترام اعراف الجماعة، وتقدير اليد الخفية للمجتمع التي تحميها وترفعنا. وهي قيم ترتبط بقواعد طوعية، والتزامات متبادلة، ومسؤولية مدينة. ونرى الدليل على ذلك اينما نظرنا. مثلاً، في العام ١٩٩٣، قال دانيال يانكلوفيتش في استطلاع للرأي سأله الأميركيين عن النظام الأخلاقي الذي يؤمنون به. وجاء في أحد الانظمة، ان عليك ان تلعب حسب القواعد الدارجة حتى وان لم يكن هناك من يكشف مخالفتك لها. وبينما الآخر انه اذا كان هناك ميزة يمكن الحصول عليها من انتهاك القواعد فخالفها طالما انك لن تتحمل آية عقوبة. فوجد ان ٤١ بالمئة فقط من الأميركيين يؤمنون في اللعب حسب القواعد. والأمر المثير للتشاؤم، انه في حين ان

الاميركيين ممن بلغوا الستين من العمر أو اكثر يؤمنون في «احترام النظام» فان اكثر من ثلثي الاميركيين الشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ الى ٢٤ سنة يحبذون اخلاقيات «خرق النظام».

ويورد اميتي اتزيوني في كتابه «روح المجتمع المحلي» نتائج استطلاع مشابه للرأي. فحين سئل الاميركيون بان يضعوا قائمة بأهم الحقوق التي يتمتعون بها في هذا البلد، وضعوا حق المحاكمة امام هيئة من المحلفين على رأس القائمة. وعند سؤالهم عما اذا كانوا مستعدين للمشاركة في هيئة محلفين اذا ما طلب منهم ذلك، قالوا انهم سيحاولون الاعتدار.

خلال أزمة المدخرات والقرض، عقدت أحدي عضوات الكونجرس اجتماعاً للمجتمع المحلي في دائتها. وفي اثناء شرحها لتكلفة التخلص من الازمة وان الكونجرس قد يضطر الى رفع الضرائب او تخفيض مخصصات برامج اجتماعية أخرى، نهض احد الجالسين في آخر الغرفة وقال، «مهلاً لحظة، لماذا يتوجب على دافع الضرائب أن يدفع المال لانقاذ المدخرات والقرض.. لم لا تقوم الحكومة بذلك؟».

هناك الكثير من المشاكل الاجتماعية المتيبة، مثل الجريمة، وانعدام الامن والتهذيب في الاماكن العامة، والاسكان، وعجز الموازنة، والتفسخ الاسري.. وتبدو القائمة وكأن لا نهاية لها. ونتحدث عن كل واحدة من هذه المشاكل الاجتماعية، في معظم الاحيان، وكأنها معزولة عن الأخرى، ولا ندرك انها تعبير عن توجه اعمق.. انهيار المسؤولية تجاه الذات والآخرين.

ثمة طريقة لفهم حجم التغيرات خلال الثلاثين سنة الماضية، هي وضع رسم بياني لمنحنى على شكل جرس، يمثل جميع سكان الولايات المتحدة في الخمسينات فيما يتعلق بتحمل المسؤولية. عند احدى النهائيتين في خط القاعدة نضع الام تيريزا، جاري التي كانت تخدم المرضى والضعفاء ضمن دائرة اصدقائها طيلة حياتها. ولدرسي المدارس الثانوية الملتزمين في مدارس المدن الداخلية. وعلى الطرف الآخر مجرمون وقتلة عريقون من الذين قد يقتلوا شخصاً آخر من أجل زوج احذية رياضية دون ان يشعروا بائي احساس بالذنب او الذم. وفي الوسط الناس الذين يلعبون حسب القواعد طالما ان الاغراءات ليست طاغية.

بعد ذلك، وباستخدام خط القاعدة ذاته، تخيل كيف سيكون شكل الرسم البياني اليوم فيما يتعلق بالقيم ذاتها. خلال السنوات التي تغير فيها المنحنى كله في اتجاه اهتمام الناس بشؤونهم الخاصة مبتعدين عن المسؤولية تجاه المجتمع. وتقول الاحصاءات انه حين يتحول المنحنى الذي على شكل جرس، فان نسب التغيير تكون اكبر بكثير عند اطراف التوزيع. وبالتالي يجب النظر الى الارتفاع الكبير في السلوكيات البشعة المعادية للمجتمع والتراجع الكبير في عدد الابطال المستعدين للتضحية بانفسهم، والذي جربناه في السنوات الأخيرة، كاشارات تحذير على ان قيم مواطنينا تتغير في الاتجاه الخطأ. وكمثال على أحد المشاكل الاجتماعية الملحة، يرى بعض النقاد الاجتماعيين في زيادة جرائم العنف دليلاً على فشل بعض المجموعات الفرعية في المجتمع، ومؤشرًا على ضرورة العمل في ذلك المجال. والرد فقط باصدار احكام بالسجن أشد قسوة على المجرمين يجعلنا نفشل في اتباع القاعدة الأولى للإصلاح الفعال: وهي أن الثقب والرقة يجب ان يتكافئا.

هذه الصورة - لمنحنى على شكل جرس يمثل ابعاد المرء عن المسؤولية تجاه نفسه والآخرين - هي الطريقة الوحيدة لفهم الاخبار اليومية. مثال ذلك، في البوكيورك، نيومكيسكو، ثمل أحد الاشخاص. ومرتنيحاً من امام مسؤول المرأب في الطريق الى سيارته، وصعد الدرج، وتجلو بحثاً عن سيارته، وسقط خارج المرأب. فماذا كان رده؟ كان رده مقاضاة المدينة لأن مسؤول المرأب لم يوقفه.

وفي بنسلفانيا، فقد طبيب اسنان رخصته لزاولة المهنة بعد ان ادين بالاعتداء على مريضات وهن تحت تأثير مسكنات الألام. فتقدم بمطالبة شركة التأمين قائلاً أنه يستحق تعويضات عجز لأنه مصاب «بالشبق الجنسي» (frotterism)، وتعريف هذا المرض هو «وجود دافع لا يمكن مقاومته لدى المرء للمس الاعضاء الحساسة للمرأة». وبالتالي، فإن هذا الطبيب يعتبر نفسه ضحية يجب منحها تعويضات عجز من شركة التأمين وكأنه تعرض لسقطة مؤذية أو تصلب مضاعف في الانسجة.

ومن نيويورك تأتينا طبيبة قامت الحكومة الفدرالية بدفع تكاليف دراستها في كلية الطب مقابل تعهد بالخدمة في المجتمعات المحلية التي لا تحظى بخدمات كافية لمدة ٥

سنوات. فيتم ارسال هذه الطبيبة الى فرجينيا الغربية لكنها تقرر ان ذلك المكان معلم مقارنة بمدينة نيويورك. لذلك تدعى هي وزوجها الافلاس، سعيًا وراء اعفائها من جميع التزاماتها. بما في ذلك تعهداتها للحكومة الفدرالية بالخدمة في المجتمعات الفقيرة.

اخيراً، خد مثلاً الاميركيين الذين يذهبون الى الجامعات معتمدين على قروض لمساعدتهم في اتمام دراستهم ولا يقومون بتسدیدها ابداً. في السنوات الأخيرة حين قامت الحكومة الفدرالية بوضع برنامج يمكن الكليات من استخدام «خدمة الايرادات الداخلية» للاحقة الطلاب الذين لم يسددوا قروضهم للكليات، دافع الطلاب السابقون، الذين أصبحوا اصحاب مهن ناجحين عن انفسهم في المحاكم. وقالوا ان وقتاً طويلاً قد مضى (ونجحوا!). وان اللوم في عجزهم عن الدفع يقع على الكلية لانها لم تلاحقهم باصرار أكبر.

ما تقدم هو أكثر من طرف وحكايات مزعجة بعض الشيء. انها صور عن توجه أعمق، وابتعاد المجتمع عن القيم المرتبطة بالکوابع الذاتية، والالتزامات المتبادلة، والمسؤولية المدنية. اذا اردت رؤية بلد في حالة انهيار، فانظر حولك.

ثمار نجاحنا

ما لم نبادر لعمل شيء، فسوف تزداد هذه المشكلة سوءاً، لأن جذور هذه التوجهات تمتد الى اجمل انجازاتنا كدولة. السبب الأول، هو التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار الذي تمت به هذا البلد خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد اشار دانيال يانكيلوفيتش الى عبارة «تأثيرات الرخاء» لوصف ما يحدث حين تتمتع اجيال متتابعة عدة بالرخاء والنجاح الاقتصادي من دون حرب، أو طاعون، أو ازمات اقتصادية كبيرة. مما يؤدي الى حدوث تأكل بطيء ومضرر في قيم كيبح الذات. اما الحزن، والمجاعة، وال الحرب، والمرض فتعلم اجيالاً كاملة انها لا تعيش ليومها فحسب، لأن الناس الذين يعيشون ليومهم يتأنلون. وحسب قول يانكيلوفيتش في كتابه «القيم والسياسة العامة» الذي نشره معهد بروكنغز عام ١٩٩٣، فإنه من دون معاناة تلك العلل «يبدأ الناس في العيش ليومهم، واثباع رغباتهم، مفترضين ان أمور الغد سوف تعنى بهم».

يشبه تحليل يانكيلوفيتش النتائج التي توصل اليها المؤرخ دافيد موستو من جامعة

يال، الذي درس وباء المخدرات. ويشرح موستو ان ادمان المخدرات يسير عبر دورات يمكن التنبؤ بها. في المراحل الأولى، يكون لعدد قليل من الشبان تجربة مباشرة لنوع معين من المخدرات. ثم يجريه عدد أكبر من الشبان معتقدين ان هذا المخدر، وخلافاً للانواع الاشد خطورة، سوف يمنحوهم منافع الهروب من الواقع والشعور بحالات مختلفة من الوعي دون المخاطرة بالادمان. لكن التجربة تقود الى الادمان بالنسبة للكثرين، ويرى اصدقائهم واقاربهم التأثيرات الدمرة عن قرب ثم يتراجع استخدام ذلك النوع من المخدرات الى ان يمضي وقت كاف ينتهي فيه الجيل الذي عايش ذلك المخدر او يصبح غير قادر على نقل المعرف التي اكتسبها من تلك التجربة الى الجيل الجديد. ثم يظهر من جديد تعاطي ذاك المخدر، ويدخل المجتمع في دورة جديدة من الادمان.

تبعد حجة يانكيلوفيتش - التي طالما أكدت ان النجاح الاقتصادي يتمحض عن تراخي الروابط الاجتماعية - اكثر قدرة مما هي بالفعل. وكما هو الحال بالنسبة لمعظم التوجهات، فان هذا التوجه لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية. والتراجع الاقتصادي سيتبعه تراجع اقتصادي ما لم نفعل شيئاً حياله . ومثل ضفدع في كأس ماء كبيرة ترفع فيها الماء درجة واحدة يومياً، فان المجتمع المبني بالتراجع في القيم لن يحس بالخطر الا بعد فوات الوقت.

ان فرصة الانتقال جغرافياً هي نعمة أخرى زعزعت المسئولية تجاه الذات والآخرين. فحتى عهد قريب، كان معظم الناس يتوقعون ان يعيشوا حياتهم في المجتمع ذاته، وبالتالي، فان اي سلوك شاذ سيحمل عواقب قد تستمر مدى الحياة. اما اليوم، فان لدينا اناس ادينوا مرات عدة بالتحرش بالاطفال، فانتقلوا الى ولاية جديدة ليعملوا في مراكز الرعاية اليومية. ان فرصة الحصول على بداية جديدة هي تقليد اميركي عظيم يحرر المرء، وهو تقليد يبدو ان لا أحد يريد التضحية به. الا انه يضعف لا محالة قدرة المجتمع على فرض العقوبات على من ينتهكون أعراف المجتمع.

ثمة أمر آخر فيه نعمة ونقطة، الا وهو قدرة اقتصادنا على انتاج منتجات يتمتع بها الناس وتنتقلهم عبر تكنولوجيا الاتصالات الحديثة. ويقول ملخص ضخم في واشنطن «من يربح اكبر عدد من الالعاب يفرون». فكل اعلان تلفزيوني، او كتالوج للشراء عن طريق البريد،

او لوجة اعلانات تلاحقنا دون كلل وهي تحمل رسالة تقول ان المزيد من السلع المادية هي الطريق الى السعادة والرضى. فاذا اقتنعت بذلك الرسالة، فما معنى ان تعمل لمصلحة المجتمع او كبح نفسك بطريقة تقلل من قدرتك على الكسب ؟

كما ان التوسع في حقوق الفرد الذي حدث بعد الحرب، هو عامل آخر يقود الى التراجع في تحمل المسؤولية. حين كنت طالباً في كلية الحقوق، تعلمنا ان الطريق الى حل المشاكل الاجتماعية هي ابعادها عن السياسة ونقلها الى المحاكم. هناك يجلس القاضي بردائه الاسود، وكاتب المحكمة الى جانبه (كان معظم القضاة من الرجال في اوائل السبعينات)، مع حقيبة كبيرة قربه. وقد يتناول القاضي حقيبته ويخرج منها صاعقة من البرق، ويقذفها بقوة ارضاً صارخاً، «تمييز عنصري، قف!» فيتوقف التمييز العنصري. مرة اخرى يتناول حقيبته ويخرج منها صاعقة من البرق، ويعلن، «لتبني المساكن!» فيبدأ تشيد المساكن. كل ما علينا فعله لحل المشاكل الاجتماعية هو ايجاد حق، يسمع الناس باللجوء الى المحكمة. والانتقال الى المشكلة التالية.

احتاجت لوقت طويل لمعرفة السبب في جاذبية هذا الطراز من حل المشاكل بالنسبة للمحامين. فقد تبين لي ان القضاة ليسوا سوى محامين يرتدون اردية سوداء. وينقل طراز «الحقوق» منبر حل المشاكل الى المحاكم بعيداً عن عالم السياسة الكريه والقذر حيث يمكننا اقناع كل هؤلاء الناس القذرين، واللامبالين، والاغبياء، المحامون على المنبر المفضل لدينا، ملوك، نستخدم لغة متخصصة، ونكتب على نماذج خاصة. وفيما عدا بعض الاستثناءات النادرة، لا يجوز لغير المحامين ان يتحدثوا الى القضاة مباشرة، من دون سؤال المحامي.

ثمة مشكلة صغيرة واحدة لم يتوقعها اساتذتنا القانونيين هي كيف يمكن لجميع الآخرين في البلاد الاستماع لما يقولونه في المحكمة. فلغة الحقوق التي طورناها في المحكمة تسربت الى خارج قاعات المحاكم واصبحت جزءاً من الاحاديث العادلة. فقد علم المحامون المواطنين الاميركيين ان حقوقنا هي، ونستشهد هنا بعبارة ماري ان غليندون من كلية الحقوق في جامعة هارفرد، «فردية، ومطلقة، ومنفصلة عن اي احساس بالتزام اجتماعي». غالباً ما يلام المحامون على التركيز الاميركي الحالي على الحقوق. الحقيقة،

ان لغة القانون لا تعطي قوة وزخماً اعظم الا لتوجيه مدفوع بقوى اخرى اشرنا اليها في هذا المقال. الا انه يجب عدم التقليل من اهمية مساهمة المحامين. فهم يعطون باقي افراد المجتمع الكلمات، والعبارات، والافكار لتبرير الاعتقاد القائل، «ان لي الحق فيما اريد». وبالتالي، فقد شهدنا تصعيدياً مضطرباً في سعي كل مصلحة ومجموعة مصالح لرفع مصلحتها لتصبح في مستوى الحق.

ولبيان هذه العملية، كانت هناك قضية رفعت في كارولينا الجنوبية تطالب بتأسيس حق دستوري يسمح للمرء باختيار طبيبه. وقد اثيرت القضية حين اكتشفت «منظمة الحفاظ على الصحة» ان الاطباء لا يعطون وقتاً كافياً للمنتفعين من المنظمة بهدف حشد المرضى ودفعهم لراجعتهم في عياداتهم الخاصة. لذلك اضافت المنظمة قيداً جديداً للعقد الاصلي يمنع الاطباء الذين يخرجون للعمل في عياداتهم الخاصة منأخذ اي مريض حول اليهم من المنظمة. بعد عدة سنوات جاءت طبيبة بقائمة من الاشخاص امكنها اقناعهم، ورفعت قضية على «منظمة الحفاظ على الصحة» بدعوى ان شرطها ينتهك حقهم الدستوري في الخصوصية.

هذا التصعيد في مجال الحقوق الفردية والذي اقرته المحاكم هو مثال آخر على كيفية قيام انجازاتنا الايجابية باضعاف مجتمعنا. وكان ما وصفه بعض النقاد الساخرين «بلوبي الحقوق» مهمأً للغاية في فتح المجتمع الاميركي أمام النساء والاقليات، والمجموعات الأخرى البعدة. حتى عهد قريب، على سبيل المثال، كان من الممكن استبعاد جانيت رينو من كلية الحقوق. وكان من الممكن ايضاً ابعادها لفشلها في تكوين اسرة، وان يطلب منها الذهاب الى البيت وتربية الاطفال بدلاً من ان تصبح نائباً عاماً ومواطناً حكومياً بدوام كامل. لو اتنا في العام ١٩٥٠ لما رشحت لتصبح المدعى العام، ولاعتبرت قضية فاشلة. كان السود مستبعدين تماماً من تعريفنا للاعضاء في المجتمع، والعديد من الجماعات العرقية الأخرى، من اليهود في مينيابوليس الى الايرلنديين الكاثوليك في بوسطن. ويحمل صك ملكية بيتي في واشنطن العاصمة، الذي يقل عمره عن ٧٥ عاماً، شرطاً الزاماً يمنع بيعه للسود او اليهود.

وقال مرشد المدرسة الثانوية لويلما مارتينيز، المحامية التي أأسست الصندوق المكسيكي الأميركي للدفاع القانوني والتعليم الا تطمح لشيء أبعد من وظيفة سكرتيرة. وانها تضيع وقتها محاولة التقدم بطلبات للالتحاق بالجامعة، محاولاً ان يكون لطيفاً. وقبل عشر سنوات من التحاقها بكلية الحقوق، حاولت صديقة لي التقدم بطلب للالتحاق بكلية الحقوق في جامعة يال. كانت قد حصلت على علامات ممتازة في امتحان القبول، ولديها توصية جيدة، اضافة الى علامات تفوق من مدرسة رادكليف. وسارت مقابلتها مع مسؤول القبول بشكل جيد. وفي نهاية المقابلة سأله، «ما هي فرصتي في الالتحاق بالكلية؟ فاجاب، «حسناً، الكوتا المخصصة للنساء هي ثلاثة نساء في بداية كل صف، وسوف أعمل على ان تكوني واحدة من هؤلاء الثلاث». نحن بحاجة لمن يذكرنا بالذى دفعتنا اليه حركة الحقوق في اتجاه ايجابي. انها واحدة من اعظم نجاحات اميركا، نجاح تأمل شعوب العالم بشدة في ان تتبعه. لكن وكما هو الحال مع الامن الاقتصادي والتسلق الجغرافي، فانه تقدم فيه شرك. فالاحياء التي تحاول استعادة السيطرة على شوارعها ومتنزهاتها من الجريمة والفوضى تعرقلها دائمًا التفسيرات المتطرفة للدستور. وتحاول كل مجموعة مصالح في المجتمع، ان تحذو عملياً حذو حركة الحقوق المدنية، مدعية بانفعال عظيم ان رفض حجتها هو انكار لحقوقها، مما يدفع المجتمع اكثر فاكثر بعيداً عن المازنة ما بين الحقوق والمسؤوليات.

نحو تجديد اميركي

مائتنا الحالي مشحون بالسخرية. وكما ذكرنا سابقاً، فان الجريمة، والعجز في الموارنة، وانهيار المجتمعات المحلية، والفوضى قد نجمت عن التنمية الاقتصادية المستدامة، والتأكيد الزائد عن الحد على أهمية الفرد، والحاكم التي تتسع في تعريف حقوق الفرد. ومع ذلك، فان الامن الاقتصادي، واستقلال الفرد، والقضاة المستعددين للدفاع عن حقوق الفرد هي أمور جيدة، وليس سلبة. فلا أحد يريد العودة الى عام ١٩٥٠ .

على ضوء ما تقدم، فان التحدي الذي يواجهه المفكرون الديمقراطيون والجمهوريون، الذين يقدرون الحرية، معقد للغاية. لقد حاربنا في معظم معاركنا السياسية الشرور - مثل

العنصرية وتضخم الحكومة. ونحن مدعون اليوم الى حملة مختلفة تماماً، معركة تشمل على ايجاد توازن بين منافع متنافسة، وليس حشد قوى الخير ضد قوى الشر. استقلال الفرد أمر جيد، ويكافع الناس في مختلف انحاء العالم من اجله. هو ليس أمراً سيئاً، انه جيد. وما يجب علينا فعله هو ايجاد توازن بين سعينا لاستقلال الفرد ورغباته، من جهة، والنهوض بالمسؤوليات المدنية من جهة أخرى. وهذا الامر اشبه بركوب دراجة. فاذا كنت تمتطي دراجة وشعرت انك تميل في اتجاه اليمين وبالغت في تصحيح ميلك في الاتجاه المضاد، فسوف تسقط حتماً. ولن تواصل السير الى الامام الا اذا حافظت على توازنك .

انبثقت ثلاثة مقولات رئيسية عن الحركة المجتمعية حول كيفية الميل في اتجاه المسؤولية من دون المبالغة في رد الفعل. المقوله الأولى هي اننا بحلقة ملحة للبدء في «حوار متعدد» (multi-log) حول المسؤولية. وقد صاغ هذا التعبير اميتاي اتزيوني، مؤسس الحركة المجتمعية. وال الحوار المتعدد اشبه بحوار يتميز بمشاركة ملايين الناس فيه، دفعه واحدة. ونحن بحاجة الى «حوار متعدد» حول مكان المسؤولية في الحياة الخاصة، والسياسة العامة، والقانون الدستوري.

علينا، من الآن فصاعداً، ان نقول على الفور كلما تأكد حق ما، «هذه جملة غير تامة، ابن المسؤولية المرتبطة بهذا الحق؟» وكما ان لكل قطعة نقد معدنية وجهان، لا يمكن للحق ان يوجد دون ان تقابله مسؤولية.

علينا، خلال هذا النقاش، ان نؤكد بان الحقوق والمسؤوليات لا تسير في اتجاهات متضادة اذا ارتفع احدها انخفض الآخر. انهما تبادليان. والعلاقة بينهما مثل ذلك الرمز الشرقي «ين ويانغ» * اذا تقلص احدهما فسوف يتقلص الثاني لا محالة.

لا يمكن للناس ممارسة الحرية الا داخل مجتمع آمن يتحمل افراده المسؤولية تجاه بعضهم البعض. في هذه الحالة فقط يمكن للناس ممارسة حقوقهم والمشاركة في التجربة العامة في امتلاك حقوق وان عليهم حقوق. والعيش في مجتمع لا يمارس الناس مسؤولياتهم فيه اشبه بالعيش مقيداً وغير حر.

* yin and yang ، في الفلسفة الصينية «البيانغ» هو العامل الايجابي للكون ويكملاه الين وهو العامل السلبي (المترجم).

ثمة مثال متطرف هو تطور المساكن الشعبية في العاصمة واشنطن. حيث لا تسمح الامهات لاطفالهن بالخروج ليلاً خوفاً من مروجي المخدرات الذين يسيطرون على الشوارع ليلاً. وينمّن اطفالهن في حوض الحمام لحمايتهم من الرصاص الطائش. بعضهن يكمن الفرشات خلف الابواب والتواخذ للالتحماء من الرصاص. هؤلاء الامهات لسن احراراً. بغض النظر عما يقوله الدستور، وعن كل ما ينفق من مال على المحامين لحمايتهن من الشرطة ومديري سلطة الاسكان. هؤلاء النساء لسن احراراً، لانهن لا يعيشن في مجتمع معافي يمارس الناس فيه مسؤولياتهم تجاه بعضهم.

كلما تحدثنا عن الحقوق في المناقشات السياسية، نضطر الى الاعتراف بان الحقوق ليست فردية، ومطلقة، ومنفصلة عن الالتزامات الاجتماعية. لكن العكس هو الصحيح، فكل حق مشروط، ومحدود، ومحصور ضمن بيئه اجتماعية. لذلك، حين يرغب المرء التأكيد على حق، سواء كان الحق في الرعاية الصحية، أو الحق في التدخين، او اختيار طبيبه المعالج، او اي حق آخر، فان البيان غير مكتمل. لأن على الشخص التحدث عن القيود المفروضة على ممارسة ذلك الحق، والعلاقات الاجتماعية المطلوبة لايجاد ذلك الحق، واخيراً، من سيدفع مقابل ذلك الحق. واضافة الى ذلك، لابد من اعادة ادخال فكرة مهمة الى المناقشة، حول معنى ان يكون المرء ناجحاً. فأهلية المرء لتحمل المسؤولية تجاه الذات والآخرين ليست جزءاً من الحياة الناجحة وحسب، بل هي معنى ان يعيش الانسان حياة ناجحة.

يوجد في نيويورك برنامجاً للتدريب على العمل اسمه «مركبات» (vehicles) للأشخاص الذين هم خارج التيار الرئيسي للاقتصاد. وقد شقت جانيت افري باريت مؤسسة هذا البرنامج طريقها من طفلة تعيش في أسرة يرعاها أحد الأبوين في بيت شعبي لتصبح رئيسة لشؤون الموظفين في أحد بنوك نيويورك الرئيسية. وتقول ان الكثير من التدريب العملي في هذه الأيام ليس مصمماً لمساعدة الأفراد على مواجهة مشاكلهم الحياتية. وحين يدخل الناس الى مكتبها تطالعهم شارة على الجدار تقول «الخطوة الأولى ... ممنوع الشكوى». وفلسفتها هي التالية: ان كانت لديك مشكلة، فليس مهمأً من تسبب بها، فانت الوحيد القادر على اخراج نفسك من محنتك. وقد تعرضت باريت لانتقادات من اناس في

جمعية التوجيه للعمل والتدريب على العمل في نيويورك، ومع ذلك، فإن ما حققته أعلى بكثير من سجل البرامج الأخرى. فقد بدأت بالایمان بقدرات كل شخص؛ وهي تفرض عليهم مطالب، مؤكدة أن ذلك ليس حقاً لهم. وتقول «من حقك الحصول على فرص النهوض في الصباح واستنشاق الهواء، وهنا ينتهي حقك. بعد ذلك، حياتك هي مسؤوليتك». وقد بثت قوة قناعاتها في زبائنها الفكرة البالغة الأهمية وهي أن الاعتماد على النفس هو على الدوام أفضل من الاعتماد على الآخرين.

العنصر الحيوي الآخر في نقاشنا حول المسؤولية هو التأكيد على أن خدمة المجتمع من خلال العمل هي جزء من معنى أن يكون المرء مواطناً. لانه يجب على كل فرد أن يأخذ بعين الاعتبار أن من واجبه كمواطن ان يدللي بصوته، لكن التزامات المواطن تبدأ من هناك. ويجب أن نتوقع من كل شخص أن يجيب على السؤال، «ما هي الادوار التي اخترتها لخدمة مجتمعك؟» لقد قال وليم جيمس ان الاعمال تسبق المشاعر، وان مشاعر المجتمع وروابطه تتطور من خلال العمل، وليس الكلام مجرد. وربما كانت الخدمة أفضل طريقة لاعادة تلك المشاعر والروابط. وبفضل مشروع قانون أقره الكونجرس عام ١٩٩٣، فإن آلاف الشباب سيشاركون في خدمة المجتمع خلال العامين المقبلين. الا ان الامر يعود الى المجتمعات المحلية لضمان نجاح هذا البرنامج، عن طريق توفير الفرص للشباب للعمل معاً في مجموعات مختلفة والمساهمة في الخير العام. وسوف تتمكن المبادرات المحلية، وليس الاوامر الحكومية، ان يصبح هذا الأمر تجربة حقيقة لتعلم الخدمة التي يمكن للشباب من خلالها فهم التكافل الاجتماعي والفنون الديمقراطية.

هذه الحوارات حول المسؤولية يجب ان تحرك المناقشات حول الحياة الخاصة، والسياسة العامة، والقانون الدستوري. وبينما نعيid اكتشاف لغة جديدة عن المسؤولية، فإن في وسعنا اثارة الهدف الثاني للحركة المجتمعية: تقوية مؤسسات المجتمع المحلي بوصفها اداة لحل المشاكل. وجعل المدارس اماكن آمنة للطلاب، ويجب ان يكون دورها الرئيسي التعليم الاخلاقي، وليس مجرد تكريس المعلومات. ويجب أن ترى الكنائس وغيرها من المؤسسات الاجتماعية في الاحياء، انها «حلال المشاكل» الأول داخل المجتمع المحلي.

ومن امثلة هذا النوع من المبادرات، البرنامج الذي بدأه الاب جورج كليمترز من شيكاغو تحت شعار «كنيسة واحدة - طفل واحد». ويطلب هذا البرنامج من كل كنيسة في اميركا ان تجد ضمن رعاياها أسرة مستعدة لتبني طفل بحاجة للرعاية، وتطلب من مجتمع الكنيسة توفير الدعم الذي قد تحتاجه تلك الاسرة للنهوض بمسؤولية تربية ذلك الطفل. وكشهادة على قدرة المؤسسات المحلية على معالجة المشاكل الوطنية بالانضمام للمجتمعات المحلية فقد ادى برنامج «كنيسة واحدة - طفل واحد» الى تبني اكثر من ٤٠ الف طفل خلال السنوات العشر الماضية.

ثمة حاجة لتفويية مؤسسات، مثل مؤسسات المجتمع هذه بایجاد السبيل لها لتحدث الى افرادها بصوت اخلاقي. الحواجز امام هذه الخطوة ستكون هائلة. مثال ذلك، في العام ١٩٩٢ اقترحت مدينة سان فرانسيسكو وضع مرفق متعدد الخدمات لتقدير ووضع الاشخاص المشردين وارصادهم في منطقة وسط المدينة الى الجنوب من «ماركت ستريت». وكان ذلك الحي يخوض بالفعل صراعاً للتغلب على الجريمة، والفووضي، والتهتك المدني. وقد عارض الناس المرفق الجديد لخوفهم من ان يجذب المشردين للتخيم في الاراضي الفدرالية القريبة. ليبولوا على الارصفة، ويبيعوا المخدرات، ويتسولون.

ف قامت وكالة محلية «للطريق الموحدة» بدعوة «مجلس حل المشاكل لجنوبى السوق»، مع ممثلين عن جميع الاطراف، وتفاوضت على تسوية. على ان تقوم الشرطة المحلية بتحرير مخالفات للناس الذين ينامون في اماكن عادة خلال الليل، او يشاركون في مضاجعة الناس، او يلحوذون في التسول، او التسكع للممارسة الدعارة أو بيع المخدرات. وان يبلغوا المستشارين في مركز الخدمات المتعددة. وقد وافق المركز على تقديم المشورة لمراجعيه قائلاً، «نحن نحاول ان تكون جيراناً طيبين. ولا يمكنك القيام بذلك هنا، وهذا جزء من المشكلة، فاتركني اتعامل مع ما يفرض عليك هذا الموقف». كما وافق مدير المركز على حب الخدمة عن بكرة المخالفات.

بعد فترة وجيزة من توقيع الاتفاق وبناء المركز، هدد «اتحاد الحريات المدنية الأميركي» برفع دعوى، مدعياً بالتعاون المقترن هو غير دستوري. وقال إن قيام الشرطة بإبلاغ

المديرين قبل صدور ادانته ينتهي الحق في الخصوصية للمنتهكين المزعومين. وحجب الخدمة عن يكرروا الانتهاكات يعني فرض شرط غير دستوري على منفعة عامة. ونتيجة لذلك اهمل اتفاق التعاون. وسيكون من الصعب اقامة مراكز مماثلة في الاحياء السكنية في سان فرانسيسكو في المستقبل.

حين وصلنا الى هذا الحد في انحدارنا تحت الخط بحيث يعجز الناس الذين يديرون ملجاً للمرشدين عن معرفة السلوكيات المضادة للمجتمع لدى راعيهم في الاحياء المجاورة، تكون قد عطلنا قدرة مجتمعنا على الحديث بمنطق اخلاقي مع افراده.

المقوله الثالثة للحركة المجتمعية هي التعرف على السياسات العامة التي تحقق التوازن بين حقوق الافراد والمسؤولية تجاه المجتمع والدفاع عنها. ويؤكد المدافعون عن المجتمعات المحلية ان القيم المرتبطة بالفردية والمجتمع المحلي ذات وزن اخلاقي واحد. وهي دائمة التوتر، والسماح لأحدتها بالسيطرة على الآخر لا يمكن ان يتمخض عنه سوى نتائج اجتماعية سيئة.

علينا ان نتوقف عنأخذ الحلول البرغماتية الجيدة عن الطاولة قبل ان تتنسى لنا الفرصة لتجربتها . وتجربة سان فرانسيسكو المذكورة اعلاه مثال طيب. علينا ان نسمح بالسياسات العامة التي تعيد الربط بين الحقوق والاستحقاقات من جهة والواجبات والالتزامات من جهة أخرى، وان ندعمها. على سبيل المثال، في الاسكندرية، فرجينيا، وبعد ان تقشت المخدرات والجريمة في المسакن الشعبية، وصنع الناس خطة تقضى بجعل المؤجرين مسؤولين عن اي شيء يحدث في الوحدات التي يؤجرونها سواء من قبل الاسرة التي تشغله المنزل أو ضيوفها. لذلك، اذا تعاطى ابن تلك الاسرة أو صديق له المخدرات، يتم اخلاء العائلة كلها من المنزل. ولم يعد في وسع شاغل العقار القول، «حسناً، انا لم افعل ذلك، ولا علم لي به، لذلك سأبقى في المنزل».

وقد أكد جيم موران، عمدة الاسكندرية الليبرالي الديمقراطي ان الناس المتضررين من تعاطي المخدرات والجريمة هم معظم سكان المناطق الشعبية غير المترددين في تعاطي المخدرات أو السلوكيات الاجرامية. وكان موران يريد اعادة الرابطة ما بين فرصة العيش

في مسكن شعبي ومسؤولية السيطرة على أسرة المرء. وقد عارضه نقاد قالوا ان الأسر التي سيتم اخلاقها سيلقى بها في ملاجي المشردين. فاجاب ان مسؤوليته الأولى هي صحة المجتمع المحلي، وجعله مكاناً آمناً للسكان الملتزمين بالقانون يعيشون فيه ويربون اطفالهم، ناهيك عن القائمة الطويلة من الناس المتلهفين للانتقال للعيش في المساكن الشعبية .

المثير للاهتمام، ان عدد حالات الإلقاء بموجب سياسة موران كانت قليلة للغاية، كما انخفضت معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات. وقد تبين ان قاعدة واضحة تربط بين حق السكن والالتزام بحماية الجيران قد تم خفضه عن تقوية سيطرة بعض الأمهات اللواتي كن يواجهن مشكلة من ابنائهم المراهقين، والاقارب، والأصدقاء.

وبالمثل، بدأت سلطة الاسكان في شيكاغو بفرض مطلب يقضي بأن يحمل كل شخص يرغب في استئجار وحدة معروضة للايجار بطاقة هوية أو التوقيع عند الدخول، يومياً. وكان أول شيء حدث فورة في حالات الزواج. أما النتيجة الثانية فكانت انخفاض معدلات الجريمة، لأن من الصعب بيع المخدرات من احدى الشقق حين يضطر جميع الضيوف الى التوقيع عن انفسهم أو التوقيع عند الدخول. بعد ذلك، قام «اتحاد الحريات المدنية الاميركي» بمقاضاة سلطة الاسكان، مدعياً بأن اجهزة الكشف المعدنية عن الداخل ومتطلب التوقيع للزوار ينتهك الحقوق التي ضمنها التعديل الرابع للدستور، وشرط الاجراء القانوني الصحيح. وما زالت القضية دون حل.

حتى عهد قريب، لم يكن لدى ولاية ميريلاند قانون يجبر راكبي الدراجات النارية على ارتداء الخوذة. وفي الدورة التشريعية الأخيرة، قدم مؤيدو قانون الخوذة مشروعين لفرض هذا القانون. المشروع الأول يفرض على راكبي الدراجات النارية ارتداء الخوذة. والذي اسقط. وفي اليوم ذاته، حدث تصويت في لجنة منفصلة على مشروع القانون الثاني الذي يفرض على راكبي الدراجات النارية الحصول على تأمين طبي كبير قبل الحصول على رخصة سواقة الدراجات النارية. يمكنكم تخمين ما حدث لذلك التشريع. فقد اسقط هو ايضاً. بكلمة أخرى، من حق راكبي الدراجات النارية السير في الشوارع العامة على دراجة والريح تتلاعب بشعورهم، ولا حاجة لأية مسؤولية تؤمنهم من الحوادث الخطيرة.

وستلقى المسؤولية عن أي شخص لم يرتد الخوذة واصطدم بشجرة، ويحتاج الى الرعاية لفترة طويلة، على كاهل المجتمع .

عكس هذه التوجهات

ليس انهيار المسؤولية توجهاً لا يمكن مقاومته. فلدى امريكا طاقة هائلة كي تحدد نفسها كامة. وظهور الحركة المجتمعية هو رد فعل، وادراك من الأهل والأولاد والعلميين، والمسؤولين على أن الأمور قد انحرفت عن مسارها، وان علينا ايجاد طريق للرد. لحسن الحظ، يدرك زعماء هذه الحركة ان الرد المبالغ فيه هو في مثل سوء المشكلة الأصلية. واننا نبحث عن التوازن.

من ابرز ما شهدته عام ١٩٩٣، شهادة ٥ مواطنين حاولوا حماية سائق شاحنة ابيض سحب من شاحنته وضرب من مجموعة من الغوغاء القساة خلال اعمال شغب في لوس انجليس. لقد رأى هؤلاء ما يجري على شاشة التلفزيون، وتوجهوا الى المكان للدفاع عن الرجل الذي لم يقابلوه قط مسبقا. ورداً على سؤال من المدعى العام قال احد المواطنين، «شعرت وكأنهم يضربونني أنا»

ما تحتاج استعادته في هذا البلد، هو الشعور- الشعور هي الكلمة الرئيسية - انه حين تظهر مشكلة في مجتمعنا، ان نشعر كما قال ذلك الرجل، «وكأنهم يضربونني»، واننا ملزمين بأن نتقدّم ونصبح طرفا في ايجاد حل للمشاكل التي تعصف بمجتمعاتنا، بدل الجلوس جانبا في حالة قلق دائم تتملّكتنا وتسيطر علينا. فإذا كان لدى ٥ اشخاص في لوس انجلس الاستعداد لتعريف حياتهم للخطر لحماية رجل واحد يتعرض للضرب في الشارع، فلا بد ان يكون لدينا ٥ ملايين او ٥٠ مليونا من الناس مستعدّين للعودة الى فكرة اميركية تقليدية: وهي انه حين تكون هناك مشكلة في هذا البلد، فإن علينا نحن المواطنين ان نعمل معا في مجموعة صغيرة للرد. وهذا هو جوهر فكرة المجتمعية، وهي فكرة قد تقلب هذا البلد رأسا على عقب.

الفصل الحادي والعشرون

الليبرتارية : بناء المجتمع المدني عن طريق الفضالية والحرية

دoug bandow

مقدمة

نحن نعيش في حقبة علمانية. لكن الايمان لم يختف. بل تغيرت الالهة. الدين السائد هذه الايام هو الدولانية (statism). الحكومة، وليس الله، هي المسؤولة عن خلاص الناس.

لقد وصف المؤرخ بول جونسون هذا القرن بأنه «عصر السياسة». وكان مصيبةً. لانه اعطانا اعظم التجارب الجماعية، الاختبار العالمي الطويل للطرح القاتل بأن في وسع الدولة، بل يجب عليها، ان تكون المؤسسة التي تنظم من خلالها حياتنا. والنتيجة باتت واضحة للجميع الان، وثبتت للاسف انها مدمرة. يقول جونسون :

في حين اعتقاد معظم المفكرين، ايام معاهدة فرساي، ان توسيع دور الدولة سيزيد مجمل السعادة البشرية، لكن بحلول ثمانينيات القرن العشرين لم يعد يحمل وجهة النظر هذه سوى مجموعة صغيرة متلاشية من المؤيدين المتشائمين. لقد خيضت التجربة بطرق لا تحصى؛ وفشلت في جميع تلك الطرق تقريباً. واثبتت الدولة انها منفق لهم، ومبدراً لا بيارى. واثبتت في القرن العشرين، بالفعل، انها اكبر قاتل في جميع العصور.

وكان الوضع مشابهاً في اميركا. ومع ان نتائج «عصر السياسية» كانت «الطف وأرافق» قليلاً في الولايات المتحدة مما كانت في المانيا والاتحاد السوفيتي، فلم تكن الدولة اكثر نجاحاً في حل مشاكل الانسان المستعصية، مثل الجريمة والفقر. بل على العكس من ذلك، خلقت سياسات الحكومة، بشكل غير مقصود عادة، وبشكل مقصود احياناً مشاكل

* يرجو المحرر اعلام القارئ بأن Doug Bandow يصف نفسه على انه «ليبرالي كلاسيكي». ووفق التعبير الدارجة، تستخدم كلمة ليبرتاري للإشارة الى الشخص الذي يدافع دامماً عن الحرية ضد الدولانية، لكن التعبير قد يكون مضللاً.

اجتماعية ثم فاقمتها. وما زالت السياسات هي التي تعارض اي جهود جدية لحل تلك المشاكل ذاتها.

ومع ذلك، يرفض السياسيون من مختلف التوجهات الايديولوجية في جميع انحاء العالم قبول حكم التاريخ بان وقتهم قد اقترب من نهايته. ويباصلون، بدلاً من ذلك، النضال للاحتفاظ بمناصبهم. والأسوأ من ذلك، انهم يقومون بذلك بتحويل الانتباه عن فشلهم السابق بالتسبب بازمات جديدة - مطالبين بالتوسيع القومي، ومثيرين للمشاعر الأثنية القديمة، وصابين غضبهم على اكباش محقة تقليديين، مثل المهاجرين، واليهود، مثلاً. اما الذين هم اكثر مكرأً ودهاء فيبحثون على طريقة مختلفة، بالادعاء انهم سياسيون «جدد» يلتمسون تأييد الناس بتبني «التغيير»، مقترحين «اعادة تشكيل» المؤسسات العامة، ومتعبدين بتقديم «مفزي» لحياة الناس.

من الصعب التنبؤ ما اذا كانت هذه الخدع ستنجح. فقد نجحت على المدى القصير مع رجال بينهم اختلاف كبير مثل سلوبودان ميلوسيفيتش وبيل كلينتون، لكن مناصب هؤلاء المسؤولين والمجموعة الكبيرة من التجارين والاعوان متواسطي البراعة الذين يديرون الغالبية العظمى من الحكومات في مختلف انحاء العالم، هم بالكاد أمنون. فسوف يسلم معظم هؤلاء، على المدى الطويل الى مزبلة التاريخ. السؤال الوحيد هو ما اذا كانوا سيعيشون ليروا نصبهم التاريخية وقد دنسوا وذكراهم وقد لعنت.

مشاكل اليوم

لكن، وكما قال لورد كينز، على المدى الطويل سنكون جمبيعاً امواتاً. وعليينا اليوم ان نناضل ضد عصر سياسة لم يذوي كلية. واذا كانت الولايات المتحدة لم تعاني من نوع الحكم الشمولي الاستبدادي الذي اتصف به الاتحاد السوفيتي طويلاً، فقد عانى الغرب من عقد من التألهي الحقيقي للدولة، في حين كانت السلطة السياسية معرضة لاغراءات خطيرة وقاتلة تهددها، فقد بقي بيروقراطيوها وموظفوها المتنوعون في اماكنهم، رافضين التنازل عن سلطاتهم. وخلال الفترة من عام ١٩٥٠ الى ١٩٩٠ ارتفاع افاق الحكومة في اميركا بمقدار ٣٦٢ بالمئة، ولا يظهر هذا التصاعد اي علامة على الضعف.

تستهلك الدولة اليوم ٤٢ بالمائة من الدخل القومي، لكن حتى هذا الرقم الهائل لا يقدر نفوذ الدولة حق قدره : فالشخص الاميركي العادي يعمل من بداية كانون الثاني وحتى ٥ ايار لدفع ما عليه من ضرائب، وحتى ١٨ ايار لتفطية انفاق الحكومة، وحتى ١٠ تموز بعد اضافة تكلفة القواعد التنظيمية. ولا يوجد اليوم، عملياً، اي نشاط بشري خارج سلطة السياسة. فالمكان الذي تعمل فيه، ومقدار ما تكسب، وطريقة ادارة شؤون اسرتك، ومع من تتعامل، ونوع السيارة التي تشتريها، والجهة التي تتلقى منها الرعاية الصحية، وما تهضمها، وكيف تمارس الجنس، واذا كنت تزور دولاً اخرى - كل هذه الأمور وأكثر هي اليوم مسائل من صلب اهتمام أحد مستويات الدولة، وغالباً اهتمام عدة مستويات.

ونتيجة لذلك ، تبقى حريتنا، وازدهارنا، واخلاقياتنا معرضة للخطر. واعتماد اميركا على السياسة كحل لمعظم المشاكل الحقيقة والمزعومة نقل الحسد الى السياسة العامة الرسمية، وجرد الافراد والمجتمعات المحلية من مسؤولياتها الاجتماعية التقليدية، ودمرا الفرص الاقتصادية للناس الأقل حظاً، وشجع التدخل الاجنبي غير العادل، وقوض الاخلاق الخاصة والقيم الروحية. ولن يأتي حل أزمة واسعة الانتشار كهذه من اصلاحات صغيرة هنا وهناك - سواء كان ذلك خفض في معدل انفاق الحكومة، ونقل أحد البرامج من اختصاص الحكومة الفدرالية الى الولاية، أو سدّ بعض ثغرات للتهرب من الضرائب، أو شيء متواضع كهذا .

المطلوب، بدلاً من ذلك، اعادة تعريف العلاقة بين الفرد والدولة. ويجب الا يكون الهدف من الحكومة اعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لتناسب الخيارات الأنانية لبعض الاقليات أو حتى الاكثريات النافذة. ليس لانه لا يوجد مبرر اخلاقي لاعادة توزيع الدخل بشكل منهجي وحسب، بل لأن العملية لابد ان تتحقق، ولن تغني الفقر بل «طبقة جديدة» من السياسيين، والموظفين الحكوميين، والعاملين خلف الكواليس، ومجموعات من اصحاب المصالح. محاولات تقوية «العدالة الاجتماعية»، ليست سوى عبارة فارغة استخدمت لاسباب معقولة على جميع خطط ادارة المجتمع، والتي تنتهي عادة بمزيد من الاستبداد، وتعيد صياغة السلوك الخاص الجماعي القائم على الرغبات المتغلبة للمماليك

بزمام السلطة السياسية. في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لابد من وجود ضرورة ملحة لتدخل الحكومة تهم فعلاً «الرفاقة العام»، هذه العبارة الدستورية التي حرفت لتبرير كل برنامج فدرالي جديد، ليس هذا وحسب، بل ايضاً توقع معقول، وملزم، وفعلي بان فشل القطاع العام لن يتتجاوز تقصير القطاع الخاص المعنى .

باختصار، لابد من ايصال عصر السياسة الى نهايته. لقد فشلت الدولانية فشلاً ذريعاً في نواحي عدة. لقد اثبت هذا القرن - بطرق مكلفة اكثر مما كان في الامكان تصوره قبل ان يعرف الانسان مدى القوة التدميرية للتكنولوجيا الحديثة عند وضعها في يد دولة لديها مطلق السلطات - ان السياسة لا تقدم الحل للحالة البشرية. ومع ان النخب الحاكمة التي عاملت السياسة ذات يوم وكأنها الدين قد تخلت عن ايمانها هذا، فانها غير مستعدة بعد للتخلص عن السلطة طوعاً. وبالتالي، اذا كانت العقود التسعة الاولى من هذا القرن قد كرسـت لقيام الايديولوجيات الجماعية وسقوطها، فان العقد الاخير يبدو وكأنه يكافح لايجاد انظمة سياسية في مختلف انحاء العالم تتفق مع نمط فكري جديد، واكثر تحرراً.

ماذا بعد؟ المجتمع المدني

مع ذلك، فان اتهام الحكومة وحدها لا يكفي. ويعلمـنا الحذر الاميركي التقليدي من اللجوء الى السياسة - القائم على ادراك ان المخلوقات البشرية غير معصومة عن الخطأ، وعدم كفاءة المؤسسات البشرية، وميل الناس الى اسـاعة استخدام السلطة - الكثـر عـما يجب على الحكومة الامتناع عن فعلـه. لكن ما الذي يجب ان يحل محل الدولة كمركز تنظيم للحياة؟ المجتمع المدني. المؤسسة التي كانت على الدوام في ذهنـمن اسسـوا الدولة لـتعـمل كاطـار عمل للانشطة الاقتصادية والاجتماعية. في الحقيقة، قبل مئـي سـنة مضـت، كان الجميع يتطلعون فعلياً الى المجتمع المدني، او ما يوازيـه في ايـامـنا هـذه، «القطاع الخاص»، لـتوفـير منـبر يمكنـ للمـواطنـين من خـلالـه حلـ مشـاكلـهمـ. ولمـ تـكنـ الحكومة تـدعـى للمـشارـكةـ الاـ فيـ الحالـاتـ غيرـ العـاديـةـ، حينـ تكونـ المناـقـشـاتـ والـاعـمالـ الخـاصـةـ غيرـ مـمـكـنةـ، اوـ يـتبـينـ انـهاـ غيرـ مـلـائـمةـ.

ثمة نهج مشابه قد ينجح اليوم. ويمكن لمجتمع مدنى مبدع، ونشط، قوى، تدعيمه جموع المواطنين ولا تعرقله الحكومة، ان يعالج الغالبية العظمى من المشاكل التي تدفع الان الى أيدي مسؤولين عامين، والقضاء على الازمات المزعومة التي تنشأ الان بانتظام مقلقاً، او التخفيف منها. من الواضح ان الدولة لن تختفي، والتتحول الى زيادة الاعتماد على المجتمع المدني. سيكون صعباً، او حتى مملاً في بعض الاحيان. لكنه يبقى امراً ممكناً.

الخطوط العريضة مثل هذا النظام سهلة نسبياً. (لقد كتب الكثير في أماكن أخرى حول الحلول الخاصة الممكنة للمشاكل الاجتماعية الحالية، لكن ذكر تفاصيلها هنا غير ممكن). مثال ذلك، اذا قامت الحكومة بانجاز واجبها الاساسي بالحفظ على بيئة اقتصادية مستقرة وغير تضخيمية، متحاشية التلاعب السياسي المستمر الذي نراه هذه الايام، فسوف يكون هناك القليل من دورات الارتفاع/ الهبوط الحادة وما يصاحبها من تذبذبات في سعر الفائدة وتراجح في معدلات البطالة. ويصبح في وسع قطاعات الاعمال ان تخطط بشكل افضل للمستقبل، وان تستخدم المزيد من العاملين، وتوفير وظائف أكثر استقراراً. اذا خصمت الدولة تكلفة التوظيف، المتخصصة اليوم بسبب قوانين الاعانات الالزامية، والاعباء التنظيمية الزائدة عن الحد، والضرائب المرهقة، فان في وسع اصحاب العمل توفير المزيد من فرص العمل. اذا اسقطت الحكومة تلك المجموعة الكبيرة من التشريعات الحماائية للعمال - مثل الحد الأدنى للأجور، وقانون دافيس - بيكون، وهيئة التشريع القومي لعلاقات العمل، والترخيص المهني، وما شابه ذلك - فسوف تتمكن المزيد من الناس، خاصة الاقليات، من شغل هذه الوظائف.

من الواضح لزيادة فرص التوظيف دور حاسم في حل مشكلة الفقر، التي تبدو مشكلة مستعصية هذه الايام. وكذلك الحال بالنسبة للتعليم الذي تحول الى احتكار حكومي على نطاق واسع. ويوفر التنافس من خلال زيادة الاعتماد على المؤسسات الخاصة، والتعليم المنزلي، المدعوم بقسائم المساعدة (vouchers)، والاعتمادات الضريبية (tax credits)، وبرامج «الاختيار»، فرصة اعظم لاعداد الشباب لمستقبل منتج ومسؤول، أكثر مما يفعل انفاق المزيد من الاموال على نظام التعليم العام القائم حالياً.

وقد يساعد اصلاح نضام الرفاه الاجتماعي، للحد من تأثيراته غير المنتجة على السلوكيات - خاصة قرارات الزواج، وانجاب الاطفال، والالتحاق بالمدرسة، والذهاب للعمل - على ضمان ان يواجه الفقراء الحواجز والمعايير ذاتها، مثل اي شخص آخر. كما ان من المهم خفض مستوى الدعم الحكومي، بأن نخفض، مثلاً، ما يسمى بالمساعدة العامة لاقوياء البنية (able-bodied) والاعانات الاضافية لمن يعيشون عدداً أكبر من الاطفال، بهدف اعادة التأكيد على دور المسؤولية الفردية لتجنب الفقر، ودور مؤسسات المجتمع المحلي مثل الكنائس، لمساعدة الفقراء على الاستقلال.

كما ان اسقاط القيود عن الاسكان منخفض التكلفة، مثل القوانين الخاصة بالمساكن القديمة، وأوامر التقسيمات البلدية الاستثنائية، علاوة على الاجراءات المدمرة مثل مراقبة الایجارات، قد تحسن بشكل طبيعي، خاصة خيارات الاميركيين للحصول على مأوى. عندها يمكن لمجموعات مثل مجموعة «موطن للانسانية» (Habitat for Humanity) ان تتقدم للمساعدة في حل مشاكل الفقر، وليس عن طريق سياسة حكومية. وقد يسمع الغاء الانظمة الخاصة بالنقل وترخيص سيارات التاكسي بتطوير نظام موصلات خاص مختلف في السوق يخدم جميع المناطق المدنية، ليس المناطق الثرية وحسب مثل وسط مانهاتن في مدينة نيويورك. ووقف برامج رعاية الطفل قد تنهي محاولات الحكومة لدفع الاولاد نحو المراكز التجارية الاكبر. ان قائمة المجالات التي يمكن للمجتمع المدني، المتحرر من قيود السياسة ان يلبي فيها الحاجات البشرية بشكل أفضل، لا نهاية لها .

الواقع، ان مجرد تقليل انتشار القواعد التنظيمية الحكومية وجباية الاموال، سيفسح المجال امام المجتمع المدني لأن يتسع مجدداً. فالناس المهتمون بالفنون، مثلاً، سيكون لزاماً عليهم العمل بأنفسهم في حال غياب «العون الفدرالي الوطني للفنون». والتحرر من دعم الجميع، ابتداء من المزارعين الى المصدرین وانتهاء بالاكاديميين، سيوفر لهم الموارد الضرورية لدعم الفنون وأشياء أخرى كثيرة.

قد يكون هذا، في الحقيقة أحد أهم تأثيرات خفض سلطة الدولة: السماح بازدهار انشطة فردية واجتماعية متنوعة في المجتمع كله. كانت هذه هي الروح التطوعية التي اذهلت

اليكسيس دي توكافيل قبل اكثر من قرن مضي، والتي ما زالت تميز هذا البلد عن سائر دول العالم. ومع ذلك، ما زال هناك المزيد مما يمكن ويجب ان نفعله. الحقيقة، ان مثل هذا النشاط المدني فضيلة من شقين : أولاً، انه يميل لأن يكون أكثر فاعلية: مثال ذلك، الكنيسة أو أي تنظيم اجتماعي آخر أقدر على فهم احتياجات أسرة فقيرة من موظف بiroقراطي بعيد، والتي قد تكون احتياجات روحية ومعنوية أكثر من كونها اقتصادية. كما ان المؤسسات الخاصة ستكون أكثر حرية في الرد، وتعديل ردها بما يتناسب والظروف الفردية.

ثانياً، هذا النوع من المشاركة الشخصية، الذي يختلف عن مجرد كتابة شيك، أو، ما هوأسؤا من ذلك، جعل الحكومة تصدر الشيك، يساعد في تغيير المانع علاوة على المتلقى. وكما المح مارفن اولاسكي مؤلف كتاب «مصلحة التعاطف الاميركي»، كان «التعاطف» يعني في السابق الاحساس بمعاناة الآخرين. لذلك، فان ممارسة التعاطف تتطلب من المرء مشاركة الشخص او الاسرة الأخرى حياتها. وهي وبالتالي تغزو روابط المجتمع بدل ان تقطعها (كما يفعل الرفاه الاجتماعي اليوم). ومن الواضح ان ليس من السهل تطبيق هذا النهج، لكنه ضروري لاقامة مجتمع جيد.

أهمية المجتمع المحلي

المجتمع المحلي هو الكيان الذي يقوم عليه المجتمع المدني، لذلك لابد من اعادة تشكيله اذا اردنا التخلص من شوائب عصر السياسة. ولا توجد الرؤية التي تتحدث عن «الفردانية المتنافرة» (atomistic individualism) التي يهاجمها بعض نقاد اقتصاد السوق، الا على صفحات رواية آين راند، او مناقشات صفوف الفلسفة في الجامعات. طبعي اننا نوجد مع بعضها البعض في مجتمعات محلية؛ وهناك القليل من «الجزر» الفردية المعزولة في اي نظام اجتماعي. فنحن في نهاية الأمر، نكبر ونشكل أسرأ. ونعمل مع اشخاص آخرين. ونلعب مع شخص آخر، ونلتجمع لمشاهدة الآخرين يلعبون . ونصل إلى خالقنا بطرق مختلفة لكننا غالباً ما نقوم بذلك بشكل جماعي. ونلتجمع لنحاول حل الكثير من المشاكل المختلفة . الحمية التي هي ثمرة خطايا الانسان وعدم كماله .

يكون السؤال الحقيقي عندها، ما نوع المجتمع المحلي المطلوب ؟

مجتمع محلی فاضل

أولاً، المجتمع الفاضل ضروري للغاية. وفي حين ان النظام الاقتصادي والسياسي، الليبرالي حسب المفهوم الكلاسيكي، هو أفضل المتوفّر تحت اي ظرف، فإنه لن يحمل بشكل حسن الا اذا احتضن في بيئه اجتماعية اخلاقية. قد تبدو هذه النقطة بدبيهية، او حتى تافهة، لكنها بحاجة للتأكيد. مثلاً، يعمل نظام السوق بشكل افضل اذا كان الناس نزيهين، وينفذون ما تعاقدوا عليه طوعاً. الناس الذين يؤمنون بالعمل الجاد، ويقتضدون في معيشتهم، ويحافظون على الاعتدال في حياتهم، يكونون منتجين أكثر. وسوف تدور الحياة الاقتصادية بشكل أكثر سلاسة لو عامل اصحاب العمل العاملين لديهم بانصاف. وستقل المشاكل الاجتماعية لو نظمت الاسن، والكنائس، والمجتمعات المحلية لواجهتها مسبقاً. ولو كانت المسؤلية الشخصية أكبر لقللت نفقات الرفاه الاجتماعي واضرار المشاحنات، وما الى ذلك. إن مرجأً يانعاً من التعاطف والتعاون في مجتمع فاضل سيجعل من الصعب على الاعشاب الضارة للتفسخ الاجتماعي وما يتلو ذلك من تدخل حكومي، ان تزدهر.

فكّر في المضامين الاجتماعية لمجتمعنا الحالي، في تراجع الایمان بالمثل الاخلاقية مقابل الجريمة / السرقة والجنس بين المراهقين / الحمل غير المشروع . مثال ذلك، لا يمكن فهم الجريمة بشكل اساسي الا بوصفها مشكلة اخلاقية ذات ابعاد مذهبة. فالذين يقترفون جرائم القتل، والاغتصاب والسرقة يرتكبون افعلاً شريرة – ويرتكبون الكثير منها. فواحدة من كل ٤ أسر تتأثر بالجرائم في كل سنة. وهناك حوالي ٣٤ مليون «ضحية للجرائم» سنوياً، حسب التعبير الحكومي. وحسب بيانات وزارة العدل، «انت أميل لأن تصبح ضحية لأحد أعمال العنف من تعرضك للإصابة في حادث سيارة». اضف الى ذلك، ان جرائم العنف تحول الى جرائم متعمدة وقاسية بشكل متزايد، لا هدف لها سوى الحق الأذى بالآخرين. الحقيقة، ان بعض المجرمين السابقين يعبرون عن صدمتهم لرؤيه الوحشية اللامعقولة التي يرتكبها قتلة هذه الأيام، حيث تحولت الجريمة الى رياضة.

وليس الجريمة اداة لضرب تساوي الفرص. فرغم ان العنف يؤثر في الجميع، فإنه يؤذى وبنسبة اكبر الناس الأقل حظاً، الذين ليس لديهم خيارات كثيرة، وتقول وزارة العدل «ان الأسر السوداء، والأسر الهسباني، والأسر التي تعيش في المدن هي الأكثر تعرضاً

للجريمة. فالسود اكثراً تعرضوا لجرائم العنف بنسبة ٥٠ بالمئة . والشخص الذي يكسب أقل من ٧٥٠٠ دولار في السنة معرض لأن يكون ضحية جريمة عنف بمقدار ثلاثة أضعاف أكثر من شخص يكسب ٥ الف دولار في السنة.

ليست المواقف تجاه الحياة الإنسانية هي القيم الأخلاقية الوحيدة التي تغيرت في السنوات الأخيرة، فقد تغيرت المعتقدات تجاه أهمية الأسرة. وصار التفكك الأسري أحد المشاهد المخيفة. فخلال السنوات الثلاثين الماضية ارتفعت نسبة الولادات غير الشرعية في صفوف السود من ٢٥ بالمئة إلى ٦٨ بالمئة، ووصلت في المدن الداخلية إلى حوالي ٨٠ بالمئة. [وهي الآن ٢٢ بالمئة بالنسبة للبيض]. واللافدح من ذلك. الامهات الّواتي ما زلن اطفالاً. فخلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩١، ارتفعت نسبة الولادات في صفوف المراهقات من سن ١٥ إلى ١٩ سنة بنسبة ٢٤ بالمئة. وفي العام ١٩٦٠ كانت الولادات في صفوف المراهقين المتزوجين تعادل ٥ اضعاف الولادات في صفوف المراهقين غير المتزوجين ؛ وفي العام ١٩٩١ صارت الولادات في صفوف غير المتزوجين من هؤلاء ضعف الولادات في صفوف المتزوجين.

هذا النقص في تشكيل الأسرة، مصحوباً بتزايـد تفكـك الأسرة، كان له عوـاقـب اقتصـاديـة واجـتمـاعـيةـ الـيمـةـ، خـاصـةـ حين اـقتـرنـ ذلكـ بـتناـقـصـ الرـغـبةـ فيـ العـمـلـ. فـهـذـاـ هوـ اوـلاـ السـبـبـ الرـئـيـسـيـ لـلـفـقـرـ. فـفـيـ العـامـ ١٩٩٠ـ، كـانـتـ نـسـبـةـ الـفـقـرـ الرـسـمـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـأـسـرـةـ تـجـمـعـ الـأـبـوـيـنـ يـعـمـلـ اـحـدـهـماـ بـدـوـامـ كـامـلـ ٢ـ بـالـمـلـةـ فـقـطـ. وـكـانـتـ بـالـنـسـبـةـ لـجـمـيعـ الـأـسـرـ الـتـيـ تـجـمـعـ الـوـالـدـيـنـ ٦ـ بـالـمـلـةـ. وـكـانـتـ بـالـنـسـبـةـ لـلـأـسـرـ الـتـيـ تـرـأـسـهـاـ الـأـمـ فـقـطـ ٣٢ـ، ٢ـ بـالـمـلـةـ. ثـلـثـ الـأـسـرـ تـقـرـيبـاـ. وـبـالـنـسـبـةـ لـلـنـسـاءـ الـعـازـبـاتـ غـيرـ الـعـامـلـاتـ كـانـتـ النـسـبـةـ ٦٧ـ بـالـمـلـةـ. ثـانـياـ، معـ تعـطـلـ الـأـلـيـاتـ الـأـكـثـرـ فـاعـلـيـةـ فـيـ نـقـلـ الـقـيمـ -ـ الـأـسـرـ، وـالـأـنـشـطـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـيـ اـسـاسـهـاـ الـإـسـرـةـ -ـ تـرـكـ التـرـاجـعـ فـيـ قـيمـ الـأـسـرـ الـكـثـيرـ مـنـ صـفـارـ السـنـ مـنـ دـونـ بـوـصـلـةـ اـخـلـاقـيـةـ، مـاـ قـادـهـمـ إـلـىـ اـرـتكـابـ جـرـائـمـ ضـدـ الـغـيرـ وـالـقـيـامـ بـأـعـمـالـ مـحـطـمـةـ لـلـذـاتـ.

الـحـقـيقـةـ، انـ عـوـاقـبـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ كـانـتـ كـارـثـيـةـ بـالـفـعـلـ. حيثـ انـ الـأـوـلـادـ الـذـينـ يـوـلـدـونـ فـيـ أـسـرـ مـحـطـمـةـ يـمـيلـونـ عـلـىـ الـأـغـلـبـ الـتـيـ اـدـائـهـمـ فـيـ الـمـدـرـسـةـ ضـعـيفـاـ، اوـ الـتـيـ

تعاطي المخدرات، او الحاجة الى رعاية نفسية، اكثر من الاولاد الذي ينشأون في اسر متدينة الدخل يكون الاب على رأسها. النقطة الاخيرة لها أهمية خاصة : فقد اشار وزير التعليم السابق وليم بينت الى انه منذ العام ١٩٦٠ قفزت معدلات الولادات غير الشرعية بمقدار ٤٠ بالمئة، وارتقت معدلات الجريمة بنسبة ٥٦٠ بالمئة. ان وقوع ٣٤ مليون « ضحية للاعمال الاجرامية سنويا، ربما كان اوضح دليلا على التكلفة الاجتماعية لجيل بلا قيم او جذور». ويدفع الجيل نفسه ثمناً باهظاً. ففي اوائل التسعينيات، واجه ٤٢ بالمئة من الشبان السود الذكور في واشنطن العاصمة، و ٥٦ بالمئة منهم في بالتيمور، ميريلاند تهمأً اوقعتهم في شباك النظام العدلي - سواء كمعتقلين أو موقوفين، أو اطلق سراحهم تحت المراقبة أو بشروط، أو يجري البحث عنهم بعوجب مذكرة توقيف. معظم الاميركيين السود هم مواطنون يتزرون بالقانون، لكن القلة عديمة الاخلاق تكفي لافزاعنا كلنا : ١٧ بالمئة تقريباً من الذكور السود مسؤولون عن ٤٥ بالمئة من جميع الاعقالات.

من الواضح اننا بحاجة الى مجتمع اخلاقي.

مجتمع محلي حر

الا اتنا نحتاج لمجتمع حر ايضاً. وربما كان اهم حوار يجري اليوم ليس ما اذا كان من الواجب ان يكون لدينا فضيلة - وهو ما لا نافق عليه فعلأً - بل كيف يمكن توليدها ؟ هل نولدها من خلال وسائل تطوعية أو غير تطوعية ؟ وكيف يمكن لنا الحصول على أفضل مجتمع ممكن ؟

نظراً للتراجع اليومي للفضيلة. فان اغراءات التحول الى الدولة تزداد قوة. فاذا كان المجتمع المدني أضعف من ان يولد القيم الاخلاقية الصحيحة، كما تقول الحُجة، فان على الحكومة ان تتدخل. واذا كان هذا يعني خسارة قدر من الحرية، فليكن. وهذا الاغراء قوي بشكل خاص عند مواجهة يسار يبدو أنه يؤمن «بالخيار»، ان كان يعني اخلاقاً نسبية وتهرب من المسؤولية، لكنه يمقت «الخيار» ان كان يعني قيام الافراد باتخاذ قرارات مدروسة تتعلق باولادهم، وتعليم صغارهم، وعملهم، ونواحٍ أخرى من حياتهم.

الا ان الحرية والفضيلة ليستا شيئاً متضادان : ومن الخطأ افتراض ضرورة

التضحيه بواحدة في سبيل الأخرى. فهما، على العكس من ذلك، تكملان بعضهما البعض اي، وكما سبق وشرنا، الفضيلة ضرورية لازدهار المجتمع الحر. وبالمقابل، فإن الحرية - حق ممارسة الاختيار، بمنأى عن قواعد الدولة التنظيمية الالزامية - هي شرط مسبق اساسي للفضيلة.

ولا يمكن للفضيلة ان توجد من دون حرية، من دون الحق في القيام بخيارات اخلاقية. والاعمال القسرية التي تتفق مع بعض القواعد الأخلاقية لا تمثل الفضيلة؛ لأن الانزعان للقواعد الأخلاقية يجب ان يكون طوعياً. ثمة اوقات، بالطبع، يكون فيها الاكراه ضرورياً بشكل مطلق - اهمها، حماية حق الآخرين بفرض تشريع اخلاقي يحكم العلاقات بين الأفراد. والقانون الجنائي مثال واضح آخر، كما في فرض الالتزام بالعقود وحقوق الملكية لكن الأمر مختلف تماماً اذا استخدمنا الاكراه للتبرير للفضيلة، اي فرض معايير على الاخلاق البينشخصية.

ان جرائم مثل تعاطي المخدرات، والمواد الاباحية، والشذوذ الجنسي، وجرائم ايذاء الذات المشابهة الأخرى تأثيرات اجتماعية واسعة، يشدد البعض على أنها تبرر تدخل الدولة. لكنني اقول، لقد تدخلت الدولة بشكل مكثف في مجالات أخرى، وكان الأمر ان معظم العواقب السيئة، مثل الجرائم المتعلقة بالمخدرات، كانت، وبشكل اساسي، نتيجة للمنع القانوني أكثر مما هي من النشاط نفسه. فإذا كانت قواعد الحكومة التنظيمي تحول المشاكل الاجتماعية اسوأ، فain هي حجة التدخل لتشجيع الفضيلة.

الطابع الأخلاقي للأمة

الطابع الأخلاقي لامتنا ليس جيداً، ويبدو أنه قد ازداد سوءاً في السنوات الأخيرة، لكن، يجدر بالمرء الا تتنبه الاوهام بان عصر اخلاقياً كاملاً قد وجد قط. ومع ذلك، اذا ازدات الامور سوءاً، فان على المرء ان يطرح سؤالين: هل حدث ذلك لأننا أصبحنا أكثر حرية؟ وهل تقليل الحرية سيجعل اميركا أكثر فضيلة؟ الجواب على كلا السؤالين هو «لا». اولاً، هل أصبح مجتمعنا أكثر فضيلة لأن الحكومة توقفت عن محاولة العمل بجد لقولبة الارواح؟ الحقيقة ان الاجماع الثقافي الذي كان لاميركا ذات يوم تأكل حتى خلال

حقب من القوانين الصارمة ضد الشذوذ الجنسي، والمواد الاباحية، وحتى الزنا. ولم يؤدِّ إلى تغيير هذه القوانين سوى وجود ثغرات في هذا الاجتماع . باختصار، كلما زاد عدد الناس الذين ينظرون إلى الاعراف الجنسية بوصفها مسألة ذوق أكثر من كونها مسألة صح ام خطأ، فإن الاخلاق التي تدعم القوانين تنهر، تتبعها القوانين ذاتها. ولا يمكن إعادة تأسيس هذه القوانين الا بتتجديف الاجتماع. لكن تجديف الاجتماع سيتفق الحاجة إلى مثل هذا التشريع.

ثانياً، الحكومة بحد ذاتها ليست معلماً جيداً للفضيلة. فقد تكون الدولة فعالة في المهمات البسيطة الفظة، مثل قتل الناس واعتقالهم. الا انها كانت أقل بنجاحاً بكثير في إعادة تشكيل ضمير الفرد. حتى لوتمكن المرء من تمرير القوانين الجديدة الأكثر صرامة في القواعد الأخلاقية الاميركية الحالية، فلن تكون النتيجة أمة أكثر فضيلة. صحيح انه قد تكون هناك افعالاً أقل تخديش الحياة، لكن لن يكون هناك اي تغيير في قلوب الناس. ان اجياد الناس على تجنب تحويل انفسهم إلى ضحايا لا يحولهم بشكل آلي إلى اناس فاضلين، ومستقيمين، او طيبين. قد يتحسن شعور بعضنا، لكن علينا الا نخلط بين السمو بجوهر المجتمع الأخلاقي وتحسين المظهر الخارجي للمجتمع.

ان محاولة جعل الناس اسمى خلقاً بالاكراه قد يجعل المجتمع المدني نفسه أقل فضيلة في ثلاثة أوجه مهمة. اولاً، قد يفقد الافراد فرصة ممارسة الفضيلة. قد لا يواجهوا المجموعة ذاتها من المغريات ويكونوا مجبرين على الاختيار ما بين الخير والشر. ونرى في هذه المعضلة مأزق المسيحية: الله أحب خلق الإنسان وزوده بوسائل خلاصه، وسمح له اختيار فعل الشر. وفي حين تعني الحرية المسيحية التحرر من الخطيئة، فإن الله اعطانا نوعاً مختلفاً من الحرية وهي اختيار الا نستجيب لنعمته تلك .

ثانياً، ان منع الحكومة المسؤولة الرئيسية عن الترويج للفضيلة فيه غبن للمؤسسات الأخرى - أو «الحكومات» حسب الفكر البيوريتاني - مثل الأسرة والكنيسة، يمتص حيويتها. وتجد المؤسست الاجتماعية الخاصة ان من الافضل لها الاعتماد على القوة القسرية من ان تقود بالقدوة، والاقناع، والعمل على حل المشاكل. اضافة الى ذلك، القانون يعمل بشكل أفضل على نشر الاعمال غير الأخلاقية سراً أكثر مما يعمل على اجتنابها.

ونتيجة لذلك، تبدو المشاكل الأخلاقية أقل حدة، ونبدو نحن أقل انزعاجاً. لذلك، لن نعمل، على الأغلب، بجد لتشجيع الفضيلة.

ثالثاً، جعل الحكومة فارضاً للأخلاق يشجع انحراف الأغلبية او الاقليات ذات النفوذ التي تفوق بالسلطة. ان كان ثمة أمر مؤكّد في هذه الحياة، فهو ان الانسان خطأ. ويتعاظم تأثير الخطيبة بامتلاك سلطة قسرية وممارستها. يمكن لاملاكمها، بالطبع، ان يكون خيراً، لكن التاريخ - خاصة عصر السياسة في هذا القرن - يشير الى انه سيكون على الأغلب ضاراً حتى في نظامنا الديمقراطي الحالي، فان الغالبية مستعدة لسن اهوائها الشخصية كقوانين، مثل الموافقة على استخدام مواد خطيرة، مثل الكحول والتبغ، في حين تعتبر الماريجوانا غير قانونية، معتبرة ان ذلك يدعم الاخلاق الحقيقية.

في الوقت الذي يتقوض فيه الاجماع التقليدي المسيحي - اليهودي، فالاغلب ان نرى الحكومة وهي ترجم لوجهات نظر اخلاقية بديلة. خذ مثلاً انشطة الطبيبة المشهورة جوسلين الدر، ملكة الواقيات الذكرية والمروجة لمنافع الشذوذ الجنسي. حتى القضايا البسيطة تبدو صعبة لها. مثال ذلك، حين سئلت ان كان من المناسب اخلاقياً الحصول على طفل خارج رباط الزوجية، اجابت: «لكل شخص معايير اخلاقية مختلفة ... لا يمكنك فرض معاييرك على الآخرين». وثمة خطر متزايد في اعطاء الحكومة سلطة صياغة نفوس الناس قسراً والتلاعب بالمجتمع المدني بهدف «تشجيع الفضيلة». ورغم التوايا الحسنة للمدافعين عن قيام الدولة بدور صائغ نفوس الناس، فان الحكومة ستنتهي، على الأغلب، الى تقدس انعدام الاخلاق وكأنها اخلاق. بعد كل ما تقدم، فان مجتمعاً غير حرّ لن يكون مجتمعاً فاضلاً.

اعادة بناء المجتمع المدني الحر والفاضل

ليس هناك من اولوية اليوم أهم من اعادة بناء مجتمع مدني يكون حرّاً وفاضلاً معاً. الخطوة الأولى الضرورية هي تنحية المجتمع السياسي، تقليص التوسع المستمر لسلطة الدولة والتي طال عملياً، كل بيت، وقطاع اعمال، وجهد بشري. على الحكومة ان تواصل العمل في المجالات التي يعجز المجتمع المدني عن العمل فيها - تعاقب المسيئين، حسب قول

بولس الرسول، مثلاً. وهو دور محدود للغاية. ويجب تحرير المجالات الواسعة من الحياة البشرية من سيطرة الحكومة. ومع انه سيكون هناك الكثير من الخلافات على هامش هذا الامر حول ما يجب على السلطة العامة ان تفعله بالضبط، فلا بد من انهاء دورها المركزي في تنظيم حياة الناس.

ويجب على المسؤولين، في المجالات المحدودة التي ستواصل الدولة العمل فيها، ان يتبنوا شعار «أولاً، لا تسبب في اضرار». مثال ذلك، رغم ان للانهيار الاخلاقي على مستوى المجتمع كله والذي يتبدى بشكل اوضح في المدن الداخلية، اسباب عدّة، فقد فاقت الحكومة المشكلة من خلال نشر نظام الرفاه الاجتماعي. وتعاقب السياسات الضريبية الزواج والتوفير وقضت الدولة سنوات عدّة في محاولة محو القيم الدينية واخراجها من الساحة العامة. وما الى ذلك.

ثانياً، يجب على الناس ان يدركوا ويعملوا على زيادة مسؤولياتهم واحلالها محل مسؤولية الحكومة. ويجب على المواطنين الا يعتذروا عن التقاус بحجج مثل «لقد اخبرت المكتب». فالمجتمع المدني ينشأ في الاصل نتيجة رغبة طبيعية لدى الناس لحل المشاكل المحيطة بهم. ولا يمكن اصلاح المجتمع المدني وتنشيطه مجدداً اليوم الا اذا عمل الناس وفق هذه الرغبة.

عند اعادة بناء المجتمع المحلي على الناس ان يتذكروا اثنين من الاعتبارات المهمة. الاول ان القيم مهمة. وان علي الأسرة ان تؤكد على تعليم الأخلاق، من خلال تنشئتها لاطفالها، والكنيسة من خلال تأكيدها على المبادئ الأخلاقية السامية، ومنظمات المجتمع الأخرى من خلال نشرها وفرضها لمعايير اجتماعية معينة. عليهم أن يدعوا الى الابتعاد عن الجريمة، بغض النظر عما يعانيه الفرد من مصاعب أسرية أو ظروف اجتماعية. عليهم التحوط لمواجهة المشاكل الاجتماعية الهدامة والتخفيض من اثارها، ومعارضة الاباحية الجنسية، والولادات غير المشروعية، والطلاق، والتأكيد على المسؤولية المطلقة للأهل، خاصة الآن مع غياب الآباء، لتوفير مسكن آمن، ومستقر لاطفالهم. وعليهم الاشارة الى أهمية العمل على تحسين المستوى المعيشي واحترام المرء لذاته. وللكنائس دور مهم بشكل خاص

لأنها الوحيدة التي تقدم تصوراً للمحاسبة النهائية على السقوط الأخلاقي.

وعلى الحكومة واجب في هذا المجال أيضاً، رغم انه من نوع مختلف عن دور المؤسسات الخاصة. وليس في وسع الحكومة عمل الكثير مما هو مناسب لتحسين التابع الأخلاقي للمجتمع: فالمسؤولون العاملون لا يمتلكون أية مؤهلات خاصة تسمح لهم بأن يحاضروا في المسائل الأخلاقية. وأفضل ما يمكن ان نأمل فيه - وما يجب أن تتوقعه فعلاً - هو ان يحافظ الزعماء السياسيين على الحد الأدنى من الاستقامة الأخلاقية في ادارة حياتهم العامة والخاصة، بحيث يكونوا قدوة حسنة للناس.

أكثر من ذلك، يمكن للمؤسسات العامة القيام بوظيفة تثقيفية، لكن الحوار الأخلاقي بحاجة لأن يجري على أعرض مستوى ممكن من الاجماع. هناك مثلاً، اتفاق عام بين جميع اشكال الطيف الفلسفية على ان المراهقين يجب الا يرذقوا باطفال؛ وبالتالي، يمكن الترويج للامتناع عن هذا الأمر في المدارس العامة لاسباب تتجاوز الالتزام بالتعاليم الأخلاقية اليهودية واليسوعية. على اية حال، يجب ان يحرص المدافعون عن الفضيلة عند استخدام الدولة، حتى على هذه الصورة المتواضعة، على الا يتنازلوا عن ادوارهم الاساسية الخاصة في المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني. اضف الى ذلك، في حين ان الحكومة قد تساعد في دعم التعاليم الخاصة. فانها تبقى اداة غير مناسبة على الإطلاق ومعرضة للاستغلال من قبل المسؤولين وجماعات المصالح الخاصة النافذة وجدائل اعمالهم الخاصة التي غالباً ما تكون سياسية. الحقيقة ان ما يسير بشكل ملتوى لا بد ان يعود الى حيث بدأ. وما ان يستخدم المدافعون عن الفضيلة الدولة لتأسيس العملية، حتى يخسروا اقوى حجتهم، وهي، من حيث المبدأ، منع القوى الأخرى من استخدام الحكومة لغايات غير اخلاقية.

المبدأ الثاني ل إعادة بناء المجتمع المدني هو ان الحرية فضيلة مهمة. ويجب الا يتتردد الناس ابداً في الحديث عن القضايا الاخلاقية، لكنهم يجب ان يكونوا مستعدين للتسامح مع عيوب وعثرات جيرانهم، وحتى الزلات الاخلاقية الخطيرة، طالما ان لتلك الاعمال تأثير محدود على الآخرين. ولا يصبح المجتمع أكثر فضيلة بملء السجنون بالزنارة والشاذين جنسياً. ويجب ترك العقاب على معظم الخطايا لله.

لهذا السبب، يجب على المواطنين ذوي التفكير الأخلاقي الا يلجأوا الى الدولة الا كمالاً آخر. ويجب ان تكون القضية على جانب من الأهمية لتستحق تدخل الدولة؛ ويجب ان يكون للنشاط المعنى تأثير كبير على الاطراف الرافضة. وان تكون البديل الخاصة غير ملائمة بشكل واضح. مثال ذلك، ان يقود المتدینون صلوات ابنائهم في المنزل، بدلاً من اكرامهم على نقل هذه المهمة الى مدرسين غير متدينين في المدارس العامة. وان ينظم المعارضون للمواد الاباحية مقاطعة لتلك المواد قبل ان يطالبوا باعتقال بائعي ومشتري هذه المواد. والأهم من كل ذلك، ان يظهر المؤيدون لأهمية الفضيلة بالكلام سلوكاً اخلاقياً في حياتهم قبل اقتراح ان تقوم الحكومة بوضع الشرطة في غرف نوم الآخرين.

الخلاصة

لقد فشل عصر السياسة؛ وقد حان الوقت لاستعادة تقليد قديم، يدرك ان الناس الاحرار يجب ان يعتمدوا على التعاون من خلال مجموعة متنوعة من مؤسسات المجتمع المدني بدلاً من الاعتماد على الاكراه المتمثل في احتكار الدولة للمجتمع السياسي لتنظيم حياتهم. ورغم اننا لم نفقد كلية الحس الاجتماعي الضروري كي نتجمع، فان الاجماع الاخلاقي الذي تقاسمناه ذات يوم قد تفكك بشكل سيء، كما سقط الكثير من المؤسسات الضرورية لدعم الاجماع في لجة الفوضى. لذلك، فان اعادة بناء واحياء تلك المؤسسات مطلوبة بشكل ملح للغاية.

في اثناء قيامنا بمهمة الاصلاح هذه، علينا ان نتذكر أهمية الحفاظ على مجتمع حر وفاضل. وسوف يواجه نظام الحرية المنضبطة الذي نتبعه، بوجهه، تحديات متزايدة في السنوات المقبلة. ونحن بحاجة للرد عليها بتفوقة هذين الوجهين، فن المستبعد ان يبقى أحدهما من دون الآخر. ومن دونهما لن نستطيع اعادة بناء المجتمع المدني - او انهاء عصر السياسة.

الفصل الثاني والعشرون

الشعبي : المواطن كعمل عام وحرية عامة

هاري سي. بويت

مقدمة

كان العام ١٩٨٨ منعطفاً مهماً لغير لغة السياسات الاميركية. فظهرت كلمة «مجتمع محلي» كفكرة تتحدث بقوة عن انهيار الليبرالية في حملة دوكاكس الانتخابية. لكن المجتمع المحلي كموضوع بحاجة لأن يحصر في اطار وجهة نظر شعبية عن المواطن، وان يفهم على انه عمل مستمر لحل المشاكل يقوم به المواطنون. وبخلاف ذلك، فان لغة المجتمع ستتنزلق بسهولة الى الحديث عن الاخلاقيات وتقديم العظات. اضف الى ذلك، توفر المواطن أكثر من معالجة برغماتية للافكار المجتمعية. وتتحدث المواطن ايضاً، في أعمق اصدائها، عن الحرية العامة، اي المشاركة النابعة عن توجه ذاتي من المواطنين لاعادة بناء المجتمع الذي يضمننا جميعاً. ووفق هذا المعنى، فان لدى المواطن امكانية اعادة احياء احلام السياسية، التي تحتاجها اميركا بشكل ملح اليوم.

بعد العام ١٩٨٨، تمنت فكرة المجتمع المحلي، كمفهوم سياسي، بنجاح عظيم. فقد سيطرت على انتخابات العام ١٩٩٢ وكانت محاك اختبار لادارة كلينتون. ولم ينبع اللجوء الى المجتمع المحلي عن مجرد وجود عيوب في الليبرالية، بل ايضاً عن حقيقة ان الفكرة تناولت مشاكل عامة سياسية، واقتصادية، ومن الحياة الاجتماعية. ومع ذلك جمعت رأية المجتمع، التي تدعى المجتمعية (Communitarianism)، خطين سياسيين مختلفين ومتعارضين. التركيز الرئيسي لادهمما محلي، والآخر قومي.

فمن جهة، جمع مفكرون معروفون من امثال اميتابي اتزيوني، رئيس جمعية علم الاجتماع الاميركية، ١٩٩٥-١٩٩٦، ووليم آ. غالستون، وهو منظر سياسي اصبح نائباً لمدير السياسة المحلية في ادارة كلينتون، جهد عقد كامل من الدراسة والنشاط لاعطاء

تعريف ديمقراطي، تعددي، لمواضيع مثل الحي، والاعمال الصغيرة، والأسرة، والتجمع الطوعي، التي ناصرها المحافظون بفاعلية ضد توسيع دور الحكومة لمدة تزيد على عقدين. وقد جندت وثيقة اتزيوني وغالستون المسماه «الخطة المجتمعية» (Communitarian Platform) العديد من المسؤولين العامين، وأثر تأكيدهم على المجتمع المحلي والمجتمع المدني على سياسات كلينتون في قضايا مثل تطوير المجتمع المحلي والترويج للديمقراطية في الخارج.

من جهة أخرى، اتخذت «المجتمعية» أيضاً شكل دعوة لإقامة مجتمع قومي من التعاطف، والحب، والاهتمام. وكانت مقولات مايكل ليرنر، محرر المجلة التقدمية اليهودية «تيكون»، التي تدعو إلى «سياسات ذاتي مغزى» قائمة على الحب والاهتمام ابرز مثال على ذلك. واطلقت صحيفة «نيويورك تايمز» على ليرنر لقب «نبي العام» سنة ١٩٩٣، وحصلت أفكاره حول إقامة مجتمع قومي استحساناً واسع النطاق. وفهم منها أنها الترائق الشافي من التشرذم الاجتماعي والعنصري والضياع الاجتماعي (anomie) للحياة العصرية، والدمار الذي تسبب به اقتصاد السوق. وفي حين أنها تستذكر حقبة تقدمية قديمة تدعو «لجتماع عظيم»، فقد عالجت وجهة نظره في مجتمع وظني قائم على الحب والاهتمام مواضيع مهمة أخرى من اليسار الجديد والثقافة المضادة لاواخر عقد السبعينات.

ويشكل التمزجان المحلي والوطني من المجتمعية، جزئياً، الردود الاستراتيجية والسياسية على مأزق أكبر. وقد سعى دعاة المجتمعية إلى تقويم تنامي ابتعاد الأميركيين عن الشؤون العامة. وافزت مواقف الدخلاء الابرية، تغيراً في السياسة الأميركية أصابها بالضعف وانعدام المسؤولية، تمثل في كل شيء بدءاً من «ندوات الحديث عن الديمقراطية»، وفي الشعبية التي اكتسبها حديث راش ليمبروه مع رجل في برنامج اذاعي قال، «يجب على دافعي الضرائب لا يدفعوا مقابل فوضى الادخار والقروض؛ وان على الحكومة ان تدفع مقابلها»^(١).

عالج المجتمعيون تنامي التشرذم في مجتمعنا بتجمعات سياسية، واقتصادية، وثقافية، ومعيشية متعددة الاشكال، كانت ترى نفسها محاصرة، غالباً ما تكون في صراع ضد

بعضها البعض. في النهاية، حاول المجتمعيون تجسير شقة الخلاف التي ظهرت نتيجة لهذه العملية، والتي وصفها روبرت راين، بالعزلة الذهنية او حتى المادية لرموز الطبقة الحاكمة الاميركية من المحللين - مثل العلماء، والمديرين، والمحليين الماليين، والختصين بالخدمة العامة، والصحفيين، والاكاديميين، وغيرهم - عن باقي المجتمع . وترتبط هذه الطبقة، مع مرجعيتها الذاتية لعالم خاص بها من الرموز والمجتمعات والمؤسسات التعليمية، في نواح معينة، بالبيئة العالمية أكثر مما ترتبط بالمؤسسات، والمشاكل الاجتماعية الاميركية^(٢).

ومع ذلك، فان ما يؤكد عليه الفكر المجتمعي محلياً ووطنياً يشد في اتجاهات متعارضة. فمن جهة، للمجتمعية كمفهوم محلي نكهة شعبية، تجذب الانتباه الى مؤسسات تطوعية محلية، عميقة الجذور، وشديدة الوضوح غالباً ما تعتبرها الليبرالية التي يتمحور اهتمامها على الدولة انها من المسلمات او حتى انها غير سوية وضيقة الافق . ووفق هذا المعنى، فانها تحب احساساً لدى العامة بالحياة المدنية يتحدى التوجهات التبسيطية (reductionist)، والتحديثية، والتكنوقراطية لعصرنا الحالي.

من جهة أخرى، ثمة تأثير معاكس لفكرة بناء مجتمع وطني قائم على الحب والاهتمام . وانه لنوع من الوعظ الساذج الجمع بين جماعات بينها اختلاف كبير في التاريخ ومفاهيم العدالة. اضف الى ذلك، ان اهتمامها المفرط «بالشعب» يساهم بسهولة كبيرة في العملية التي حولت المواطنين الى زبائن. واصبح المجتمع الوطني هنا رداء جديداً للتدخلات العلاجية لمجتمع الخدمات.

انبثق الضياع الاجتماعي والتشرذم الثقافي، والطبقة المهنية المتوسطة، من معالم عالم يشهد تحولات على نطاق واسع يبدو انها لن تختفي على المدى المنظور. ومع ذلك، فان الحيوية المدنية للامة ذاتها تعتمد على تجديد المواطن: مشاركة شعبية واسعة في حل مشاكلنا وفهم ثمين للمسؤولية العامة.

النقد المجتمعي

ركز التيار الرئيسي للفكر الليبرالي، في «سياسات» الثمانينيات على الحكومة. وكانت

الوظيفة الرئيسية «للمواطنين الأفراد»، عدا اختيار ممثليهم عن طريق الانتخابات هو التأكيد على قضيتهم فيما يعتبرون أنه مواردهم وحقوقهم المشروعة. إلا أن هذا النمط من السياسة أفرز أيضاً مشاكل متعاظمة. فمن مقولات حملة انتخابات الرئيسة الأمريكية التي خاضها مايكل دوكاكيس، تصوير المواطن، وعلى نطاق واسع، كفرد له حقوق معينة، هذا من جهة، أو على أنه زبون للحكومة، من جهة أخرى. وكانت مهمة القائمين على الحكم توزيع الحقوق، والفرص، والموارد بعدلة. لكن، في وقت عم فيه القلق على المستقبل الاقتصادي، وتتكل الحياة الاجتماعية، وفساد القيم العامة، والمشاكل الصعبة التي تواجه الأمة، كان ذلك التركيز ضعف من ان يحرك عواطف الناخبين العميقه. كما أعرب الأميركيون عن عدم ارتياحهم للفردانية الاقتصادية للمحافظين وتوجهات حرية العمل (laissez faire) الخاصة بالمشاكل الاجتماعية. وفتحت المأرقة في اليمين واليسار المجال أمام ثلاثة انتقادات مجتمعية.

الأسس المنسية

أولاً، يجادل المجتمعيون بأن الليبراليين يطرحون مفهوماً فردياً ضيقاً، ضعيفاً، يركز على حقوق المواطن. ووفق المنهج الليبرالية التقليدية، فإن الذات الإنسانية هي ذات «منسلحة عن جسدها»، وحسب تعبير مايكل ساندال، مجتثة من معاني، وارتباطات، وقصص الحياة التي تشكل الهوية التامة للمخلوقات البشرية الحقيقة⁽²⁾.

لقيت الحجج المجتمعية اصداء واسعة. وبالتالي لاقت الكتب التي تشخيص «الفردانية المتفشية» لدى الأميركيين، وانهماكهم في شؤونهم الذاتية، مثل كتاب «عادات القلب» لمؤلفيه روبرت بيلا وجموعة من الباحثين، أو «ثقافة النرجسية» لروبرت لاش، مشترين بمئات الآف، وكان ذلك نجاحاً باهراً، لعمل علمي نسبياً. ويقول الزعماء الدينيون مثل اساقفة الكنيسة الكاثوليكية، والمنظمات المدنية مثل «كومون كورز»، والسياسيون التقديميون، بأن عقد الثمانينيات اتصف بالجشع البالغ، والفردانية الراديكالية، واهمال الصالح العام⁽⁴⁾.

بالانتقال من نقد الفردانية إلى وصفة العلاج، تحول المجتمعيون في أكاديمياً مع

متدرب المجتمع المحلي ومحللي السياسة الاجتماعية ذوي التوجهات المجتمعية، والمنظرين لعمل المجتمع المحلي الى التأكيد على السياسة الحكومية التي توفر للمجتمعات المحلية الموارد والادوات لكنها لا تزعم حل مشاكل المجتمع المحلي من خلال تدخل ذاتي مسار واحد. وقد استعار «الديمقراطيون الجدد» امثال ويل مارشال، والين كامارك اجزاء من اعمال المحافظين من امثال بيتر بيرغر، وروبرت ودسون، ووليم شامبرا، ليؤكدوا ان السياسة الاجتماعية ذات التوجه الحكومي قد أهملت بشكل متعمد دور ما اسموه «المؤسسات الوسيطة»، مثل الأسرة، والجمعيات التطوعية، والتجمعات الدينية، وشبكات العمل غير الرسمية. وأشاروا الى ان المؤسسات الوسيطة ضرورية لتطوير سياسة اجتماعية ناجحة وتطبيقها خلال تشكيلة من القضايا بدءاً من السيطرة على الجريمة وانتهاء باصلاح الرفاه الاجتماعي أو الرعاية الصحية.

وتؤكد وجهة النظر المجتمعية على فيض السياسات الليبرالية الضمنية بالغة الاهمية، اي الخبرات التي زرعت القيم الديمقراطية من خلالها وطورت الشخصية. في العام ١٩٨٨ قدم وليم غالستون، الذي بدا كمثال على السياسة الاجتماعية التي يتمحور اهتمامها على الذلة، وعمل كمدير للقضايا خلال حملة والتر مونديل الانتخابية عام ١٩٨٤، الحجة التالية حول «الفضائل الليبرالية»، في مقال كان بداية لبحر من التغيرات في الليبرالية. وتحدى غالستون تركيز الليبرالية فقط على الحكومة واملالها للطرق التي اصبح فيها الناس مدنيون:

يتاثر عمل المؤسسات الليبرالية وبطريقة مهمة بشخصية المواطنين (والقادة) .. عند نقطة معينة قد يخلق اضعاف فضيلة الفرد امراضاً لا تستطيع ادوات السياسة الليبرالية، مهما بلغت من الكمال التكنولوجي، ان تتعامل معها^(٥).

سياسات النخبة

ثانياً، اقترح المجتمعيون من امثال مايك فالزر، جين مانزيردج، وكورنيل ويست، وبنجامين باربر تنحية الليبراليين جانباً، ووضعهم في برج عاجي، منعزلين عن عالم الأخذ والرد المدني للسياسات الديمقراطية. وكان هذا العزل يعني اهمال الاشكال الحديثة واسعة

الانتشار من النشاط السياسي، والذي يمكن ان اصفه «بثورة الساحة الخلفية» لآلاف تجمعات الاحياء السكنية، ومؤسسات التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية، والخدمات الاجتماعية التي تستهدف المجتمع المحلي، وجماعات المساعدة الذاتية، ومشاريع الاسكان الخاصة بالمجتمع المحلي، وما شابه ذلك، والتي تطورت خارج اطار التيار السياسي الرئيسي خلال عقدي السبعينات والثمانينات. وشملت مشاركة مالا يقل عن ربع السكان البالغين. وكما المحت صحيفة «ذي كريستين ساينس مونيتور» كان نشطاء القواعد الشعبية في المجتمع المحلي هم «قصة عقد السبعينات الخفية»^(٦).

كان المحافظون الذين ساروا على هدي حجة البنى الوسيطة اكثرا براعة في الحديث عن هذا التطور الجديد من الليبراليين. وبالتالي لامس تصريح رونالد ريفان بان «اعادة تنشيط دور الاحياء السكنية هو قلب وروح اعادة بناء اميركا» خلال حملته الانتخابية عام ١٩٨٠، التغير في المنظور العام والمقومات السياسية الجديدة. المثير للسخرية، ان ادارته عمدت ايضاً الى الغاء كل برامج وجدت الجماعات المحلية انه مفيده لمساعدتها وتنظيمها لذاتها، من برنامج «متطوعون في خدمة اميركا» (VISTA). وجهود المجتمع المحلي لمكافحة الجريمة الى مبادرات اصلاح المباني القديمة وتوفير الطاقة^(٧).

بحلول عقد الثمانينات ازداد اعتماد الليبراليين على المحاكم، المؤسسات الاقل ديمقراطية في الحكومة. وقد لاحظ دافيد كونست واضح خط موندال، ودو كايس وكلينتون في كتابه «التحدث بلغة اميركية» ان الليبرالية هي الى حد بعيد من الخصائص الثقافية واللغوية للمهنيين المختصين، والمديرين وامثالهم من افراد الطبقة فوق المتوسطة الذين حصلوا على تعليم عال ويميلون لأن يكونوا ليبراليين اجتماعيين او راديكاليين الا انهم محافظين من الناحية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، اعتمدت هذه الطبقة على المراجعة التشريعية. «ومع تحقيق الليبراليين الفوز في المحاكم فانهم نادراً ما طرحوا قضية عامة من تلك المواقف [العمل التوكيدي، النقل بالحافلات، حقوق المدافعين عن الجرمين، وما شابه ذلك] او حاولوا حشد اكثريه لصالحهم. وانتهوا الى الحديث بشكل قانوني، وليس بلغة انجليزية بسيطة»^(٨).

اخيراً، يتهم المجتمعون الليبراليون والسياسة المؤسساتية بان لها قاموساً فقيراً من الأهداف العامة. فشل في مخاطبة التأكيل في الشعور بالهدف المشترك والمهام المشتركة للأمة، هذا من جهة، والقوى الطاردة المركزية التي تعمل باستمرار على تفتيت المجتمع، من جهة أخرى.

وقد كتب هنا ارندت قبل عدة عقود ان «ما يجعل حشود المجتمع امراً من الصعب احتماله، ليس عدد الناس المشاركين، او على الأقل ليس هو الامر الاساسي، بل حقيقة ان العالم الذي يجمعهم قد فقد قوته في جمعهم او ربطهم وتفریقهم». وبحلول عقد التسعينات كان هناك القليل، فعلاً، في الحياة المدنية للأمة «ما يجمع الناس معاً»^(٩).

سعى المجتمعون في الحملات الانتخابية الى تناول هذا التشرذم من اتخاذ مواقف معندة ومعقدة حول تشكيلة من القضايا الاجتماعية التي توازن بين مسائل الحقوق والمسؤوليات. كما عملوا على صياغة لغة مكملة للأمة ككل. وسمح هذا التركيز المعنى للديمقراطيين في العام ١٩٩٢، بأن يعيدوا اتصالهم بالاهتمامات القيمية لمعظم الاميركيين حول قضايا تتراوح ما بين الجريمة او اغاني موسيقى الروك الى الرفاه الاجتماعي. ومن ناحية اوسع، اعطى الفكر المجتمعي دفعه لحملة بيل كلينتون الانتخابية، ظهرت في دعوته الى الخدمة الوطنية والى ميثاق جديد بين الاميركيين والحكومة.

ومع ذلك فان تشكيلة المشاكل التي بينها المجتمعون لا يمكن حلها وفق مفهوم المجتمع المحلي. فالنظر الى المجتمع كموضوع محلي مشترك يصلح العيوب التي طالما ابتليت بها الليبرالية الاميركية وسياسات دولة الرفاه بشكل عام. لكن الدعوات لاقامة مجتمع وطني بقيم اخلاقية مشتركة لن تفي في الممارسة الفعلية للحكم - لكن قد تكون لهافائدة مباشرة خلال الانتخابات - فمن جهة، فشلت في اجتذاب مشاركة الناس الذين ينظرون الى انفسهم كخارجين عن الجماعة او مجرد زبائن. ولم يكن في وسعها جسر الهوة ما بين الجماعات بتوسيعها التباين في النظر الى العدالة والتاريخ، من جهة اخرى . في النهاية،

وفي اسوأ الحالات، يمكن للدعوة الى اقامة مجتمع وطني ان تغذى تدخلاته تقويض المجتمع المحلي.

المجتمعات والحياة المدنية

من المؤلوف في الدراسات التاريخية الحديثة ملاحظة تعرض الافكار السياسية التي محورها المواطن للهجوم في عالم المؤسسات الضخمة والاتصالات العابرة للcarارات للقرن العشرين. وقد شهدت الحقبة التقديمية في اوائل القرن العشرين انتقالاً راديكالياً للسياسة الى يد الدولة. وتحدد التقديميين بلهجة ديمقراطية لمواجهة مقولات «قوى الجبار» للتجارة والصناعة التي سيطرت على الاقتصاد الاميركي. لكنهم ايضاً وضعوا تصورات «للسيطرة» على المصالح التجارية وفق مفهوم مختلف جداً عما حملته الحركات الديمقراطية في القرن التاسع عشر. وفي حين استهدف الاصلاحيون التقديميين فساد الآلة السياسية المدنية، فقد رأوا في المسؤولين والاختصاصيين موظفين عاملين مهمين. فقد قال هيربرت كورلي، المحرر في صحيفة «نيو ريببلك»، الذي اعاد تعريف الديمقراطية بمعزل عن اي نشاط مدني محلي فيما اسماه «المجتمع العظيم» للدولة، بان الديمقراطية لم تعد تعني مواطنين «تجمعوا على غرار اجتماع بلدي في مدينة نيويورك». وبدلًا من التجربة البلدية للمدن، يجب شدّ الامة كلها الى بعضها البعض «بمثيل اجتماعية شاملة»، وسيطها وسائل الاعلام الحديثة. كما ان المواجهة المدنية المباشرة ليست ضرورية حيث ان «المواطنة النشطة في البلد تلتقي في كل صباح ومساء لمناقشة قضايا الأمة، تقوم فيها الصحيفة بدور المحاور غير الشخصي»، مما يوفر «الكثير من فرص الاتصال والتشارود دون اي اجتماع على الاطلاق» (١٠).

وكما قال والتر لييمان، أحد مهندسي تيار الفكر التقديمي الرئيسي، فان نمو المواطنين، والصناعة واسعة النطاق، والاتصالات، والمواصلات، وما الى ذلك «قلب الحياة القديمة في البراري، وطرح مطالب جديدة على الديمقراطية، وادخل التخصص والعلم... ودمر الولاء للقرية ... واوجد العلاقة غير الشخصية للعالم الحديث» (١١).

ومع ذلك، فان المؤرخين الذين اخذوا هذه المقولات على انها مسلمات صحيحة اهملوا

جانباً مهماً من تاريخ القرن العشرين. فقد استمر ازدهار الفهم الاكثر فاعلية للسياسة فيما يمكن ان ندعوه المؤسسات السياسية الوسيطة، مثل الاحزاب، والجماعات العرقية، ومنظمات الاعمال المحلية، والنقابات النشطة، ومدارس الاحياء السكنية، وبيوت الايواء، والكنائس والمعابد ذات التوجهات العامة، والصحافة المحلية، ولكن هذه المؤسسات ابعاد اجتماعية و محلية، الا انها تربط الحياة اليومية للناس الى مجال اوسع من العمل والسياسة العامة.

فعلى سبيل المثال، لم تكافح منظمات منع المرأة حق الانتخاب والمنظمات التي انبثقت عنها من أجل توسيع حقوق المواطننة الرسمية عن طريق منع النساء الناخبات هذا الحق فقط. فقد سعت ايضاً لتعليمهن فهماً للسياسة والمواطنة على انها «تدبير منزلي مدنى» لمجموعة منوعة من المسائل. وهكذا ضم كتاب «مكتبة المرأة المواطننة» المكون من ١٢ مجلداً مجموعة من المسائل العملية والنظرية حول «المواطنة الاوسع»، شارك في وضعها بعض رواد الدفاع عن حق المرأة في الانتخاب امثال جين ادامز، وكاري شابمان كات. وجاء في الطبعة الأولى التي صدرت عام ١٩١٣ «ان الدولة هي حقيقة واقعة مثل الناس الذين تتشكل منهم». وواجبات المواطننة محددة مثل واجبات تدبير المنزل. وما لم يتم اخذ هذه الحقائق الجلية بعين الاعتبار بالكامل فان النساء لن يتمكن من المشاركة في تلك الاصلاحات العديدة الرائعة التي نرى ضرورة ادخالها على حياتنا الاجتماعية». وتضم المجالات مواضيع تتراوح بين آليات الاحزاب السياسية الى مسائل «المواطنة الاوسع» مثل «تهريب الكحول»، و «عمل الاطفال»، و «مساواة الاجور للعمل نفسه»، و «المدارس»، و «حماية النساء المهاجرات». وقد الهمت هذه النظرة الى المواطننة المنظمات المعمرة مثل «رابطة النساء الناخبات»، والتي خلفت «الجمعية الوطنية الاميركية للدفاع عن حق المرأة في الانتخاب» (١٢).

وواصلت المنظمات العرقية والسياسية حضورها القوي في العديد من المدن الكبرى وحتى عقد الخمسينات أو الستينات. ووصف مايك رويكو في شيكاغو كيف أوجد كباتن الدوائر الانتخابية، وزعماء المناطق: الانتخابية الصلات بين المهاجرين والمجتمع الأكبر:

كانت الاسرة المهاجرة تنظر الى [الكاتب] على انه اكثر من صلة وصل مع حكومة غريبة : فقد كان هو الحكومة. فهو القادر على اخبارهم كيف يعيثون الارواق، وكيف يدفعون ما عليهم من ضرائب، وكيف يحصلون على رخصة. وهو وكالة الرفاه الاجتماعي، يحمل اليهم بعض الطعام وبعض الفحص حين تسوء الامور، ومدخل الى المستشفيات الخيرية المزدحمة. وفي وسعه الاعتناء بالأمر اذا تورط أحد الاولاد بمشكلة مع الشرطة (١٣).

الا ان ما تقدم لم يكن رومانسيّة خالصة؛ فقد كان له ابعاد شخصية وضيقية. فمنظمات الدفاع عن حق الانتخاب من الطبقة المتوسطة التي دعت الى «نوع جديد من المواطن»، كان فيها ملامح عنصرية واقليمية. فبرروا الدعوة الى اعطاء النساء حق الانتخاب بالقول انه قد يقلل من النفوذ غير المرغوب فيه للاجانب والسود. واوجد الزعماء السياسيين العرقيين منظمات اشبه بالمعاقل الاقطاعية. وكانت الاحياء السكنية مثل حي بريديجبورت، الجيب الايرلندي الذي افرز ريتشارد ديلي واثنين من محافظي شيكاغو السابقين بمثابة مدينة صغيرة معزولة داخل المدينة، تقف متحفزة لتهديد اي اسود يصل الى منطقتهم كما هو الحال في شواطئ هوارد في ايامنا هذه. وقد وجدت لجنة من شيكاغو ان نادي طفولة دايلي المعروف باسم «ذى هامبورجز» لعب دوراً رئيسياً في اثارة الاضطرابات العرقية عام ١٩١٩ والتي قتل فيها ١٥ شخصاً من البيض و ٢٣ اسوداً، بعد ان قام شاب اسود يعبر الخط الفاصل بين الشارع الساحلي رقم ٢٧ والشارع الساحلي رقم ٢٩.

الا ان المؤسسات السياسية، مثل منظمات الدفاع عن حق الانتخاب والآليات الحزبية المدنية، ورغم كل محدودياتها، قد اوجدت دعامات عامة يومية للسياسة، وكانت اشبه برأسمال مدني، يمكن للأمة ان تلجأ اليه في اوقات التحديات والأزمات. فتحت مظلة الآلات المدنية، مثلاً، شارك المهاجرون في تشكيلة من المبادرات المدنية. من بناء الكنائس والمعابد، واصدار الصحف بلغاتهم الاصلية، واقامة المنظمات العرقية لاطلاق جهود الاصلاح. يمكن اعتبار كل هذه الامور شكلاً من السياسة اليومية التي ساعدت على توسيع تحديد هوية الناس لتشمل فهماً اوسع لدورهم وحصتهم في الدولة. ولم تكن الحدود بين المؤسسات الرسمية مثل المدارس المحلية والاتحاد جلية بالقدر الذي صارت اليه.

اما الساحات الخلفية، المجتمع المحلي الاوسع بالنسبة لبريدجبورت دايلي، فقد كانت ميداناً رئيسياً لتنظيم نقابات العمال التي ساعدت على تفكيك «البرنامج الجديد» (New Deal). وخلال الحرب العالمية الثانية كان لكل حي في شيكاغو كابتن لكل عمارة سكنية، ومراقباً للغارات الجوية ووفر الناس شحم الخنزير ودهن الدجاج واستخدموا البطاقات التموينية بنزاهة.

كانت حركة الحقوق المدنية في اواخر الخمسينات واوائل الستينات امتداداً قوياً لتقاليد السياسات التي محورها المواطن. وحين شدد مارتن لوثر كينغ على الحاجة الى «تحقيق وعد الديمقراطية» و«اعادة امتنا الى ابار الديمقراطية العظيمة التي حفرها الاباء المؤسسين عميقاً» كان يعني بذلك اكثر من مجرد تحقيق مكاسب للسود وانهاء الفصل العنصري او حق التصويت في الانتخابات. فقد كان يعني ايضاً استعادة الفهم والمارسة القوية للمواطنة والسياسات الديمقراطية.

اصبح موضوع المشاركة العامة الفكرة الرئيسية في الحركة. الحقيقة انها شكلت محور الجهود في مؤسسات مثل «مدارس المواطن لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية»، و«مدارس الحرية للجنة تنسيق اللاعنف الطلابية»، التي أخذت بعد تعديلها عن «مدرسة هاي لاندر فولك». وفي حين قامت هذه المدارس بتسجيل الناخبين، فقد علمت الآلاف من القادة المحليين مناهج جديدة في حل مشاكل المواطنين داخل اللجان. ولم ترتكز على شرور الفصل العنصري وحسب بل على المشاكل العملية للحياة في المجتمع المحلي. كان «المدرسوں» و«الطلبة» انداداً. وكانت الطرق ترسم مباشرة وفق قصص وتجارب المشاركين. وكانت العملية السياسية الرسمية ترتبط مباشرة بقضايا لها علاقة بحياة الناس اليومية. وكان في وسع مثل هذه التجربة ان تخلق جسماً انتقالياً في الحياة العامة. وتتصف يونيتا بلاكويل، المنتسبة الى حزب المسيسيبي الحر الديمقراطي تجربتها : «لقد وجدنا انفسنا متورطين في العمل السياسي، دون ان يكون لنا تصور كامل عنه، لكنه كان امراً رائعاً»^(١٤).

لا انه رغم الحقوق المدنية، بدأت عاصمتنا المدنية تتآكل بشكل كبير مع بداية الحرب

العالمية الثانية. فقد انتشرت صورة الاختصاصي المهني، والمدير، والخبير بوصفه «حلال المشاكل» المهم في السياسات الاوروبية والاميركية على حد سواء. وخلال عقد الخمسينات، كان في وسع عالم الاجتماع السويدي جونار مايردال ان يقول «ثمة زيادة في الانسجام السياسي ... [اخذة في الظهور] بين جميع المواطنين في دولة الرفاه المتقدمة. فالحوار السياسي الداخلي في تلك الدول يتحول الى حوار تقني في طبيعته». وكانت السياسة الاجتماعية في دول مثل السويد - التي كانت نموذجاً يحتذى بالنسبة للاميركيين ذوي الميول التقنية - تتقدم اكثر في اتجاه التخصص المهني^(١٥).

في اميركا، ساهمت المكارثية واجواء الحرب الباردة في قيام بيئة عامة غير مسيسة يسيطر عليها الاختصاصيون . واعيد تشكيل المواطن وفق التعبير المتناقض، «مواطن خاص» (private citizen). ونظر الناشطون في مجال المجتمع المحلي من امثال ماري فوليت في بدايات القرن العشرين، الى ان ملكية المنزل بوصفها نظير للملكيات المطلقة الصغيرة التي تحدث عنها جيفرسون، كأساس للمشاركة العامة في المجتمع المحلي، قد تغير معناها. فقد كان المنزل «حصناً»، قلعة بعيدة عن العالم. واصبح التصور المثالى أسر معزولة تعيش في الضواحي تربطها ببعضها ثقافة المستهلك.

وساهم التلفاز وطبيعة الحملات الانتخابية التي تركز على وسائل الاعلام في زيادة ابتعاد المواطنين عن السياسة. وساعدت لوائح المرشحين على تحويل الرابطة ما بين المواطنين والمرشحين الى علاقة بين مشاهدين وعرض مسرحي، مع فترات زمنية من جذب انتباه الناخبين عند اختيار افضل مجموعة. وفي الوقت نفسه، حول نمو الخدمات المختصة في جميع المجالات - من التعليم الى نقابات العمال والمنظمات التطوعية مثل الصليب الاحمر وجمعية الشابات المسيحيات - المواطنين الى مجرد عملاء، وليس حلالي مشاكل، كما فصلت المعارف المهنية المتخصصة عن أي معنى او مضمون مدنى أوسع. وتحولت النقابات من مراكز الحياة المدنية الى منظمات خدمات تقدم رزمة من المنافع للاعضاء. واكتفت المدارس بالثرثرة المتخصصة التي جعلتها تبدو للكثير من الاهل وكأنها منطقة غريبة. ولم تعد منظمات مثل جمعية الشابات المسيحيات ترتكز على المواطن بل شددت على مرفاق الرياضة وبرامج تحسين احترام الذات. ومن كل ما تقدم، لم يعد الناس ينظرون الى الحكومة على انها اداتها - «من الشعب والى الشعب» - بل مجرد مقدم خدمات .

السياسة بعد المواطنة

أُوجد تحويل المؤسسات السياسية الوسيطة إلى هيئات متخصصة وانتشار نمط الاختصاصي - الزيون في كل مكان، فراغاً كانت له عواقب مدمرة على شاغلي المناصب الحكومية والمواطنين عامة. وقد سدَّ هذا الفراغ خلال الجيل الماضي بنشوء سياسات متخصصة معروفة غالباً ما تكون مصحوبة بلغة لطيفة من الرعاية والاهتمام، هذا من جهة. وتكون من جهة أخرى، مليئة بجملة من الانشطة المثالية، والشخصية، وذات الصبغة الأخلاقية.

في عملية عبر عنها روبرت رايغ بشكل جيد، تناولت التغيرات الاقتصادية العالمية في الجيل الماضي والتي تشابكت مع تململ الطبقة المتوسطة - وهو ما يمكن ان نطلق عليه الطوباوية الجديدة - التي غدت عملية مستمرة من الانتقال وظيفياً ونفسياً وجغرافياً إلى الضواحي. حيث بدأت تختفي طبقة من اصحاب المفاهيم وحلالي المشاكل من حياة معظم الاميركيين ومن مشاكلهم الاجتماعية. ويوجد اليوم اعداد من قوى الامن الخاصة اكبر مما لدينا من رجال الشرطة الرسميين.

لقد ألهم الفهم النشط للسياسة الذي ظهر في حركة الحقوق المدنية جيلاً من الراديكاليين الشباب في حرم الجامعات وساعد على اطلاق حركات اجتماعية مثل الحركة النسائية المعاصرة. وكان الخطاب اليساري الجديد، في جوهره، قائماً على تبيان آمال عريضة بان الديمقراطية يمكن ان تكون اكثراً غنى، وديناميكية، واكثر شداً لطاقة الناس ومشاعرهم، مما كان مفهوماً وفق التعابير التقليدية. فقد جاء في «بيان بورت هورن» للعام ١٩٦٣، والذي اصدرته جماعة «طلاب من اجل الديمقراطية» ووضع توم هايدن الجزء الاكبر من مسودته التي اصبحت الملح لحركات عقد الستينيات الاجتماعية في اليسار، ان عزل الفرد - عن السلطة والمجتمع والقدرة على الطموح - يعني نشوء ديمقراطية من دون جمهور». ورغم اللغة التي تميزت بالجنسوية في اوائل الستينيات، فقد عبر البيان، مع ذلك، عن الرغبة الديمقراطية في التحرك الى ما هو أبعد من النظرة السياسية التقليدية، واليومية المفروضة، الى امكانية أوسع أحياناً تشيكيلة واسعة من الاعتراضات بدءاً من تحرير المرأة الى الحركات العرقية، والجنسية، والعنصرية:

قد تستبدل السلطة القائمة على الملكية، والامتيازات او الظروف بالسلطة والتفرد اللذان يستمدان جذورهما من الحب، والتأمل، والإبداع. وكتنظام اجتماعي، فانتا نسعي لاقامة ديمقراطية من المشاركة الفردية يحكمها هدفان محددان : ان يشارك الفرد في القرارات التي تحدد نوعية حياته واتجاهاتها؛ وان يتنظم المجتمع بحيث يشجع الاستقلال في الناس وان يوفر الوسيلة لمشاركة المجتمع الجماعية (١٦).

ومع ذلك، ورغم كل نواحيه الشعرية فقد نصب اليسار الجديد نفسه ايضاً كناقد لظاهر الثقافة والحياة المؤسساتية الاميركية. وكان ذلك يتعارض تماماً مع حركة الحقوق المدنية الجنوبية . اما مدارس المواطنـة التابعة لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية (SCLC) فكانت تهدف الى مساعدة السود على ان يصيروا « مواطنين من الدرجة الأولى ». ووضعت رسالة مارتن لوثر كينغ التي ارسلها من سجن بيرمنغهام اطار كفاح السود في سبيل الحرية بوصفه يجسد التقاليـد المتعددة والتطورـات المؤسساتية الاميركية، ويثير تشكيلـة غنية من الصور القومـية، والوطـنية، والدينـية . وبعكس ذلك، يتضمن « بيان بورت هورون » هجوماً لا يلين على جميع المؤسسـات الاميرـكـية.

ورغم الطاقة الديمـقراطـية، فقد ولـدت اعتراضـات الشـباب سيـاسـات شخصـية، واخـلاقـية، ومثـالية كانت تـدافع عن المـطـروـدين والـضـعـفاء حتى حين كان النـاشـطـون يـسعـون الى تـجاـوزـ شـبهـات وغمـوضـ الحـيـاة المؤـسـسـاتـية والـجـتمـعـيـة القـائـمة. وكانت هذه الرـادـيكـاليـة تـتناـقضـ بشـكـلـ اـسـاسـيـ معـ المـبـادـئـ الشـعـبـيـةـ التيـ تـبـيـنـ فـهـماًـ لـلـحـيـاةـ العـامـةـ يـقـومـ عـلـىـ التـعـقـيدـاتـ المشـوـشـةـ وـالـسـاخـرـةـ وـحتـىـ المـأـسـاوـيـةـ لـلـعـامـيـةـ. وقدـ وـانـنـ هـذـاـ التـوتـرـ ماـ بـيـنـ تـذـبذـبـ الـحـيـاةـ العـامـةـ الـتـيـ طـالـبـ فـيـهاـ النـاسـ العـادـيـونـ وـطـوـرـواـ صـلـاحـيـاتـهمـ، وـسـلـطـتـهـمـ، وـابـداـعـهـمـ،ـ منـ جـهـةـ، وـبيـنـ التـجـذـرـ الـضرـوريـ لـلـحـيـاةـ العـامـةـ فـيـ الشـؤـونـ الـيـوـمـيـةـ، وـالـمـزـلـيـةـ، وـالـخـاصـةـ.ـ منـ جـهـةـ آـخـرىـ، وـهـذـاـ هوـ جـوـهـرـ ايـ مـبـادـئـ شـعـبـيـةـ جـادـةـ.

ونـتيـجةـ لـلـكـ، فـانـ الـثـقـافـةـ الـيـسـارـيـةـ الـمـضـادـةـ الـجـديـدةـ كانـتـ تـكـذـبـ تـطـلـعـاتـهاـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ.ـ وـوـجـدـ هـذـاـ الـوـضـعـ تـرـتـيـباًـ مـرـيـحاًـ لـلـغاـيـةـ لـهـ فـيـ انـماـطـ الـعـلـاقـةـ الـتـيـ تـرـبـطـ الـخـبـيرـ بـالـزـيـونـ،ـ حيثـ يـقـدـمـ الـمـخـتصـونـ اـنـفـسـهـمـ كـأـشـخـاصـ خـارـجـيـنـ حـسـنـيـ الـنـيـةـ يـنـقـذـونـ الـتـعـسـاءـ مـنـ اـوـضـاعـ

الحرمان التي يعيشونها. مع شبهه مخيف بالافكار الليبنية عن الطليعيين، وانزلق الراديكاليون من خريجي الجامعات الى الطبقة المتنامية من الاختصاصيين التي اعتبرت نفسها مصدر الاصلاح الاجتماعي.

جسدت السياسات الرسمية هذا النمط. وظهر جيل جديد من السياسيين والمسؤولين من كافة المستويات وبلغ سن الرشد مدفوعاً بمثاليات عقد الستينات. ونظراً لاهتمامهم بقضايا مثل الحقوق المدنية، والحركة النسائية، او الانشطة البدنية، فقد استخدموا بنى السلطة المحلية والمناورات الجانبية في مختلف انحاء البلاد، وبنجاح مذهل، في بعض الاحيان. ومع ذلك واجهوا معضلة تنامي انعزاليهم عن قواعدهم الانتخابية وزحمة في اتخاذ القرارات بعد تفكك الروابط ما بين المسؤولين والجمهور بشكل عام، الذي نظر اليهم على انهم فاسدين. وكتب آلن ايرنفالت يقول، «اليوم «اصبح النظام السياسي مهنياً وبدوام كامل» بطريقة لم يسبق لها مثيل. وهو مليء بالقادة السياسيين من امثال ريك نوب، الليبرالي المنفرد الذي حقق نصراً على مؤسسة «سيوكس فولز» المتمترسة في داكوتا الجنوبية عام ١٩٨٢، ليكتشف انه «كان يحمل المدينة كلها على ظهره، وانه كان جزيرة معزولة حتى بالنسبة الى نفسه»^(١٧).

انماط الدفاع المتخصص المربيوط بتقديم الخدمة منتشرة على نطاق واسع اليوم، ليس في الحكومة وحسب، بل في تشكيلة واسعة من حقول الخدمة الانسانية. وتتناول انظمة الخدمة مشاكل تتعلق بعجز الفرد وحاجاته، مستخدمة لغة محرفة مثل المعرضين للخطر، أو المحروميين ثقافياً، أو الأقل حظاً من الناحية الثقافية. ولدى المهنيون دوائر مختصة لكن عملهم محدد بشكل ضيق بحيث أن تعاملاتهم تسير في اتجاه واحد يتعلمون فيه بسلطة مفردة. ولا يقدم الخبراء انفهضم على انهم عاملون مدنيون لديهم سلطات ومصالح خاصة محددة، بل مجرد اختصاصيين موضوعيين ومحبين للغير مصلحتهم الوحيدة هي خدمة الناس. فقد طرح روس بيروت نفسه، مثلاً، كحلال لمشاكل الأمة منزه عن المصالح الشخصية الانانية، وفي ذلك تجسيد واضح لسياسات خدمة المجتمع.

في بداية عقد الستينات، ساعدت ندوات نهاية الاسبوع العلاجية والاحاديث

التلفزيونية، «ومجموعات مساعدة الذات»، «وحركة ادارة الجودة الكاملة»، ولغة احترام الذات والتطوير الشخصي من خلال التعليم الابتدائي والثانوي «ومنوعات العصر الجديد»، على توليد ثقافة شخصية راديكالية من مواجهة الجمهور والتي وفرت الخلفية الازمة للإيديولوجيا السياسية الجديدة الخاصة بالاهتمام بالناس في عقد التسعينات. ونشرت هذه التفاعلات العلنية لغة من التجارب الخاصة والضعف المشترك في التقاليد الشخصية الطوباوية بشكل عام . وكان المنطق النهائي لسياسة الألفة هو اعادة تشكيل الأمة وجعلها مجموعة مواجهة غير محدودة ينتظر ان يشارك كل فرد فيها في كل الامور التي من النادر ان يناقشوها في مجالاتهم الخاصة او في منازلهم .

اليوم تشكل السياسات المتخصصة وبني الرعاية الحميمة قطاعات ضخمة من الاقتصاد، وتقدم في الوقت نفسه كحل للتفكير الاميركي وعدم المشاركة المدنية. ففي مجال الرعاية الصحية، مثلاً، ادى التركيز المكثف على الرعاية الفردية الى جعل حل المشاكل العامة التي تتعارض مع الانضباط امراً صعباً، حسب قول «لجنة.بو للمهن الصحية». وفي مجال السياسة العامة، ادت لغة الرعاية الصحية التي تركز على الشخص والفرد الى اضعاف القدرة العامة على القيام بخيارات صعبة في قضايا مثل الاختيار ما بين التكنولوجيا المكلفة والرعاية الأولية.

وفي مثال آخر، طفت لغة الرعاية على حركة خدمة المجتمع. وقدم المعلمون والسياسيون خدمة المجتمع على انها افضل طريقة لاعادة ربط جيل الشباب بالواجبات، والقيم، وممارسة المواطنة، وفي حين ان استخدام منهج التطوير الشخصي في خدمة المجتمع كان كثيراً ما يحول البرامج الى تدريب على تقديم خدمة مختصة، وليس بيئة يتعلم فيها الشباب المهارات السياسيات والمدنية للقيادة الشعبية.

وقد وجدت دراسة حديثة لبرامج خدمة المجتمع في المدارس الثانوية ان الاهداف التعليمية تتضمن عادة اهدافاً مثل «تعليم الاهتمام بالآخرين»، و «تطویر احترام الذات»، و «الشعور بالقيمة الشخصية»، و «فهم الذات»، و «القدرة على الاستمرار في المهام الصعبة». وكان تعليم «السياسة» من خلال مواضيع سياسية مثل المصلحة، والسلطة،

والتفكير الاستراتيجي غير موجود. وفي مواقف كهذه، قد يصبح الطلاب «مسيسين» في المشاكل الاجتماعية الكبرى وسياسة القضايا التي يواجهونها على صعيد فردي، لكن طبيعة نشاطهم الناتج عن هذا التعليم سيكون أخلاقياً، وشخصياً، ومناهض للمؤسسات، ولا يحفل بأي فهم عميق للمشاكل. اضف الى ذلك ان نظرتهم الى الناس الذين «يساعدونهم» تؤكد هذه النواص كـما تؤكد قلة اهتمامهم باماكنات ومصادر المجتمع المحلي الغنية، والتي يمكن ان توجد حتى في أفق المجتمعات . وفي هذه الحالة تعيد الخدمة انتاج انماط القلق الذي تشعر به الطبقة المتوسطة تجاه الفقراء والأقل حظاً والتي تضعف قدرة المواطنين باسم التغيير^(١٨).

النتيجة التي تتمحض عنها انشطة المواطن الاخلاقية، والحميمة، والعاطفية في كافة المجالات السياسية هي ان الناس سينظروا الى انفسهم على انهم فئة خارجية مغبونة، ومستقيمة، اسيء فهمها . وثمة تغيرات لا تحصى على موضوع «أبعث لهم برسالة»، والتي اصبحت، نتيجة لذلك، الطريقة الوحيدة لربط الكثيرين بالعالم الواسع. الناس يطلبون اسماع صوتهم في السياسة وتلقي اشياء من الحكومة. لكنهم نادراً ما يتصورون انفسهم واضعين او منتجين للسياسة. وكما قال جون براندل، وهو استاذ اقتصاد خدم في دورات عدة في مجلس نواب مينيسوتا، تعني الحكومة هذه الايام، والى حد كبير، تقديم منافع الى المتنين، يدفع ثمنها الغافلون.

المواطنة كعمل عام وحرية عامة

ان لغة المجتمع المحلي هي ببساطة غير كافية للانتقال الى ما هو أبعد من الاهداف المشتتة والنشاط السياسي القائم على الحقوق. فالاختلاف في المنظور الاخلاقي لا يمكن فهمه وتفسيره بنجاح أو فشل مؤسسات المجتمع المحلي في غرس الفضيلة. فغالباً ما يشتمل الأمر على قوى ديناميكية هائلة: فليس «التحفظ الاخلاقي» مناسباً أو فعالاً في بناء العلاقة بين شاب المدينة الداخلية ورجال اعمال الضواحي. اضف الى ذلك، ان دينامية بعض الاحاديث الماضية المعينة مهمة للغاية، حتى في اوساط بعض الجماعات ذات القوة والمكانة المماثلة.

المشكلة في اميركا ليست غالباً «الافتقار» الى الخطاب او المداولة الاخلاقية بقدر ما هي الاخلاقيات «المعارضة». فالسود في جنوب شيكاغو والبيض في سيسرو، على سبيل المثال، لديهم، وجهات نظر مختلفة حول العدالة العرقية، مستمدة من تجارب مختلفة. ومحاولة ايجاد اجماع اخلاقي قد يؤدي الى تعميق الانقسام، دون ايجاد طريق لتجسير الهوة.

لسياسة العمل في المشاكل العامة بعداً معيارياً على الدوام.. فهي تثير مسألة «ما الذي يجب علينا عمله؟» علاوة على ذلك، قد تصبح القضايا، في بعض الاحيان، مناسبة لحملة اخلاقية تعيد تشكيل الساحة السياسية والاجتماعية. كما حدث مع حركة الحقوق المدنية للسود خلال عقد السبعينات، مثلاً، ومع التأكيد المعاصر للحركة النسائية حول حق المرأة في المساواة في المناصب العامة.

لكن السياسة لا تدور ببساطة حول مسائل العدالة. فلحياة العامة ابعاداً برغماتية قوية لحل المشاكل تجمع بين اناس لديهم مفاهيم مختلفة حول ما هو عادل وصحيح. وبالتالي، فإن السياسة مختلفة عن الاخلاق. وكان لدى ارسطو اسباباً وجيهة لوضع عدة كتب حول هذا الموضوع. ففي اكثر القضايا العامة الحالاً لا تعطى القيم بشكل مسبق؛ بل توجد بالمارسة من خلال العمل المستمر متعدد الابعاد، لاناس لديهم مصالح ووجهات نظر مختلفة يعالجون مشاكل يرون انها مشتركة بينهم.

فهم الشؤون والسياسة العامة على انها عمل مشترك هي من الابداعات التي اختصت بها الثقافة السياسية الاميركية التي انبعثت عن الحقبة الثورية. وحين بدأت ثقافة جديدة في التأكيد على ان الثورة الاميركية ليست تركيزاً ليبراليباً على الحقوق او اهتماماً جمهورياً كلاسيكيأً بالفضائل المدنية . بل ان الثورة الاميركية انتجت ثقافة سياسية عملية، تركز على العمل بشكل مطلق، ونشطة. وكما قال غوردون وود في كتابه الأخير «راديكالية الثورة الاميركية»، «حين يثبت ان المثل الكلاسيكية للفضائل المدنية النزيهة هي مثالية للغاية وخالية، يوجد الاميركيون لحمة ديمقراطية جديدة في السلوك الفعلي للناس العاديين البسطاء»^(١٩).

وبالتالي، كان التعليم بالنسبة لمؤسس اميركا موجهاً نحو المواطنـة العملية، التي ترکـز على تطوير قدرات الناس للعمل معاً من خلال حل المشاكل مدنـياً. ونظر الى هذا النوع من التعليم على انه اساس الديمـقراطـية وقد اوضح توماس جيفرسـون هذه المسـألـة بقولـه:

لا اعرف عن وجود مستودع آمن لسلطـات المجتمع الجوهرـية سـوى الناس انفسـهم؛ واذا اعتقدنا انهم غيرـمستـيرـين بـقدر كـافـٍ لممارـسة الحكم بـتعـقـل وـحـكـمة، فـان العـلاـج لـيـس اـنتـزاـعـه مـنـهـمـ، بل تعـزيـزـ حـكـمـهـ بـالـتـعـلـيمـ (٢٠).

ويـستـتبع تعـلـيمـ المـواطنـة تـدـريـباً عمـلـياً خـاصـاً شـامـلاً. وقد جـادـل بنـجامـين فـرانـكلـينـ انه قد يتـوجـبـ على اي شخصـ القـيـامـ باـيـ شـيـ، فيـ مجـتمـعـ مـفـتوـحـ؛ وـكانـ الـهـدـفـ منـ مـدـرـسـتـهـ النـموـذـجـيـةـ، وهـيـ اـكـادـيمـيـةـ فـيـلـادـلـفـيـاـ، تـدـريـبـ الـاطـفـالـ الذـكـورـ عـلـىـ التـعـاـمـلـ معـ الـاوـضـاعـ غـيرـ المتـوقـعـةـ. وـكانـ منـ المـقرـرـ انـ تـصـبـعـ مـدـرـسـةـ يـخـرـجـ مـنـهـاـ الاـولـادـ «ـمـؤـهـلـينـ لـتـعـلـيمـ ايـ عـلـمـ، اوـ حـرـفـةـ، اوـ مـهـنـةـ» (٢١).

اضـفـ الىـ ذـلـكـ، انـ اـيـمانـ جـيـفـرـسـونـ الشـعـبـيـ فيـ «ـالـنـاسـ انـفـسـهـمـ» بـوصـفـهـمـ مـسـتـودـعـ سـلـطـاتـ المـجـتمـعـ قدـ جـمـعـ المـارـسـةـ الـعـلـمـيـةـ معـ رـؤـيـةـ قـوـيـةـ لـلـحـرـيـةـ الـعـامـةـ. مـرـةـ أـخـرىـ نـقـولـ، انـ حـرـكـةـ الـحـقـوقـ الـمـدـنـيـةـ فيـ تـارـيـخـنـاـ الـحـدـيـثـ هيـ الـتـيـ بـيـنـتـ هـذـاـ الـوعـيـ بـقـوـةـ.

فيـ حـرـكـةـ الـحـقـوقـ الـمـدـنـيـةـ، تـنـقـلـ الـحـرـيـةـ الـعـنـيـ الـعـامـ لـلـتـحرـرـ مـنـ الـاوـضـاعـ الـقـمـعـيـةـ؛ أيـ تـحرـرـهـاـ مـنـ اـنـحـاطـاـتـ الفـصـلـ الـعـنـصـرـيـ (ـبـتـعـبـيرـ تـقـليـدـيـ)، تـواـصـلـ الـحـرـيـةـ الـيـوـمـ، بـشـكـلـ رـئـيـسيـ، اـعـطـاءـ هـذـاـ الـعـنـيـ السـلـبـيـ، التـحرـرـ مـنـ السـيـطـرـةـ الـمـفـرـطـةـ).

الـاـنـ اـعـظـمـ صـدـىـ لـلـحـرـيـةـ يـائـيـنـاـ مـنـ الـابـعـادـ «ـالـعـامـةـ» الـاـيجـابـيـةـ لـلـحـرـكـةـ . فالـحـرـيـةـ تـشيرـ الىـ حـرـيـةـ الـمـشـارـكـةـ، كـمـوـاطـنـيـنـ كـامـلـيـنـ وـمـسـتـقـلـيـنـ وـاقـوـيـاءـ، فيـ الشـؤـونـ الـعـامـةـ وـبـشـكـلـ مـسـتـمرـ. وـقدـ ولـدـتـ هـذـهـ الـمـشـارـكـةـ الـعـامـةـ تـحـدـيدـاًـ الـحـرـكـةـ -ـ فـيـ مـهـرـجـانـاتـهاـ الـعـامـةـ، وـاعـتصـامـاتـهاـ، وـتـظـاهـرـاتـهاـ، وـالـمسـاعـدـةـ فيـ تـسـجـيلـ النـاخـبـيـنـ، وـمـدـارـسـ الـحـرـيـةـ، وـالـمـارـسـاتـ الـعـلـمـيـةـ الـيـوـمـيـةـ فيـ حلـ مشـاـكـلـ الـجـمـعـيـعـ الـمـحـلـيـ -ـ رـغـمـ الـمعـارـضـةـ الـقـوـيـةـ وـالـاوـضـاعـ شـدـيـدةـ الـخـطـوـرـةـ. وـاستـبـعـتـ لـغـةـ الـحـرـيـةـ هـنـاـ اـحـسـاسـاًـ جـدـيـداًـ «ـبـالـمـواـطنـةـ» أـكـثـرـ قـوـةـ، جـربـ النـاسـ مـنـ خـلالـ دـوـرـهـ كـمـشـارـكـيـنـ فـيـ الـحـكـمـ.

ولـهـذـهـ النـظـرـةـ الـحـرـيـةـ جـذـورـ قـديـمةـ فيـ التـقـالـيدـ الـافـرـيقـيـةـ الـامـيرـكـيـةـ. وـقدـ وـصـفـ

شارلز غوميليون الجهد المبكرة لتحقيق المساواة السياسية في توسكاجي، مثلاً، بوصفها «ديمقراطية مدنية ... وطريقة حياة يحظى جميع المواطنين فيها بفرصة المشاركة في الشؤون الاجتماعية». وفي رواية رالف اليسون العظيمة حول تجربة السود، «الرجل الخفي»، يكون للبطل خبرة غير عادية بعد تخلصه من افكار الحزب الشيوعي وتحديثه عن تجربته إلى جمع من المستمعين في هارلم، قال:

فجأة شعرت انني قد أصبحت أكثر انسانية . هل تفهمون؟ ... ليس انني أصبحت رجلاً، لاني ولدت رجلاً. بل اني اكثر انسانية. اشعر اني قوي. واشعر اني قادر على انجاز اشياء! واشعر اني قادر على الرؤية بوضوح بعيداً في زوايا التاريخ المظلمة... اشعر اني، وبعد رحلة طويلة وواسعة وعميقاً بشكل غير عادي، قد عدت إلى منزلي ... انا مواطن جديد في البلد الذي تخيلتموه... اشعر هنا في هذه الليلة، وعلى هذا المسرح القديم، ان الجديد قد ولد، وان القديم الحيوي قد عاد للحياة. في كل واحد منكم، وفي، وفيها جميعاً، اخوات! واخوة! نحن الوطنيون الحقيقيون! مواطنو عالم الغد! ولن نضيع مرة أخرى! (٢٢).

رغم المزاج التكنوقراطي، والعلجي، والأخلاقي لعصرنا الحالي، فقد تجدد الاحترام لحس المواطن الذي يجمع بين الممارسة العملية وحل المشاكل مع رؤية أوسع للحرية العامة.

لقد اتضحت اليوم عدم قدرة النهج الضيق للخبراء والمختصين على حل أية مشكلة عامة حقيقة. ورداً على ذلك، بدأت تظهر، وعلى نطاق واسع. سياسة شعبية عملية، خاصة في منظمات المجتمع المحلي الحديثة. فعلى سبيل المثال، الدرس المستفاد من كثير اعمال تنظيم المجتمع المحلي خلال العقود الماضيين هو انه حين تجد جماعات لديها وجهات نظر مختلفة حول قضايا مثل العمل التوكيدى، او حقوق الشاذين جنسياً، او الاجهاض، طرقاً للعمل معاً في قضايا مثل الاسكان او حمل المراهقات، فان هذه التجربة قد تحسن العلاقة وتخفف من الاستقطاب الأخلاقي.

علاوة على ذلك، اضافت اكثر شبكات تنظيم المجتمع المحلي فعالية، ومنذ عقد الستينيات، طريقة عملية لحل المشاكل يقودها المواطنين من خلال تطوير وتوسيع مفهوم «الساحة العامة» التي تحمل اصداء الحرية الايجابية. الساحة العامة وفق ذلك المفهوم هو ساحة للتباين والتحدي يمكن للمواطنين فيها ان يطالبوا باستعادة تحمل المسؤولية وتطوير

قدراتهم وتعلم المهارات والمعارف اللازمة لمعالجة القضايا العامة وان يصبحوا «مساعدين في صنع التاريخ». وحسب كلمات ارنستو كورتيس أحد مهندسي هذا النهج الرئيسيين، فان هذه المجموعات تطلق على نفسها اسم «جامعات للحياة العامة، حيث يتعلم الناس فن المناقشات والاعمال العامة». ووصف اد شامبرز، مدير شبكة «مؤسسة المناطق الصناعية»، التحول في اتجاه التعليم السياسي على انه التطور الاكبر في تاريخ الشبكة الذي يمتد لأكثر من ٥٠ عاماً. وقالت ماريبيث لاركن، من منظمة الاحياء المتحدة في لوس انجلوس، التابعة لمؤسسة المناطق الصناعية، «لقد بدأنا نرى في كل عمل فرصة للتعلم والتدريب»^(٢٣).

يتمحض عن التعليم المدني في هذا المجال اداء برغماتياً لموضوع الصالح العام. لكن تنظيم المجتمع المحلي يعارض عادة اي حديث عن الصالح العام. ومع ذلك، فان مجموعات مؤسسة المناطق الصناعية وغيرها، اعادت تعريف الصالح العام بتحويل الفكرة الجامدة للصالح العام الى فكرة عملية ديناميكية. وحسب تعبيرات مؤسسة المناطق الصناعية، فان الاشياء المشتركة او الصالح العام الاساسي لا يمكن له ان يوجد خارج السياسة. وهي تلك الاشياء، مثل المدارس، والطرق، والمنتزهات، والاقتصاد المحلي، وما الى ذلك، والتي ترى السياسة انها مناسبات لتعاون مدني برغماتي. ويعني تطوير مثل هذا التعاون الانتقال من «الاعتراض الى المشاركة في الحكم»، حسب تعبير جيرالد تايلور، من موظفي مؤسسة المناطق الصناعية على المستوى القومي^(٢٤).

بناء على مثل هذه الدروس، فان التحدى الذي تواجهه السياسة ليس ايجاد عدد أكبر من الخبراء، او اجماع اخلاقي، او تطوير قدرات حب الظهور، بقدر ما هو ترجمة السياسات العملية العامة التي محورها المواطن والتي تطورت في مجموعات المجتمع المحلي لتصبح منهجاً لحل المشاكل وتوضيحاً للحياة العامة القادرة على احياء روح اميركا المدنية.

ويعني ذلك نزع المهارات والقدرات السياسية التي تمكن الناس - سواء منهم المختصون المهنيون أو الزبائن- من العمل بشكل منتج مع الآخرين، سواء اتفقوا معهم ام لا او احبوا ذلك ام لم يحبوه. كما تعني حصر حل المشاكل ضمن اطار المواطنـة التي توجه الانتباه نحو اهمية الجهود المحلية والخاصة.

تعني المواطن النشطة فهم العمل العام بوصفه وظيفة يومية متطلبة لمعالجة مشاكل وجودنا المشترك. وهذا يعني الاعتراف بالاختلاف في المصلحة والسلطة (أن لم تقبلها على أنها ثابتة أو مطلقة)، والعمل غالباً إلى جانب أناس قد لا تتفق مع طروحاتهم الأخلاقية والذين قد لا نرغب في العيش معهم ضمن مجتمع محلي، وذلك من أجل أهداف أكبر.

وقد وجود «برنامج الحياة العامة» وهو برنامج للتربية المدنية للناس العاديين ومبادرة عمل لمركز الديمقراطية والمواطنة في معهد همفري في جامعة مينيسوتا، ان من الممكن تطوير بعض الدروس من الجهد المجتمعية الناجحة للناس العاديين في العديد من البيئات الأساسية، من المدارس والجماعات متدينة الدخل المتفرعة عن نوادي H - 4، ودور الحضانة، والمستشفيات، والمكاتب الإدارية الضخمة مثل «خدمات مينيسوتا الموسعة». وقد اكتشفوا أن تعليم المفاهيم المدنية يمكن أن يساعد إلى حد كبير في جعل الممارسة المهنية المختصة جزءاً لا يتجزأ من الحياة العامة، مما ينجم عنه التحول من نموذج تقديم الخدمة في حل المشاكل إلى نهج افقي وتفاعل يقود إلى عمل تعاوني في حل المشاكل بين مصالح عدة. وجدنا أيضاً أن السياسة التي محورها المواطن تحظى بقبول عام واسع.

مثال ذلك، «الجمعيات المعبأة للتغيير بالنسبة للكحول»، وهو مشروع مشترك يهتم بتعاطي المراهقين للكحول في سبع مقاطعات في مينيسوتا وويسكونسن، بالتعاون مع قسم علم الأولئـة في جامعة مينيسوتا، ويختلف هذا المشروع عن الانماط العادية من الحملات التي تشن ضدمثل هذا النوع من القضايا والتي تستهدف عادة الأفراد «لتثقيفهم» بالعواقب الوخيمة لتعاطي المسكرات. كما يختلف أيضاً عن نهج أحدث في الصحة العامة، يسعى لاحشد الناس حول تغيرات سياسية يقول المختصون أنها تعطي نتائج مفيدة. في «المجتمعات المعبأة للتغيير» تمثل الفرق الاستراتيجية تشكيلة واسعة من مصالح المجتمع، بما في ذلك الشبان الصغار، الذين يقضون وقتاً لا بأس به في تعريف ما تعنيه «مشكلة» تعاطي غير البالغين للمسكرات في مجتمعهم الخاص. كما وجدت هذه الجمعيات ان المواطنين توافقوا لمواجهة التحدي لرؤية أدوارهم بطرق عريضة متعددة الأبعاد. وقد المحـتـاري كنجاجـنـ، وهي أحدى منظمـاتـ «الجمعـياتـ المـعبـأـةـ لـلـتـغـيـيرـ»ـ فيـ هوـتشـنـيـسـونـ،

ميسيسوتا ان «الناس يشعرون اليوم انهم مبعدون عن الحكومة وعن حل المشاكل العامة . ورغم انه قد يكون لديهم اجابات وافكار عميقة، الا ان احداً لا يسألهم. لذلك يكون الحديث المعتمد في المقاومي هو عن غباء الحكومة، والمدارس، والشرطة، والمحاكم، وما الى ذلك». اما النهج الذي يتمحور على المواطن في السياسة، حسب قول كلنجاجن، فهو لا يسمح للناس القيام بشيء عملي في السياسة وحسب، بل يعيدهم ليصبحوا جزءاً من العارلة. «السياسات التي تركز على المواطن تعارض تراخيهم، لأنها توفر لهم طريقة للقيام بشيء ما ومساعدتهم على تقدير أهمية وجود خبراء يستشierenهم بدل السخرية منهم»^(٢٥).

ان لغة من «العمومية» تعطي الناس طريقة للنظر الى انفسهم على انهم ناشطون عاملون جادون، وفي الوقت نفسه، تجذب الانتباه الى مشاريع مدينة مشتركة. والمواطنة كعمل عام تعرف بالادوار المناسبة للمختصين دون التهويل بخبرتهم، وحسب عبارة احد منظمي الجمعيات فانها تضع الخبراء «في متناول من يحتاجونهم وليس على رأسهم». المجالات العامة مفتوحة، ويمكن دخولها، ويشارك فيها خليط من مختلف الناس والجماعات. وغالباً ما تدفع المصالح الخاصة والشخصية الناس الى الساحات العامة (مثل الحركة النسائية المعاصرة التي تم التعبير عنها وفق مفهوم ديناميكي من المصلحة الذاتية). لكن مباديء العمل في الساحة العامة مختلفة. وهدف السياسة هو العمل في مشاكل مهمة - وليس ايجاد تلاحم، او علاقات وثيقة او اجماع داخل المجتمع. وهذا يعني ان يكون الناس قادرين على العمل مع تشكيلة من الآخرين، سواء احبواهم ام لم يحبواهم على المستوى الخاص، تحتاج الى الحب والولاء. اما على المستوى العام، فان مباديء مثل التمييز، والاحترام، والمحاسبة هي قواعد مناسبة للعمل.

يطور العمل العام احساس الناس بأنفسهم بوصفهم مساهمون في مجال اوسع، وانهم قادرون على توليد ثقة جديدة وقدرة استراتيجية.

وهكذا تطلق خدمة المجتمع مشاريع ينظر اليها على انها تعليم للقيادة العامة - سبل للشباب كي يتعلموا المهارات السياسية الاستراتيجية ومفاهيم المشاركة المدنية - وتجهيز الشباب لمعالجة «الفوضى»، التي يعتقدون انهم ورثوها عن الاجيال السابقة، بشكل خلاق.

وقد ساعد «مشروع الحياة العامة» خلال السنوات القليلة الماضية مشروع «فخر المجتمع» الضخم للخدمة في مينيسوتا H - 4 الذي يشارك فيه اكثر من ٢٠ الف شاب سنوياً، على ادخال مفاهيم سياسية ومدنية الى تدريبهم. ونتيجة لذلك حدثت تغيرات كثيرة في العديد من مشاريع الشباب، مع عمق وجدية جديدين في عملها في مختلف انحاء الولاية. وانتقل المراهقون من مشاريع مثل ارسال بطاقات المعايدة بمناسبة «يوم العشاق» للعمل كمسرفي في دور الحضانة الى بذل الجهد لربط السكان المقيمين بحياة المجتمع المحلي. لقد انتقلوا من ايام التنظيف الى حملات انقاذ الاراضي الرطبة واقامة خطوط من الاشجار المزروعة لمنع انجراف التربة^(٢٦).

لا يتطلب تجديد السياسات العامة والديمقراطية نشر الثقافة المدنية وأمثلة على حل المواطنين للمشاكل وحسب، بل يعني ايضاً وجود قيادة سياسية مستعدة للاعتراف بأنه ليس في وسع الحكومة وحدها حل مشاكل الأمة. وسوف يحتاج الجيل الجديد من القيادات العامة الديمقراطية - سواء كانت في السلطة ام لا - للتمسك بهويتهم كمواطنين بدلاً من طرح انفسهم كمنفذين او مصدراً للحكمة. ويعني الاعتراف بالهوية المدنية المشتركة ايضاً تحدياً لجميع الاميركيين بأن يشاركون في حل المشاكل المدنية. أخيراً، يحتاج استطلاعنا لمستقبلنا السياسي أن ننأى بأنفسنا عن المساعي الخاصة التي تتبعها بشكل فردي وان نعود الى حرية الحياة العامة. ولا نصبح احراراً، حسب المفهوم الواسع الكلمة، الا اذا عملنا معاً على بناء المجتمع الذي تشارك العيش فيه.

ENDNOTES

1. Amitai Etzioni, *The Spirit of Community* (New York: Crown Publishers, 1993), 3.
2. Robert Reich, *The Work of Nations* (New York: Vintage, 1992).
3. Michel Sandel, *Liberalism and the Limits of Justice* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

3. Michel Sandel, *Liberalism and the Limits of Justice* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).
4. See for instance, Robert Bellah et al., *Habits of the Heart* (Berkeley, CA: University of California, 1985); Christopher Lasch, *Culture of Narcissism* (New York: W. W. Norton, 1979); National Conference of Catholic Bishops, *Pastoral Letter on Catholic Social Teaching and the U.S. Economy* (Washington, D.C.: National Conference, 1985); Congressional Populist Caucus, "Statement of Principles" (including members such as Lane Evans (D-IL), Barbara Boxer (D-CA), John Bryant (D-TX), Tom Daschle (D-SD), Sen. Tom Harkin (D-IA), Sen. Barbara Mikulski (D-MD), and Sen. Albert Gore (D-TN); quoted in Harry C. Boyte, *Citizen Action and the New American Populism* (Philadelphia: Temple University Press, 1986).
5. William Galston, "Liberal Virtues," *American Political Science Review* 82, (1988): 1279.
6. *Christian Science Monitor* poll, 23 December 1977; see also Renee Berger, *Against All Odds: The Achievements of Community-Based Development Organizations* (Washington: NCCED, 1989).
7. For a rich description of the difference in language, see William Schambra, *The Quest for Community and the Quest for a New Public Philosophy* (Washington: American Enterprise Institute, 1983), 30.
8. David Kusnet, *Speaking American: How the Democrats Can Win in the Nineties* (New York: Thunders Mouth Press, 1992), 7.
9. Hannah Arendt, quoted from Michel Sandel, ed. Introduction to *Liberalism and its Critics* (New York: New York University Press, 1984), 7.
10. Herbert Croly, *The Promise of American Life* (New York: Macmillan,
11. Walter Lippmann, quoted in Schambra, *The Quest for Community and the Quest for a New Public Philosophy*, 5.
12. Harry C. Boyte, "Reinventing Citizenship," *Kettering Review* (Winter 1994): 78-87. See also Sara M. Evans, *Born for Liberty: A History of Women in America* (New York: Free Press, 1989), Chapter 7.
13. Mike Royko, *Boss* (New York: Penguin, 1971), 68.
14. Unita Blackwell, quoted in Richard King, "Citizenship and Self-Respect: The Experience of Politics in the Civil Rights Movement," *Journal of American Studies* 22 (1988): 22.

15. Gunnar Myrdal, quoted in Jeffrey Galper, *The Politics of Social Services* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1975), 113.
16. *Port Huron Statement*, quoted from James Miller, *Democracy Is in the Streets* (New York: Simon & Schuster), 330, 333, 336.
17. . Alan Ehrenhalt, *The United States of Ambition: Politicians, Power and the Pursuit of Office* (New York: Times Books, 1991), 40, 37.
18. Dan Conrad, "Learner Outcomes for Community Service," *The Generator* (January 1988): 1-2.
19. Gordon S. Wood, *The Radicalism of the American Revolution* (New York: Vintage, 1991), ix.
20. Paul Leitchester Ford, ed., Thomas Jefferson, *The Works of Thomas Jefferson* (New York: Knickerbocker Press, 1903), 278.
21. Benjamin Franklin, quoted from Colin Greer, *The Great School Legend* (New York: Basic Books, 1972), 15.
22. Charles Gomillion, quoted in Robert J. Norrell, *Reaping the Whirlwind: The Civil Rights Movement in Tuskegee* (New York: Alfred Knopf, 1985), 41; Ralph Ellison, *Invisible Man* (New York: Vintage, 1989), 346.
23. Ed Chambers, interviewed by author, Baltimore, 7 November 1987; Maribeth Larkin, interviewed by author, Los Angeles, 17 May 1977.
24. Gerald Taylor, interviewed by author, Baltimore, 11 November 1987.
25. Marie Klinghagen, memo to author, 13 January 1994.
26. Carol Shields, interviewed by author, Minneapolis, 27 February 1994.

الفصل الثالث والعشرون

الدور المتعاظم للوسط: تأكيد المثل العليا الاميركية

الدرازابيـث بيـ. لوري

مقدمة

سطحيًا، «الوسط» تعبير سياسي مجازي، غالباً ما يوصف بأنه «معتدل». ويوصف تقنياً بأنه أما «يسار الوسط» أو «يمين الوسط». ويوصف في بعض الأحيان «بالمتردد» أو انه الطرف الذي لا يمتلك قناعات قوية وهو وبالتالي، سهل القياد. وننظر الى الوسط بشكل عام على انه « وسيط عريض» تقرر اصواته نتيجة الانتخابات . في المناقشات الوطنية، لا نكف عن محاولة تحديد مشاعر الوسط من خلال استخدام استطلاعات الرأي العام «العلمية».

هنا، سأستخدم تعبير الوسط وفق مضمونه الأوسع، بمعنى انه «القلب» في مجتمع من المواطنين المفوضين الذين نظامهم الحكومي هو الديمocraticية النيابية، فان الوسط في مكان القلب، يتقدم نحو المثل التي يطمح اليها المجتمع، بشكل عام، ويعمل على تأكيدها . وهذا هو الدور الثقافي للوسط، وهذا بدوره يعمل على صياغة الدور السياسي المساعد للوسط. في الولايات المتحدة، وبسبب التباين الفريد لسكانها، فان الوسط هو مزيج غريب حقاً: فهو يتحدى الترتيب وفق الطبقة، او اللون، او الجنس، او العمر، او العرق، او الدين، او التراث، او الانتماء السياسي. فالوسط أكبر من أي من هذه الاشياء، كما انه له طريقه الخاص. وبالتالي، فان أكثر استطلاعات الرأي تعقيداً لا تعطي سوى صورة تقريبية عن الرأي العام.

المثل العليا للوسط

يعرف الوسط، بوصفه القلب، بمثله العليا وما يطمح الى تحقيقه من خير ونفع، للفرد

والجميع. وفي بيان اعلن الاستقلال، اشار المؤسسوں الى مُثل «الحياة، والحرية، والسعی للسعادة» بوصفها «حقوق مؤكدة لا يمكن التنازل عنها» تقوم على المساواة بين الناس وهي «هبة من الخالق». وفي الدستور، «نحن، الشعب»، أشير الى مُثل آخرى كهدف له: «لتشكيل اتحاد أكثر كمالاً، واقامة العدل، وضمان الاستقرار الداخلي، والاعداد للدفاع المشترك، وتشجيع الرفاهية العامة، وضمان نعم الحرية لانفسنا ولازدهارنا». وهذه المُثل في مجتمع يتبع العلمانية بشكل رسمي هي بديل عن المؤسسة الدينية: وهي تشكل مادة العقيدة التي ارتضيناها، واهداف طموحاتنا الدينية. وتحدد مالا يجرؤ المرء على تحديه مالم يكن يريد الفرار الى حدود التطرف.

لم تتغير المُثل العليا التي حددت رؤية واهداف الحضارة الاميركية كثيراً عما كانت عليها يوم رسم خطوطها. نخوض نقاشاً حول حق الحياة، لكن النقاش في الواقع هو حول ماهية الحياة، وبالتالي، تحت اي الشروط يجب على الدولة تأكيد هذا الحق. صحيح ايضاً ان مناقشات تدور حول الحرية، لكن تلك المناقشات ترتكز في الحقيقة على ماهية الاعتناق (libertine). وهي لا تتعلق بالحرية، بل بالترخيص لنا بفعل ما نريد. ولدينا نقاش حول السعادة - وما اذا كانت ممنوعة لنا للتخفيف عنها، او اننا حققناها لانفسنا - وهو نقاش لا يدور حول السعادة ذاتها. وبالمثل، نحن لا نسعى لتشكيل اتحاد اقل كمالاً، او اقامة الظلم، او ضمان الخلافات المحلية، والاعداد للاستبعاد المشترك، وتشجيع شفف العيش للجميع، او ضمان ثمار القمع لانفسنا ولازدهارنا. فهذه الامور ليست من ضمن مثنا العليا، ومن الصعب العثور على من ينادي بها، حتى في صفوف المتطرفين.

لدى الوسط مثله العليا العريضة المكتوبة. مثل مُثنا الدينية التي استمد معظمها من المعتقدات الدينية. ومثل جميع المُثل العليا فانها تشير لدينا ولاع عميقاً شبيهاً بالایمان الديني. أحد هذه المُثل، الانصاف، مبدأ القاعدة الذهبية المعبر عنه في فكرة المساواة بين الناس أمام القانون، والذي تجسده افكارنا حول التمدن والخلق الحسن في سلوكياتنا العامة والخاصة. الانصاف يشتمل على مبدأ ان نحكم على بعضنا البعض بمحض اختياراتنا، وان نحاول استبعاد اعتبارات لا يمكن تغييرها مثل لون البشرة: التطلع الى الانصاف يفرز التسامح والغفران ويعزز نظرتنا الى العدالة.

ومن هذه المُثل الفضيلة، التطلع «لفعل الصواب»، وان يكون المرء جديراً بالثقة والاعتماد عليه. ويطلب تدعيم مُثل الفضيلة افتراض المعرفة والقدرة على التفريق بين الصح والخطأ، وبالتالي، ان يكون المرء مسؤولاً عن اعماله. ويتضمن افتراض القدرة افتراض التعلم: فنحن نعلم اطفالنا مُثل الفضيلة. الوسط لا يطبع الى عدم الانصاف، والتحيز، وعدم التسامح، والادانة، وانعدام الاخلاق، والجهل، وعدم الاكتراث، وانعدام المسؤولية.

المثال الأعلى الثالث، هو في الواقع نوع من الفضيلة، الا انه يستحق ان نشير اليه بشكل مفصل، وهو ما نسميه «المحاولة». لدى الوسط الاميركي روح من الابداع، افتتاح على السعي والتجربة، والتي هي ليست امراً غريباً على الآخرين، الا ان ثمة تأكيد فريد عليها في الولايات المتحدة. ويقول المثل القديم، «ان لم تنجح في المرة الأولى حاول مرة أخرى، وأخرى!» والذي يعبر افضل تعبير عن هذا المثل الاعلى، ويعكس ايماننا بأن في وسع الانسان تحقيق ما يريد حين يبذل الجهد المطلوب. وهو الاستعداد للاستثمار في تجربة تمكنا من اتقان مهارة ما او اكتشاف طريقة افضل، وتعطينا فضيلة المحاولة الوصفة الخاصة للوصول الى ما هو مبتكر ومبعد، لما هو «جديد ومحسن»، للنشاط الذي ندعوه، تقدم. ان وصفنا المحاولة بانها فضيلة لا تجعلنا ننظر الى العاجزين عن المحاولة بانهم عديمي القدرة، بل ننظر اليهم على ان لديهم امكانية تطوير قدراتهم اذا ساعدناهم على المحاولة.

وتجرد الاشارة ان المبادئ العليا للوسط لا تتضمن امتلاك الاشياء بجازة قانونية، مثل الحق في ملكية. بل ان التركيز هنا هو على مُثل الاكتفاء الذاتي، الذي يتم الحصول عليه من خلال فرصة انتاج الاشياء الالازمة لخدمة الاحتياجات الضرورية اولاً، والرغبات ثانياً. ويسسيطر مفهوم الملكية المكتسبة، نموذج النجاح المادي الخاص بنا، على جمع الثروة وتوزيعها، وبالنسبة لمثل الوسط العليا، فان من حق كل مواطن ممارسة الفرصة (وليس فرصة) لجمع الثروة الالازمة لاعالة نفسه واطفاله. ويفرز هذا المثل الاعلى حب الخير، والأحترام، والشفقة: حب الخير للناس الذين لا يستطيعون تحقيق النجاح بسبب عدم

القدرة؛ والاحترام للذين يطمحون لتحقيق النجاح (بغض النظر عن عدد المحاولات الصادقة وان فشلت)؛ والشفقة تجاه غير الطامحين للنجاح نسمع الكثير عن «التعاطف» هذه الأيام، لكنه ليس أحد المثل العليا للوسط، فهو رد فعل سلوكى، خليط من حب الخير والشفقة، لذلك، من الأفضل البقاء على مركباته منفصلة.

المثل العليا للوسط هي بالضبط مثل عليا. ثمة توقع «لتحقيق الأفضل، والمضي قدماً، وتحقيق تقدم»، لكن ليس هناك توقع لتحقيق حالات مثالية. لأن المثل العليا هي حالات لكمال تخيله ويطبع اليه الوسط – وليس واقعاً، ولأنه في التجربة الاميركية ينظر الاميركيون الى السعي على انه ضمن القدرة التطوعية للافراد، والتقدم هو النشاط العام للوسط في كافة المجالات. وفي حين اعتدنا على مناقشة انشطة الوسط بتعابير سياسية، فإن الوسط الاميركي ليس ظاهرة سياسية على وجه التحديد او بشكل اساسي. فهو ظاهرة تجمع عريضة مختلفة بشكل واسع، همها الرئيسي ليس حكم الناس، بل المبادرة الخاصة التي تربط طيف الثقافة الاميركية كله ببعضه البعض.

الوسط لا يعمل – او يصوت – الا اذا أمن ان في وسنه تحقيق تقدم ضد بعض العوائق او الشرور التي تمنع التحرك الى الامام. ورغم ان التقدم هو نشاط، فغالباً ما يقدم كمثل أعلى – نوع من فكرة تجريدية تختصر جميع المثل العليا الأخرى. وعند استخدامه وفق هذا المعنى، فإنه يساء الى تعريفه لدرجة انه يفقد معناه، الا ان الدعوة للتقدم ما زالت مسمومة رغم ذلك. خلال حملة العام ١٩٩٢ الانتخابية، على سبيل المثال، طرح الحزب الديمقراطي التقدم بوصفه تغييراً كموضعاً لتوحيد الصفوف – لا معنى له . وحين يسمع المرء الدعوة للتقدم بوصفه مثلاً أعلى، فإنه يسمع دعوة تخلط بين المسعي والنتيجة، وبين المحاولة والنجاح.

ان روح «القدرة على العمل» (can-do) الاميركية منتشرة على كل صعيد تقريباً لدرجة انه يستحيل على السياسيين من أي توجه ان يقوم بحملة انتخابية ناجحة دون ان يشمل برنامجه الانتخابي التقدم. وبالمثل، يصعب على أي حزب لا يلامس الوسط ان يفوز في انتخابات قومية: فسوف ينظر الى ذلك الحزب على انه عاجز عن تقديم برنامج للتقدم.

ويفسر ابتعاد الحزبين الديمقراطي والجمهوري الواضح عن الوسط السبب في خسارة الرئيس بوش رهانه لاعادة انتخابه في العام ١٩٩٥، وفوز كلينتون باغلبية ضئيلة، واطلاق المرشح بيروت حرية اعتراف مدوية من عدد لا يأس به من ناخبي الوسط الذين لم يصوتو لأي من الحزبين.

ان عدم رضى الوسط عن اي من المذكورين اعلاه يفسر السبب في منافسة انتخابية بين ثلاثة مرشحين بارزين لم تشر (كما تنبأ الكثيرون) مستوى عالياً وغير عادي من المشاركة في التصويت. القضية هنا لا تتعلق بالناخبين، او حتى بالاحزاب. ان فشل كل واحد من الحزبين العريقين في الحصول على الاغلبية في انتخابات ١٩٩٢ الرئاسية ليس سوى دليل واحد على ابتعاد النخبة عن الوسط. فالوسط لا يرى ان مؤسسة الحكم أهمية كبيرة فيتناول ابرز اهتماماته.

طبيعة النخبة المتغيرة

من وجهة نظر الوسط، ثمة خلل وظيفي في نخبتنا السياسية والثقافية^(١). ولا أهمية لهذه النخبة بالنسبة للوسط لانها لا تخاطب مثله العليا؛ فهي تكتب وتتحدث كثيراً، دون ان يكون لديها شيئاً تقوله :

من المفيد في هذا الصدد ملاحظة الطبيعة غير العادية للنخبة في الولايات المتحدة. السمة الاولى الامر فيها ان افرادها يعدون بالآلاف، والسبب ان تعين النخبة حتى في النظام الرسمي - الانتخاب للمناصب العامة - يتم بشكل مؤقت. وفي حين ان هناك من حصلوا على وضع شبه دائم في صفوف النخبة من خلال طبيعة المهنة او طرق اخرى للالتحاق مثل منع البعض منصباً لفترة محددة، فان اعداد فئات النخبة وافرة - خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار افتتاح باب الدخول - لأن الدخول لا يعتمد على متطلبات مثل الوراثة. بل ان الانضمام الى النخبة في اميركا يعود اصلاً الى المؤهلات التي يحصل عليها المرء، وهذه المؤهلات ليست بالضرورة (او بشكل عام) مادية في طبيعتها.

وليس نادراً ان يجري اخراج أحد الافراد من النخبة وبطريقة فظة : ونسذكر بهذا الصدد «استقالة» ريتشارد نيكسون من الرئاسة. ويحدث الكثير من مثل هذه الامور دون

ان تلحظ . وفي اثناء كتابة هذا المقال، يدور حوار عام حول مكانة الرئيس كلينتون كواحد من النخبة وبالتالي حول مكانة زوجته ايضاً، بسبب ما قاما به من اعمال تتعلق بزواجهما علاوة على المسائل المتعلقة باعمالهما.

اضافة الى عدم ديمومة البقاء في صفوف النخبة، فان المصدر الثاني لكثرتها هو التشتبه الجغرافي. فقد يكون رئيس غرفة تجارة محلية شخصاً من النخبة، كما قد يكون شخص يقوم بحملة لجمع النفايات، او امين عام نقابة لموظفي الدولة في أحد المجتمعات المحلية. وقد يجد هؤلاء الاشخاص الثلاثة انفسهم اعضاء في نخبة أخرى، مثل مجلس كنيسة محلية مغمورة. ومن بين الآلاف من افراد النخبة في بلادنا، فان للبعض منهم تعريفاً او صفة قومية. ويشكل اعضاء الفرق الرياضية المحترفين عادة نخبة وطنية عريضة، وكذلك اعضاء معينين في صناعة التسلية. وهناك ايضاً النخب القومية التي تشغل مكانة بارزة في المجتمع: ومن هؤلاء العاملين في مجالات الفنون التمثيلية والمرئية، والكتاب والخطباء الذين يشكلون «الانتلجنسيَا»، والذين ينتخبون لشغل المناصب العامة.

ونظراً لتبادر وكثرة النخبة، فثمة دليل على وجود خلل وظيفي في صفوف نخبتنا الاكثر بروزاً اليوم، تتضح في المجال الثقافي وميادين السياسة الاصيق. وما يشكل خللاً وظيفياً هو لا ينجح وما يرفضه الوسط لا ينجح. وما لا ينجح هو ما يفشل في اختبار السمو - الأمل في الافضل، وتأكيد المثل العليا للوسط. المشكلة في نخبتنا الاكثر بروزاً ان الوضاع التي تروج لها بوصفها افضل ما يمكن الحصول عليه واقرب ما يمكن من مثلها العليا بها خلل وظيفي، وهذا العيب الذي يراه الوسط يجعله يدرك عدم كفايتها. ويشكل الوسط نخبة جديدة لخدمة مثله العليا، وتبرز عملية اعادة ترتيب القوى عدم ملائمة من لا يعاد تعبيئهم. وصوتهم هو الصوت الصاخب الذي يرتفع دفاعاً عن الوضع القائم، والذي لم يعد وضعاً قائماً، رغم ان النخبة الجديدة لم تنبثق بالكامل بعد.

النخبة المصابة بالخلل الوظيفي: في الساحة الثقافية

نرى فيما يدعى انه ثقافة عالية، تتميز بما يدعى عناصر التسلية الشعبية، ابتعاداً شاملاً عملياً عن دمج الفكر مع الخيال سعياً وراء مثل أعلى^(٢). وقد توقف التقدم تقريباً -

فيما عدا بضع اصوات. وما يعلن عن انه «جديد» - لا يعتبر تقدماً. «الجديد» يعلن عنه بشكل مضلل، والوسط يعرف ذلك، ويتخيل بحدسه عدم جدواه. ما هو مفقود هنا هو التسامي الذي يلهمنا التفكير في تطلعاتنا. ففي أقصى أحد القطبين نرى، ونسمع، ونقرأ عن الفن العدمي (nihilism)، هجوماً يدنس المعتقدات المعروفة التي يتناقلها الناس، وفناً يعكس في صنعته ذاتها فرضية رفض نابع من اليأس. «المثل الأعلى» لفن النخب هذا هو أن الأمل معدوم. ولا غرابة ان يرفض الوسط هذا التعبير.

في أقصى القطب الآخر، نرى النخبة التي عزلت نفسها كلياً عما هو معاصر، نخبة تدين العدميين دون ان تسعي او تغرس اي شيء في مكانهم. وفي تفجعها على الفن العظيم، يمكن القول ان هذه الجماعة تتطلع الى «المثل الأعلى» القائل ان الفن لم يعد ممكناً، وان روح الابداع هاجعة، ان لم تكن ميتة. ويستمر، بالطبع، عرض وتقديم فنون الماضي القديمة وحضورها ودعم الوسط لها بطرق أخرى. وتشجع هذه النخبة هذا الدعم بشكل غير مباشر مؤكدة انه في هذه الحقبة «المعاصرة» لم تعد الفنون العظيمة ممكنة. الا ان لهذا التشجيع أهميته، كنوع من المحافظة، وعدم تشجيع ظهور اعمال عصرية معاصرة، لصالح تقليد الماضي الذي ينعدم فيه الالهام .

المفارقة، ان «المثل العليا» لهاتين النخبتين لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض - ولا تؤكdan على امكانية التقدم. ويسعى الوسط في رفض كل الفنون واعتبارهما فارغين. ولسبب واضح، فإنه يعيد تعين هاتين النخبتين في صفوف الهاشميين.

لا غرابة، انه فيما يدعى فنون التسلية الشعبية، أي الفنون الشائعة عملياً، توجد توجهات متوازية، رغم ان الوضع لا يبدو قاتماً جداً. ففي أقصى أحد القطبين، ولأن كثرة التعبيرات «الجديدة» في ثقافة النخبة هي عدمية في طبيعتها، فان الجنة الطبيعية للجماهير الشعبية الاكثر تطلاباً اليوم هي الانغماس في النرجسيّة: افراد في التعبيرات ذات المضمون الجنسي و/or العنفي يشكل دورة يتم خلالها اختلاس النظر الى ما هو لا اخلاقي، ويصاحب ذلك عادة الترويج لما يفتقر للحس الاخلاقي ونجد هنا انعداماً للحس الدرامي - غياب التوتر المرافق للتطلع الى السمو - ويحل محله دغدغة تجذب المرء وتغريه الانغماس في احساس غير جميلة . ما يتم التأكيد على انه شعبي هنا ليس شيئاً متخيلاً: انه شيء

سهل، وقاس، وغير محتشم. اذا نحينا الاغراءات جانباً، فان الوسط يعرف هذه الاشياء، ولهذا السبب نسمع الكثير من الشكاوى حول الجنس والعنف اللذان لا مبرر لهما في التلفزيون والسينما.

لحسن الحظ ان الكثير مما يدعى ثقافة شعبية، ليس بالضرورة هامشياً . مثلاً، عرفت صناعة الافلام منذ زمن ان مثيرات الشبق الجنسي الصرفة سيسمح بها، الا ان الوسط لا يقرها بشكل عام . وبالتالي، يبقى هناك سوقاً نشطاً للاعمال التي تؤكد قدرة الانسان واستقامته. بتعبير أبسط، هناك اشخاص طيبون وهناك اشرار - الطيبون يفوزون! ولا اهمية لأن تهزا النخبة المصابة بخلل من هذه العمال وتعتبرها «شعبية»، موصومة بانها تحظى بقبول واسع، او «عاطفية»، موصومة بانها تتناول افكاراً في غير مكانها حول الصح والخطأ. اما الوسط فيمضي في الطريق الخاصة به، وسيواصل الاصرار على تقديم ما يعكس مثله العليا بطريقة او اخرى.

الوضع في التلفزيون مشجع ايضاً. رغم ان الانظمة الحكومية شجعت طيلة عقود عدة الحفاظ على احتكار الاتصالات بتقييدها استخدام الترددات الازاعية المتوفرة، مما شجع وبالتالي قيام ما يشبه الرقابة على البرامج عن طريق فرض قيود على الدخول اليها. الان تقدم انظمة البث بواسطة الاقمار الصناعية والكواكب مكن الوسط من تجاوز النخبة المصطنعة التي اوجدها امتياز منح التراخيص. وقد عززت هذه التطورات قيام رقابة طوعية سليمة : وفي مجتمع يتقبل فهمه للادب والكياسة منح الافراد فرصـة الانغماس في النرجسية بوصفها من اشكال حرية الكلمة، فان من الممكن «تقييد» هذه الخيارات لصالح عشرات القنوات التي تقدم اعمال الاشخاص الذين ينادون بالمثل العليا للوسط وتطلعاته الجوهرية.

ونظراً لقيام «ثورة الاتصالات»، فسوف تبدي الثقافة الشعبية طموحات تتزايد باستمرار. طالما أن المواطنين لا يسمحون للحكومة بتكرار الاخطاء الماضية باستخدام السياسات الرقابية، رغم السعي لتشجيعها. وهناك ايضاً جهود النخبة لتشجيع سياسات «الانصاف» (fairness) التي تستهدف الرقابة. رغم هذه العوائق فان ثورة الاتصالات ستثبت انها «وسطية» في جوهرها.

ثمة اشارتين مشجعتين اخرين، لا تجري مناقشتها في المجال الثقافي. الاولى هي الرياضة - على كافة مستويات التنافس وفي جميع مجالات المنظور الثقافي الاميركي. فالادمان الصحي الاميركي للرياضة في جميع الفصول هو «وسطي» بشكل اساسي. فالتوجه الاميركي شبه الشامل في ملاحقة الكرة - سواء في الغولف، او كرة القدم، او السلة، او البيسبول، او التنس، او الكرة الطائرة - يعكس المجالات الواسعة لتشكيل النخب عن طريق تساوي الفرص، والمثل العليا للانصاف والإنجاز او ما يعرف بالنجاح المشرف. في الرياضة لا مناص من اتباع قوانين اللعبة، وعدم الاستهتار: فاذا ارتكبت خطأ ما او اي انتهاك آخر فسوف تتعاقب عليه وقد تجد نفسك خارج اللعبة. التأكيد كله هو على فعل ما هو صحيح: على تحسين مؤهلات اللاعب والحفاظ على النجاح، وعلى التعاون في المباراة واللعب وفق القواعد، وعلى السمو والوقار سواء فاز اللاعب في المباراة ام خسر، وعلى فرصه التنافس واعادة الكرة في يوم اخر. ان الآثار العظيمة التي تولدها المباريات الرياضية، سواء التي تخوضها الفرق الكبرى او الصغرى، ويحسها اللاعبون والمشاهدون، تتبع من صفتها الايجابية.

الرياضة تتعلق بما يمكننا فعله، وليس ما لا يمكننا فعله. وتوازي المثل العليا للاعبينا، والى درجة كبيرة، المثل العليا لنظامنا السياسي. ولأن منظماتنا الرياضية تطوعية في المقام الأول، فهي تعمل بشكل أفضل من المنظمات الحكومية، فلا غرابة اذن ان يكرس الكثيرون انتباهاً للرياضة أكثر من الحكم. وتهزأ نخبنا المصابة بالخلل، خاصة «الانتلجنسيَا» من هذه الظاهرة لأنها تعتقد انها تعكس الجهل وعدم الاكتتراث. لكن الوسيط يعرف أفضل : فلا شيء ينجح مثل النجاح نفسه. وأحد مئتنا العليا هو محاولة تحقيقه.

الإشارة المشجعة الثانية، هي عادة اميركية أخرى - فنحن أمة من المتطوعين. ونحن نمارس التقدم في هذا المجال، ونمارسه بشكل مستمر. نشكل جمیعات للمعلمين واولياء امور الطلبة، ونصبح روتاريون (rotarians)*، ونعلم في مدارس يوم الأحد، ونقوم بحملات «الطريق الموحدة» (united way)، وننظم الالعاب الاولمبية الخاصة، ونصبح «الاخ الاكبر

* اعضاء في احد نوادي الروتاري وهو ناد أسس عام ١٩٠٥ في شيكاغو شعاره «الخدمة» (المترجم).

والأخت الكبرى». باختصار نحن نمثل اهتمامات المجتمع المحلي، وجعل تطلعنا للنجاح يساهم بشكل افضل في تحفيزنا للعمل وتحريك الوضع. وتهراً نخبتنا المصابة بالخلل من هذه الانشطة ايضاً وتصفها بانها «غير مختصة» وهي بالتالي تفتقر الى الخبرة، وتافهة. وهنا ايضاً يعرف الوسط افضل منهم، ويواصل طريقه.

قد يفيد خروج النخبة المصابة بالخلل والممتنعة عن المشاركة من صومعتها التي فرضتها على نفسها للمشاركة في التقدم. الا ان هذا امر مستبعد. فهذه النخبة تعشق التزمر، واعتقد ان الكسل الذي اصابها وصل الى حد عدم قيامها بأى شيء سوى التحدث مع نفسها. والنشاط العام الذي نمارسة عادة هو الشكوى من الرقم المضاد. هذه النخبة تكره المحاولة ولا ت يريد مشاركة الوسط الذي تعتبره فاسداً وجاهلاً، وضعيف كلية أمام الاغراءات، ويفتقد القدرة على التمييز ايضاً. لا بأس، فهذه النخبة تسير في طريق الديناصورات المنقرضة؛ فهي لا تنتج شيئاً يهم الوسط لانها أعجز من ان تزرع بستانها هي.

اما بالنسبة للنخبة العدمية من مدرسة «كل شيء يجوز لأن ليس في وسع أحد ان يعرف شيئاً»^(٢). فان تأثيرها يزداد تهميشاً. وما ترور له هذه النخبة به خلل واضح وبعيد عن الوسط. فمثُل عليا ثقافية تستمد جذورها من اليأس - فكرة اتنا لا نستطيع ان نعرف شيئاً وبالتالي لا امل في التحسين - هي دعوة للانغماس في «الضياع»، ونكران للمنزلة المستمدة من الامل. ويدرك الوسط قاعدة «ان بدا لك الامر طيباً، فافعله». الذي يُلبس في اللغة عادة لباس حيادية القيم (بوصفها شيئاً جيداً) هي امر مثبت للهمة ومدمر، وهي من عمل الحمقى. وهكذا يعتبر الوسط هذه النخبة المصابة بالخلل الوظيفي قليلة الاهمية او هي حتى مؤذية.

النخب المصابة بالخلل الوظيفي: في الساحة السياسية

تعمل نخبنا السياسية كزمرة متفرعة عن نخبنا الثقافية، وتقسم هنا الى يمين ويسار، دون اعتبار للحزبين السياسيين القائمين. وحيث ان العضوية والقيادة في كلا الحزبين قد تضم تشكيلة متباعدة الطيف من اليمين واليسار، فان التفريق يمكن ان يرسم بشكل اوضاع

اذا استبعدنا الاشارة الى الحزبين. وفي هذه الساحة ايضاً نجد مجموعتين عريضتين مصابتين بخلل وظيفي، وكلتاهم لا تلامسان «الوسط». وثمة موضعان لا تفهمهما النخبة في أي من المجموعتين. اولاً، ان «الوسط» يهتم بالصلح والخطأ أكثر كثيراً مما يهتم باليسار واليمين. ثانياً، يهتم «الوسط» بالصلح والخطأ ضمن مجمون حرية العمل. بتعبير أدق، الهدف من الحياة عيش حياة كريمة، وتمكن اطفال المرء وتوجيههم لهذا الهدف.

يهتم «الوسط» في نشاطه الرئيسي - وهدفه التقدم - بالمسائل الثقافية أكثر من اهتمامه بالمسائل السياسية، وهو ينظر الى الحكومة باعتبارها خادم ضروري لملائتها العليا الا انه خادم حرون. وبالتالي، فإنه يقبل مفهوم المواطننة بحذر: فان يفوض المرء امره لسلطة تجريدية تدعى الحكومة لا يعني التخلّي عن جانب من الحرية وحسب بل ايضاً جانبًا من المسؤولية لمنع الفوضى مما يجعل الحرية ممكّنة. ومسألة قدرة مؤسسة الحكومة على نشر الحرية برعاية التطور المستمر للثقافة العامة هي موضع شك، والسبب هو انه في حين ان الحرية شيء طبيعي، فان المسؤولية أمر طوعي - والحكومة شيء قسري.

من هنا، فإن العلاقة ما بين الفرد والحكومة والتي تدعى المواطننة، هي علاقة خطيرة. فكرة تتضمن «التنازل عن» الحرية «بالتخلي عن» المسؤولية. من جهة، ثمة امكانية لحفظ على النظام بشكل أفضل وتحسين مجالات خيار الفرد، اذا وضعت بعض عناصر الثقافة العامة على شكل قوانين عامة. اذا «تنازلت عن» جزء من حررتني، فلن أكون مسؤولاً عن «س» شخصياً، ويجب على جهة أخرى تولي أمر «س»عني. ومن جهة أخرى، هناك مخاطرة: اذا «تخلّيت عن» الكثير من المسؤولية أكون قد تنازلت عن الكثير من حررتني؛ وسأكون مقيداً بأحكام فوق قدرتي، وأخضع نفسي لاحكام قسرية. وان لم تسر الامور كما يجب، سيكون من الصعب جداً تغيير الوضع.

على ضوء ما تقدم، فإن المواطننة تشتمل على أمرين سلبيين: التنازل عن الحرية والتخلي عن المسؤولية. ونقلب هنا عبارة شهيرة لرئيس مشهور، فاننا نحن المواطنون نسأل دائمًا عما يمكننا ان نفعله لبلدنا، قياساً عما يمكن لبلدنا أن تأخذ منا. وهذا هو السبب في عدم قدرة اي سياسي الفوز في الانتخابات من دون برنامج انتخابي تقدمي، برنامج يرفع

المُثل العليا للوسط . وأالية الأمان لدينا هي انه حتى اذا تنازلنا عن الكثير وتخلينا عن الكثير، فان في وسعنا ان نطلب من تنازلنا لهم وتخلينا لهم ان يعيدوا ما أخذوه: بالتصويت. وضمن هذه هذا السياق يعرض الخلل الوظيفي للنخبة السياسية نفسه هذه الايام.

في الحالة الاولى، هناك يسار خبير في الترويج لفكرة ان أفضل طريقة لتحقيق التقدم هي الفصل بين عنصري المواطن، فكرة ان «التنازل عن» الحرية و «التخلي عن» المسؤولية ليسا مترابطين بالضرورة ويصبح في الامكان تسويق الفكرة لأنها مثالية، تحديداً. وبالتالي فهي جذابة للغاية، وسهلة لمناقشتها باكثر التعابير ايجابية. وهي تعد بامكانية تحقيق مُتناula العليا. ليس بشكل تقريري، بل بشكل فعلي: وهذا مجرد حلم.

التعابير التي برمجت لهذه الفكرة كثيرة ومنتشرة، لكن ابرز مثال على زيفها هو زيادة الفقر العام الطفيلي، والتكافلي، الذي لا علاقه له برغد العيش المادي. الضحايا الرئيسيون لهذا الفقر هم الطبقة الدنيا والطبقة المعالجة، وفي إعادة تنظيم طبيعة المواطن اقنعتنا النخبة من اليسار باعادة نظام الرق لكن من دون اعتبار للون.

تشتمل عملية اعادة تنظيم المواطن على الاعيان باسطورتين الاولى هي انه اذا تخليت عن المسؤولية فانك لا تتنازل عن حرملك. والثانية انه اذا تنازلت عن الحرية فانك لا تتخلى عن المسؤولية. وهاتان الاسطورتان منتشرتان في صفوف الطبقة الدنيا والطبقة المعالجة. فاذا قُبّلت، على سبيل المثال، او منحت مسکناً شعبياً، فإنه يُنتظر إلى هذا الأمر على أنه يعطيك حرية. فقد يتحرر المرء من عائق يمنع تقدمه، أو أنه يعزز تلبية أحدى حاجات تقدمه. ولا أهمية لكون الفرد الذي حصل على سقف يؤويه ليس حراً في الحصول على «اي» سقف، ولا أهمية لكون الفرد الذي منح ذلك المأوى غير حرّ في البحث عن اي مانع، كما هي الحال في العقود الطوعية بين المستأجر وصاحب العقار.

وبعكس ذلك، اذا قبّلت او منحت تنازاً عن مسكن شعبي، فإنه يُنظر للأمر على أنه يلقي عليك بمسؤولية، فالماء اما انه يسعى لحماية نفسه او انه يسعى لتعزيز هذه الحماية، ولا أهمية لحقيقة ان متلقى الحماية لا يقرر ان كانت مناسبة ام لا، ولا أهمية لكون

الشخص مانع الحماية لا يضمن ملائمتها، كما هو الحال في العقود الطوعية ما بين المستأجر ومالك العقار، فاي من الطرفين في هذا التعامل لم يعمل بحرية او مسؤولية؛ فقد قبل كل واحد منها درجة معينة من القسر توجد تبعية تكافلية. كما انها تبعية طفيلية لأن رأس المال المادي والمعنوي اللازم لهذا الأمر يتم انتاجه وأخذه من الآخرين .

نتيجة لما أقيمت فوق هذه الاساطير - على حساب الامكانيات الانسانية التي لا يمكن احصائها - فقد حكم على ملايين الناس بالعبودية، وان كانت من دون اغلال او صكوك ملكية. فهم يعيشون متبعدين، وقد اودعوا في المساكن الشعبية والمستعمرات المدرسية التي هي اسوأ من اي مستعمرة وجدت في هذا البلد - وهي اسوأ بكثير لانه قيل للعبيد الجدد انهم احرار. وهم يعيشون متبعدين، مرتبطين بالسيد الذي يصدر شيكات «الرفاه الاجتماعي». ونماذج المساعدة الطبية، وقسائم الطعام و«فائض» الغذاء، والذي يدير مجموعة من برامج «التدخل العلاجي التي تزعم تقديم «مهارات حية» تتراوح ما بين «الاعداد للعمل» الى «الابوة». الكثيرون من العبيد الجدد مريضون عقلياً، ولا يتلقون على اللascof رعاية من اي نوع كان^(٤). اسيادهم عبيد ايضاً، لكن من نوع صعب: يتغذون على العبودية، ويعتمدون على ديمومتها. وحيث ان العلاقة بين العبيد الجدد واسيادهم هي علاقة تكافلية، فمن الصعب تفكיקها، مثلها مثل العبودية القديمة. الا انها أخذة في التفكك.

معرفة العبيد الجدد بالحقيقة - بالحدس، كنوع من الادراك العام - بدأت تتضح باضطراد. فظهور دوريات المدنيين الذين يحرسون الامن في المناطق التي تحررت من الشرطة، والحركات المنادية بالعفة لحين الزواج، والمطالبة بتفويض الاباء عدم ارسال اولادهم الى «مدارس» العنف والبذاءة التي تتستر بالتسامح، وازدياد دور البرامج المستقلة التي تديرها الكنائس، وانبثاق الالتزام بالابوة بالاشتراك مع الامومة - كل هذه الامور تدل على التحرك نحو التحرر واعادة توحيد الحرية مع المسؤولية من أجل التقدم.

خلق طبقة طفيلية متخصصة في الادارة ومعالجة الامور، سواء في مجالى العمل الاجتماعي والتعليمي، انبثق عن فكرة التقدم الاميركية القائلة «بامكانية العمل» (can-do). ففكرة ضمان الفرصة عن طريق تقديم المساعدة لمن هم أقل حظاً - بمعناها الروحي بدلاً

من اي معنى اقتصادي - هي جزء من عقیدتنا التي نجمع عليها . فبسبب «امكانية العمل». اعادت الجماعات المعالجة توجيه الخدمة التي تقدمها - بيد اعضائها . وهما هم يتهدون تعاليم تقدير الذات التي تحتل مكان السعي لتحقيق احترام الذات حين تنفصل الحرية عن المسؤولية . ويظهرون ان الاحساس بشعور طيب، لا يشكل انجازاً، حين يتميز عن القيام بعمل طيب . ويدرك الكثيرون بنية الفشل وقد بدأوا يبتعدون عن آلية العبودية الجديدة . بعضهم يكون شراكات مع الآخرين بهدف استعادة مواطنتهم .

كون هذه المساعي لم تحظ بالكثير من الانتباه دليل على عناد النخبة المصادبة بالخلل الوظيفي من اليسار وانها في الطريق الى الاندثار . وقد مضى وقت كان في وسع الوسط ان يقول - وقد قال فعلاً - ان فكرة الحلم تستحق ان تحظى بفرصة . وهذه الفكرة لم تجرب في ظل قاعدة اميركية معينة - او غير عادية - عن التقدم . وليس سراً كبيراً ان الوسط قد تخلى عن الكثير واعطى الكثير . الا ان ذلك الوسط، يعيد اليوم تأكيد ذاته، وان تلك النخبة المصادبة بالخلل الوظيفي من اليسار آخذة في الاصححال .

ماذا عن اليمين؟ ماذما عن نخبة سياسية فشلت، بشكل عام، في العقود الأخيرة، في اعتناق المثل العليا للوسط في مجملها؟ انه ايضاً مختل وظيفياً . في الحالة الاولى، غازل اليمين علينا الفاشية المعادية كلية للمعتقدات الاميركية بحيث كان من المضحك الاعتقاد انها لا تهدد تلك المعتقدات . هدف اليمين ليس تطوير نظام الفرصة الاميركي، بل قلبه رأساً على عقب . هذا اليمين يروج لادخال المراتب والطبقية الموروثة وليس المكتسبة، على انها حقوق . وفي اطار بناء اريستocratie المقتراحة، فإنه يهدد بقبول أمور عرضية مثل اللون او الإرث كعناصر تحدد الدخول او المكانة . وترفض التجربة الاميركية بمجملها هذه البنية، مع ان التهديد الذي تمثله حقيقي: لقد خضنا حرباً اهلية طويلة وتبنينا أكثر من تعديل على دستورنا كي نشيء مُثناً العليا في هذا المجال . وفي حين تعتنق بعض الحركات من اليمين واليسار التحيز في منع الفرص - ونحن نمارس فعلاً نوعاً يسارياً يتمثل في مشاركتنا التمييز غير المقصود المعروف باسم العمل التوكيدى - فان المثل الأعلى للوسط هو المساواة في الفرص . الطبقية التعسفية غريبة على قلوب الاميركيين، الواقع انه ينظر اليها على انها خطأ من الناحية الاخلاقية،

في الحالة الثانية، ثمة نخبة من اليمين ترفض المشاركة في التقدم بوصفه عملية سياسية. وإذا نحينا جانبًا شؤون الأمن القومي، فإن هذا اليمين يرفض اعطاء جواب إيجابي حول أي من المواطنين يمكنهم العمل من دون أن يتنازلوا عن الكثير أو يتخلوا عن الكثير. وترد هذه النخبة على تحدي المواطن السلبي المزدوج المذكور بتحدٍ سلبي آخر: لا تفعل شيئاً ولا تحاول أي شيء.

المروجون للشّؤم من ثلاثة أنواع. البعض يدافع عن الرجعية، العودة إلى الماضي الذي يوصف بأنه سعيداً - وينسون العمل من شروق الشمس حتى غروبها، أو ان ماقنات الغسيل لم تكن قد اخترعت بعد، وأنه لم يكن في وسع كل بالغ ان ينتخب. وأخرون متخصصون في تمزيق الحاضر، دون تقديم اي بديل له. يقولون لنا ان الرفاهية شيء رهيب، ونظام الضرائب رهيب. ومشاريع الاشتغال العامة رهيبة، كل شيء رهيب. حطم كل هذه الاشياء ثم - وبسحر ساحر - سترى كيف ستتحسن الحياة. وما زال هناك آخرون يشيعون الفشل، ويهملون النجاح. رسالتهم هي : اذا جربنا «س» او «ص»، فسينجم عن ذلك كارثة، لذلك لا تجرب اي شيء. هذه المجموعة من المتذمرين، والشاكين، والأثنان ليس لديهم ما يقولونه للوسط الذي يبحث عما هو «قابل للنجاح» بحيث يمكن للنجاح ان يستمر.

في اليمين أيضاً، التغيير قائم على قدم وساق. لقد تحدثت عن نخبتين متميزتين في اليمين، لأن اليمين كنخبة لم يعد كتلة احادية، النخبة التي تتمنى قلب نظام الفرص الأميركي وضفت الوسط والاغلبية من اليمين في مكانة خارج النخبة منذ زمن، ويسمع صوتها المترافق الآن وبشكل رئيسي تحت رعاية اليسار الذي يسعى للتغطية على يساريه الماركسيين بتشجيع متطرفي اليمين. وقد تنبه الوسط لذلك. وفي حين ما زالت اصوات المتذمرين، والشاكين، والأثنان مسموعة، فثمة أصوات جديدة تناادي بضرورة التأكيد على المثل العليا للوسط بوضع أجندته للتقدم. وكما هو الحال مع اليسار، فإن الوسط يعيد تأكيد نفسه مع اليمين، ويعيد تشكيل النخبة فيهما.

وكما في ميدان الثقافة، فإن النخبة المصابة بالخلل الوظيفي في ميدان السياسة متماثلة بشكل واضح. وينظر الوسط الى اليمين واليسار على انهما يحميان مكانة النخب

التابعة لهما، بدل حماية فرصة المرء في ان يصبح من النخبة. نحن لا اعترض لنا على النخب على اية حال. فنحن نعرف ان القيادة ومكانة النخبة الازمة لها من امور الضرورية، بل انها تساعد. وما نفضل - ونصر عليه في الواقع - هو النخب المؤقتة، القادة الذين يمكننا اعاده تعينهم حسب مقتضيات التقدم. فاذا امكن اختصار فشل اليسار بعبارة املاءات النخبة، عندها يمكن اختصار فشل اليمين بعبارة دعوة النخبة، وفي كلتا الحالتين، فان من يواصلون الدفاع عما هو مختل وظيفياً سيجدون انفسهم لا يتحدثون لأحد سوى انفسهم.

صوت الوسط

أحد الاسباب في ان الوسط يعيد تأكيد نفسه - وقيامه بدفع وجر النخب لاختلة وظيفياً - هو ان احزابنا السياسية تعيش حالة من الفوضى الكاملة، ومن الانقسام او حتى التناقض. وليس بالامكان ابراز بنية اليمين او اليسار بالاشارة الى الاحزاب السياسية، لأن في كل حزب تشكيلة منها. وبالنظر الى هذه البنية فان تماسك الحزب يبدو مستحيلاً، والنتيجة هي المزيد من العقبات بدل التقدم. هناك من يلوم الوسط المتقلب على هذه العقبات، وسط لا يستطيع ان يبيت برأيه لكن الأغلب ان الوسط قد بنظم هذه العقبات، بحيث يقل خطر قيام النخبة السياسية المختلة وظيفياً باحداث المزيد من الاضرار في اثناء قيام الوسط بعمله في اعادة التنظيم باعادة التعيين.

في بعض الاحيان، نشكل حزباً سياسياً جديداً، حين نرى ان شرآً عاماً قد انتشر بحيث يصعب التقدم في مواجهته من دون احداث تغيير جذري. في الوقت الحاضر، ثمة امكانية لتشكيل حزب جديد، حيث ان العبودية الجديدة هي شكل من اشكال هذا الشر (تذكر ان الحزب الجمهوري قد تأسس عام ١٨٥٤ كحزب مناهض للرق). ومن المركد ان اعاد الترتيب جارية، وتتبدي، من الناحية السياسية، في التقدم الذي تحقق من ناحية، فرض مدة زمنية على تولي المناصب في الولايات المتحدة. ولبيان مدى تجاهل النخب السياسية لعملية الدفع والجر التي يقوم بها الوسط، فسوف يزيدون من فرصهم كي يعاد تعينهم في مناصب من غير مناصب النخبة. ان سرعة ردتهم على عدم رضا الوسط واتجاه هذا الرد

سيقرر ما اذا كانت «ظاهرة روس بيروت» (مرشح الرئاسة الاميركية في حملة كلينتون - بوش) مجرد حدث عابر ام هي البوادر الاولى لظهور حزب جديد .

ان توجه مجتمعنا نحو التقدم واستمرار تطوير امكانيات رفاهية المواطنين، او السعي للسعادة، هو في ايدي الوسط المصمم على تأكيد مُثله العليا والسعي لتحقيقها، وسوف يواصل الوسط، في هذا المشروع، تشكيل مواطنة عامة أفضل وأوضع تتضمن المطالبة بالحرية والمسؤولية لحكم الذات بدلاً من التنازل عن الحرية والتخلّي عن المسؤولية في الحكم القسري.

اتباع اليسار السياسي ينتقدون هذه الحركة ويعتبرون انها تحول نحو اليمين السياسي؛ ويعبرون عن مخاوف كثيرة، مثل احياء حركة انجيلية مسيحية تنشط سياسياً. وليس نادراً ان نسمع الشجب الهستيري «ليمين ديني» مصمم على «فرض قيمه» على المجتمع ككل. في بعض دوائر اليمين ايضاً، تؤخذ هذه الحركة على انها علامة على «نصر» سياسي. ولا يفهم اليمين او اليسار تماماً ان هذا التحول هو أولاً احدى ظواهر الوسط، وانه ثانياً ظاهرة ثقافية اكثر مما هو ظاهرة سياسية. ويمكن فهم ما يحدث بطريقه أسهل اذا ما وضعنا الوسط في مكانة القلب.

لا شك ان لمشروع الوسط في اعادة ترتيب الامور عواقب سياسية. فقسط كبير مما تم تناوله يشتمل على اعادة بناء دور الحكم في الثقافة، وتحرير الثقافة من نفوذ القوانين القسرية الداخلية التي اثبتت انها عائق في طريق التقدم، لانها تحدّ من حرية المواطن وتجربته لتغيير المسار حين يثبت ان منهجاً معيناً لحل مشكلة ما به خلل. فالكونواج المفروضة على تعليم المبادئ الدينية تخضع، على سبيل المثال، للتدقيق من قبل اليسار المهتم بتجربة خيارات وسيطرة الأهل على مدارس اولادهم. وكون هذه الحركة ذات هدف قومي وصفة محلية ليس سوى أحد المؤشرات على اتجاه اليسار . الرفض الشامل للبرامج العامة أمر مستبعد للغاية، لكن التحرك نحو فرص سيطرة واسراف محلي على هذه البرامج واضح تماماً،

التوجه هو نحو التبسيط، نحو جعل مثل هذه الانشطة وكأنما عهد بها لنطاق عام من

حيث امكانية المشاركة فيها وفهمها. فالتوجه في مجال «الأمن والنظام» مثلاً، هو لطلب فهم العقوبات المفروضة على الجرائم البشعة بوضوح. والاستشهاد الواسع النطاق بذلك القول الرياضي، «ثلاث ضربات وتخرج» هو أحد انعكاسات تبسيط هذا التوجه.

ربما كان أبرز ملامح العزم الجديد للوسط هو اصراره على دور أكبر وأكثر عمومية للأسر العملية، الأسر التي تضم أبوين يرعيان اطفالهما. وثمة احتمال، في هذا المجال، بأن نرى توجهاً يبتعد عن السياسات التي تحبط تكوين أسر كاملة لصالح سياسات تشجع الآبوبة عن طريق عدم تشجيع الطلاق والانجاب خارج رباط الزوجية (دون منع ذلك). الواقع ان أحد العوامل المؤثرة في توجه اختيار المدرسة، هو انفتاح الطفولة على الجنس الناجم عن الجهد التعليمية التي ثبت انها تشجع الولادات غير الشرعية. ومع تطور هذا التوجه، فمن المحتمل اعادة النظر في قانون الضرائب بحيث يعطي المزيد من الحرية والمسؤولية في حكم الذات للأسرة، سواء منها الأسر الكاملة، او التي يقوم عليها أحد الوالدين.

في جميع هذه الحالات، يتناول الوسط مجالات الثقافة التي عهد اليها بقسط من الحكم العام والتي ينظر اليها الآن على أنها مصابة بالخلل الوظيفي من حيث أنها حرونة، وغير مرنة، وقسرية، وصعبه التغيير، ولا تخدم المثل العليا للوسط. وبالتالي، فإن العواقب العريضة لاعادة تنظيم الوسط ستكون تنفيذ، وفي بعض الاحيان، تضييق الدور الذي تلعبه السياسة والسياسة العامة في الثقافة. ويتوافق مع ذلك توسيع ادوار حكم الذات والعمل التطوعي لادارة هذه الانشطة بعد سحبها من الحكم العام. وبذلك يمكننا ان نأمل في ظهور نخبة ناشئة واضحة من الوسط تشجع مواطنة موسعة يشتمل مدى نشاطها على أمور اكثر من مجرد التصويت. ويكون توجه هذه المواطنة نحو حكم المجتمعات المحلية لذاتها من خلال المشاركة المحلية، والتجربة والاشراف وتكون نخبتها عريضة بالفعل. وظهور هذه النخبة دليل على ان الحضارة الاميركية تقترب من النضج، بعد ان مرت بفترة مراهقة طويلة مضطربة.

ENDNOTES

1. I am indebted to Paul M. Weyrich of the Free Congress Foundation for introducing me to the concept of "defective" elites.
2. I accept the notion that an appreciation of "high" culture requires at least autodidactic cultivation. I reject the idea that "popular" culture neither invites nor encourages such discerning endeavors. The distinction between the "high" and the "popular" is increasingly irrelevant in this era of universal audience self-selection.
3. I am grateful to sculptor H. Reed Armstrong for many discussions exploring the nature of nihilist influences in American culture.
4. Myron Magnet masterfully documents the plight of the homeless mentally ill in *The Dream and the Nightmare: The Sixties Legacy to the Underclass* (New York: William Morrow, 1992).
5. Notable accomplishments are reflected in the work of the Institute for American Values (New York, NY), the National Fatherhood Initiative (Lancaster, PA), the National Center for Neighborhood Enterprise (Washington, DC), and *Project 21* at the National Center for Public Policy Research (Washington, DC). New publications have also emerged; examples include *Urban Family*, *Diversity and Division*, and *Destiny Magazine*.

الحرر

دون ئي. ايبرلي، هو رئيس «مؤسسة الكونغرس» في هاريسبرغ، بنسلفانيا، ومشارك في تأسيسها، وهي معهد ملتزم بالتجديد الاقتصادي، والديمقراطي، والمدني . وهو أيضاً مؤسس «مبادرة الابوة الوطنية». وهي جماعة وطنية مدنية جديدة تسعى لاعادة الابوة الى الثقافة. وقد شغل السيد ايبرلي مناصب رئيسية في الكونجرس الاميركي، والبيت الابيض. وله كتابات كثيرة في قضايا السياسة الاجتماعية والاقتصاد. وهو مؤلف كتاب «استعادة المجتمع الصالح : نظرية جديدة في السياسة والثقافة» (كتب بيكر، ١٩٩٤) . كما انه حاصل على شهادة الماجستير من جامعة جورج واشنطن. وماجستير في الادارة العامة من جامعة هارفرد. اضافة الى قيامه باجراء دراسات للحصول على شهادة الدكتوراه في جامعة ولاية بنسلفانيا.

المشاركون

دoug باندو، زميل بارز في معهد كاتو في واشنطن العاصمة، وهو كاتب عمود على مستوى قومي ويعمل مع «خدمات كوبلي للانباء» ومحرر سابق في مجلة «انكويري». وقد ألف السيد باندو وحرر العديد من الكتب من ضمنها «سياسات الحسد : الدولانية كنظام لاهوتى» (ترانساكتشن)، و «ادامة الفقر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول النامية» (معهد كاتو)، و «سياسات الذهب: سوء الحكم في واشنطن (ترانساكتشن)». وقد حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم من جامعة ولاية فلوريدا، وشهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة ستانفورد .

دافيد جي. بلانكنهورن، هو مؤسس ورئيس «معهد القيم الاميركية» في مدينة نيويورك. وهو معهد خاص، ومنظمة محايضة مكرسة للبحوث والنشر، والتعليم العام حول القضايا الرئيسية الخاصة برفاهية الأسرة، وسياسة الأسرة، والقيم المدنية . وفي عام ١٩٩٢ عين الرئيس الاميركي السيد بلانكنهورن للخدمة في اللجنة القومية للأسرة الاميركية المدنية. وهو حاصل على شهادة الماجستير من جامعة وارويك في كوفنتري، انجلترا، وشهادة البكالوريوس من جامعة هارفرد.

تي. وليم بوكس، مدير مؤسسة فيليب م. ماكينا في لاتروب، بنسلفانيا. وتركز هذه المؤسسة على السياسة العامة والتعليم. وهو زميل في مجال الثقافة والسياسة مع مركز الاقتصاد والتنفيذ السياسي في كلية سانت فنسنت في لاهور. ومحرر مساعد لكتاب «المضمون الثقافي للاقتصاد والسياسة»، والذي نشرته مطبعة جامعة أميركا ومركز الاقتصاد والتنفيذ السياسي في كلية سانت فنسنت. وحصل على شهادة الماجستير في اللاهوت من كلية سانت فنسنت في لاتروب، وشهادة البكالوريوس من جامعة ولاية أركنساس. كما ان السيد بوكس مرشح للحصول على الدكتوراه في اللاهوت من جامعة ديكيسن في بيتسبرغ.

هاري سي. بويت، مؤسس ومساعد مدير «مشروع الحياة العامة»، وهو مبادرة للثقافة الدينية القومية مركزها معهد هيبورت هـ. همفري للشؤون العامة. كما انه مساعد مدير مركز الديمقراطية والمواطنة في جامعة مينيسوتا، وزميل رفيع في معهد همفري، وعضو خريجي كلية الدراسات الأكademie في جامعة مينيسوتا. وله كتابات كثيرة حول تنظيم المجتمع، وعمل المواطن والمواطنة، من ضمنها «الرفاه العام: عودة الى سياسات المواطن»، وحصل الدكتور بويت على درجة الدكتوراه من «معهد الاتحاد».

آلن سي. كارلسون، هو مدير معهد روكتور في إلينوي. وقد ألف عدة كتب حول الأسرة في أميركا، من ضمنها كتاب «من الكوخ الى محطة العمل: بحث الأسرة عن الانسجام الاجتماعي في العصر الصناعي» (اغناتيوس، ١٩٩٣). وقد عينه الرئيس ريفان عضواً في اللجنة الوطنية للاطفال خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٣. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة اوهايو.

أ. لورانس شيكرنغ، هو مؤسس ومدير مساعد في المركز الدولي للنمو الاقتصادي. كما ساعد في تأسيس معهد الدراسات المعاصرة. ويعمل ايضاً كمشارك في مجلة «ناشيونال ريفيو»، وكاتب عمود منتظم لصحيفة «سان فرانسيسكو كرونيکال». كما خدم شيكرنغ في المجلس الوطني للإنسانيات من العام ١٩٨١ الى ١٩٨٧. وحصل على درجات جامعية من جامعة ستانفورد وكلية الحقوق في جامعة يال.

روجر ال. كونر، محام ومؤسس لمنظمات وطنية لا تبغي الربح، تعمل في مجال اصلاحات الهجرة والحرriات المدنية. ويعمل الآن مديرًا تنفيذياً للتحالف الاميركي من أجل الحقوق والمسؤوليات في واشنطن العاصمة. ويقوم السيد كونر بالتعليق على سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالمخدرات، بين الحين والآخر، وهو استاذ سابق مقيم في معهد بروكينغز. وهو خريج كلية اوبرلين في اوهايو وكلية الحقوق في جامعة ميشيغان.

جون دبليو. كوبير، هو الرئيس الاسبق لمعهد جيمس ماديسون لدراسات السياسة العامة، في فلوريدا. وقد خدم الدكتور كوبير كزميل باحث في مركز الاخلاقيات والسياسة العامة ومعهد الاميركان انتربرايز، وكلاهما في واشنطن العاصمة. وله كتابات كثيرة حول الدين والسياسة . وحصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة ولاية فلوريدا، وشهادة الدكتوراه من جامعة سيراکوز.

دفيس ديننبرغ، وهو خريج بمستوى بروفيسور ومدير برنامج التعليم في جامعة ميليرسفيل في بنسلفانيا، وهو كاتب، ومحاضر، ومدرس في مجال التجديد في المناهج. حصل الدكتور ديننبرغ على شهادتي الدكتوراه والماجستير من جامعة ولاية بنسلفانيا والبكالوريوس من كلية وليم اند ماري.

دفيس بي. دويل، زميل بارز في معهد هدسون . وهو المدير السابق لدراسات السياسة التعليمية، ودراسات رأس المال البشري في معهد الاميركان انتربرايز، وزميل سابق في معهد بروكينغز، ومدير سابق للمعهد الوطني للتعليم . وعمل السيد دويل كمستشار، ومحلل للسياسات، وكاتب في قضايا التعليم. حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

ايريك ار. ايبلنگ، استاذ مساعد في كلية الثقافة في جامعة تكساس التكنولوجية حيث يعطي دروساً في التاريخ وفلسفة التعليم. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ميريلاند، في كولدج بارك. وتشمل اهتماماته البحثية دور الأسرة والمجتمع المحلي في التعليم، واصلاح المدارس، وتاريخ ومستقبل التعليم الاميركي.

جيفرى أ. ايزيناش، مدير مؤسسة التقدم والحرية في واشنطن العاصمة. وهو باحث مشارك في معهد الاميركان انتربرايز، وزميل زائر سابق في مؤسسة هيريتاج، عالم بارز سابق في معهد هدسون. خدم خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٦ في البيت الابيض كرئيس للموظفين لمدير مكتب الادارة والميزانية. وشغل مناصب تعليمية في جامعة فيرجينيا، وجامعة جورج ماسون، ومعهد فرجينيا للبوليتكنيك. حصل على شهادة البكالوريوس من كلية كلارمونت ماك كينا، والدكتوراه من جامعة فيرجينيا.

اوس جينيز، مؤلف ومحدث انجليزي يعيش في مقاطعة فيرفاكس، فيرجينيا، كان زميلاً زائراً في معهد بروكنغز وهو حالياً المدير التنفيذي «لنبر ترينيتي». في بيرك، فيرجينيا. ألف العديد من الكتب، من ضمنها «الساعة الاميركية» (فري برس، ١٩٩٣). حصل جينيز على دكتوراه الفلسفة من جامعة اوكسفورد.

ايغور هيكوك الابن، استاذ مشارك في العلوم السياسية في كلية ديكنسون، واستاذ مساعد في القانون في كلية ديكنسون للحقوق. وهو ايضاً مدير مركز كلارك للقضايا المعاصرة في كلية ديكنسون. ألف العديد من الكتب والمقالات حول السياسة الاميركية، والقانون، والدستور، كان آخرها كتاب «العدالة مقابل القانون: المحاكم والسياسة في المجتمع الاميركي» (ذي فري برس، ١٩٩٣، مع غاري ماك دوبل). حصل على الدكتوراه من جامعة فيرجينيا.

هيذر ريتشاردسون هيجنز، المديرة التنفيذية لمجلس الثقافة والمجتمع المحلي في مدينة نيويورك. وتركز هذه المنظمة على الامتحانات وتشجيع المواقف والقيم الضرورية للرأسمالية الديمقراطية والحضارة الاميركية. وهي زميل بارز ايضاً في مؤسسة التقدم والحرية. وقد عملت السيدة هيجنز ككاتبة محررة في صحيفة «ول ستريت جورنال». وتشترك في استضافة «تقرير التقدم»، وهو برنامج اسبوعي مدته ساعة يذاع على الهواء مباشرة ويناقش قضايا السياسة العامة. حصلت على البكالوريوس من جامعة ويلزلي، والماجستير من جامعة نيويورك.

نيل هوي، كاتب، ومؤرخ، واقتصادي، وديموغرافي. يعمل حالياً مستشاراً لجموعة

بلاكستون حول السياسة العامة، وهو كبير الاقتصاديين في معهد السياسة التنافسية. كتب الكثير حول سياسة الموازنة والشيخوخة، والمواقف تجاه النمو الاقتصادي والتقدير الاجتماعي، والصفات الجماعية للجيال، وكيف تنجح الأجيال المختلفة أو تفشل في إيجاد دخل ثابت لورثتها. حصل على البكالوريوس من جامعة كاليفورنيا في بيركلي والماجستير في الاقتصاد والدكتوراه في التاريخ من جامعة يال.

مايكل اس. جويس، الرئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة برادي في ميلواكي. وكان قبل ذلك مديرًا تنفيذياً وقياماً على مؤسسة جون ام. اولن، ومديراً تنفيذياً لمؤسسة غولديسicker، وباحثاً مشاركاً لمجلس البحوث التعليمية الأميركي. كما كان مدرساً للتاريخ والعلوم السياسية على مستوى المدارس الثانوية والكليات. وعمل مستشاراً لاثنين من رؤساء الولايات المتحدة. وعضوًا في «فريق نقل الرئاسة» عام ١٩٨٠ وخدم في لجنتين رئاسيتين. حصل على البكالوريوس من جامعة ولاية كليفلاند، والدكتوراه من جامعة والدن.

غلن سي. لوري، استاذ الاقتصاد في جامعة بوسطن. درس الاقتصاد والسياسة العامة في هارفرد، ونورثوسترن، وجامعة ميتشيغان. وله كتابات كثيرة في مجال نظرية الاقتصاد الجزيئي، والتنظيم الصناعي، واقتصاديات الموارد الطبيعية، واقتصاديات توزيع الدخل. كان مستشاراً لعدد من وكالات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، ومنظمات القطاع الخاص في مجال اختصاصه. حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة نورثوسترن، والدكتوراه من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

اليزابيث بي. لوري، رئيسة ومديرة مؤسسة بري. اتش. برادي في ماجي فالى، كارولينا الشمالية. أُسست في العام ١٩٥٦ مؤسسة برادي التي تركز حالياً على تحسين القواعد المؤسساتية للمجتمع الحز: الأخلاق والحياة العامة، الأسرة والمجتمع المحلي، والهيكل التعليمية المنافسة التي تؤثر في الحفاظ على استمرار تطور الحضارة الغربية. وهي سيدة أعمال ناجحة في ماجي فالى، حصلت على شهادة البكالوريوس من كلية وليم اند ماري.

ادوارد آ. شوارتز، رئيس معهد دراسة القيم المدنية في فيلادلفيا. الذي اسس عام ١٩٧٣ لتطوير التعليم، والبحث، وبرامج العمل التي تربط القضايا المعاصرة بالمثل العليا

التاريخية لاميركا. خدم الدكتور شوارتز في مجلس فيلادلفيا البلدي وكان مديرًا لمكتب الاسكان وتنمية المجتمع المحلي في فيلادلفيا خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩١. وهو محاضر زائر في دائرة الدراسات المدنية في جامعة بنسلفانيا، درس في جامعة هارفرد، وجامعة تيمبل. حصل على البكالوريوس من كلية اوبرلين والدكتوراه من جامعة روتجرز.

كولين شيغان، من كلية العلوم السياسية في جامعة فيلانوفا، وتقوم حالياً بابعاد مجلد يضم مقالات عدة حول الحكم العملية لجين اوستن. ولها مقالات حول النشأة الاميركية في صحف مثل «انتربريشن: صحيفة الفلسفة السياسية»، ومجلة «وليم اند ماري الفصلية». حصلت على شهادة البكالوريوس من كلية اينهاور والماجستير والدكتوراه من كلية كليرمونت العليا.

وليم آ. شتراوس، كاتب ومؤرخ، ومدير مسرح، وممثل ركزت بحوثه وكتاباته على تاريخ الاجيال الاميركية، بما في ذلك تاريخ كامل لاميركا روبي من منظور جيلي. شغل مناصب عدة في كونجرس الولايات المتحدة. شارك شتراوس في تأسيس «درجات الكابيتول»، وهي فرقة ساخرة من المحترفين. ويحمل شهادات جامعية في الاقتصاد، والقانون، والسياسة العامة من جامعة هارفرد.

باربرا دي. وايتهايد، مؤرخة اجتماعية وباحثة مساعدة في معهد القيم الاميركية في مدينة نيويورك. تدير مشروع المعهد المذكور الذي يبحث دور الأسرة في الثقافة الاميركية. وهو برنامج بحث علمي وميداني حول الأسرة بوصفها احدى مؤسسات المجتمع المدني. وتعمل الدكتورة وايتهايد ايضاً كمديرة مساعدة للمجلس الخاص بالأسر في اميركا الذي شكل حديثاً. وتحمل شهادة الدكتوراه والماجستير من جامعة شيكاغو، والبكالوريوس من جامعة ويسكونسن.

وليم فان دوسن ويشهارد، رئيس «بحوث التوجهات العالمية» في ريستون، فيرجينيا. حل التوجهات العالمية طيلة اكثر من ثلاثة عقود، ويشمل ذلك حلقات تلفزيونية موجهة الى اعضاء الكونجرس، تبرز انماط التغير في العالم. خدم في حكومات اربع ادارات اميركية. خلال فترة حياته العملية، عمل السيد فان ويشهارد في اكثر من ٣٠ دولة في مجال البرامج التعليمية والمعلومات العامة.

بناء مجتمع من المواطنين

Building A Community OF Citizens

CIVIL SOCIETY

IN THE

21st CENTURY

Don E. Eberly



الراية الأولى - ملوك وملات
الراية الثانية - ملوك وملات
الراية الثالثة - ملوك وملات